



المجلة الجنائية القومية

يصنّدها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

تقرير عن حالة مراقبة متهمّة بالسرقة والاعتداء على خدمتها

دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا

نوع بطلان التفتيش في القانون المصري

الجغرافولوجيا أو سيكولوجية الخطوط

إسهام في دراسة اضطرابات النمو الجسمي والعقل

دراسة المجرم من الناحية النفسية (بالإيطالية)

آراء • كتب • أنباء • جرائم



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والإجتماعية

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد علي حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكريم الياني ، دكتور علي أحمد راشد ، دكتور محمود محمود مصطفى ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السيد مصطفى السيد ، اللواء أحمد زكي شكرى ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد القاضي ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد ضحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأقواظ - يريه الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور أحمد محمد خليفة
سكرتير التحرير : دكتور حسن عبد الحميد أحمد
مساعدو سكرتير التحرير : محمد عزت حجازي ، السيد يس السيد ، دكتور محمد إبراهيم زيد

-
- | | |
|--|--|
| النشر ، الصفحات . | ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى في |
| المقالات من مجلات : اسم المؤلف ، | ما يرسل إليها من مقالات الاختبارات الآتية : |
| عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، | ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع |
| السنة ، المجلد ، الصفحات . | باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وشبهاته |
| المقالات من المصوغات : اسم المؤلف ، | ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به . |
| عنوان المقال [اسم المصوعة] ، | ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز |
| تاريخ النشر . | لرئيس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه . |
| وتثبت المصادر في نهاية المقال | ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال : |
| مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين | - مقدمة للتصريف بالمشكلة ، وعرض |
| وتوريد الإحالات إلى المصادر في المتن في | موجز للدراسات السابقة . |
| صورة : (اسم المؤلف ، الرقم السلسل | - خطة البحث أو الدراسة . |
| المصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) . | - عرض البيانات التي توافرت من البحث . |
| ٥ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة | - خاتمة . |
| منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل | ٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي : |
| وصورتين على ورق فولسكاب ، مع | الكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، |
| مراجعة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة | بلد الناشر : الناشر ، الطبعة ، سنة |
| مزدوجة بين السطور . | |
-

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد

شرون قرشاً

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مقالات :

صفحة	
١	تقرير عن حالة فتاة مراقبة تعمل خادمة وأتمتها غفويتها بالسرقة والاعتداء عليها .
١٣	دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا مع مقارنتها بمجموعة ضابطة
٢٣	نوع بطلان التفتيش في القانون المصري
٥٥	الجرافولوجيا أو سيكولوجية الخطوط
٨٦	إسهام في دراسة اضطرابات النمو الجسمي والعقل
١٤٨	دراسة المجرمين الناحية النفسية (بالإيطالية)

آراء :

٩٧	المشكلة الجنسية في السجن
----	------------------------------------

كتب :

١٠٢	الطريق إلى الحياة
١٠٦	عرض لبعض الكتب التي صدرت حديثاً
١١٠	كتب ونشرات أهديت لمكتبة المركز

أنباء :

١١١	مؤتمرات وندوات علمية
١١٤	أنباء موجزة

جرائم :

١١٧	لاندرو السفاح
-----	-------------------------

تقدير عن حالة فتاة مرهقة تعمل خادمة وأهمها مخدراتها بالسرقة والاعتداء عليها

قام بدراسة هذه الحالة - كفريق - الدكتور سيد
عويس والدكتور (الطبيب) كامل حمادة والأستاذ يوسف
صبرى والأستاذ فرج أحمد من أعضاء الهيئة الفنية
بالمركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أحيلت الفتاة سعدية^(١) إلى المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية
لدراسة حالتها . وهى فتاة تبلغ من العمر أربعة عشر عاما وتعمل خادمة فى منزل
أحد كبار الموظفين . وقد آتهمها غلومتها بالسرقة والاعتداء عليها بأن ضربتها
بزهريه على رأسها فأصابها بجرح رضى بفروة الرأس ، وقد استدعى البوليس
للذى حقق مع الفتاة وأحالها إلى النيابة التى بدورها أودعها بدار الملاحظة بالقبة
للنفيات توطئة لمحاكمها .

وعلى ضوء دراسة شاملة للحالة من النواحي الاجتماعية والنفسية والطبسية
- استخدمت فيها طرق الاستبصار والفحص الطبى والاختبارات النفسية والرسم
الكهربائى للمخ - أمكن الوصول إلى بيانات هذا التقرير . وكانت أهم مصادر
هذه البيانات هى الفتاة وأم الفتاة وإحدى شقيقات الفتاة والإحصائية الاجتماعية
بدار الملاحظة ، والحجى عليها وزوجها ، وسجلات التحقيق فى القضية .

واستغرقت دراسة الحالة المدة من ١٩٥٩/٥/٢٥ إلى ١٩٥٩/٩/٢٤
تخللها فترة العطلة الصيفية ، مع ملاحظة أن أعضاء فريق البحث كانوا غير
متفرغين .

توفى أب الفتاة عندما كان عمرها سبع سنوات ، وكان عمره عند الوفاة
خمس وستين عاما . وكان يعمل ترزيا بطنطا .

(١) جميع الأسماء المذكورة فى هذا التقرير أسماء مستعارة .

وقد ولد الأب في أسيوط وهاجر منها في شبابه إلى طنطا طلبا للرزق حيث تزوج وأقام بها . وقد تزوج ثلاث مرات ، وكان لا يجمع بين اثنتين ، وكانت أم الفتاة هي الزوجة الأخيرة ، ولم ينجب من الزوجتين الأوليين . وقد اتضح أن تكرر زواج الأب يرجع إلى رغبته في إنجاب الأطفال . وكان الأب أميا لا يقرأ ولا يكتب ، وكان يدخن السجاير اللف ، ضعيف البصر بسبب عمله كترزى ، كما قيل عنه أنه كان متدينا . أما دخله فكان غير محدد ، وإن كان يكفي الأسرة إلى أن مرض قبل وفاته . والأب كزوج كان رجلا مسالما يرغب في لإرضاء زوجته التي أنجبت له الأطفال . وهو كأب كان عطوفا يدلل أولاده ولا يفضل أحدا منهم على الآخر . وكان الناس يصفونه بالطيبة . وفي أواخر أيامه اعتكف في المنزل لمرضه واعتمد على زوجته في كسب العيش .

وعلى ضوء المعلومات السابقة يتضح أن الأب كان غريبا لا عائلة له في طنطا ، وأنه كان مشتاقا إلى إنجاب الأطفال وتكوين أسرة إلى أن حققت له أم الفتاة أميته ، وأن من سماته الطيبة والتدين ، وأنه كان يعمل في مهنة تحتاج إلى اللطف والملاينة وحسن معاملة الناس ، وأنه اعتمد في آخر حياته على زوجته اعتمادا كليا .

من هذا يمكن القول أن الأب كان رجلا وزوجا خاضعا (submi-sive) أما أم الفتاة فهي على قيد الحياة . وقد ولدت في مدينة طنطا ، وهي تبلغ من العمر الآن حوالي خمسة وخمسين عاما . وهي أمية لا تقرأ ولا تكتب ، ولم تتزوج غير أب الفتاة . وقد تزوجته وهي في سن الثامنة عشرة . وهي تلخن السجاير الجاهزة بحوالي خمسة قروش يوميا وأحيانا أكثر من ذلك ، وتشرب الشاي والقهوة ، وهي مصابة بالروماتيزم المفصلي وتسعل من آن لآخر .

وعندما مرض زوجها أخذت أم الفتاة على عاتقها إعالة الأسرة ، فكانت تباع الخضروات بمساعدة بناتها ، ثم تحولت إلى بيع السمك المقل حتى تحصل على دخل أكبر . وكان دخلها يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثين أو أربعين قرشا صاغا يوميا وربما أكثر من ذلك . وكانت الأم تنفق هذا الدخل جميعه على أولادها ولا تبخل عليهم بشيء ، وعلى حد قول الفتاة (كنا بناكل كويس وبنلبس كويس) .

وقد استمرت الأم تراول المهنة نفسها بعد وفاة زوجها ، ومن ثم لم يتغير دخل الأسرة بوفاته .

وقد اتضح من البحث أن الأم حانية على أولادها ، وقاسية على الغير ، وهي تبدو قوية الشخصية ، فالفئة تقول مثلاً (أوى زى الرجل ، أحسن واحد فى طنطا يجترمنا ، كنا ماسكين البلد) . وقد لوحظ عند مقابلة الأم أنها كثيرة الحديث عصبية المزاج وأنها لم تعتمد على ابنها الوحيد فى كسب العيش . وعلى ضوء المعلومات السابقة يتضح أن الأم قد حققت للأب رغبته فى إنجاب الأطفال وأنها تلحن السجاير الجاهزة (بينما كان يدخن الأب السجاير اللف) وتشرب الشاي والقهوة ، وأنه عندما مرض الأب وبعد وفاته ، اعتمدت اعتماداً كلياً على نفسها فى إعالة الأسرة واختارت مهنة حرة لكسب العيش ، وأن رأى الفتاة فيها أنها (مثل الرجل) .

من هذا يمكن القول أن الأم كانت زوجة وأماً مسيطرة (authoritative) وقد اتضح أن الأب كان يحاول دائماً لإرضاء الأم ، وكانت الأم تقلد تعب زوجها فى عمله وترثى لضعف بصره . ولا تذكر الفتاة خلافات أو مشاجرات كثيرة أو غير عادية نشبت بين الوالدين .

ولم يمكن الاستدلال على أية معلومات عن أميرة الأب التى تقطن خارج طنطا ، ولا تعرف سعدية (الحالة) أو الأم معلومات واضحة عنها . أما بالنسبة لأسرة الأم فإن البيانات التى كشفت عنها كانت سلبية^(١) .

وقد أنجب الوالدان تسعة أبناء توفي منهم أربعة وبقى خمسة على قيد الحياة ، وقد أجهضت الأم مرتين .

أما الأبناء الخمسة الأحياء فهم حسب ترتيب ولادتهم عائشة ومعمرة ومحمد وعيشة ثم الفتاة سعدية (الحالة) .

وتبلغ عائشة اثنتين والثلاثين عاماً ، وهى أمية ومتروجة من عامل بمخيز بطنطا . ولها أربعة أولاد . وقد كانت تعمل قبل الزواج تمورجية ، ثم كفت

(١) معنى مفهوم سلبية البيانات هنا هو أن البيانات لم تكشف عن أمراض أكليينكية يمكن الإنفاذ منها فى تشخيص الحالة .

عن العمل بعد الزواج . وقد اتضح أنه عندما تسوء العلاقة بينها وبين زوجها تطرده من المنزل حتى يسترضيها ، ويلاحظ أن هذا السلوك غير عادي في مثل هذه البيئة . وقد يرجع سلوك عائشة هذا - كزوجة - إلى قوة شخصيتها .

أما سميرة فهي في السادسة والعشرين من عمرها . وهي أمية ومتزوجة من عامل بطنطا وأم لفتاة . وقد أقامت سميرة عند بدء الزواج مع زوجها وأمه في قريته المجاورة لطنطا ، ثم رأت أن تنتقل هي وهو إلى طنطا بعيدا عن أمه وأفلحت في ذلك ، فحملت عليها حماتها وأسمايت ابنتها إليها فطلق زوجها . والتحققت سميرة بعد ذلك بمستشفى الرمد بميت غمر للعمل تمورية ، ورفضت على زوجها دعوى بالحاكم ، حتى نجحت في إرجاعه . وهكذا استطاعت أن تغلب على عداوة حماتها . وهي تعيش الآن مع زوجها وابنتها في طنطا بعد أن كفت عن العمل .

ويتضح من رفض سميرة المعيشة في قرية حماتها ، ومن اعتمادها على نفسها وبحبها عن عمل في بلد آخر (ميت غمر) بعيدا عن أسرتها عندما اضطرتها الظروف ، وكانت تستطيع أن تعمل في طنطا كخادمة مثلا - كما يحدث عادة - أنها كأمها وأختها الكبرى ذات شخصية مهيمنة .

ومحمد في الرابعة والعشرين من عمره ، وهو أمي وغير متزوج ، ويعمل ميكانيكي طلبات بالآرياف . ويحصل على دخل يوي قدرة خمسة وعشرون قرشا صاغا . وهو يعمل في أيام ولا يعمل في أيام أخرى . وقد تبين أن نظر محمد ضعيف نتيجة لإصابة في الصغر بسحابات على عينيه . ولا يشارك هذا الأخ في نفقات الأسرة حتى بعد وفاة والده . وقد فسرت سعدية (الحالة) عدم مشاركة أخيها ولديها في النفقات بقولها (أمي ما بتأخذشي منه حاجة عشان ما ياخذشي منها فليس لما يبطل ، وكمكان عشان ما يتحكمشي فيها ويعايرها) وأبدت رأيها فيه كآخ بأنه (طيب وفي حاله ، ولما أمي بتتخافني بيجوش) .

ويلاحظ من هذه البيانات أن محمد ضعيف النظر ، وأن عمله بالقرى المجاورة طوال النهار وأنه لا يحضر إلى المنزل إلا في المساء ، وأنه يتعطل في أيام غير محددة ، وأن الأم لا تتيج له فرصة تولى سلطات الأب ، ومن أقوى مظاهرها

تولى الإتفاق على الأسرة أو المشاركة في ذلك .

من هذا يمكن القول أن هذا الأخ ذو شخصية انطوائية خاضعة .

أما عيشة فهمي في الثانية والعشرين من عمرها ، وهي أمية ومتزوجة من رجل ولد في طنطا ، ويعمل الآن عاملا بإحدى الصيدليات بالقاهرة . وعيشة تقيم مع زوجها في حي بولاق ، وأنجبت منه ثلاثة أطفال ، وتصنفها سعيدة (الحالة) بالطيبة ، وفمرت عدم ترددها عليها ولو مرة واحدة في منزل مخدومتها بأنها (مشغولة بأولادها) .

وسعيدة هي أصغر أبناء الأسرة ، وقد ولدت في مسكن بالقرب من ميدان الشيخة صباح بطنطا ، وهو مكون من حجرة ودورة مياه بالدور الأرضي بمنزل كبير يشبه (الريع) لم تلخه المياه أو يلخه تيار الكهرباء . وبالحجرة سرير واحد كان مخصصا للأب والأم ، أما الأبناء فكانوا ينامون على حصير بالأرض . وكثيراً ما كانت الأم تشاركهم فراشهم خصوصاً بعد مرض الأب ووفاته .

وكانت الفتاة منذ صغرها تنام بجانب الأم مباشرة .

وكانت سعيدة مرغوباً فيها من الأبوين ، فقد أجهضت الأم قبلها مرتين كما توفي أربعة أطفال وضع . وكانت الأم ترغب في أثناء الحمل في أن يكون المولود ذكراً ولكنها عندما وضعت فرحت بالمولودة واستسلمت لإرادة الله .

كان الحمل طبيعياً وكذلك عملية الولادة التي تمت بواسطة الداية . وضعت الفتاة وهي طفلة من ثدي أمها ، وفطمت في سن السنتين ، وظهرت أسنانها في سن ستة شهور . نطقت كلماتها الأولى من سن اثني عشر شهراً ، وخطت خطواتها الأولى في سن أربعة عشر شهراً ، ولا تذكر الأم السن التي تحكمت فيه الطفلة في التبول والتبرز ، ولكنها قالت بأنها (مثل باقي الأولاد) .

وقد أصيبت الفتاة وهي طفلة بالإسهال عند ظهور الأسنان ، وتقول الأم إنها لم تضرب بالحصبة للآن (وإن كانت قد ذكرت في مناسبة أخرى لأحد أعضاء فريق البحث أنها أصيبت بالحصبة في صغرها) ، وكانت الطفلة كثيرة البكاء وشديدة التعلق بأمها ولا ترغب في تركها إطلاقاً .

وذكرت الفتاة للباحث الاجتماعى أنها في سن السابعة أصيبت بكسر في

ذراعها الأيسر نتيجة لضرب أخيها محمد لها ، وأنها عولجت بواسطة مجبر ، ولكنها ما زالت تحس بالألم حتى الآن وخاصة إذا رفعت شيئاً ثقيلاً ، وأيدت الأم الفتاة في قولها وعندما سألتها الطيب الباحث عن الكسر ، قالت أنه ليس كسراً وإنما هو جزع ولا أثر له الآن إطلاقاً . وقالت الأم أنه كان شيئاً بسيطاً ولم يترك أثراً .

ومات أب الفتاة وهي في سن السابعة ، وتذكر حادث الوفاة ولا يظهر عليها انفعال ما . وتقول إنها بكته ولكن موته لم يؤثر في احترام الناس لأعضاء أسرتها (ما حلش قدر يتحكم فينا بعد موت أبونا) .

وفي سن الثامنة أصيبت الفتاة بمرض رضى بالجبهة في أثناء اللعب إذ قذفها زميلة لها بحجر ، وعولجت بالمستشفى . وتذكر الفتاة أن الطيب المعالج وصفها بالشقاوة .

وفي سن العاشرة كانت تردد على إحدى دور السينما ، إذ كان أحد أقربائها يعمل موظفاً بها .

وتروي الفتاة حادثة وقعت لها وهي في سن الحادية عشرة ، فقد كافتها أمها بشراء سجاير . وفي الطريق وجدت كميات من أعواد القصب وصفتها بأنها (كانت مرمية على الأرض) فحاولت الحصول على عود منها ففرحت بالبائع وهو من إحدى القرى المجاورة لطنطا يمسك بها ويضربها ، وجرت صديقة لها وأبلغت أمها التي سارعت بالحضور واشتبك الجميع في مشاجرة انتهت بتدخل الأخ محمد لإنهاء الموضوع .

وتصف الفتاة علاقتها بأخوانها بأنها كانت موضع حبهن ، إلا أن أخاها محمد كان يضربها من آن لآخر ، لشقاوتها وكثرة بكائها . ويلاحظ أن الأم قد أفرطت في تدليلها ، فلم تكن تجعلها تقوم بأي عمل شاق ، ولم تحملها مسئولية العمل المبكر .

وتصف الفتاة نفسها بأنها لم تكن تشتم أمها قط كما كان يفعل الأطفال في

حجهم .

ولم تذهب الفتاة إلى مدرسة .

ومنذ صغرها شاركت الفتاة أمها في عملها ، وإن كان ذلك بصورة غير جدية . وفي سن الرابعة عشرة ألحقها أمها بالعمل كخادمة بمنزل بالقاهرة ، ولم تحدد لها موقفها الجديد . وإنما أفهمها أن الغرض من سفرها هو تسلية مخلوقاتها التي تعيش وحيدة من غير أبناء . وشعرت الفتاة بالحسرة على فراق أمها ، وإن كان قد خفف من ذلك إقبالها على تجربة جديدة في مدينة يرغب الجميع في زيارتها .

وفي القاهرة - وهي في منزل مخلوقها - شعرت الفتاة بموقفها كخادمة لا كفتاة تسلي سيدة وحيدة كما قيل لها . وبعد أيام حلت مناسبة عيد الأضحى فصحبها مخلوقها إلى طنطا لقضاء إجازة العيد في منزل أقاربها . ولم تستطع الفتاة زيارة أمها رغم قرب المسافة ، ورجعت إلى القاهرة بعد قضاء الأجازة دون رؤية أمها .

كانت الفتاة تعمل في منزل أحد كبار الموظفين وزوجته ، وهما لم ينجبا أطفالا . يبلغ المخلوم السابعة والخمسين من عمره ، أما الزوجة فعمرها أربعة وخمسون عاما . وهي مصابة بمرض السكر وتتردد باستمرار على الطبيب للعلاج . ويتطلب عمل الزوج كثرة الأسفار وتغيبه عن المنزل ، ولذلك يتركها في أكثر الأحيان وحيدة بالمنزل .

وقد تبين أن من سمات المخلومة (المحبى عليها) القلرة على الوصف والحديث والإقناع والمبالغة . وهي تقول إنها كانت تحسن معاملة الفتاة ، ولكنها (أى الفتاة) قابلت المعروف بالإساءة ، وأوردت من مظاهر اهتمامها بمخادمتها أنها صحبتها مرتين لزيارة أختها المقيمة بجى بولاق ، وقالت فيما قالت إنه مما كان يضايقها في الفتاة (أنها سريعة الخطوة ، أبص ألقيا ورايا في كل حنة) ، ووصفها بأنها (تأكل لغاية ما تشبع ثم ترى بقية الأكل في التواليت) .

وتصف المحبى عليها الفتاة بقولها (سعدية ربنا يورينا فيها . . . دى مجرمة) وهي تهجمها بسرقة ثلاثة جنيهات وعشرة صاغ من الدولاب ، وتقول إن الفتاة قد أرجعت هذه النقود بعد تهديدها .

وتقول المحبى عليها في واقعة رد النقود إنها قالت للفتاة « يا سعدية أنا حستور

عليكى ومشى حقول لحد بس يا بنتى هانى الفلوس نخطها مطرحها وحساعك)
وقد ردت الفتاة النقاد الى كانت تخفيها وراء (الخلية) بالمطبخ .
وقد اعترفت الفتاة بهذه الواقعة أمام البوليس ولكنها أنكرتها أمام النيابة وأمام
أعضاء لجنة دراسة الحالة .

وقد عذرت المحيى عليها على أن تعيد الفتاة لأهلها فى طنطا وقالت لها (أنت
نخاية خالص . . . دا انت بنت مالكيش أمان . . يبقى أحسن حاجة تروحي
لأمك بطنطا) .

وتروى المحيى عليها واقعة ضربها بالزهرية ، إنها فى نفس اليوم كانت
ناائمة على سريرها ، وفجأة صحيت على شىء ثقيل يقع على رأسها ، فصرخت
وقامت مفزعة ووجدت سعدية واقفة وممسكة بزهرية فى يدها (وعينها كلها
شر) .

وقد اعترفت الفتاة بهذه الواقعة أيضاً أمام البوليس ولكنها أنكرتها بعد ذلك .
أما الفتاة فتصف نفسها فى العمل بالكفاءة والقدرة على القيام بكل الأعمال
المنزلية . وتصف مخلومتها بأنها سيادة عصبية المزاج ومريضة . وتصف معاملتها
لها بالقسوة والشدّة وتورد لذلك أمثلة كثيرة . منها أنها ذات مرة أكلت من الطعام
دون أن تخبر مخلومتها فنالت عقاباً شديداً . ولأنها كانت تشدها من شعرها إلى
أن تقصف وقصر . (يلاحظ أن الفتاة ذكرت ذات مرة أن مخلومتها عاقبتها
بقص شعرها ، وفى مرة أخرى ذكرت أن قص شعرها كان استكمالا لنظامها) .
وتقول الفتاة إنها شعرت بضيق شديد من هذه المعاملة ، وصممت على
الرجوع إلى طنطا ورفضت السيدة ، وعندما أصرت اتهمتها مخلومتها بالسرقة
والاعتداء عليها .

ومع إنكار الفتاة لكلتا الواقعتين ، فإنه عندما وجهت بالقول بأن بمخلومتها
آثاراً للضرب (جرح الرأس) ، ذكرت أن المخلومة عصبية جداً مما دفعها إلى
شد شعرها حتى سببت لنفسها هذا الجرح .

ويلاحظ أن اتهام الفتاة قد حدث بعد انتهاء فترة قصيرة (شهرين تقريبا)
منذ بدء عملها بالخلمعة ، وأن مدة إيداعها فى دار الملاحظة لم تتعد شهرا ، وبعدها

سلمت إلى أمها التي تعيش في الوقت الحاضر في منزل ابنها عيشة بيللاق .
وقد اتضح من الدراسة أن معدية في الرابعة عشرة من عمرها ، ممثلة الجسم ،
نظيفة الملبس ، مرتبة الشعر ، خفيفة الحركة ، غير خفيفة الصوت ، شديدة
الانتباه لما يجري حولها .

وقد حاضت الفتاة منذ فترة قصيرة ، ولم يصحب ذلك اضطراب عاطفي
شديد إذ أنها تلقت معلومات أولية من أمها ومن أختها ، وقد طمأنها عندما أتاها
الحبض .

أما من جهة عاداتها الطبيعية فهي تستيقظ في الساعة السابعة والنصف
صباحاً ، إلا في الفترة القصيرة التي عملت فيها كخادمة ، فقد كانت تستيقظ
في الساعة السادسة والنصف وهي تنام في التاسعة والنصف أو العاشرة مساء .
وقد أشارت الفتاة في أكثر من مناسبة بأنها تعودت أن تأكل أكلاً دسماً ،
وأكدت الأم بأن كل إيرادها تنفقه على المأكول والملبس ، وقالت إنها اشترت
للفتاة قبل سفرها من طنطا إلى القاهرة أربعة فساتين وحذاء وصندلا ، وأن سيدتها
(مخدومتها) لم توافق على إعطائها لها لأن . والفتاة تذكر ذلك دائماً في حسرة
حقد .

وليس للفتاة صديقات حميات ولا أصدقاء ، وهي تحب سماع الأغاني
الوطنية والفتاة لا تصلي ولكنها تصوم .

وسعدية فتاة كثيرة الكلام ، مجادلة ، وكلامها مترابط . أما تفكيرها فهو
منطقي ومنظم . وهي تبذل سرعة الانفعال ، وانفعالها غير ثابت .
ومن سماتها أنها تبتلع عدوانية (aggressive) وعنيدة ولا تنسى الإساءة ،
وهي شديدة التقدير لحقوقها ، وقليلة النقد لنفسها ، وقد تكذب أحياناً وتبذل
شخصيتها الانبساطية (extravert) .

وقد عبرت عن اتجاهها نحو السلطة بقولها (التي ما يضربنيش وما يشتمينش
يبي كويس) .

ومعلومات الفتاة العامة متوسطة بالنسبة لتعليمها وبيئتها .
وهي متوسطة الذكاء ، ويقدر معامل ذكائها بحوالى من ٩٠ - ١٠٠ .

وعند فحصها طبيًا اتضح أن حالة صحتها العامة جيدة كما يبدو أن نموها بالنسبة لسنها جيد جدًا وتبدو مظاهرها الأنثوية واضحة جدًا ، ولا توجد آثار كسور بالعظام ، والنبض ٨٠ في الدقيقة وضغط الدم ٨٠/١٢٠ . وأما حالة القلب والصدر والجهاز الهضمي والجهاز العصبي فكلها سليمة .

وقد أجرى للفتاة رسم كهربائي للمخ . واتضح أن الرسم ليس طبيعيًا بالتأكيد . وذلك قد يكون لأسباب كثيرة منها أن تكون الحالة من عائلة صرعية أو أنها تعاني صرعاً كامناً أو أن تكون قد أصيبت بالتهاب في المخ في الصغر ، أو أن تكون ذات شخصية سيكوباتية .

والتاريخ الأكلينيكي هو الذى يوجهنا الوجهة الصحيحة نحو تشخيص أى من هذه الحالات .

ولم نجد في تاريخ الفتاة ما يفيد بوضوح أنها ذات شخصية سيكوباتية ، وقد يكون في الاحتمالات الأخرى تفسير للرسم .

وعلى ضوء ما سبق من بيانات يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

أولاً : الأب : تتغلب على شخصيته سمة الخضوع .

الأم : تتغلب على شخصيتها سمة السيطرة .

الأخ : بديل الأب ولكن شخصيته انطوائية خاضعة .

ثانياً : دلت الفتاة منذ صغرها بسبب أنها أصغر إخوتها من ناحية و وفاة والدها وهي ما زالت طفلة من ناحية أخرى ، وبالف الأم في توجيه شخصياتها العاطفية نحو الفتاة ، وحملت عنها وعن أخيها مجابهة صعب الحياة ، ومثلت مركز السلطة اقتصادياً ووجدانياً .

ثالثاً : تعرضت الفتاة لما يمكن أن نسميه بضربة الانفصال ، فأبعدتها أمها عنها لأول مرة في حياتها لا لثمة أو زيارة ، وإنما لعمل في محيط غريب عليها تشق فيه ولا توجد من يسليها — ليس به أطفال أو خدم آخرون — ولم يكن لها من خبراتها السابقة ما يساعدها على التكيف مع هذا الموقف الجديد عليها . وربة المنزل سيدة في الرابعة والخمسين لم تنجب أطفالاً ، مريضة كثيرة الخروج لزيارة طبييها أو صديقاتها ، ورب البيت كثير الأسفار وكثير التغيب

عن المنزل . هذا الانفصال أثار أزمة نفسية حادة في أعماق الفتاة من أوضح مظاهرها شعورها العدواني تجاه أمها إذ لم تزرها عند رجوعها إلى طنطا على قرب المسافة وملاءمة المناسبة — العيد — هذا الشعور العدواني الذى وجهته نحو أمها لم تتردد في توجيهه إلى بديلة الأم ، إلى سيدتها التى استغرتها بمعاملتها القاسية .

ونحن لا نجزم — ولا يهمننا ذلك — بأن معاملة السيدة كانت قاسية فعلا أو لا ، وإنما يهمننا شعور الفتاة وتقديرها هى لهذه المعاملة التى صورتها الفتاة بقولها (زى الزفت ، ما كانتش بتأكلنى واحنا متعودين ناكل كويس) (وتبشغلنى طول النهار) وضربت لذلك مثلا فقد أكلت في أحد الأيام نوعا من الطعام دون استئذان مخلوطة فعاقبتها ، وتعتبر هذا التصرف نوعا من القسوة وإن كان هذا إحساس الفتاة من وجهة نظرها .

رابعا : تمر الفتاة بفترة المراهقة ، وهى مرحلة أزمات : نفسية وبيولوجية وعدم استقرار عاطفي وصعوبة في التكيف مع مطالب الحياة الجديدة . خامسا : لشخصية الفتاة سمات معينة ، فهى مثلا خفيفة الحركة ، كثيرة الكلام (مجادلة) وهذا قد يثير سيدة مريضة ، وقد عبرت السيدة عن ذلك بقولها (اللى كان بيغطفى فيها أنها سريعة في خطواتها ، أبص ألقيا ورايا في كل أوضة) وقد تكون هذه السمات ميزة لدى سيدة أخرى .

وفتاة انبساطية لها سمات العدوانية والعناد وعدم الثبات الانفعالي ليس من الغريب أن تقع في مشاكل كثيرة مع سيدة وحيدة في العقد السادس من عمرها ولم تنجب أطفالا .

ولو كانت الفتاة انطوائية لكان من المرجح أن تكبت ألمها في نفسها وقد تبكى وتستلذ عطف مخلوطها بالبكاء فتجد حلا لمشكلتها .

والآن نستطيع أن نلخص الموقف كما يلي :

« فتاة مدللة مراهقة ذات سمات معينة تواجه أزمة انفصال عن أمها التى ترتبط معها وجدانيا برباط شديد ، ثم توضع بين جدلان أربعة مع سيدة وحيدة

وتواجه التزامات لم تتعودها من قبل ، ليس من المستغرب على مثل هذه الفتاة أن يزداد التوتر النفسى لديها ، وأن توجه شعور العداوة نحو الأم إلى سيدتها ، وأن يجد التوتر المتزايد منفذا في صورة اعتداء على سيدتها: » .

دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا مع مقارنتها بمجموعة ضابطة

قام بهذه الدراسة - كجزء من بحث « البغاء » الذي أجراه المركز
القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية - كلفريق الدكتور أحمد فهمي
رجب أستاذ الأمراض التناسلية بكلية طب القصر العيني
والدكتور (الطلييب) أحمد إبراهيم أخصائى أمراض النساء بمستشفى
غمرة العسكري والأستاذ زين المايعين سليم الباحث بالمركز
القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أجريت هذه الدراسة أصلاً لخدمة أغراض الشق الثانى من بحث البغاء
الذى أجراه المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى المدة من أكتوبر ١٩٥٧
إلى مارس ١٩٦٠ ، وهذا الشق كان يهدف إلى الكشف عن العوامل الذاتية
والبيئية التى تصاحب احتراف البغاء وذلك عن طريق فحص وتشخيص بعض
حالات من البغايا ثبت احترافهن للبغاء ، وفقاً للمنهج التكاملى الذى يفسر سلوك
الفرد على أساس تكوينه البيولوجى وتركيبه النفسى والظروف الاجتماعية التى عاش
فيها . وقد تطلب ذلك بحث أفراد المجموعة بحثاً مستفيضاً من الجوانب العضوية
والاجتماعية والنفسية والطب نفسية باعتبار أن الحالة هى وحدة عضوية نفسية تحيا
فى بيئة اجتماعية .

وقد تطلب هذا دراسة حالة البغى من الناحية العضوية من الجوانب
المورفولوجية (الفيزيائية) والباثولوجية (المرضية) والتشريحية ، وبيان ما إذا كانت
البغى تتميز ببعض السمات التكوينية التى قد تؤثر فى شخصيتها وسلوكها . كما
استهدف هذا الفحص أيضاً الكشف عن بعض نواحي النقص الجسمى لدى
البغى وذلك فى حالة وجوده ، ثم محاولة ربط هذا النقص ببعض أنماط سلوك
البغى فى العرض الفردى المسهب لحالة كل بغى على حدة .

وقد تطلبت دراسة البغى من هذا الجانب ثلاثة أنواع من الفحوص :

١ - فحص طبي أكلينيكى .

وقد قام بإجرائه طبيب متخصص وذلك طبقاً لاستمارة أعدت لهذا الغرض شملت بيانات عن حالة أجهزة الجسم المختلفة والحالة العامة للبغى من حيث القوة أو الضعف^(١) .

ب - فحص معملى بكتريولوجى .

وقد قام بإجرائه طبيب متخصص فى التحاليل الطبية وذلك لإظهار ما إذا كانت البغى مصابة بمرض تناسلى . وقد كان الطبيب الذى يقوم بإجراء الفحص الطبى الأكلينيكى يأخذ عينة من الإفرازات المهبلية للحالة وكذلك عينة من الدم ثم ترسل هذه العينات إلى الطبيب المحلل لتحليلها فى نفس اليوم وإثبات نتيجة التحليل على نموذج مخصص لذلك .

ج - فحص مورفولوجى « فيزيق » .

ويهدف هذا الفحص إلى إعطاء صورة لحالة البغى من الناحية الأنثروبولوجية ببيان حالة الجسم التكوينية والأنثروبولوجية وكذلك عن مستوى الجمال والأنوثة لدى البغى .

وقد قام بإجراء هذا الفحص الطبيب الأكلينيكى بمساعدة حكيمة متمرنة وذلك طبقاً لاستمارة فيزيقية أعدت لهذا الغرض تضمنت بيانات عن بعض مقاييس الجسم والجمجمة والوجه والتشوهات والنقائص العضوية^(٢) .

هنا وقد بدأ الفحص العضوى على ٤٩ حالة استبعد منها ١٥ حالة بسبب الإفراج أو علم التعاون وبذلك بلغ عدد الحالات التى تم عليها إجراء الفحوص العضوية الثلاثة السابق الإشارة إليها ٣٤ حالة قدمت تقارير كاملة عن ٢٠ حالة فقط منها .

وقد قام أعضاء فريق البحث بتقديم تقارير فردية عن كل حالة من واقع التقارير العضوية المختلفة ، وذلك للتعرف على بعض السمات العامة التى قد تشترك فيها مجموعة البغايا موضوع البحث . وقد أمكن تذليل الصعوبات التى اعترضت مختلف هذه الفحوص العضوية .

هذا وقد تمت دراسة مجموعة ضابطة من نسوة سويات - أى لا يمارسن

(١) انظر الملحق رقم ١٠

(٢) انظر الملحق رقم ٢٠

البغاء- وذلك للمقارنة بين السمات المشتركة في هذه المجموعة وهذه السمات نفسها لدى المجموعة التجريبية « البغايا » . وقد اختيرت المجموعة الضابطة من نسوة كن يترددن على عيادة الطبيب الأكلينيكي الخاصة وذلك وفق شروط معينة يستهدف منها أن المرأة التي يجري عليها تطبيق الاستمارة الضابطة تكون من أسرة محافظة يعرفها الطبيب معرفة تامة من حيث محافظتها الخلقية وسيرتها الجنسية . والسبب في اتباع هذه الطريقة عدم وجود معايير متفق عليها فيما يتعلق بالنواحي الفيزيائية والأنثروبومترية في فئات السن التي ينتمى إليها البغايا موضوع البحث . وقد صممت لذلك استمارة^(١) تشتمل على بيانات عن الطول والوزن ومحيط الصدر والخصر والأرداف ، إلخ حيث كان يقوم بملء بياناتها الطبيب الأكلينيكي من نتيجة فحص النسوة السويات اللاتي يتشابهن مع البغايا موضوع البحث من حيث فئة السن .

وقد أمكن التوصل إلى بعض النتائج من فحص المجموعتين التجريبية والضابطة كما يتضح من الجداول التالية :

جدول رقم (١)

الأمراض السرية والاضطرابات العضوية لدى

مجموعة البغايا

النسبة المئوية	عدد البغايا	المرض أو الاضطراب
٢٦,٣	٥	السلان
٢٦,٣	٥	الزهرى
٨٥	١٧	اضطرابات الثدي الصماء
٥٠	١٠	اضطراب الجهاز التناسلي
٣٠	٦	سمات الذكورة
٢٠	$\left. \begin{array}{l} ٤ \text{ غير متناسب} \\ ١٤ \text{ متناسب نوعاً} \end{array} \right\}$	عدم تناسب التكوين الجسدى
٧٠		
٤٠		
٤٠	٨	ضعف البنية
	٨	ضعف البنية

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية الساحقة من البغايا يعوزهن تناسق التكوين الجسمي كما أنهن مصابات بخلل واضطراب في إفراز الغدد الصماء ، أما فيما يخص الأمراض السرية فقد ظهر السيلان والزهري في حوالي ربع المجموعة وما يجدر ذكره أن هذه النسبة لا تمثل في الواقع النسبة الحقيقية لانتشار هذه الأمراض بين مجموعة البغايا موضوع البحث وذلك لأخذ معظمهن بوسائل العلاج الناقص بالبنسلين والإستربتوميسين وغيرهما مما يجعل الميكروب كامناً بحيث لا تظهره طرق التحليل العادية .

جدول رقم (٢)
الحالة الأنتروبومترية لمجموعة البغايا
مقارنة بنظيرها لدى المجموعة الضابطة

البيان	المتوسط لدى مجموعة البغايا	المتوسط لدى المجموعة الضابطة
الطول	١٥٣,٤ سم	١٦٠,١ سم
الوزن	٥٦,٨ كجم	٥٩,٣ كجم
محيط الصدر	٩٠,٤ سم	٨٧,٦ سم
محيط الخصر	٧٧,٨ سم	٧١,٨ سم
محيط الأرداف	٩٧,٥ سم	٩٤,٤ سم
طول المسافة بين طرفي الفرجين وما بينهما	١٤٩,٢ سم	١٥٨,٨ سم
الطول بين قمة الرأس والعمالة	٨٣,٣ سم	٨٥,٧ سم
طول القدم	٢٥ سم	٢٤,٩ سم
السن	٢٣,٥ عاماً	٢١,١ عاماً

يتضح من هذا الجدول أن مجموعة البغايا قصيرات في الطول بالنسبة للمجموعة الضابطة ، كما أنهن أدنى في درجة تناسق تكوينهن الجسماني .

النتائج :

يمكن أن نخلص من كل ما تقدم بصدده فحص مجموعة البغايا موضوع البحث إلى النتائج الآتية :

١ - عند تساوى فئة السن بين مجموعة البغايا والمجموعة الضابطة ظهر أن

- مجموعة البغايا تميل إلى القصر في الطول وإلى النحافة في الوزن .
- ٢ — أظهرت مجموعة البغايا أنهم أدنى في التكوين الفيزيقي وفي مدى تناسب الأعضاء عن سواهن من نسبة المجموعة الضابطة من غير البغايا .
- ٣ — مستوى الجمال والأثوثة عند مجموعة البغايا أقل منه لدى نظيره في المجموعة الضابطة .
- ٤ — الاضطراب في إفراز الغدد الصماء وكذلك عدم الاتزان الهرموني كان واضحاً لدى الغالبية الساحقة من مجموعة البغايا .

ملحق رقم ١ استمارة الفحص الطبي

أولاً : بيانات أولية :

- | | |
|-------------------------|---------------------|
| السن : | الحالة الاجتماعية : |
| العنوان : | الشكوى إن وجدت : |
| التاريخ المرضي الأسرى : | التاريخ المرضي : |
| الحالة العامة : | |

ثانياً : الفحص الطبي :

- | | | | |
|-------------------------------|---|-----------------|-----|
| الطول : | م | الوزن : | كجم |
| ضغط الدم : | | القم والحلق : | |
| القلب : | | الرئتان : | |
| الجهاز الهضمي : | | الجهاز العصبي : | |
| الجهاز التناسلي وحالة الشرج : | | | |

ثالثاً : الفحص المعملی :

- | | |
|----------------|----------------|
| الميكروسكوبي : | الدم للورمان : |
| فحوص أخرى : | |

رابعاً : الرأي الطبي :

توقيع الطبيب

ملحق رقم (٢)

مري
رقم القضية :

استمارة

الفحص البدني الفيزيقي

الاسم :
السن :
المهنة (إن وجدت) :
مكان التثنية :
محافظة :
قسم :
مديرية :
مركز :
شاخنة :
قرية :

أولاً : مقاييس أنثروبومترية عامة :
طول القامة : سم
الوزن (بدون ملابس) : كج
محيط الصدر : أثناء الشهيق : سم
أثناء الزفير : سم
المتوسط : سم
محيط منطقة البطن (الخصر) : سم
محيط منطقة الأرداف : سم
الطول بين قمة الرأس والعانة : سم
طول الذراعين : الذراع اليمنى : سم
الذراع اليسرى : سم
طول الساقين : الساق اليمنى : سم
الساق اليسرى : سم
توقيع الطبيب : سم

طول المسافة بين طرف الأصبع الوسطى لليد اليسرى إلى طرف الأصبع الوسطى باليد اليمنى والذراعان ممدودتان في محاذاة الكتف : مم

محيط الفخذ (من حول منطقة اتصاله بالجذع) : اليمنى - مم اليسرى - مم

محيط الساق (من حول منطقة العضلة الخلفية) : اليمنى - مم اليسرى - مم
طول القدم : مم

نوعه : مقوس - مفلطح (فلات)

ثانيا : الجمجمة :

طول الجمجمة : مم عرضها : مم ارتفاعها : مم

المحيط الأفقى للرأس : مم

الشكل العام للرأس : مستدير - بيضاوى - رباعى - غير محدد الشكل .

درجة تناسب الرأس مع بقية الجسم : متناسب - على شئ من التناسب - غير متناسب .

التنوء الحاجبى : واضح البروز - بارز نوعا - غير بارز .

ثالثا : الوجه :

حجمه (بالنسبة للرأس) : متضخم - متناسب - صغير .

الشكل : خماسى مسطح - درعى عريض - بيضاوى - مسحوب - بيضاوى قصير .

الاتصال الجيبى بعظام الأنف : قوسى - زاوى - مستقيم .

الملمس : أملس ناعم - على شئ من النعومة - خشن .

الأنف : كبير - متوسط - صغير .

طرفه مرتفع - طرفه منخفض - طرفه أفقى .

الفم : متسع	— متوسط	— صغير
الشفتان : غليظتان	— على شيء من الغلاظة	— رقيقة
حمراء	— على شيء من الاحمرار	— باهتة
الأسنان : كبيرة	— متوسطة	— صغيرة
منتظمة	— منتظمة نوعا	— غير منتظمة
الأذنان : كبيرتان	— متوسطتان	— صغيرتان
شحمها ملتصقة بالجسم	— على شيء من الالتصاق	— سائبة غير ملتصقة
العينان : كبيرتان	— متوسطتان	— صغيرتان
غائرتان	— مسطحتان	— مجاحظتان
عسليتان	— سوداوان	— زرقاوان

رابعاً : الشعر :

- أ- شعر الرأس : كثيف — متوسط الكثافة — خفيف .
 ناعم — خشن — مجعد .
 أسود — كستنائي — أشقر — أبيض .
- ب- شعر الحاجبين : غزير — متوسط الغزارة — خفيف .
 متصل — يكاد أن يتصل — غير متصل .
- ج- شعر العانة : زاوي الحافة — خطي الحافة — مستدير الحافة .
- د- شعر الجسم : غير موجود — موجود بقلّة — موجود بكثرة .
 (تحدد مناطق وجوده :)

خامساً : الجسم :

- أ- الرقبة : طويلة — متوسطة الطول — قصيرة .
 رفيعة — متوسطة — غليظة .
- الحنجرة بارزة — على شيء من البروز — غير ظاهرة .
 الغدة الدرقية متضخمة — على شيء من التضخم — غير متضخمة .

ب - الصلر :

- حجم الثديين : كبيران - متوسطان - ضامران .
 حلمة الثدي : متضخمة - متوسطة - صغيرة - ضامرة .
 ج - البطن : متنفخة - على شيء من الانتفاخ - خالية من الانتفاخ .

- د - الردفان : واضحة البروز - متوسطا البروز - منسطحان .
 هـ - بشرة الجلد : لمساء - غير لمساء - خشنة .
 سمكة - سمكة نوعا - رقيقة .

سادسا : مستوى الجمال والأنوثة : (يضع هذا التقدير ثلاثة باحثين عل الأقل)
 ا - الجمال : جميلة حقا - على شيء من الجمال - مقبولة .
 على درجة من القبح - قبيحة .

- ب - الأنوثة : ١ - خصائص الصوت وطريقة الحديث :
 واضح الذكورة - به عناصر ذكورة - تنقصه الأنوثة .
 أنثوى - واضح الأنوثة .
 ٢ - النشاط الحركى :
 واضح الذكورة - به عناصر ذكورة - تنقصه الأنوثة .
 أنثوى - واضح الأنوثة .

سابعا : أى تشوهات أو نقائص عضوية :

ثامنا : أى علامات أخرى مميزة بالجسم :

- وحامات :
 وشمات : ندب :
 تشقق جلدى : علامات أخرى :
 تاريخ الفحص :
 اسم الفاحص :

ملحق رقم (٣)

الاستمارة الأثر ويوميرية للمجموعة الضابطة

اسم الحالة الضابطة ^(١) (من غير البقايا) ^(٢) :	
السن :	سنة
الوزن :	كيلو جرام
الطول :	سم
محيط الصدر :	سم
محيط الخصر :	سم
محيط الرافدين :	سم
طول المسافة بين طرفي الذراعين	
وهما ممتدان بجذاء الكتف :	سم
الطول بين قمة الرأس والعانة :	سم
طول القدم :	سم

(١) إذا رفضت الحالة ذكر اسمها فيمكن الاستثناء عنه بأي رمز يدل عليها .
 (٢) يقوم الطبيب القائم بعمل الاستمارة بالتأكد أولاً من أن الحالة ليست من البقايا ، وأن
 أي شك يتكون لديه في ذلك يكفي لأن تمنع الحالة كلية من البحث .

نوع بطلان التفتيش في القانون المصري

الدكتور رؤوف عيسى
أستاذة بحوث الحقوق - جامعة عين شمس

موضع التفتيش بين إجراءات الدعوى - البطلان القانوني والذاتي -
البطلان المطلق والنسبي - بطلان التفتيش مطلق في فترة سابقة
على سنة ١٩٣٩ - تحول القضاء إلى نسبية البطلان في هذا العام -
الأثر الأول لهذه النسبية - أثرها الثاني - أثرها الثالث -
قانون الإجراءات أقر هذا الوضع صراحة في سنة ١٩٥٠ - حكم في
سنة ١٩٥٤ أوله البعض على أن بطلان التفتيش من النظام العام -
تعليق عليه - حكم في سنة ١٩٥٨ يشير صراحة إلى أن بعض
قواعد التفتيش من النظام العام بغیر أن يبينها - تعليق عليه ونقد
النتيجة .

موضع التفتيش بين إجراءات الدعوى :

التفتيش هو البحث عن الحقيقة في مستودع السر . وهو إجراء مستمر من
إجراءات التحقيق الابتدائي بالمعنى الضيق ، فلا يكون استدلالاً بحسب الأصل
لما يتضمنه من اعتداء على حرمة شخص المتهم أو حرمة مسكنه بحسب الأحوال .
ولا يجوز القيام به بمجرد الكشف عن جريمة محتملة . بل إنه لا يكون إلا بعد
ظهور الجريمة فعلاً واتجاه الشبهات في جريمة معينة إلى متهم معين .

وهذه القاعدة تخضع مع ذلك لاستثناءين فحسب : -

أولهما : خاص بتفتيش شخص المتهم كلما وقع عليه قبض صحيح . ذلك
أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات أجازت للمأمور الضبط القضائي أن يأمر
بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جرائم معينة .
ثم أردفت المادة ٤٦ القول بأنه « في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على
المتهم يجوز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه » . فهنا يجوز القبض فالتفتيش
بناء على توافر مجرد دلائل كافية . ولما اعتبرت محكمة النقض التفتيش هنا من

إجراءات الاستدلال لا التحقيق بالمعنى الضيق^(١) .

وثانيهما : خاص بتفتيش مسكن المتهم الموضوع تحت مراقبة البوليس ، إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنه ارتكب جنائية أو جنحة ، على حد تعبير المادة ٤٨ إجراءات . فهنا يجوز التفتيش بناء على توافر أوجه قوية للاشتباه في ارتكاب جنائية أو جنحة وقبل ظهور هذه أو تلك بالفعل . وهو ما يدعو للقول بأن التفتيش يجوز أن يعد في هذه الحالة أيضا من إجراءات الاستدلال لا التحقيق بالمعنى الضيق .

أما فيما خلا هذين الاستثناءين فالرأى مستقر على أن التفتيش يعد من إجراءات التحقيق لا الاستدلال ، يستوى في ذلك تفتيش الأشخاص مع تفتيش المساكن .

والأصل في إجراءات الاستدلال أنها لا تمس حرمة شخص المتهم ولا مسكنه . وأنها يجوز أن تتم قبل ظهور الجريمة بالفعل توصلًا إلى إظهارها والكشف عنها سواء منها ما نظمه القانون ، أم ما تركه لفتنة المحقق وحسن تصرفه ما دام مشروعًا لا مخالفة فيه للنظام العام ولا لحسن الآداب .

وقواعد التفتيش كثيرة متشعبة . منها ما يوصف بأنه موضوعي لأنه متصل بالأحوال التي يجوز فيها إجراؤه وإلا كان باطلاً ، ومنها ما يوصف بأنه شكلي لأنه منصب على طريقة تنفيذه مباشرة ، حتى مع محمته موضوعاً لتوافر إحدى أحواله . وأهم القواعد الموضوعية وجوب صلوره في حدود قواعد الاختصاص الإقليمي . وفي جريمة من الجرائم التي حددها القانون . وبناء على دلائل كافية تسبق الأمر به . أو بناء على تلبس صحيح قانوناً . أو بناء على أمر ندب صحيح لاحتوائه على البيانات الكافية لتعين شخص المتهم المقصود به ، فضلاً عن تاريخ إصداره وتوقيع من أصدره . وغير ذلك من البيانات المطلوبة في كل ندب صحيح من سلطة التحقيق إلى سلطة الضبط القضائي . ثم تنفيذه خلال المدة المحددة في أمر التلبس .

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٥٤/١١/٢ أحكام النقض س ٦٠ رقم ٥٥ ص ١٦٢ . وتعليقاً
لنا عليه في الحامدة عدد مايو سنة ١٩٥٥ .

وأهم القواعد الشكلية وجوب اصطحاب كاتب أثناء تنفيذه بمعرفة سلطة التحقيق . ووجوب حضور المتهم أو من ينوب عنه إذا جرى بمعرفة سلطة التحقيق أو الضبط القضائي . أو حضور شاهدين تتوافر فيهما شروط معينة إذا جرى بمعرفة الضبط القضائي . ووجوب عمل محضر به .

وتحكم قواعد البطلان على وجه عام نظريتان الأولى نظرية البطلان القانوني والثانية نظرية البطلان الذاتي . ويلزم أن نعطي فكرة سريعة عنهما قبل أن نتطرق إلى صميم الموضوع الذي نعالجه هنا وهو تعيين نوع بطلان التفتيش في القانون المصري .

البطلان القانوني والذاتي :

مقتضى البطلان القانوني أن البطلان لا يكون إلا بنص صريح *pas de nullités sans texte* ويجرى عليه القضاء الفرنسي — في اتجاهه الغالب — بالنسبة لخالفه قواعد الشكل في تنفيذ التفتيش *irregularité* أو غيره من إجراءات التحقيق الابتدائي استناداً إلى المادة ١٠٣ من قانون المرافعات الفرنسي .

ومقتضى البطلان الذاتي وجوب القول بالبطلان كلما كان الإجراء المعيب منطوياً على وجه عام على إهدار القواعد الجوهرية ، وبخاصة ما تعلق منها بالاعتداء على الحرية الشخصية والإخلال بمحقوق الدفاع . ويطلق عليه أحياناً البطلان الأساسي أو الجوهرى *Nullité substantielle ou virtuelle* . ويجرى عليه القضاء الفرنسي — في اتجاهه الغالب — بالنسبة لخالفه قواعد الموضوع في الإجراءات *illegauté* ، فيقضى بالبطلان كلما كان الإجراء المعيب جوهرياً بغير حاجة إلى نص صريح .

ويبدو أن أحكامنا المصرية مستقرة على قاعدة البطلان الذاتي — وبغير حاجة إلى نص — كلما كان الإجراء جوهرياً منذ أيام قانون تحقيق الجنائيات . وقد أقرها صراحة قانون الإجراءات في المادة ٣٣١ عندما نص على أنه « يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهرى » . ولكنه عيّن في نفس الوقت أحوالاً أخرى للبطلان تعييناً صريحاً . بل عين نوع البطلان — في أحوال كثيرة — مبيناً هل هو متعلق بالنظام العام ، لا مبدئه فحسب .

وذلك كما فعل في المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ اللتين منعرض لحكمهما فيما بعد .
ويهمنا أن نعين على وجه خاص نوع بطلان التفتيش فهل هو مطلق متعلق بالنظام
العام أم نسبي متعلق بمصلحة المتهمين وحدها ؟

ذلك أن الرأي قد جرى في نطاق البطلان على التمييز بين نوعين منه :
المطلق والنسبي . كما جرى في بلادنا فقهاً وقضاءً على إطلاق وصف المطلق
على البطلان المتعلق بالنظام العام والنسبي على ذلك المتعلق بمصلحة الخصوم .
وهذا الإطلاق غير دقيق في الواقع لأن البطلان المطلق ليس مرادفاً للبطلان
المتعلق بالنظام العام . ولكن لا ضرر منه في النهاية — حيث أن معيار النظام العام
هو المعيار السائد لتمييز البطلان المطلق من النسبي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البطلان المطلق يلتقي مع البطلان المتعلق
بالنظام العام في خصائصه الرئيسية . فالاثنان على المحكمة أن تقضى بهما من
تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع بهما في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة
في التقض ، ويجوز لكل ذى مصلحة الدفع بهما ، ولا يصححهما الرضاء
بالإجراء الباطل قبل إجرائه ، ولا التنازل عن الدفع بالبطلان بعد إجرائه بالفعل .
ولا كانت أحكام القضاء قد جرت على إطلاق الوصفين : مطلق ومتعلق
بالنظام العام كمترادفين يحل كل منهما محل الآخر ، لذا سنحلو حلوهما ، حتى لا نبعد
بالقارئ عن النطاق الذي حددناه لهذه المقال بالدخول في مساجلات نظرية
لا تليقنا هنا ، ولا تعيننا شيئاً في إيضاح نظرية هذا القضاء في شأن نوع بطلان
التفتيش فيه .

البطلان المطلق والنسبي :

أما التمييز بين البطلان المطلق والنسبي فهو تمييز هام يرتب آثاراً عملية
خطيرة في إجراءات التقاضي الجنائي : — فحين يجوز الدفع بالبطلان المطلق
في أية حالة كانت عليها الدعوى — ولو لأول مرة في التقض ما دام لا يتطلب
تحقيقاً في الموضوع — لا يجوز الدفع لأول مرة بالبطلان النسبي فيه ، حتى
ولو لم يتطلب تحقيقاً في الموضوع .

— وحين يجوز الدفع بالبطلان المطلق من كل ذى مصلحة فيه — ويجوز

لمحكمة الموضوع بل عليها أن تقضى به من تلقاء نفسها — لا يجوز الدفع بالبطلان النسبي إلا من كان ضحية الإجراء الباطل وحده . ولا يجوز لأية جهة قضائية أن تقضى به من تلقاء نفسها .

— وحين لا يحول الرضاء بالإجراء الباطل بطلاناً مطلقاً دين البطلان ، إذ بهذا الرضاء — إذا صدر من صاحب الصفة فيه — يصحح الإجراء الباطل بطلاناً نسبياً .

هذه الفروق ليست مسائل خلافية . بل تجدها في كل فقه — وقضاء — يعرف التفرقة بين البطلان المطلق والنسبي ، سواء في نطاق الإجراءات الجنائية أم المرافعات المدنية . فكل بطلان منهما يرتب تلقائياً آثاراً منها معينة بالذات — على النحو الذى وضحتاه — ويرتب عكسه عكسها تماماً بغير تداخل بين النوعين . وقد نصت على هذه التفرقة صراحة بعض الشرائع كقانون الإجراءات الإيطالى الصادر في سنة ١٩١٣ . وإنما الأمر الوحيد الذى يصح أن يكون مثار خلاف بين الشرائع والشرح هو في تعيين نوع البطلان الذى يصح أن يلحق مخالفة لإجراء معين سواء مست هذه المخالفة نفس مشروعيتها *légalité* أم طريقة القيام به *régularité* . أما تعيين آثاره فلم يكن يوماً مثار خلاف على الأقل في قانوننا المصرى وقضائنا على السواء .

بطلان التفتيش مطلق في فترة سابقة على سنة ١٩٣٩ :

وقد خلا قانون تحقيق الجنايات الملغى من نظرية معينة في البطلان . ويتعلم القول بأنه كان لقضائنا فيه اتجاهات متماسكة تنبئ عن اعتناقه لنظرية دون غيرها في شأن بطلان التفتيش بالأقل ، أو في شأن بطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي على وجه عام (١) .

(٢) فقد كانت بعض مواد توجب في الإجراء أمراً معيناً وإلا كان لاغياً أو باطلاً (كالمراد ١٤٥ و ١٤٩ و ٢٣٥) . وكانت المادة ٢٣٦ تنص على أن أوجه البطلان الذى يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ايدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهيد وإلا سقط حق الدعوى بها . وكان الفقه والقضاء يميلان إلى قاعدة البطلان التالى أو الجوهري ، أى البطلان بغير حاجة إلى نص صريح ، سواء بالنسبة لأحكام التفتيش أم غيره .

ولما ينبغي أن تنتظر إلى سنة ١٩٣٣ بعد إذ أصبح لمحكمة النقض كيان ذاتي في سنة ١٩٣١ ، لكي نلاحظ بدأ رغبتها في أن تعتق في شأن بطلان التفتيش نظرية موحدة كانت في مبدأ الأمر نظرية البطلان المطلق دون النسبي ، وأن ترتب على هذا البطلان المطلق جميع آثاره الطبيعية .

وكان ذلك على وجه خاص بالنسبة لأهم قاعدة موضوعية من قواعد التفتيش وهي إيجاب الرجوع إلى سلطة التحقيق للحصول على إذن منها به ، عندما تنتفي الأحوال التي تجيز للمأمور الضبط القضائي لإجراؤه بغير هذا الإذن . فكلما انتفى هذا الإذن من سلطة التحقيق ، أو بطل لوجود عيب فيه أعلم أثره ، كلما كان التفتيش باطلاً ، وكان بطلانه من النظام العام .

ومن هذا القضاء نسوق الأمثلة الآتية : —

— إن بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام . فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتباً فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى^(١)

— بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى^(٢) .

— كل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلاً ، ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش ، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالفاً للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً بمقتضى المادة ١١٢ ع^(٣) .

— إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه

(١) نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٧٦ ص ٢٢٦ .

(٢) نقض ١٩٣٤/٢/١٢ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢١٩ ص ٢٩٠ .

(٣) نقض ١٩٣٤/٦/١٢ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٦٦ ص ٢٥٦ .

الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر. محذور بل معاقب عليه قانوناً . . . والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم إيدائه قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ ، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى^(١) .

— وكان القانون يوجب تفتيش منزل من صدر إليه إنذار البوليس في حضور عمدة البلدة أو نائبه وأحد المشايخ (م ٢٩ من ق رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٢٣ من تحقيق الجنابات) ، وفي ظل هذا القيد قضت أيضاً بأنه :

« في إلحاح القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأوى الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات. فحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ، ويترتب على مخالفته بطلان الإجراءات حتماً وبغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان ، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يسقط الحق في التمسك به السكوت عن إيدائه قبل سماع شهادة الشهود، بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى^(٢) ».

— كما عادت بعدئذ لتقرر على وجه عام أن الدفع ببطلان التفتيش متعلق بالقانون لأنه يرى إلى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز^(٣) .

تحول القضاء إلى نسبية البطلان منذ سنة ١٩٣٩ :

بعد إذ اضطرد قضاء النقض على التقرير بأن بطلان التفتيش يعد من النظام العام ، بالأقل في الأحكام الصادرة منذ أن أصبح لمحكمة النقض كيان ذاتي ، إذ بهذا القضاء يتحول منذ سنة ١٩٣٩ إلى الاتجاه العكسي ، ولم يكن هذا التحول صريحاً ، ولكنه كان واضحاً . فن المعروف أن أحكام القضاء قلما تعترف صراحة بالعلول عن رأي إلى آخر . وما كان من المتصور أن يقرر هذا القضاء في عبارة صريحة حاسمة أن هذا البطلان نسبي بعد إذ كان يقرر

(١) نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٠٦ ص ٤٠٦ .

(٢) نقض ١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٤٤ ص ٤٤٥ .

(٣) نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٤١ ص ١٣٤ .

في الفترة السابقة أنه مطلق ومن النظام العام فيظهر بمظهر المتردد المضطرب . ثم إنه لم يكن بحاجة إلى ذلك .

ولما اكتفى هذا القضاء الجديد بأن أخذ يرتب جميع آثار البطلان النسبي على بطلان التفتيش أولاً بعد الآخر ، بشكل مضطرب وبغير توقف . كما أخذ يتقاضي وصف هذا البطلان بأنه من النظام العام على عكس ما كان يفعل في الفترة السابقة . وفي اجتماع الأمرين معاً ما يكفي للجزم بمحصل هذا التحول .

ولعل من أول الأحكام التي تشير إليه حكم صادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ يقرر أنه « لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية والمقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم . فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يبطله »^(١) . وهي نتيجة تتعارض تماماً مع ما كان يقرره من قبل من أن هذا البطلان من النظام العام ، لأن هذا البطلان الأخير يمكن لأي منهم أن يدفع به كما قلنا .

ثم جاءت الأحكام متتابعة تحمل تطبيقات البطلان النسبي واضحة ، مما يشير إلى أن الروابط بين قاعدة البطلان ونتائجها الطبيعية لم تكن غائبة عن ذهن المحكمة العليا وهي تعتنق البطلان بعد الآخر .

ولم يحاول قضاؤها خلال اتجاهاه الجديد - ولا السابق - التمييز بين نوع وآخر من قواعد التفتيش ، أو بين نوع وآخر من آثار البطلان . بل إنه عندما كان يقرر أن هذا البطلان من النظام العام كان يرتب على هذا النوع منه تلقائياً كل آثاره الحتمية . وعندما اتجه إلى أنه نسبي أخذ يرتب على هذا النوع منه تلقائياً كل آثاره الحتمية ، وعلى وجه خاص عدم جواز إثارة لأول مرة في النقض ، وعدم جواز الدفع به إلا من الملمم الذي وقع تفتيشه باطلاً ، ثم أثر الرضاء بالتفتيش الباطل في تصحيحه .

الأثر الأول لنسبية بطلان التفتيش :

والأثر الأول مقتضاه أنه لا تجوز إثارة هذا البطلان لأول مرة في النقض ،

(١) نقض ١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٢٩ ص ٤٤١ .

إذ لا تبدى فيه دفع جديلة ، وسواء اقتضت تحقيقاً في الموضوع أم لم تقتض هذا التحقيق^(١) . أما الدفع المتعلقة بالنظام العام فهي التي يجوز أن تبدى لأول مرة في النقض ويشترط ألا تتطلب تحقيقاً في الموضوع .

فيشترط عند بناء وجه الطعن على البطلان في التفتيش أن يكون في الحكم المطعون فيه ما يفيد صحة الدفع بالبطلان بحيث لا يستلزم من محكمة النقض تحقيقاً موضوعياً مما لا تخصص بإجرائه ، أو أن يكون الطاعن قد تمسك بالدفع أمام محكمة الموضوع ولم يحققه هذه الأخيرة .

أما المحكمة الاستئنافية فهي درجة في التقاضي ولذا يجوز أن تثار أمامها دفع موضوعية أو قانونية جديدة إذا قات أمرها على صاحب المصلحة في التمسك بها فسكت عن إيلائها أمام محكمة الدرجة الأولى .

ومن هذا القضاء لمحكمة النقض في شأن الدفع يبطلان التفتيش نسوق الأمثلة الآتية : —

— إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض لهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بلفظه على وقوعه^(٢) .

— إذا كان المهم ينازع في كفاية الوقائع لتبرير التفتيش فإنه يتعين عليه أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع . فإن كان قد سكت ، والمحكمة من جانبها قد رأت بإقرارها تصرف النيابة أن تلك الدلائل تبرر الإذن بالتفتيش ، فليس له أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض^(٣) .

— إذا كان المهم لم يتمسك أثناء محاكمته ببطلان إذن التفتيش لعدم وجوده وبرر

(١) راجع أمثلة في نقض ١٩٤٢/٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٥٥ ص ٦١٧ و ٥/٤
١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٩٨ ص ٦٥٧ و ١٩٤٦/١٠/١٤ ج ٦ رقم ٢٠٠ ص ١٨٦ و ١٩٥٧/٤/٢٩
أحكام النقض ص ٨ رقم ١٢١ ص ٤٤٠ .

(٢) نقض ١٩٤١/٢/٣ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٠٣ ص ٣٩٤ و ١٩٤٣/٥/٢١
ج ٦ رقم ٢٠٢ ص ٢٧٥ و ١٩٤٤/١٠/١٦ ج ٦ رقم ٣٧٦ ص ٥١٦ و ١٩٤٦/١٠/١٤
ج ٧ رقم ٢٠٠ ص ١٨٦ .

(٣) نقض ١٩٤١/٦/٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٧٤ ص ٥٤٠ .

له من تحقیقات أو قرائن فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام ليس في الحكم ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن ما يثيره صحيح^(١). — إذا كان المتهم لم يدفع بأن الكونستابل الذي أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكملاً للصفت التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الدفوع التي يقتضي الفصل فيها إجراء تحقيق سابق^(٢) .

— إذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية فإنه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض^(٣) . وفي هذه الدعوى كان المتهم قد تمسك في قضية سرقة ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة أول درجة ، ولكنها لم ترد على هذا الدفع ، ولم يدفع به من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، ولذا قضى بعدم قبول إثارته من جديد في النقض .

— كما قضى حديثاً بأنه متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذي بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع ، واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الاتهام لم يشر إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض^(٤) .

أثر ثان لنسبية بطلان التفتيش :

كما رتب المحكمة العليا على نسبية بطلان التفتيش أثراً لا يلتزم مع غيره من صور البطلان وهو عدم جواز الدفع بالبطلان إلا من المتهم الذي وقع تفتيش شخصه أو منزله دون غيره من باقي المتهمين ، حتى ولو تعلقت مصالحهم بالبطلان . أما البطلان المطلق فيمكن لكل صاحب مصلحة فيه أن يتمسك به . ويمكن للمحكمة — بل عليها — أن تقضي به من تلقاء نفسها وبغير دفع من

(١) نقض ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٥٥ ص ٦١٧ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٦/٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٦١ ص ٤٩٨ .

(٣) نقض ١٩٥٤/١٠/١٠ أحكام النقض س ٦ رقم ٩ ص ٢١ .

(٤) نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٥ رقم ١١٦ ص ٤٢٩ .

وراجع بنفس المعنى نقض ١٩٥٤/٥/١٧ س ٥ رقم ٢١٨ ص ٦٥٢ و ١٩٥٤/٥/٢٥ س ٥ رقم

٢٣٦ ص ٧٠٩ و ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ رقم ١٠٧٩ ص ٢٩ ق .

أحد. فبمجرد أن تحولت محكمتنا العليا من البطلان المطلق للتفتيش إلى البطلان النسبي رتبنا فوراً هذا الأثر الهام ، وهو عدم إمكان الدفع به إلا ممن وقع عليه عليه التفتيش الباطل دون غيره . وكان مبدأ هذا القضاء في نفس التاريخ الذي حددناه لهذا التحول وهو حوالي عام ١٩٣٩ ، وهو أمر طبيعي ما كان قضاؤها يمكن أن يظل مترابطاً متماسكاً بغيره .

فقد هذا التاريخ ومحكمتنا العليا تقرر أنه : —

— لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم . فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه، ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يبطله، ما دام لم يقدم الطعن في صحته ممن وقع التفتيش على شخصه أو في بيته^(١) .

— إن بطلان التفتيش الذي يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه، ولو كان ممن يستفيدون من ذلك، لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط^(٢) .

— لا يقبل من غير صاحب المنزل الذي حصل تفتيشه أن يتمسك ببطلان هذا التفتيش إذا كان قد حصل على خلاف القانون^(٣) .

أثر ثالث لنسبية بطلان التفتيش :

كما كان من الطبيعي وقد أتجه هذا القضاء نحو القول بنسبية البطلان المترتب على مخالفة قواعد التفتيش — أيأ كانت صورة المخالفة وأيأ كان نوع القاعدة — أن يرتب على هذه النسبية أثراً آخر من آثارها هو أن الرضاء بالتفتيش

(١) نقض ١٩٣٩/١/٢٣ الآكف الإشارة إليه .

(٢) نقض ١٩٤٠/١١/١٨ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٤٩ ص ٢٧٣ .

(٣) نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٧ ص ٥ وراجع بنفس المعنى نقض

١٩٤٤/٢/٦ ج ٦ رقم ٣١٢ ص ٤٢٣ و ١٩٤٥/١/٨ ج ٦ رقم ٤٥١ ص ٥٩١ و ٢/٥

١٩٤٥ ج ٦ رقم ٤٩٤ ص ٦٤٠ و ١٩٤٦/١٠/١٤ ج ٧ رقم ٢٠٠ ص ١٨٦ .

الباطل قبل حصوله، يصححه إذا صلب الرضاء من صاحب صفة فيه ، وهو نفس الشخص الذى جرى تفتيش شخصه أو متاعه ، أو حائز المكان إذا وقع التفتيش فى مكان مسكون .

ويشترط فى الرضاء أن يكون حاصلًا قبل التفتيش لا بعده . وإذا تعلق بتفتيش منزل فينبغى أن يحصل قبل الدخول فيه ، وبعد الإلمام بظروف التفتيش وبعد وجود مسوغ فى القانون يخول من يطلبه سلطة لإجرائه . أما القول بصحة التفتيش بناء على أن زوجة صاحب المنزل أجازته بعدم اعتراضها فهذا لا يكفى ^(١) . ويجوز السكوت لا يكفى ، إذ قد يكون السكوت مبته الخوف أو الاستسلام خصوصاً وأن التفتيش تصاحبه غالباً بعض مظاهر استعمال القوة أو العنف . ويلزم أن يثبت الحكم أن الرضاء صدر من صاحبه مع علمه بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه ^(٢) . ولقاضي الموضوع أن يستتج حصول الرضاء من وقائع الدعوى دون رقابة من النقض متى كان الاستنتاج سليماً ^(٣) .

ويستلزم بعض الأحكام أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بالكتابة من حائز المكان أو بإثباته فى محضر التحقيق . وإن كان إثباته فى المحضر لا يلزم محكمة الموضوع بالتسليم به ، فلها إذا لم تظمن إلى حصوله أن لا تعول على ما يثبت بالمحضر ^(٤) .

إقرار قانون الإجراءات لهذا الوضع :

صدر قانون الإجراءات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وقد أقر هذا الوضع فى جملة وثفاصيله وعممه على كافة إجراءات التحقيق والاستدلال معاً . وكان إقراره بعبارة مقتضاها أنه « يسقط الحق فى الدفع بالبطلان إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء فى حضوره بدون اعتراض منه » على حد تعبير المادة ٣٣٣ منه . وهذه العبارة ترتب بالضرورة — وبحكم اللزوم العقلى — كافة الآثار المترتبة على نسبية البطلان . بل إن هذه المادة لم تتطلب لتصحيح الإجراء حتى التنازل الصريح عن الدفع ببطلانه ، بل اكتفت بسكوت محامى المتهم عن الدفع به إذا تم الإجراء فى حضوره . وليس بعد هذا دلالة على نسبية البطلان بكل آثاره الحتمية .

(١) انقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٢١ ص ٢٥٥ .

(٢) راجع مثلاً لنقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام للنقض س ٣ رقم ١٣٠ ص ٣٣٨ .

(٣) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام للنقض س ١ رقم ٢٥١ و ٧٩١ و ١٩٥١/٤/٢٣ .

س ٢ رقم ٣٧٠ ص ١٠٢٠ .

(٤) نقض ١٩٣٩/٤/١٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٧٧ ص ٥٣٠ .

وقد أكدت هذا المعنى الصريح المذكورة الإيضاحية رقم ١ للمادة ٣٣٣ (وأصلها المادة ٣٢٠ في المشروع الأول و ٣٢٦ في الثاني) فبينت أن من بين أحوال البطلان النسبي « مخالفة الأحكام الخاصة بالتفتيش والقبض والحبس الاحتياطي والاستجواب والاختصاص من حيث المكان ». فلم يفرق النص ولا مذكرته الإيضاحية بين إجراء وآخر من إجراءات التحقيق المشار إليها فيهما . أو بين قاعدة وأخرى من قواعد التفتيش .

ثم أكدت من جديد لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في تقريرها عن المادتين ٣٣٢ (وأصلها المادة ٣١٩ في المشروع الأول و ٣٢٥ في الثاني) و ٣٣٣ عندما ذكرت عن هذه المادة الأخيرة أنها « خاصة بالبطلان الذي لا يتعلق بالنظام العام والذي لا يجوز الحكم به إلا إذا تمسك به المتهم . ولذلك رأت اللجنة أن تضيف في أول هذه المادة عبارة « في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة » .

أى أن اللجنة رأت بهذه الإضافة أن توضح نية الشارع في الفصل بين نطاق كل من المادتين ، بحيث تكون أولاهما مقصورة على إجراءات المحاكمة التي ترتب مخالفتها بطلاناً متعلقاً بالنظام العام سواء منها ما ورد فيها صراحة أو ما تركته لاجتهاد القضاء . وتكون ثانيتهما مقصورة على إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة ، وهذه كلها - وبغير استثناء أى إجراء منها « يسقط الحق في الدفع ببطلانها إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ... » . وهذا أقوى آثار البطلان النسبي . بل إنه « في مواد المخالفات يعتبر الإجراء صحيحاً إذا لم يتعرض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه » ، على حد تعبير نفس المادة . وكل ذلك لا يترك شبهة في نوع البطلان الذي ترسمه .

* * *

أما القول بأن المادة ٣٣٢ نصت على أنه « إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ... » . وأنها قصصت بهذه العبارة الأخيرة بعض قواعد التفتيش ،

فقول لا يصمد للنقد للاعتبارات الآتية :

أولاً : لأنه لا محل لإعمال عبارة عامة كهذه على قواعد خصها الشارع بحكم مختلف تماماً هي قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في المادة التالية مباشرة . ومن المعلوم في قواعد التأويل أنه — عند تقريب النصوص — لا يجوز التفسير الواسع ، ولا القياس إذا كان النص المنطبق وارداً على غير الأصل العام الذي يراد تطبيقه . أو بعبارة أخرى أن النص الخاص بحكم معين يحول دون إعمال نص مخالف عام على جملة أحكام غير معينة .

وثانياً : أن المادة ٣٣٣ وهي خاصة ببطلان لإجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة جاءت في صياغتها عامة . فلم تغاير بين نوعين من هذه الإجراءات . أو بين نوعين من إجراءات التفتيش بالذات . ولو شاء الشارع جعل بعض قواعده من النظام العام لضمن هذا النص أية عبارة تؤدي هذا المعنى كما فعل في المادة ٣٣٢ التي نظمت بطلان قواعد المحاكمة ، ولكنه لم يفعل .

وثالثاً : ويدعو إلى القول بذلك أيضاً أن المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٣٢ ضربت أمثلة لأحوال البطلان المتعلق بالنظام العام غير تلك المشار إليها فيها صراحة « بالأحكام الخاصة بعلنية الجلسات وبتسبب الأحكام وحرية الدفاع وحضور مدافع عن المتهم في الجنايات وأخذ رأى مفتي الجهة عند الحكم بالإعدام وإجراءات الطعن في الأحكام » ، وسكت عند هذا القدر . وهذه كلها إجراءات محاكمة مما يؤكد من جديد أن المادة ٣٣٢ تنظم بطلان هذه الإجراءات دون غيرها . وإلا لأشارت المذكرة الإيضاحية ولو إلى إجراء واحد من إجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي ، أو التحقيق بالجلسة ، ولكنها لم تفعل . وهذا غير طبعى إذا كانت بعض هذه الإجراءات الأخيرة تنصرف إليها عبارة « أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام » الواردة في المادة المذكورة .

ورابعاً : ثم لماذا يقال إن بعض قواعد التفتيش يعد في ظل النصوص الحالية من النظام العام ، ولا يقال إن بعض قواعد التحقيق الأخرى كالقبض والحبس الاحتياطي يعد أيضاً من النظام العام ؟ إن القبض والحبس الاحتياطي أخطر من التفتيش ويتضمنان من الاعتداء على حرمة شخص المتهم بالأقل مثل

ما يتضمنه تفتيش شخصه أو مسكنه . هنا مع العلم بأننا لم نعر على حكم واحد ذهب في ظل النصوص الحالية هذا المذهب . ولا نعتقد أن هناك من يقول بذلك بسهولة رغم أن نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ عام ، والأخير منهما أخضع كل قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة لضابط واحد في عبارة عامة مشتركة .

خامساً : وأخيراً أنه إذا كانت نية الشارع قد انصرفت حقيقة إلى تخصيص التفتيش - دون غيره - بفرقة خاصة تقتضى التمييز فيه بين حالات البطلان المطلق وأخرى للبطلان النسبي . فلماذا لم يضع للفرقة ضابطاً ؟ ولماذا لم يعين ولو بعض أحوال البطلان المتعلق بالنظام العام فيه كما في فعل إجراءات المحاكمة عندما عين على سبيل المثال البطلان الراجع إلى عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ؟ ثم أين ضابط الفرقة في قضاء النقض قديمه وحديثه ؟

هذه الاعتبارات مجتمعة لا تترك مجالاً للشك في أن نية الشارع انصرفت - عند وضع المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ - إلى إخضاع جميع قواعد التفتيش لضابط البطلان النسبي . دون غيره . كما فعل ذلك أيضاً بالنسبة لكل أحكام الاستدلال والتحقيق الابتدائي الأخرى ، والتحقيق بالجلسة أيضاً . وأن ما ورد في المذكرات الإيضاحية والأعمال التحضيرية في هذا الشأن صحيح لا مطعن عليه من جهة تعبيره عن نية الشارع الحقيقية .

حكم في سنة ١٩٥٤ قد يشير إلى أن بطلان التفتيش من النظام العام :

رغم دلالة النصوص وأعمالها التحضيرية - وهي صريحة - وردت في حكم نقض صادر في ١١/٢٢/١٩٥٤ عبارة فهمها البعض على أنها تشير إلى أن بطلان التفتيش قد يكون من النظام العام في بعض صوره بالأقل^(١) . وكان ذلك في صدد واقعة تحصل في أنه كان قد جرى تفتيش منزل زوج في غيابه . وكان التفتيش باطلاً لانتهاء صفة الضبط القضائي فيمن قاموا به . ولم يسبق هذا التفتيش رضاء لا من الزوج الغائب أثناء إجراءاته ، ولا من الزوجة التي كانت

(١) راجع الدكتور توفيق الشاوي في تطبيق له على هذا الحكم في الحماية عدد أبريل

متهمة وحدها بالزنا وإدارة منزلها للدعارة . ثم تنازل الزوج وحده بعدئذ عن الدفع ببطلان التفتيش بعد حصوله أيضاً ودون أن يكون متهماً في الدعوى .

وقد قضى حكم محكمة الموضوع ببطلان التفتيش مؤسساً قضاءه على ما قاله « من أن مناط إباحة تفتيش منزل أن يكون لمن أسندت إليه الجريمة إقامة فيه لا أكثر . ولا كان المعلوم أن الزوجة تسكن زوجها وأن محل إقامتها هو محل إقامته ، فإنه يمتنع على رجال السلطة أن يدخلوا عليها منزلاً تسكنه في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، ومن ثم يبين فساد قول المستأنف (وهو زوجها المدعى بالحقوق المدنية قبلها) من أنه ، وهو صاحب الحياة للدار ولا يتأذى من تفتيشها توصلاً إلى القول بصحة إجراءات التفتيش التي شأها بطلان صلور الإذن لضابط الآداب الذي لم يكن من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ، كما أوضح ذلك الحكم المستأنف ، خصوصاً وأنه لم يكن للمستأنف علم بما هو معزو إلى المستأنف عليها الأولى قبل التفتيش كصريح أقواله أمام النيابة ، وبالتالي لم يأذن بدخول المنزل من جانبه ، فلا يملك بعدئذ أن يصحح بطلاً معتبراً من النظام العام .

« وعليه يكون للمستأنف عليها الأولى أن تمسك بكل ما يشوب التفتيش الواقع على مسكنها من بطلان — ولا كان رجال مكتب الآداب ليسوا من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ، فإن الإذن لم بإجراء التفتيش يكون قد وقع باطلاً — لا يصح الاعتماد عليه ولا على ما أثبتته بمحضه من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامه من المستأنف عليه الثاني » .

وقد ذهبت محكمة النقض إلى أنه « لما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحاً في القانون ، إذ أن للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلاً ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله . ولا كان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش إنما بني على تحريات سرية دون استئذان الزوج في إجراءاته ، وكان لا يصح الاستدلال على المطعون ضدها الأولى بالاعتراف المسند إلى شريكها

في الزنا ، والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل وكان اعترافه منصباً على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش . . . فإن الطعن برومته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً (١) .

تعليق عليه :

كان محور البحث في واقعة هذه الدعوى يدور حول صفة الزوج في التنازل عن الدفع ببطلان التفتيش ، وأثر هذا التنازل في مركز الزوجة من الإجراء الذي جرى باطلاً . ثم صفة الزوجة في التمسك به وأثر هذا التمسك في مركزها هي من الإجراء الباطل .

فالزوج لم تكن له مصلحة ما في التمسك بالبطلان لأنه كان مجنباً عليه في جريمة الزنا ومدعياً فيها مدنياً ضد زوجته المتهمة . وكان من الطبيعي أن ينهى أى حكم - وبغير توقف على نوع بطلان التفتيش الذي جرى - إلى القول بأن للزوجة صفة في التمسك بهذا البطلان ما دامت تحوز المنزل مع الزوج في حضوره ، وبمفردها في غيابه . وليس الزوج أية صفة في التنازل عن مثل هذا الدفع الذي هو من شأن زوجته ، والتي كانت وحدها متهمة في الدعوى . وللايضاح نفترض أن تفتيشاً باطلاً وقع على مسكن يقطنه معاً بضمة أصلقاء بدون رضاء سابق من أى منهم ، فإن أيّاً منهم يمكنه - بلاهة - أن يدفع بالبطلان ما دام متهماً في الدعوى . والتنازل عن الدفع بالبطلان من أى منهم يتصل به وحده فلا يتعداه إلى غيره حتى إذا كان متهماً في نفس الدعوى . ومن باب أولى إذا لم يكن متهماً فيها ، كما هي الحال في واقعة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم .

أما إذا صدر رضاء سابق على التفتيش من واحد منهم فقط فعندئذ فقط يصبح البحث في أثر هذا الرضاء السابق من أحد حائزي المكان الذي جرى فيه التفتيش الباطل في تصحيح هذا التفتيش . وفي واقعة هذه الدعوى لم يكن هناك رضاء سابق من الزوج بالتفتيش . وقد عني الحكم بإبراز ذلك في أول قاعدة قررها عندنا ذهب إلى « أن للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته

من الصفة بوصف كون المنزل منزلاً ما يحول لها الدفع ببطلان التفتيش الذى تأذى من حصوله بغير رضاها وتضارب تنبؤاته ، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله » .

فحور الكلام كان فى صفة الزوجة فى التمسك بالبطلان وصفة الزوج فى التنازل عنه . والصفة من عناصر المصلحة ، لأنها تمثل المصلحة الشخصية المباشرة من الدفع بالبطلان أو من التنازل عنه بحسب الأحوال . وقد انتهى قضاء النقض — كما انتهى قضاء الموضوع — إلى توافر صفة الزوجة فى الدفع ببطلان التفتيش ، وانقضاء صفة الزوج فى التنازل عنه على أساس من الصواب .

بقيت بعد ذلك عبارة واحدة وردت فى الحكم الاستثنائى المطعون فيه يمكن أن تعتبر تزيداً منه رغم أهمية الفكرة التى تتضمنها هى عبارة أن الزوج « لا يملك بعدئذ أن يصحح بطلاً معتبراً من النظام العام » ولذا تستحق وقفة قصيرة عندها .

فأما أنها هامة فلأنها تتعرض لموضوع بطلان التفتيش من أساسه وتصفه بأنه من النظام العام ، رغم دلالة النصوص وأعمالها التحضيرية على ما بيناه آنفاً . ورغم استقرار قضاء النقض منذ مدة كافية على أنه بطلان نسبي فى كل صوره وأوضاعه .

وأما أنها عبارة زائدة فلأن البحث كان يدور حول الصفة فى الدفع بالبطلان لا حول نوع البطلان ، وشتان ما بين الأمرين . فما دامت محكمة الموضوع قد نفت عن الزوج الصفة فى الدفع به وأعطتها للزوجة وحدها فى واقعة الدعوى التى كانت مطروحة ، فما كان الجدلوى إذاً من وراء وصف هذا البطلان بأنه من النظام العام ؟ وهل مع انقضاء صفة الزوج فى تصحيح هذا البطلان كان الحل سيتغير لو كان البطلان فى تقدير المحكمة نسبياً فحسب ؟

الجواب يتبني أن يكون بالسلب ، لأن انقضاء الصفة فى تصحيح البطلان يحول دون إمكان تصحيحه سواء أكان مطلقاً أم نسبياً ، وأيا كان مصدره . فانقضاء الصفة يحول دون إمكان البحث فى قيمة التنازل ونوع البطلان . لأن هذا أو ذاك أمر يثار — فحسب — عند توافر الصفة ابتداءً فيمن صدر عنه الرضاء بالتفتيش ،

أو التنازل عن الدفع ببطلانه .

ومحكمة النقض مرت على هذه العبارة الخطيرة في مدلولها في الحكم المطعون فيه مرور الكرام وبغير تعليق منها ، لأنها لاحظت ولا شك أن ورودها كان تزييداً . فلا يصح التعويل كثيراً على هذا الحكم في التعبير عن قضاء النقض الحديث بمقتضى سياق الحديث وعبارات محكمة النقض التي لم تنقيد بأى قيد في شأن نوع البطلان ، بل جعلت محور البحث هو الصفة في الدفع به .

ثم إن عبارة الحكم المطعون فيه من أن الزوج لا يملك بعدئذ أن يصحح بطلاناً معتبراً من النظام العام تنصرف إلى تعميم لا محل له ، وما كان يعقل أن ترتبط المحكمة العليا بعبارة عابرة كهذه في صدد مبدأ خطير ، يمثل هذه البساطة .

وإنما تعرضت هذه المحكمة الأخيرة لنوع البطلان المترتب على مخالفة بعض قواعد التفتيش في حكم لاحق لهذا ، وكان تعرضها حتى في هذه المرة الأخيرة يعوزه التوفيق في أكثر من جانب منه على ما سنوضح أسانيدته حالاً .

حكم في سنة ١٩٥٨ يشير إلى أن بعض قواعد التفتيش من النظام العام بغير

أن يعينها :

في تاريخ لاحق ١١ تقدم تعرضت محكمة النقض تعرضاً لازماً وصريحاً لموضوع البطلان المترتب على مخالفة قواعد التفتيش ، لأن الفصل في الطعن كان يقتضى هذا التعرض فذهبت إلى أن هذا البطلان قد يكون نسبياً أحياناً ، ومطلقاً أحياناً أخرى ، بغير أن تعين أحوال هذا أو ذاك ، أو تضع معياراً للتعين . ويحسن أن نعرض قضاءها هنا تفصيلاً قبل التعليق عليه . فقد قالت فيه : —

١ — إن الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام . بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعي تحقيقاً وبحناً في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض . فإذا كان

ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٢ - إن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر ، والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبداً متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام ، وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

٣ - متى كانت غرفة الاتهام قد أصلحت أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلاً قانوناً لصلوره بغير إذن من الجهة المختصة ، وفي غير الحالات التي يحجز فيها القانون للمأمور الضبط التفتيش ، فلا يصح النحي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها (١) .

تعليق عليه ونقد :

هذا القضاء لمحكمة العليا يقرر مبدأ هاماً وجديداً إلى الحد الذي يقتضيه عنده وقفة كافية . وهو هام لأنه متصل بضمانات الأفراد في التحقيق الابتدائي ومن أهمها ضمانات التفتيش بما تكفله من حماية لشخص المتهم ومسكنه . والتفتيش هو أنشط إجراءات التحقيق الابتدائي بعد الحبس الاحتياطي والقبض . ومن أكثرها شيوعاً في العمل واتصالاً بحكم القانون في البحث عن الأدلة والاستدلال بها . وكثيراً ما أدى بطلان التفتيش - في العمل - إلى بطلان ما أسفر عنه من أدلة ، ولو وصلت إلى قيام حالة التابيس ، وبالتالي إلى قبرة المتهم . ولا يضير العدالة - على حد تعبير محكمة النقض - إفلات

(١) نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ رقم ١٥٦ ص ٦٠٩ .

مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق^(١) .

وليس هناك أدنى شك في أن الحرص على حريات الناس ، وكفالة الضمانات المطالبة لهم ، كان جلياً في هذا القضاء ، بما ينبغي أن يذكر له بالثناء . ولكن ليس هناك أدنى شك — في الوقت نفسه — في أنه لم يلتزم لا صريح النصوص ، ولا القضاء المستقر للمحكمة نفسها ، ون هنا تظهر جلته .

فأما أنه لم يلتزم صريح النصوص ، فلأن المادة ٣٣٣ تقتضي بالضرورة القول بنسبية البطلان المترتب على مخالفة قواعد جميع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة عندما نصت على أن « الحق في الدفع لهذا البطلان يسقط في الجرح والجنایات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه » و « يسقط في المخالفات إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . ويسقط بالنسبة للنيابة (في الجنایات والجرح والمخالفات معاً) إذا لم تتمسك به في حينه » .

وقد حاول هذا الحكم الاستناد إلى المادة ٣٣٢ عندما حددت أحوالاً معينة للبطلان اعتبرتها من النظام العام ثم أضافت قائلة : « أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام » مفترضاً أن هذه العبارة الأخيرة قد يصبح أن تنصرف إلى بعض صور بطلان التفتيش . ولكن فاته أن هذه المادة الأخيرة تنظم — فحسب — بطلان المحاكمة دون غيرها . أما قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة فقد أنقصها الشارع لقاعدة موحدة وردت في المادة ٣٣٣ دون غيرها . وقد عرضنا فيما سبق تفصيلاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية للنصوص وأعمالها التحضيرية مبينين كيف أن عباراتها ، وترتيبها ، وسياق الحديث فيها لا يثير شبهة نحو أى تأويل آخر^(٢) .

وأما أن هذا الحكم لم يلتزم قضاء النقض المستقر ، فلأن هذا الأخير قد استقر منذ سنة ١٩٣٩ على نسبية جميع قواعد التفتيش وعلى عدم تعلقها بالنظام

(١) راجع نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض من ٩ رقم ٢٠٦ من ٨٢٩ .

(٢) راجع ما سبق من ٣٥ - ٣٨ .

العام بما ترتبه هذه النسبية من آثار حتمية ينبغي أن نعرض لها من جديد في ضوء هذا الحكم وهي : —

أولاً : أنه لا يجوز الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة في النقض ، وسواء أكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً في الموضوع أم لا يتطلبه . إذ أن عدم إيداعه أمام محكمة الموضوع يتضمن معنى التنازل عن إيداعه في الوقت المناسب وأمام الجهة المختصة به . وكانت محكمة النقض تقول في بعض أحكامها بأنه لا يجوز إيداعه لأنه يتطلب تحقيقاً في الموضوع مما لا تختص به ، ولكنها كانت في أحكام أخرى تقول بعدم جواز إيداعه إطلاقاً حتى ولو لم يستلزم هذا التحقيق . والمهم في النهاية هو عدم إمكان إيداعه في النقض بعد السكوت عنه أمام محكمة الموضوع ، فهذا هو كل المطلوب للقول بأنه نسبي وليس مطلقاً .

ثانياً : أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولا يجوز الدفع به إلا من المتهم الذي جرى تفتيشه باطلاً دون غيره من المتهمين ، حتى ولو تعلقت مصلحته بالبطلان . أما لو كان من النظام العام لحاز لأى متهم في الدعوى أن يتمسك به ، ولو كان هو غير المتهم الذي جرى تفتيشه باطلاً متى كان صاحب مصلحة في القضاء ببطلانه . ولحاز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — بل عليها ذلك في الواقع — وبغير حاجة للدفع به من أحد .

ثالثاً : أن الرضاء بالتفتيش الباطل قبل حصوله يصححه . مع أنه لو كان من النظام العام لما كان لهذا الرضاء من قيمة ولا من أثر ، لأنه كان سيصبح أمراً متصلاً بالصالح العام وتتضمناً معنى الاعتداء على هذا الصالح لا على حرمة إنسان معين .

هذه النتائج الثلاث تتوقف كلها على القول بأن قواعد التفتيش نسبية . ويتوقف عكسها تماماً على القول بأنها من النظام العام . فأين قضاء النقض منها ؟ لقد بينا كيف أنه أخذ بها كلها في جملتها وتفصيلها وبغير توقف منذ عشرين عاماً بالأقل . لذا لا يبدو في محله قول الحكم على هذا التعليق إن « الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام » .

بل الواقع أن هذه الأحكام قصدت بالفعل استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، ورتبت على هذا الاستبعاد جميع النتائج التي تترتب عليه بالضرورة وبصورة لا يعوزها الموضوع أيّاً كان مصدر البطلان وصورته وسببه^(١) . ولكن يتعلّر على القضاء عادة أن يعترف صراحة بحصول التحول من اتجاه إلى آخر - إلا في القليل النادر - حتى لا يظهر بمظهر التردد أو الاضطراب ، ومهما كان التحول يظهر عند المقارنة واضحاً جلياً . وهذه على أية حال حقيقة تلاحظ على سياسة القضاء عموماً . وقد لاحظناها في بلادنا عند تحول المحكمة نفسها في سنة ١٩٣٩ من البطلان المطلق للتفتيش إلى بطلانه النسبي . فلأنها لم تعترف به صراحة وإن رتبت عليه جميع آثاره المحتومة .

وما هي من جديد لا تعترف به هنا بل تسند حكمها هذا إلى قضائها السائد . بل وإلى عمل الشارع « الذي لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبداً متغيرة ، المسائل المتعلقة بالنظام العام . . . » . وكأنه لا يملك أن يستبعد أية مسألة من حظيرة النظام العام .

وقول الحكم محل التعليق الخالي أنه كان لاستبعاد جواز الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة في النقض علة أخرى وهي أن الدفع ببطلان التفتيش « يستدعي تحقيقاً في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض » قول صحيح ، ولكنه لا يبنى العلة الأولى لهذا الاستبعاد وهي أن البطلان كان في تقديرها نسبياً لمطلقاً . لأنه إذا كانت العلة الوحيدة لهذا الاستبعاد هي القول الذي ساقه الحكم الخالي فكيف إذاً يمكن تعليل النتائج الباقية ، مثل عدم جواز الدفع به إلا ممن وقع عليه التفتيش الباطل ، ومثل تصحيحه بمجرد الرضاء به ، أو بالتنازل عن الدفع به في حينه ، أو بسقوط الحق في الدفع به إذا تم الإجراء الباطل في حضور محامى المتهم بدون اعتراض منه كصريح نص المادة ٣٣٣ إجراءات ١٩ .

وهذه النتائج كلها مستقرة في قضاء النقض استقرار عدم إمكان الدفع

ببطلان التفتيش لأول مرة في النقص . وهي كلها متلازمة ومتراطة الترابط الذي يحول دون إمكان الفصل بين بعضها والبعض الآخر في أى فقه متمسك صحيح . بل إن مجرد قول محكمة النقض في السائد من قضائها إن الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز أن يبدى لأول مرة في النقص يشير بذاته إلى أن هذا البطلان نسبي وليس مطلقاً . لأنه إذا كان مطلقاً ، لكنى لإمكان الدفع به في النقص لأول مرة ألا يتطلب تحقيقاً في الموضوع . ولكنى لعدم قبوله في النقص أن تقرر محكمة النقض أنه يتطلب تحقيقاً في الموضوع . ولكن هذه الأخيرة لا تقرر ذلك فحسب ، بل إنها تستلزم في السائد من أحكامها لإمكان التمسك به في النقص توافر شرطين مجتمعين : —

الأول : ألا يتطلب إثبات الدفع تحقيقاً في الموضوع .
الثاني : أن يكون صاحب الشأن قد تمسك به بالفعل أمام محكمة الموضوع ، فلم يدفع به لأول مرة في النقص .

وإذا كان استلزام الشرط الأول منهما لا يبنى بذاته عن نوع البطلان ، فإن استلزام الثاني يبنى عن البطلان النسبي دون المطلق .

وقد جاء قضاء القضاء المستقر في هذا الصدد عاماً في عباراته ونصرفاً إلى جميع أحوال بطلان التفتيش . فلم يقل إن هناك أحوالاً يمكن الدفع بها لأول مرة في النقص إذا لم تتطلب تحقيقاً في الموضوع . بل جاءت عباراته مقررّة في غير تخصيص — أنه لا يمكن الدفع لأول مرة ببطلان التفتيش في النقص . ون باب أولى إذا اقتضى الأمر تحقيقاً في الموضوع . فكيف يمكن إذاً التوفيق بين هذا القضاء السائد وبين هذا الحكم الأخير ؟

أما الأحكام التي ذهبت إلى أن قواعد التفتيش تعد من النظام العام ، وإلى أن البطلان المترتب عليها مطلق فكلها تقع خلال فترة محددة من الزمن انتهت بنهاية سنة ١٩٣٨ .

فمنذ سنة ١٩٣٩ توالى الأحكام التي تفيد — على العكس من ذلك — أن قواعد التفتيش ليست من النظام العام ، وأن مخالفتها ترتب بطلاناً نسبياً فحسب ، ورتبة على هذا القول جميع آثاره الحتمية ، بغير أية رغبة في عمل

مغايرة بين نوع منها وآخر .

وإذا صح أن هناك تفرقة هنا شأنها في أحكام النقض أو في التشريع بين نوع وآخر من قواعد التفتيش ، فما هي أحوال البطلان المطلق وما هي أحوال البطلان النسبي ؟ . إن حكماً واحداً قبل هذا الحكم لم يقل بوجود التفرقة أساساً . ولم يضع هذا الحكم — ولا غيره — بالتالي لها معياراً . وإن شارحاً واحداً ممن قالوا بوجودها لم يضع هذا المعيار — حتى الآن — ولا أشار إلى سنده في التشريع أو أحكام القضاء .

والإشارة إلى المادة ٣٣٢ إجراءات لا تشفع شيئاً في هذا المقام لأنها خاصة ببطلان إجراءات المحاكمة — ومقصورة عليها — دون إجراءات التحقيق الابتدائي التي تخضع للمادة ٣٣٣ وحدها . والأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية لمشروعات المادتين لا تترك مجالاً لتأويل مخالف . وقد بينا ذلك بما فيه الكفاية فيما سبق .

* * *

ثم هل كان في واقعة الدعوى التي فصل منها هذا الحكم أى اعتداء صارخ على شخص المتهم أو مسكته إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن بطلان التفتيش ينبى أن يعد فيها — أو في مثلها فقط — من النظام العام ؟

يتضح من الحكم محل هذا التعليق أن الواقعة كانت تحصل في أن : الملائم أول استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش ومسكنه ومن يتواجد به عند التفتيش لضبط ١٠ يوجد من جواهر مخدرة أو أية ممنوعات في غضون عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدور الإذن . وفي اليوم التالي مباشرة حرر الضابط محضراً أثبت فيه أنه بناء على هذا الإذن استقل هو والبوليس الملكى وبعض رجال القوة سيارتين وصوبوا شطرم إلى مقهى معين نما إلى علمهم بتواجد المتهم فيه ، فلما وصلوا هذا المقهى علموا بأن المتهم كان قد غادره قبل وصولهم ثم شاهدوا شخصاً آخر (المطعون ضده) يخرج من المقهى مسرعاً وفي حالة ارتباك ، فقام بتفتيشه فعثر بجيبه على كيس الأيسر على لفافتين بداخلهما قطع يشبه أن تكون حشيشاً ، وأضاف إلى ذلك أنه سأل المتهم عن سبب إحراز المخدرات فأنكر ملكيته له .

وبعد أن استعرضت غرفة الاتهام التي أصلت القرار المطعون فيه هذه الوقائع انتهت إلى القول «بأن المتهم المطعون ضده لم يكن في حالة من حالات التلبس . . . كما أن الدعوى قد خلت من الدلائل الكافية التي نصت عليها المادة ٣٤ إجراءات والتي تبيح للمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم إذا توافرت ضده تلك الدلائل » .

وهذا القرار لا مطعن عليه — بداهة — من ناحية موضوعه وما ارتآه من بطلان تفتيش المتهم لعدم كفاية الدلائل التي أدت إلى القبض عليه وتفتيشه . فالحلاف بيننا ليس من هذه الناحية ، بل هو من ناحية أن المتهم المذكور لم يقدم أى دفع يبطلان التفتيش ، ولم يخض أصلاً أمام غرفة الاتهام ، ومع ذلك أبطلت الغرفة هذا التفتيش متطوعة على أساس أنه من النظام العام ، وليس بحاجة لأن يدفع به حتى يقضى به ، وأصلرت أمرها بالتالي بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فهذا هو وحده وجه الاعتراض منا على الأمر المذكور وبالتالى على حكم محكمة النقض الذى رفض الطعن الموجه ضده .

وإجراء تفتيش المتهم رغم انتفاء التلبس ، أو الدلائل الكافية التي تبرره هو الصورة المألوفة لبطلانه . وهو الصورة التي قضى في مثلها مراراً بأن البطلان نسبي . وتفتيش شخص المتهم في مثلها لا ينطوى من الاعتداء عليه أكثر مما ينطوى عليه تفتيش منزله عندما يقع باطلاً في نفس الظروف . فلم يكن في صورة هذه الدعوى أى وضع جديد — أو استثنائي — يبرر الخروج عن القضاء السائد والنصوص الواضحة .

ويكفى لإبراز هذا الخروج على نص المادة ٣٣٣ أن نبين كيف أن المتهم لو كان حاضراً — ومعهم محاميه — وغفل عن تقديم الدفع يبطلان تفتيشه لسقط حقه فيه ، ولما أمكن لغرفة الاتهام أن تصدر قرارها ببطلان التفتيش ثم بالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . أما وقد غاب كلية — ولم يقدم أى دفع بالبطلان أمامها — ولا في الأوراق — فقد أصبح من حقها أن تبطل نفس الإجراء من تلقاء نفسها وتأمر بالتالي بأن لا وجه لإقامة الدعوى !!

وضع متناقض غريب يعطى للمتهم الغائب في ضوء هذا المبدأ المحكمتنا العليا —

من الضمانات، وفرض لإبطال الأدلة المقامة ضده، ما يتجاوز تلك التي تكون للمتهم الحاضر ولو كان معه محاميه . وتعطى لأية جهة قضائية أن تقضى من تلقاء نفسها بإبطال دليل لحساب متهمة غائب لا تملك أن تقضى بمثلها لحساب متهمة حاضر ، ما لم يدفع به في حينه - ويتمسك به صراحة - ويصر عليه حتى النهاية - ويعود للتمسك به من جديد في الاستئناف إذا كانت الدعوى تنظر على درجتين !! ...

فهذه هي الضوابط التي وضعتها المحكمة العليا للتمسك بأى دفع موضوعى أو قانونى ما دام يتطلب تحقيقاً في الموضوع كالفتيش . وهذه هي الضوابط التي وضعتها المادة ٣٣٣ لجميع الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة عندما نصت على أنه « يسقط الحق في الدفع بها إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه » وعلى أنه « في مواد المخالفات يعتبر الإجراء صحيحاً إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة » وعلى أنه « كذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم يتمسك به في حينه » .

بل كيف يمكن التوفيق بين هذا الحكم محل التعليق الحالي وبين حكم آخر سابق له ببضعة أسابيع وقد ذهب إلى أنه متى كان المتهم - الحاضر جميع إجراءات المحاكمة - قد قدم دفعه بإبطال التفتيش إلى غرفة الاتهام فعلاً معزواً بمذكرة تشرحه ، ولكنه غفل عن التمسك به من جديد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض^(١) ؟ ... فأى القضاء المستقر فإنه لا يقبل منذ سنة ١٩٣٩ ؟ إننا نترك الجواب للقارئ . ولكن نسمح لأنفسنا أن نلاحظ - فحسب - أن التوفيق بينهما متعذر ، وأنه إذا كان حكم ١٩٥٨/٤/٢٨ ييلو منطقياً مع النصوص ، ومع القضاء السائد ، فإن حكم ١٩٥٨/٦/٣ ييلو نشازاً وسط نغم متسق متهامك !

* * *

(١) قفس ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض من ٩ رقم ١١٦ من ٤٢٩ .

ولنفس هذه الأسباب يبدو لنا محل نظر أيضاً رأى آخر مقتضاه أن بطلان التفتيش يتعلق — في الوضع الحالي للتشريع « بالنظام العام إلا في حالة واحدة هي حالة عدم حضور شاهدين في التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي إذا لم يمكن حضور المتهم أو من ينييه به »^(١) . فإنه يمكن أن توجه إليه نفس أوجه النقد التي وجهناها إلى هذا الحكم الأخير لحكمنا العليا ، وهي بعده عن قضائها المستقر فضلاً عن انتفاء أساسه في التشريع ، بل وانتفاء حكمته . فلماذا يتعلق بطلان التفتيش بالنظام العام في كل ضوابطه وأحكامه إلا في حالة واحدة هي حالة عدم حضور شاهدين التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي إذا لم يمكن حضور المتهم أو من ينييه به ؟ . وما علة تخصيص مخالفة هذه القاعدة الشكلية بحكم خاص من بين قواعده الأخرى الشكلية ؟ وماذا لا تخضع مخالفة القواعد الشكلية فيه برمتها لقاعدة موحدة مع لزوم هذا التوحيد وقيامه على منطق واحد وحكمة مشتركة ؟ ثم أين السند في التشريع القائم لأية مغايرة حتى بين القواعد الشكلية للتفتيش وقواعده الموضوعية ؟

وبعد ! :

من كل ما تقدم يبين أن حكم ١٩٥٨/٦/٣ لم يلتزم النصوص — وهي صريحة — ولا الأوضاع القضائية — وهي مستقرة على عكسه — بل يبنى على رغبة في التجرب من الأمرين معاً ، لبواعث لا يسم المنصف إلا تسجيل ما تنطوي عليه من شعور الحرص على كفالة حريات الأفراد على نمط أقوى مما يريد التشريع نفسه . فلم يكن اعتراضنا عليه من هذه الوجهة ، كلا بل من وجهة ما ذهب إليه من أنه يمثل حكم النصوص من جانب والقضاء المستقر من جانب آخر ، وما قد يوجد من لبس في هذا الشأن .

فالأوضاع القانونية ينبغي أن تعرض كما هي كائنة بالفعل ، وعلى علائها ، سواء اتفقت مع وجهة نظرنا فيما ينبغي أن تكون عليه من حال أم لم تتفق . والقول بأن وضماً معيناً يمثل — دون غيره — حكم التشريع القائم لا يفيد بذاته أنه هكذا

(١) « نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية » للدكتور أحمد فتحي سرور ص ١٧٠ ،

ينبغي أن تكون فيه الحلال دائماً . ولكن ليس من حقنا أن ننكر وجوده لمجرد أننا غير راضين عنه أو لأنه غير ملتئم مع منهننا فيما ينبغي أن يكون عليه .

والقول بأن مخالفة قواعد التفتيش ترتب في قاننا المصري بطلاناً نسبياً ليس مقتضاه القول بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان . أو أن هذه النسبية تمثل الحد الأقصى لضمانات الأفراد التي ينبغي أن تحرص عليها الشرائع كافة . كلا بل حبنا لو عدلت النصوص فأصبحت تسمح بالقول بأن مخالفة قواعد التفتيش ترتب بطلاناً مطلقاً ، أو بالأقل ترتب هذا البطلان عند مخالفة القواعد الموضوعية فيه ، لما تتضمنه هذه المخالفة من معنى انتهاك حرمة المساكن أو الأشخاص ، والاعتداء على كرامة الفرد وحقه الطبيعي في حياة موفورة الكرامة .

ولكن إلى أن يتم تعديل كهذا – إذا قلر له أن يتم يوماً – لا محل للقول بأن هذا هو حكم التشريع القائم . أو أنه يفرق بين أحوال يكون بطلان التفتيش فيها مطلقاً وأحوال أخرى يكون فيها نسبياً بغير أن نجد فيه لهذه التفرقة ضابطاً ولا سنداً . وما يصدق على التشريع في هذا الشأن يصدق أيضاً على القضاء السائد فإنه وإن كان قد تطور فعلاً ، إلا أن تطوره كان بين حقيقتين من الزمن ، دون أن يفرق بين نوعين من القواعد التي تحكم بطلان التفتيش في وقت واحد .

هذا هو الوضع الحالي للتشريع والقضاء السائد . فهو يرتب على مخالفة قواعد التفتيش بطلاناً نسبياً فحسب . وأى قول آخر إنما يحاول أن يفرض على النصوص أحكاماً هي على النقيض منها، وعلى القضاء السائد وأياً لم يذهب إليه منذ يناير ١٩٣٩ وقبل الحكم موضوع التعليق الحالي . أما قول بعض الزملاء بأن هذا الرأي الذي نقول به يؤدي إلى الهروب من مواجهة المشكلة الحقيقية في بطلان التفتيش وهي الإجابة على السؤال الآتي « متى يكون بطلان التفتيش مطلقاً ومتى يكون نسبياً »^(١) فهو يتضمن مصادرة على المطلوب *petition de principes* تقوم على افتراض مشكلة غير قائمة ، ثم على محاولة إثبات الشيء بالشيء نفسه .

أو على إثباته بعبارات لا تغني في الاقناع العلمي ، كالقول بأن هذا الرأي

(١) راجع تعليق الزميل الدكتور توفيق الشاوي . المجلة عدد أبريل سنة ١٩٥٧ ص ١٠٤٥ .

الذى ندافع عنه - وعكسه أيضاً - هو « الوهم الذى يتعلق به البعض ويستريحون إليه عندما يظنون أن كل قواعد التفتيش وأحكامه من طبيعة واحدة » . فلا ندرى وأيم الحق هل الوهم هو التقيد بصريح النصوص - ومذكراتها الإيضاحية - وأعمالها التحضيرية - والقضاء السابق عليها - واللاحق لها ، أم هو أن نتجاهل كل ذلك ونفترض وجود التفرقة افتراضاً ، ثم نسكت عن بيان أى معيار لها ، كما تنسب المسئولية فى هذا السكوت إلى عجز الجميع والتشريع أيضاً! ... إن هذا العجز المسند إلى التشريع - لو صح وجوده - لكان أدعى إلى إنكار التفرقة لا إلى افتراض وجودها . ولكننا نطمئن مخالفينا فى رأى إلى أن الشارع لم يعجز هنا ، وأن المعايير سهلة فى وضعها . ولكن كيف تسند إلى عمل من شارع أو من قاض إذا كان عمل القاضى منذ سنة ١٩٣٩ وعمل الشارع منذ سنة ١٩٥٠ ينطقان - لمن يريد أن يسمع - برغبة تقرير البطلان النسبى للتفتيش عند مخالفة جميع أحكامه وأوضاعه - فيما خلا الحكم موضوع التعليق الحالى؟ ... هذه هى المشكلة . أما وضع معيار للتفرقة - وحكمته متوافرة إذا ما أريد له أن يوضع - فليس من المشكلة فى شيء ، إن عدلت النصوص الحالية ، وألغيت أعمالها التحضيرية ومذكراتها الإيضاحية . أو بالأقل أن بقيت هذه على حالها ولكن ألغيت قواعد التأويل المعروفة ، ومعها ضوابط التمييز بين البطلان المطلق والنسبى كما استقر عليها الرأى فى بلادنا والخارج .

LA SORTE
DES NULLITES DES PERQUISITIONS
EN DROIT EGYPTIEN

Par

M. Raouf Ebeid

Professeur à la faculté de droit. Université Ein-Chams

Il y a trois opinions différentes en matière de la sorte des nullités des perquisitions en droit égyptien. La première voit que ces nullités sont toujours absolues, car les règles des perquisitions sont, en général, d'ordre public. La deuxième déclare la nécessité de faire une distinction entre les unes et les autres de ces règles. Tandis que les premières doivent être considérées d'ordre public, sans d'ailleurs les désigner, les deuxièmes doivent être considérées d'ordre privé. Cette opinion ne propose d'ailleurs aucun critérium pour la distinction proposée. La troisième opinion voit que toutes les règles des perquisitions sont d'ordre privé, dans l'état actuel de la législation, et de la jurisprudence dominante. Leur violation entraîne donc toujours des nullités relatives.

C'est en faveur de cette dernière opinion que conclut le présent article. Il donne un exposé de la théorie des nullités des perquisitions dans la jurisprudence de la Cour de Cassation. Il indique comment elle a abandonné en cette matière la théorie des nullités absolues pour adopter en 1939 celle des nullités relatives, en lui donnant toutes ses applications connues.

Il démontre également comment le code de la procédure pénale égyptienne élaboré en 1950 a voulu confirmer cette jurisprudence constante dans son article 333. Il donne l'interprétation de cet article, concernant les nullités de l'instruction préparatoire et définitive, par rapport à l'article 332 concernant les nullités de la procédure des jugements. La disposition de ces deux articles, porte à croire que l'intention du

législateur était inclinée à déclarer relatives les nullités des perquisitions en général. Ainsi que leurs actes préparatoires, et leurs notes explicatives.

En dernier lieu le présent article critique un arrêt rendu par la cour de cassation le 3 juin 1958 déclarant que l'article 332 peut être appliqué en matière des perquisitions aussi bien qu'en matière de la violation de 3 règles de la procédure des jugements. L'arrêt déclare que le législateur a voulu considérer d'ordre privé quelques unes seulement des règles des perquisitions, en laissant les autres à l'appréciation des juges. Il n'a désigné ni l'une ni l'autre de ces règles. Il n'a pas proposé un critérium déterminé pour la distinction prétendue.

Le présent article considère cet arrêt comme représentant une nouvelle tendance de la Cour suprême, difficile à réconcilier avec sa jurisprudence constante depuis 1939. Et avec la législation dans son état actuel, notamment son article 333.

الجغرافولوجيا أو سيكولوجية الخطوط

الدكتور مصطفى مريفي
مدرس علم النفس - جامعة القاهرة

مقدمة :

المقصود بالجغرافولوجيا بوجه عام أية محاولة منظمة لفحص خط اليد . ويطلق الاصطلاح بوجه خاص على تحليل خط اليد بغرض الاستدلال من خصائص هذا الخط على شخصية كاتبه إجمالاً ، أو على الحالات النفسية التي صاحبت عملية الكتابة ، أو بغرض الكشف عن بعض جوانب في أعماق شخصية الكاتب .

ويرجع تاريخ الاهتمام بالجغرافولوجيا إلى ماض بعيد . غير أننا لن نتبع هذا الماضي بجميع تفاصيله ، بل نكتفي بالإشارة إلى بعض المعالم الرئيسية فيه . ففي القرن الثاني الميلادي ظهرت البوادر الأولى لهذا الاهتمام ، إذ لاحظ ترانكويلوس Tranquillius أموراً استرعت انتباهه في خط يد أوكثافيوس أغسطس . وفي القرن السابع عشر نشر كاميل بالدّي C. Baldi أول بحث في دلالة خط اليد على شخصية كاتبه . ثم جاء ميشون Abbé Michon فأعطى الجغرافولوجيا اسمها وأعطاهما لأول مرة توجيهاً محدداً ، وهو : محاولة الربط بين علامات متفرقة في خط اليد وبين سمات الشخصية (١٥ ، ١٣) .

على أن عدداً كبيراً من الجغرافولوجيين المحدثين يرفضون الانتهاء بنظائهم الفكري إلى ميشون لسبب تاريخي واضح وهو أن الاتجاه التحليلي الذي أعطاه ميشون للجغرافولوجيا لقي الفشل التام عندما أخضع للتحقيق التجريبي الدقيق كما تقتضي أصول البحث العلمي الموضوعي ، على نحو ما سنبين في الفقرات التالية . ومن ثم فإنهم يفضلون أن ينسبوا إلى كليج L. Klag وولفر M. Pulver الذي تناول الشخصية وخط اليد بنظرة أقرب إلى الإجمال أو التركيب منها إلى التحليل (١٥) . وهي نظرة صادفت بعض النجاح عندما تناولوا التحقيق التجريبي على نحو ما سنعرض أيضاً في الفقرات القادمة .

إن مشكلة الجرافولوجيا تبدو محيرة للقارئ العابر ، ذلك أنه غالباً ما يصادف عدداً من الأحكام المتناقضة ، فبعض الكتاب يتحدث عنها كما لو كانت مفتاحاً سرياً يفتح الطريق إلى الاطلاع على أعماق الشخصية ، والبعض الآخر يتحدث عنها باعتبارها لا تزيد على أن تكون ضرباً من الدجل والخداع لا صلة له بالعلم ولا بالعلماء . وقد كان الفريد بينيه A. Binet (وهو العالم الذى ارتبط باسمه أكثر من أى اسم آخر تراث القياس الموضوعى فى علم النفس) يقرر أن لدى الجرافولوجيين قدرة كبيرة على التمييز بين عظماء القوم وبين العاديين من أبنائه ، كما أن لديهم القدرة على التمييز بين المواطنين الصالحين وبين العابثين بالقانون (٩ ص ٣٨٤) وفى الوقت نفسه كان وطسن Watson (وهو من ألمع الأسماء التى قادت الدعوة الموضوعية فى تاريخ علم النفس) يصف دعاوى الجرافولوجيين بأنها نسيج من المبالغات (١٥) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوضع للجرافولوجيا ليس بالوضع الفريد ، فثمة موضوعات أخرى تحوطها هالة من التناقض الذى يسبب الحيرة ، وربما كان من أوضح الأمثلة على ذلك ما يحوط موضوع الاختبارات الإسقاطية وموضوع التنويم الصناعى من تضارب .

والهدف الرئيسى لهذا البحث هو أن نقدم للقارئ صورة دقيقة لبعض دعاوى الجرافولوجيين ، والأساس الفلسفى أو المنطق العام الذى تستند إليه ، وعدداً من التجارب العلمية التى أجريت للتثبت من صحة تلك الدعاوى . وذلك حتى يستطيع القارئ أن يكون لنفسه فكرة على درجة لا بأس بها من الوضوح عن مدى توفر الروح العلمى فى الجرافولوجيا .

الدعاوى الرئيسية للجرافولوجيا :

من العسير أن نحدد بالدقة اللازمة مجموعة الدعاوى الرئيسية التى يستند إليها الجرافولوجيون فى محاولتهم الربط بين خصائص خط اليد وبين شخصية كاتبه . ولذلك علة أسباب ، منها أن بعض هذه الدعاوى ليس له وجود صريح فى أذهان أصحابه ، لكن له وجوداً ضمناً يجعله يتدخل بصورة غامضة فى

طريقة تأويلهم لخط اليد . ووقف الجرافولوجيين في هذا الصدد موقف الصانع الذى قد يكون على شئ من المهارة لكنه لا يستطيع أن يحلل بالدقة اللازمة تلك العمليات التى تعتمد عليها مهارته . ومن هذه الأسباب كذلك أن الطريقة التى أتبعها عدد من الجرافولوجيين في كتابة دعاوهم ومحاولة توضيحها لم تكن بالطريقة العلمية التى تسمح بتناول هذه الدعاوى كفروض علمية وتصميم التجارب اللازمة لاختبارها . ومن هذه الأسباب أيضاً أن الجرافولوجيين أنفسهم لا يمثلون مدرسة فكرية واحدة تشترك في الاعتماد على عدد محدود من الدعاوى . لهذه الأسباب وغيرها نجد أن الشكوى دائمة في كثير من المؤلفات العلمية التجريبية التى حاول أصحابها أن يتعرضوا للتجريب العلمى في الجرافولوجيا (٤ ص ٢٣٩ وما بعدها ؛ ١٠ ص ٦٨٩) .

على أن هذه الأسباب لا تمنع من محاولة توضيح ما يمكن توضيحه من الدعاوى الرئيسية للجرافولوجيا . ومع ذلك فهى تملى علينا طريقة معينة في العرض باعتبارها أقل الطرق مثاراً للخلاف والجدل ، هذه الطريقة تلخص في عرض صورة موجزة للأصول العامة أو الفلسفية التى تستند إليها هذه الدعاوى ثم تلخيص لبعض الدعاوى كما استخلصها بالفعل عدد من الباحثين .

ليس في فلسفة ميشون ما يزيد كثيراً على ما ذكرناه في فقرة سابقة . لذلك يحسن بنا أن نتقل مباشرة إلى الحديث عن فلسفة كليجز الذى يعتبر في نظر الكثيرين بمثابة الأب الروحى للجرافولوجيا في صورتها الحديثة . ومن الجدير بالذكر أن هذه الفلسفة معارضة صريحة لفلسفة ميشون .

أقام كليجز نظريته في تحليل خط اليد على أساس أن خط اليد من بين الحركات التعبيرية expressive movement وعلى ذلك حاول أن يفهم خط اليد من خلال المفاهيم الفلسفية التى أقامها لفهم الحركات التعبيرية . وقد أدت نظرتة هذه إلى تحويل الاهتمام عن « عينة الخط » المطلوب تحليلها ، إلى الاهتمام بأنماط الحركة التى تنتج الكتابة عنها .

وقد افترض كليجز وجود قوتين في الإنسان هما : الذهن وهذا يقيد الإنسان ويضبط أفعاله ، والنفس وهذه تطلقه وتحرر قواه المبدعة . وأطلق على

النفس أو قوة الانطلاق اسم الإيقاع التلقائي الطبيعي ، وكان يقول إنها ماثلة في ظواهر الكون مثل الفصول والحبال والنبات والحيوان والإنسان ، وفي مظاهر الصحة والنشاط بوجه عام . كما أطلق على الدهن اسم القياس أو العيار وذلك للإشارة إلى استقراره على دورات معينة ، ووصفه بأنه قوة مانعة كافة محطمة . أما عن الصلة بين القوتين فقد رأى كليجز أن القوتين في صراع دائم وأنهما يؤثران معاً في سلوك الفرد ، ويبدو تأثيرهما في أوضح صورته في حركاته التعبيرية ، ومن أمثلتها المشي والإيماء *gesture* والكتابة . على أن الكتابة إنما تمتاز على غيرها من الحركات التعبيرية بأنها تخلّف وراءها أثراً باقياً ، مما ييسر دراستها وتأويلها . فإذا نظرنا في التغيرات المتلاحقة التي تطرأ على خط اليد تبيّن في ذلك صراع إحدى القوتين ضد الأخرى ، مما يجعله سجلاً دقيقاً للعلاقة الدينامية بينهما . ومن هنا كانت عناصر خط اليد في حقيقتها عبارة عن حركات نفسية تكشف عن نفسها من خلال الحركة العضوية .

وانتقل كليجز إلى تصنيف دلالات العناصر الجرافولوجية فصنّفها إلى إشارات دالة على الكف ووضعها تحت عنوان « القبض » أو « الانقباض » ، وإشارات دالة على التحرير أو الإثارة ووضعها تحت اسم « الإطلاق » أو « الانطلاق » . واستنتج على هذا الأساس أن أى عنصر من عناصر خط اليد يمكن أن يكون دالاً على فعل القوتين معاً . مثال ذلك أن حجم الحروف دال على فعل القوتين معاً . فإذا تغلبت قوة القبض كان الحجم صغيراً وإذا تغلبت قوة الإطلاق كان الحجم كبيراً .

ومع أن كليجز يرى أن الإيقاع يكشف عن نفسه من خلال حركات الإطلاق ، فإنه لم يعتبر جميع حركات الإطلاق دالة على الإيقاع . بل اعتبر بعضها دالاً والبعض غير دال إلا على ذاته . ومستوى الكتابة هو الذى يحدد كون حركات الإطلاق دالة على الإيقاع أو على ذاتها . أما المقصود بمستوى الكتابة فغير واضح عنده ، لكن الراجح أنه يشير بهذا المفهوم إلى الصفة الاستطيقية (الجمالية) للكتابة ، وقد ترك كليجز تقدير ذلك لحكم الفاحص الجرافولوجى . ثم أشار إلى ما سماه « قوة الإيقاع » ، وهى العلاقة الدينامية بين

حركات القبض والإطلاق . وانتهى من ذلك إلى تقديم جدول بتصنيف إشارات القبض والإطلاق . غير أنه عاد فيها بعد فعلك عن هذا الجدول وسحب ثقله منه (١٥) .

تلك هى نظرية كليجز التى تقوم كأساس فلسفى وراء معظم المحاولات الجرافولوجية الحديثة .

أما باقر فتعتبر جهوده إمتداداً وتفصيلاً لكليجز ، مع بعض الإضافات الجديدة . فقد استعان باقر ببعض مفاهيم التحليل النفسى فى شرحه . وفى تحليله للأبعاد المادية لخط اليد وجد أن الجرافولوجيين يقتصرون على وصف بعدين اثنين هما ارتفاع الحروف واتساعها فأضاف إلى ذلك بعداً ثالثاً هو العمق ، وكان يقصد به الضغط أثناء الكتابة ، على أساس أن هذا الضغط يتضمن حركة إلى الأمام والوراء كأنما يريد الكاتب أن ينفذ بقلمه خلال الورق . كذلك أضاف بلقر ضرورة الربط ربطاً رمزياً بين الأبعاد المختلفة لخط اليد وما تتضمنه من أنماط حركية وبين المستويات المختلفة لنشاط الفرد ، وعلى هذا الأساس الأخير فقد نظرية كليجز قائلاً إن الحركات التعبيرية تكتسب معاني مختلفة فى المستويات المختلفة للنشاط . وبالتالي فكل عنصر من العناصر الجرافولوجية التى أشار إليها كليجز يكتسب دلالة مختلفة إذا تغير وضعه من مستوى إلى مستوى آخر من مستويات النشاط لدى الفرد (١٥) .

هذا أهم ما يعنينا فى بلقر ، بعد أن أوردنا أهم ما يعنينا فى كليجز . والنقطة الجديدة بالذكر أنه ليس بينهما تعارض ، إنما التعارض قائم بين كليجز وميشون . وقد حاول عدد من الباحثين السيكلوجيين استخلاص الدعاوى التى تنطوى عليها كل من الفلسفتين فلسفتى ميشون وكليجز . وربما كان من أشهر هذه المحاولات محاولتان : أولاهما محاولة قام بها هل C. Hull ومونتجورى G. B. Montgomery عام ١٩١٩ (٧) ، والثانية قام بها مورفى G. Murphy عام ١٩٤٧ (١٠ ص ٦٩٠) . ويلاحظ أن محاولة مونتجورى تستند أساساً إلى تعاليم ميشون ، فى حين أن محاولة مورفى تستند إلى فلسفة كليجز . وفيما يلى نص الدعاوى التى استخلصها هل ومونتجورى :

١ - الميل الصاعد للخط : وهذا يدل على الطموح ، وفي رأى بعض الجرافولوجيين يدل على الغرور .

٢ - دقة الكتابة : وهذا يدل على الخجل .

٣ - ثقل الكتابة ، ويتمثل في زيادة سمك الخط : وهذا يدل على قوة الشخصية .

٤ - الطريقة التي تكتب بعض الحروف مثل حرفي و و o والتي تكتب أجزاء من حروف أخرى مثل الخط المستعرض في حرف ، تشير أيضاً إلى سمات في الشخصية ودرجة توفرها .

أما عن الدعاوى التي استطاع مورفي أن يستخلصها فهي :

١ - إن الميل إلى ملء الفراغ سمة عامة في الشخصية ، ويمكن القول بأن هناك قابلاً يتشكل فيه خط اليد في امتداده وانكماشه .

٢ - من الجوانب الهامة في خط اليد ما يسمى بالأسلوب ctype ومقوماته عديدة ، من بينها التغيرات في السرعة والشدة intensity وتكشف تغيرات الشدة عن نفسها في الانتقال من أعلى درجة من الضغط pressure أثناء الكتابة إلى أدنى درجة .

٣ - وللأسلوب معنى آخر أعم من ذلك ، وفيه تتدخل الصفات الاستيطيقية (الجمالية) - كالتماثل والانحدار الممهد أو غير الممهد ، ويمكن الاستدلال من ذلك على جوانب مماثلة في الشخصية .

٤ - يمكن لخط اليد أن يكشف عن اتجاه attitude كاتبه نحو البيئة الاجتماعية وإلى أي مدى يخل في حسابه ما يصدر عنها من تحييد أو استهجان .

٥ - يمكن لعناصر في الكتابة أيضاً أن تكشف عن اتجاه الكاتب نحو ذاته ، وتتمثل هذه العناصر بوجه خاص في طريقة كتابته للضمير « أنا » ولا يشير إلى الأنا .

ويشير مورفي في ختام سرده لهذه الدعاوى إلى أن بعض الجرافولوجيين المحدثين يصرون على تأكيد القول بأن أي جانب من جوانب خط اليد هذه لا يكفي وحده للدلالة على شيء في الشخصية .

الدراسات التجريبية :

نعتبر تجربة هل C.L. Hull ومونتجومرى R.B. Montgomery من أقدم المحاولات العلمية الجادة لامتحان صدق دعاوى الجرافولوجيا ، فقد نشرت نتائجها سنة ١٩١٩ (٧) .

ويتلخص هدف التجربة في محاولة الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين بعض خصائص خط اليد وبين عدد من سمات الشخصية ، وذلك كما ورد في مؤلفات بعض الجرافولوجيين .

وبالرجوع إلى مؤلفات ستة من الجرافولوجيين الأمريكيين والألمان والفرنسيين استخلص الباحثان عدداً من العلاقات التي يزعم المؤلفون وجودها على نحو ما أوضحنا في الفقرة السابقة . ثم وضعنا هذه العلاقات موضع القروض لاختبار صحتها .

وكانت عينة البحث تتألف من ١٧ شخصاً راشداً طلب إليهم أن يكتبوا بخط يدهم فقرة محددة نقلاً عن نص مطبوع ، وكانت الفقرة تحتوي على ما يقرب من ١١٠ كلمة منشورة في إحدى المجلات . وقد كتب الأشخاص على ورق غير مسطر وعلى مكاتيبهم وبأقلامهم الخاصة حتى تكون ظروف الكتابة عادية غير مفتعلة .

أما عن سمات الشخصية فقد اختيرت للملك ست سمات وردت في دعاوى الجرافولوجيين ، هي : الطموح والغرور والحجل والعنف والمثابرة والتحفظ . وأمكن تحديد الدرجة التي تتوفر بها كل من هذه السمات في كل فرد من أفراد العينة تحديداً موضوعياً بواسطة طريقة الترتيب ranking ويعتمد استخدام هذه الطريقة على طبيعة العينة المستخدمة في هذا البحث . فقد كان أفرادها على سابق معرفة ببعضهم البعض . ومن ثم فقد طلب إلى كل منهم على حدة أن يرتب زملاءه الستة عشر ترتيباً تنازلياً (بناء على معلوماته عنهم) على كل سمة من السمات الست . وبذلك تجمع لدى الباحثين ستة عشر ترتيباً لكل فرد على كل سمة . وكانت الخطوة التالية أن يحسب لكل منهم متوسط الستة عشر ترتيباً

وذلك على كل سمة على حدة . ثم يعاد ترتيب الأفراد على كل من هذه السمات ترتيباً تنازلياً على حسب هذه المتوسطات . هذه خلاصة مبسطة لطريقة الترتيب كما استعملت لتقدير السمات في هذا البحث . وهي إحدى الطرق التي تضمن درجة من الموضوعية لا بأس بها ، ولا يزال يجري استخدامها في البحوث السيكولوجية ، وقد تتخذ لنفسها أشكالاً أعقد من ذلك قليلاً (٢) .

وكما قدر الباحثان سمات الشخصية لدى الأفراد تقديراً موضوعياً ، قاما بقياس سبع خصائص مختلفة في خطوطهم قياساً موضوعياً كذلك . وقد انتخبت الخصائص السبع على أساس أن ستاً من بينها ربط الجرافولوجيون بينها وبين إحدى سمات الشخصية التي ذكرناها . أما الخاصة السابعة فقد اختارها الباحثان اختياراً تعسفياً .

وفيما يلي بيان هذه الخصائص أو المتغيرات *variables* الخطية التي تم قياسها :
١ - درجة الميل الصاعد في الكتابة : على أساس أن الجرافولوجيين الستة الذين رجع الباحثان إلى مؤلفاتهم اعتبروها دالة على الطموح . وقد قيس هذا الميل إلى أقرب ملليمتر .

٢ - دقة الكتابة : على أساس أنها تعتبر دليلاً على الخجل . وقد قيست عن طريق قياس اتساع الخط عند ثنية الحرة الصاعدة في آخر الحرف *t* . وطبق ذلك على عشرة حروف *t* متناثرة عشوائياً . وتم القياس تحت الميكروسكوب إلى أقرب ٠,٠٠٠٧ من البوصة .

٣ - ثقل الكتابة : ويبدو في سمك الخطوط . ويعتبر دليلاً على قوة الشخصية . وقد قيس بنفس الطريقة التي قيست بها دقة الكتابة .

٤ - ثقل الخط المستعرض على حرف *t* : على أساس أن البعض يرون هذا دليلاً آخر على قوة الشخصية .

٥ - طول الخط المستعرض على حرف *t* : على أساس أنه يكشف عن سمة المثابرة .

٦ - انفتاح أو انغلاق حرفي *a* و *o* : على أساس أن الانغلاق يشير إلى التحفظ عند الكاتب والانفتاح يشير إلى عدم توفر هذه السمة .

٧ - الضيق الجانبي لحرف n و m : وهذا هو المتغير الذى اختاره الباحثان اختياراً تعسفياً ولم يقل به أحد من الجرافولوجيين . وكان اختيارهما إياه يهدف إلى معاملته كمتغير ضابط . وذلك بأن توخا أن يكون مرتبطاً بالحجل ، ثم حاولا النظر فيما إذا كان سيبدو مرتبطاً بالحجل بقدر ما يرتبط به عامل دقة الكتابة الذى سبق الإشارة إليه .

وبعد أن تم قياس هذه المتغيرات جميعاً . رتب أفراد العينة ترتيباً تنازلياً من حيث درجة توفر كل من هذه المتغيرات في خطوطهم . بعد ذلك بدأ الباحثان التحليلات اللازمة للوصول إلى النتائج . وكانت هذه التحليلات تلتخص في حساب معامل ارتباط سيرمان (٦) بين رتب الأفراد على كل من المتغيرات السبعة وبين رتبهم بالنسبة لسمات الشخصية التى يفترض الجرافولوجيون ارتباطها بأحد هذه المتغيرات . وانتهى الباحثان إلى معاملات الارتباط الآتية :

جدول (١) بمعاملات ارتباط سيرمان بين كل من سمات الشخصية وبين عدد من خصائص خط اليد

الارتباط	خصائص خط اليد	سمة الشخصية
- ٠,٢	الميل المساعد في الكتابة .	الطموح
- ٠,٠٧	الميل المساعد في الكتابة .	الغرور
- ٠,٤٥	دقة الكتابة .	الحجل
- ٠,١٧	ثقل الكتابة .	القوة
- ٠,٠٦	ثقل الخط المستعرض على حرف t .	القوة
+ ٠,٢٧	ثقل الخط المستعرض ، مقياً بطريقة أخرى	القوة
- ٠,١٠	طول الخط المستعرض على حرف t .	المثابرة
+ ٠,١٦	طول الخط المستعرض على حرف t ، مقياً بطريقة أخرى	المثابرة
- ٠,٠٢	انفتاح وانغلاق حرف a و o .	الحفظ
+ ٠,٣٨	ضيق حرف m و n .	الحجل

وبالنظر في هذا الجداول يتضح أن جميع معاملات الارتباط منخفضة جداً ، وإنها في الواقع لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفر ، إذ كان يلزمها أن تبلغ على أقل تقدير ٠,٤٨ بالسالب أو بالموجب لكي تكون لها دلالة إحصائية

عند مستوى ٠,٠٥ (حيث أن درجات الحرية ١٥) . وبما يلفت النظر كذلك أن الارتباطات التي ظهرت لم يقتصر أمرها على أن جاءت ضعيفة جداً بل وزادت على ذلك أن جاءت عكسية في معظمها ، أى عكس الفروض أو الدعاوى السائدة في الكتابات الجرافولوجية التي رجع إليها هل ومونتجورى . وأكثر من ذلك كله أن المتغير الأخير من متغيرات خط اليد الذى اختاره الباحثان بطريقة تعسفية أعطى معامل ارتباط يفوق في قيمته معظم المعاملات التي ظهرت من المتغيرات الأخرى التي يشيع القول بوجود ارتباطات بينها وبين سمات الشخصية . على هذا النحو ظهرت نتائج تجربة هل ومونتجورى ، ومن الواضح أنها تدعم كثيراً من الشكوك التي تحيط بدعاوى الجرافولوجيا . من هذا القبيل أيضاً تجربة أوردها مورفي وزميلاه (١١ص ٨٤٩) . وأجراها هارفى O.L.Harvey أجريت التجربة على ٥٠ طالبة جامعية ، وكان الهدف منها كذلك الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين بعض خصائص خط اليد وبين بعض سمات الشخصية . وفي هذه التجربة استخدمت لقياس سمات الشخصية طريقة أكثر موضوعية من طريقة الترتيب التي استخدمت في التجربة الماضية . فقد طبق على الطالبات اختبار ألبورت للخضوع والسيطرة The Allport Ascendancy-Submission Test واستبيان ثurston للشخصية Thurstone Personality Schedule وكلاهما يطبق بطريقة موضوعية وتقيم الاستجابات عليه بطريقة موضوعية كذلك . أما فيما يتعلق بعينة الخطوط فقد طلب إلى الطالبات أن تكتب كل منهن قطعة نثرية معينة قوامها ١٣٩ كلمة ، واجتمعن لهذا الغرض في حجرة واحدة وقمن بعملية الكتابة في وقت واحد وذلك ضماناً لتوحيد الشروط الخارجية . ثم حلت هذه العينات على أساس ٢٦ خاصية من خصائص خط اليد التي يمكن قياسها بطريقة موضوعية . وبحساب معاملات الارتباط بينها وبين درجات الطالبات على مقياس الشخصية لألبورت وثورستون تبين أن أربعة فقط من بينها هي التي ظهر بينها وبين هذين المقياسين معاملات ارتباط جوهرية ، على نحو ما هو مبين بالحلل رقم (٢) .

جدول (٢) معاملات الارتباط بين عدد من خصائص خط اليد
وبين درجات ٥٠ طالبة جامعية على مقياسين للشخصية

معاملات الارتباط بين الدرجات الجرافولوجية وبين :		المقاييس الجرافولوجية
اختبار آيورت للحضوع والسيطرة	استبيان ثرستون للشخصية	
٠,١٦	- ٠,٤٦	الارتفاع
٠,٤٦	- ٠,٦٨	النسبة
- ٠,٢٤	٠,٥٥	الميل الى الاستدارة
- ٠,٤١	٠,٤٥	تداخل الخطوط

وبالنظر في هذا الجدول يتضح أن معاملات الارتباط الأربعة بين اختبار « الحضوع والسيطرة » وبين المقاييس الجرافولوجية منخفضة ، ذلك أن ٠,٢٨ هو الحد الأدنى الذي كان ينبغي لها أن تبلغه لكي تصبح ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ، وهو أضعف مستوى يمكن قبوله . ومعنى ذلك أن ارتباطين فقط هما الجوهريان من بين ٢٦ ارتباطاً حسبت بين المقاييس الجرافولوجية وبين اختبار الحضوع والسيطرة . وهذه نسبة ضعيفة جداً إذا نظرنا إليها على أساس درجة احتمال ظهورها بمحض الصلقة (١٢) .

وتعليقاً على هذه التجربة والتجربة السابقة نلاحظ أنهما يمثلان طرازاً واحداً ، فكلاهما محاولة للكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين علامات جرافولوجية محددة وبين سمات معينة في الشخصية ، وهي الدعوى التي تستند من حيث أصولها التاريخية إلى فلسفة ميشون بوجه خاص .

أثار هذا الطراز من التجارب تأثيراً الجرافولوجيين ، وكان أقوى ما في حججهم وحجج السيكولوجيين ممن حاولوا إنصافهم أن الجرافولوجيا الحديثة لا تنظر في خط اليد بهذه النظرة المغرقة في التحليل ولا تحاول الربط بين كل عنصر في الخط وبين سمة بعينها في الشخصية ، بل على الضد من ذلك ، إنها تنظر في الخط بنظرة إجمالية وتحاول أن تصل منه إلى صورة عامة عن شخصيته (٧) . ومن ثم فقد كان من الضروري أن يظهر طراز آخر من التجارب ليكشف عن القيمة الحقيقية لهذه الحجج . وقد ظهر بالفعل هذا الطراز الآخر المطلوب .

هذا الطراز الآخر هو ما يمكن أن نسميه بتجارب المضاهاة *matching* وهي تعتمد أساساً على النظر بنظرة إجمالية في عينات الخطوط المعروضة ، ثم محاولة الربط بين كل عينة لإجمالاً وبين وصف تخطيطي لشخصية كاتبها ، أو محاولة الحكم بأن كاتب هذه العينة إذا أعطى أحد اختبارات الشخصية وليكن إختباراً للميول العصبائية أو الانطوائية أو غيرها فإنه سينال عليه درجة كذا .

ومن هذه التجارب ما أجراه ألپورت وفرون في دراستهما المشهورة للحركات التعبيرية وهي الدراسة التي نشرها عام ١٩٣٣ . فقد حصل الباحثان على تسجيلات كيموجرافية^(١) لمنحنيات الضغط الذي يمارسه الشخص أثناء رسمه لمجموعة من الخطوط المتوازية وأثناء كتابته لجملة معينة . ثم كلفا عدداً من الأشخاص بمضاهاة هذه المنحنيات والخط الذي كتبت به الجملة نفسها بأوصاف تخطيطية لشخصيات أصحابها وذلك بأن يربطوا بين كل وصف تخطيطي وبين أحد الخطوط ومنحنيات الضغط . وحلير بالذكر أن الأشخاص الذين طلب إليهم أن يقوموا بهذا الربط لم يكونوا جرافولوجيين ولم يعرفوا أصلاً الشخصيات صاحبة الخطوط والمنحنيات . ومع ذلك فقد استطاع هؤلاء الأشخاص أن يقوموا بهذا الربط بدرجة من النجاح تزيد على ما يمكن أن يتحقق بعامل الصدفة وحده (١٥) .

وفي تجربة أخرى كلف أرنهائم R. Arnhem عدداً من الحكام الذين لم يسبق لهم أن رأوا أية عينة من كتابات الفنانين ميخائيل أنجلو وليوناردو دافنشي ورافائيل ، كلفهم أن ينظروا في عدد من عينات خط اليد المعروضة عليهم ويربطوا بين كل منها وبين شخصية صاحبها . فحصل من ذلك على نتائج إيجابية تعادل في درجة الاحتمال ٨٣,٦٪ بدلا من ٣٣,٣٪ فقط وهي نسبة النجاح التي يتوقع حدوثها بعامل الصدفة وحده (١٤) .

(١) الكيموجراف أو الموجهة (بكر الميم وفتح الواو على وزن مقفلة) آلة تتألف أصلاً من اسطوانة تدور حول محورها ، وتكون في المادة مغطاة بورق عليه طبقة من السنج ، مما يمكن من الحصول على تسجيلات مرصوة لبعض التنبؤات التي تصحب بعض العمليات الفيزيولوجية والسيكولوجية ويطلق على مثل هذه التسجيلات اسم كيموجرام .

وفي تجربة ثالثة مماثلة حصل بوبرتاج D. Bobertag على نسبة نجاح مقدارها ٨٠,٧٪ وذلك من خلال ٤٥٠ مضاهاة أجريت للربط بين ٣٠ وصفاً تخطيطياً لشخصيات مختلفة وبين عينات من خطوطهم (١٤) .

وفي تجربة رابعة حاول الباحث أن يتبين ما إذا كان الجرافولوجي يستطيع أن يتوسم الاهتمامات interests الرئيسية المسيطرة على الشخص من خلال النظر في خط يده . ولتنفيذ هذه التجربة طبق اختبار ألبورت وفرونون للقيم The Allport Vernon Test of Values على ٥٠ شخصاً ومن المعلوم أن هذا الاختبار أداة لتقدير درجة تعلق الشخص بست قيم هامة ، هي : الاقتصادية (النفعية) ، والدينية والجمالية ، والنظرية ، والاجتماعية ، والسياسية ، وهي القيم التي تنطوي عليها نظرية سبرينجر E. Spranger في تصنيف الأشخاص تبعاً لاهتمامهم (١ص ٢٢ و ٥ ص ١٥٩ وما يليها) . وعلى ضوء نتائج الاختبار أنتخب الأفراد الستة الذين يمثلون القيم الست في أوضح وأقنى صورها ، على أساس أن كلا منهم نال أعلى تقدير على قيمة بعينها دون القيم الأخرى . وبذلك أصبحوا بمثابة نماذج نقية لهذه القيم وما يصحبها من اهتمامات . وأدخل في الاعتبار كذلك تشخيصات جرافولوجية قام بها جرافولوجيون للربط بين عينات من خطوط هؤلاء الأفراد وبين مستوياتهم على مقاييس القيم الست . وهكذا كان الأشخاص الستة المنتخبون نماذج نقية للقيم الست بناء على محكين : الدرجة على المقياس ، والتشخيص الجرافولوجي . ثم طلب إليهم أن يعيدوا كتابة النص الذي سبق أن كتبوه وكان أساساً في الحكم الجرافولوجي عليهم ، فكتبوه على ورق مائل وقعدوا بأسماء خرافية . ثم صورت النصوص بالفوتوستات وأرسلت إلى ٣١ جرافولوجي ، ومع أوصاف مختصرة لنماذج سبرينجر الست المرتبطة بالقيم الست المذكورة . وطلب إلى الجرافولوجيين مضاهاة الخطوط بأوصاف النماذج علماً بأن أصحاب هذه الخطوط يمثلون هذه النماذج خير تمثيل . وفي مقابل مجموعة الجرافولوجيين أخذت مجموعة ضابطة تتألف من ٢٦ شخصاً من الراشدين المتعلمين ممن مجهلون الجرافولوجيا وعرضت عليهم نماذج الخطوط أيضاً وطلب إليهم ما طلب إلى الجرافولوجيين . وتحليل نتائج المضاهاة كما قام بها الجرافولوجيون تبين أنها

نجحت في عدد من المرات يفوق كثيراً ما أحرزه أفراد المجموعة الضابطة . إذ تبين أن درجة الدقة التي أحرزوها في أحكامهم لا تحدث بمحض الصدفة إلا مرة واحدة في كل مليون محاولة مماثلة ، في حين أن درجة الدقة التي أحرزها أفراد المجموعة الضابطة يمكن أن تحدث بمحض الصدفة مرة في كل ١,١٨ مرة من المحاولات (١١ ص ٨٤٨) .

وفي تجربة خامسة من هذه التجارب التي تعتمد على المضاهاة استخدم أيزنك H. J. Byzenck نوعاً آخر من عينات الأفراد لم يرد ذكره في التجارب السابقة ، استخدم ٥٠ مريضاً من نزلاء مستشفى الموزلي للأمراض النفسية والعقلية بلندن . وطبق عليهم أحد استخبارات الشخصية . وكانت طريقة التطبيق تنطوي على مطالبهم بإعادة كتابة بنود الاستخبار والإجابة عليها . ثم فصل الجزء الذي دونت عليه الإجابات وأعطيت نسخ الاستخبار بلونه إلى الجرافولوجية المذكورة ماروم Dr. Marum . ولما كانت هذه النسخ مكتوبة بخط يد المرضى أنفسهم فقد طلب إلى الجرافولوجية اعتبارها عينات من خطوطهم . وكانت مهمة الجرافولوجية تنحصر فيما يأتي : أن تتوهم في كل خط صفات الشخصية السائدة في كاتبه وعلى هذا الأساس تحاول أن تجيب على الاستخبار كأنما هو الذي يجيب كذلك أمدها أيزنك بأوصاف تخطيطية لشخصيات هؤلاء المرضى كتبها الأطباء العقليون القائمون على ملاحظتهم وعلاجهم ، وطلب إليها أن تربط بين كل وصف وبين خط المريض الذي يناسبه هذا الوصف . بعبارة أخرى طلب الباحث إلى الجرافولوجية أن تربط بين خط اليد المريض وبين محكين : أحدهما المريض كما يصف نفسه على أحد الاستخبارات ، والثاني المريض كما يصفه طبيبه المعالج .

وبتحليل النتائج تبين أن إجابات الجرافولوجية على الاستخبارات اتفقت مع الإجابات الحقيقية للمرضى في ٦٢٪ (+ ١٪) من الإجابات ، وهي نسبة أعلى من أن ترجع إلى المصادفة وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى الاتفاق في ٥٠٪ من الإجابات . وعندما سئلت الجرافولوجية عن البنود التي هي متأكدة من صحة إجاباتها عليها ارتفعت نسبة الاتفاق مع إجابات المرضى إلى ٦٨ ٪ (+ ٣٪) .

وفى يتعلق بالربط بين الخطوط وأوصاف الأطباء أجريت المضاهاة على أساس عشر مجموعات تتألف كل منها من خمس عينات . وتحليل النتائج تبين أن الجرافولوجية نجحت فى ٢,٤ من مرات المضاهاة فى المتوسط (أى بالنسبة لكل مجموعة) ولما كانت الصدفة وحدها لا يمكن أن تفسر النجاح فى أكثر من مرة واحدة (فى كل مجموعة) فى المتوسط فمن الواضح أن النتيجة تدل على أن موقف الجرافولوجية فى هذه التجربة كان ينطوى على عوامل تفوق فى التأثير فعل الصدفة . وعلى سبيل المقارنة أتيح للبعض من غير الجرافولوجيين أن يشتركوا فى هذا الجزء من التجربة فقاموا بعدة محاولات للمضاهاة كان متوسط النجاح فيها ٠,٧ أى أقل مما يتحده الصدفة (٢٤٠ ص ٢٤٠) .

وفى تجربة تالية للسابقة طلب أيزنك إلى الجرافولوجى أن يرتب ١٧٦ مريضاً من نزلاء إحدى مستشفيات الجيش على مقياس للاستعدادات العصبية تتألف من خمسة مستويات وذلك بالاعتماد على النظر فى عينات من خطوط هؤلاء المرضى . فبين أن الترتيب الذى أجراه الجرافولوجى يرتبط بمعامل ارتباط جوهري مقداره ٠,٢١ مع بطارية من الاختبارات الموضوعية للاستعدادات العصبية ، لكنه لم يرتبط جوهرياً مع التشخيص الذى وضعه الأطباء العقلين (١٤) من هذا العرض لمجموعة من تجارب المضاهاة التى أجيد تصميمها بقصد استبعاد عوامل الخطأ ، ولتى روى فيها استخدام طرق القياس الموضوعى مع التنازل عن مطالبة الجرافولوجى بالربط بين علامات بعضها فى الكتابة وبين سمات الشخصية ؛ يتضح أن الجرافولوجيا صادفت درجة من النجاح تعلق بنتائجها عن مستوى الصدفة .

ومع ذلك فإن بعض تجارب المضاهاة لم تصادف مثل هذا النجاح ، وفى تجربة أيزنك سالفة الذكر طلب إلى الجرافولوجية أن تقدر مستوى ذكاء المريض من خط يده فكان نصيبها الفشل (٤ ص ٢٤١) وفى تجربة أخرى سابقة حيث استخدم اختبار ألهورت وفرون لقيم كان من بين أجزاء هذه التجربة جزء حسب فيه معاملات الارتباط بين درجات ٥٠ شخصاً على خمسة من مقاييس القيم التى تتألف منها الاختبار وبين الدرجات التى يتوسمها لم أحد الجرافولوجيين

على هذه المقاييس نفسها بعد أن فحص عينات من خطوطهم ، فكانت النتائج على نحو ما هو مبين في الجدول رقم (٣) :

جدول رقم (٣) بيان معاملات الارتباط بين الدرجات القمعية ٥٠ شخصاً على خمسة مقاييس للقيم . وبين درجاتهم على هذه الجرافولوجيين المقاييس كما يتوهمها أحد بعد فحص خطوطهم .

الارتباط	القيم
٠,٤٠	الجمالية
٠,٢٩	الاقتصادية
٠,٢٥	النظرية
٠,٠٧	السياسية
٠,٦٠	الدينية

والذي يسرعى الانتباه في هذا الجدول أن ثلاثة من معاملات الارتباط الخمسة لم تستطع الوصول إلى مستوى الثقة ٠,٠٥ وأن معامل الارتباط في حالة القيمة الاقتصادية لم يكبد يتجاوز هذا المستوى ، ومعنى ذلك أن الارتباط القوي لم يظهر إلا في حالة القيمة الجمالية . بعبارة أخرى نلاحظ أن الجرافولوجي لم يستطع أن يفرض من فحص الخطوط إلى الحكم على القيم التي تسيطر على أصحاب هذه الخطوط إلا في حالة القيمة الجمالية . ولعل السبب في ذلك أن القيمة الجمالية تتدخل لدى الأشخاص الذين تسيطر عليهم فتشكل حركاتهم التعبيرية إلى حملا ، ومن هذه الحركات حركة الكتابة ، وهذا أمر من اليسير علينا أن نتصوره . ولكن ليس من اليسير أن نتصور تدخل القيم النفعية أو النظرية أو السياسية أو الدينية في تشكيل حركة الكتابة ولما كسابها خصائص معينة . وعلى أساس هذا المنطق نفسه نستطيع أن نحاول تفسير الفشل الذي لقيته الدكتور ماروم في التعرف على مستوى الذكاء من خلال فحص خط اليد ، فن العسير علينا أن نتصور الذكاء يتدخل في تشكيل الحركات التعبيرية ، في حين أننا قد نتصور أن العصاب يتدخل عن طريق التوترات التي تصيب ضروب التأزر بطرق مختلفة . بعبارة موجزة يمكن أن نخرج من ذلك بقولنا أن تجارب المضاهاة يحتمل فشلها إذا حاول المحرب الوصول من الخط إلى سمة لا تتعلق بالشكل في قليل أو كثير ، سواء أكانت هذه السمة اهتماماً أم كانت سمة معرفية cognitive trait .

كان طبيعياً وقد ظهر الفرق بين نتائج تجارب المضاهاة وبين نتائج

التجارب التحليلية السابقة عليها ، من حيث أن تجارب المضاهاة أنصفت الجرافولوجيا بعض الشيء أن يتساءل الباحثون عن طبيعة عملية المضاهاة وخطواتها كما تلور في ذهن الجرافولوجي . خاصة وأنه قد تبين في بعض التجارب التي أستمع فيها بعدد من الجرافولوجيين أن درجة الاتفاق فيما بينهم كانت تفوق أحياناً درجة صدق أحكامهم . ظهرت مثل هذه النتيجة مثلاً في تجربة ألبرت وفرزون التي استخدما فيها تسجيلات كيموجرافية لمنحنيات الضغط أثناء رسم خطوط متوازية وكتابة جمل (١٥) . ومعنى ذلك أن الجرافولوجيين يستعملون بمفاتيح معينة يمكن القول بأنها نمطية *stereotyped* إلى حد ما فيما بينهم . وعلى ذلك ينبغي للبحث أن يتجه إلى محاولة التعرف على طبيعة هذه المفاتيح أو المتغيرات وكيف يقوم الجرافولوجيون بخط اليد من خلالها .

وقد حاول أيزنك أن يعالج هذه المشكلة بطريقة مباشرة في تجربته مع ماروم فطلب إليها أن تحدد هذه المتغيرات التي اعتمدت عليها ونجحت فعلاً في مهمتها . وفيما يلي عينة من المتغيرات التي أوضحها ماروم :

(أ) حالة الانهياط *depression* توسمها في السطور الهابطة أو المترددة بين الصعود والهبوط ، وفي الضغط الثقيل جداً أو الخفيف جداً الذي يقلب عليه التهييب وعدم الانتظام ، وفي ميل الحروف إلى اليسار بدلاً من الميل إلى اليمين وهو المعتاد في الخطوط الأوروبية ، وفي الحروف الصغيرة ، وفي التصميمات ، وفي الكتابة البطيئة .

(ب) حالة القلق : توسمها في ضيق المسافات بين الكلمات ، وكذلك بين السطور ، وفي انتهاء الكلمات بطريقة مفاجئة ، وفي بطء الكتابة وصغرهما ، وفي الضغط الثقيل أو غير المنتظم ، وفي ميل الحروف إلى اليسار .

(ج) المستيريا : توسمها في عدم انتظام الارتفاع والاتساع والميل ، وفي تردد السطور بين الصعود والهبوط ، ومن حين لآخر ميل عنيف إلى اليسار ، وضغط ثقيل ، وعدم انتظام للروابط بين الحروف . . إلخ (٤ ص ٢٤١) .

وقد يبدو أن في هذا العرض لمتغيرات خط اليد وفي السؤال الذي استثار هذا العرض رجعة إلى الوراء حيث التجارب التحليلية المصممة على ضوء تعاليم

ميشون ، ولكن هذا استنتاج غير دقيق ، فالجرافلوجية هنا تستخدم مجموعة من العلامات مجتمعة معاً للاستدلال منها على سمة واحدة معينة من سمات الشخصية ، في حين أن تجربة هل ومونتجومرى كان البحث يدور فيها حول الربط بين كل علامة على حدة وبين سمة معينة في الشخصية .

والمسألة التي يتجه إليها الذهن هنا مسألة ذات شقين ، هما :

أولاً : ما درجة ثبات هذه المتغيرات وهل يمكن حصرها وقياسها بدقة ؟
بعبارة أخرى يلاحظ أن هذه المتغيرات التي أوردنا مثلاً لها متغيرات فيزيقية في خط اليد ، فهل هذه المتغيرات الفيزيقية هي كل ما يعتمد عليه الجرافولوجي ، أم أن هناك متغيرات أخرى غير واضحة في ذهنه ولكنه يعتمد عليها وما درجة ثباتها جميعاً ؟ .

ثانياً : إذا كان التوسم الصادق يعتمد على مجموعات من المتغيرات لا على كل متغير على حدة ، فما هو نمط انتظام العلامات داخل كل مجموعة دالة على سمة معينة ؟

وقد حاول عدد من الباحثين الوصول إلى الحل المناسب للشق الأول من هذه المسألة . أما الشق الثاني فلم ترق المحاولات فيه — فيما نعلم — إلى مرتبة المحاولات المنهجية الدقيقة (١٥ و ١٠ ص ٦٩١) وسوف نورد فيما يلي ذكر بعض هذه المحاولات .

يلزمنا أن نبدأ هنا بذكر تجربة هارفي O.L. Harvey التي نشر تقريره عنها منذ سنة ١٩٣٤ . وقد حاول هارفي في هذه التجربة أن يحسب معاملات الثبات لـ ٢٦ متغيراً جرافولوجياً استطاع عزلها وقياسها بفحص عينات من خطوط ٢٠ فتاة جامعية ، فكانت معاملات الثبات لديه (بطريقة إعادة القياس في موقف آخر) تتراوح بين ٠,٤ و ٠,٨ وكان وسيط المقاييس المباشرة ٠,٧٧ بينما كان وسيط المقاييس التي تقوم على النسبة ٠,٧١ (١٥) .

هذا الجزء من تجربة هارفي محاولة للإجابة مباشرة على الشق الأول من المسألة . وقد حاول بعد ذلك أن يتتبع ما يمكن أن يوجد من ارتباطات بين هذه المتغيرات بعضها والبعض . فوجد أن سبعة مقاييس مختلفة للارتفاع كان متوسط

معامل الارتباط بينها ٠,٥٤ , كما وجد أن متوسط معامل الارتباط بين ثلاثة مقاييس تتناول المسافات ٠,٣٣ (١١ ص ٨٤٩) .

وقد حاول لقينسون وزوين T.S. Levinson & J. Zubin تناول الشق الأول من المسألة بطريقة منهجية منظمة . فقسما العناصر التي يمكن قياسها في خط اليد إلى نوعين :

١ - النوع الأول ويمكن قياسه قياساً فيزيقياً ، ومن أمثله الارتفاع والميل . . إلخ .

٢ - والنوع الثاني لا يمكن تقيمه إلا بطريقة كيفية ، ومن أمثله أسلوب كتابة الحروف ، وعنق حلود الجرة وهي وحدة الحركة في الكتابة .

ولابد من مواجهة هذين العنصرين بالقياس الموضوعي . ولابد من إيجاد وحدة مشتركة لتقييم النوعين معاً . وقد حاول الباحثان إيجاد المحكات الموضوعية اللازمة لتقييم هذه العناصر جميعاً ، متخذين من مفهوم الإيقاع الذي ساد في فلسفة كليجز مقولة عامة تجمع بين عناصر الكتابة من النوعين . وبعبارة أخرى استخدم الباحثان مفهوم الإيقاع للإشارة إلى حركة الكتابة بوجه عام . غير أنهما استخدماه في معنى آخر خاص بالإضافة إلى هذا المعنى العام ، وهو : أن الإيقاع عبارة عن نقطة معيارية norm تقع وسط بعد متصل Continuum تمتد من القبض إلى الإطلاق . أى أن نقطة الإيقاع هي النقطة التي يتحقق عندها الاتزان في التفاعل بين حركات القبض وحركات الإطلاق . ويقرر الباحثان أن جميع العناصر الجرافولوجية يمكن أن تكون دالة على ميل نحو القبض ونحو الإطلاق . ومن قبيل هذه العناصر الحجم والاتساع والمسافة والميل والضنط والقالب . وعلى هذا الأساس يكون الفرض الرئيسي لدى هذين الباحثين هو : « أن خط اليد بجميع مظاهره يمكن اعتباره حركة تعبيرية ، وهذه الحركة يمكن تصنيفها على أساس متصل يمتد من القبض حتى الإطلاق » . وتعتبر الحركة تعبيرية من حيث أنها تعبر عن مدى الضبط الوجداني الذي صعب كتابة الخط الذي نحن بصده . وقد تمخضت محاولة الباحثين عن تكوين مجموعة من المقاييس هدفها القريب تقييم الجوانب الدينامية لخط اليد ، وهدفها البعيد

وصف اندفاعات الحركة عند الفرد أثناء الكتابة .

ويلاحظ أن هذه المقاييس تتناول ١٦ عنصراً من عناصر الخط قابلة للقياس الفيزيقي ، و ٦ عناصر قابلة للتقدير فيما يشبه الرتب . ثم تصنف هذه المقاييس الإثنان والعشرون جميعاً تحت سبع فئات وذلك من خلال تطبيق وحدات مشتركة لتقييم عليها . والفئات السبع تمثل مسافات على مقياس يحتوى على سبع درجات ، ثلاث منها على كل من جانبي نقطة (أو بالأحرى مسافة) للتعاادل تسمى الاتزال (أو الإيقاع) . وفيما يلي مثال لهذا المقياس مطبقاً على أحد العناصر الفيزيكية :

أكثر من ٤٠ إلى ٢٠	من ٢٠ إلى ١٠	من ١٠ إلى ٥	من ٥ إلى ٢	من ٢ إلى ١	من ١ إلى ٠	أقل من ٠
٢٠	١٠	٥	٢	١	٠	٠
٢	١	٠	٠	٠	٠	٠
الإطلاق	الاتزال	القبض				

مقياس خاص بارتفاع الحروف . ووحدة القياس الفيزيقي هي المليمتر .

ويلاحظ أن الجانب الأيسر للمقياس يشير إلى الكتابة التي يكتنفها المغالاة في الضبط ويشير الجزء الأوسط إلى الضبط السوي ، في حين أن الجانب الأيمن يشير إلى التراخي في الضبط .

ويلاحظ أن كل مقياس فيزيقي أو تقدير يمكن تحويله إلى قيمة معينة على مقياس القبض والإطلاق . والمقياس الموضح بعاليه خاص بارتفاع الحروف ، لكنه في الوقت نفسه يمثل الهيكل الأساسي لمقاييس لفينسون وزوين . كما يوضح الأساس في تحويل القيم الفيزيكية لعناصر الكتابة إلى قيم مناظرة لها على متصل (القبض - الاتزال - الإطلاق) . أما كيفية تحويل التقديرات إلى قيم على نفس الهيكل للمقياس فيكون بالرجوع إلى تحليلات دقيقة وضعها الباحثان لكل عنصر من العناصر الستة القابلة للتقدير ، وبالرجوع كذلك إلى نماذج وضعها للتقليل من عنصر الذاتية في حكم الباحث . والمفروض في الباحث الذي يطبق هذا المقياس أن يحاول الوصول من تحليل العناصر الاثنى والعشرين إلى منحنى أو توزيع لقياس اندفاعات الفرد التي سيطرت على حركاته أثناء الكتابة . والفرض الأساسي الذي يقوم من وراء ذلك هو : أننا نتوقع أن تبلغ

خطوط الأفراد الأسوياء قمة منحنياتها عند نقطة الاتزان ، وتقل التكرارات عند النقطة المتطرفة (١٥) .

هذه هي محاولة لفينسون وزوين . وهي تحتل مكانة ممتازة في تاريخ القياس الموضوعي في الجرافولوجيا ، لا لأهمية المقاييس التي توصلت إليها بالفعل ، فهذا أمر لا يزال رهن الاختبار ، ولكن لأهمية النظرة المبهجة التي تستند إليها .

وقد كانت هذه المحاولة نقطة البداية للدراسة حديثة قام بها لور M. Lorr وولپاين L.T. Lepine وجولدر J.V. Golder واستعانوا فيها بمنهج التحليل العاملي للنظر فيها إذا كان من الممكن وصف خط اليد بالرجوع إلى عدد بسيط من العوامل تستوعب في نفسها المتغيرات العديدة التي وردت عند لفينسون وزوين (٨) .

كانت عينة البحث تتألف من ٢٠٠ خريجاً من خريجي الدراسات النفسية ، وهم جميعاً ممن يكتبون بيدهم اليمنى ، وكان وسيط أعمارهم ٢٧ سنة . وقد طلب إليهم أن يكتبوا بالحبر قصة في صفحة كاملة من ورق مقنن غير مسطر وذلك عندما تعرض عليهم إحدى بطاقات اختبار تفهم الموضوع وهو المعروف باسم TAT (١٦) . وكان التبرير الذي قلعه المحرر للأفراد أنه بصدد إجراء اختبار للتخيل . وهكذا لم يشعر أى فرد منهم أن المقصود هو الدراسة الجرافولوجية . ثم انتخبت ثلاث عينات من خط اليد الوارد في كل ورقة . وكانت هذه العينات عبارة عن الكلمة الأولى في السطر الأول ، والكلمة الوسطى في السطر الأوسط والكلمة الأخيرة في آخر سطر كامل . وروعي ألا تقل الكلمة عن أربعة حروف فإذا قلت عن ذلك أخذت الكلمة التالية . كما روعي أن تحتوي الكلمة على امتدادات عليا أو سفلى (حروف صاعدة أو هابطة) ، فإذا لم يتوفر ذلك أخذت كلمة إضافية تحتوي على العناصر المفقودة . بعد ذلك قيست المتغيرات المختلفة للخطوط ، واقتصرت في ذلك على قياس المتغيرات الفيزيكية الواردة عند لفينسون وزوين . وروعت الدقة الشديدة في القياس . فكان الطول والاتساع يقاسان إلى $\frac{1}{10}$ من المليمتر باستخلام مسطرة مليمترية تحت عدسة مكبرة ، كما كانت الزاوية تقاس بالدرجة . وكان الباحث يفرق بين ثلاث مناطق للحروف : منطقة عليا ، ومنطقة وسطى ، ومنطقة سفلى . فثلا الحرفان

e و i أليس لهما سوى منطقة وسطى . والامتدادات العليا للحرفين b و h تقع في المنطقة العليا . وامتدادات الحرفين g و q تقع في المنطقة السفلى . وقد قيس اتساع الحروف في كل من المناطق الثلاث . كذلك قيس المسافات بين الحروف ، والمسافات بين الكلمات ، والمسافات بين السطور ، كما سجل اتجاه كل سطر وزاوية انحرافه عن الخط الموازي لقاعدة الورقة ، ودرجة ميل الحروف والخلاصة أنه حددت المقاييس لستة عشر متغيراً ، منها ١٤ مقياساً مباشراً ونسبتان .

وبحساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات انتهى الباحثون إلى مصفوفة المعاملات الآتية :

جدول (٤) بمعاملات الارتباط بين ١٦ متغيراً من متغيرات خط اليد

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
(١) ارتفاع المنطقة الوسطى																
(٢) « « العليا	٢٨															
(٣) « « الدنيا	٣٨	٧٦														
(٤) اتساع الحروف :																
المنطقة الوسطى	٥٤	٢٦	٣٨													
(٥) اتساع الحروف :																
المنطقة العليا	٣٢	٢٣	٠	٤٤												
(٦) اتساع الحروف :																
المنطقة الدنيا	٣١	٤٢	٥٠	١٣	٥٢											
(٧) المسافة بين الحروف	٥٢	٢١	٣٤	٣٩	٢٨	١٩										
(٨) المسافة بين الكلمات	٢٣	١٠	٢٥	٣٧	٢٥	٩	٣٧									
(٩) درجة انحراف الخط	١٠	٨	٧	صفر	١٢	٢٢	٢	١٠								
(١٠) المسافة بين السطور	٤	١٨	٢٣	١٦	٤٠	١٤	١٢	٣٠	١٥							
(١١) النسبة بين (١) و (٢)	٢٧	٨٤	٥٩	١٨	٣	٢٦	صفر	٨	١٢	١٢						
(١٢) ميل الحروف	١٦	٤٤	٤٨	٦	١	٣	١٧	١٤	٤	٢	٤٠					
(١٣) على الميل	٣	٣	٢٨	١٣	١٢	٢٩	١٣	١٠	٨	٥	صفر	٤٦				
(١٤) اتجاه السطور	٨	٩	١٣	٣	٢٣	٧	١٦	١٤	٦٢	٣٩	صفر	٣	٧			
(١٥) اتساع جرة الحروف	٤٠	١٤	٢٢	٢٩	٢٢	٣٠	٢١	٢	٩	١٥	١٣	١٣	٤	٨		
(١٦) النسبة بين (٤) و (١)	١٤	١٠	١٢	٧١	١٣	٤	٣	٢٠	١٦	٣	١٨	١٣	١٣	٩	٧	

وقد حلت هذه المصفوفة تحليلًا عاملياً بطريقة ثريستين المركزية الكاملة واستخلص الباحثون خمسة عوامل ثم دورت المحاور المتعامدة للوصول إلى نمط بسيط مائل oblique simple structure

وفيما يلي مصفوفتا تشبعات العوامل قبل التدوير وبعد التدوير .

جدول رقم (٥) بتشبعات العوامل قبل تدويرها

المتغيرات	العوامل					
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاشتراك
(١)	٤٨	٤٣	٣٤	٣١ -	١١ -	٦٤
(٢)	٧٠	٤٠ -	٤٤	٤١	١٢	١٠٢
(٣)	٨٥	٣٢ -	٣٨	١٤	١٤	١٠٠
(٤)	٦٣	٥٩	٢٢ -	١١	٣٥	٩٣
(٥)	٥٨	٥٧	١٦ -	١٢	٣٥ -	٥٦
(٦)	٤٠	٢٠	٢٨	٣٩	٤٢ -	٦١
(٧)	٥٠	٣٠	٢١	٢٥ -	١٥	٤٦
(٨)	٤٢	١٠	٢٣ -	١٨ -	٢٧	٣٤
(٩)	١٢ -	٢٦	٥٦	٢٣	١٦	٤٧
(١٠)	٤٣	٥ -	٣١ -	٤	١٦ -	٣١
(١١)	٢١ -	٤٨	٢٤ -	٧٢ -	٩ -	٨٦
(١٢)	٢٩	٢٥ -	٢٩	٤٦ -	٢٣	٤٨
(١٣)	١٢ -	٣٣	١٩ -	٤٠	٢٩ -	٤٠
(١٤)	٣١ -	٣٦	٦١	١٩	٣١	٧٤
(١٥)	٣٥	٢٠	١٨	١٤ -	٢٧ -	٢٨
(١٦)	٢٦	٢٦	٤٠ -	٣٨	٤٣	٦٢

جدول رقم (٦) بتشجعات العوامل قبل تنوير المحاور إلى نمط بسيط مائل .

المتغيران	العوامل			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
(١)	١ -	٦٢	١٥	٢٧
(٢)	٩٢	١٧ -	صفر	٢
(٣)	٧٧.	٥	٩ -	٤ -
(٤)	٦ -	٤ -	٣ -	٣ -
(٥)	٢٣	١٨	٣٨ -	٥٠
(٦)	٥٢	١٢	١ -	٦٥
(٧)	صفر	٣٨	١١	صفر
(٨)	٩ -	٤	٢٠ -	٢٢ -
(٩)	١٤	٢	٦٤	١٠
(١٠)	١٦	١ -	٤٧ -	١٤
(١١)	٨٤ -	٥٨	٣ -	٣ -
(١٢)	٥	٣٤	٦	٣٧ -
(١٣)	صفر	١٨ -	٥ -	٤٧
(١٤)	٣ -	١ -	٨٤	١ -
(١٥)	١٠	٤١	٥ -	٣٣
(١٦)	صفر	٥٠ -	٨ -	١٥ -

وفي تأويل العوامل المستخلصة من هذا التحليل رأى لور وزميلاه أن العامل الأول يستوعب أساساً أطوال امتدادات الحروف سواء في المنطقة العليا والسفلى كما أنه يستوعب اتساع الحروف في المنطقة السفلى . أما العامل الثاني فيستوعب ارتفاع الحروف في المنطقة السفلى ، ويحدده من المتغيرات ارتفاع الحروف في المنطقة الوسطى والمسافة بين الحروف ، ودرجة ميل الحروف ، واتساع جرة الحرف . والعامل الثالث يحدده أساساً لإتجاه السطر صاعداً أو هابطاً ، وزاوية انحراف السطر عن خط مواز لحافة الصفحة والعامل الرابع تحدده مقاييس اتساع الحروف في المناطق العليا والدنيا ، ومدى الميل واتساع جرة الحرف ، ولذلك يمكن القول بأنه يقوم من وراء المتغيرات الخاصة باتساع امتدادات الحروف . أما العامل الخامس فيحتمل تأويله على أنه يصف اتساع الحروف في المنطقة الوسطى .

وتعليقاً على هذه العوامل يلاحظ أنها ليست محددة بما فيه الكفاية . وربما كان من الممكن زيادة تحديدها لو أن بطارية المقاييس تضمنت عدداً أكبر من المتغيرات . كما يحتمل الحصول على هذه الزيادة في تحديد العوامل إذا أعيدت التجربة مع استخدام متغيرات جغرافية أكثر إجمالاً وأقل ميلاً إلى التحليل والتجزئ مما استعمل بالفعل . وقد لاحظ لور وزميلاه أن الارتباطات بين العوامل (بعد التلويز المائل) ضئيلة ، فيما عدا ما بين العاملين الثاني والخامس فقد كان الارتباط بينهما مرتفعاً . ولما كان العامل الثاني خاصاً بارتفاع الحروف في المنطقة الوسطى ، في حين أن العامل الخامس خاص باتساع الحروف في المنطقة الوسطى أيضاً ، فقد يكون ذلك مدعاة لتوقع وجود عامل عام لحجم الحروف في المنطقة الوسطى (٨) .

مناقشة وختام :

يبدو من هذا العرض النقدي أن القضية الأساسية للجغرافولوجيا لها نصيب من الصحة ويتلخص هذا النصيب في أن الحركات التي يؤديها الشخص أثناء عملية الكتابة ليست ضرباً من النشاط المعزول عن مركبات الشخصية ، بل هي مرتبطة ارتباطاً ما بالعوامل العميقة التي تساهم في تحديد السلوك . وهذا ما انتهى إليه ألبورت وفرنون وأيزنك ولفسون صراحة . (١٥ و ٤ ص ٢٤٠) .

والدرس الذي تعلمه الباحثون من تاريخ الجغرافولوجيا أن منهج البحث ينبغي أن يلامح طبيعة المشكلة وأنه لا يكفي أن يكون المنهج علمياً ولا يكفي أن يكون المنهج تابعاً لمناهج البحث في علم النفس حتى يصلح للكشف عن أية ظاهرة سيكولوجية . وأنه لا يكفي لبطلان إحدى الدعاوى أن تبحث بأحد المناهج العلمية وتكون نتيجة البحث سلبية ، بل ينبغي للباحث أن يكون من اتساع الأفق بحيث يتيح الفرصة نظرياً لإمكان دراسة المشكلة بمنهج آخر يعطي نتائج أخرى . وبالتالي فكلما تفقه الباحثون في مناهج البحث الخاصة بميادينهم وألموا بأنواعها وإمكاناتها المتعددة كان ذلك أدعى إلى زيادة قدرتهم على الكشف عن الحقيقة .

ومع ذلك فإن الكشف عن الحقيقة في موقف الجرافولوجيا شيء واستغلالها في بعض التطبيقات العلمية شيء آخر . ذلك أن للنظرة المحايدة في مجموعة الدراسات التجريبية القائمة في الميدان تدل على أن دعاوى الجرافولوجيا ولو أن لها قدراً من الصحة إلا أن هذا القدر لا يزال ضئيلاً جداً بحيث يوجب الحرص الشديد في أى استنتاج تكون له قيمة عملية . ذلك أن خصائص خط اليد التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لم تحدد بعد تحديداً يسمح باستغلالها في التطبيقات العملية ، ويتضح ذلك في درجة ثباتها وفي درجة صحتها . وفي تجربة هارفي (١٥) مثال يصلح للاستناد إليه في مناقشة موضوع الثبات فقد تبين له أن معاملات الثبات ٢٦ لخصائص الكتابة كما عزلها ترلوج بين ٠,٤ ، ٠,٨ ، (٢٠) . وهذه الدرجات وإن كانت تشير إلى أننا بصدد ثبات حقيقي لا يمكن إغفاله من وجهة نظر الحقيقة البحثية ، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى أننا بصدد ثبات منخفض إذا نظرنا إليه من وجهة نظر التطبيق العملي . ذلك أن درجة الثبات هذه تتدخل في تحديد مدى الخطأ الذي يمكن أن تتورط فيه أحكامنا التي نقيمها على أساس من التشخيص الجرافولوجي . وكلما انخفضت درجة الثبات ارتفعت درجة احتمال الخطأ في الأحكام . وكلما كانت هذه الأحكام ماسة بمصير الفرد البشري كان الحرص أوجب . ومن هنا يلزمنا الحذر الشديد إزاء أية دعوة إلى الاستغلال القانوني أو الإكلينيكي للجرافولوجيا . وما قلناه على درجة الثبات صحيح أيضاً وبصورة أقسى من ذلك بالنسبة للدرجة الصديق . فصديق التأويل الجرافولوجي كما أثبتته كثير من تجارب المضاهاة دليل على أننا بصدد شيء لا يمكن رده إلى الصلقة وحدها ، ومع ذلك فإنه صديق ضعيف جداً ، أضعف من أن يسمح بالدعوة إلى الاعتماد على الجرافولوجيا اعتماداً ترتب عليه نتائج تمس مصائر الأشخاص . وهذا التخرج لا يقتصر على الجرافولوجيا وحدها ، ولكنه عام بالنسبة لكل أداة يمكن استخدامها للتشخيص أو القياس .

ولا ينطوي هذا التخرج على دعوة إلى إغفال الجرافولوجيا كأداة للبحث أو التشخيص لكنه ينطوي على دعوة إلى زيادة في الدرس أولاً ، وإلى مواجهة عدد من المشكلات العلمية التي تنتظر الحل والتي من شأنها - على الأرجح -

إذا انتهت إلى إجابات صحيحة أن ترفع من كفاءة الجرافولوجيا إلى المستوى الذى يسمح بالدعوة إلى استغلالها فى بعض المواقف العملية .

من المسائل التى طرحها ولفسون (١٥) والتى بدأ بعض الباحثين يواجهونها ، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعمق ، مسألة الأهمية النسبية لعناصر الكتابة ، هل هذه العناصر جميعاً على مرتبة واحدة من الأهمية فى التحليل الجرافولوجى ، أم أن بعضها قليل الأهمية ، وفى هذه الحالة كيف نضع نظاماً يضمن ترجيح العناصر الهامة بما يتناسب وأهميتها . وسألة أخرى ، هى مسألة الارتباط بين بعض العناصر دون البعض الآخر وما هى العناصر المرتبطة فيما بينها وما درجة ثبات هذه الارتباطات . ومن الواضح أن دراسة لور العالمية ودراسة هارفى من قبل كانتا بمثابة محاولتين للإجابة على هذه المسألة لكن الإجابة التى توصلنا إليها لا تزال بحاجة إلى التعميق ، فالعوامل غير محددة بما فيه الكفاية ، والمتغيرات التى قيس فى تجربة هارفى منخفضة الثبات وهذا الانخفاض فى الثبات قد يكون سبباً فى انخفاض معاملات الارتباط فيما بينها . ثم هناك مسألة ثالثة ، ما هى مناطق الشخصية أو مستوياتها التى تكشف عنها خصائص الكتابة ؟ إن تجارب المضاهاة لم تجب بوضوح عن هذه المسألة ، بل كانت بمثابة محاولات استقرائية أو استكشافية للنظر أحياناً فى إمكانية الربط بين خط اليد وبين شخصية صاحبه إجمالاً ، وأحياناً أخرى للربط بين خط اليد وبين جانب لانتخبة الباحث لأسباب لا تنظمها نظرية واضحة المعالم تفرض صلات معينة بين التغير فى خط اليد وبين تنظيم سمات الشخصية . وقد لاحظنا ما يشير إلى إمكانية مواجهة هذه المسألة مواجهة مباشرة وذلك فى نتائج تجربة الربط بين خط اليد وبين القيم كما تحددها نظرية سبرينجر ، حيث تبين ارتباط الخط بالقيمة الجمالية لارتباطاً يفوق علاقته مع سائر القيم . من هذه التجربة يستطيع أحد الباحثين أن يبدأ باستعراض نتائج التجارب التى أجريت ليحصر جوانب الشخصية التى ظهر أنها على ارتباط وثيق بخط اليد ولجوانب التى ظهر أنها ضعيفة الارتباط أو غيره مرتبطة به ، وعلى ضوء هذه النتائج يحاول أن يضع فرضاً ينظم الصلة بين سمات الشخصية وبين التعبير فى خط اليد ، ثم يتقدم

لتحقيق الفروض الجزئية المترتبة على هذا الفرض المركب . وبعبارة أخرى إن شيئاً يشبه محاولة كليجز وبلقر النظرية ينبغي أن يقام ، ولكن في مفاهيم يمكن إخضاعها للتجربة وإخضاع نتائجها للتحليل الإحصائي . ويمكن الاستعانة هنا بكثير من الدراسات التجريبية الحديثة في الحركات التعبيرية .

ومن المسائل التي أثارها مورفي (١٠) والتي لا شك أن حلها يساعد كثيراً على رفع كفاءة الجرافولوجيا مسألة إلقاء الضوء على العوامل التي تجعل من بعض الأحكام الجرافولوجية أحكاماً صائبة ، بعبارة أخرى ينبغي ألا ينصرف إهتمامنا إلى إثبات معاملات الصدق فقط في تجارب المضاهاة أو غيرها ، فهذه المعاملات - وهي غالباً منخفضة كما رأينا - قد تكون نوعاً من المتوسط الحسابي لعدد من الأحكام الصائبة والأحكام غير الصائبة ، إنما الشيء المهم أن نبتكر الوسائل المنهجية الملائمة لفرز الأحكام الصائبة من غير الصائبة ، ثم تحاول أن نلقى الضوء على العوامل الفارقة بين النوعين من الأحكام .

ومن المسائل التي أثارها أيزنك (٤ ص ٢٤١) ما قد يبدو من أن خطوط بعض الأشخاص أيسر على التأويل من خطوط غيرهم . فهل هذا صحيح أو لا ؟ وإذا كان صحيحاً فلماذا ؟ ربما لأن هؤلاء الأشخاص يمثلون نماذج نقية إلى حد كبير بالنسبة لبعض السمات وربما كانت هذه السمات وثيقة الصلة بالحركات التعبيرية كما تظهر في خط اليد ، وربما كانت هناك أسباب أخرى .

وربما كانت محاولة الربط بين خط اليد وبين أنماط من العصاب أو الذهان من المحاولات التي قد تعجل بإثبات أنواع معينة من الصدق للجرافولوجيا . وقد أجريت بالفعل دراسات من هذا القبيل (١٥ و ١٣ ص ١٠) حاول الباحثون فيها الربط بين خط اليد وبين الفصام schizophrenia وبينه وبين الذهان الهلألي paranoia وأحياناً بينه وبين أمراض أخرى غير سلوكية . إلا أن معظم هذه الدراسات لا تزال تحتاج إلى إعادة يتوفر فيها من الشروط المنهجية ما يجعل نتائجها ملزمة لمن يطلع عليها .

هذه مسائل ينبغي حلها جميعاً ، أو حل الجانب الأكبر منها قبل التورط في الدعوة إلى استغلال الجرافولوجيا في التطبيقات العملية .

مراجع البحث

1. Cattell, R.B. *Description and Measurement of Personality*, London : G. Harrap, 1946.
2. Chauncey, H. and Frederiksen, N. The Functions of Measurement in Educational Placement, (*Educational Measurement*, E.F. Lindquist ed.), Washington, D.C.: American Council on Education, 1951, 85-116.
3. English, H.B. and English, A.C. *A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms*, New York : Longmans, Green & Co., 1958.
4. Eysenck, H.J. *Dimensions of Personality*, London: Kegan Paul, Trench & Trubner, 1947.
5. Eysenck, H.J. *The Psychology of Politics*, London : Routledge & Kegan Paul, 1954.
6. Garrett, H.E. *Statistics in Psychology and Education*, New York : Longmans, Green & Co., 3rd. ed., 1950.
7. Hull, C.L. and Montgomery, R.B. An Experimental Investigation of Certain Alleged Relations Between Character and Handwriting, *Psychol. Rev.*, 1919, 26, 63-74 (*Recent Experiments in Psychology*, L.W. Crafts, T.C. Schneirla, E.E. Robinson & R.W. Gilbert eds.) New York : McGraw-Hill, 1938, 385-393.
8. Lon, M., Lepine, L. T. and Golder, J.V. A Factor Analysis of Some Handwriting Characteristics, *J. Person.*, 1954, 22, 348-353.
9. Murphy, G. *An Historical Introduction to Modern Psychology*, London : Kegan Paul, Trench & Trubner, 1938.
10. Murphy, G. *Personality*, New York : Harper, 1947.
11. Murphy, G., Murphy, L.B. & Newcomb, T. *Experimental Social Psychology*, New York : Harper, 1937.
12. Wilkinson, B. A Statistical Consideration in Psychological Research, *Psychol. Bull.*, 1951, 48, 156-158.
13. Wolff, W. *Diagrams of The Unconscious*, New York : Grune & Stratton, 1948.

14. Wolff, W. & Precker, J.A. Expressive Movement and the Methods of Experimental Depth Psychology, (*An Introduction to Projective Techniques*, Anderson, H.H. & Anderson, G.L. eds.) New York: Prentice-Hall, 1951, 457-497.
15. Wolfson, R. Graphology, (*An Introduction to Projective Techniques*, Anderson, H.H. & Anderson, G.L. eds.) New York : Prentice-Hall, 1951, 416-456.
- ١٦- رمزی (اسحق) اختبار تفهم الموضوع ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٧ ،
٢ ، ٤٥٧ - ٤٦٨ .

GRAPHOLOGY : HISTORICAL RETROSPECT

M.I. Soucif

M.A. Ph. D., Dip. Ppsych.

Faculty of Arts — Cairo University

A brief review of several outstanding experimental studies suggests that the history of graphology can be divided into two main approaches, the atomistic approach inspired by the Abbé Michon and the wholistic approach recommended by L. Klages.

In view of the failure of atomistic correlational studies (7, 8) there has been a tendency to exaggerate the importance of the results of the wholistic approach as embodied in matching experiments. All that we can conclude from matching experiments, however, is that graphology does succeed in correlating handwriting and a number of personality traits to an extent slightly exceeding chance. This conclusion has been pointed out by experimentalists who tried in earnest to find out the truth about graphology (e.g. 4).

Genuine attempts at objective assessment of graphological variables (e.g. Lewinson and Zubin) and of possible clusters among those variables (8) have been discussed.

The conclusion points out that graphology is still short of satisfying the necessary requirements, particularly with respect to reliability and validity, for a tool to be efficiently used for forensic or clinical purposes.

The following problems have been recommended as most pressing at the moment :

1. Are all the graphic elements equally important for analysis, or can some be omitted with little difference to the personality description ? (15).
2. What areas of functioning are most accurately tapped by graphology ? (15).
3. How sound graphological judgments are made, and the ways in which they can be extended ? (10).

إسهام في دراسة اضطرابات النمو الجسدي والعقلي

تأليف ج . هوييه ، م . وفردان ، ج . ودی تالی

CONTRIBUTION A L'ETUDE DES DESEQUILIBRES DE LA CROISSANCE PHYSIQUE ET MENTALE

Par

Henyer, G., Verdun, M. et De Taille, G.,

Anthrop. Differ et Sci. Types Constit, Genève: Vol. 9 (1955)

منذ أن قدم لنا ألفريد بينيه (١٩٠٣) ووليم شترن (١٩١١) ولويس
نرمان (١٩٢٠) الوسائل التي تسمح لنا بقياس القدرات العقلية لشخص ما ،
بوساطة اختبارات مقننة أجريت على مجموعات كبيرة اختبرت بدقة ، أصبح
تحديد العمر العقلي جزءاً من الفحص الإكلينيكي لأي طفل أو مراهق يبدو في
سلوكه في المدرسة أو في الأسرة أو في المجتمع اضطراب قائم ، بل أصبح
تحديد العمر العقلي يتم بطريقة منتظمة لدى جميع التلاميذ في مختلف الفرق المدرسية .
ولكن من النادر أن يتم ، في الوقت نفسه ، تحديد العمر الجسمي والعمر
الحلمي (البلوغ) . وكما قال أحدنا حديثاً في كتابه « مدخل إلى الطب العقلي
للأطفال » إن دراسة الطفل ليست سهلة . . فلا يمكن عزل الطفل عن أصوله
ولا عن بيئته . ويجب أن يدرس بجميع طرق الملاحظة .

ولما كانت قد أتاحت لنا الفرصة ، في عيادة الأمراض العقلية الملحقة
بمستشفى الأطفال المرضى وفي عياداتنا الخاصة ، لفحص ١٤٢ صبياً تتراوح
أعمارهم بين ٨ سنوات و ٢٠ سنة ، فقد توصلنا إلى تحديد أعمارهم الجسمية
وأعمارهم الحلمية وكذلك أعمارهم العقلية .

ويتوزع الصبية حسب العمر الزمني على النحو التالي : اثنان في سن
الثامنة ، وثلاثة في سن التاسعة ، وسبعة في سن العاشرة ، واثنا عشر في سن

(١) قام بترجمة هذا المقال الأستاذ محمد عزت حجازي الباحث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، وراجع الترجمة الأستاذ الدكتور يوسف مراد أستاذ علم النفس بكلية الآداب
جامعة القاهرة .

الحادية عشرة ، وأحد عشر في سن الثانية عشرة ، وثلاثة وعشرون في سن الثالثة عشرة ، واثنان وعشرون في سن الرابعة عشرة ، وخسة وعشرون في سن الخامسة عشرة ، وستة عشر في سن السادسة عشرة ، وتسعة في سن السابعة عشرة ، وسبعة في سن الثامنة عشرة ، واثنان في سن التاسعة عشرة ، وثلاثة في سن من العشرين عاماً إلى ثلاثة وعشرين عاماً .

ويتوزع الصبية حسب الباعث على الاستشارة على النحو التالي :

- ٥١ حدثاً جانحاً ارتكبوا جرائم سرقة وجرائم هروب وجرائم جنسية .
- ٩١ حدثاً غير جانح فصلوا العيادة لبواعث مختلفة : تخلف دراسي ، صعوبات في التكيف في الأسرة أو في المدرسة أو في المجتمع ، عدم استقرار نفسي حركي ، مجموعة أعراض تتسم بالانفعالية الزائدة والوصاوس ، نوبات من الخلط الذهني والهذيان ، اضطرابات تشنجية ، بطء زائد عن الحد ، حركات عصبية ملازمة وعادات قهرية ، اندفاعية ، عناد واضطرابات الطبايع الأخرى .
- وقد حدد العمر العقلي إما باختبار بينيه - سيمون ، أو باختبار وكسلر - بلقيو .

أما عن العمر الجسمي فقد تبين لنا أن الاعتماد في تحديده على قياس القامة وحده مضلل في أغلب الأحيان . وكما بين « بول جودان » من قبل فإن النمو في الطول ومن ثم ارتفاع القامة يسبق بشكل منتظم نمو الجسم في الضخامة والوزن . ويدل محيط الصدر على الوزن بدرجة كافية دون شك ولكن ليس بدقة تامة ، وللصدر وحده لا للمحوض ولا للأطراف التي لا تمتلئ ولا تكتسب قوتها الوظيفية إلا بعد أن تطول . وهكذا يسير التضج : يبدأ بالأطراف السفلى (الأرجل) إلى الأطراف العليا (الأيدي) وينتهي بالأصابع .

والوزن وحده - أيضاً - مضلل في تحديد العمر الجسمي . وكذلك متوسط محيط الأطراف (النراع ، والعضد ، والفخذ ، والساق) إذا لم يكمل بتحديد متوسط القوة العضلية (قوة ضغط النراع الجني ، وقوة الشد الأفقي مع عدم تثبيت النراع ، وقوة الشد الرأسي) ولكن طريقة تقدير نسب أطوال

وأحجام مختلف القطاعات العضوية الوظيفية لجسم الإنسان ، التي اقترحها أحدنا ، تسمح بتحديد مستوى نمو كل من حيث الطول والحجم بالقياس إلى معايير للأطفال والمراهقين من الجنسين في الأعمار من العاشرة إلى العشرين أعدها ج . فيولا ، ونقولاً بندا . وأن البحث المنظم في معامل الخفكان ومعامل النهج بالقياس إلى الاختبار المعيارى المكون من ثنى الركبتين ٣٠ مرة متتالية يسمح لنا بالقول بأنه بالنسبة لعدد من كبار المراهقين فإن القلب والجهاز التنفسي لا يكتسبان كامل قوتيهما إلا بعد أن يتحقق للفرد كامل نموه في الضخامة والوزن وفي الحجم والطول . والعمر الجسمى الذى يختلف عن العمر حسب القامة وعن العمر حسب الوزن ، هو — فى نظرنا ، ما يمكن أن يدل عليه مقادير أحجام مختلف أجزاء الجذع والأطراف وقدرتها الوظيفية بالنسبة للقلب والجهاز التنفسي وقوتها العضلية .

أما عن تحديد العمر الجسمى فلا يكفى فيه الاعتماد على المعايير الخاصة بشكل توزيع الشعر "critères trichoptastiques" التى قدمت فى مقياس « جودان » عن شعر العانة والإبطين للأولاد ومقياس « بندا » للفتيات ، كما لا يكفى أيضاً الاعتماد على مقياس « كوزراد » الذى أكله « خيروميان » عن توزيع شعر الوجه وشعر الجسم .

ولما يلزم البحث عن معايير خاصة بشكل العظام "critères osteoplastiques" التى تؤثر فى نسب عظام الحوض وعظام المنكب وكذلك عظام الساق وعظام الفخذ التى لفت « بندا » و « مدام س . جوالكا » الاهتمام إليها منذ سنة ١٩٣٢ . وقد أشرنا قبلاً إلى أن العلاقة المدورية الأخرمية "trochantero-acronial" التى اعتمد عليها أكثر الباحثين هى ، أيضاً ، أقل فى دلالتها على طبيعة التركيب الجنسى من العلاقة الحرقمية الأخرمية "ilio-acromial" وإن العلاقة المدورية العضدية "trochantero-humeral" التى قال بها « ديكور » والعلاقة الحوضية المنكية "petio-scapulaire" $\frac{\text{محيط الحوض } ١٠٠}{\text{محيط المنكب}}$ وتنصبان أكثر على الأجزاء

الرخوة منهما على الهيكل النمو المختلفة ، فيحسن أن نعتد على السير العام لهذه العلاقات نحو أى من قطبي الرحلة أو الأنوثة من أن نعتد على قيمة واحد منها فقط .

غير أن الهيكل العظمي ليس هو كل شيء ، ونحن نعرف أن العضلات التي تغطيه وتحركه تختلف من جنس إلى الآخر وتنمو مع الفرد ولهذا كان من المفيد أن نعين المعايير الخاصة بشكل العضلات "critères myoplastiques" في مرحلة الحلم من النمو الجسمي وهي المعايير الخاصة باخشيشان الصوت وعمقه ، ومقدار متوسط محيط الأطراف ، ومتوسط القوة العضلية ، وبالعلاقات النسبية بين الوزن والقوة العضلية والعلاقات النسبية بين العضلات وقوتها التي تربطها بالوزن ومتوسط محيط الأطراف .

ويجب ألا ننفل أهمية المعايير الخاصة بشكل توزيع الشحم "critères adipoplastiques" بالنسبة لكل من الجنسين التي وجه الاهتمام إليها كل من « ماركو أوبنهايم » و « جان فاج » الذي توصل إلى تحديد علاقتين مميزتين لتوزيع الشحم تحت الجلد لكل من الرجل والمرأة : العلاقة القفائية العجزية والعلاقة الشحمية العضلية العضدية الفخذية وقد يساعد البحث فيهما على الوصول إلى تفسير أدق لظاهرة تضخم لدى الرجل وإفرازه اللبن "gynécomastie" وهي ظاهرة لاتعد نادرة الحدوث خلال النمو .

وأخيراً ، يلزم أن نشير إلى الرسم المورفولوجي الذي توصل إليه البروفيسور « ج . ديكور » الذي لا يتغير خلال فترة ما قبل الحلم قبل ظهور شعر العانة وذلك لتحديد مدى تزامن نمو الهيكل العظمي مع النمو نحو الحلم (البلوغ) أو عدم تزامنها .

وبعد أن انتهينا من بيان الطريقة التي نعين على تحديد العمر العقلي والعمر الجسمي والعمر الحلمي بقى علينا أن نعين مدى التزامن أو عدم التزامن فيما بينها ، وبينها وبين العمر الزمني عند مجموعة الحالات (١٤٢) التي اتخذت موضوعاً للبحث .

في ٢٠ حالة فقط سابر كل من الأعمار الثلاثة - العمر العقلي والعمر الجسمي والعمر الحلمي - العمر الزمني . وسار النمو فيها في إيقاع متزامن . وفي ٣٣ حالة فقط تقلمت الأعمار الثلاثة على العمر الزمني ، في ثلاث منها فقط كان التقدم فيما بينها متاثلاً .

وفي هذه الحالات الثلاث والخمسين تتمثل الحكمة القديمة : العقل السليم في الجسم السليم .

وفي ٥٥ حالة لاحظنا تخلف الأعمار الثلاثة — العمر الجسمي والعمر الحلمي والعمر العقلي — عن العمر الزمني : في ١٢ حالة منها كان التخلف — بالنسبة للأعمار الثلاثة — مماثلاً ، وفي ٤٣ حالة لم يكن التخلف — بالنسبة لها — مماثلاً . وقد لوحظ دائماً أن التخلف العقلي كان أكبر . فالعقل الهزيل في الجسم الهزيل .

وفي الأربع والثلاثين حالة الأخرى كان واحداً من الأعمار الثلاثة متخلفاً عن العمر الزمني أو متقدماً عليه ، في حين كان العمران الآخران يسيران بسرعة عكسية لسير العمر الزمني أو يماثلانه في السرعة . وليس ثمة سوى ٣ حالات تخلف فيها العمر الجسمي عن العمر الزمني وتقدم فيها العمر الحلمي أو العقل العقلي عليه . فنادراً ما يوجد العقل السليم في الجسم الهزيل . وفي ٣١ حالة كان العمر الجسمي متقدماً على العمر الزمني ، في ٤ حالات منها كان فيها العمر العقلي والعمر الحلمي متخلفين وفي ٩ حالات منها كان العمر الحلمي متخلفاً والعمر العقلي مماثلاً ، وفي ٧ حالات كان العمر العقلي متخلفاً والعمر الحلمي مماثلاً ، وفي حالة واحدة فقط كان العمر العقلي متقدماً والعمر الحلمي متخلفاً . فقد يوجد العقل الهزيل في الجسم السليم بل وفي الجسم الممتلئ صحة .

وعلى العكس من ذلك لاحظنا أن ثمة حالتين تقدم فيهما العمر الحلمي وحده في مقابل خمس وعشرين حالة تخلف فيها العمر الحلمي وحده أو مع غيره ، وأن ثمة سبع حالات كان منها العمر الحلمي طبيعياً مع عدم تزامن مع العمر العقلي والعمر الجسمي .

أما بالنسبة للعمر العقلي فقد تبين لنا أنه لم يتقدم وحده إلا في حالة واحدة . وفي عشر حالات كان طبيعياً مع عدم تزامن مع الآخرين ، وفي عشر حالات كان متخلفاً وحده ، وفي اثنتي عشرة حالة كان مصحوباً بتخلف أو بتقدم أى من الآخرين .

ويمكن إذن ، أن نستخلص مما قدمنا أن : العقل السليم في الجسم السليم

ولكن ليس دائماً وبالضرورة . والعقل الهزيل في الجسم الهزيل ولكن ليس دائماً وبالضرورة . فقد نجد أحياناً في جسم ممتلئ صحة .

أما عن مدى التروق بين كل من الأعمار الثلاثة : العمر الجسمي والعمر الحلمي والعمر العقلي ، والعمر الزمني فهي كما يلي :

أولاً :

٤٠ حالة	{	وجد العمر الجسمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢٠ حالة					
		١٥ حالة	١	١	١	١	
		ثلاث سنوات في ٣ حالات	١	١	١	١	
		أربع سنوات في حالتين	١	١	١	١	
		:	وجد العمر الجسمي متقدماً بمقدار سنة في ٢٠ حالة				
٦١ حالة	{	١٧ حالة					
		١١ حالة	١	١	١	١	
		ثلاث سنوات في ١١ حالة	١	١	١	١	
		أربع سنوات في ٨ حالات	١	١	١	١	
٤١ حالة	{	خمس سنوات في ٥ حالات					
		وجد العمر الجسمي مماثلاً للعمر الزمني في					

ثانياً :

٤٠ حالة	{	وجد العمر الحلمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢١ حالة				
		١٤ حالة	١	١	١	١
		ثلاث سنوات في ٣ حالات	١	١	١	١
		أربع سنوات في حالتين	١	١	١	١
٢٧ حالة	{	وجد العمر الحلمي متقدماً بمقدار سنة في ١٣ حالة				
		١٠ حالات	١	١	١	١
		ثلاث سنوات في حالتين	١	١	١	١
		أربع سنوات في حالتين	١	١	١	١
٧٥ حالة		وجد العمر الحلمي مماثلاً للعمر الزمني في				

ثالثاً :

٥٨ حالة	وجد العمر العقلي متخلفاً بمقدار سنة في ١٦ حالة				
	١٠ حالات	١	١	١	١
	٥ حالات	١	١	١	١
	١٠ حالات	١	١	١	١
	٥ حالات	١	١	١	١
٨ حالات	وجد العمر العقلي متقدماً بمقدار سنة في ٧ حالات				
	أربع سنوات في حالة واحدة	١	١	١	١
٧٦ حالة	وجد العمر العقلي مماثلاً للعمر الزمني في				

يبدو واضحاً من الإحصاءات التفصيلية التي قدمت أن العمر العقلي يتعرض لتغيرات بالتخلف أكثر عدداً وأوسع مدى من العمر الجسمي والعمر الحلمي ، وهذا الأخير يكون متخلفاً أكثر مما يكون متقدماً ، بعكس العمر الجسمي الذي يكون متقدماً أكثر مما يكون متخلفاً .

ولذا نحن حاولنا تحديد مختلف العوامل التي يمكن أن تفسر تخلف النمو العقلي لقلنا إنه من تحليل نتائج الفحص الدقيق لثلاث وخمسين حالة — دلت الاختبارات على أن لديهم تخلفاً في النمو العقلي — تبين أن العوامل النفسية الاجتماعية : تفكك الأسرة أو حالة العوز المادي ، والتغيب المتكرر للمدرسة ، والصدمات النفسية ، والصراعات الجذائية ، أدت دوراً هاماً أو الدور الحاسم في ٣١ حالة . ولكن تبين أيضاً أنه في ١٦ حالة لم يكن الأطفال المتخلفون دراسياً وعقلياً يعانون ، بصورة خاصة ، من عجز أو شقاق في البيئات التي ربوا فيها . في حين أنه في ٦ حالات أخرى لم تتوافر بيانات كافية للحكم عليها .

وعلى العكس من ذلك فإن الفحص الجسمي الدقيق يسمح لنا بأن نتبين في كل الحالات تقريباً أثر عوامل فسيولوجية عديدة ومتغايرة ومتراصة في صور شتى . وكان التخلف العقلي في خمس حالات راجعاً أساساً — وفي حالتين

منها كان التخلف العقلي يرجع كلية - إلى تأثير مجموعة أعراض شبيهة بالقصاعية مصحوبة بنقص في إفراز الغدة الدرقية .

وفي خمس حالات أخرى لوحظ تشويه بارز في نمو الأعضاء التناسلية : عدم نزول الخصيتين "cryptorchidie" والخنث . وفي تسع عشرة حالة كان التركيب الجنسي العام بعيداً عن الرجولة أو أنثوياً تماماً وكان في عشر حالات غير متميز . وفي خمس عشرة حالة فقط كان التركيب الجنسي واضح الذكورة وفي تسع حالات كان ثمة حدة (زيادة) في سمات الرجولة .

وفي ٣٦ حالة من الثلاث والخمسين لوحظت دلالات إكلينيكية وعلامات أنثروبومترية هي من خصائص أعراض طرز « كرتشمير » لتكوين الشكل والطباع ، وكان الأكثر شيوعاً منها أعراض الطراز النحيف القصوى "Lepto-schizothymique" (في ١٤ حالة) وأعراض الطراز الرياضى الصرعى "athleto-viscoide" (في ٨ حالات) . وفي ست عشرة حالة لوحظ تشويه بسيط - ولكنه هام - في النمو ، مع تخلف في النمو الجسمى يتراوح بين عام وأربعة أعوام . وفي خمس عشرة حالة كانت العلاقة الجمجمية الجسمية التي ترتبط التغيرات الهامة فيها بالزيادة أو النقصان بتغيرات هامة في وظيفة النقد للذكاء ، كانت هذه العلاقة ضعيفة جداً ، في حين كانت مرتفعة جداً في إحدى عشرة حالة . وفي ست حالات لوحظت حالة يسر (استعمال اليد اليسرى) معاقبة أو مجهولة ، مع بطء في الإيقاع النفسى الحركى يجعل الطفل عاجزاً عن متابعة عملية التعليم الجمعى التي تكون سريعة جداً بالنسبة له .

وفي ثمانى عشرة حالة لوحظ ، مع الانفعالية الزائدة المرضية ، اضطراب في الجهاز العصبى السيمبتاوى صاحبته في سبع حالات زيادة واضحة في إفراز الغدة الدرقية .

هذه هي العوامل الفسيولوجية المرضية التي تسبب في التخلف العقلى ، وينظر أن يوجد أيها وحده بل يغلب أن تتجمع في صور متعددة ، بدت لنا جديرة بالدراسة فإن علاجها يسهم - غالباً - بشكل بالغ الفاعلية في علاج التخلف العقلى .

إلا أن دراستها بشكل منهجي منظم هي — كما يبدو لنا — أقل أهمية في حالات عدم التكيف في المدرسة أو الأسرة أو المجتمع التي يكون مستوى الذكاء فيها ، كما تكشف عنه الاختبارات ، متوسطاً أو عالياً .

وفي سبع وستين حالة أمكن دراسة نتائج فحصها ، تبين أثر العوامل النفسية الاجتماعية في أربع وخمسين حالة ، ولكن هذه العوامل لم تكن وحدها إلا في ثلاث حالات فقط . وفي عشر حالات أخرى لم تكن الظروف البيئية قاسية ، أما الحالات الثلاث الأخرى فلم يمكن الحكم عليها .

وفي جميع الأحوال تقريباً (في ٦٣ حالة من مجموع ٦٧) كانت العوامل الفسيولوجية المرضية مصحوبة بالعوامل النفسية الاجتماعية في تسبب عدم التكيف وكانت هي السبب وحدها في ثلاث حالات فقط : حالتنا صرع عارض وحالة التهاب صبغي في العين ، وفي الحالات الأربع الأخرى لم يكشف الفحص عن وجود أى من هذه العوامل .

وقد تبين من الفحص أن الأكثر شيوعاً من بين العوامل الفسيولوجية المرضية في اضطراب النمو العقلي دون نقص عقلي هي : اضطرابات الجهاز العصبي السمپتائى واضطرابات الغدد : زيادة توتر الجهاز الأرتوسمپتائى في ١٥ حالة . اضطرابات الجهاز الباراسمپتائى في ٥ حالات . زيادة التوتر في جزئى السمپتائى "hyperamphidonic" في ١٢ حالة . ضعف الجهاز العصبي السمپتائى في ٧ حالات . زيادة إفراز الغدة اللرقية في ١٢ حالة . زيادة إفراز الغدة فوق الكلوية في حالة واحدة . نقص وظيفي في الغدة الجنسية مع وجود مظاهر طفولية مع أجزاء متضخمة في ٤ حالات . مجموعة أعراض قصور في القامة مصحوبة بـ "micromilie" (صغر الأطراف) مع بلوغ الحلم مبكراً جداً في حالة واحدة . نقص وظيفي في الغدة النخامية في حالة واحدة . نقص عام في إفراز الغدد في خمس حالات .

وكان التركيب الجنسي واضح الرجولة في ٣٢ حالة وكانت سمات الرجولة زائدة عن المعتاد في ٨ حالات ، وكانت ضعيفة في ١٠ حالات ، وكان التركيب الجنسي غير متميز وأنثوياً في ١٧ حالة من بينها حالات أربع كان

فيها تشويه في أعضاء التناسل .

وفي ١٦ حالة كانت هذه الاضطرابات الجنسية والعصبية الغدية مصحوبة بزيادة الانفعالية إلى درجة المرض مع وساوس مقبضة أو جنسية سارة .

وفي ٤٢ حالة كشف الفحص عن وجود دلالات لإكليتنيكية وملاصع أنثروبولوجية هي من مميزات طراز التركيب (البناء) والطباع عند « كرتشمير » :
التخيف الفصاص في ١٥ حالة ، طراز مشوه في حالتين ، والرياضي الصرعى متميزاً أو مصحوباً بخصائص التخيف الفصاصي أو المكتنر النواقي pycno-cyclique في ٢٠ حالة

وفي خمس حالات كان النمو الجسمي متقدماً بشكل خارق للعادة يكون التعب الذي ينشأ عنه من أسباب انخفاض مستوى التحصيل وأزمات السلوك التي تصاحبه . وعلى العكس من ذلك كان ثمة ١٢ حالة لوحظت فيها ، وبخاصة لدى التلاميذ الصغار في أعمار من ٨ إلى ١٢ سنة ، اضطراب (تشويه) بسيط في النمو من الأهمية بحيث إنه ، بالإضافة إلى أحداث هبوط عام في النشاط العضوي والعقلي ، بدأ لنا السبب الرئيسي في تعويق عملية النضج العقلي والنفسى والاجتماعي برغم ما كشف الفحص عن وجوده من قدرات عقلية عادية بل عالية في بعض الأحيان .

وفي ٢٨ حالة تبين لنا عدم تناسب حجم الجمجمة الذي كشف أحدنا عن ارتباطه ، في أحيان كثيرة ، بنقص في صواب وحزم الأحكام عملية كانت أو أخلاقية : في ١٢ حالة كانت أحجام الجمجمة ضئيلة جداً وفي الحالات الست عشرة الأخرى كانت ضخمة جداً . وفي ١٢ حالة أخرى كان اليسر (استعمال اليد اليسرى) والضببط (استعمال اليدين) المصحوب بالبطء والخرق والعجز المثبط عن متابعة الإيقاع العادي للعمل المدرسي من بين عوامل عدم التكيف .
من الممكن إذن فيما يبدو لنا ، أن نستخلص من البحث النتائج الآتية :

١ - ليس ثمة علاقة دائمة بين النمو الجسمي وبلوغ الحلم من جهة والنمو العقلي من جهة أخرى .

٢ - يسير النمو العقلي بحيث يكون متخلفاً أكثر مما يكون متقدماً . بعكس

النمو الجسمي الذي يكون متقدماً أكثر مما يكون متخلفاً . ويكون مدى تخلفه (تخلف النمو العقلي) أوسع من مدى تخلف النمو الجسمي أو البلوغ .

٣- برغم وجود عدد لا يمكن إغفاله عن حالات الشذوذ ، فقد تبين صدق الحكمة القديمة (العقل السليم في الجسم السليم) والعكس صحيح أيضاً وبشكل أكثر شيوعاً ، فالعقل الهزيل في الجسم الهزيل . ولكن ليس دائماً ، فليس من النادر أن نجد عقلاً هزيلاً في جسم سليم بل ويمتلي صحة .

٤- إن عدم التكيف في المدرسة أو في الأسرة أو في المجتمع ، سواء كان مصحوباً بسلوك إجرامي ولم يكن مصحوباً به لا يرتبط دائماً بأى قصور وظيفي في القدرات العقلية (٥٣ حالة فقط من ١٢٠ حالة) .

٥- سواء كان التخلف العقلي من بين عوامل عدم التكيف أو لم يكن فإن عدم التكيف يتوقف على عوامل أخرى كثيرة يشيع من بينها الاضطرابات الفسيولوجية المرضية أكثر مما تشيع قصور البيئة النفسية والاجتماعية أو اضطرابها . فالعوامل الفسيولوجية المرضية التي تبين وجودها دائماً في حالات التخلف العقلي التي كشف عنها الفحص لم تغب إلا في أربع حالات فقط من حالات عدم التكيف دون قصور في القدرات العقلية . وهذا مما يدعم النتائج التي قدمها أحدنا عام ١٩٤٢ إلى جمعية طب الأطفال في باريس بعد دراسة للعمر العقلي ، وعمر الهيكل العظمي (عن طريق رسم بالأشعة لغضاريف الرسغ ، والقامة ، والوزن) . وإن فحص منحني البروفيل الجسمي النفسي لبعض المتخلفين وبخاصة (المصابين بالمتغوية وبالكساح) يشير إلى وجود توازن بين التخلف العقلي والتخلف العضوي .

٦- أن النمو العقلي ، الذي يتوقف بصورة خاصة على القدرات العقلية وعلى الطبع (الطباع) كما يتوقف على عملية التربيّة نفسها ، ليس مشروطاً بظروف البيئة النفسية الاجتماعية فقط ، بل هو مشروط أيضاً وقبل كل شيء بالحالة الفسيولوجية المرضية التي يازم أن تفحص بشكل منهجي منظم في كل حالات التخلف وعدم التكيف في المدرسة أو في الأسرة أو المجتمع .



يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من آراء فيما
تعرض له المجلة ، أو ما يثار في مجالات أخرى -
من موضوعات. والآراء التي تنشر تعبر عن رأى أصحابها.

المشكلة الجنسية بالسجون

للدكتور الراحل بلال الدين على

الخبير المستطب بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

إن مشكلة العلاقات الجنسية الشاذة مشكلة هامة وخطيرة لا في سجون
الإقليم المصرى فحسب بل في سجون العالم أجمع ، ولكن يلاحظ للأسف أن
معظم القائمين بشئون المؤسسات العقابية في الدول المختلفة يتجنبون إثارة تلك المشكلة
عند وضع برامجهم الإصلاحية ويتجنبون الحديث عنها في تقاريرهم ونشراتهم
متجاهلين أهميتها وخطورتها ربما لضيق الحيلة أو بدافع من الحياء .

ولاشك في أن أى برنامج لإصلاح المسجونين وتقويمهم لا يأخذ بعين الاعتبار
تلك المشكلة الحساسة يعتبر برنامجاً قاصراً وغير سليم ، فإذا كان الهدف من
برنامج الإصلاح هو تحويل النزلاء المنحرفين إلى مواطنين صالحين شرفاء فلا
معنى أبداً ترك هؤلاء النزلاء عرضة لتلك الأفعال الجنسية الشاذة التى هى أبعد ما
تكون عن الصلاح والشرف .

ولكن هذه المشكلة لسوء الحظ عسيرة ومعقدة وليس حلها بالسهل البسيط .
ويرجع ذلك إلى عدة عوامل واعتبارات أهمها طبيعة الغريزة الجنسية لدى
الإنسان بصفة عامة ، وضعف مقاومة نزلاء السجون بحكم ظروفهم لتلك الغريزة
بصفة خاصة ، علاوة على ما يحيط بالأفعال الجنسية غير المشروعة في السجون
من سرية وتكتم بحيث يصعب جصرها وتحديدها ، أضف إلى ذلك حياء
المستقلين من مواجهة تلك المشكلة بصراحة تامة وتعلقهم بأهذاب المثالية
معتمدين على أمل استجابة النزلاء لبرامجهم الإصلاحية وبصفة خاصة البرنامج

الدينى بما يحويه من وعظ وتوجيه وإرشاد وحض على المعروف ونهى عن المنكر وحث على العبادة .

وبالرغم من الاقتناع والثقة بأهمية البرنامج الدينى كركن حيوى فى عملية الإصلاح والتقويم بالمؤسسة العقابية فإن هذا لا يمنع من مواجهة تلك المشكلة الجنسية بشئ من الصراحة وبطريقة أقرب للواقعية منها للمثالية . فقد أوجت الدراسات المختلفة لتلك المشكلة بأن الأفعال الجنسية الشاذة بين المسجونين ستبقى قائمة ما دام هناك سجون تحتوى على نزلاء معزولين عن الجنس الآخر لمدد طويلة نسبياً ؛ وبأن الجزء الشديداً كالإلام البدنى أو النفسى لمرتكبى تلك الأفعال قد يزيد الطينة بلة ولكنه لن يثمر أو يفيد شيئاً فى قمع تلك الرذيلة فى السجون ؛ وبأن الأمل فى حل كامل لتلك المشكلة ضعيف وصعب المنال وإنما كل ما يؤمل فيه من بعض المحاولات هو التخفيف من حدة المشكلة والتقليل من أضرارها .

وفى سبيل إحدى هذه المحاولات يمكن النظر إلى النزلاء الجدد بالسجون على أنهم يكونون فئتين ، فئة النزلاء المصابين أصلاً بالشذوذ الجنسى قبل دخولهم السجن وهؤلاء يواصلون عادة ممارسة هذا الداء داخل السجن وهم فئة قليلة العدد نسبياً ، وفئة النزلاء غير المصابين بهذا الداء الذين نجشوا عليهم — بعد دخولهم السجن — من الاندماج فى أعمال جنسية شاذة تحت ضغط الكبت الجنسى من جهة وتأثير وإغراء بعض النزلاء الآخرين من جهة أخرى ، وهذه الفئة تمثل عادة أغلبية النزلاء الجدد بالسجون والاصلاحيات .

وبالنسبة لأفراد الفئة الأولى يجب عزلهم عزلاً تاماً عن باقى النزلاء بمجرد دخولهم السجن وكذا عزلهم عن بعضهم فى أوقات النوم والراحة ، على أن يقوم المسؤولون بمساعدة وتشجيع من لم يميل للعلاج وذلك بطريقة التوجيه الاجتماعى وتجديد (لإعادة) التربية الاجتماعية للحالات الخفيفة (المبتدئة مثلاً) وبطريقة العلاج النفسى للحالات المستعصية التى تمكن منها الداء .

أما بالنسبة للفئة الثانية وهي التي يهمنها أمرها في هذا الحديث فهناك وسائل مختلفة لوقاية هؤلاء النزلاء وصيانتهم من الانزلاق في هوة العلاقات الجنسية الشاذة . ولعل أفضل هذه الوسائل هي التي تتيح للمسجونين علاقة جنسية طبيعية مشروعة وذلك أما بتشجيع نزلاء السجن على الزواج والسماح لهم باستقبال زوجاتهم والاختلاء بهن داخل السجن من آن لآخر كما هو متبع في بعض دول أمريكا الجنوبية ، وهذه خطوة تقدمية جريئة تتنافى في الوقت الحالي مع تقاليدنا العربية وشعورنا الشرق العام وبالتالي يصعب تطبيقها في مؤسساتنا العقابية ، وأما بالسماح للسجناء بالخروج من السجن في أجازة قصيرة مرة كل أسبوع أو أسبوعين للاتصال بزوجاتهم كما هو متبع في بعض سجون أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن أتباع هذه الوسيلة في سجون الإقليم المصري بالنسبة لنزلاء مختارين من تتوافر فيهم اشتراطات معينة كعدم سبق ارتكابهم لجرائم معينة وعدم زيادة سوابقهم عن اثنتين ، واستيفائهم لجزء محدد من مدة الحكم ، وحسن سلوكهم داخل السجن ، واستجابتهم لبرامج التربية والتعليم والتدريب المهني بالسجن ، وتوازن شخصياتهم اجتماعياً ونفسياً ، وثقة إدارة السجن بكلهم بسلامة نيتهم وعدم تفكيرهم في الهروب أو إحداث متاعب إلى غير ذلك من الضمانات والاحتياطات .

ولا شك في أن عدداً كبيراً من نزلاء السجن لا تتوافر لديهم الشروط اللازمة للسماح لهم بالخروج من السجن في إجازة قصيرة ، وبالتالي يتعلم إلتاحة علاقة جنسية طبيعية ومشروعة لهم ، ولا مناص معهم من اللجوء إلى بعض الوسائل العملية الحاسمة لمنع انغماسهم في علاقات جنسية شاذة . ولعل أضمن هذه الطرق هي وضع رقابة شديدة على النزلاء أثناء اختلاطهم في دورات المياه وغيرها من المرافق العامة في السجن نهاراً ، والفصل بين المسجونين بحيث يبيت كل سجين في غرفة انفرادية خاصة به ليلاً .

وقد يمكننا تدير الرقابة النهارية الشديدة على النزلاء في سجوننا المختلفة ولكن فكرة مبيت السجناء في حجرات انفرادية غير متيسرة لدينا في الوقت الحالي

إذ يستدعى تطبيقها تغييراً شاملاً في التصميم الهندسي لسجون الإقليم المصرى مما يضطرننا إلى بناء سجون جديدة كبيرة وتكبّد تكاليف باهظة قد لا تتحملها الميزانية الحالية لمصلحة السجون بالإقليم المصرى .

بقى لدينا حل واقعى آخر لهذا العدد الكبير من التزلاء الذين لا يمكن التصريح لهم بإجازة قصيرة خارج السجن وبالتالي لا يتيح لهم ممارسة علاقة جنسية طبيعية ومشروعة . وقد تلبو فكرة هذا الحل غريبة بعض الشيء ولكنها فى الواقع طريقة عملية وواقعية للحد من أضرار تلك المشكلة الجنسية بين جماعات الذكور التى تتعزل بحكم ظروفها مدداً طويلة بعيداً عن عالم الأنثى ، وقد سبق تجربة هذه الطريقة فعلاً فى بعض الجيوش الحديثة لمكافحة نفشى الأفعال الجنسية بين الجنود ويقال أنها نالت قسطاً لا بأس به من النجاح .

وتتلخص هذه الطريقة فى تناول أولئك المسجونون بمحض اختيارهم لعقاقير معينة وهى عبارة عن حبوب مخدرة ومهبطة للغريزة الجنسية البشرية حيث توقف لديهم تلك التزعة الجنسية طالما يواظبون على تناولها بانتظام على ألا يكون لها أى أثر سيئ صحياً أو نفسياً أو أى رد فعل ضار من الوجهة الجنسية فى المستقبل عند ما تتاح للتزلاء ممارسة العلاقات الجنسية الطبيعية ، ويقترح هنا دراسة وفحص هذه الفكرة الواقعية على أسس علمية وتبين مدى إمكان تطبيقها فى سجون بلادنا .

وجدير بالتنويه أنه لا يراد هنا بالتركيز على الناحية الواقعية المادية فى مواجهة المشكلة الجنسية بالسجون التقليل من أهمية الناحية المعنوية المثالية فى معالجة تلك المشكلة ، فلاشك فى أن فى برامج التربية والتعليم والصلاة والوعظ والإرشاد والترفيه والرياضة والتدريب المهنى والهوايات ومختلف نواحي النشاط الثقافى والاجتماعى والدينى بالمؤسسات العقابية مجالات واسعة لتقوية أخلاق المسجونين وتميز شخصياتهم وبث روح الفضيلة والعفة والإباء فيهم من جهة ، وفيها مجالات لشغل أوقات أولئك التزلاء وصرف أذهانهم عن التفكير فى أعمال غير مشروعة وخاصة الأفعال الجنسية الشاذة من جهة أخرى .

وأخيراً فإن المشكلة الجنسية في السجون مشكلة خطيرة ولا أمل في حلها ما لم يفكر المسئولون جدياً في مواجهتها ودراستها بصراحة وواقعية وما لم يتخذ المسئولون خطوات حاسمة في سبيل حلها أو على الأقل التخفيف من حدتها والتقليل من أخطارها وأضرارها ، ويمكن إيجاز الاقتراح المقصود هنا الذي يأخذ اتجاهاً واقعياً عملياً في حل تلك المشكلة في النقاط الثلاث الآتية :

- أولاً : عزل التزلاء الجلد المصايين من قبل بدء العلاقات الجنسية الشاذة .
- ثانياً : التصريح بإجازات قصيرة للتزلاء المتروجين الموثوق بهم لزيارة زوجاتهم .
- ثالثاً : دراسة فكرة الحبوب المهبطة للفرصة الجنسية وبحث مدى إمكان تطبيقها في سجون الإقليم المصرى .



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل لأحدث
وأهم الكتب الخنائية والتتويه بما يظهر أو يرسل
للمجلة من مؤلفات .

الطريق إلى الحياة

THE ROAD TO LIFE

تأليف . أ. س. ماكارينكو

Foreign Languages Publishing House Moscow, 1951

قيام الثورة الروسية الأولى وعمل مدرسة لأطفال
عمال للسكك الحديدية في « كريكوف » حيث
افتتح بها فيما بعد - متحف كبير تخليداً
لذكراه .

وفي عام ١٩١٤ التحق « مكارينكو »
بمعهد « بولتافا » التربوي لإعدادة للتدريس
بالمرحلة الثانوية ، فكان مبرزاً بين طلابه وكثيراً
ما عهد إليه أن يحاضر عن مشكلات
التعليم والتربية ، وفي عام ١٩١٧ عين ناظرًا
لإحدى المدارس الثانوية ، ولما اندلعت الثورة
شارك في أحداثها ، ولعبت صداقته بالكتاب
الثوري « مكسيم جوركي » دوراً هاماً في
بلورة آرائه السياسية والتربوية كما ركس .

وعند ما حدثت الثورة ، كانت الحرب
العالمية الأولى قد أنهكت روسيا ، وضاعف
من حدة آلامها نشوب الحرب الأهلية حيث
قتل الكثيرون ، وفقد الكثيرون من الأطفال
آبائهم ، وأخذت المشكلة تأخذ صفة الخطورة
ومن هنا فكرت حكومة الثورة في ضرورة اتخاذ
إجراءات تكفل حماية هؤلاء الأطفال المشردين
وحماية المجتمع كله من ذلك الخطر الذي يهدده
ومن هنا بدأ التفكير في إنشاء مؤسسات
تضم هؤلاء الأطفال ، وكانت مؤسسة « جوركي »
من أولى تلك المؤسسات ، ولم تجد الثورة خيراً
من « مكارينكو » لهذه المهمة فعهد إليه بإنشاء
وإدارة المؤسسة .

فدئكة تاريخية :

عندما ما كانت شمس القرن التاسع عشر
توشك أن تتيب ، كانت روسيا كريف
يحتضر ، كانت مفاسد القيصرية قد نخرت
عظام المريض ، وكانت روسيا ضعيفة يمتلكها
القيصرية بما فيها من بشر ، كان الشعب
محروماً من أى حق سوى أن يرضخ لإرادة
الحاكم ولشئنة القيصير ، وكانت العدالة تكال
بأكثر من كيل حسب مزاكرووات وتفويض الخصوم
كانت الروائح العطنة المختلفة عن مؤامرات
ويضايب البلاط تترك أنوف الأسرار في
كل مكان .

في هذا الجو الخانق البغيض ولد وعاش
صباه مؤلف الكتاب وأنطون سيمونف مكارينكو
ولد « مكارينكو » في ١٣ مارس ١٨٨٨ في
مدينة « بولوبوي » بمقاطعة « خاركوف » في
أسرة فقيرة تنتمي إلى طبقة العمال ، حيث كان
يعمل والده في مصنع السكك الحديدية ، وكانت
الأسرة تسدها روابط المحبة العميقة والمثل العليا
فلا عجب أن ينشأ « مكارينكو » على الأمانة
وتحمل المسؤوليات وأن تتشرب نفسه مبادئ
الإنسانية العالية .

وقد تلقى تعليمه الأول ثم أرسله أبوه إلى
المدرسة الثانوية ، حيث برزت مواهبه ، وجين
التحق بمعهد المعلمين ظل في طليمة زملائه إلى أن
حصل على إجازة التدريس عام ١٩٠٥ قبيل

(١) قام بالعرض والتلخيص الأستاذة ناهد صالح الباحثة المساعدة بالمركز القوى
لبحوث الاجتماعية والجنائية والأستاذة على حسن فهمى الباحث بالمركز .

هجرته منذ قيام الثورة ، ولم يكن المكان في حاجة إلى إصلاح بقدر ما كان في حاجة إلى إعادة بنائه ، ، ولم يكن لدى « مكارنكو » الإمكانيات التي يستخدم بمقتضاها أية خبرات من المجتمع الخارجي في ذلك العمل ، فعد إلى الاستمارة بتلك القوى الكامنة في نزلاء المستعمرة من الأحداث في إعداد المكان ، واستطاع أن يجعل إنهاء الإصلاحات في تلك المستعمرة حتى يمكن الانتقال إليها - هدفاً لكل فرد في المستعمرة . وفي ٣ أكتوبر عام ١٩٢٣ أصبح الأمل حقيقة ، وانتقلت المؤسسة إلى المكان الجديد المناسب لها وبذلك بدأت مرحلة جديدة من المراحل التي مرت بها المؤسسة .

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة وقد بلغت مستعمرة « جوركي » درجة عالية من التنظيم ، وظهرت وتبلورت قيم ومبادئ الجماعة وازدادت الروابط بين أفراد الجماعة تماسكاً ، حتى أن المستعمرة اعتبرت مؤسسة نموذجية للأحداث تخضع لوزارة التربية بأوكرانيا .

ولم يكن إصلاح أبنية المؤسسة جميعاً قد تم بعد . وكان عدد النزلاء قد زاد وأصبح من الضروري إصلاح باقي الأبنية ، وقد قامت « جمعية رعاية الأطفال » بتفقات تلك الإصلاحات على أن تقيم إلى المؤسسة أربعين حضانة تقوم بالإشراف عليهم .

وفي تلك المرحلة قامت المستعمرة بتنظيم اقتصادياتها عن طريق زراعة بعض الأراضي وطين الفلافل وبيع الخنازير ، كما تمكنت من إقامة مسرح بها يرتاده أهالي القرى المجاورة مقابل جبل معين .

ثم ظهرت فكرة انتقال مؤسسة جوركي إلى مستعمرة أخرى للأحداث تضم ٤٠٠ حضانة تسمى مستعمرة « كوريلخ » . ومن هنا بدأت المرحلة الثالثة .

المراحل التي مرت بها مؤسسة « جوركي »

يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث :

المرحلة الأولى :

في سبتمبر عام ١٩٢٠ كلف مدير - إدارة التعليم العام بولاية جوبيرنيا مكارنكو بإنشاء مستعمرة للأحداث المشردين والجانحين ، واختير لتلك المستعمرة مكان كانت تشغله من قبل مؤسسة للأحداث الجانحين حرب نزلاءها .
لنذ قيام الثورة عام ١٩١٧ ، وكان على « مكارنكو » أن يعد المكان لنزلاء الجدد ، وقد تمكن بعد شهرين من العمل المتواصل والكفاح المضى وبعمونة بعض أهالي القرى المجاورة من إعداد المستعمرة - بصورة أولية - لاستقبال الفوج الأول من النزلاء وكانوا ستة من الأحداث المتهمين في سرقات وتفرواح أعمارهم بين السادسة عشرة والثلاثة عشرة ؛ وما لبث أن زاد عدد هؤلاء النزلاء إلى ثمان .

وقد صادفت « مكارنكو » في بادئ الأمر عدة عقبات لعل أهمها يرجع إلى عدم استجابة الأحداث المودعين بالمستعمرة لأي ضرب من ضروب النظام ، ولم تستطع هيئة المؤسسة - وكانت وقتئذ تتكون من موصين فقط - أن تسهم في معاقبة « مكارنكو » في هذا الصدد ، إلا أنه استطاع أن يفرض نوعاً من النظام بالمؤسسة عن طريق الشدة أحياناً وبمواجهة المواقف المختلفة بما يتلائم معها من إجراءات ، وفي الوقت نفسه أخذ يفرض في نفوس النزلاء نوعاً من الشعور بالمسئولية بتكليفهم بحراسة النابات والطرع المؤدية إلى المستعمرة .

وبعد فترة قصيرة تمكن « مكارنكو » من الحصول على تصريح بنقل المستعمرة إلى مكان آخر يتكون من عدة أبنية وأكواخ وظلائر كانت تشغله إحدى الأسر الصناعية التي

المرحلة الثالثة:

التموين والأغذية ومدروستان ، زاد عددهما -
فيا بعد - إلى خمسة عشرة .

ومنذ شتاء عام ١٩٢٣ ، والعمل في
المستعمرة يسير على أساس تقسيم النزلاء إلى
فرق ، وقد ظهرت الحاجة إلى هذا النظام ،
عندما تكوّنت فرقة من عشرين حدثاً أخذوا على
عاتقهم إحضار الأخشاب من الغابة ، وهي
مهمة قلما يرغب أحد في القيام بها . ثم زاد عدد
الفرق بازدياد وتنوع الأعباء المختلفة بالمؤسسة ،
وكان لكل فرقة رئيس كان « مكارتكو » يمينه
في بادئ الأمر ثم أصبح تعيينه يتم بالانتخاب
وكان ثمة مجلس يضم رؤساء الفرق ، وكان
« مكارتكو » يعرض على هذا المجلس جميع
أمور المؤسسة ، وكانت جميع النشرات تصدر
باسم المجلس ، وبالطبع لم تكن سلطة المجلس
مطلقة .

كما ظهر نوع من الفرق المشتركة نتيجة
النظرة الاشتراكية للأحداث الذين كانوا يرون
في العمل الصناعي أداة لكسب مهارات وشيوات
في حين كانوا يرون أن العمل الزراعي مجرد
أداة لكسب العيش ، ومن هنا كان لابد من
وجود فرق مختلطة ومن ثم أمكن تدريب النزلاء
على القيام بالكثير من الأعمال واكتساب
مهارات متعددة .

وقبل تكوين مجلس الرؤساء كان « مكارتكو »
ينفرد بتوقيع العقاب على المخارجين على نظم
المستعمرة ، ولم يكن ثمة قواعد محدودة يسير
عليها في ذلك ، بل كان يحدد الإجراء حسب
طبيعة كل موقف وكانت العقوبات تتراوح
بين التوبيخ والضرب والطرده من المؤسسة إلا أنه
في هذه الحالة الأخيرة كثيراً ما كان يسمح
للحدث بالمودة ثانية ؛ ومنذ تكوين مجلس
الرؤساء تدخل « مكارتكو » عن بعض سلطاته
في التأديب لهذا المجلس ، وتبطلت عدة قيم
وتقاليد وقواعد داخل الجماعة نفسها ، وفي حالة
ارتكاب مخالفات شديدة لم تكن تعرض على مجلس

تقع مستعمرة « كورياخ » بالقرب من
عاصمة أوكرانيا ، وكانت تابعة لجمعية رعاية
الأطفال ، وقد اشترط « مكارتكو » للانتقال
إليها الاستغناء عن خدمات جميع القاعين على
إدارة هذه المستعمرة وكانوا حوالي أربعين مدرساً
كما قرر خفض عدد المدرسين ومضاعفة مرتباتهم
على أن ينفرد باختيارهم .

وكانت مستعمرة « كورياخ » في حال
من الفساد والفسوق لا حد لها ، حيث كانت
الإدارة السابقة قد فشلت في تنظيم المستعمرة
فشلا ذريعاً ؛ وكان عدد نزلاء مستعمرة
كورياخ ٢٨٠ حدثاً في حين كان عدد نزلاء
مؤسسة « جوركي » الأصليين ١٢٠ حدثاً ،
وكان ثمة تباين واضح في سلوك وتصرفات كل
من الفريقين فنزلاء مستعمرة « كورياخ » لم
يتبعوا النظام من قبل وكانوا على درجة كبيرة
من سوء الخلق والفساد ، إلا أن « مكارتكو »
تمكن - بعد جهود متواصلة وبمعاونة نزلاء
مؤسسة جوركي الأصليين - في إقرار النظام
بالمستعمرة .

نظام العمل بمؤسسة « جوركي »

كانت المؤسسة خاصة بالأحداث المشردين
والجانحين من الذكور والإناث على السواء ،
وكانت غالبية الأحداث يودعون عن طريق لجنة
الأحداث الجانحين التابعة لإدارة التربية ، كما
أن بعضهم كانوا يودعون عن طريق جمعية رعاية
الأطفال ، وكان البعض يلجأ إلى المؤسسة
بإرادته . . وكانت إدارة التعليم العام بولاية
« جورنيا » تقوم بتحويل المؤسسة ، كما أن
المؤسسة سارت قديماً في تحقيق سياسة الاكتفاء
الذاتي .

وكانت أعمار المدعومين بالمؤسسة تتراوح
بين العاشرة والثامنة عشرة ، وكان يقوم على
إدارة المؤسسة « مكارتكو » يعاونه مشرف على

نظر هؤلاء - هي معاوية الفرد عن طريق النوع الثاني على تفهم النظام والانتقال له .

كما ذهب بعض التربويين إلى أن بعض المبادئ المطبقة في مستعمرة «جوركي» لا تتشبه مع النظريات الحديثة في التربية ، ذلك أن تلك النظريات مع اعترافها بقيمة العمل - ترى ضرورة مسارة العمل للميل والرغبات الفردية التي ترى التربية إلى إيرادها وإيمانها دون أي ضغط خارجي من القائمين عليها ؛ إلا أن «مكارنكو» لم يلتفت إلى هذا الرأى على أساس تناقضه مع الهدف الرئيسى في خلق المواطن السويق الصالح وهو تحقيق مصلحة الجماعة التي تقتضى - في الكثير من الأحيان - القيام بالشأن من الأعمال بصرف النظر عن مساهمتها للرغبات والميل الفردية .

وكان «مكارنكو» يرى الاستمارة بالوسائل العقابية ما دامت الجماعة في حالة من الضحك لا تسع لإيراز وبلورة قيمها وتقاليدها ، ويرى أن يمنح المربي هذا الحق حتى تملك الجماعة وتبرز من خلالها تقاليد في المعاملات ، وبذلك تصبح الجماعة ذاتها أداة قومية فعالة .

كما كان «مكارنكو» يرى عدم الانضباط كليا للماضى الحدث وانحرافات السابقة ، وكان يرى تناسى هذا الماضى ونفسه إلى الصلح إلى المستقبل .

خاتمة :

عرضنا فيما تقدم موجزا لكتاب « الطريق إلى الحياة » تأليف «أنطون سيمونشيكاركو» ويتضمن شرحا لتجربته القاتية في إنشاء وتنظيم وإدارة مستعمرة «جوركي» للأحداث المشردين والجائعين ، وقد اعتبرت تلك المستعمرة نموذجاً يحتذى في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى ، وهي - كما اتضح مما تقدم - تجربة غير مخططة سلفاً وإنما تقوم على المحاولة والخطأ والاستفادة من الخبرات العملية ومحاولة مواجهة المواقف المخططة بحلول منبئة من صميم العمل والفكر .

الرؤساء بل كانت تفرض على خسة محكين يستنبون من بين الأحداث في اجتماع عام وكانت جلساتهم تفقد تحت اسم محكمة الرفاق Comrade Court وكانت أحكامها نهائية وواجبة الاحترام .

وكان التعليم إجبارياً بمحسسة «جوركي» وكانت الدراسة تستمر لفصل الشتاء فقط ، ولم يوضح الكتاب نوع هذه الدراسة إلا أنها كانت تعد الأحداث للالتحاق بإحدى مدارس العاصمة بعد اجتياز امتحان قبول . وبعد إتمام الدراسة في تلك المدرسة يصبح من حق المتخرج الالتحاق بمدرسة عليا ، وقد تمكن بعض النزلاء من التخرج من هذه المدرسة العليا .

المبادئ التي انتهجها «مكارنكو» في

إدارة المؤسسة .

لم تكن المبادئ التي انتهجها «مكارنكو» في إدارته لمؤسسة «جوركي» وليدة دراسات تربوية وإصلاحية بقدر ما كانت وليدة خبرات بلورها وأنضجها العمل في المؤسسة . ويمكن القول إن ثمة عاملين بارزين لعبا دوراً هاماً في بلورة فلسفة «مكارنكو» الإصلاحية وهما دراسته التربوية وببائى الاشتراكية التي اعتنقها ، وقد أنضجت خبراته العملية وإدارة المؤسسة فلسفته الإصلاحية هذه .

كان «مكارنكو» يرى أن تكون التربية للجماعة ومن طريق الجماعة ومن أجل الجماعة ، وقد كان هذا المبدأ متشعباً مع أفكار «مكارنكو» الاشتراكية التي تنظر إلى الفرد من خلال المجموع ؛ إلا أن البعض عاب على نظام «مكارنكو» عدم تمشيه - بصفة مطلقة - مع المبادئ الاشتراكية ، إذ يقوم هذا النظام على المنافسة التي تعمل الاشتراكية جاهدة للقضاء عليها باعتبارها من مخلفات النظام الرأسمالى ؛ كما عاب عليه البعض اعتماده على الوسائل العقابية في تربية الجماعة وتزويد أفرادها على المحافظة على النظام ، ذلك أن الوسيلة الصحيحة - في

عرض لبعض الكتب التي ظهرت حديثاً

الشخصية وقياسها :

تأليف : الدكتور لويس كامل والدكتور محمد عماد الدين إسماعيل والدكتور عطية محمد هنا .
يقع الكتاب في ٣٣٢ صفحة ، وأربع صفحات للمقدمة ويحتوي الكتاب ، والصفحات من القطع المتوسط نشرته مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٩ .
وقد ذكر المؤلفون في المقدمة أن الغرض من الكتاب كان إعداد دليل يستعمله الإخصائي الإكلينيكي الذي يرى تطبيق اختبار معين هو اختبار الشخصية المتعددة الأوجه ، ثم رأى - نظراً لثقل المراجع الكافية في اللغة العربية عن موضوع الشخصية - أن يزيد الإخصائي وغيره من المهتمين بموضوع الشخصية وقياسها بإطار عام يبين فيه موقف هذا الاختبار بالنسبة لغيره من أدوات قياس الشخصية .
وقد قسم المؤلفون الكتاب إلى ثلاثة أبواب :
الباب الأول : الشخصية من الناحية النظرية ، وقد كتب الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل . ويتقسم إلى مقدمة وثمانية فصول وقائمة مراجع . وقد شملت الفصول الموضوعات الآتية :
الشخصية - أهداف قياس الشخصية - بعض مشكلات قياس الشخصية - مبادئ الشخصية من حيث صدقها وثباتها والمعايير المستخدمة فيها - بعض نتائج إحصائية لاختبار الشخصية المتعدد الأوجه .

تعريف الشخصية - نظرية الأنماط أو الطرز - نظرية السمات - نظرية العوامل - نظرية التحليل النفسي - نظرية المثير والاستجابة - نظرية الذات - وجهة نظر - ثم خاتمة بالمراجع ..
الباب الثاني : اختبار الشخصية المتعددة الأوجه ، وقد كتب الدكتور لويس كامل . ويتقسم إلى ثلاثة فصول وقائمة بالمراجع . وقد شملت الفصول الموضوعات الآتية : تعريف عام بالاختبار وتطبيقه وتصميمه ، وصف لقياس ، الأسس العامة في التفسير الإكلينيكي لنتائج الاختبار .
الباب الثالث : قياس الشخصية .
وقد كتب الدكتور عطية محمد هنا ويتقسم إلى ستة أبواب وشاملة وقائمة مراجع وقد شملت الأبواب الموضوعات الآتية :
الشخصية والقياس - المناهج العامة في بناء الشخصية - أهداف قياس الشخصية - بعض مشكلات قياس الشخصية - مبادئ الشخصية من حيث صدقها وثباتها والمعايير المستخدمة فيها - بعض نتائج إحصائية لاختبار الشخصية المتعدد الأوجه .

الاتجاهات الولادية في تنشئة الطفل :

تأليف الدكتور نجيب إسكندر إبراهيم والدكتور محمد عماد الدين إسماعيل
الكتاب في ٢٤٤ صفحة ، وثلاث للمقدمة من القطع الصغير نشرته دار المعرفة وصدر في ديسمبر ١٩٥٩ ، وهو الكتاب الأول من سلسلة كتب يشرف على إصدارها المؤلفان بعنوان « دراسات في الأسرة » .

ويتضمن الكتاب مادة عن الاتجاهات الولادية في تنشئة الطفل جمعت كحلقة أولى من دراسة تقوم على أسس موضوعية تجريبية لموضوع أوسع هو « الاتجاهات النفسية والاجتماعية نحو العلاقات العائلية » وشملت القطاعات المختلفة المجتمع في الإقليم الجنوبي من ج . ع . م .

المعاون ، والتوم ، والتغذية والنظام ،
الاستقلال ، والإخراج ، والجنس ، ثم
خلاصة وتطبيقات .

أما الملمخان فأولهما خاص بالاستفتاء
الذى جمعت بواسطته المادة والآخر يتضمن
خلاصة النتائج الإحصائية للأسئلة .

وتنوزع مادة الكتاب بمعدل قسمين بايزين ولحقين.
يتبع الباب الأول فى أربعة فصول وفيه
تريف بالتجربة التى قام بها الباحثان ، أهمية
الدراسة ، ومشكلة البحث ، وخطوات البحث
ونماذج البحث .

ويقع الباب الثانى فى سبعة فصول وفيه
تفسير للنتائج التى انتهى بها البحث عن النقاط :

علم النفس الصناعى :

تأليف الدكتور محمد عثمان نجادى .
أستاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة .
الجزء الأول

الكتاب فى ٣٧٠ صفحة - وأربع
لتصدير - من القطع الكبير . نشرته
مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . ١٩٦٠ .

الفصل الأول عن الفروق الفردية فى الصناعة :
أهميتها - طبيعتها - وأسبابها - سائر التدريب عليها .
والفصل الثانى عن ماثلة الأفراد والمهن -
اختيار المهنة والنتيجة المهنى والاختيار المهنى .
والفصل الثالث عن « تحليل العمل » :
أغراضه وبياناته وصادره البيانات -
ووضع العمل .

والفصل الرابع عن اتجاهات ميكولوجية
حديث فى تحليل العمل : البيان النفسى للعمل .
طريقة الاختبارات فى تحليل العمل -
نماذج القدرات المهنية - طريقة التحليل العامل
الفضائل المهنية .

والفصل الخامس عن « تحليل الفرد » الطرق
التقديمة فى تحليل الأفراد - والطرق الحالية فى
تحليل الأفراد - تكامل البيانات عن العمل
والعامل - طلب الاستخدام .

والفصل السادس عن المقابلة : أغراضها
وأخطائها - وأولعها ، والدراسات التجريبية
فيها . والأعداد لها وإجراءاتها .

والفصل السابع عن الاختبارات النفسية :
مفاهيم عامة - الخصائص الرئيسية للاختبار
الجيد - خطوات شروع الاختبارات .

والفصل الثامن عن « أنواع الاختبارات
النفسية » تصنيف الاختبارات النفسية ومصادر
المعلومات عنها .

انتصر جهود رجال الصناعة فى الماضى على
تحسين الآلات لزيادة كمية الإنتاج لتحقيق
أكبر قسط من الأرباح . فلم تكن تهتم بالعنصر
البشرى فى عملية الإنتاج وهو العامل .

ولكن رجال الصناعة اهتموا به حين
بأهمية العنصر البشرى فى عملية الإنتاج .
فبدلت جهوداً لتحقيق أكبر قدر من التوافق
والصحة العامة . واستطاع علم النفس الصناعى
أن يسهم مساهمة كبيرة فعالة فى هذا الصدد .
والكتاب « محاولة لعرض أهم مساهمات
علم النفس الصناعى » وهو « موجة أساساً إلى
طلبة كليات الجامعة والمعاهد العليا الذين
يدرسون علم النفس الصناعى ، وإلى رجال
الصناعة وأصحاب الأعمال . ويمكن أن يفيد
منه أيضاً المهتمون بكثير من الأعمال والمهن
الأخرى مثل المهن التجارية والوظائف الحكومية
والجيش .

وتنوزع مادة الكتاب بين تسعة فصول
وتصدير وفهرس وملاحق أربعة :

والفصل التاسع من « اختبارات الاستعدادات واختبارات التحصيل » :

- ١ - اختبارات الاستعدادات « اختبارات القدرة العقلية أو الذكاء . اختبارات القدرة الميكانيكية - اختبارات القدرة الحركية - اختبارات القدرات الخاصة .
- ٢ - اختبارات التحصيل .

- وأربعة ملاحق :
- ملحق ١ تعريف العوامل البغنية .
- ملحق ٢ تعريف المهارات المهنية .
- ملحق ٣ نموذج للامتحان أحد أقسام اختبار الأفراد .
- ملحق ٤ جداول تيلور ورسيل .
- ثم فهرس تفصيلي .

البحث الاجتماعي (مناهجه وأدوته) :

تأليف : الدكتور إبراهيم أبو لعد والدكتور لويس كامل مليكة
الكتاب في ٢٤٧ صفحة ، وتبع التقديم وفهرست المصنفات ، من القطع المتوسط نشره مركز التربية الأساسية في العالم العربي ببيروت
البيان في ١٩٥٩ .
وتناول الكتاب مختلف المناهج والأدوات التي تتبع في البحث الاجتماعي بمادة استخلصت من مشكلات عملية واقعية .
ويقع الكتاب في مقفلة وثلاثة أبواب وملاحق وفهارس .
عرض في الباب الأول المفاهيم الأساسية في فصلين : الطريقة العلمية في البحث وخطة

البحث .
وتناول في الباب الثاني مناهج البحث الاجتماعي في أربعة فصول : المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي والمنهج الاجتماعي ونخصص الباب الثالث لوسائل جمع البيانات في خمسة فصول : الملاحظة ، الاستبيان والمقابلة ، قياس الاتجاهات والقيم والرأي العام ، دراسة السلوك الجماعي ، دور الإحصاء في البحوث الاجتماعية .
وذيل الكتاب بثمانية ملاحق ، باستبيانين وأسئلة المقابلة وجداول مقابلة ونموذج لنظام التصنيف واختبار إسقاطي مصور وجداول للأعداد العشوائية .

الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة

الأمريكية سنة ١٩٥١ . وقد أثر الدكتور يوسف أن يعرض لهذا البحث نظراً لمستواه العلمي المالى إلى جانب أنه قائم وحده في ميدان للبحوث السيكولوجية التجريبية عن الإبداع في مصر . هذا عن أهم الإسهامات في الطبعة الثانية الكتاب . أما الكتاب نفسه فينقسم إلى تمهيد وباين .

تحدث في التمهيد عن المبررات العامة للبحث ، وميدانه ، وموضوعه ، وموضعه وقد قسم الباب الأول - وعنوانه : « في الفن والحياة والعلم » إلى ثلاثة فصول تحدث في الأول عن الصلة والفن والحياة ، وتحدث في الثاني عن المنهج التجريبي ، وناقش في الفصل الثالث مناهج الباحثين في مشكلة الإبداع الفني .

أما الباب الثاني وهو صلب الكتاب وعنوانه : « محاولة لتفسير ديناميات الإبداع في الشعر على أساس المنهج التجريبي الموجه » فقد قسمه إلى خمسة فصول ، تحدث في الأول عن العبقرية ، وفي الثاني عن الشاعر وفي الثالث عن عملية الإبداع ، وفي الرابع عن تخطيط عام لتفسير عملية الإبداع على أسس دينامية ، وفي الخامس عن الإبداع الفني والمجتمع .

وأورد المؤلف بعد ذلك الملحقين اللذين أشرنا إليهما في مقالة حديثنا ثم قائمة بمراجع البحث .

تأليف الدكتور مصطفى: سويف مدرس علم النفس بجامعة القاهرة ، نشر دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٩ ويقع في ٣٨٢ صفحة من القطع الكبير بالإضافة إلى ١٦ صفحة من (٥) إلى (د) شملت مقدمة الكتاب ، ومقدمة بقلم الدكتور يوسف مراد أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة وتصدر الطبعة الأولى ، ويحتويات الكتاب .

سبق للمؤلف أن قدم البحث المنشور في هذا الكتاب ليحصل على درجة الماجستير في الآداب ، وقد ظهرت طبعته الأولى في يناير سنة ١٩٥١ ، والنسخة التي بين أيدينا هي الطبعة الثانية له .

وقد كان المؤلف على وعي بأن مرور تسع سنوات بين الطبعة الأولى والثانية يلزمه بمعرض ما عساه أن يكون قد جد من دراسات في ميدان الإبداع الفني سواء في مصر أو في الخارج . ص (٥) من الكتاب . ولذلك أضاف إلى هذه الطبعة ملحقين هامين . قدم في الأول عرضاً نقدياً لدراسات جيلفورد للإبداع من ١٩٥٠ - ١٩٥٧ (ص ٣٣٥ - ٣٦٣) ، وقدم في الثاني عرضاً نقدياً لبحث « تحليل الاستعداد الفني عند المصور » للدكتور محمد عماد الدين إسماعيل (ص ٣٦٦ - ٣٧٣) وهو بحث جمع مؤلفه مادته من مصر ، ونال به درجة الماجستير في علم النفس من جامعة كنتسكي

كتب ونشرات أهليت لمكتبة المركز

النظرية العامة للتجريم	الدكتور أحمد محمد خليفة
علم النفس الصناعي	الدكتور محمد عثمان نجاتي
رعاية الطفل وتطور الحب	ترجمة: دكتور السيد خيرى والأستاذين سمير نعيم وفرج أحمد فرج
نشرات عن قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية	الحالة الاجتماعية لعمال مزرعة جامعة الإسكندرية
البلدان الريفية والحضرية بالإقليم المصرى	دكتور فتح الله هلول
العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى نجاح أو فشل الجمعيات التعاونية الريفية بمديرية الجيزة	دكتور فتح الله هلول والأستاذ حسين زكى الحولى
أضواء على مشكلة الثأر فى مركز أبنوب	الأستاذ سمير عوض الله

مؤتمرات وندوات علمية

الدورة الثانية لحلقة دراسات الدول العربية

لمكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين

- عقدت الحلقة في مدينة كوبنهاجن في
المدة من ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٦
أكتوبر ١٩٥٩ . (وكانت الدورة الأولى قد
عقدت بمدينة القاهرة في المدة من ٥ سبتمبر
١٩٥٣ حتى ١٧ سبتمبر ١٩٥٣) .
وقد دعت لسد الحلقة وتكلفت بالإنتفاق
عليها حكومة الدنمارك بمساعدة معونات فنية
قمتها هيئة الأمم المتحدة (بعد أن تطلو
حقها في الشرق الأوسط لأسباب مختلفة) .
وشارك في الحلقة مندوبو حكومات الدول
العربية (باستثناء تونس والمغرب) ومندوبو
منظمة اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة والوكالة
المضيفة الدنمارك .
والغرض الذي تروى إليه هذه الحلقة باعتبارها
حلقة إقليمية هو دراسة ظاهرة الجريمة وأساليب
معاملة المجرمين باعتبارها مشاكل تعاني منها
المنطقة ، بقصد الوصول إلى فهم دقيق لها
 وإجراءات أكثر ما تكون فاعلية لمواجهةها ،
مع إعداد تقرير وتوصيات ترفع مع تقارير
وتوصيات الحلقات الإقليمية للمناطق الأخرى إلى
المؤتمر للدول التي سيعقد في لندن في أغسطس
١٩٦٠ لمناقشة الموضوع عل مستوى عالمي .
وفي ضوء الغرض الذي تروى إليه عقد
الحلقة شمل جدول أعمالها الموضوعات التالية :
أولا : جناح الأحداث :
١ - التوصل إلى إجراءات محددة لمكافحة
جناح الأحداث .
٢ - إدخال نظام المراقبة القضائية في
معاملة الأحداث الجانحين .
- ثانيا : العمل في السجن .
ثالثا : وسائل تنفيذ قواعد الحد الأدنى في
معاملة نزلاء المسجون .
وتتمثل أعمال الحلقة في :
١ - دراسة للمساخرات التي ألقاها
أخصائيون أوفدتهم هيئة الأمم المتحدة أو قدموها
مكتوبة .
٢ - زيارات لأهم المؤسسات العقابية
والإصلاحية في الدنمارك . وانتهت دورة الحلقة
من أعمالها إلى قرارات تتعلق بما يأتي :
١ - جناح الأحداث :
مكافحة انحراف الأحداث : طبيعة
المشكلة ونظورها ، السياسات الاجتماعية العامة
البرامج والسياسات العلاجية والوقائية .
إدخال نظام المراقبة : أهمية النظام
والإجراءات التي يتطلبها تطبيقه .
معالجة الأحداث الجانحين : إجراءات
محكمة الأحداث ، ومؤسسات علاجهم ،
وغیرها من أساليب العلاج .
٢ - العمل في السجن .
٣ - وسائل تنفيذ قواعد الحد الأدنى :
الأهداف التي تروى إليها ، العقبات التي تعترض
تنفيذها ، اقتراحات عملية بشأن تطبيقها .
كما انتهت دورة الحلقة إلى أهمية بذل
جهود لإدخال نظام المراقبة بالنسبة للجانبين من
الجانحين باعتبارها امتداداً لنظام المراقبة
بالنسبة للأحداث الجانحين .
وأوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بالقرارات
التي انتهت إليها ومنها الأسبقية في التنفيذ .

الاجتماع الدولي التاسع لعلم الاجرام والاجتماع الدولي لعلم الاجرام الإكلينيكي

البروفسور جان پناقل يمرض مقاله عن موضوع علم الاجرام والتعديل الجنائي الحديث في فرنسا ، وتكلم البروفسور كارل كريستيانين عن موضوع التأثير المتبادل بين العوامل البيئية الإجرامية والشخصية .

وقد قدمت تقارير عن كثير من المواضيع الهامة مثل : معالجة مشاكل الشخصية في هيرست فستر ، ومعالجة نقص النمو ، ودراسة المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الجنسية .

وقد اشترك في هذا الاجتماع أربعين شخصاً يمثلون ١٦ دولة أوروبية وغير أوروبية وقسم المشتركين إلى مجموعات ثلاث ناقشوا فيها موضوعات الاجتماع . وستشر الأعمال الرسمية للاجتماع في مجلة الجمعية الدولية لعلم الاجرام .

نظمت الجمعية الدولية لعلم الاجرام تحت إشراف حكومة الدنمارك وبمساعدة كثير من المؤسسات المتخصصة الاجتماع الدولي التاسع لعلم الاجرام في مدينة كوبنهاجن من ٧ إلى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٩ . وقد كان الموضوع العام لهذا البرنامج يدور حول مسألة معاملة المجرمين مع الإشارة إلى الطرق المستعملة حالياً لهذا الغرض في مؤسسة هيرست فستر Herstadvester الشهيرة لمعالجة السيكيوباتيين . وقد عقد في نفس الوقت في الأيام ٨ ، ٩ من أكتوبر الاجتماع الدولي العام لعلم الاجرام الإكلينيكي حيث أهتم بالتقارير الخاصة بموضوع الاتجاهات الحديثة لمشاكل منع ظاهرة الجريمة ومسألة معاملة المجرمين ، وقد قام بإلقاء هذه التقارير البروفسور أوبز راي ، كما قام

الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

٢- أجريت الانتخابات لشغل المناصب الشاغرة في المنظمة . وقد فاز مندوب كل من ليبيا وكندا وألمانيا وليبيريا وتونس في انتخابات شغل هذه المناصب .

٣- وجهت كل من كوبا والدنمارك والولايات المتحدة الدعوة لعقد الاجتماع السنوي القادم في بلدها . وقد عرض الموضوع على التصويت وتقرر بالإجماع عقد الاجتماع التاسع والعشرين في شهر أكتوبر ١٩٦٠ بمدينة واشنطن .

عقدت الجمعية العامة للشرطة الجنائية اجتماعها الثامن والعشرين بصورة استثنائية في مدينة باريس في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بحضور عدد كبير من وفود الدول الأعضاء في المنظمة ومنها وفد الجمهورية العربية المتحدة . وقد شمل جدول أعمال الاجتماع عدة موضوعات عرضت للنقاش واتخذت فيها القرارات التالية :
١- اختيار لجنة للإشراف على الانتخابات من بين رؤساء وفود الدول اللذين رشحوا أنفسهم وهم رؤساء وفود ليبيا وإسبانيا وميلان .

على تجريم أعمال ضباط الشرطة الفارين من كودا وملاحقتهم وتسليمهم باعتباره مجرمين عاديين وليسوا لاجئين سياسيين باعتبار ذلك قضية سياسية ولا علاقة لها بالأمور الجنائية .

٨- وافقت الجمعية على تعيين عدد من أشهر العلماء المشتغلين بشئون الشرطة في مختلف أنحاء العالم كمشاورين للمنظمة .

١٠- وافقت الجمعية على عقد مؤتمر خاص بالتزوير والتزييف عام ١٩٦٠ على أن تحيط المنظمة لأول الأعضاء علماً بتاريخه ويمكن عقد المؤتمر .

١١- وافقت الجمعية على عقد اجتماع في شهر أبريل ١٩٦٠ للبحث في طرق تحسين شبكات الاتصال اللاسلكي بين مختلف الدول .

٤- وافقت الجمعية بإجماع الآراء على قبول السلفادور عضواً بالمنظمة وذلك بعد التصويت السري .

٥- أتمت الجمعية مناقشة تقرير أعمال الجمعية عن عام ١٩٥٩/٥٨ .

٦- وافقت الجمعية بأغلبية مطلقة بإقرار اتفاقية التعاون بين منظمة البوليس الدول الجنائي والمجلس الأوربي .

٧- وافقت الجمعية على طبع كتاب جديد يحتوي على كافة البارات (شفرة) التي تستعمل عادة في البرقيات والتي تضمن التفاهم بين مختلف دوائر الشرطة بصورة سرية .

٨- رفضت الجمعية بالإجماع مشروع القرار الذي قلعه مندوب كودا والذي ينص

المؤتمر الوطني الإيطالي لعلم الإجرام الإكلينيكي

إلى الطريق الذي يجب اتخاذه السير في طريق التطور بالنسبة للقواعد القانونية لمشكلة منع ظاهرة الجريمة . وقد بين المحاضر كذلك دور المؤسسات العقابية والتطور الظاهر في أساليب إدارتها والتعديل التي يراود إدخالها والتي هي قيد البحث الآن .

وقد تناقش المدعوون في هذه الأفكار وأبدوا رأيهم فيها . ثم قام بعض المشتركين في المؤتمر بإلقاء تقاريرات بحوث مختلفة عن : «مشكلة منع الجريمة كما يراها تشيزار لوبروزو وكما توجد الآن» ، «الانتهاكات

المتوقعة في وسائل منع الجريمة» ، «بحث في بواعث الجريمة وفي صفات المجرم» ، «المقدرة على الإجرام» ، «الحالة العقلية للمتهم وقت ارتكاب الجريمة» ، «المؤسسات العقابية» ، «نفسية المجرم بالنسبة لظاهرة العود» .

أقيم في فيرونا بإيطاليا من ١٧ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٥٩ المؤتمر الوطني الأول لعلم الإجرام الإكلينيكي ، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على ذكرى وفاة تشيزار لوبروزو وقد اشترك في هذا المؤتمر وزير العدل الإيطالي البروفسور جويدوجونفيلو وصاحب المقعامة نية ولا ريال المدير العام للمؤسسات العقابية في إيطاليا والبروفسور تيزاريجيون والبروفسور بينيديو توليو والبروفسور چان بيتاتيل السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الإجرام وكثير من أساتذة الجامعات الإيطالية والمهتمين بعلم الإجرام .

وقد قام البروفسور جونفيلو بعرض للدراسات البديهة التي قامت على أساس فكرة لوبروزو لظاهرة الإجرام مبيّناً تأثيرها في التشريعات الجنائية الإيطالية ، وشارحاً الانتهاكات المخالفة للمبادئ الأخرى ومثيراً

وبمناسبة المؤتمر أقامت الإدارة العامة للمؤسسات العقابية بإيطاليا معرضاً لمنتجات السجون التي أعطت صورة كاملة للنشاط الفعال

الذي يوجد في هذه المؤسسات سواء أكانت على مستوى حرق أو صناعي .

أنباء موجزة

مستقبل برنامج هيئة الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

بالإشارة إلى قرار هيئة الأمم المتحدة (٧١١) G ٥5 الصادر في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ الذي نص فيه على أن عمل هيئة الأمم المتحدة أن تباهر دور القيادة في تنمية النشاط الدولي في ميدان مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين ، وإلى موافقة هيئة الأمم المتحدة في قرارها (٧) ٤٢٥ الصادر في ١ ديسمبر ١٩٥٠ على نقل أعمال اللجنة الدولية للعقاب والسجون إلى هيئة الأمم المتحدة .

وبمع مراعاة أن الحكومات تولي أهمية عظيمة لبرامج هيئة الأمم المتحدة في ميدان مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين وتبدي رغبة في أن تستمر الجهود العالمية في هذا الشأن .

وآخذاً في الاعتبار الصعوبات التي تواجه السكرتير العام في تطبيق برنامج هيئة الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعي والحاجة إلى تنظيم العمل داخل السكرتارية مع ضمان استمرار برامج العمل في هذا الميدان وتحقيق أقصى قدر من التنسيق مع جهود الهيئات غير الحكومية المعنية :

١- يرى أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بدور القيادة وتحمل المسؤولية في ميدان الدفاع الاجتماعي وأن تدعم برامج المساعدة الفنية في هذا الميدان وبخاصة بالنسبة للدول الأقل تقدماً .

٢- ويرى أن عمل سكرتارية هيئة الأمم المتحدة أن تسهم في ضمان استمرار توجيه وتنسيق برنامج الدفاع الاجتماعي في المراكز الرئيسية .

٣- ويرى أنه يلزم أن يتسع نطاق نشاط مكتب هيئة الأمم المتحدة في أوروبا فبما يتعلق بمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين حتى يمكن تحقيق قدر أكبر من التنسيق مع المنظمات غير الحكومية .

٤- ويوافق على أن يزود السكرتير العام - في حدود إمكانياته - مكتب هيئة الأمم المتحدة في أوروبا بالهيئة اللازمة للقيام بالمسؤوليات التي كلف بها حتى تتحقق الأهداف التي نص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة .

٥- ويطلب من السكرتير العام مواصلة مشاوراته مع اللجنة الدولية للعقاب والسجون .

ازدياد نسبة الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير تقارير المكتب الفيدرالي للباحث الجنائية (FBI) إلى أن الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت في سنة ١٩٥٨ بمعدل ٩,٣ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٥٧ .

وقد قدر إدجار هوفر مدير المكتب عندما أرتكب في سنة ١٩٥٨ من جرائم خطيرة : ١,٥٥٣,٩٢٢ جريمة وأشار إلى أن حجم الجرائم . قدر لأول مرة على أساس تصنيف جديد ، لم تتضمن جرائم القتل الخطأ والسرقات البسيطة .

٢,٣٤٠,٠٠٤ شخصاً منهم ٢,٠٩١,٥٦٥ ذكوراً و ٢٤٨,٤٣٩ أنثى - وفقاً لتقارير من ١٥٨٦ مدينة - أكثر قليلاً من ١٢٪ منهم في أعمار تحت الثامنة عشرة ، وحوالي ٢٠٪ منهم في أعمار تحت الواحدة والعشرين ٢٩,٢٪ تقريباً منهم في أعمار تحت الخامسة والعشرين .

وقد زاد عدد المقبوض عليهم من الأحداث (تحت الثامنة عشرة من العمر) في سنة ١٩٥٨ بنسبة ٨١٪ عما كان عليه سنة ١٩٥٧ في حين زاد عدد المقبوض عليهم من البالغين بنسبة ١٥٨٪

وبرغم أن الأحداث (تحت من ١٨) لا يمثلون إلا ١٢,١٪ من مجموع الأشخاص الذين قبض عليهم فإنهم يمثلون ٦٤,١٪ من مجموع من قبض عليهم في جرائم سرقات سيارات ، ٤٩,٩٪ من مجموع من قبض عليهم في جرائم سطو، و ٤٨,٥٪ من مجموع من قبض عليهم في جرائم سرقة ، ٣٠,٩٪ من مجموع من قبض عليهم في جرائم تسلل أو حيازة أشياء مسروقة، و ٢٢,٨٪ من مجموع من قبض عليهم في جرائم قتل .

ويزيد عدد الجرائم بمعدل يفوق نسبة زيادة عدد السكان فلم يتمدد معدل زيادة نسبة عدد السكان من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨ / ١,٧٪ أما معدل زيادة نسبة عدد الجرائم فزاد خمسة أضعاف هذه الزيادة .

وتساير هذه الزيادة في نسب الجرائم بصفة عامة زيادة في نسب سيج من الجرائم تعد عماد التصنيف :

الاغتصاب مع استعمال القوة وزادت الجرائم فيها بنسبة ١٣٪ .
السرقة وزادت الجرائم فيها بنسبة ١٢,٧٪ .
السطو وزادت الجرائم فيها بنسبة ١٢,٦٪ .
أما السرقة فوق ٥٠ دولاراً فقد زادت الجرائم فيها بنسبة ١٠,٣٪ .

هذا في حين زادت نسبة الجرائم في أقسام التصنيف الأخرى بدرجات أقل .

وزادت جرائم التحلى الشديد بمقدار ٢,٦٪ .

وزادت جرائم سرقات السيارات بمقدار ٢,٢٪

أما جرائم القتل فقد زادت بأقل معدل وهو ١,٩٪ .

وتشير تقارير المكتب الفيدرالى للمباحث الجنائية إلى أنه قد ارتكبت جريمة في كل ٣٠,٣ ثانية، وارتكبت جريمة قتل في كل ٦٤,٢ دقيقة وجريمة سرقة في كل ٧ دقائق، وفي كل ١,٦ دقيقة كان يتعرض شخص ما لاعتداء شديد، وفي كل ١,٩ دقيقة كانت تسرق سيارة ، كما ارتكبت جريمة سرقة لأكثر من ٥٠ دولاراً كل ١,٣ دقيقة ، ووقت جريمة سطو كل ١,٤ ثانية .

وبالنسبة للمقبوض عليهم عام ١٩٥٨

منح درجة ماجستير في علم الجريمة من جامعة مونتريال بكندا

ويتضمن برنامج الدراسة ١٨٠ ساعة محاضرات في المواد التحضيرية لعلم الإجرام و ٣٨٠ ساعة في مواد علم الإجرام . وسيكمل للبرامج الأكاديمية برامج عملية تشمل إعداد بحث كرسالة في ميدان علم الإجرام أو علم العقاب وقضاء مدة للتدريس في المستشفيات ومراكز التأهيل ومراكز البوليس والمنظمات العقابية .

وتتطلب هذه الدراسة الإقامة لمدة سنتين دراسيتين بما في ذلك إعداد الرسالة والتدريس والعمل وقد يستطيع الطالب في بعض الحالات إتمام دراسته في أقل من سنتين .

أرسلت جامعة مونتريال بكندا خطاباً للمدير المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة مرفقاً به نشرة توضح بدء الجامعة في تنظيم دراسات بكلية العلوم الاجتماعية لتؤهل للحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة . وستبدأ هذه الدراسة في ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ وآخر موعد لتقديم الطلبات في أول أغسطس ١٩٦٠ . ويمكن الحاصلين على بكالوريوس العلوم من كاية العلوم الاجتماعية أو دبلوم معادل له من معهد أجنبي (مع ذكر شروط الحصول على هذا الدبلوم والبرامج الدراسية التي تؤهل له) التقدم للالتحاق بهذه الدراسة .

لاندرو السفاح (١)

« تبنياً له بعض مدرسيه في حادثته بأنه سيصبح مهرباً يسلم الناس ويفضحهم في سرك ، ولكن غابت هذه النية .. لقد انتهى سفاحاً يقتل الناس ويسفك دماهم ... »

التي يرتكبها ، فهذا الرجل النافس الذي لم ينجح لأحد على الإطلاق بأسرار حياته ، كان يتم بكتابة هذه الأسرار في مفكرته ، وكأنه في ذلك كالطفل المتعجب الذي يعترف بأخطائه ليوميته « أجنحته » .

ومن المتيقن أنه لم يعرف عن لاندرو طوال الفترة من السادسة عشرة إلى الثلاثين من عمره ، أنه كان جسوراً متنفذاً أو غافلاً أو كلفاً هوى يقلب عليه أمره . ولكنه أحب وهو في السادسة عشرة « ضالة » شابة قايلاً في الكنيسة ، وبران ما ملكت عليه فزاده على غير إرادة والديه الطموحين ، ثم أصبحت أما لابته الأول ثم تزوجها . وكان له منها ثلاثة أبناء . وحتى يتمكن من إهالة حبيب ولولاده عمل مهنتاً ، ثم أصبح موظفاً عند أحد صانعي المداخن ، وأخيراً توصل إلى اختراع دراجة ، وكان ذلك سنة ١٩٠٠ ، فأقام مصنفاً للدراجات ، غير أنه أفلس . ومن ذلك الوقت انقلب رأساً على عقب ، كان أباً عطفاً ، وزوجاً وفياً ولكنه صار ، وكان في الثلاثين من عمره ، سارقاً موفلاً في الخروج على القانون بالانفاج جنوب تميز وواضح مما أدى إلى عرضه على الأطباء

ولد هنري ديز بريه في ١٢ أبريل سنة ١٨٦٩ بباريس من أب عامل وأم « خيالة » وقد أدخله والده مدرسة تشرف عليها هيئة دينية حتى حصل على الشهادة العالية .

وكان لاندرو ينادى الورع ، كثيراً ما كان يقوم طوال فترة بلوغه حتى من السادسة عشرة ، بخدمة القديس الذي كان يجري في كنيسة سانت لويس بمدينة ليل وذلك بعد انتقال والديه من باريس .

ولم يتيسر دراسة لاندرو من الناحية النفسية ، لمعرفة ما إذا كان قد تعرض في حادثته لأزمة تصفية ، أم رباً أزمة علم انزان ، غير أن جميع الأطباء النفسيين الذين فحصوا أكدوا أنه كان سوياً ، هذا بالرغم من أن كثيرين من احتوا بحالة هذا المجرم كانوا يرون أنه تتصل فيه جميع مظاهر ازدواج الشخصية بدرجة غير عادية ، وكان لاندرو نفسه يعرف ذلك ويعطيه بسقوطه على رأسه في سبي حياته الأولى ، كما كان يبدو عليه بشكل واضح أنه مصاب بفقدان اللائحة بصورة مشيرة . غير أن الذي يثير الدهشة حقاً أنه كان بدون كل ما يتعلق بالسرقات أو جرائم القتل

(١) نشرت وقائع هذه القضية بمجلة J. Bellin : Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique, Vol. VII, Juillet-Septembre 1953, 1-17 قام بمرض هذه القضية الأستاذ أحمد عبد الميز الأنقى الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويرمز إلى حالة المتقلبات بـرموز مهتا ،
بصفة خاصة ، بشرة كل سيدة وأسرته وشبرا
إلى الردود التي يستبد مرسله صاحبها ،
أما هؤلاء اللائي كان يرى أنه من الممكن أن
يحقق معهن غرضه فقد أرسل لكل منهن خطاباً منمقاً
معلناً فيه موافقته على التصرف بها تهيئاً للزواج
منها . وكانت هذه الخطابات توضع بأسماء مختلفة
كما كان دائم التجديد في محاولاته إلى أن أخذ
رجال الشرطة يتعقبونه .

بدأ لاندرو حياته كقاتل سنة ١٩١٥
بجريمة قتل السيدة تشين - ماتيلد كوشيه وابنها
الوحيد أندريه وهو شاب في السابعة عشرة
من عمره وكانت مدام كوشيه أرملاً منذ ست
سنوات ، في التاسعة والثلاثين من عمرها ، غير
أنها كانت لا تزال بظرة وجيملة ، وكانت
تمتلك ثروة قليلة ، ورغبت في الزواج لتجد
حصة موفقة لرعاها وتساعد على تربية ابنها ،
وزعم لها لاندرو أنه اسمه « أميل ديار » وأنه
يعمل موظفاً في البريد وأنه في إجازة وفي
خلال سنة تمكن من الاستعواذ على نفسها حتى
أنها أعطته جميع ما تملكه وقدره ٥٠٠٠ فرنك
وهو ما يعادل ٣ مليون فرنك بالعملة الحالية
ووافقت على بيع جميع منقولاتها حتى يمكن
أن تتيحه في تنقلاته .

ولمب القدر دوره في هذه الجريمة ، في
مرة من مرات غيابه المتكرر ، دفعها حب
استطلاع المصين إلى التنقيب في سجلاته ،
فاكتشفت أنه متزوج ، وأن اسمه الحقيقي
لاندرو ، وضعا فاتهم في ذلك لم ينهش ،
واعترف بذلك ، غير أنه ذكر أنه طلق امرأته
السابقة ، وأنه يضطر لتغيير اسمه لقيامه
بخدمات سرية بالفة الأهمية الجيش ، وصلته
زوجه في كل ما قاله . ولما أصبحت مدام
كوشيه عبئاً ثقيلاً عليه بدد مقرها هذه الحقيقة

عقليتين مرتين في عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .
وحكم على لاندرو وهو لم يتعد الثلاثين من
عمره ثمانى مرات في جرائم سرقة ونصب ،
وبلغت جملة الأحكام الصادرة ضده أربع
عشرة سنة سجناً وكان آخر حكم صدر عليه
غيابياً بالنسبة سنة ١٩١٢ . وكانت الرقعات
التي ارتكبها ذات طابع صيفي ، وتعتبر
السرقة الأولى نموذجياً لذلك : فقد استولى أحد
عمال قياس الطرق وغافله وهو يعمل وفر هارباً
بدرجته .

وفي مرات متعددة كان يلجأ إلى جمع
المضاربين تحت ستار تمويل بعض الاختراعات
التي يريد القيام بها ، ثم يستولى منهم على
القبض الذي يدفعونه ، مطروفاً بمواجهه إليه
ليقيم أريد زوجته وأولاده ، ويفر هارباً .

وكثيراً ما كان يقوم بمثل أعمال النصب
هذه في مناطق متعددة متتالية أسماء مختلفة .
وكانت ملأمة تركزوجه وأولاده يعيشون
في قلق وأسى وفاقة وترك أمه المستحقة حتى قتلها
الإجهاذ ، أما والده فقد هذه الخزي فانتصر
شنعاً في غاية بولونيا .

وابتداء من سنة ١٩١٤ سلك لاندرو
الطريق طريق القتل ، فقد انتهز فرصة الفوضى
التي أثارتها الحرب فانتحل لنفسه مئات الصفات
ولما كان الرجال اللاتقون قد جننوا في الجيش ،
وتركت النساء تتسلل مرارة العيش بمفردهن
فقد احتبل هذه السانسة وفشر في الجرائد إعلاناً
عن رغبته في الزواج جاء فيه : مهتم في
السابعة والأربعين من عمره ، معنى من الخدمة
المسكرية ، يقيم في مزرعة صحية ، وفي رغبة
من العيش ، يرغب في التعرف بسيلة في أواسط
العمر . . . ليس لها أولاد ومستعدة لكي
تتبعه . . . السواء والوكلاء يمتحنون . . . وقد
استمر لاندرو يجمع الردود ببنائة ويصنفها

وخلقت مدام كوشيه وابنها في قائمة الفصحايا السيدة لابورد لين .

وكانت في السابعة والأربعين من عمرها مولودة في الأرجنتين ، ووجد أن كل ما أثبتته لاندرو في مفكرته عن هذه السيدة النحسة كلمة « برازيل » متقدماً أن البيلة التي ولدت فيها من أعمال البرازيل . وكانت مدام لاندوردين كسابقتها ، أرسل ، ولما ابن يعمل موظفاً ولكنها كانت على غير وفاق معه ، ولم تكن ذات ثراء ، ومع ذلك فقد كانت تزور إلى أن تكون من سيدات المجتمع ، غير أنها لم تستطع تحمل الأعياء التي يمتثلها ذلك ، ولهذا فقد اعتقدت أنها فرصة مواتية أن تصرف بلاندرو الذي يمتلك فيللا ، وقد جعلها تودع متقولاتها الطفيفة في أحد المحال المخصصة لحفظ المتقولات ثم اسلمها إلى فرونييه ، ولم تدم عشرة لاندرو لهذه السيدة أكثر من ستة أسابيع ثم اخضعت إلى الأبد .

وفي أول مايو سنة ١٩١٥ نشر لاندرو إعلاناً آخر تعرف بواسطة على السيدة ماري أنجليك ديزريه بليتيه وهي أرسل في الثانية والخمسين من عمرها ، ولم يكن لها أسرة غير ابنة متزوجة في الأقاليم ، وكان الحافظ لها على الزواج كسابقتها الرغبة في استعادة أيام الشباب ، وكانت تتكلم ٥٠ ألف فرنك من الذهب والمجوهرات ، وقد أهلها لاندرو حتى شهر أغسطس من السنة نفسها حتى يتمكن من الحصول على أموالها وكانت طريقته في ذلك شديدة القرابة إذ جعل مدام لاندرو زوجته الأولى ولأولادها وسطاء في بيع ممتلكاتها ، مما جعلهم يبيعون قصد منهم شركاء في الجريمة ، ووفقاً لما أثبتته في مفكرته فقد تخلص منها في أغسطس سنة ١٩١٥ .

وبعد مقتل هذه السيدة اتخذ لاندرو

عنه فقد صمم على التخلص منها ، فاستأجر فيللا في فرونييه ، وذات صباح جميل من يناير اسلمها مع ابنها إلى هناك ، وبعد عدة أيام قتل عائلاً بمفرده إلى باريس ، ثم باع متقولات المتخوة بمبلغ ٩٢٥ فرنكاً .

ويحق لنا أن نتساءل عن كيفية قتله لهذه السيدة وابنها الممتلئ حياة . لاشك أنه كان يلجأ إلى غنى ضحاياه أثناء النوم ، ثم يقطع أشلائهم ويحرق الأجزاء التي يخشى من التعرف عليها كاللراعين والخمسة ، ويلقى بما يتبقى في مستنقع أو نهر أو في مكان مهجور ، وما يؤكد ذلك أنه وسد في منزله حبال مطوية مقواة بالفطران و « مناشير » يد مصددة لم يستطع تبرير سبب شرائها ، كما وجدت عنده عربة نقل صغيرة ظل يحفظها طوال مدة الحرب . وعثر تحت بلاط قبو في جاسبيه على آثار دماء آدمية ، وعلى رمداء بقايا عظام آدمية أخفاها تحت قبو آخر ولم يستطع إزالتها قبل القبض عليه ، كما أمكن إثبات أنه أمر بإزالة ٥٠٠ كيلوجراماً من الكربون من مطبخه ، حقيقة كان المطبخ صغيراً ، ولكنه ولا شك كان كافياً لحرق أشلاء الفصحايا .

ولم يصنع هذا المجرم سوى جنون الكتابة ، فقد كان يسجل في رموز كل ما يتعلق بجرائمه وبتشن ما يبيعه من متقولات وملابس ضحاياه وحرسه على الاحتفاظ بسقود الزواج وبالأوراق الدالة على الحالة المدنية لزوجاته وبيوض أشياه خاصة بهن .

وفي اليوم التالي لاختفاء مدام كوشيه وابنها ، أعلن لاندرو لجيرانه في فرونييه أنها سافرا إلى انجلترا لكي يلتحق الابن بالجيش ، وفي ١٧ مارس التالي نشر إعلاناً عن رغبته في الزواج ، والشروط التي يطلبها في زوجته المقبلة من حيث السن والمركز .

عليه ؟ إن أحداً لم يتمكن من كشف هذا السر ، كالأسرار الأخرى الكثيرة التي يمكن إمامة اللام عنها والتي زعمت بها حياة هذا الرجل .

أما مدام بويسون فكانت الثامنة في كشف الضحايا ، إذ أنه بالرغم من مكاتباتها بدأت سنة ١٩١٥ إلا أنه ظل طوال الستين التاليين يتودد لها ويتلطف معها بالقول المسلول وبالإزيارات المتقطعة حتى أنست إليه وقبلت أن تقطع جميع علاقاتها الماثلية وتقيم معه بمفردها ، بعد أن أرسلت ابنها ليقيم مع شقيقته إذ أن حباها للاندرو ، حل حده قولها في إحدى خطاباتها ، أصبح يطو عل حبا لابنها ، غير أن ذلك لم يشفع لها ، إذ قتلها في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٧ بعد أن احتاط لذلك بأن جعلها تكتب لوالدها ولائها تخبرهم بالألا يشعروا بقتل نسوحا لو تأخرت في مراسلتهم .

غير أن قتل مدام بويسون كان دليل اتهام قوى ضد لاندرو ، إذ أنها أرسلت لأختها في اليوم السابق لمصرعها تنبئها بأنها ستصفر مع زوجها ظهر اليوم التالي إلى جامبيه ، وزوجها ألا يتنابها القلق لسفرها إذ أنها ستوافيها بأخبارها فور وصولها وكان مع مدام بويسون في ذلك الوقت ١٠٣٥ فرنكا . وفي اليوم التالي لمصرعها أثبت لاندرو في فكرته « استدعاء بويسون ، ١٩٣٥ فرنكا » .

ويمكنه هذه الحيرة التي أثيرت بسببها من أن يقيم مع سيدة شابة أسبها من كل قلبه وظل مخلصا لها حتى النهاية .

وفي مارس من السنة نفسها تعرف لاندرو وكان يسمى باسم جيبه بالسيدة جيوم ، وهي في السادسة والثلاثين من عمرها ، وكانت في ذلك الوقت متفصلة عن زوجها ، ثم قتلها

لنفسه اسم جيبه ، ولما غشى من إثارة الريب حول فيللا فرنويه استأجر فيللا في جامبيه وكانت أول الضحايا في هذه الفيلا مدام برت هيون وكانت ثروتها كلها من المتقولات ، ولم يمدحها لاندرود فقط بالزواج بل مناهها باصطحابها معه في رحلة شهر المسل إلى أستراليا ولذلك فقد ناحت جميع متقولاتها ، وقابل هو هذه التضحيات منها بأن حولها إلى ٣٠٠ كيلوجراماً من الكربون .

وجاء بعد ذلك دور مدام كولوب ، وكانت أولا لمدة خمسة عشر عاماً وتكسب ، كما أخبرته في خطاب لها ، ٢١٠٠ فرنك في السنة من عملها في شركة التأمين وبلغ جملة ما ادخرته وما حصلت عليه بعد وفاة زوجها ٨٠٠٠ فرنك ، ولما كانت جميلة ومتبرجة فقد انتبهت هذه الفرصة لها لتوضيها عن أيام حرماتها الطويلة ، لذلك كانت هذه الفريسة أسهل مثالا ، واستغرق لاندرو ثمانية عشر شهراً للاستحواذ على ثقتها ومن ثم حل أموالها ومجوهراتها ، ثم اصطحبها معه إلى جامبيه في ٢ يناير سنة ١٩١٧ حيث قتلها في اليوم السادس من الشهر نفسه ، وأثبت في فكرته أنه حصل منها على ٨٠٨٧ فرنكا ذهبياً وورقاً .

أما الضحية السابعة فكانت فتاة صغيرة في التاسعة عشرة ، وهي الأكنة أندريه ب ، وهي « وصيفة » متعلقة لا تملك مجوهرات ولا نقوداً ، ولما كانت فتاة غريبة من أسرة طيبة فقد استولوا الحرف بلاندرو الذي أودها أنه يستطيع الكشف عن المستقبل بواسطة ورق اللعب . وكان قتلها في حوالي الماشر من شهر أبريل سنة ١٩١٧ .

وهنا يمكن التساؤل عما استهوى لاندرو في هذه الفتاة السمر ، هل أسبها كما أحب السيدة الأخرى التي ظل يداشرها إلى أن قبض

كما أنني أشك في إخلاصك . . . في انتظار
بصبر نافذة حتى أسمع بملأك ورويك . . .

وبينما كان هذا الرجل قائماً بمجازره ،
كان لا يزال على حبه لزويته الأولى وأولاده ،
كما استمر في الوقت نفسه على حبه لحبيبة
الأخيرة ، ولم يكن أحدهم عاشره ليلم بحقيقة
اللور الذي يقوم به لفتوته البالغة عل الملاحظة
وإظهار اليد والوجه .

وبلغ عدد النساء اللاتي ترأسن معهن
المرات عدداً ، غير أنه لم يكن لديه الوقت الكافي
للخلاص منهن ، وقد أمكن مرة ٢٩٢ من
ترأس معهن ، أما الباقيات فيزدن على ذلك
كثيراً إذ أنه كان يتلقى مئات الردود على
كل إعلان من إعلانات الزواج .

وكان لاندرو يلون في فكرته كل
مصرفاته مهما كانت تافهة ، كما كان
يلون وقت مصرع ضحاياه ، وكانت هذه
اللفة المنتهية في أهله بتكوين كل شيء من
الأسباب التي أودت به .

وأخيراً وفي ٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ مثل
لاندرو أمام القضاء في فرساي ، وقد أثارت
عماكنه صدى بالفا واشترك فيها كل جليل القدر
من رجال ذلك الوقت ، وبلغ الاهتمام بها حداً
جلهم يطلقون على الظاهر القادم من باريس
والذي يستقله القضاء ورجال البرليس والكهنة
« قطار لاندرو » ، ورأس الجلسة القاضي
« جليبرت » ومثل النيابة « جيوفيري » المحامي
العام وقول الدفاع عنه « مورو جيافييري »
المحامي بباريس « وفافير » المحامي من توريل
واستمرت المحاكمة عشرين يوماً .

وكان لاندرو يرتدي ستره مقفولة ، وكان
وجهه النحيل وطريقته المهذبة في الحديث وسمه
الوهار والجلد التي حرص على أن تكون طابع سلوكه
في المحاكمة ، كل ذلك جعل كثيرين في ذلك

في ٢٥ نوفمبر ، بعد أن قام ابنه شارل ، دون
أن يعلم شيئاً ، ينقل أثارها ثم أعلن لاندرو
لأصدقائه أنها سافرت إلى أمريكا .

وكانت مدام باسكال العاشرة في قائمة
الضحايا ، واستمرت مراسلاتها عدة أشهر قبل
أن يلتقيها ثم قتلها في ١٥ أبريل ١٩١٨ ،
بعد أن قام ابنه كالعادة بنقل أثارها .

أما الضحية الحادية عشرة والأخيرة فكانت
تيريز مارشاديه ، وكانت نبياً في السابعة
والثلاثين وكانت تمتلك عشرة آلاف فرنك ،
ولما طلب منها لاندرو أن تسافر معه للإقامة
في جامبيه عبرت بخاراتها عن فرسها البالغ
لإقامتها في الريف كما تمت دائماً ، ولم تكن
تدري أنها مسافرة إلى حتفها ، إذ قتلها
لاندرو في مساء ٣ يناير ١٩١٩ .

وقد أمكن معرفة بعض التضييقات عن
الظروف التي صاحبت هذه الجريمة ، إذ كان
لاندرو يقيم في ذلك الوقت مع حبيبته ،
ولما أراد أن ينهب للإقامة مع تيريز توصلت
له حبيبته ألا يتركها وأن يظل معها حتى
يمضي سوياً عيد رأس السنة ، غير أنه زعم
لها أنه مسافر لتقديم واجب المظلة لرئيسه
مدير الأمن ، وهكذا تمكن من الإقامة مع
تيريز حتى نقلها إلى جامبيه حيث قتلها .

ولا شك أن لاندرو كان محبوباً من
عشيقاته ، ويمكن أن يستدل على ذلك من لهجة
خطاب أرسلته له مدام باسكال جاء فيه :

« عزيزي لوسين

لشدة ما أشعر بالضييق بسبب منك . . .
لقد مضت ثلاثة أيام دون أن أسمع أخباراً
منك . . . لماذا يا صديق الصنير لا تستعفي
حتى أكون بجانبك فأراك وأنت مريض كما
أخبرتني ، ألا يحق لي أن أعتقد أنني لا زلت
بعملة عن تفكك . . . إن قلبي يشك أن يتسلم

الوقت يشكون في أن يكون هذا الرجل المهيب الذي يتتافى مظهره مع مظهر «الكونجوان»، قاتلاً. وأجاب على سؤال من رئيس المحكمة عما إذا كان قد تخصص في الاحتيال قاتلاً : « إنني لا أستطيع يا سيدي الرئيس رفض ما أعطى لي من أموال ». كما قال عن ضحاياه إنه لم يقتلهم وإن على البوليس العثور عليهم ، وزعم أنه كان مشغولاً في عمله ولم يكن لديه الوقت الكافي لقتل كل هذا العدد من النساء ، وفي ذات مرة عند ما ضيق المدعى عليه الخناق صالح قاتلاً : إنني آسف أن ليس لي إلا رأس واحدة أقسمها لك. وقد ظل طوال المحاكمة على إصراره بأن المختفيات لم يقتلن ، وكثيراً ما وجه غمزات ساخرة لرجال البوليس ، زاعماً أنهم تمرعوا في القبض عليه ، وأن واجبهم أن يقيموا للتليل على أنه قام فعلاً يقتلهم ، كما ذكر أنه يفرض وجود بعض الأشلاء في منزله فلا يستجد إطلاقاً أن تكون قد دست عليه في غيابها ، وأتهم البوليس صراحة بالقيام بهذا العمل .

غير أنه لم تظهر أية واحدة من المختفيات ، كما قطع الخبراء بأن الأشلاء التي حتر عليها أشلاء آدمية . وهذه مراقبة بلينة من محاميه ، استمع لاندرو في هتو رغم إعيائه ، إلى الحكم الصادر بقطع رأسه في ميدان فرساي .

وفي ٢٤ فبراير أي في اليوم السابق لتنفيذ العقوبة ، وبعد أن علم بأن طمته قد رفض ، عاودته طبيعته السادية ، فأراد أن

يستقم من المدعى العام جود فيري الذي كان يعتقد أنه السبب في إرساله المقتولة ، بأن إليه عرضة للقلق وتأنيب الضمير ، فأرسل بحمله خطاباً كان مما جاء « . . . لقد جعلتك إجاباتي الواضحة تشك في صدق اتهاماتك وأن هذا الشك جعلك تركز نظرك على طول الجلسات وكنت تشعر بأنني أعلم بما تكابده من شك قاتل عنفماً وأبنت المطبخ الضيق الذي يتسع بالكاد لطهو قليل من الطعام مما يتتافى مع القول بأنه يصلح محل الجرائم الرهيبة التي أتهمني بها إن مطبخي الصغير جعلك تشعر بالخوف وأنت في محمكتك العظيمة ، وهو ليس مثل الخوف الذي يشعر به الكثيرون ولكنه خوف من نوع آخر جدير بمكانتك . . . ثم أخذ بعد ذلك يشكك في أهمية تقارير الخبراء الخاصة بأهمية وجود آثار الدم زعماً بأنها قد تكون خاصة بأناس توفوا من خمس ستين أو حتى من خمس وستين سنة ، ثم غتم خطابه قاتلاً . . . إن تاريخنا المشترك سينتهي غداً من غير شك غير أنني سأموت ، مطمئناً بريئاً وإنني أتمنى لك مثل هذا الاطمئنان . »

وفي الصباح الباكر من ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ سيق لاندرو إلى المقتولة حيث تولى كثيرون لرؤية تنفيذ الحكم ، وقد ظل يردد إلى آخر لحظة أنه بريء ، وفي الساعة السادسة وخمس دقائق انتهت حياته تحت حد المقتولة . وهكذا ذهب هذا الرجل الغامض دون أن يكشف لأحد عن سره .

مقالة باللغة الإيطالية
وترجمتها باللغة العربية

العلمى لعل الإجرام (الخبرة العقلية الجنائية
السياسية المقايية) .

ونلاحظ فى هذا المقام أن علم النفس
ومناهجه تجد لها تطبيقاً واسعاً فى الميدان

أهمية علم النفس فى معاملة المجرم

يبحث علم النفس . ويظهر هذا الهدف بجملة
فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من الدستور
الإيطالى الذى تنص :

« لا يجب أن تقس العقوبة على أفعال
تخالف معنى الإنسانية ويجب أن تهدف إلى
إعادة تهذيب المحكوم عليه » .

هذا وإن تحسين الظروف الثقافية والمهنية
للمحكوم عليه - بواسطة إعادة التكيف
المدرسى والتوجيه المهنى - يزدوج عادة فى شكل
معاملة تصل إلى العلاج النفسى الجماعى والفردى
وطبقاً لتجارب والمدارس التى وصل إليها
سواء كانت إيطالية أو أجنبية فإن السياسة
السابقة هى التى تكوين السلاح المناسب للتفصال
ضد المود وكذلك للمعاملة الفعالة لإعادة تهذيب
المجرمين اجتماعياً .

لم يتوقف اشتراك علم النفس على المشاكل
العامة لعل الإجرام ولا على الأبحاث التى تجرى
على المجرم - سواء تلك التى تجرى فى مراحل
الدعوى الجنائية (مثل واجب الطبيب الشرعى)
أو تلك التى تجرى فى مرحلة تطبيق العقوبة
(مثل توزيع وتقسيم المحكوم عليهم) بل
امتد إلى معاملة المجرم ذاتها .

وقد أحدث التطور العام لفكرة العقوبة
تغيراً عميقاً فى جميع أوجهها التكوينية وفى أهدافها .
وكذلك الحال فى السياسة المقايية بتغير
العقوبة من اعتبارها كجزاء إلى كون أنها ترمى
إلى هدف وهو عودة الانسجام فى المجتمع (٣٩)
وبل هذا الشكل فإن الميس هدف إلى
إعادة تهذيب المسجون المحكوم عليه - ممتناً
فى ذلك بجميع الدراسات العلمية الحديثة ومن

أما بالنسبة إلى المجرمين في إيطاليا (٢٩) فإن معامل الذكاء Q. I. هي ٩٣ بمعنى ٩٠ للأشخاص الذين يرتكبون القتل و ٩١ لجرائم السرقة المشددة و ٩٣ لجرائم السرقة البسيطة و ١١٤ لجرائم التنصب و ٧٩ لجرائم الجنسية . وقد أظهرت الأبحاث التي استعمل فيها اختبار روشاخ Rorschach - الخاص بمكونات الشخصية - أهمية في دراسة المجرمين وكذلك الحال بالنسبة إلى الأبحاث الأخرى (١٤ - ١٥)

وقد استطاع شاكسل Schachnel في أبحاثه التي قام بها مستعملاً اختبار روشاخ Rorschach على أبحاث الزوجين جلوك Glueck للمجرمين الصغار (٢٥) (١٠٠٠ شخص) أن يصل إلى التفريق بين المجرمين وغير المجرمين بنسبة خطأ تعادل ١٠ ٪ فقط .

وقد استعملت اختبارات أخرى حديثاً مثل M.M.P.I. ولا Porteus وغيرها . وهم بالأوصاف الآتية كقائمه عامة في دراسة الشخصية :

التفكير غير التناضج - الحواس التاضحية وغير المضبوطة - المعرفة الخاصة بالبيئة الأتانية - قلة المعاني الإنسانية والقابلية للمعوان .

ولم تصل الأبحاث حول المعاني الأخلاقية و النتائج مرضية حتى عندما أجريت بواسطة اختبارات خاصة مثل وتعتمد هذه الاختبارات عادة معارف التمييز بين الشر والخير لدى الشخص .

هذه نتائج لا تبرر وجود علم نفس جنائي وذلك بسبب ضيق وعدم وجود قيمة عامة لها . ومع هذا فإنه لا يمكن تجاهل أهمية النتائج التي وصل إليها والتي تشير إلى الطريق الذي يجب اتباعه للتحقق في المشاكل العامة أو لدراسة الحاجة للأفراد .

الاقتصادي والمدرسي والاجتماعي بين المسجونين وأخيراً عن عملية الاختيار التي نتجت عن أن المسجون هو عادة مجرم لم يلاق نجاحاً . وعلى كل حال فإن جمهور المسجونين لا يمثل بأي حال المجرمين جميعاً ، ويضاف إلى ذلك أن التعاون الذي يقدمه المجرم عند اختيار لنفسه هو تعاون جزئي أي بالأحرى شكلي .

ومع هذا فإن كثيراً من الأبحاث التي أجريت بواسطة الاختبارات كانت لها أهمية ظاهرة في الوصول إلى معارف علم النفس الجنائي . وكثير من الأبحاث التي استعملت فيها الاختبارات العقلية قد وجهت إلى مقياس مستوى الذكاء (٣٤) *livello intellettuale* فقد أشار كثير من الكتاب إلى العلاقة بين نقص أو عيب الذكاء والإجرام ، وتوصل إلى أن المجرمين ذوي مستوى ذكاء أقل من المتوسط بالنسبة إلى الشخص العادي . هذه الظاهرة لها قيمة سببية ذلك أن الفرد ذا المستوى الذكائي أقل من المتوسط يكون أقل مقاومة لتفاعل عوامل الإجرام .

وقد قيل إن عدداً معيناً (حوالي ١٠ ٪) من ضحايا العقل *deboli di mente* يملكون سلوكاً إجرامياً ، وإنهم يعانون من *deficit mentale* ينتج لديهم أي نوع من السلوك متضاداً ذلك السلوك الاجتماعي .

وطبقاً لوجهة نظر (٣٠) لوتيت Loutit وآخرين تتأرجح نسبة الذكاء للمجرمين غير البائسين بين ٧٨ و ٩٢ ٪ .

وطبقاً للإحصائيات التي قام بها ديسريف De Greef على مجموعة كاملة لأحداث السجنين فإن متوسط الذكاء هو ٩٤ وفيما يتعلق بالأنواع المختلفة الجريمة فهو ١٠٣ للأشخاص الذين يرتكبون جرائم الابتزاز و ١٠٢ لجرائم القتل و ٩٠ لجرائم السرقة والتمسك على الأشخاص و ٨٦ للجرائم الجنسية .

المجرم ما يزال فرداً ذا سلوك مستقل عن الإدارة الواعية وذلك في درجة أزيد أو أقل بالنسبة إلى إشراك الأنا . وقد أدى قبول وجهة النظر هذه إلى وضعية نفسانية (نسبة إلى المدرسة الوضعية) لا تقل تقييداً عن تلك الأنتروبولوجية والتي تجعل من الصعوبة بمكان تبرير فكرة المسئولية الفردية الشخصية .

هذه النتيجة كانت موضع خلاف بين المدارس النفسية التحليلية وبين المدارس الكلاسيكية في فضاء معاملة المجرم . فالمقوبة على السلوك الإجرائي لن تمنع الفرد المجرم من العودة إلى سلوك ناتج عن بواعث لاشعورية أو غير مقصودة .

وقد بحث ألكسندر (٤ - ٣١) حديثاً هذه المشكلة وأعلن وجهة نظره التي تعتمد على عدم التفريق بين المكونات الشعورية للشخصية وتلك اللاشعورية . ونتيجة لذلك فكما يؤثر اللاشعور في السلوك الواعي فإن العمليات الواعية تؤثر في اللاشعور وبذلك فإن المقوبة التي تؤثر على المكونات الواعية تؤثر كذلك على تلك غير الواعية - وهنا يرجع إلى وحدة الشخصية . وبذلك تتأكد القيمة العلاجية لبدأ المسئولية كبدأ أخلاقي وفي نفس الوقت يمكن اجتياز حاسر فكرة الحتمية النفسية في التعاون بين العلوم النفسية وتلك الجنائية .

كذلك يصرى جميع ما سبق في حالة عدم تطور وتجمد الأمومة التي لا تشجع الماطقة الوجدانية لدى الطفل حتى ولو أظهر الأب سلوكاً مناقضاً لسلوك الأم .

وتحدث هذه الأحوال صعوبة في الإدراك واضطراباً في نمو الأنا الأعلى .

٥ - (Bertelheim sylvestez)

وفي كثير من الأحيان يوجد فراغ (٢٨) في نمو الأنا الأعلى لدى الطفل الذي يقتصر تأثيره على منطقة سلوكية ضيقة (مثل اضطراب في السلوك المدرسي في حين يظل سلوكه عادياً في المنزل) .

فلذا نعرض شخص في محيط وبيئة إجرامية فإنه يمثل القيم الاجتماعية وكذلك يصبح نمو الأنا والأنا الأعلى مصبغة إجرامية .

ومن الواجب ملاحظة أن الانتراضات التي سبق ذكرها لا تظهر جميعاً في كل الحالات .

ويراعى أن الكاتبين السابقين قد استنتجا ذلك من دراسة لأشخاص محددين وأن قيمة - هذه الدراسة على أساس الفروض العملية وبذلك أكدوا وجوب امتداد الدراسة الشخصية إلى البواعث النفسية للسلوك .

وتباً لمذهب التحليل النفسي (١٠) فإن

دراسة للمجرمين بواسطة الاختبارات العقلية

فالمسجون في الحقيقة هو مجرم خاص يظهر تغييراً بالنسبة إلى مجموعة المجرمين المطلقين السراح . وهذه التغيرات ترجع إلى الصدمات الماطفية *Shocks emotive* الناتجة عن الاحتجاز في السجن وعن انخفاض المستوى

لقدماً لتجاً إلى الاختبارات العقلية كوسيلة للدراسة عند محاولة تكوين علم النفس الجنائي . وقد أجريت هذه الأبحاث عادة على مسجونين مما ضيق في نطاق أهميتها وقيمتها بالنسبة إلى المشكلة العامة للإجرام .

دراسة لمنهج التحليل النفسى

والأنماط : تحول إلى أفعال إجرامية ظاهرة .

٣- إجرام ناتج عن حالات وجدانية
أو عن ظروف خاصة ، أشخاص عاديين
(جرائم طارئة) .

٤- إجرام ناتج عن صراع داخلى . إجرام عاصى
وقد أضيفت أنواع أخرى من التقسيمات
تتكون من أشخاص يرتكبون الجريمة بعد
إصابتهم بأمراض عضوية أو بالإيمان على
الحدوث - وذلك باشتراك بسيط من الأنا أو فى
حالة عدم الاشتراك الكلى .

وعند ما يصاب الأنا العليا فى تطوره تكون
له أهمية ظاهرة فى السلوك الإجرامى . هذه
الأهمية لها ديمامية خاصة سوف نتعرض لها فيما
بعد .

ولقد ذكر بولبي Bowlby (١) أن
الانفصال عن الأم لمدة طويلة يكتسب سبباً للجرائم
الجنسية والاعتاتية التى تكون منبثقة عن الإغواء
الناتج عن الانفصال ، وهذه الانفصالات تجد
مجالاً لها فى ارتكاب جرائم الأموال . ويحدث
فى حالة عدم وجود المراقبة الأبوية أو فى حالة
القصور البالغة والمعاينة المفرطة (هذه الصفات
تظهر أن الأنا الأعلى عند الأبروين متجدد وغير
متطور صراع ليس له مخرج ، ويحدث شعوراً
بالخبط يثنى بالشخص إلى إحداث ظروف
تسهل إنزال العقاب به .

وعند ما يكون موقف الأبروين متأرجحاً
بين الإيجابية المطلقة وبين القسوة غير المسببة
فإن نمو الأنا الأعلى لا يتكامل بل يقف عن
النمو .

مدت النظريات المختلفة فى مذاهب لتحليل
النفسى علم الإجرام بمعارف ذات قيمة وأهمية .

فقد اعتبر فرويد أن نفسية المجرم لها
حقيقتان أسليتان هما الانسانية غير المحدودة
والانفعاغ الشديد إلى التخريب . وتتركز هاتان
الخصيصتان على عدم وجود الإحساس بالحلب
وعلم بوجود حساسية التقدير للقيم الإنسانية .

وقد أتبع خطوات فرويد كل من أيجون
Aichron والكسندر Alexander (١ - ٢ -
٣ - ٤) وغيرهما من علماء النفس اللذين سيأتى
ذكرهم بعد (١٣ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ -
٢٦ - ٤٥) .

ويرامى أن أهمية المو . B. فى السلوك
الإجرامى وكذلك ظاهرة الانفعاغ الإجرامى
التي توجد فى الشخصية الإنسانية ليس مقصوراً
على التحليل النفسى فقط . ففى الرجل العاصى
تكون هذه الانفعاغات مقيمة محكمة ولا تصل
إلى المستوى الظاهرى الإجرامى ، فالأنا فى
وظيفته كوسيط بين الانفعاغات اللاجتماعية له
أهمية ظاهرة فى التعبير عن الجرائم فكذا ظهر
أن الأنا ضعيف أو إذا اعتوت وظائفه خلل فن
المحتمل التعبير عن السلوك الإجرامى .

وقد قام ألكسندر بتقسيم ظاهرة الإجرام -
بالملاقة مع درجة اشتراك الأنا - مبنياً من أقل
درجة للاشتراك حتى الوصول إلى الدرجات العليا

وقد قام بالتقسيم على النحو الآتى :

١- الإجرام الخيالى : أحلام -
أعراض عصبانية - خيالى .

٢- الأخطاء التى تكون سبباً للجرائم

انزعاج الإعجاب من المجتمع - مفارمين -
لا يقتضون ولا يمكن وضعهم تحت رئاسة ما .

٤ - من الناحية النفسية من حيث الميل
إلى صفة المباشرة والتجرد أكثر من التغيرات
الرمزية والذهنية . وبأن يكونوا عند معالجتهم
المحصلات غير تابعين لحظة أو ملهوب معين .

٥ - من حيث الناحية الاجتماعية الثقافية
نجدهم قد نشأوا في أغلب الأحيان في أسر أفرادها
غير مجرمين وفي عائلة يقل فيها التلاوم والتضام
وبين والذين عادة غير مناسبين (بالأى يكونوا مثلاً
يحتضن أو ظلمة يقتنى أثرها) .

وطبقاً للمذهب التحليل النفسى *psiconalítica*
قد يكون هؤلاء الآباء غير مناسبين لتكوين
الأنا الأعلى التى لها صفة الثبات والتوازن وصفة
الاعتدال من الناحية الاجتماعية في المراحل
الأولى نمو الصفات البشرية . ويعبر الصغار
نتيجة البيئة التى تدفع إلى الإجراء والتى تنشط
عوامله لضعف المراقبة عن زواجرهم التى تأخذ
شكل الرغبات الذاتية الأنانية عن طريق أشكال
متنوعة من السلوك الإجراءى . ويتكون الميل
نحو الزوات والتغيرات غير الممكن ضبطها
في الخلية الجنسية وفي النفس ، ويعبر عنها
بالتكوين السوى للطباع التى تتكون في المراحل
الأولى من العمر .

وبذلك ففان القوانين السببية لزوجين جلوك
Glueck يقدم مثلاً عملياً لأهمية العوامل النفسية
في دراسة الجريمة سواء بطريق مباشر أو بواسطة
الاشتراك مع العوامل الأخرى الموجودة التى
كشفت عنها العلوم التى تدرس الجريمة .

نظراً لسلامة منهج البحث ووضوح النتائج التى
وصلت إليها (تلك التى قام بها الزوجان
الأمريكيان جلوك Glueck اللذان توصلا إلى
تحليل دقيق لموامل ظاهرة الإجراء وقد
أجرى البحث على مجموعتين من الأحداث
الأولى تجريبية مكونة من ٥٠ حدثاً جانبياً
والمجموعة الأخرى ضابطة مكونة من ٥٠٠ حدث
سوى . وقد راعيا في المجموعتين أن يتساويا في
الصفات الآتية : (السن - الجنس - المستوى
الاجتماعى - المستوى المالى - الذكاء) ما عدا
المتغير وهو السلوك الإجراءى .

واستخدم الزوجان أيضاً نظماً إحصائية مناسبة
ساعدتهما على تقدير طبيعة الرابطة بين العوامل
التي تحت الدراسة وبين السلوك الإجراءى أو غير
الإجراءى . وقد صاغوا قانوناً سببياً يأخذ في
اعتباره جميع الموامل السابقة . هذا القانون
يعبر عنه كالآتي :

١ - يفرق الجانسون الأحداث كجموعة عن
غير المجرمين .

١ - من الناحية الضوية نجدهم أساساً من
التكوين الميزومورف *mesomorfo* (صلابة -
امتلاء الجسم - ظهور العضلات) .

٢ - من ناحية الطباع نجدهم يتميزون
بالاضطراب والحيوية والانفخاع والاعتداء
والتهريب . هذه الصفات تزيد وتقل نتيجة لعدم
انتظام النمو ونتائجه الفسيولوجية .

٣ - من ناحية الاتجاهات : نجدهم
ساديين - متشككين - عنيدين يرضون في

مشكلة نوع الإجرام . فالليل للاعتداء عند الميزومورف *mesomorf* وسحب لتأكيد سلطانه هما في الواقع عوامل نفسية محضة .

ولقد اشارت الدراسات الانثروبولوجية المدونة الألمانية تبعاً لمذهب كرتشر *Kretschmer* إلى تنوع السلوك الإجرامي بتنوع الطراز النفسى . ولقد قام ريدى *Riedi* بإحصاءات مستنداً على تصنيفات كرتشر *Kretschmer* فوصل إلى النتائج التالية :

قصاصى	دعوى
Schizotimici	Ciclotimici
استخدام العنف ضد الأشخاص	٦٥ %
التدليس	٤٥ %
السرقة	٥٧ %
	٢٠ %

وقد بينت دراسة القنود والدراسات التي تعتمد على الرسم الكهربى الفصح كثرة وجود الخلل القندى والتغيرات في نظام الإشعاعات الخفية عند المجرمين .

وطبقاً لنظرية الإحباط - الاعتداء *frustration-aggression* فإن العامل النفسى هو الذى يؤول إلى السلوك الإجرامى كتأثير لأحوال الانسلاط الناتجة عن تفاعل المجتمع بالفرد الذى لم يكتمل نموه الجسدى .

ويذكر جلوك *Glueck* أن العامل لا يكون سبباً إلا إذا كان باعثاً - بمعنى من الأسباب الخارجية (الاجتماعية) أو الأسباب الداخلية (الضوية) يعبر عنها باعث نفسى يؤثر في السلوك .

ما تقدم يتبين أنه عند دراسة المجرم من الناحية النفسية يجب أن توضع العوامل الاجتماعية والبيولوجية موضع الاعتبار . ولذلك فإن المذاهب الحديثة تركز في بحثها على تمدد أسباب السلوك الإجرامى وعلى اعتماد هذه الأسباب بعضها على بعض وهذا يدور الفرد من جميع الجوانب وككل هذه الدراسات (التي تستحق الذكر

ولقد حاول ركلز *Reckless* (٤٠) تمييز العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة عن العوامل الفردية الشخصية التي تساهل *Componenti di Vulnerabilita* قاصداً بذلك فكرة ضعف مقاومة الفرد للقوة المجرية الإجرامية التي تنبع من البيئة .

ولقد أكد نفس المؤلف أن تحليل الظروف الاجتماعية وحدها ليس كافياً وكذلك الحال مع العوامل السالف ذكرها إنما يجب دراسة نوعى العوامل (الفردية والاجتماعية) ودراسة مدى علاقة التبادل بينهما حتى يمكن فهم السلوك الإجرامى . فن المعروف أن الأفراد الذين يعيشون في منطقة الجريمة ليسوا جميعاً من مرتكبى الجرائم - والأشخاص الذين يظهرون عوامل جارية لا يمارسون جميعاً سلوكاً إجرامياً ولكن تقابل مجموع العوامل الداخلية والخارجية هو الذى يحقق الظروف الملائمة لكي ينتهك الفرد القاعدة القانونية بسلوك معاتب عليه .

كذلك جاء علم البيولوجيا - الذى يدور الظروف العضوية التي تؤدي إلى الجريمة - بمعارف مكنت تلك الناتجة عن دراسات علم النفس . ففكرة التكوين الإجرامى *Costituzione delinquenziale* التي نادى بها الأستاذ ديتوليو *Di Tullio* ما هي الا تعبير واضح لاستحالة الدراسة البيولوجية لسلوك الإجرامى إلا إذا انضم إليها دراسة القوى النفسية والشخصية الفرد .

ومن الأشياء التي تستحق الذكر أن العلامة ليمبروزو قد شغل في مؤلفاته الشهيرة في دراسة المجرم صفحات كثيرة يمكن أن يطلق عليها بلا جدل دراسة في علم النفس .

كذلك فإن الدراسات الحديثة التي قام بها شلدون *Sheldon* قد أكدت ريمان نوع خاص من التكوين الميزومورف *mesomorf* الذى يأخذ في الاعتبار الآثار النفسية التي تتولد لدى الشخص والتي بواسطتها يمكن الإجابة عن

ولقد منع علم الاجتماع منذ الأبحاث الأولى في علم الإجرام اشتراك العلوم الأخرى - ولكن ظهر أثر الأفكار والنظريات ذات الطابع النفسى واضحاً في الأبحاث التي تدرس الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية (١٧) . فظاهرة الإجرام تتكون من عوامل مختلفة ذات خواص اجتماعية (٩ ، ٢٣) - فن المعروف مثلا كثرة السلوك الإجرامى بين أوساط الملقين - وكذلك بين أطفال المهاجرين حتى ولو كانت الهجرة داخل الدولة نفسها .

ويحقق الذكور عدداً أكبر من المجرمين بالنسبة إلى الإناث .

وفيما يتعلق بعامل السن فإن الجريمة دائماً تكون في فترة الشباب أى تلك الفترة التي تنتهى بسن الخامسة والعشرين .

ويلاحظ في المجتمعات الكبيرة كالمدين وجود مناطق خلوية خارجها لها خاصية تسهيل الانقياد إلى السلوك الإجرامى . هذه المناطق تتميز بمستوى اقتصادى منخفض ويشغلها سكان جائلون أو من ليس لهم وظيفة ثابتة أو أصل عائلى معروف .

وقد درس هذه المناطق كل من شو Shaw وموريس Morris (٢٣) الذان أكنا أهميتها عند التفكير في مكافحة النشاط الإجرامى الذى يستوجب القيام بنشاط مضاد من قوى البوليس . ولقد أضاف علم الاجتماع مباشرة أو بواسطة التعاون مع الفروع المتخصصة في علم النفس « كعلم النفس الاجتماعى » عند دراسة المجتمع عامل الثقافة مريداً بذلك لغة المجتمع وتقاليد وعادات الأشخاص المختلفة وهنا فقد اكتسبت الرواثة والتقاليد والمادات وأسس البيئة أهمية خاصة .

ويلاحظ عند تحليل الجريمة اختلاف الوجهة الاجتماعية عن الوجهة النفسية ، هذا ما أكنته المذاهب الحديثة التي ترى إلى استخدام علم الاجتماع وعلم النفس جنباً إلى جنب .

تكون بطيئاً في إنشاء العلاقات مع الآخرين . وفيما يتعلق بإحساس عدم الطمأنينة فإن المريض بمرض صباى يظهر كثيراً من التأخر وعدم القدرة على القيام بمختلف أوجه النشاط أما المجرم فهو غالباً متخايل متباه شديد الرغبة في اجتذاب الأنظار وفي انتزاع الإعجاب من المجتمع ولو أدى الأمر إلى استعمال طرق غير مشروعة ، والمريض مرضاً صبايياً غالباً ما يكون شديد الحساسية بالنسبة إلى الحوادث التي تقع حوله ولكنه يظهر عادة عدم الاهتمام بها . أما المجرم فيبدى قليلاً من التأثر ليظهر الشعور بالخطأ حتى يجبر المجتمع على معاقبته ، وبذلك فالشعور بالخطأ يبره عنه بطريقة غير مباشرة . وتتلخص الصفات النفسية للمريض مرضاً صبايياً في الحزن والخوف ، والحساسية للنقد ، والاعتداء . أما الصفات النفسية للمجرم فهي الاعتداء ، والشجاعة ، والرجولة .

وفيما يتعلق بنسب النفس فالصباى يميل دائماً إلى أن يكون متفهماً بينما المجرم فهو عادة متعصب مضطرب ومن الصعب أن يتحكم في نفسه ومن السهل أن ينفجر . أما بالنسبة إلى البيئة فإن الصباى ليس له اعتقاد ويضاف من الاتصالات الاجتماعية وسريع الانطواء بينما ينضم المجرم دائماً لمجموعات ويتأثر بالصفات العامة لمجموعة أكثر من تأثره بالصفات الفردية .

ويلاحظ أن بلوشيك Plutchik يشير فيما سبق إلى المجرمين غير البالغين ويرى أن هذه الصفات صالحة التطبيق بالنسبة إلى الأشخاص البالغين .

وقد فرق جنكيز Jenkin (٢٧) في محيط جرائم غير البالغين بين المجرمين غير المتكيفين (ذى صفات عقلية ترجع إلى مرض - أو عدم القابلية على التكيف) وبين المجرمين المتكيفين التي ترجع جرائمهم إلى صفات اجتماعية .

تتخرج حدود علم الأمراض العقلية مع علم النفس وبذلك يكون من الصعب الوصول إلى تعديده وتفهم طبيعة السلوك الإجرائى الناتج عن هذه الأمراض إذا بحثت من زاوية الأمراض العقلية فقط .

ومن الصعب في كثير من الأحيان التفرقة بين السلوك الإجرائى والسلوك العصائى *neurotico* وبذلك فإن الأبحاث من زاوية الأمراض العقلية تؤدي إلى مآفوف كاتفة للشخصية الإنسانية في هذه المنطقة غير المحددة وغير المروفة .

وقد بين Gillespie هـ ٢٢ « المايرالى تلزم لقول بأن سلوكاً إجرائياً ما هو إلا اضطراب عصائى نفسى . هذه الماير هي :

- ١- يجب أن يكون الفعل الإجرائى ناتجاً عن الاضطراب العصائى .
- ٢- يجب أن يكون أحد عناصر هذا الاضطراب هو الضمير الاجتهائى .
- ٣- يجب أن يكون الفعل الإجرائى تعبيراً عن رغبة شخصية للوصول إلى مقفة .
- ٤- يجب أن تكون المنفعة الشخصية الناتجة عن الفعل الإجرائى لها معنى خاص وأحياناً تكون هذه المنفعة رمزية .
- ٥- يجب أن يظهر على الشخص علامات أخرى عصائية .

وقد قام بلوشيك Plutchik (٢٧) بتقسيم السلوك إلى سلوك عصائى في أقصى اليمين وسلوك عادى في الوسط وسلوك إجرائى في أقصى اليسار وبين الكتاب أهمية الخلاف بين التقطين أى السلوك الإجرائى والسلوك العصائى .

ولاحظ أيضاً فيما يتعلق بشعور الثقة أن المريض مريضاً عصائياً يتأرجح بين التقرب إلى شخص آخر وبين الانطواء على نفسه مع السهولة في أن يفصل عن معرفة الروابط الاجتماعية بين الأشخاص . أما المحرم فهو عمل المكس كثيراً ما يعبر عن عدم ثقته بواسطة الخلفاء وأحياناً

صفة خاصة يكون سببها إصابة الفرد بإحدى الأمراض العقلية . فمثلاً « سيكرتورنيا وفى إحدى أشكال الأمراض الانفصالية التى تحدث هنزرا على فترات دورية تفقد المريض إلى ارتكاب الجرعة التخلص من أعداء وهيين . وقد يؤدي هذا المرض إلى اقتجار يعبر عنه بارتكاب أفعال العنف بلا سبب ظاهر . وقد يصاب المريض بمجنون العظمة الذى قد يؤدي إلى السلوك الإجرائى .

وفى مرض الجنون القدرى *Psicosi maniaco-depressivo* تكثر أفعال العنف غير المستطاع ضبطها ، وفى أزمات الميلانخوليا *melanconiche* تكثر ظاهرة الانتحار التى قد تأخذ شكل القتل مع الانتحار عند ما يقتل المريض أحد أو كل أفراد العائلة قبل أن ينتحر .

وفى الأمراض التى تصيب الشيخوخ *dementia Senile* تكثر ظاهرة السرقه والجرائم الجنسية مع الضنار . وفى مرض الصرع *epilepsia* يحدث أحياناً سلوك عنيف يؤدي إلى جريمة القتل . (٧ ، ٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤١) وتنتفى الأسباب الحقيقية الواقعية المحقولة للفعل المرتكب في جميع مظاهر السلوك الإجرائى التى قد يكون سببها مرضاً عقلياً ، ولهذا عندما تتكشف الحالة العقلية فإن الفرد لا يعتبر مجرمًا ولكن يعتبر مريضاً ويحتاج إلى المراقبة والملاج .

وهناك أيضاً ظواهر نفسية مختلفة الطبيعة عن الظواهر السابقة بمعنى أن هذه الظواهر لها نفس السلوك الإجرائى الذى ينسب إلى عدم تكيف الفرد للبيئة التى يعيش فيها . أو تكون ناتجة عن دينامية التكيف التى تدفع الفرد إلى انتهاك القانون حتى يتخلص من الظروف التى هو فيها .

وفى النوع الأخير من هذه الأمراض

دراسة المجرم من الناحية النفسية

الدكتور ف. فراكرت

مؤلف كتاب "العلماء في علم النفس" في جامعة فرانكفورت

مع علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والقانون الجنائي من العمل التي يؤسس عليها علم الإجرام سواء من الناحية النظرية أو العلمية .

ومن الضروري معرفة شخصية المجرم على أوسع نطاق الوصول إلى دراسة وافية كاملة تساعد على تحديد المعاملة الواجبة للمجرم وكذلك تحديد وسائل منع النشاط الإجرامي .

وفيما يلي سنتلخص على ما أشرك به علم النفس في العلوم الجنائية مشيرين كلما أمكن إلى الأفكار ذات الأهمية العملية وتلك التي لها طابع الثبات العلمي .

كل ذلك أن نقارن سيكولوجية المجرم الصغير بسيكولوجية المجرم الرشيد البالغ وذلك لنموض هذا الموضوع الذي يحتاج إلى دراسة منفردة من ذوي الاختصاص في علم وظائف الأعضاء الجنائي وعلم الإجرام الكليتيكي .

لم يستفد علم الإجرام من علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا الجنائي فحسب - بل وجه اهتمامه أيضاً إلى علم النفس مستخدماً إياه في الوصول إلى معرفة أحسن لشخصية من ارتكب الجريمة ومحاولا الوصول كلما أمكن إلى دراسة نفسية للشواذ من شأنها أن تسمح بإظهار الصفات والخصائص الجبرية للمجرم من غيرها . هذه المحاولات - التي قامت بها مدارس عدة متفاوتة في طرق بحثها والتي وصلت إلى نتائج غخطفة والتي قابلت نقداً من المتخصصين في العلوم الأخرى - ولو أنها لم تصل إلى دراسة نفسية جنائية للشواذ إلا أنها قد أثرت علم الإجرام بكثير من المعارف ذات الأهمية في دراسة المجرم .

إن الاتجاه الحديث لعلم الإجرام هو اتجاه إكلينيكي ، أما علم النفس فقد اعتبر

العلاقة بين علم النفس والعلوم الأخرى التي تدرس المجرم

تغييره في مجال الدراسة المتعددة الجوانب للمجرم (٢٢) .

فلم الأمراض العقلية قد أمد علم الإجرام بكثير من المعارف والأفكار وبالأخص في دراسة المجرم التي تدرّج تصرفاته عن مرض عقلي ومن المعروف أن أفعالا وسلوكاً ذا

لا توجد فواصل طبقاً لفكرة الإكلينيكية الحديثة في علم الإجرام بين العلوم التي تدرس الفرد المجرم فيشارك علم الإجرام مع العلوم الاجتماعية - ومن بينها القانون - والعلوم البيولوجية (الأنثروبولوجيا) وعلم الأمراض العقلية) بمعنى أن كلاهما يشغل مكاناً لا يمكن

(١) قام بترجمة هذا المقال عن الإيطالية الدكتور محمد إبراهيم حسن زيد .

34. MURCHISON, C.: *Criminal intelligence*, Clark University, Worcester, 1926.
35. NEUESTATTER, W. LINDESAY: *Psychological disorder and crime*, Christopher Johnson, London, 1953.
36. PINATEL, J.: *Classification des facteurs criminogènes*, Revue de Science Criminelle et de Droit Penal Comparé, 1957, 3, 665-672.
37. PLUTCHIK, R.: *Implications of a Neurosis-delinquency continuum*, The J. of the Association for Psychiatry Treatment of Offenders, 1959, 1, 3-4.
38. PODOLSKY, E.: *The chemical brew of criminal behavior*, J. of Criminal Law, Criminology and Police Science, 1955-675.
39. REALE, N.: *Rieducazione del condannato*, Rassegna di Studi Penitenziari, 1957, 4, 447-472.
40. RECKLESS, W.C.: *The crime problem*, Appleton Century Croft, New York, 1955, II ediz.
41. REIK, T.: *The Unknown Murderer*, International University Press New York, 1945.
42. RICCI, G.: *Rilievi elettroencefalografici su 484 detenuti*, Rassegna di Studi Penitenziari, 1958, 3, 470-472.
43. RIZZO, G.B., FERRACUTI, F.: *Impiego del test di Rorschach in criminologia clinica*, Rassegna di Studi Penitenziari, 1959, 1, 23-50.
44. RUBINSTEIN, L.H.: *La psychanalyse et le traitement de la délinquance*. W.H.O., Copenhagen, 1958.
45. SCHILDER, P.: *Psychoanalysis, man and society*, Norton, New York, 1951.
46. SHELDON, W.H., HARTL, E.M., McDENNOTT, E.: *Varieties of delinquent youth: an introduction to constitutional psychiatry*, Harper and Brothers, New York, 1949.

16. FERRACUTI, F.: *I metodi psicologici nell'azione emendativa*, II Corso di perfezionamento per Uditori Giudiziari, Giuffrè, Milano, 1959.
17. FERRI, E.: *Sociologia criminale*, UTET, Torino, 1929, Vol. 2.
18. FONTAINE, V.: *La conception psychoanalytique de la criminalité*, Revue de droit pénale et de criminologie, 1939.
19. FREUD, S.: *Dostoevsky and parricide*, Intern. J. of Psychoanalysis, 1945, 1, 1.
20. FREUD, S.: *Psychoanalysis and the ascertaining of truth in courts of law*, in *Collected papers*, Hogarth Press, Londra, 1950, Vol. 2.
21. GILL, H.B.: *An operational view of criminology*, Archives of Criminal Psychodynamics, 1957, 2, 287-338.
22. GILLESPIE, R.D.: *Psychoneurosis and criminal behavior*, da RADZINOWICZ, L., TURNER, J.W.C.: *Mental Abnormality and Crime*, McMillan, Londra, 1944.
23. GLASER, D.: *Criminality theories and behavioral images*, Amer. J. of Sociol., 1956, 5, 433-444.
24. GLUECK, S.: *Theory and fact in criminology*, The British J. of Delinquency, 1956, 2, 92-109.
25. GLUECK, S., GLUECK, E.: *Unraveling Juvenile Delinquency*, The Commonwealth Fund, New York, 1950.
26. GREENACRE, P.: *Conscience in the psychopath*, Am. J. of Orthopsychiatry, 1945, 15, 495.
27. JENKINS, R.L.: *Adaptive and maladaptive delinquency*, The Nervous Child, 1955, 1, 9-11.
28. JOHNSON, A.M., SZUREK, S.A.: *Etiology of antisocial behavior in delinquents and psychopaths*, J.A.M.A., 1954, 154, 814.
29. LAZZARI, R., FERRACUTI, F., RIZZO, G.B.: *Applicazione della scala di intelligenza Wechsler-Bellvue, Forma 1, su un gruppo di detenuti italiani*, Rassegna di Studi Penitenziari, 1958, 3, 449-456.
30. LOUHTIT, C.M.: *Clinical Psychology*, Harper and Brothers, New York, 1936.
31. MacDONALD, J.M.: *Psychiatry and the criminal*, Thomas, Springfield, Ill., 1958.
32. MANNHEIM, H.: *Group problems in crime and punishment*, Routledge and Kegan Paul, Londra, 1955.
33. MORRIS, T.: *The criminal area*, Routledge and Kegan Paul, Londra, 1957.

BIBLIOGRAFIA

1. AICHORN, A.: *Wayward Youth*, Imago, Londra, 1951.
2. ALEXANDER, F., HEALY, W.: *Roots of crime ; Psychoanalytic studies*, Knopf, New York, 1935.
3. ALEXANDER, F., STAUB, H.: *Il delinquente e i suoi giudici*, Giuffrè, Milano, 1948, I ediz.
4. ALEXANDER, F., STAUB, H.: *The Criminal, The Judge and The Public*, The Free Press, Glencoe, Ill., 1956.
5. BETTELHEIM, B., SYLVESTER, E.: *Delinquency and morality*, da *Psychoanalytical Study of the Child*, Vol. 5, Inter. University Press, New York, 1950.
6. BOWLBY, J.: *Forty-four juvenile thieves*, International J. of Psychoanalysis, 1944, 25, 19.
7. BROMBERG, W.N., THOMPSON, G.B.: *Relation of Psychosis, Mental Defect and Personality type to Crime*, J. of Criminal Law and Criminology, 1937, 18, 70-89.
8. BURTT, H.E.: *Applied Psychology*, Prentice-Hall, Inc., New York, 1957, II ediz.
9. CLINARD, M.B.: *The sociology of delinquency and crime*, de GITTLER, x.B. (Ed.): *Review of Sociology*, Wiley, New York, 1957, Cap. 14.
10. DE VINCENTIIS, G.: *Contributo della dottrina e del metodo psicoanalitici allo studio della personalità del delinquente*, Archivio Penale, 1950, 1-2.
11. DI GENNARO, G., FERRACUTI, F., FONTANESI, M.: *L'esame della personalità del condannato nell'Istituto di Osservazione di Rebibbia*, Rassegna di Studi Renitenziari, 1958, 3, 371-393.
12. DI TULLIO, B.: *Principi di Criminologia Clinica*, Ist. di Medicina Sociale, Roma, 1959, II ediz.
13. EISLER, K.R. (Ed.): *Searchlights on delinquency*, International Univ. Press, New York, 1949.
14. FERRACUTI, F.: *I tests mentali in criminologia*, La Scuola Positiva, 1955, 1-4, 197-209.
15. FERRACUTI, F.: *Compiti della psicologia penitenziaria*, La Scuola Positiva, 1956, 1-4, 355-365.

mento dei problemi generali che per un esame accurato dei singoli soggetti.

Ricorderemo in prosopito che nei campi applicativi della criminologia (quali le perizie psichiatriche penali e le tecniche penitenziarie) la psicologia ed i suoi metodi trovano sempre più ampie possibilità di utilizzazione.

IMPORTANZA DELLA PSICOLOGIA NEL TRATTAMENTO DEL CRIMINALE

I contributi della psicologia non si arrestano ai problemi generali della criminologia e alla diagnosi del criminale (sia questa eseguita in sede di giudizio, come compito medicolegale, o nella fase esecutiva della pena, come classificazione del detenuto condannato), ma si spingono al trattamento del criminale (16). L'evoluzione generale del concetto della pena ha portato ad una profonda modificazione dei suoi aspetti strutturali e delle sue finalità, e, nella tecnica penitenziaria, si è passati, dalla punizione come retribuzione alla punizione per uno scopo: la risocializzazione (39). In questo modo, la detenzione mira a rieducare il condannato servendosi di tutti gli ausili offerti delle moderne discipline scientifiche, prima fra queste la psicologia. Ciò è ben evidenziato dall'art. 27 comma 11, della Costituzione della Repubblica Italiana: "le pene non possono consistere in trattamenti contrari al senso di umanità e devono tendere alla rieducazione del condannato". Il miglioramento della situazione culturale e professionale del condannato — attraverso opportune azioni di rieducazione scolastica e di orientamento e istruzione professionale — si accoppia spesso a forme di trattamento più attivo, che si spingono fino alla psicoterapia individuale e di gruppo. Secondo la letteratura e le esperienze sia italiane che straniere, tali tecniche (la cui natura specializzata non può essere discussa qui in dettaglio) sembrano costituire la migliore arma per la lotta contro recidiva e per l'efficace trattamento e risocializzazione del criminale.

fattori criminogeni. Va rilevato che solo un certo numero (il 10% circa) dei deboli di mente hanno comportamento criminale, ed un deficit mentale molto grave esclude qualunque condotta, compresa quella antisociale. Tuttavia, in una serie di dati riportati da Louttit (30) e da altri, il Quoziente Intellettuale medio di vari gruppi di minori criminali variava da 78 a 92. Secondo i dati riferiti da Da Greef, su di una intera popolazione penitenziaria il Quoziente Intellettuale medio era di 94, mentre, per i diversi tipi di reato, era di 103 nei truffatori, di 102 negli omicidi, di 90 nei ladri e nei reati di violenza contro le persone, e di 86 nei reati sessuali. Su detenuti italiani (29) si è ottenuto un Quoziente Intellettuale medio di 93, con un punteggio di 90 negli omicidi, di 91 nelle rapine, di 93 nei furti, di 114 nelle truffe e di 79 nei reati sessuali.

Per quanto riguarda la struttura della personalità, hanno notevole importanza le ricerche eseguite con il test di Rorschach, (43) che si è dimostrato particolarmente indicato per lo studio di soggetti criminali: anche gli altri reattivi di personalità hanno fornito, però, dati assai utili (1*, 15).

A proposito del Rorschach, va ricordato che, in un lavoro eseguito dagli Schachtel nella ricerca dei coniugi Glueck su criminali minorili ricordate (25) precedentemente, su 1.000 soggetti la diagnosi *cieca* di criminalità o non criminalità venne formulata con un margine di errore del 10% soltanto.

Altri reattivi usati correntemente sono il T.A.T., il M.M.P.I., il Porteus per le sue note qualitative, le associazioni di parole, ecc.

In generale, all'esame della personalità sono stati rilevati i seguenti tratti: pensiero infantile, affectività coartata o emotività immatura e incontrollata, errata percezione dell'ambiente, egocentrismo, scarsi interessi umani, a volte aggressività.

Le ricerche sul *sensu morale* (anche se eseguite con reattivi speciali, quali lo Tzedek) non hanno avuto generalmente risultati molto soddisfacenti. Questi tests, infatti, esaminano prevalentemente le informazioni possedute dal soggetto circa la distinzione tra bene e male, e non le motivazioni della sua condotta. I dati ottenuti non sono tali da giustificare l'esistenza certa e indiscutibile psicologia differenziale del criminale, sia per la loro limitata estensione che per la mancanza di valore generale. Tuttavia, a causa delle difficoltà metodologiche di situazione e di campinamento prospettate precedentemente, indubbiamente il contributo fornito dei suddetti dati è notevole ed indica la via da seguire sia per un approfondi-

quelle inconscie. Ciò riafferma il valore pedagogico del principio della responsabilità e la impossibilità di rinunciare ad esso nella strutturazione della società. Queste affermazioni, provenienti da un caposcuola della corrente psicoanalitica, fanno giustizia di tante vaghe generalizzazioni circa la posizione della psicologia nei riguardi del grave problema del principio morale della responsabilità, e permettono di superare l'ostacolo del concetto di determinismo psichico alla collaborazione tra discipline psicologiche e discipline penali. Contributi psicoanalitici trovano spessi fruttuare applicazione nel trattamento di criminali come Rubinstein che recentemente esposto in un brillante ed equilibrato lavoro.

STUDI SU CRIMINALI MEDIANTE REATTIVI MENTALI

Nel tentativo di individuare una psicologia differenziale del criminale, sono state frequenti le ricerche condotte mediante l'ausilio di reattivi mentali. Tali ricerche, generalmente, sono state eseguite su detenuti e ciò limita notevolmente il loro valore nei riguardi del problema generale della criminalità. Infatti, il detenuto è un criminale particolare, che presenta differenze notevoli nei riguardi del gruppo dei criminali in libertà. Tali differenze sono dovute agli shock emotivi causati dalle vicende giudiziarie o detentive, alla decadenza mentale conseguente agli effetti negativi della carcerazione, specie se questa è stata di lunga durata (prisonizzazione); alla prevalenza di bassi livelli economici, scolastici e sociali nella popolazione dei detenuti; all'azione selettiva esercitata dal fatto che il detenuto è generalmente un criminale che non ha avuto successo. In ogni caso la popolazione penitenziaria è un campione non rappresentativo del gruppo dei criminali. A ciò va aggiunto il fatto che spesso la collaborazione prestata dal detenuto agli esami psicologici è solo marginale e formale.

Ciononostante, molte delle ricerche eseguite con reattivi mentali hanno un notevole interesse e contribuiscono misura rilevante alle nostre conoscenze di psicologia criminale. Molti dei lavori con reattivi mentali su criminali sono diretti all'esame del livello intellettuale (34). Infatti, i rapporti tra deficit dell'intelligenza e criminalità sono stati sottolineati da molti Autori, e in quasi tutte le ricerche effettuate si è rilevata obiettivamente una differenza in meno del livello intellettuale medio dei criminali, in confronto a quello della popolazione normale. Tale dato ha, per alcuni, un valore causale poichè il soggetto meno dotato intellettualmente ha certamente una minore resistenza all'azione di

Lo stesso può verificarsi quando la figura materna è rigida e punitiva, priva di soddisfazioni affettive per il bambino, mentre il padre manifesta un comportamento opposto. In questi casi si hanno difficoltà di identificazione e disturbi dello sviluppo del Superlo (Bettelheim e Sylvester) (5). Molto spesso (Johnson e Szurek) (28) si hanno, nel bambino, lacune di sviluppo del Superlo, che limitano la loro influenza a ristrette aree comportamentali (per esempio, disturbi nel comportamento scolastico, con comportamento normale in casa). A questo quadro corrisponde, spesso, una discontinuità e una inconsistenza del comportamento dei genitori. Inoltre, un soggetto che si sviluppa in ambiente criminale può identificarsi con valori antisociali e sviluppare un Io ed un SuperIo criminali.

Occorre ricordare che le ipotesi sopra esposte sono, allo stato attuale delle nostre conoscenze, non dimostrate nella totalità dei casi. I singoli Autori che le hanno proposte le hanno desunte generalmente dallo studio di gruppi limitati di soggetti ed il loro valore è tuttora circoscritto a quello di una ipotesi di lavoro. Ciononostante, esse provano la necessità — riconosciuta anche da Autori di indirizzo diverso da quello psicoanalitico ortodosso — di estendere il più possibile lo studio della persona criminale alle motivazioni inconscie della sua condotta. Nella dottrina psicoanalitica, il delinquente rimane un individuo la cui condotta è necessitata (De Vincentiis) (10) e indipendente (in grado più o meno rilevante, in rapporto alla partecipazione dell'Io) dalla volontà cosciente del soggetto. L'accettazione di questo punto di vista condurrebbe ad un positivismo psicologico non meno rigido di quello antropologico e renderebbe difficile giustificare il concetto della responsabilità individuale per le proprie azioni. Ciò è stato origine di un insuperabile conflitto che ha contrapposto le scuole psicoanalitiche a quelle classiche nella diagnosi e nel trattamento del criminale. La punizione della condotta antisociale non sarebbe in grado, infatti, di prevenire la ripetizione di un comportamento causato da motivi inconsci e, di conseguenza, involontari.

Alexander ha (4, 31) preso in esame recentemente questo delicato problema, esponendo il suo punto di vista, che sostiene la non separabilità delle componenti coscienti della personalità da quelle non coscienti. Di conseguenza, così come l'inconscio influenza la condotta cosciente, i processi coscienti influenzano l'inconscio; con data la fondamentale unità dell'individuo, una punizione, agendo sulle componenti coscienti, ha effetto anche su

L'Io-nella sua funzione di mediatore tra gli impulsi asociali dell'Es, il controllo del Superlo e le pressioni sociali dell'ambiente ha, naturalmente, una importanza prevalente nelle manifestazioni criminali. Quando L'Io è debole, o le sue funzioni sono comunque menomate, il comportamento criminale ha più probabilità di manifestarsi. Alexander ha classificato la criminalità in rapporto al grado nel quale l'Io vi partecipa, iniziando da gradi minimi di partecipazione fino a giungere a gradi massimi :

<i>Criminalità fantastica.</i>	: sogni, sintomi neurotici, fantasmatica.
<i>Errori che cascano reati e azioni compulsive</i>	: transizione verso azioni criminali completamente espresse.
<i>Comportamento impulsivo accompagnato da conflitto interiore</i>	: criminalità neurotica individui normali (reati occasionali).
<i>Criminalità che deriva da stati affettivi o da situazioni speciali</i>	
<i>Criminalità senza conflitto interiore</i>	: criminalità normale.

Alle categorie sopraelencate va aggiunta quella composta da soggetti che commettono reati, in seguito ad una malattia organica o ad uno stato tossico, con minima o nessuna partecipazione dell'Io.

Il Superlo ha notevole importanza nel comportamento criminale quando il suo sviluppo è in qualche modo difettoso : ciò può avvenire attraverso vari meccanismi, alcuni dei quali saranno descritti qui appresso brevemente.

Bowlby (6) ha ricordato come una separazione prolungata della figura materna possa essere causa di un prevalere esagerato di impulsi libidinosi ed aggressivi, stimolati dalla frustrazione causata dalla separazione, impulsi che spesso trovano espressione in reati contro la proprietà. Una mancanza di affetto da parte delle figure genitoriali, o un atteggiamento esageratamente severo e punitivo (che i genitori possono manifestare a causa della presenza in essi stessi di un Superlo troppo rigido), possono causare conflitti non risolti e sensi di colpa, che il soggetto cercherà di soddisfare provocando situazioni possibili di punizione. Quando l'atteggiamento dei genitori oscilla tra una esagerata indulgenza ed una immotivata severità, lo sviluppo del Superlo è discontinuo e incostante.

consistente, ben equilibrato e socialmente normale durante i primi stadi di sviluppo del carattere. Mentre nei casi individuali gli stress provenienti da una qualsiasi delle aree di pressione di tendenza al comportamento dissociale sopra riportato possono spiegare adeguatamente la persistenza nella criminalità minorile, in generale l'alta probabilità di comportamento criminale dipende dal gioco scambievole delle condizioni e delle forze provenienti da queste aree. Nell'ambiente eccitante, stimolante, ma poco controllato e culturalmente inconsistente delle aree meno privilegiate, questi ragazzi esprimono prontamente i loro impulsi incontrollati ed i loro desideri egocentrici, attraverso le varie forme di comportamento delinquenziale. Le loro tendenze verso le espressioni energetiche non inibite sono profondamente ancorate nel soma e nella psiche e nelle malformazioni del carattere, che avvengono durante i primi anni di vita".

La "legge causale" dei Glueck rappresenta un esempio pratico di come i fattori psicologici siano praticamente fondamentali nello studio del criminale, sia direttamente o attraverso la loro interazione con quelli di altre discipline.

STUDI DI TIPO PSICOANALITICO

Le dottrine psicoanalitiche, fin dall'inizio del loro sviluppo, hanno, fornito contributi notevoli alla criminologia. Freud riteneva che due tratti fossero essenziali nella psicologia del criminale: un egoismo illimitato ed un forte impulso distruttivo. Questi tratti avevano come condizione di base per la loro espressione l'assenza di amore e la mancanza di una valutazione emotiva degli oggetti umani.

Aichorn, Alexander (1, 2, 3, 4) ed altri psicoanalisti che ricorderemo in seguito, seguirono gli influssi di Freud nello studio del comportamento criminale, apportando dati e teorie di notevole interesse. (13, 18, 19, 20, 26, 45),

L'importanza dell'Es nel comportamento criminale è evidente, ed il fatto che impulsi criminali siano presenti nella personalità di ogni soggetto non è una concezione di esclusiva pertinenza psicoanalitica. Nel soggetto normale, però, tali impulsi profondi sono generalmente controllati e non raggiungono mai, o quasi mai, il livello estremo, palese, del comportamento.

i contributi psicologici allo studio del criminale si fondono con i contributi forniti da altre discipline, sociali e biologiche.

Gli indirizzi moderni di ricerca tengono conto di ciò e, basando le loro premesse teoriche sulla molteplicità e sulle interrelazione delle cause della condotta criminale, organizzano l'indagine scientifica su linee multidisciplinari che esaminano il soggetto contemporaneamente da vari punti di vista. (11, 36).

Un esempio di ricerca multidisciplinare (che merita essere ricordato per la sua correttezza metodologica e per l'importanza dei risultati raggiunti) è quello fornito dai coniugi Glueck (24, 25). I due noti criminologi americani hanno eseguito recentemente una accurata analisi dei fattori collegati con il fenomeno criminale su di un gruppo di soggetti (500 ragazzi delinquenti) e su di un gruppo di controllo o (500 ragazzi non delinquenti). Furono costituite delle coppie di soggetti, nelle quali erano eguali tutte le caratteristiche dei due componenti la coppia (età, sesso, livello sociale, gruppo etnico, intelligenza), ad eccezione della variabile *comportamento criminale*.

Metodi statistici adeguati hanno permesso ai Glueck di valutare l'intensità del rapporto significativo tra i fattori in esame ed il comportamento criminale o non criminale, e di formulare una *legge causale*, che rende in considerazione i vari fattori. Tale legge è così espressa: "criminali minorili, come gruppo, si possono distinguere dai non criminali: (1) dal punto di vista fisico, per essere essenzialmente di costituzione mesomorfa (solidi, robusti, muscolosi): (2) dal punto di vista temperamentale, per essere *irrequieti, energici, impulsivi, estrovertiti, aggressivi, distruttivi, spesso sadici*; tutti tratti, questi, che possono essere più o meno in relazione coi loro schemi disordinati di sviluppo e coi loro correlati o con le loro conseguenze fisiche; (3) negli atteggiamenti, per essere ostili, antagonisti, sospettosi, testardi, desiderosi di affermazione sociale, avventurosi, non convenzionali, non sottomessi all'autorità; (4) dal punto di vista psicologico, per tendere al diretto ed al concreto, piuttosto che alle espressioni simboliche ed intellettuali, e per essere meno metodici nel loro approccio ai problemi; (5) al punto di vista socio-culturale, nell'essere stati allevati, assai più frequentemente dei non criminali, in famiglie con poca comprensione, affetto, stabilità, fibra morale, da genitori generalmente non adatti ad essere guide e protettori efficaci o. secondo la teoria psicoanalitica non adatti ad essere oggetti desiderabili per la emulazione e per la costruzione di un Superlo

se ad esso non si unisce un esame dei valori psicologici individuali, del soggetto.

Ricorderemo, per inciso, che anche il Lombroso — noto per il prevalere dell'indirizzo antropologico-fisico nelle sue concezioni — dedica pagine e pagine dei suoi immortali volumi ad un esame del criminale, che si può definire nettamente psicologico.

Anche i moderni studi costituzionalistici (quali quelli di Sheldon (46)), pur affermando il prevalere di una specifica costituzione (quella mesomorfica) nella popolazione criminale, predono in considerazione i riflessi psicologici provocati nel soggetto di questo tipo costituzionale, e spiegano con essi il problema criminogenetico. L'aggressività, sono, in definitiva, fattori psicologici.

Anche gli studi antropologici di scuola tedesca, secondo l'indirizzo di Kretschmer, mostrano una diversa distribuzione dei comportamenti criminali in rapporto a differenze di tipologia psicologica.

Una statistica di Riedl, basata sulla tipologia di Kretschmer, presenta i seguenti dati:

	<i>Schizotimici</i>	<i>Ciclotimici</i>
violenze contro le persone	65%	19%
frodi	45%	31%
furti	57%	20%

mostrando un notevole prevalere del comportamento criminale negli schizotimici.

Gli studi endocrinologici (38) ed elettroencefalografici (42) mostrano una frequenza maggiore di disturbi endocrini e di alterazioni dei ritmi elettrici cerebrali nei criminali, ma riconducono sempre tali alterazioni a disturbi della condotta di tipo psicologico. Secondo la teoria della frustrazione-aggressione la maggior frequenza, tra i criminali, di alterazioni organiche, di deformità somatiche, congenite o acquisite, può essere ritenuta un fattore psicologico, che conduce al comportamento criminale come meccanismo di reazione alla situazione di inferiorità, di frustrazione, che il soggetto prova nel gruppo in conseguenza della sua minorazione fisica.

Come ricorda Glueck, "un fattore non può essere una causa prima di essere un motivo", cioè le cause esterne (sociologiche) o interne (organiche) debbono tradursi in una spinta ad agire di tipo psicologico, prima di poter influenzare il comportamento.

Da quanto precendentemente esposto, risulta evidente che

l'ambito di grandi comunità, si rileva spesso l'esistenza di aree urbane che sembrano avere un particolare valore predisponente e precipitante verso la condotta criminale. Sono queste le aree di minore valore economico, con popolazione di transizione (alums), con incertezza di impiego e nuclei familiari instabili. Queste *aree criminali* (studiate da Shaw e, più recentemente (33), da Morris) hanno indubbiamente un grande interesse nella prevenzione del comportamento criminale e richiedono, comunque, una notevole concentrazione delle forze di polizia.

La sociologia (direttamente o attraverso l'aiuto di quella branca specializzata della psicologia, nota come *psicologia sociale*) allo studio della società ha aggiunto l'esame della *cultura* della società stessa, cioè del suo linguaggio, delle sue tradizioni, dei ruoli assunti dai diversi soggetti nella vita sociale; si è dimostrata importante, con, la trasmissione, da una generazione all'altra, degli usi, dei costumi, delle istituzioni dell'ambiente in cui l'individuo vive. Nell'analisi del fenomeno criminale il punto di vista sociologico è diverso da quello psicologico spesso solo nominalmente e ciò è confermato dai moderni indirizzi di ricerca, che tendono ad utilizzare la sociologia e la psicologia l'una a fianco dell'altra.

Il Reckless (40) ha cercato di isolare le condizioni sociali predisponenti alla criminalità, da quelle personali, che egli chiama *componenti di vulnerabilità*, esprimendo, con questo termine, il concetto delle diminuite resistenze dell'individuo a forze criminogenetiche ambientali. Anche per questo Autore, però, l'analisi della sola situazione sociale è insufficiente, così come è incompleto l'esame delle sole *componenti di vulnerabilità*.

E' solo lo studio dei due ordini di fattori (individuali e sociali) e l'esame del loro rapporto scambievole, che ci permette una comprensione adeguata del comportamento criminale. Non tutti gli individui che vivono in un *area criminale* delinquono, e non tutti gli individui che evidenziano *componenti di vulnerabilità* realizzano un comportamento criminale. E' solo l'incontro dei due fattori, esterno ed interno, che crea le condizioni favorevoli perché l'individuo si ponga contro la norma di condotta sancita dal codice.

Anche la biologia, con l'esame delle condizioni organiche conducenti alla criminalità, ha fornito contributi che spesso si integrano con quelli psicologici. Il concetto di *costituzione delinquenziale* del Di Tullio (12, 21) è la chiara espressione di come sia impossibile uno studio biologico del comportamento criminale,

anche se ciò comporta l'uso di mezzi antisociali.

Il neurotico è generalmente molto sensibile agli avvenimenti che si svolgono attorno a lui e mostra, di solito, una forte empatia con le figure circostanti, mentre il criminale tende a mostrarsi indifferente ai sentimenti altrui ed esibisce una apparente incapacità a simpatizzare con gli altri. Il neurotico ha spesso sentimenti di rimorso, di rincrescimento, di colpa, circa le sue azioni o i suoi pensieri, mentre il criminale mostra poco, o affatto il senso cosciente di colpa, pur continuando a mettersi in situazioni che costringono la società a punirlo. Il suo senso di colpa è quindi espresso in modo incosciente e indiretto. Le emozioni dominanti nel soggetto neurotico sono: tristezza, paura, sensibilità alle critiche e aggressione intrapunitiva; nel criminale, invece, le emozioni dominanti concernono l'aggressività, il coraggio e la mascolinità. Nei riguardi dell'autocontrollo, il neurotico tende ad essere compulsivo e ad esibire comportamenti ritualistici, mentre i criminali sono generalmente impulsivi, irrequieti, con difficoltà nell'autocontrollo e facilità ad esplosioni incontrollate.

Circa il contatto con l'ambiente, il neurotico in genere non ha molti amici, ha paura dei contatti sociali e si isola con facilità, mentre il criminale si lega frequentemente ad un gruppo e si indentifica con il gruppo stesso piuttosto che con singoli individui.

Sebbene Plutchik, riferisca le proprie considerazioni ai criminali minorili, queste possono essere ritenute valide anche per soggetti adulti e sottolineano le differenze esistenti tra neuroticismo e criminalità. Un altro Autore; Jenkins, (27) nell'ambito della criminalità della criminalità minòrile, ha distinto, due gruppi principali di soggetti: i *criminali disadattati* (con criminalità a genesi prevalentemente psichiatrica, dovuta a malattia o inadeguatezza delle capacità di adattamento) e quelli *adattati*, con criminalità a genesi prevalentemente sociale.

La sociologia, fin dagli inizi della criminologia, ha conteso il campo di studio alle altre discipline, ma nelle teorie criminologiche di tipo sociologico è spesso evidente l'influsso di concezioni e dottrine di tipo psicologico (17).

La criminalità presenta frequenze in rapporto a fattori di tipo sociologico (9, 23). E' nota, ad esempio, la frequenza del comportamento criminale in meticci ed in figli di immigrati, (anche quando l'emigrazione è all'interno di una stessa nazione).

Il sesso maschile evidenzia un maggior numero di criminali del sesso femminile e, in rapporto all'età, la criminalità si manifesta più spesso nel periodo che va dalla adolescenza ai 25 anni. Nel-

alla infrazione della legge per risolvere le proprie situazioni conflittuali. In queste forme psichiatriche più lievi (psiconeurosi e disturbi del carattere), i confini della psichiatria sfumano in quelli della psicologia, e spesso è difficile — se l'esame è eseguito solo da un punto di vista dellapsichiatria — giungere ad una comprensione esatta della vera natura del processo criminale.

Molto di frequente non si riesce a separare nettamente il comportamento criminale dal comportamento neurotico e, in questa zona indefinita, la diagnosi psichiatrica puramente nosografica non fornisce informazioni sufficienti sul soggetto.

Gillespie (22) ha indicato molto chiaramente i criteri da usare per stabilire se un comportamento antisociale è equivalente ad una sintomatologia psiconeurotica. Essi sono i seguenti:

- a) il comportamento antisociale deve essere la risultante di un conflitto psicologico;
- b) uno degli elementi del conflitto deve essere la coscienza sociale, sebbene la coscienza stessa possa essere una struttura non adulta, ma infantile;
- c) l'atto antisociale deve essere l'espressione diretta di un desiderio personale rivolto al conseguimento di un utile;
- d) il guadagno personale del soggetto, derivante dalla sua azione antisociale, deve essere assente o tale da poterlo considerare come dotato di significato e valore particolare, talvolta simbolico, per il soggetto stesso (vedasi, ad esempio, la natura degli oggetti rubati del cleptomane);
- e) debbono essere presenti nell'individuo altri segni di neuroticismo.

Plutchik, (37) nel tentativo di stabilire una continuità tra il comportamento neurotico ad un estremo, il comportamento normale, al centro, ed il comportamento criminale all'estremo opposto, ha ricordato come le differenze tra i due estremi (neurosi e criminalità) siano, a volte, assai rilevanti.

Egli fa notare, ad esempio, che, nei riguardi del sentimento di sfiducia, il neurotico vacilla tra l'essere vicino ad un'altra persona ed il ritirarsi in se stesso, con grande facilità a subire delusioni nei rapporti interpersonali. Il criminale, al contrario, spesso esprime la propria sfiducia attraverso il cinismo ed è molto più lento nello stringere rapporti con altre persone. Circa il sentimento di insicurezza, il neurotico mostrerà spesso di inferiorità, di incapacità a fare diverse cose, di inadeguatezza, mentre il criminale è spesso vano, *narcisista* ed *esibizionista*, con un forte desiderio di ottenere l'attenzione ed il riconoscimento del gruppo,

RAPPORTI TRA LA PSICOLOGIA E LE ALTRE DISCIPLINE NELLO STUDIO DEL CRIMINALE.

Nella moderna concezione clinica della criminologia, nello studio dell'uomo delinquente non esistono barriere reali tra le varie discipline. Le scienze sociali (inclusando tra queste il Diritto) e le scienze biologiche (L'Antropologia Criminale e la Psichiatria) hanno uguale com-partecipazione alla criminologia: ognuna di esse può vantare contributi insostituibili a questa multi-forme disciplina (32).

La Psichiatria ha fornito alla criminologia importanti nozioni, specie nello studio di quei soggetti le cui manifestazioni criminali sono espressione di una malattia mentale nosograficamente definita. E' ben noto come particolari azioni antisociali siano causate dalla presenza, nel soggetto, di malattie mentali diverse: la schizofrenia, ad esempio, può provocare deliri di tipo persecutorio, che inducono il malato a liberarsi con un delitto degli inesistenti nemici. Sempre nella schizofrenia, si hanno a volte esplosioni violente, con comportamenti aggressivi, senza causa apparente. Nella paralisi progressiva si possono avere deliri di grandezza, che provocano comportamenti criminali di variotipo. Nelle psicosi maniaco-depressive, specie nella fase maniacale, sono frequenti episodi di violenza e di scarso controllo. Nelle crisi melanconiche, invece, è più frequente il suicidio, che a volte prende la forma di omicidio-suicidio, quando il malato uccide i suoi familiari prima di eliminare se stesso. Nella demenza senile si hanno frequentemente furti e reati sessuali contro minori. Nella epilessia, infine, si verificano a volte esplosioni di violenza, che possono giungere fino all'omicidio e che sono equivalenti di crisi epilettiche. (7, 8, 21, 35, 41)

In tutti i comportamenti criminali causati da grave malattia mentale, all'esame della condotta criminosa è evidente la mancanza di una motivazione reale e comprensibile per l'azione compiuta e, una volta identificata la natura psichiatrica del disturbo della condotta, il soggetto cessa di essere considerato un criminale, per assumere la figura del malato di mente, bisognoso di cure e di custodia.

Anche in manifestazioni psichiatriche di natura diversa da quelle precedentemente descritte (cioè appartenenti al gruppo delle psiconevrosi o dei disturbi del carattere), si hanno, volte, comportamenti criminali, de attribuirsi ad un cattivo adattamento del soggetto all'ambiente o dovuti alla presenza, nel soggetto, di meccanismi di compenso inadeguati e tali da spingere il soggetto

PSICOLOGIA DEL CRIMINALE

Dott. F. FERRACUTI

Istituto di Antropologia criminale - Università degli studi di Roma
Istituto di Osservazione, Roma, Rebibbia

La criminologia, dopo i suoi inizi sociologici e biologici, ha indirizzato rapidamente il suo interesse alla psicologia, nel tentativo di usare questa disciplina allo scapo di comprendere meglio la personalità di chi ha commesso un reato, e cercando di arrivare, fin dove possibile, ad una psicologia differenziale del criminale, che permettesse di isolarne le caratteristiche distintive da quelle del non criminale.

Questi tentativi (condotti da varie scuole con diverse metodologie e con diverso successo, e talora criticati aspramente da esponenti di discipline diverse) sebbene non abbiano condotto ad una vera psicologia differenziale criminale, hanno arricchito la criminologia di una serie di cognizioni di rilevante importanza.

L'indirizzo moderno della criminologia è prevalentemente clinico, e la psicologia viene ormai considerata — con la biologia, la sociologia e il diritto penale — uno dei pilastri su cui si fondano le discipline criminologiche, sia nei loro aspetti teorici che nei loro contributi applicativi.

La conoscenza della personalità del criminale, nel modo più ampio possibile, è indispensabile per ottenere uno studio completo del soggetto, per un adeguato trattamento, e per la eventuale prevenzione del comportamento antisociale.

Senza nessuna pretesa di completezza, riassumeremo brevemente i più importanti che la psicologia ha fornito alle scienze criminologiche, rivolgendo l'attenzione principalmente a quei dati di maggior interesse pratico e di più sicura consistenza scientifica.

Non verrà discussa la psicologia del criminale minorile in relazione a quella del criminale adulto, perché la complessità di quest'argomento è tale da renderla più adatto per una trattazione distinta, di più specifica competenza dell'Antropologia Criminale e della Criminologia Clinica.

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafel

Central Minister of Social Welfare & Labour

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Ali Hafez	Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Abdel Karim El-Yafi	Dr. Ali Ahmad Rashed
Dr. Mah. Mah. Moustafa	Mr. Moh. Zaki Mousa
Dr. El-Said Moustafa El-Said	General A. Zaki Shoukri
Mr. Hafez Sabek	Dr. Moh. El Fadel
Mr. Moh. Abou Zahra	Mr. Moh. Fathi
Dr. Ahmad M. Khalifa	

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

M. Ezzat Hegazy El-Sayed Yassin El-Sayed
Dr. Moh. Ibr. Zeid

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
United Arab Republic

A Case study of an adolescent delinquent girl

A Biological Study of a group of prostitutes compared
with a control group.

La Sorte de nullité des perquisitions en droit Egyptien

Graphology : The Psychology of handwriting

Contribution a l'étude des déséquilibres de la croissance
physique et mentale

Psicologia del criminale

NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



No. 1

March 1960

Vol. III

المجلة الجنائية القومية

بمقرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة

التنوير الاجتماعي والمجتمع القروي

قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي

مذكرات في الوقاية من الجريمة

آراء • كتب • أبحاث • أحكام • جرائم



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد علي حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكريم اليافي ، دكتور علي أحمد راشد ، دكتور محمود محمود مصطفى ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، اللواء أحمد زكي شكرى ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفاضل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فهمي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القوية

ميدان الثبات بمدينة الأقواف - يريد الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور أحمد محمد خليفة
مسؤولو التحرير : محمد عزت حجازي ، السيد يس السيد ، دكتور محمد إبراهيم زيد
سكرتير التحرير : دكتور محسن عبد الحميد أحمد

-
- | | |
|--|---|
| <p>النشر الصفحات .
المقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ،
السنه ، المجلد ، الصفحات .
المقالات من المصوبات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال [اسم الموسوعة] ،
تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال
مرتببة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
هـ - أن يرسل المقال إلى مكتباتية تحرير المجلة
منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل
وصورتين على ورقة فولسكاب ، مع
مراجعة ترك هامشين جانبيين عريضين وبسافة
مزدوجة بين السطور .</p> | <p>ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى في
ما يرسل إليها من مقالات الاجابات الآتية :
١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع
باسم كاتبه ويؤجلاته العلمية وغيرها
ويؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرئيس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
٣ - أن يكون الشكل العام المقال :
- مقدمة التعريف بالمشكلة ، و عرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .
- خاتمة .
٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،
بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة</p> |
|--|---|
-

ثمن العدد عشرون قرشاً	تصدر ثلاث مرات في العام مارس ، يوليو ، نوفمبر	الإشتراك من سنة (ثلاثة أعداد) خمسون قرشاً
--------------------------	--	--

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

مقالات :

١	النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة
٣٩	التدبير الاجتماعي والمجتمع القروي
٩٥	قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي
١١٧	مذكرات في الوقاية من الجريمة

آراء :

١٢٩	رأى في مشكلة السببية لظاهرة الإجرام
-----	-------------------------------------

كتب :

١٣٣	الجريمة والعرف في مجتمع بدائي
١٣٦	عرض لبعض الكتب التي صدرت حديثاً
١٣٨	كتب ونشرات أهديت إلى مكتبة المركز

أنباء :

١٣٩	مؤتمرات وندوات علمية
١٤٣	أنباء موجزة

أحكام :

١٤٥	اتجاهات محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة على الإجراءات الجنائية
-----	---

جرائم :

١٥٣	قضية محمد أمين سليمان
-----	-----------------------

النظم الإحصائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة

قام بإعداد هذه الدراسة الدكتور محسن
عبد الحميد أحمد الباحث بالمركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية على ضوء دراسات وتقارير اللجان
المختلفة التى شكلها المركز لدراسة النظم الإحصائية
الجنائية فى الجمهورية العربية المتحدة .

مقدمة :

تعتبر دراسة الإحصاءات الجنائية الخطوة الأولى التى لا بد أن يقوم بها
أى باحث فى ميدان الجريمة ، حتى يمكن أن يحقق ما يرى إليه . والإحصاءات
الجنائية ليست مقصورة على الأرقام الخاصة بعدد ما يرتكب من الجرائم
وحسب ، بل تضم أيضاً كافة البيانات التى لها علاقة بالجريمة ، والجانى ،
والخبي عليه فى أى صورة من صورها . وهى - فى الواقع - الأساس الذى
تبنى عليه دراسة حالة الأمن العام ، كما تعتبر الطريق الأمثل للدراسة الإجرام
فى مختلف نواحيه واتجاهاته .

وتعتمد الإحصاءات الجنائية السليمة على مجموعة من البيانات الأساسية
التي يجرى اختيارها بعناية فائقة بحيث تكون مبنية بطريقة تسمح بتوضيح
الاتجاهات العامة بها ، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير للنتائج المستخلصة
بصورة واضحة . وكل خطوة فى هذه العملية تعتمد على أساسين مهمين ،
هما المعرفة والمهارة : معرفة ظاهرة الجريمة ككل لا يتجزأ ، ومعرفة التركيب
الإدارى والأنظمة الإدارية اللازمة للجهاز الإحصائى ؛ يضاف إلى ذلك المهارة
فى التنظيم والتحليل الإحصائى .

ولقد اهتم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسة النظم الإحصائية
الجنائية الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة ، فشكل فى عام ١٩٥٧ لجنة

لدراسة هذه النظم برياسة السيد دكتور حسن حسين وكيل الوزارة لشئون الإحصاء^(١) ، لرسم سياسة تخطيطية منظمة على أساس علمي سليم للأجهزة الإحصائية الجنائية الموجودة بالإقليم المصري تتمثل في :

- ١ - حصر مصادر الإحصاءات الجنائية الموجودة في إقليم مصر .
- ٢ - دراسة البيانات الإحصائية التي يرى المعهد القوى للبحوث الجنائية والجهات الأخرى المختصة أن تتضمنها الإحصاءات الجنائية وذلك لأغراض البحث العلمي .
- ٣ - تصميم الاستمارات والجداول اللازمة لجمع البيانات الإحصائية المقترح تضمينها للإحصاءات الجنائية في إقليم مصر ، وذلك لاستكمال أوجه النقص فيها ، وتوفير ما يتطلبه البحث العلمي في هذا الميدان من إحصاءات معينة .

وقد قامت اللجنة بزيارات على الطبيعة للأجهزة الإحصائية في كل من وزارتي العدل والداخلية ومصالحة السجون ، حيث قابلت المسؤولين ، وجمعت ما لزم من إحصاءات وبيانات . وقد شكلت اللجنة لجنة فرعية من بين أعضائها لبحث النظم الإحصائية القائمة في كل من الأجهزة الثلاثة السابق ذكرها . وقد قدمت تقاريرها إلى اللجنة العامة .

وقد رأت اللجنة التعرف على آراء بعض المسؤولين في المعهد القوى للبحوث الجنائية واحتياجات ما يجري فيه من بحوث ودراسات إلى البيانات والإحصاءات ، فدعت لهذا الغرض خيرين من المعهد قداماً مذكرة وافية عن البيانات اللازمة للبحوث والدراسات الجنائية المختلفة التي رؤى أن تتضمنها الإحصاءات الجنائية في الإقليم المصري .

(١) شكل المعهد القوى للبحوث الجنائية بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢ لجنة لدراسة النظم الإحصائية الجنائية في إقليم مصر برياسة السيد دكتور حسن حسين وكيل الوزارة لشئون الإحصاء ، وضوية الأستاذ هجعت الطويل التوكيل العام لمصلحة الإحصاء والتعداد ، ودكتور سليمان عبد الساطي مدير إدارة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم ، ودكتور منير جريس مدير قسم الإحصاء بوزارة الصحة والأستاذ وجدي علوي مدير إدارة الإحصاء بوزارة العدل ، والمقدم سعد حسين مدير إدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون والرائد فؤاد الصبان رئيس مكتب الإحصاء بوزارة الداخلية ودكتور محسن عبد الحميد الباحث بالمعهد القوى للبحوث الجنائية .

وعلى ضوء المناقشات التي دارت والدراسات التي قامت بها اللجنة رؤى الاكتفاء بأقل ما يمكن من البيانات العامة ، على أن تؤخذ بيانات تفصيلية عن طريق بحث الحالة لعية تختار حسب احتياجات البحث الجنائي . وعلى هذا استقر رأى اللجنة على أن تتضمن الإحصاءات الجنائية - لأغراض البحث العلمى - خمسين بياناً قامت اللجنة بتحديد عمل وتصنيف موحد لها (ملحق رقم ١) .

وتصادف أن عاصر عمل اللجنة تكوين لجنة خاصة فى وزارة الداخلية تهدف إلى إعادة تنظيم الجهاز الإحصائى بها . وقد اطلعت اللجنة ودياً على نتائج أعمال اللجنة الخاصة ، وأتيح لها اقتراح إدخال بعض التعديلات التى تتفق مع نتائج دراستها . كذلك تصادف أن عاصر عمل اللجنة إنشاء نظام جديد للتسجيل والإحصاء بمصلحة السجون ، وأتيح للجنة فرصة المعاونة فى تصميم ذلك النظام بما يتفق مع نتائج دراستها .

وقد أوصت اللجنة بعد دراستها لمصادر الإحصاءات الجنائية فى الإقليم المصرى فى تنظيمها الجديد ، بما يلى :

١ - أن يكون لدى المستشفيات سجل تثبت فيه حالات الحمل السفاح والإجهاض .

٢ - أن تقوم إدارة التربية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم بجمع بيانات عن الأحداث من حيث مشاكلهم فى دور التعليم ، على أن تقوم بتصميم بطاقة للتلميذ تسمح بوضع ملاحظات المشرف الاجتماعى عن التلميذ داخل المدرسة ، على أن تتضمن بيانات تفصيلية فى حالة قيام المشرف الاجتماعى ببحث حالة التلميذ وعلاجها حسب البيانات التى أوصت بها اللجنة عن الأحداث .

٣ - أن يقوم الاتحاد العام لرعاية الأحداث بجمع معلومات عن الحالات التى ترد إليه متضمنة البيانات التى أوصت اللجنة بجمعها عن الأحداث الجانحين .

٤ - أن تقوم إدارات الإحصاء بوزارة الداخلية والعدل ومصلحة السجون بجمع البيانات التى أوصت اللجنة بأن تتضمنها الإحصاءات الجنائية والأخذ

بالتبويب والتصنيف الذى استقرت عليهما اللجنة .

٥ - إن الإحصاءات الجنائية - فى حالتها الراهنة - هى بيانات منفصلة وتمثل مراحل وصفية فى الشرطة والنيابة والقضاء والسجون لا رابط بينهما ، وعلى هذا فليس من الممكن المقارنة بينهما . ولهذا فإن اللجنة توصى بأن تكون هذه البيانات متصلة عن طريق الدراسات التتبعية . وقد يسهل وجود اللجنة المركزية للإحصاء ربط مثل هذه البيانات ، على أن يكون هناك مركز لتجميع هذه البيانات لعمليات التتبع .

وبهذا أتمت اللجنة مهمتها التى تعتبر الأولى من نوعها فى هذا الميدان ، حيث توفرت على دراسة النظم والأجهزة الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر ، واقترحت التعديلات اللازمة لاستكمال بيانات هذه الإحصاءات طبقاً لاحتياجات البحث الجنائى ، كما أخذت الجهات المختصة بهذه التعديلات .

وفى عام ١٩٥٩ شكل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لجنة من بين أعضاء هيئته الفنية^(١) للدراسة الأجهزة الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر ، لتحديد البيانات التى ينبغى للأجهزة الإحصائية القائمة أن تعد المركز بها بصفة دورية ، حتى يستفيد منها فى بحوثه ودراساته ، وحتى لا يلجأ إلى تلك الأجهزة فى كل بحث يقوم به .

وقد أسهلت اللجنة عملها بتصميم أسبارة للأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر (ملحق رقم ٢) ، حتى يمكن أن تعطى صورة موحدة واضحة كاملة للأجهزة الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر ؛ وعلى ضوء البيانات التى تقدمها يصبح لدى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المعلومات الكافية التى يمكن على ضوءها الشروع فى تجميع الإحصاءات الجنائية بالمركز للاستفادة منها فى الدراسات والبحوث العلمية المختلفة على الوجه الأكمل .

وقد قامت اللجنة بجمع بيانات شاملة عن الأجهزة والبيانات الإحصائية

(١) شكل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى أول أكتوبر ١٩٥٩ لجنة لدراسة الأجهزة الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر من كل من الأستاذة دكتور محسن عبد الحميد ومكرم سمعان وسيمر المنزوى وصفية قاسم وهلى مجاهد وفاهد صالح ودكتور بدر الدين على (مستأجر) والعقيد يس الرفاعى (لإشراف على الجزء الخاص بمصلحة السجون) .

الجنائية في إقليم مصر . ثم رؤى - استكمالا لمهمة اللجنة - أن تجمع البيانات نفسها عن الأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية في الإقليم السورى . وقد سافر لهذا الغرض اثنان من أعضاء اللجنة^(١) إلى دمشق لجمع البيانات اللازمة عن الأجهزة والبيانات الإحصائية في الإقليم السورى .
الأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية :

تبدأ البيانات الإحصائية الجنائية حالما ترتكب جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، وتتلور هذه البيانات كلما جدت معلومات عن هذه الجريمة في أثناء تطور التحقيق ، سواء في الشرطة أو النيابة أو المحكمة ، أو ما يجمع من بيانات أثناء تنفيذ العقوبة في السجن أو حتى بعد الإفراج .

وهناك مصادر عدة للبيانات الإحصائية الجنائية تفيد الباحث في جمع المعلومات التي تساعد في بحثه . وتنحصر هذه المصادر في :

١ - الشرطة : جهات الشرطة التي أبلغت بالأفعال التي تعد في نظر القانون جرائم وكلفت بضبطها والكشف عنها .

٢ - النيابة العامة : جهات النيابة العامة - بدرجاتها المختلفة - المنوط بها تحقيق الأفعال التي تعد في نظر القانون جريمة والوصول إلى قرار فيها إما بالحفظ أو الإحالة .

٣ - المحاكم : المحاكم المختلفة التي تنظر في القضايا المحالة إليها من النيابة العامة وتصدر فيها الأحكام .

٤ - السجون ودور التربية : السجون المختلفة التي تنفذ فيها العقوبات المحكوم بها من المحاكم في القضايا الجنائية ، وكذلك دور التربية المختصة بالأحداث المشردن الذين يودعون في مؤسسات خاصة حسب نوع الأحكام التي تصدر ضدهم .

(١) سافر كل من دكتور محسن عبد الحميد والأستاذ سمير الجزوى إلى دمشق في اللفة من ١٠ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ لجمع البيانات اللازمة عن الأجهزة والبيانات الإحصائية في الإقليم السورى .

ويتولى جمع البيانات الإحصائية أجهزة خاصة قد تكون على شكل إدارات أو أقسام أو وحدات ، كما تختلف البيانات الإحصائية التي تجمع تبعاً لإمكانات واحتياجات العمل والغرض الذى تجمع من أجله .
وبدراسة الأجهزة والبيانات الإحصائية فى الجمهورية العربية المتحدة اتضح الوضع بها كما يلى :

أولاً : الإقليم المصرى

١ - الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية

يتبع الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية قسم الضبط والإحصاء بمصلحة الأمن العام ، وهى إحدى مصالح وزارة الداخلية بالإقليم المصرى ، والمسئول عن هذا القسم مدير بمرتبة مقدم .

أولاً : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

بدأت وزارة الداخلية تدخل نظام الإحصاءات الجنائية فى نطاق عملها منذ عام ١٩١٩ . وقد أنشئ هذا الجهاز لعمل الإحصاءات الرقمية التى تكفى للإشارة إلى حجم الجرائم فى القطر وأقسامه ومراكزه المختلفة ، كما تشير إلى نواحي الزيادة أو النقص العددي للجرائم فى السنوات المتوالية . وقد درجت على إعداد إحصاءاتها المختلفة بهذه الصورة حتى نهاية عام ١٩٥٧ . وكان أسلوب جمع هذه البيانات هو الأسلوب اليدوى لتسجيل عدد الجرائم .

وفى بداية عام ١٩٥٨ تبين للوزارة قصور هذه الطريقة فأدخل النظام الآلى فى جمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وحفظها ، كما أدخلت تعديلات أخرى على البيانات التى تجمع فأصبحت أكثر تفصيلاً إذ رأى أن تشمل بيانات عن القضية ككل (الجناية أو الجنحة) وعن الأشخاص المشاركين فيها (الجاني والجاني عليه) أو الأشياء التى وقعت عليها الجريمة (مثل المسروقات) على أن يقتصر هذا النظام التفصيلي على الجنائيات والجنتح بكل أنواعها . وبناء على هذا

صممت استمارات خاصة بالجنايات والجنح للبالغين والأحداث ، وأخرى خاصة بقوة الشرطة ونشاطها لجمع البيانات اللازمة .

ثانياً : التنظيم الإداري للجهاز الإحصائي :

١ - اختصاصات الجهاز الإحصائي :

تنحصر اختصاصات الجهاز الإحصائي فيما يلي :

١ - إعداد الإحصاءات التي تبرز الحالة الإجرامية لكل جهة في الإقليم يومياً وشهرياً وسنوياً ، وعقد المقارنات لبيان التغيرات التي تطرأ على حجم الجريمة .

٢ - بحث الحالة الإجرامية جميعها ، بما فيها ظواهر تكرار الحوادث في مناطق معينة ومدى ارتباط هذه الحوادث بعضها ببعض .

٣ - اقتراح وجوه العلاج بناء على هذه الدراسات وتقديم الاقتراحات للنوى الشأن .

٤ - إعداد الإحصاءات الجنائية بحيث يتيسر لجميع الأجهزة التي تعمل في ميدان مكافحة الجريمة الاستفادة منها .

٥ - إصدار كتب ونشرات دورية تشرح أهداف البيانات الإحصائية المطلوب جمعها وطريقة ملء بيانات الاستمارات .

٦ - تنسيق الأعمال بين وزارة الداخلية وإدارة التعمية العامة ، وذلك يجمع البيانات العددية الإحصائية التي تتناول كل ما يختص بالسادة الضباط وضباط الصف والعساكر من رجال الشرطة في كل الجهات ، والأسلحة الموجودة بإدارة أسلحة وإمدادات الشرطة والموجود بأيدي رجال الشرطة والسيارات بجميع أنواعها .

ب - علاقة الجهاز الإحصائي بالإدارات الأخرى ومدى تبعيته :

يعد الجهاز الإحصائي جزءاً من قسم الضبط والإحصاء . وهذا القسم أحد أقسام الإدارة الجنائية التابعة بدورها لمصلحة الأمن العام .

ويعتبر الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية مركزاً لتجميع كل البيانات الخاصة بالجريمة (الجناح والجنايات) ونشاط رجال الأمن . ويتبع في جمع البيانات طريقتين :

الطريقة الأولى : استمارات ونماذج خاصة يعدها الجهاز الإحصائي بالوزارة وتوزع على جميع أقسام ومراكز وبنادر الإقليم المصري .

الطريقة الثانية : استمارات ونماذج خاصة تبعث بها الأقسام الأخرى الخاصة بمراقبة وضبط أنواع معينة من الجرائم ، فتقوم هذه الأقسام بإعداد إحصاءات عن هذه الجرائم من الجهات المختلفة بالإقليم ، ثم ترسلها إلى الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية كل شهر وكل سنة لحفظها وتضمينها في التقارير الشهرية والسنوية للجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية . وهذه الأقسام هي :

- ١ - قسم مكافحة المخدرات ، ويرسل بيانات عن جرائم المخدرات بأنواعها .
 - ٢ - قسم حماية الآداب والأحداث ، ويرسل بيانات عن جرائم البغاء والتحرش على الفسق وما يتصل بهما من جرائم التشرد وجرائم الأحداث .
 - ٣ - قسم مكافحة تهريب النقود .
 - ٤ - المكتب المركزي لمكافحة تهريب وتروير العملة .
- وكذلك أى جهة من جهات وزارة الداخلية تهتم بأى نوع من الجرائم .

ج - تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائي :

يقوم تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائي على أساس المراحل التي تمر بها البيانات من وقت التبليغ عنها حتى عرضها في التقارير النهائية ؛ فهناك :

١ - أشخاص يقومون بعملية تسجيل البيانات الواردة من الجهات المختلفة وإثباتها في دفاتر خاصة بكل محافظة أو مديرية .

٢ - مجموعة أخرى من الموظفين تقوم بعملية ترميز البيانات الواردة في استمارات الجهات المختلفة ، وذلك بتسجيل أرقامها الرمزية حسب الكود العام .

- ٣ - مجموعة أخرى تقوم بمراجعة عملية الترميز للتحقق من صحتها .
 - ٤ - مجموعة من الموظفين تقوم بعملية تثقيب البيانات على البطاقات (الكارتات) باستخدام ماكينات التثقيب ثم مراجعتها .
 - ٥ - مجموعة من الموظفين تقوم بعملية فرز البطاقات .
 - ٦ - مجموعة تقوم بعملية التثقيب والجدولة لبيانات البطاقات .
 - ٧ - يقوم السيد رئيس القسم بمعاونة بعض موظفي القسم بعمل تحليل إحصائي وعرض البيانات بالصورة التي تظهر فيها في التقارير المختلفة .
- ويلاحظ أن الذين يعملون في كل عملية من هذه العمليات يقومون بأعمال أخرى تتبع قسم الضبط ، ولذلك لا يمكن حصر العدد الأسامي الذي يقوم بالعمليات الإحصائية وحدها .

د - القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات :

إن العمليات الإحصائية في هذا الجهاز تنحصر في سبع مراحل :

- ١ - تسجيل بيانات الاسمات الواردة من الجهات المختلفة ومراجعتها .
- ٢ - ترميز البيانات .
- ٣ - تثقيب البيانات على البطاقات ومراجعة التثقيب .
- ٤ - فرز البطاقات .
- ٥ - تثقيب البيانات وحلولها .
- ٦ - عرض البيانات وتحليلها .
- ٧ - حفظ البطاقات .

ويشتغل في هذه العمليات ٤٣ موظفاً يشتركون في أعمال أخرى خاصة بقسم الضبط ، ولا تدخل في صميم العمل الإحصائي . لذلك لا يمكن القول بأن هؤلاء جميعاً يمثلون عدد القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات فعلاً . وبعض هؤلاء الموظفين يحملون مؤهلات عالية (حقوقيان) وبعضهم يحمل مؤهلات متوسطة

(٤) تجارة وواحد زراعة ، والباقي من حملة الشهادة الابتدائية ، وأغلبهم من جنود الشرطة . ويقوم بكل عملية من العمليات الإحصائية المذكورة سابقا مجموعة من هؤلاء الموظفين ممن أعدوا إعداداً خاصاً بتلقى تدريب خاص على استخدام الماكينات والآلات الإحصائية .

٥ - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

يوجد بالجهاز الإحصائي ماكينات تثقيب البطاقات وماكينات مراجعة التثقيب ، وماكينة لفرز البطاقات ، وماكينة للتبويب ، إلى جانب ماكينات الجمع والحساب ، كما توجد أدوات للرسم وإعداد الرسوم البيانية المختلفة .

ثالثاً : التنظيم الفني للجهاز الإحصائي :

١ - حصر ووصف النماذج والاستمارات المستخدمة في جمع البيانات :

تنحصر الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات فيما يلي :

١ - استمارة إحصاء رقم « ١٥ » جنائيات :

وتتضمن بيانات أولية عن الحادث ووقت وقوعه ووقت التبليغ والضبط ، ثم بيانات عامة عن المحنى عليهم والمتهمين ، وملخصاً بالحادث . ثم بيانات عن الجناية : مكان وقوعها ، وطريقة دخول محل اقتراف الجناية والخروج منه ، وطريقة ارتكاب الجناية (أسلوب الإجرام) (M.O.) ، والآلة المستعملة في الحادث ، والدافع إلى ارتكاب الجناية ، ونوع المبررات أو الأشياء التالفة ، وبيانات عن حضر لمعاينة الحادث من كبار الضباط ثم إجراءات النيابة بالنسبة للمتهمين .

٢ - استمارة إحصاء رقم « ٥ ب » جنح :

وتتضمن بيانات عامة عن نوع الحادث ووقت وقوع الجريمة والتبليغ عنها ، ثم بيانات عامة عن كل من المحنى عليهم والمتهمين ، وملخصاً للحادث ،

ثم بيانات عن مكان وقوع الحادث ، وسائر البيانات المذكورة في الاسماة السابقة .

٣ - استمارة إحصاء رقم « ٥ ج » ($\frac{\text{ساكن}}{\text{متاجر}}$) :

وهذه استمارة خاصة بجمع البيانات عن جرائم سرقة المساكن والمتاجر والسطو عليها . وتتضمن بيانات أولية عن الحادث ، ثم بيانات عامة عن المخني عليه والمتهم ، وبيانات عن الصلة بين المتهم والمخني عليه ونوعها ، وملخصاً للحادث ، ثم بيانات عن محل وقوع الحادث بالتفصيل وطريقة الدخول لمحل الحادث والخروج منه ، وطريقة ارتكاب الحادث . ثم حالة المكان قبل السرقة ، ونوع حراسة محل الحادث ونوع إضاءاته ، والآلة المستعملة ، والشئ أو الأشياء المسروقة بالتحديد وقيمتها وما تم ضبطه منها ، والغرض من ارتكاب الحادث ، ثم إجراءات النيابة بالنسبة للمتهم أو المتهمين .

ولهذه الاستمارة جزء يفصل ويطلق عليه (ملحق الاستمارة رقم ٥ ج) وتسجل فيه ما يجد من بيانات بعد ملء الجزء الأول من الاستمارة . ويتضمن هذا الجزء الأخير بياناً عن اسم المخني عليه واسم المتهم وعما إذا كان ضبط أو لم يضبط ، ومن الذي قام بضبطه ، وما ضبط من المسروقات ، ومكان العثور على المسروقات بالتحديد ، وعما إذا كان وصف الحادث قد تغير في أثناء التحقيق ، ثم نوع التصرف في القضية بالإحالة أو الحفظ ، والحكم في القضية بالتحديد .

٤ - استمارة إحصاء رقم « ٥ د » (سيارات) :

وهي خاصة بجرائم سرقة السيارات أو أجزاء منها ، وتنقسم أيضاً إلى قسمين : القسم الأول ، وتتملأ بياناته وقت التبليغ وفي أثناء المعاينة ، ويتضمن بيانات أولية عن الحادث ، ثم بيانات عامة عن المخني عليه والمتهم ، وبيان عن صلة المتهم بالمخني عليه ونوعها بالتحديد ، وملخصاً عن الحادث ، ثم بيانات عن مكان

وقوع الحادث بالتحديد ، وطريقة ارتكاب الحادث ، وحالة السيارة قبل ارتكاب الحادث ، وماركة السيارة ، والدافع لارتكاب الحادث ، ثم إجراءات النيابة بالنسبة للمتهم .

أما القسم الثاني ، وعنوانه بيانات ملحق الاستمارة رقم « ٥ د » سيارات ، فيتضمن بيانات عن اسم المحنى عليه واسم المتهم ، والمركز أو القسم الذى عثر فى نطاقه على المسروقات ، ومكان العثور على السيارة بالتحديد ، وحالة السيارة قبل العثور عليها ، ثم ما طرأ على وصف الحادث من تغيير ، ونوع التصرف فى القضية والحكم فيها .

٥ - استمارة جرائم الأحداث :

وهى خاصة بالجرائم التى يرتكبها الأحداث دون سن ١٥ عاماً ، وتتضمن هذه الاستمارة بيانات أولية عن الفعل الإجرامى ، ونوع القضية ، ووقت وقوع الجريمة ، ثم بيانات تفصيلية عن الحدث ، وبيانات عامة عن الأب ، وبيانات أخرى عن المائل ، ثم بيانات عن ظروف القضية ، وتشمل صلة الحدث بالمحنى عليه ونوعها ، ومكان وقوع الجريمة بالتحديد ، وكيفية ارتكاب الجريمة ، والدافع إليها ، ونوع الشيء المسروق وقيمته ، وسوابق الحدث ، ونوع الأحكام التى صدرت ضده وملخص للقضية .

وهناك نوعان من الاستمارات الإحصائية « الملحق » تلتحق باستمارات الجنع والجنايات المذكورة سابقاً وهى :

استمارة إحصاء رقم ٥ (تابع) :

وتتضمن بيانات عامة عن المحنى عليهم والمتهمين وإجراءات النيابة بالنسبة للمتهمين ، وهى تلتحق بالاستمارات رقم « ٥ ا » جنائيات أو « ٥ ب » جنح إذا كان عدد المحنى عليهم أو المتهمين أكثر من أن تستوعب بياناتهم فى الاستمارة الأصلية .

ملحق الاستمارة رقم (٥) :

وتعد هذه الاستمارة من استمارات التبليغ ، إذ أنها ترسل للجهات المختلفة لاستيفاء بعض البيانات التي تجدد على القضية فيما يخص المتهمين وصفة اتهامهم والتغيرات التي قد تطرأ على وصف الجريمة ، ونوع التصرف في القضية ، ثم الحكم على كل من المتهمين في القضية بالتحديد .

وهناك مجموعة أخرى من الكشوف التي ترسل إلى الجهات المختلفة في فترات معينة من الشهر ، لتسجيل عدد الجنايات (القتل والسرقات) التي ارتكبت في هذه الفترة من العامين السابق والحالي في كل محافظة أو مديرية أو في كل مركز وبلد ، وهي كالآتي :

١ - استمارة رقم ٣ جنائي : وهي كشف عن عدد التبليغات الجنائية في المدة من أول كل شهر حتى آخره وما يقابلها من العام الماضي . ويشمل هذا الكشف المحافظات ومديريات الوجه البحري بينادرها ومراكزها .

٢ - استمارة رقم « ١٣ » جنائي : وهي كشف من النوع السابق نفسه إلا أنه خاص بمديريات الوجه القبلي ومراكزها وبنادرها .

٣ - استمارة رقم « ٣ ب » جنائي : وهي عبارة عن كشف عن عدد التبليغات الجنائية ، مثل الكشفين السابقين ، إلا أنه خاص بالمحافظات بأقسامها .

٤ - استمارة رقم ٤ جنائي : وهي إحصاء شهري مجمل بعدد التبليغات الجنائية وما يقابل هذه الفترة من العام الماضي ، وتشمل بيانات عن القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها ، في كل محافظة ومديرية بالإقليم المصري .

٥ - كشف بيان جميع حوادث الجنايات التي وقعت بدائرة المحافظة أو المديرية خلال شهر ، والتعديلات التي طرأت على وصف الجريمة ،

وتصرفات النيابة النهائية . وهو كشف يرد شهرياً من المحافظات والمديرية .

٦ - استمارة قوة الشرطة ونشاطها : وتشمل بيانات عن القوات ومعدات الرئيسة والمتدبة خارج المركز والاحتياطية ووسائل النقل ، والأسلحة الموجودة في كل مركز ونقطة من النقاط المنتشرة في أنحاء الإقليم ، وبيانات بالبلاد والسيارات التابعة ، وعدد الجرائم خلال شهر ، وبيانات بالإجازات والنشاط التنفيذي وخدمات الأمن العام ، والحراسات بأنواعها والمكافآت والجزاعات التي يحصل عليها فئات قوة الشرطة . وهذه الاستمارة دورية ترسل كل شهر إلى الجهاز الإحصائي بالوزارة .

والضابط المحقق هو المسئول عن ملء استمارات الجنايات والجرح (٥١) وهـ ب) ويقوم بمراجعتها مأمور القسم أو البندر أو المركز ، ثم مأمور أو مفتش الضبط ، ثم وكيل الحكمدار لشئون الأمن ، ويعتمدها أخيراً المدير أو المحافظ .

أما استمارات (هـ ج و هـ د) فإن الضابط المحقق يقوم بملئها ، ثم يعتمدها مأمور القسم أو المركز . وباقي الاستمارات الأخرى يعتمدها مأمور القسم أو المركز أو البندر .

وتملأ هذه الاستمارات بتكليف من الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية لإمكان رسم صورة إحصائية لحجم واتجاهات الجرائم بأنواعها في المناطق المختلفة بالإقليم المصري لمقتضيات سلطات الأمن العام وإفادة الباحثين العلميين في ميدان الجريمة .

ب - كيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها حتى عرضها :

أولاً : جمع البيانات :

يتبع في جمع البيانات الخاصة بالجرائم (جنایات وجرح) في جميع أنحاء الإقليم المصري الأساليب الآتية :

١ - يتلقى الجهاز الإحصائي إخطاراً تلفونياً عن الحوادث (الجنايات بوجه خاص) .

٢ - يفرد ملفاً خاصاً بالجريمة التي أخطر عنها بالتليفون ، انتظاراً لورود الاستمارة الإحصائية الخاصة بالجريمة . ويحدد لورود هذه الاستمارة موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من وقوع الحادث .

٣ - إثبات أرقام القضايا في دفاتر خاصة بكل محافظة أو مديرية .

ثانياً : المراحل التي تمر بها البيانات حتى عرضها :

عند ورود الاستمارة الإحصائية الخاصة بالجريمة من الجهات المختلفة إلى الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية تجرى عليها العمليات الآتية :

١ - ترميز البيانات أى تحويلها إلى أرقام تبعاً للكود الخاص بالجهاز الإحصائي لوزارة الداخلية .

٢ - مراجعة الترميز على الكود الخاص للتحقق من صحته .

٣ - نقل البيانات إلى بطاقات خاصة بطريقة التخريم .

٤ - مراجعة عملية التخريم السابقة للتأكد من صحتها .

٥ - الفرز والتبويب .

٦ - جولة البيانات .

٧ - عرض البيانات في تقارير ونشرات يومية وشهرية وسنوية ، بعضها داخلي خاص للمسؤولين في وزارة الداخلية والبعض الآخر - وهو التقرير السنوي - وهو المسموح بنشره خارج نطاق الوزارة للجهات المهتمة بشئون الجريمة .

ثالثاً : عرض البيانات :

تعرض البيانات بعد تبويبها وجولتها في التقارير والنشرات التالية :

١ - النشرة اليومية : وهي تتضمن بيانات عما وقع من جنايات خلال اليوم السابق مقارناً بمثيله من العام السابق ليبان أوجه الزيادة أو النقص إلى طرأت على معدلات الجريمة . وتذكر تفصيلات عن جنايات القتل والشروع فيه وجنايات السرقة ، أما باقي الجنايات فتذكر إجمالاً . كما تشمل النشرة اليومية

أيضاً مجموع ما وقع من جنائيات من أول الشهر الجارى حتى يوم ظهور النشرة اليومية ومقارنتها بنفس المدة من العام السابق .

٢ - يعد الجهاز الإحصائى بالوزارة بياناً شهرياً فى الرابع من كل شهر يسمى « الإحصاء المؤقت » ، وهو يعرض الحالة الإجرامية بالنسبة لأنواع الجنائيات خلال الشهر المنصرم فى المحافظات والمديريات مع مقارنة عددية لما وقع منها خلال الشهر المماثل من العام السابق ، لبيان أوجه الزيادة أو النقص .

٣ - فى الرابع والعشرين من كل شهر يعد الجهاز الإحصائى بالوزارة نشرة شهرية أخرى تتناول التصرفات القضائية التى تمت فى بيانات الإحصاء المؤقت السابق ذكره ، حيث يوضح فيها ما حفظ من هذه القضايا حفظاً مؤقتاً ، وما أحيل إلى محاكم الجنائيات ، للوقوف على نشاط رجال الأمن فى التحقيقات الجنائية . وهذا الإحصاء الذى يتناول التصرفات يقارن بمثيله من العام الماضى .

٤ - إحصاء كل ثلاثة أشهر (ربع سنوى) يتناول مدى تكرار الجرائم وما يطرأ على القضايا من تصرفات .

٥ - إحصاء كل ستة أشهر (نصف سنوى) لنفس أغراض الإحصاء السابق .

٦٠ - الإحصاء السنوى العام ويعد فى منتصف العام التالى ، أى بعد انقضاء ما يقرب من ستة أشهر تقريباً ، حتى تكون السلطات القضائية (النيابة) قد أتمت تصرفاتها فى القضايا التى وقعت خلال العام ، وبالتالي يستبعد من الإحصاء ما ليس من الجنائيات ، ويضاف إليه الجنائيات التى لم يبلغ عنها كجنائيات ، حتى يمكن إجراء المقارنات على أسس سليمة .

وبشمل التقرير السنوى عرضاً لأهم البيانات التى جمعت عن الجنائيات والجنح فى جميع أنحاء الإقليم الجنوى . أما بقية البيانات التى جمعت عن طريق الاستمارات ، فإنها تحفظ فى البطاقات المثقبة مدة ٥ سنوات . ويمكن عن طريق الاتصالات الرسمية أن يطلع الباحث على البيان الذى يهمه ولا يكون معروضاً فى التقارير المنشورة .

وتفصيل ما يشمله التقرير السنوى يمكن عرضه ممثلاً فى التقرير السنوى للأمن العام سنة ١٩٥٨ :

التقرير السنوى الذى يصدره الجهاز الإحصائى التابع لوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام للإقليم المصرى هو التقرير الوحيد الذى ينشر ويسمح بالاطلاع عليه لكل من يهمه الأمر خارج نطاق وزارة الداخلية .

ويصدر التقرير فى أول النصف الثانى من السنة التالية للسنة التى جمعت عنها الإحصاءات ، فالتقرير السنوى لعام ١٩٥٨ صدر فى شهر يولية سنة ١٩٥٩ ، متضمناً تسعة أقسام يحتوى كل منها على عدة فصول ، كما يشمل ١٥٣ جدولاً إحصائياً عن أنواع الجرائم وتوزيعاتها فى الإقليم ومقارنتها بمثيلاتها عام ١٩٥٧ ، وبيانات عن حالة قوات الأمن العام ونشاطها فى المراكز والمديريات والنقط المنتشرة فى قرى الإقليم المصرى ، وكذلك نشاط مصلحة الأمن العام والإدارات التابعة لها . وأفردت بعض الفصول لتحليل خمسة أنواع من الجرائم تحليلاً خاصاً ، كما تضمن التقرير ١٦ رسماً بيانياً ملوناً لتوضيح الإحصاءات الرقمية . وكل هذا ضمته ٢٥٧ صفحة من القطع الكبير .

ويمكن تقسيم البيانات المعروضة بالتقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول :

ويتضمن الأقسام الثلاثة الأولى من التقرير ، وهى تشمل عرضاً عاماً لحجم وتكرار وتوزيع الجنايات والجرح فى الجهات المختلفة بإقليم مصر خلال عام ١٩٥٨ وما حفظ منها وما قدم للمحاكمة ، ومقارنة كل هذا بمثيله فى عام ١٩٥٧ .

القسم الثانى :

ويتضمن الأقسام الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من أقسام التقرير ، وهى تشمل عرضاً عاماً لحالة الأمن العام بالمحافظات والمديريات وعدد المحكوم عليهم والمتهمين والمهاجرين والقارين من الجنسية والمراقبين والمشردين والمشبوهين والأمدحة غير المرخص بها والمصالحات التى تمت ، كما يتضمن أيضاً

نشاط مصلحة الأمن العام والإدارات التابعة لها وخصوصاً مكتب مكافحة المخدرات وقسم حماية الآداب العامة والأحداث وقسم مكافحة تهريب النقد والمكتب المركزى لمكافحة تزييف وتزوير العملة . ويشمل أيضاً نشاط الجهات التى لها ارتباط بالأمن العام .

القسم الثالث :

ويشمل القسم التاسع من التقرير الذى يتضمن إحصاءات تحليلية للجرائم الآتية خلال سنة ١٩٥٨ :

- ١ - حوادث الانتحار والشروع فيها فى محافظة القاهرة وتتضمن ٢١ جلولا .
- ٢ - انحراف الأحداث فى محافظة القاهرة ويتضمن ٢٠ جلولا .
- ٣ - جريمة القتل والشروع فيه فى مديرية أسيوط ويتضمن ٢٢ جلولا .
- ٤ - السرقة والشروع فيها فى مديرية المنيا ويتضمن ٢٢ جلولا .
- ٥ - جريمة الخطف فى مديرية قنا ويتضمن ١٩ جلولا .

والفترة التى تشملها بيانات هذا التقرير هى من أول يناير ١٩٥٨ إلى آخر ديسمبر من السنة نفسها . وقد شملت هذه البيانات المديرية أو المحافظة التى عرض عنها بحث تحليلى فى جريمة من الجرائم المشهورة بها ، وهى فى كل حالة تشمل جميع الجرائم التى وقعت فى القطر كله أو فى هذه المديرية أو المحافظة ، مع مقارنة حجمها بسنة ١٩٥٧ .

ب - الجهاز الإحصائى بمحافظة القاهرة

بمحافظة القاهرة جهاز إحصائى قوامه مكتب الإحصاء الجنائى ، وهو أحد الفروع السبعة التى يشملها القسم الفنى بالمحافظة . والقسم بفروعه تابع لإدارة المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة . ويرأس هذا القسم ضابط . برتبة نقيب .

أولاً : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

أنشئ الجهاز الإحصائى منذ أكثر من ثلاثين عاماً . والغرض من إنشائه هو القيام بجمع إحصاءات عديدة وتحليلية عن جميع الجنايات والجنح تتضمنها تقارير على فترات متقاربة من العام ، بعضها داخلى فى نطاق إدارة المباحث الجنائية بالمحافظة ، وبعضها يرفع إلى حكمدار المحافظة ، وبعضها الآخر يخرج عن نطاق المحافظة ويرسل إلى ديوان الوزارة مثل التقرير السنوى واستمارات الجرائم التى يطلبها الجهاز الإحصائى بالوزارة .

ثانياً : التنظيم الإدارى للجهاز الإحصائى :

١ - اختصاصات الجهاز الإحصائى :

وأهم اختصاصات المكتب الإحصائى القيام بإعداد :

١ - إحصاءات عديدة يومية عن التبليغات الجنائية (قتل وسرقة) ومقارنتها باليوم المماثل له من العام السابق فى كل أقسام المحافظة مع بيان تفصيلى عن جنح السرقات بوجه خاص ، وبيان زمن وقوعها وما ضبط منها .

٢ - إحصاءات نصف شهرية عن جنابات القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها ومقارنتها بالفترة المماثلة من العام السابق .

٣ - إحصاءات شهرية عن جرائم القتل والشروع فيه والسرقة والشروع فيها والحريق العمد وجملة الجنايات الأخرى ، مع توزيع جرائم القتل والسرقة على أقسام القاهرة ، ومقابلة هذه البيانات بنظريتها فى السنة الماضية .

- ٤ - إحصاء مماثل كل ٣ أشهر (ربع سنوى) .
- ٥ - إحصاء مماثل كل ٦ أشهر (نصف سنوى) .
- ٦ - التقرير السنوى .

ب - القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات :

ويجرى إعداد كل هذه التقارير بالطرق اليدوية ، ويقوم بها مجموعة من الموظفين ممن كانوا جنوداً فى الشرطة واكتسبوا خبرة فى عملية التفريغ الإحصائى وذلك تحت توجيهات السيد رئيس القسم الفنى . وعدد هؤلاء الموظفين ١٥ موظفاً ، وهم يقومون بأعمال أخرى ترتبط بفروع القسم الفنى الأخرى غير المكتب الإحصائى .

ج - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

توجد أربع ماكينات إحصائية متتلب لها خمسة موظفين للعمل عليها . ويسم موظفو هذا القسم بعمليات ترميز بيانات استمارات الجنايات والجناح التى ترسل إلى الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية وتخريم البيانات فى بطاقات خاصة وحفظها . ونظراً لحداثة عهد إنشاء هذا القسم لم تصدر عنه بيانات أو تقارير إحصائية بعد . أما الآلات والماكينات الإحصائية التى يستأجرها القسم فهى أربع بيانها كالتالى :

- ١ - آلة تثقيب يدوية .
- ٢ - آلة مراجعة تثقيب كهربائية .
- ٣ - آلة فرز البطاقات كهربائية .
- ٤ - آلة تبويب كهربائية .

ثالثاً : التنظيم الفنى للجهاز الإحصائى :

يقاسم العمل فى مكتب الإحصاء بمحافظة القاهرة جهازان هما : جهاز الإحصاء اليدوى ، والجهاز الآلى كما ذكرنا .

١ - جهاز الإحصاء اليدوى :

ما زال هذا الجهاز يقوم بإعداد البيانات والتقارير الإحصائية التى يصلها

المكتب الإحصائي بالمحافظة ، وهو يقوم بالعمليات التالية :

١ - يتسلم رئيس قسم الإحصاء الأحوال اليومية من الأقسام ، وهى بيانات يومية تشمل ملخصاً للجرح والجنايات التى وقعت وبلغت إلى القسم . ويقوم بتحرير هذه الأحوال اليومية ضباط القسم ، وتعتمد من السيد مأمور القسم .

٢ - تفريغ بيانات هذه الأحوال فى صورة رقمية تشير إلى عدد الجرائم التى وقعت فى كل قسم ، وطريقة ارتكاب الجريمة ، والمسروقات بأنواعها وما ضبط وما لم يضبط ، ومن قبض عليه ومن لم يقبض عليه من المتهمين . ويسجل هذا كله فى كراسات خاصة محفوظة بالمكتب .

٣ - تعرض هذه البيانات فى تقارير يومية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية ، مع المقارنة بنظيرتها فى العام السابق . وكل هذه التقارير داخلية ، أى لا تخرج عن نطاق ديوان محافظة القاهرة . وغاية ذلك أن يوضع تحت يد المسؤولين عن مكافحة الجريمة بالمحافظة صورة سريعة عن توزيع الجرائم التى وقعت فى دوائر أقسام المحافظة ، مع مقارنتها بالفترات الماثلة من العام السابق ، وكلها لأغراض عملية وهى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمكافحة .

٤ - التقرير السنوى ، وهو الذى يسمح بنشره خارج نطاق ديوان المحافظة . وآخر هذه التقارير تقرير سنة ١٩٥٨ الذى أعد فى الشهر الثالث سنة ١٩٥٩ . ويتكون هذا التقرير من أربعة أبواب يشتمل كل باب على عدة فصول كالآتى :

الباب الأول : عن الوحدات النظامية وفرق الشرطة والحوادث والجرائم التى وقعت فى دوائرها .

الباب الثانى : عن الوحدات الفنية ، والمقصود بها نشاط إدارة المباحث الجنائية والأقسام الفنية التابعة لها .

الباب الثالث : عن الديوان العام ومكاتبه وأقسامه غير الإدارة الجنائية .

الباب الرابع : سجل التقرير ثمانى توصيات خاصة بمكافحة الجريمة فى مدينة القاهرة .

ب - الجهاز الآلى :

يقوم موظفو الجهاز الآلى بعمليات ترميز البيانات الواردة من الأقسام فى الاستمارات الخاصة التى صممها الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية . ثم تنقّب هذه البيانات فى بطاقات خاصة ، وبعد مراجعة عملية التنقيب تصبح كل بطاقة شاملة للبيانات الواردة فى كل استمارة . وتحفظ هذه البطاقات فى صندوق خاص لحين فرزها وتبويبها وجعلها على الآلات للإحصائية .

ونظراً لحداثة عهد هذا الجهاز لم يتم بعد بعرض تقارير من أى نوع . وسيصدر عن هذا الجهاز أول تقرير فى العام القادم .

ح - الجهاز الإحصائي بإدارة مكافحة المخدرات

الجهاز الإحصائي بإدارة مكافحة المخدرات بالقاهرة هو أحد الأقسام الموجودة بها ، وإدارة مكافحة المخدرات هي إحدى إدارات الإدارة الجنائية التي تتبع بدورها مصلحة الأمن العام ، والمستول عن هذا القسم موظف في الدرجة الرابعة .

أولاً : نشأة الجهاز الإحصائي وتطوره :

بدأت الإحصاءات في إدارة مكافحة المخدرات سنة ١٩٢٩ ، وهي السنة التي أنشئت فيها الإدارة نفسها .

وقد كانت هذه الإحصاءات مجرد بيانات رقمية عديدة لحصر عدد القضايا والكميات المضبوطة في كل قضية وعدد المتهمين . أما الإحصاءات ابتداء من سنة ١٩٥٦ فقد أدخلت عليها بعض الإضافات بإدخال بعض المقارنات والتعليق عليها ، ولكن لم يحدث هناك تطور أو تغيير جوهري فيها .

والفرض الأساسي من وجود هذا الجهاز الإحصائي هو إجراء تسجيل رقمي لما يحدث في هذا الميدان لمعرفة الكميات المضبوطة من المخدرات ، وعلى أساسها يمكن معرفة الكميات التي وزعت ومقارنتها بالسنوات الماضية . وهذا يبين في الوقت نفسه نشاط وجهد رجال الشرطة والقوة المحاربة لهذه الآفة .

ثانياً : التنظيم الإداري للجهاز الإحصائي :

١ - اختصاصات الجهاز الإحصائي :

إن القسم الإحصائي بإدارة مكافحة المخدرات يعدّ من أهم الأقسام بها ، إذ أنه يختص بالناحية الإحصائية في الميدان المتعلق بمكافحة المخدرات .

ب - علاقة الجهاز الإحصائي بالإدارات الأخرى :

تتبع إدارة مكافحة المخدرات الإدارة الجنائية التي تتبع بدورها مصلحة الأمن العام . وعند إنشاء الإدارة سنة ١٩٢٩ كان لها مكتب وحيد بمدينة القاهرة ،

وكانت المديرية والمحافظات هي التي تعد المكتب بالبيانات (عدد القضايا - عدد التهمين - الكمية المضبوطة) . ثم تطور الأمر وأصبح للإدارة فروع بدأت بفروعين ، واستكملت سنة ١٩٥٨ فروعها في جميع المديرية .

وعلى ذلك فهناك اتصال دائم بين القلم الإحصائي بالإدارة وجميع الفروع في المديرية ، ومصلحة السواحل ، ومصلحة الحدود ، فيما يتعلق بالحصول على البيانات ؛ وعلى اتصال بوزارة الداخلية لإعطائها بيانات إجمالية عن نشاط جميع الجهات السابقة .

ويتبع مكتب مكافحة المخدرات مكتبان آخران أحدهما بالإقليم السوري والآخر بغزة ، وترسل بياناتهما أيضاً للوزارة . كما أن المكتب يقدم بيانات إلى جامعة الدول العربية لعرضها على مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون الدولية بجنيف . كما أنه يعد تقريراً آخر منفصلاً عن التقرير السنوي يرسل في فترات دورية إلى مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون الدولية .

ج - تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائي :

بالنسبة لتقسيم العمل داخل القلم الإحصائي فإن العمل يسير جماعياً أي لا يوجد تقسيم أو اختصاص لكل موظف على حدة ، بل إن جميع الموظفين يقومون بجميع العمليات الإحصائية .

د - بيان القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات :

إن القوة العاملة بالإحصاءات تتكون من أربعة موظفين فقط يقومون بالعمل ، منهم موظفان من ذوى المؤهلات العالية ، أما الموظفان الآخران فهما من حملة الشهادة الابتدائية .

هـ - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

لا يوجد إحصاء آلي ، فكل البيانات تعدّ يدوياً .

ثالثاً : التنظيم الفني للجهاز الإحصائي :

١ - حصر ووصف النماذج والاستمارات المستخدمة في جمع البيانات :

١ - أورنيك (رقم ٤ مخدرات) :

وهي استمارة خاصة بالتحقيق في قضايا المواد المخدرة : ترسل مباشرة إلى إدارة مكافحة المخدرات في نفس اليوم الذي تضبط فيه الواقعة .
وتشمل الاستمارة بيانات أولية عن : المتهم أو المتهمين (ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن) ، والشركة أو الشخص الذي حصل منه المتهم على المواد المخدرة (ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن) ، وكيفية الضبط والطريق الذي نقلت بواسطته المواد براً وبحراً أو بالسكة الحديد من مكان تسلمها إلى المكان الذي ضبطت فيه ، والشخص الذي توسط في الشراء أو النقل أو التوزيع (ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن) ، وكميات وأنواع المواد التي ضبطت .
وهذه الاستمارة تملأ بياناتها عن كل قضية .

٢ - أورنيك (رقم ٤٩ مخدرات) :

وهذه الاستمارة تعمل للقضايا الهامة التي تبلغ تليفونياً بمجرد حلوثها وقبل أن يرسل أورنيك (رقم ٤ مخدرات) بالبيانات السابقة إلى الإدارة . والقضايا الهامة هي التي :

- تضبط فيها كمية من الحشيش مقدارها كيلو أو أكثر .
- يكون المتهم فيها أحد رجال قوات الشرطة أو الحربية .
- يكون المتهم فيها شخصاً من ذوى المكانة الاجتماعية .
- يكون المتهم فيها شخصاً خطيراً له مجال واسع في المخدرات .

وهذا الأورنيك بعنوان « يومية عن القضايا الهامة المبلغة للقسم من الفروع بإشارات تليفونية من الساعة ٨ من صباح يوم (كذا) إلى الساعة ٨ من صباح يوم (التالي) » .

ويتضمن هذا الأورنيك بيانات عن الجهة الواردة منها الإشارة ، ورقم الإشارة ، والتاريخ ، والوقت ، وتاريخ الضبط ، والكميات المضبوطة ، ونوع المخدرات المضبوطة ، وملخص الإشارة .
ويقوم بملء هذا الأورنيك موظف مختص بالإدارة نفسها .

٣ - أورنيك (رقم ١ مخدرات) :

وهو كشف أسبوعى عن القضايا التى عملت بمقتضى قوانين المخدرات .
وهذه الاستمارة ترسل إلى إدارة مكافحة المخدرات أسبوعياً من المديریات وكل
نصف شهر من فروع الإدارة .

ويتضمن الأورنيك بيانات عن رقم القضية ، والمركز أو القسم التابعة له
القضية ، وتاريخ الضبط ، واسم المتهم ، وهل ضبط المتهم أو لم يضبط ، ونوع
المواد المخدرة المضبوطة ، ووزن المواد المخدرة المضبوطة (سننى جرام — جرام —
كيلوجرام) ، والجهات التى تولت الضبط وملاحظات .

٤ — أورنيك (رقم ٣٢ مخدرات) :

وهو كشف شهرى عما ضبط يرد من فروع الإدارة بالمديریات والمحافظات
ومن المديریات إذا كانت الشرطة المحلية هى التى قامت بالضبط . ويتضمن هذا
الأورنيك : الجهة التى تولت الضبط ، ورقم القضية ، والمتهمين (عددهم ،
وعدد من ضبط منهم ، وعدد من لم يضبط منهم) ، ونوع المواد المخدرة وكميتها .
ويرسل هذا الأورنيك إلى إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية شهرياً .

٥ — أورنيك (رقم ٢٨ مخدرات) :

هذه الاستمارة خاصة ببيان نوع وكمية المواد المخدرة المضبوطة بإقليم مصر خلال شهر .
وهذه الاستمارة تأتى بها البيانات إجمالية موزعة على المحافظات والمديریات
والجهات الأخرى ، وهى تتضمن عدد القضايا وعدد المتهمين وأنواع وكمية المواد
المخدرة المضبوطة .

٦ — أورنيك (رقم ٢٩ مخدرات) :

هذه الاستمارة خاصة ببيان نوع وكمية المواد المخدرة المضبوطة فى الإقليم
المصرى خلال شهر . وهذا الأورنيك يتضمن بيانات إجمالية شهرية عن عدد
القضايا والمتهمين وأنواع وكمية المواد المخدرة المضبوطة .

٧ — كشف بيان مجهودات الشرطة المحلية فى مكافحة المخدرات خلال
شهر من ستين متواليتين . وهذا الكشف خاص بنشاط الشرطة المحلية فى كل
مديرية أو محافظة فى حالة قيامها بضبط قضية مخدرات . وهذا الكشف مستقل
عن نشاط فروع الإدارة التى فى نفس المديرية أو المحافظة ، وبياناته مقارنة بين

الشهر الحالى من السنة الحالية والشهر نفسه من السنة الماضية ، ويتضمن هذا الكشف البيانات الآتية : الجهات ، وعدد القضايا (فى السنة الحالية والسنة الماضية) ، والزيادة أو النقص ، ونسبة الزيادة أو النقص ، وعدد المتهمين (فى كل من السنة الحالية والسنة الماضية) ، ومقدار الزيادة أو النقص ، ونوع المخدرات (حشيش ، أفيون أو مواد أخرى) والكميات المضبوطة : (سنّى ، جرام – جرام – كيلوجرام) فى كل من السنة الحالية والسنة الماضية .

٨ - كشف ببيان المخدرات التى ضبطت بمعرفة فروع قسم مكافحة المخدرات والفروع الأخرى المكافحة فى شهر معين من السنة الحالية والسابقة . وهذا الكشف يحتوى على بيانات الكشف السابق نفسها إلا أنه يأتى من فروع الإدارة فى المديریات والمحافظات .

٩ - أورنيك (رقم ٢ مخدرات) :

وهو خاص ببيان التصرفات فى قضايا المخدرات خلال سنة بالمازكر والمديریات . ويتضمن هذا الأورنيك بيانات عن رقم القضية ، واسم المتهم ، وجنسيته ، ونوع التهمة وتاريخ الضبط ، وكمية المخدرات المضبوطة ونوعها ، والجهة التى تولت الضبط ، وتصرف النيابة والمحكمة فى القضية وتاريخه ، وهل نفذ حكم الإدانة أو لم ينفذ ، وتاريخ انتهاء عقوبة الحبس ، وأسباب حكم البراءة مختصرة ، وهل استأنفت النيابة حكم البراءة وبماذا قضى فيه ، ونوع الحفظ وأسبابه .

١٠ - أورنيك (رقم ٣٣ مخدرات) :

كشف ببيان قضايا المخدرات التى حكم فيها بالإدانة أو التى حفظت أو التى قضى فيها بالبراءة فى خلال شهر . ويتضمن هذا الكشف بيانات عن الجهة التى تولت الضبط ، ورقم القضية ، وأسماء المتهمين ، وكمية المخدرات المضبوطة ونوعها ، ونتيجة الحكم ، وهل نفذ أو لم ينفذ .

١١ - أورنيك (رقم ٢٤ مخدرات) :

بيان عن المفرج عنهم فى قضايا المخدرات خلال شهر . ويتضمن الأورنيك بيانات عن اسم المتهم ، ورقم القضية ، ونوع التهمة ، والحكم الصادر ضده ،

وتاريخ الإفراج . وهذا الأورنيك يساعد على القيام بعملية تتبع لمراقبة المفرج عنهم ومعرفة نشاطهم .

١٢ - أورنيك (رقم ٤٥ مخدرات) :

بيان عن تجار المخدرات المحكوم عليهم بصفة نهائية في قضايا المخدرات خلال شهر . وهذا الكشف يرسل إلى مصلحة الضرائب . ويتضمن هذا الكشف بيانات عن :

اسم المحكوم عليه بالكامل ، وصناعته ومحل إقامته ، ورقم القضية المحكوم عليه فيها ، والكمية المضبوطة ، ونوعها ، وقيمتها الثمنية ، والحكم النهائي وتاريخه ، ومعلومات عن ثروته .

١٣ - أورنيك (رقم ١٣ مخدرات) :

بيان عن الغرامات المحكوم بها والمتحصل منها في قضايا المخدرات عن شهر . ويتضمن هذا الأورنيك :

- ١ - غرامات محكوم بها من اللجان الجزئية .
- ب - غرامات محكوم بها من سلاح الحدود .
- ج - غرامات محكوم بها من المحاكم .

١٤ - أورنيك (رقم ١٤ مخدرات) :

بيان عدد الأشخاص المحكوم عليهم بصفة نهائية وعدد الأشخاص المبرئين في قضايا المخدرات من المحاكم في شهر .

ب - كيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها :

١ - تبدأ أول مرحلة في العملية الإحصائية بوصول الأورنيك (رقم ٤ مخدرات) من فروع الإدارة إلى الإدارة نفسها في نفس اليوم الذي تقع فيه الجريمة بالنسبة لجميع أنواع القضايا . أما بالنسبة للقضايا الهامة التي تضبط فيبلغ عن القضية بإشارة قانونية يتلقاها موظف مختص في الإدارة .

٢ - يرفق مع الأورنيك (رقم ٤ مخدرات) الذي يرسل من الفروع تقرير ببعض تفصيلات عن القضية . وقد اتبع منذ سبتمبر ١٩٥٨ نظام جديد وهو لإرفاق الفيش والتشبيه مع التقرير إذا أمكن ذلك ، وذلك لتسهيل مهمة التعرف على المتهمين في حالة تشابه الأسماء .

٣ - يطابق التقرير عن القضية ببيانات الأورنيك (رقم ٤ مخدرات) .

٤ - يقيد اسم المتهم ويفرد له ملف جليد إذا لم يكن له ملف قديم أو كان هناك اسم مشابه ، ويأخذ الملف رقماً خاصاً به .

٥ - تعمل لكل متهَم بطاقتان (كرتان) : بطاقة بالاسم والبلد ورقم الملف ويتكون بذلك فهرس بالأسماء ، أما البطاقة الأخرى فتتضمن بيانات عن اسم ولقب المتهم ، وصناعته وسكنه ، ورقم القضية ، ورقم المستخرج ، ونوع التهمة ، والحكم وتاريخه ، وتاريخ انتهاء العقوبة . وبذلك يتكون فهرس خاص بالأحكام .

٦ - تحفظ البطاقات في أرشيف خاص بترتيب الأجدية .

٧ - تسجل جميع التقارير الواردة من القروء والجهات الضابطة في سجل خاص .

٨ - ترد كشوف نصف شهرية من القروء والمديريات للقضايا التي ضبطت ، وكشوف أسبوعية من المديريات والمحافظات والسواحل والحدود .

٩ - تجمع القضايا في كشوف شهرية ترسل صور منها للوزارة . وعلى أساس هذه الكشوف الشهرية يخرج التقرير السنوي الخاص بإدارة مكافحة المخدرات .

ح - كيفية عرض البيانات :

تعرض البيانات بعد جمعها في :

١ - تقرير شهرى بجملة القضايا ، ويرسل هذا التقرير إلى رئيس الإدارة الجنائية . ويشمل هذا التقرير الصرفات في الأحكام .

٢ - تقرير شهرى آخر يرسل إلى المكتب القنى للسيد الوزير المركزى ، ويشمل عدد القضايا في كل فرع ، وفي المديريات ، وكمية المخدرات المضبوطة ، والوسيلة التي هربت بها المخدرات ، والتصرفات النهائية في القضايا . ويرفق بهذا التقرير الصعوبات المختلفة التي قابلت رجال مكافحة المخدرات والتوصيات المقترحة للتغلب على الصعوبات وطرق الوقاية .

٣ - التقرير في فترات غير منتظمة بالقضايا الهامة ، ويرسل إلى مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون الدولية في جنيف .

وجميع هذه التقارير السابقة غير منشورة وإنما تعد تقارير أونشرات داخلية .

٤ - التقرير السنوى وتصدره الإدارة سنوياً ، وقد احتوى التقرير السنوى لسنة ١٩٥٧ على اثني عشر باباً شاملة ما يأتى :

الباب الأول : بيان لإحصائى بأعمال القروء المختلفة لقسم مكافحة المخدرات وهي ١٥ فرعاً .

الباب الثاني : نشاط مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك .
ويشتمل هذا الباب على ثلاثة جداول رئيسية : الجدول الأول به بيانات
مقارنة لمضبوطات السنوات الخمس السابقة على إصدار القانون رقم ٣٥١ لسنة
١٩٥٢ بمضبوطات السنوات الخمس التالية له .

والجدول الثاني يوضح عدد الأخرار المضبوطة ، وعدد أصحابها والأشخاص
المقبوض عليهم ، وعدد المخاضر التي حررت ضدهم في السنوات الخمس من
١٩٤٨ - ١٩٥٢ ثم خلال فترة السنوات الخمس التالية من ١٩٥٣ - ١٩٥٧ .
والجدول الثالث يبين عدداً من قضايا المخدرات الهامة التي قامت مصلحة
السواحل بضبطها في عام ١٩٥٧ .

الباب الثالث : وبياناته خاصة بسلاح الحدود ، وهذا الباب به جدول
واحد خاص ببيان المخدرات التي أمكن ضبطها بواسطة قوات سلاح الحدود في
عام ١٩٥٧ ، مع مقارنتها بالأعوام الخمسة السابقة .
الباب الرابع : بيان المضبوطات بقطاع غزة خلال خمس سنوات من
١٩٥٣ - ١٩٥٧ .

الباب الخامس : بيان بعض القضايا الهامة الخاصة بضبط مخدرات في
داخل البلاد .

الباب السادس : بيان عن الجهود الدولية لمكافحة المخدرات .
الباب السابع : ويتضمن بيانات عن الموقف في بعض بلاد الشرق الأوسط .
الباب الثامن : بيانات خاصة عن التشريع بالإقليم المصري .
الباب التاسع : ويشمل بيانات عن التهريب بالبواخر .

الباب العاشر : خاص ببيان فنوع وكمية المواد المخدرة المضبوطة في إقليم
مصر في المدة من أول يناير ١٩٥٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ . وبيانات أخرى
مقارنة عن نتائج تحليل المواد المخدرة بواسطة مصلحة الطب الشرعي في المدة
من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ .

الباب الحادي عشر : الإدمان والاتجار بإقليم مصر .
الباب الثاني عشر : الأحكام الصادرة من المحاكم وبيانات عن المبعدين .

(البقية في الأعداد القادمة)

ملحق رقم (١)

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
خطة التقييم الإحصائية الجنائية في إقليم مصر

البيانات التي توضح اللجنة أن تنضمها الإحصاءات الجنائية في إقليم مصر وبيان تصنيفها

رقم مسلسل	البيان	بالمنون				أحداث		التصنيف
		جنائية	جنسية	جنسية	جنسية	مخالفة	جنسية	
١	بيانات أولية : الاسم	×	×	×	×	×	×	يقضين الاسم اسم الشخص واسم الأب واسم إبلد
٢	التبويب	×	×	×	×	×	×	ذكر - أنى
٣	الديانة	×	×	×	×	×	×	مسلم - مسيحى - يهودى - ديانة أخرى
٤	الجنسية	×	×	×	×	×	×	مصري الولادة - مصري بالجنس - أجنبي
٥	الحالة الزوجية	×	×	×	×	×	×	لم يتزوج أبدا - متزوج - مطلق - أرمل
٦	تاريخ الميلاد	×	×	×	×	×	×	يلكى الشهر والسنة
٧	محل الميلاد	×	×	×	×	×	×	يلكى المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر
٨	مقر السكن احوال	×	×	×	×	×	×	يلكى المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر
٩	الدرجة العالية	×	×	×	×	×	×	تلك الدرجة بالتصنيف وتصنف حسب التصنيف الموحد للمهن
١٠	المساحات	×	×	×	×	×	×	أسم - أبى - أسم زابى - أمى - نازك - أحد الطرفين أو كليهما
١١	عدد الأفراد الذين يعظم	×	×	×	×	×	×	أو جزء منها
١٢	عمران الأسرة	×	×	×	×	×	×	يلكى عدد الأفراد ومصف كالأقارب : ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧ أفراد وأكثر
١٣	الدرجة	×	×	×	×	×	×	يلكى المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أجناسى - إصداهى - ثانوى - ثانوى

رقم مسجل	البيسان	بالمون		أحداث		التدقيق الفني الدراسي	التصنيف
		حماية	جنسية	جنسية	مخالفة		
١٤	الفرقة الدراسية أسرة المحدث ساعة بديقه			×	×	تذكر امانة ويسنف كالألق : (ولادة محل قيد الحماية - يتم الأب - يتم الأم - يتم الأب والأم - مجهول الأب - مجهول الأم) يذكر العمر والسنة يذكر المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر تذكر الهيئة بالتفصيل ويسنف حسب التصنيف الدولي للمهن يذكر عدد العلاقات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر يذكر عدد الزيجات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
١٥	تاريخ ميلاد الأب محل ميلاد الأب الهيئة العامة للأب عدد الزيجات الأولى عدد الزيجات الأولى في صفة الأب			×	×	يذكر العمر والسنة يذكر المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر تذكر الهيئة بالتفصيل ويسنف حسب التصنيف الدولي للمهن يذكر عدد العلاقات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر يذكر عدد الزيجات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
١٦	تاريخ ميلاد الأب			×	×	يذكر العمر والسنة	
١٧	محل ميلاد الأب			×	×	يذكر المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر	
١٨	الهيئة العامة للأب			×	×	تذكر الهيئة بالتفصيل ويسنف حسب التصنيف الدولي للمهن	
١٩	عدد الزيجات الأولى			×	×	يذكر عدد العلاقات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
٢٠	عدد الزيجات الأولى في صفة الأب			×	×	يذكر عدد الزيجات ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
٢١	تاريخ ميلاد الأم			×	×	يذكر العمر والسنة	
٢٢	محل ميلاد الأم			×	×	يذكر المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر	
٢٣	الهيئة العامة للأم			×	×	تذكر الهيئة بالتفصيل ويسنف حسب التصنيف الدولي للمهن	
٢٤	عدد مرات الزواج			×	×	يذكر العدد ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
٢٥	عدد مرات الطلاق			×	×	يذكر العدد ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤ فأكبر	
٢٦	عدد الأهمية			×	×	يذكر العدد ويسنف كالألق : ١-٢-٣-٤-٥ فأكبر	
٢٧	المسألة العامة العمل الإجرائي أو المخالفة	×	×	×	×	يذكر العمل بالتفصيل ويسنف كالألق : جرائم ضد النفس - جرائم ضد الممتلكات - جرائم ضد المسلمة العامة - جرائم جنسية	

رقم مسل	البيان	بالعمون		أحداث		البيان
		جناية	جنيمة	جنيمة	مخالفة	
٢٨	موضوع الجريمة	×	×	×	×	يذكر بالتفصيل ما وقعت عليه الجريمة هل أن يصف فيها بعد
٢٩	أساليب ارتكاب الجريمة أو المخالفة	×	×	×	×	يذكر الأساليب بالتفصيل هل أن يصف فيها بعد
٣٠	وقت ارتكاب الجريمة أو المخالفة	×	×	×	×	تذكر الساعة ونصف من ١ إلى ٢٤
٣١	وقت اكتشاف الجريمة أو المخالفة	×	×	×	×	تذكر الساعة ونصف من ١ إلى ٢٤
٣٢	مكان ارتكاب، جريمة أو المخالفة	×	×	×	×	تذكر الساعة ونصف من ١ إلى ٢٤
٣٣	قيد النيابة العمومية لتبينة	×	×	×	×	يذكر المذكر أو القسم / المدبرية أو المخالفة
٣٤	تعريف النيابة العمومية في القضية	×	×	×	×	يذكر رقم التفورات وألوان والقوانين المعملة
٣٥	إلداد التي طلبتها المحكمة	×	×	×	×	يذكر رقم السكك ونصف كالاتي : الإحالة - المظلة الوقت - المظلة التفتيش
٣٦	الأحكام	×	×	×	×	يذكر رقم التفورات وألوان والقوانين المعملة
٣٧	موقف المحقق من التحقيق	×	×	×	×	يذكر رقم السكك ونصف كالاتي : البراءة - الإدانة - البراءة - الجس
٣٨	معتبر الحكم	×	×	×	×	يذكر رقم السكك ونصف كالاتي : البراءة - الإدانة - البراءة - الجس
٣٩	المعاكل السابقة	×	×	×	×	يذكر رقم السكك ونصف كالاتي : البراءة - الإدانة - البراءة - الجس
٣٩	السرايق	×	×	×	×	يذكر نوع العمل الإجرائي أو المخالفة حسب التصنيف الخامس بالبيان رقم ٢٨

رقم مسلسل	اليسان	بالعين		أحداث		التصنيف
		جناية	جسعة	جسعة	حالة	
٤٠	الاحكام في المرافق الإيداع	X	X	X		حسب التصنيف الخاص بالبيان رقم ٢٩
٤١	تاريخ الإيداع	X	X	X		يذكر الشعر والسنة
٤٢	سبب الإيداع	X	X	X		تذكر المقرات والمولد والتاريخ التي عاينها المحكمة
٤٣	مكان الإيداع	X	X	X		يذكر ويصلي لسجون إقليم مصر واصلاحتها أرقام دزيرية
٤٤	الاحكام النوع من أجلها	X	X	X		حسب التصنيف الواردة في البيان رقم ٢٧ ما عدا البراءة والإفلاتر والبراءة
٤٥	مدد الاحكام المنقطة	X	X	X		تذكر وتصنف كالآتي : أقل من شهر - من شهر حتى أقل من ثلاثة شهور - من ثلاثة شهور حتى أقل من ستة شهور - من ستة شهور حتى أقل من عام - من عام حتى أقل من ثلاثة أعوام - من ثلاثة أعوام حتى أقل من خمسة أعوام - من خمسة أعوام حتى أقل من عشرة أعوام - من عشرة أعوام حتى أقل من خمسة عشر عاماً - عشرين - غير محدد المدة
٤٦	المعانة الصحية	X	X	X		تذكر عند الإيداع وعند الخروج وتصنف كالآتي : درجة ثالثة - ثانية - أول طبية
٤٧	المعانة التعليمية	X	X	X		تذكر عند الإيداع وعند الخروج (أى - قرأة - كتابة - شهادات)
٤٨	المعانة الدينية	X	X	X		تذكر عند الإيداع وعند الخروج حسب التصنيف الخاص بالبيان رقم ٩
٤٩	عدد من أفرج منهم	X	X	X		يذكر المدة
٥٠	نوع الإفراج	X	X	X		يذكر ويصنف كالآتي : مؤقت - حربي - مدني المدة - مدني ثلاثة أشهر - مدني ستة أشهر - مدني غير شامل - إفراج محلي

ملحق رقم (٢)

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
لجنة دراسة « الأجهزة الإحصائية الجنائية فى إقليم مصر »

استبيان الأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية
فى إقليم مصر

وزارة / هيئة مصلحة / إدارة عامة
مراقبة / إدارة قسم
العنوان رقم التليفون
اسم الشخص المسئول عن الجهاز الإحصائى وظيفته
اسم القائم بملء الاستبيان تاريخ ملء الاستبيان

أولاً : نشأة وتطور الجهاز الإحصائى

- ١ - تاريخ إنشاء الجهاز الإحصائى .
- ٢ - الأغراض التى من أجلها أنشئ هذا الجهاز .
- ٣ - التطورات التى مر بها الجهاز الإحصائى منذ نشأته حتى الآن من حيث :
 - (أ) أغراضه .
 - (ب) اختصاصاته .
 - (ج) إمكانياته .
 - (د) تنظيمه الإدارى .
 - (هـ) تنظيمه الفنى .

ثانياً : التنظيم الإدارى للجهاز الإحصائى

- ١ - تحديد اختصاصات الجهاز الإحصائى بالتفصيل .
- ٢ - علاقة الجهاز الإحصائى بالإدارات الأخرى ومدى تبعيته .
- ٣ - تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائى .
- ٤ - تحديد اختصاصات كل عمل على حدة .

٥ - بيان القوة المشتتة بإنتاج الإحصاءات

رقم سلسلة	نوع العمل الإحصائي	كل ما العمل باليد		ذكر	أنثى	المجموع	متوسط	نوع التوزيع المسمى القوة المشتتة		الأكابر				ملاحظات
		مترتبة	غير مترتبة					عالم	إحصائي	نفي	نفي	متوسط	إداري	
١	تسجيل ومراجعة البيانات البريدة													
٢	ترتيب وتصنيف البيانات													
٣	تتقيب البيانات على كراتيات													
٤	مراجعة تتقيب البيانات													
٥	فرز الكراتيات													
٦	تدوين الكراتيات													
٧	جدولة البيانات													
٨	تحليل وفرض البيانات													
٩	إحصاء أخرى تذكر :													

(١) يذكر عدد المشتتين فضلا على أساس نوع العمل الذي يراه الشخص أغلب الوقت وبذلك يكون مجموع عدد المشتتين في كل عمل إحصائي على حدة مساويا لعدد القوة المشتتة بإنتاج الإحصاءات .

٦ - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة

نوع الماكينات	العدد		استخدامات الماكينات في عملية انتاج الإحصاءات
	كهربائية	يدوية	
١ ماكينات الجمع Adding Machines			
٢ ماكينات الحساب Calculating Machines			
٣ ماكينات التقيب Punch-card Machines			
٤ ماكينات المراجعة والتقيب Rectifiers			
٥ ماكينات فرز البطاقات Sorting Machines .			
٦ ماكينات التبويب Tabulators			
٧ ماكينات أخرى تذكر			

ثالثاً : التنظيم الفني للجهاز الإحصائي

- ١ - وصف مفصل لكيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها حتى عرضها :
- ٢ - حصر ووصف النماذج أو الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات (ترفق صور منها) مع توضيح المستول عن ملئها والفرض منها والبيانات التي تشملها وكيفية الاستفادة منها :
- ٣ - حصر ووصف للأعمال الفنية الأخرى التي يقوم بها الجهاز الإحصائي :
- ٤ - حصر ووصف كيفية عرض البيانات (تذكر أسماء التقارير أو النشرات التي تصدر إن وجدت مع التعرف على البيانات التي لا تعرض وكيفية حفظها) :

٥ - النشرات أو التقارير الإحصائية التي يقوم

الجهاز الإحصائي بجمع بياناتها

أو تبويبها أو نشرها

اسم النشرة / التقرير الإحصائي اسم الجهة المصدرة له
 دورية الإصدار يومية أسبوعية نصف شهرية
 شهرية ربع سنوية نصف سنوية سنوية
 كل سنوات في فترات غير منتظمة
 بحث خاص عن فترة معينة
 تاريخ ظهور آخر عدد من النشرة أو التقرير
 الفترة التي تشملها بيانات النشرة

ملاحظات	درجة الشمول (٥)	الفترة التي يشملها البيان (٤)	طريقة جمع البيانات (٣)	مصدر البيانات (٢)		تفصيل البيانات الواردة بالتقرير أو النشرة (١)	
				اسم المصدر أو المصادر	نوع المصدر الذي استقى منه البيان	البيانات	عناوين الجداول

(١) يدون عنوان الجدول في سطر منفصل ثم تدون البيانات المتعددة التي يشملها هذا الجدول بأرقام متسلسلة في خانة البيانات .

(٢) يذكر المصدر أو المصادر المباشرة التي استقى منها البيان أو التي استخدمت في تكوين هذا البيان وأنواع المصادر هي (١) السجلات الرسمية (ب) استمارات الميدان (النموذج) (ج) التقارير الثانوية (د) المستندات الفردية (هـ) أي مصدر خلاف ذلك ويذكر بالتفصيل .

(٣) تذكر طرق الجمع إذا كانت بواسطة مثولين - بالتسجيل - بالتأليف - بطرق أخرى تذكر بالتفصيل .

(٤) تحدد الفترة التي يعبر عنها البيان بصرف النظر عن تاريخ الجمع أو النشر .

(٥) درجة الشمول تحدد وفقاً لأحد الأنواع الثلاثة الآتية :

١ - حصر كامل ٢ - حصر جزئي ٣ - عينة من المجتمع

التغير الاجتماعي والمجتمع القروي

للمكتبة محمد عاطف غيث
مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية

من أهم الموضوعات التي يعنى علماء الاجتماع بدراستها اليوم موضوع التغير الاجتماعي في المجتمعات المتحضرة . وقد اتخذت مناهجهم في الدراسة اتجاهات محددة منذ أن كتب وليام أوبرن W. Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعي Social Change لأول مرة عام ١٩٢٢ . وكانت طريقته في الدراسة ، والموضوعات التي درسها تمثل موقفا علميا جديدا في دراسة هذه الظاهرة ، خصوصا بعد أن درج علماء الطليعة في علم الاجتماع ومن سبقهم من الفلاسفة الاجتماعيين — على الأخص كاري Carey وأوجست كونت Auguste Comte — على رسم الخطوط العامة التي سارت فيها الإنسانية في تطورها . وكان الاتجاه الغالب أن يكون اقتضاؤهم للتطور في حلقات متتابعة ، لكل حلقة خصائص معينة في الفكر والعمل ، أو اتجاهها عاما له صفات خاصة . وتتابع الدراسات بعد ذلك في ضوء التقدم الذي تم في مناهج الدراسات السوسيولوجية . ولكن الاتجاه الغالب على دراسات التغير كان ولا يزال ينصب على المجتمعات المتقدمة ، الأمر الذي جعل للتكنولوجيا والاختراع المكان الأول في عوامل التغير الاجتماعي الحديث ، وبالتالي لم يكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه . وعندما يتصدى الباحث للدراسة التغير على أى مستوى من درجات الاجتماع الإنساني : البدائي أو القروي- أو المتحضر يواجه بعدة صعوبات لا بد أن يتفقد منها قبل أن يعد خطة البحث ، وذلك حتى تتكامل أجزاء الإطار النظري الذي يهتدى به في الدراسة ومن هذه الصعوبات :

(١) تحليل النظريات والدراسات التي تضمنها هذا المقال كان في ضوء الدراسة الحقلية التي قمت بها لتغير الاجتماعي في مديرية التنتهلية في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٨ .

أن هناك عدة فروق بين اصطلاح التغير الاجتماعى باعتباره تغيرا فى المجتمع واصطلاح التغير الثقافى باعتباره تغيرا فى الثقافة . وتستند هذه الفروق إلى التفرقة التى يراها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين الثقافة والمجتمع ، وتؤدى هذه الصعوبة إلى صعوبة أخرى تتصل بالمهج مباشرة . فإن الدراسات التى أجريت على موضوعات التغير الثقافى أو الاجتماعى كانت تتجه فى أغلبها إلى محاولة الوصول إلى نظريات بعيدة المدى تنطبق على المجتمع الإنسانى بأسره ، وعلى هذا الأساس اختلفت طريقة من قاموا بها فى النظر إلى العوامل والعمليات والاتجاهات وطرق التفسير عامة . واختلافهم هذا لا يتصل بدراسة موضوعات التغير وحدها ، وإنما يتصل بأفكارهم الأساسية فى النظر إلى المجتمع وطريقة دراسته . وأن ظروف المجتمعات الحديثة والقروية والبدائية المختلفة تفرض تعديلا فى الخطط والموضوعات التى يمكن على أساسها دراسة التغير فى كل منها . وتزداد هذه الصعوبة وضوحا نظراً لقلة الدراسات من هذا النوع التى أجريت على المجتمعين القروى والبدائى خاصة .

أولاً :

أما فيما يختص بالصعوبة الأولى وهى الاختلاف بين التغير الثقافى والتغير الاجتماعى فهى تقوم على أساس أن الثقافة فى رأى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مثل مكيفر مختلفة عن المجتمع society من حيث ان البناء الاجتماعى الذى يكون لب الدراسة فى علم الاجتماع له خصائص مختلفة عن الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجتماعى لا تدوم إلا كسياق زمنى فقط time sequence كما يرى مكيفر (ماكيفر وييج ، ١٦ ، ص ٥١١) أو أنها تدوم بغض النظر عن مظاهر النشاط الزمنية الزائلة التى يقوم بها الأفراد كما يرى إيفانز بريتشارد Evans Pritchard (إيفانز بريتشارد ، ٨ ، ص ١٠ - ٢٠) ومع أن إيفانز بريتشارد يقول إن موضوع دراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية هى الثقافة والمجتمع معا ، إلا أنه يقرر أن دراسة البناء الاجتماعى لا بد أن تأتى أولاً ويعلم أن التمييز بين الثقافة والمجتمع لا يبدو جلياً واضحاً لأن الأنثروبولوجى يتناول فى وصفه الواقع أو السلوك الظاهر الشخصى الذى يحوى الاثنين معا . ولهذا كانت مشكلة التمييز هذه فى رأيه من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً (إيفانز

بريتشارد ، ٨ ، ص ١٠ - ٢٠) . لكن الثقافة تدوم وتتقل عبر الأجيال كنتاج product بجميع تفاصيلها . ولذا تكون دراسة التغير الثقافي أدق وأسهل بكثير من دراسة التغير الاجتماعى ، لأن البناء الاجتماعى لا يمكن وضعه فى متحف حتى يمكن الرجوع إليه وفحصه بينما يمكن ذلك بالنسبة للثقافة .

ويرى مكيفر ، الذى يمثل اتجاهها معيناً فى النظر إلى الثقافة منفصلة عن المجتمع ، أن دراسة التغير الاجتماعى إنما تنصب أساساً على بحث العلاقات الاجتماعية التى تكون متوازناً متغيراً منفصلاً عن الثقافة التى تجسم نفسها فى المنتجات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الاجتماعية باستمرار (ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥١١) .

لكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى ، مثل أجبرن . فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هى الخاصية الكبرى للإنسان ، ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة . وعلى هذا الأساس فعندما يعرف أجبرن الثقافة بمزج بين الثقافة والمجتمع فى مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتملة فقط على المنتجات المادية التى تبقى للمجتمعات المتغيرة ، ويكون المجتمع عبارة عن العلاقات الاجتماعية التى تكون البناء الاجتماعى مهما اختلفت النظرة إلى مفهوم العلاقة أو البناء. وقد بنى أجبرن فكرته هذه على أساس المزج بين تعريف تيلور Tylor للثقافة على أنها « ذلك الكل المعقد الذى يشتمل على المعرفة ، والعقيدة ، والفن ، والأخلاق ، والقانون ، والعادة ، والإمكانات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع » ، وبين تعريف ردفيلد Redfield للثقافة على أنها « المجموعة المنظمة من المفاهيم التقليدية التى تظهر فى الفن والحرف ، والتى عن طريق دوامها خلال التقاليد تميز الجماعة الإنسانية (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ١٥ - ١٦) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادى وغير مادى ، ففى العائلة مثلاً تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادى ، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الجدانية عبارة عن الجانب

اللامادى ، والجانبان لا يمكن فصلهما عمليا أو لغرض الدراسة لأنهما يكونان نظام العائلة ؛ وهكذا إذا امتد بحثنا إلى أى مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٢٤ - ٢٥) . وبالتالي كانت دراسته للتغير الاجتماعى شاملة للتأخيرين المادية . وغير المادية من الثقافة (أجبرن ، ١٩ ، ص ٥١٧-٥٢٤) . وكان هذا الفصل بين هاتين التأخيرين أساس نظريته عن التخلف الثقافى cultural lag التى ضمنها كتابه عن التغير الاجتماعى (أجبرن ، ٢٠ ، ص ٢٠٠ - ٢١٣) .

ولا يقبل هذه القسمة - خصوصا فى دراسات التغير - كثير من مثل سوروكين (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١) ويقبلها آخرون مثل مالمينوفسكى (مالمينوفسكى ، ١٧ ، ص ١) . فالتغير الثقافى عنده هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى أى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل إلى آخر ، ولهذا يواجه التغير الثقافى دراسة العمليات التى تعدل من النظم الاجتماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع التى يقوم عليه اقتصاده الاجتماعى . ولكن هذا لا يعنى أن الباحثين فى التغير - كما سترى بعد - يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية فى المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجتماعية التى بقيامها على نحو معين يكون البناء الاجتماعى أمرا له وجاهته فى الدراسات المتزامنة synchronic إلا أنه فى الدراسات التغيرية diachronic لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المادى وغير المادى مرتبطان أشد الارتباط . ومن الضرورى أن نبحث عن تأثير أحدهما فى الآخر خصوصا إذا كنا نبحت عن عوامل التغير ونتائجه وعملياته المختلفة . كما أنه من الصعوبة بمكان أن نفرد عوامل خاصة بالتغير فى الجانب المادى وعوامل أخرى خاصة بالتغير فى الجانب اللامادى . لأن القاعدة المعترف بها الآن هى ارتباط العوامل لا فصلها . والتفسير اللامادى مضلل وغير علمى خصوصا وأن من التغيرات فى الجانب المادى ما فرضته مطالب اجتماعية بحثة ولم يكن راجعا للتجمع accumulation فى الجانب المادى الذى يؤدى إلى

مزيد من الاختراعات . وسوف يبلو هذا الرابط واضحاً بين العائلة والثقافة المادية والحياة الاقتصادية في الموضوع الذى نعالجه فى هذه الرسالة .

ثانياً :

- وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عند ماكيفر وبين الجانب المادى واللامادى من الثقافة عند أجرين أن تلونت دراستهما — ومن هنا نحوهما — للتغير الاجتماعى عامة فى المجتمع الإنسانى والمتحضر منه خاصة بلون خاص . ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوجيا والاقتصاد تسبق فى التغير أى تكون لها مركز القيادة بينما تتخلف المظاهر غير المادية . ولا يختلف عنهم كارل ماركس Karl Marx خصوصاً وأنه يرى أن درجة النمو التكنولوجى تحكم شكل الإنتاج والعلاقات والنظم التى تحكم النسق الاقتصادى . وهذه المجموعة من العلاقات بلورها هى صاحبة الكلمة الفاصلة فى النظام الاجتماعى بأسره . أو كما يقول ماركس « أن مجموع هذه العلاقات الخاصة بالإنتاج تكون البناء الاقتصادى فى المجتمع ، الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى » فالحياة الاجتماعية للإنسان : أفكاره وحياته الجمالية والروحية وفلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التى تنتقل خلالها عبارة عن انعكاس للنسق الاقتصادى (ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥٥٩) . فكان ماركس يعطى الأولوية للنسق الاقتصادى وهو فى رأيه مادى فى جوهره لأنه يعتمد فى المحل الأول على أشكال الإنتاج المادية . وكل تغير فيه يؤدي بالضرورة إلى تغير فى بقية أجزاء البناء الاجتماعى المعتمدة عليه . وكان أساس بحثه قائماً على التخلف القائم بين أشكال الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية الأمر الذى سيؤدي إلى الثورة للتغلب على هذا التخلف وإعادة المجتمع إلى حالة من التوازن بين أجزائه المادية واللامادية . ولذلك تعتبر نظرية كارل ماركس هذه أساس نظريات التخلف الثقافى وأن اختلفت عنها فى بعض مظاهرها أو نتائجها .

أما لماذا يكون التغير فى الجانب المادى أسرع من التغير فى الجانب اللامادى فهذا يرجع إلى أن الاختراعات فى الثقافة المادية كثيرة جداً إذا قورنت بالجانب اللامادى من هذه الثقافة . كما أن العوائق التى تقف فى سبيل التغير اللامادى

أكثر منها في حالة التغير المادى . وقد عدد أجبرن هذه العوائق وحصرها فيما يلى :
١ - هناك ميل فى كل ثقافة للإبقاء على القديم ، وبقاء القديم على هذا النحو عقبة كبرى أمام التغير .

٢ - كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم المجهودات الإصلاحية وتخطيطها وهذه بدورها تتطلب تكاليف كثيرة . ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية فى بعض الأحيان عقبة فى طريق التغير .

٣ - الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدى إلى رفضه .

٤ - النزعة المحافظة عند كبار السن .

٥ - العادات العقلية المستقرة على نحو ما والعقبات الطبيعية فى تغيير العادات .

وإذا انضمت هذه العقبات إلى الاتجاهات المعادية للتغير - كالخوف من الجديد لأن كثيرا من الناس يشعرون أنهم لا يعرفون كيف ستكون نتيجة التجربة ولذا لا يحبون المخاطرة ، وكتمسك بالماضى ، وكالمصالح الخاصة التى قد تضار نتيجة لتغير الأساس الذى قامت عليه - كل ذلك يؤدى إلى مزيد من المعوقات أمام سهولة التغير اللامادى (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٢٥٧ - ٥٦٠) هذا إلى أن من طبيعة الثقافة المادية التجمع accumulation بعكس الحال فى الثقافة اللامادية . لذلك تنتشر الماديات على نحو يتخطى حدود المجتمعات ، بينما يظل البناء الاجتماعى ممزجا لمكانه المحلى ، ومثال ذلك أن الثقافة المادية فى الغرب تغيرت بشكل ملحوظ جدا فى السنين الأخيرة . بينما ظلت العائلة والنظام السياسى وبقية اللاماديات على ما كانت عليه منذ مدة طويلة (سوروبكين ، ٢٨ ، ص ٦٦٨) .

ويقف دى روبرتى E. De Roberty فى طرف آخر ، فالثقافة عنده تتكون من أربعة أشكال رئيسية من الفكر أو النسق : التفكير التحليلى أو العلم ، التفكير التركيبى أو الفلسفة والدين ، التفكير الرمزى أو الفنون الجميلة ، التفكير التطبيقى أو جميع أنواع التكنولوجيا التى تمثل التطبيق العملى للأشكال الثلاثة الأولى . وعند التغير الثقافى ، فإن هذه النظم أو النسق الأربعة تتغير ابتداء من العلم ثم الفلسفة أو الدين ثم الفنون الجميلة وأخيرا تتغير التكنولوجيا . ومن حيث

إن كل واحدة من هذه النسق تقوم على ما قبلها ، فإن التخلف يأخذ نفس النظام ، فالفلسفة تتخلف وراء العلم ، حتى نصل إلى التكنولوجيا التي تتخلف وراء ما قبلها جميعا فإذا تغير العلم مثلا تغيرا أساسيا في مبادئه ومحتوياته فإن الفلسفة والدين تتغيران أيضاً، ويقول دى روبرتى « إنه بدون معرفة الدين والفلسفة المصرية الفرعونية فإن الفنون الجميلة من الأهرامات حتى النحت لا يمكن فهمها » .

ويكاد موقف دى روبرتى أن يكون عكس الاتجاه الأول ، فالتكنولوجيا آخر ما يتغير ولا بد لتغيرها أن يسبق بتغير في الجوانب المادية من الثقافة . وهو في نهاية الأمر يأخذ بفكرة التخلف الثقافي cultural lag ولكن بطريقة مختلفة . وكلا الاتجاهين يفترض من حيث عوامل التغير الاجتماعي - نتيجة للتحليل السابق - أن هناك عاملا هاما يترتب عليه نتائج في الحياة الاجتماعية . دى روبرتى ، مثلا ، يعتقد أن تقدم العلم سبب أول cause في كل النتائج effects التي من مظاهرها تغير الفلسفة والدين والفنون الجميلة والتكنولوجيا . وهذا أمر لا يمكن التسليم به لأنه ليس كقاعدة أن يكون التغير بالضرورة على هذا النمط فقد تتغير المبادئ العلمية ولا تتغير نظرة الناس إلى الفلسفة أو الدين . وقد يكون التغير في التكنولوجيا مؤديا إلى تغيرات في الأسس العلمية ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه النظرية تمثل فرعاً من النظريات بعيدة المدى التي تحاول أن تضع نظاما عاما للتغير ينطبق على المجتمع الإنساني بأسره ، وعملها لا تختلف في كثير عن عملية نظريات شبنجلر Spengler ، وكارى Carey وأوجست كونت Auguste Comte بل إنها تسير في اتجاهها العام . كما أن الدراسات الواقعية للتغير الاجتماعي سواء في المجتمعات الحديثة أو القروية أو البدائية لم تؤيد حتى الآن صديق هذا الاتجاه التغيري لختلف أجزاء الثقافة الواحدة .

ويفترض أيجرن وملروست ومن سبقه أيضا مثل كوست Coste ، وفير Weber وكارل ماركس K. Marx أن الجوانب المادية من الثقافة أسبق في التغير ، ومن ثم فهو عامل أول في كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي

بعد ذلك ، على الرغم من أن ماكيفر ، مثلاً ، يرى أن هناك ظروفًا دائمة تعتبر عوامل هامة في التغير الاجتماعي . وهي : نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيولوجية تحت هذا النظام ؛ والمنفعة وتشتمل على الأخص على النظام التكنولوجي ثم النظام الثقافي . والنظامان الأخيران يمثلان عوامل التغير المتصلة بنشاط الإنسان (ماكيفر وييج ، ١٦ ، ص ٥١٢ - ٥١٨) ، فهو إذن يرجع عوامل التغير إلى عاملين : أحدهما دائم constant وهو نظام الطبيعة ، ودوامه يجعله كما سنبين ذلك فيما بعد غير صالح لأن يكون سبباً cause في التغير الاجتماعي ، لأنه كان كذلك على مر الزمان . والثاني يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوجيا . ومع ذلك فإنه تغلب عليه نزعة لإبراز العامل التكنولوجي وما يتصل به كسبب أول في التغيرات الاجتماعية وما يترتب على ذلك بناء على نظرية أجبرن من تخلف ثقافي .

إلا أن أجبرن يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجيا هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها فيقول « إن التكنولوجيا تسبب التغير الاجتماعي ولذلك تكون الاختراعات الميكانيكية عوامل عليّة في التغير الاجتماعي (أجبرن ونيمكوف ، ٨٩ ، ص ٥٧٧) . وينبغي هنا أن نشير إلى أن أجبرن يركز - بخاصة - على أثر التكنولوجيا والاختراعات التي تحدث في مجالها في المجتمعات المتحضرة في ميادين الزراعة والتجارة والسكن والعائلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية . والاختراع لا يقتصر تأثيره في رأيه على ناحية واحدة « ففي بعض الأحيان يؤدي إلى تأثيرات عديدة تنتشر في كل الاتجاهات ... ويستمر التأثير حتى يمكن تصوره بسلسلة متصلة الحلقات » (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٩) .

ومع أن سوروكين يعترض على قسمة الثقافة إلى جزئين إلا أنه يقول إنه لو سلمنا جدلاً بهذه القسمة لما وجدنا الجزء المادي ينتشر أولاً أو أسرع من الجزء « الأيديولوجي » ، بل العكس هو الصحيح « فالعناصر

الايديولوجية تميل إلى الانتشار أولا ، أسرع وأسهل من العناصر المادية ، لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها لا بد أن تصل أو توصل إلى الآخرين أولا . وعندئذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية ، والعناصر الثقافية أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى آخر أو من شخص إلى شخص فإنها لا تتخذ اتجاهها واحدا بل يكون اتجاهها ثنائيا غالبا ، من أ إلى ب ، ومن ب إلى أ ، أى من المدينة إلى القرية ، ومن القرية إلى المدينة . فالمدينة والمناطق الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى المناطق الريفية وتستقبل منها بلورها المادة الخام والمنتجات الزراعية . وفي أثناء التفاعل تنتقل بعض العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط أن تنتقل الثقافة الأكبر إلى الأصغر دون ما تأثير عليها (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٨٠) . والذي يهمننا هنا أن سوروكين ولو أنه يضغظ في كل آرائه على الجوانب المعنوية من الثقافة ، وبالتالي يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملا رئيسيا في التغير الاجتماعي ، إلا أنه يؤمن بتساند أجزاء الثقافة وعدم إمكان فصلها في عملية التغير ، لأن نسبية التغير في أجزائها لا تنهض سببا كافيا في هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من إبراز عوامل معينة لها الأسبقية والأهمية وبالتالي يتعين أن يأخذ اتجاه التغير الاجتماعي طابعا معينا واحدا . ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فلها عند التغير تغير ككل أو في معية togetherness . ذلك أن أى تغير في الأجزاء الأخرى وفي الكل ، كما أن التغير في الكل يؤدي إلى تغير في الأجزاء . وكلما كان التكامل كبيرا كلما كانت المعية في التغير كبيرة أيضا (سوروكين ، ٢٧ ، ص ١٤٥) وهذا بالتالي ينشئ فكرة التخلف lag بين أجزاء الثقافة الواحدة . لأن التخلف يفترض أساسا حالة معينة كانت الثقافة فيها متوازنة واختل هذا التوازن بفعل عوامل التغير الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى انفصال بعض الأجزاء عن الأخرى . والواقع أن هذا الانفصال فرضى أو تصورى بحث لأنه إذا أمكن قياس التغيرات في الجانب المادى بطريقة كمية فإنه من الصعب أن نطبق مثل هذه الطريقة على الجوانب اللامادية وبالتالي فإننا تقع في أخطاء تتصل بالتقييم .

ولهذا يغلب على ظني أن مسألة التخلف الثقافي تتصل اتصالا مباشرا بأحكام قيمية ولهذا فإنها تخرج عن نطاق البحث العلمي في التغير الاجتماعي . ومرد ذلك إلى خطأ في النظرة الأساسية للتغير في الجانب المادى والجانب اللامادى . فأجبرن مثلا يرى أن من خصائص الثقافة المادية التجمع ، بمعنى أن الاختراع في هذا الميدان لا يظهر فجأة وإنما تسنده سلسلة طويلة من التراث الإنساني المادى تعرض قبل ظهوره لمحاولات عديدة حتى تم ، منها ما فشل ومنها ما نجح ، ثم مر على مرحلة تجريبه للتأكد من إمكان استخدامه في الأغراض العملية . فإذا كان هذا أمر الاختراع وعناصر التكنولوجيا كلها ، فإنه من الخطأ أن نطلب تعديلا مباشرا بمجرد تغير الجانب المادى في الجانب اللامادى ، لأنه يكون بالصورة التي هو عليها مناسبا أى في حالة تكامل مع بقية أجزاء الثقافة ، ويقتضى توافقه مع التغيرات الجديدة وقتا لا يناظر الوقت الذى استغرقه الاختراع في الظهور . هو الوقت الذى يستغرق في الاقتناع والتعلم . ومع ذلك فإن السرعة التي نرى على أساسها التغيرات التكنولوجية الآن في المجتمعات المتحضرة تقابلها سرعة نسبية من الحياة الاجتماعية في التوافق . وهناك من الأمثلة على سرعة تغير الجانب اللامادى من الثقافة بحيث اقتضى تغييرا وتعديلا في الجانب المادى . وهذا يؤكد أن مسألة التخلف مسألة نسبية وبالتالي فإن دراسة للتغير الاجتماعي لا بد أن تستنير بتعدد عوامل التغير وتساندها وانتظامها في سلسلة مترابطة من ناحية وتساند أجزاء الثقافة نفسها أيضا أثناء عملية التغير . ومهما يكن الأمر فسواء حدثت التغيرات في وقت واحد أم لا ، فإن هذا لا يعنى شيئا بالإضافة إلى ترابطها . وذلك لأن مقياس الحدوث في وقت واحد نسبي ، لأنه قد يعنى اللحظة نفسها أو خلال دورة طولها مئات السنين وهذا يتوقف على المقياس الذى اختاره الباحث . والحدوث في وقت واحد ليس دليلا على العلية . والارتباط العلى والزمنى يقتضى أن نؤكد أمرين : الأسباب المختلفة أو المتطابقة التي تعمل تحت ظروف مختلفة تتطلب مقادير مختلفة من الزمن ليظهر آثارها . وآثار أى تغير مهم في جزء من الثقافة قد يصل الأجزاء الأخرى أو بعضها بسرعة ، وقد يصل إلى بعضها الأخرى بعد فترة من الزمن . فحالة الكائن الحي مثلا قد

تعمل على الإسراع أو التأخير في نمو المرض ، حتى إن المدة التي يستقرها السبب (السل أو السرطان مثلا) ليصل إلى أقصى أثر (الموت) تختلف باختلاف الكائنات . كما أنه بالنسبة للكائن الواحد ، تظهر أجزاء مختلفة ودرجات متفاوتة من المقاومة أو الاستسلام . والأمر كذلك بالنسبة للثقافة في أجزائها المختلفة . فالتغير في جزء منها قد يصل إلى الأجزاء الأخرى - ولا بد أن يصل - ولكن في لحظات مختلفة من الزمان .

لذلك كان أخذ ظاهرة اجتماعية كالثقافة المادية تمثل متغيرا مستقلا ، وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير ، ودراسة العلاقة بينهما أمر يؤدي إلى الخلط ، لأننا بذلك انتزعنا الظاهرتين من إطارهما العام حيث يمكن فهمهما على حقيقتهما ، وعزلهما بهذه الطريقة - وهذا ينطبق على أي ظاهرتين - نكون بذلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجي إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجلهاز المضمي مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكائن الحي وهما جزءان منه . (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٣٦ - ٦٤٤) .

هذه النظريات سواء منها ما انبث عن فكرة فلسفية أو نظام منطقي معين كنظرية De Roberty أو التي قامت على أساس دراسات عامة مثل نظريات أوجبرن وميكفر وسوروكين إنما تطور الاتجاهات العامة في دراسة التغير الاجتماعي في محاولة لتقصي عوامله الرئيسية وعملياته واتجاهاته والنتائج المترتبة على ذلك كله في الثقافة والمجتمع على السواء . وهي كما سبق تركّز اهتمامها الأول على المجتمعات المتحضرة والصناعية على وجه خاص . ولم تنل المجتمعات القروية أو البدائية أدنى اهتمام . وهذا واضح لأن الطريقة السوسيولوجية المتبعة في هذه الدراسات تفترض الوصول إلى تعميمات سوسيولوجية تنطبق بالضرورة على المجتمعات الصناعية . ومع أن هذه النظريات بعيدة المدى long term تصادف من حيث الدقة عقبات كثيرة - مثل موضوعية الحقائق التي اعتمدت عليها إلى جانب صدق التحليل العلمي - (سبروت ، ٢٩ ، ص ١٧٠ - ١٧١) إلا أنها أفادت كثيرا من حيث المنهج والموضوع . فمن حيث المنهج وضعت خططا للدراسة التغير عن طريق البحث عن الأسباب والنتائج مع تقدير أهمية العوامل والنظر إليها نظرة ترابط وتساند ، ومن حيث الموضوع كشفت عن

عوامل كبرى للتغير عامة يمكن اعتبارها فروضا لاختبار صحتها وأثرها في تفسير التغير الاجتماعي على أساس محدود ، مثل ملاحظتها في أجزاء متعددة من الحياة الاجتماعية في تأثيرها بظروف محددة (سپروت ، ٢٩ ، ص ١٧١) خصوصا وأن الاتجاه العلمي الآن هو تجنب شرح أى عملية جارية في الواقع المادى — كعمليات التغير — على نطاق واسع ، بل ينبغي أن نأخذ عينات أو نماذج أو ما يمكن أن يسمى بالنسق المخلقة closed systems لتتمكن من تفسير التغيرات فيها بطريقة محددة وواضحة (زنانيكى ، ٣١ ، ص ١٧ — ١٨) . وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي العام جملة حقائق نسترشدها في دراسة محددة وهى :

- ١ — أن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات من هذه الزاوية إلا من حيث الدرجة فقط .
- ٢ — أن التقدم التكنولوجى — وتعدد وسائل الاتصال الحديثة — أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حدة ، وفي المجتمع الإنسانى عامة .
- ٣ — أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة وأنه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخلية في المجتمع محل الدراسة وعوامل خارجية .
- ٤ — أن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار في كل المجتمعات ، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه .
- ٥ — أن عمليات اختلال التوازن وإعادة تهيئته — كالحدم والبناء في الكائن الحي — تم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المدى ، لها من الوضوح والآثار ما لم يكن لها من قبل .

ثالثاً :

فعوامل التغير ونتائجها كما صورها علماء مثل سوروكين وما كثر وأجبرن وغيرهم إنما تطبق بالضرورة على مجتمعات لها من الاتساع وتعدد الظروف التي تعيش فيها ما يسمح بدراسات لها هذه الصفة العمومية . ويعنى

آخر فالعوامل والنتائج تمثل بطبيعة الحال اتجاهها عاما لا ينطبق على حالات متعددة محددة . فقد يبدو أثر العوامل التكنولوجية واضحا في مدينة كبيرة مثل شيكاغو ونيويورك ولندن وموسكو حتى إن الباحث يمكن أن يعمم فيقول إن التكنولوجيا هي العامل المسيطر على التغير في الثقافة المادية وغير المادية لأنه يفرض على كل أجزاء الحياة الاجتماعية أن تتوافق مع كل اختراع يتم في هذا الميدان . ولذلك كان البحث في التكنولوجيا وما ينشأ عنها في المجال الاجتماعي من صراع أو توافق من أهم المباحث التي يعنى بها علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة وكانت الباعث الأول التي دعت أوجيرن إلى صياغة نظريته في التخلف الثقافي التي أثارت - ولا تزال تثير حتى اليوم - المناقشات في الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية . ولعلنا كان البحث في التكنولوجيا والاختراعات التي تتم في حدودها من المباحث التي تميز البحث السوسيولوجي على مستوى حضري على وجه الخصوص . كذلك كان الاهتمام بالتكنولوجيا يمثل الاتجاه الكمي quantitative في الدراسات السوسيولوجية . لأن التغير في هذه الناحية وآثاره يمكن قياسه وعده بسهولة أكثر من التغير الذي يرجع إلى عوامل يصعب تطبيق المنهج الكمي عليها ، لأن هذا النوع من الثقافة المادية من طبيعته التجمع والوفاة بحيث يمكن أن يظل ميدانا للدراسة الموضوعية الكمية باستمرار^(١) .

كذلك يمكن أن تظهر أثر العوامل البيولوجية والجغرافية في هذه المجتمعات الكبيرة نفسها نظرا لاتساع رقعتها وتمايز السكان الأمر الذي يمكن معه البحث في أثر المناطق الجغرافية المختلفة وتوزيع السكان وانقسامهم إلى طبقات أو فئات

(١) يرى أوجيرن نتيجة لاختناعه بالور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في حياة الإنسان الحديثة أن تفسير التغير الثقافي لابد أن يتم في ضوء التكنولوجيا وما تفرضه على الحياة الاجتماعية من تعديلات . ولعلنا كان التفسير قيم على أساس البحث عن الاختراعات وما يسبقها وضع معين للثقافة المادية ، والبحث عن الطرق والى الذي تتجمع على أساسه عناصر الثقافة المختلفة ، لأن هذا المجموع في حد ذاته يؤدي إلى كثرة الاختراعات التي تتناسب تناسباً طردياً مع عمليات التجمع هذه ، ثم تتبع انتشار هذه الاختراعات من منطقة إلى أخرى وتقدير سرعة هذا الانتشار عن طريق المواصلات ووسائل الاتصال وأخيراً ملاحظة التوافق التي تتم في المجال الاجتماعي مع تغيير التكنولوجيا خصوصاً في ميادين الحكومة والاقتصاد والمائلة والتربية . (أوجيرن ونيمكوف ، ١٩٤٠ ، ص ٢٧٧ - ٢٩١) .

مختلفة في عمليات التغير الاجتماعي ونتائجها .

ويكاد الأمر يختلف تماما إذا كان بحث التغير الاجتماعي يتم في منطقة قروية أو في مجتمع بدائي . فيغض النظر عن زيادة السكان وما قد يكون لها من آثار على الحياة الاجتماعية ، فإن بحث العوامل البيولوجية الأخرى كالانتخاب الطبيعي والتغيرات الهامة في مضمون content السكان والتغيرات القومية أو الانحرافات (ما كيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥١٣ - ٥١٧) لا مناسبة له لأن هذين النوعين من الحياة الاجتماعية لا تظهر فيهما هذه العوامل وبالتالي فإن الاهتمام بها في دراسة للتغير الاجتماعي لا داعي لها مطلقا ، إلا في أحوال خاصة يمكن أن نجد فيها أثر العوامل من هذا النوع .

كذلك يختلف الأمر إذا كان البحث يتم في قرية هي مجتمع جزئي وثقافة جزئية وتتأثر بما يتأثر به المجتمع الكلي والثقافة الكلية ، أو كان البحث في مجتمع بدائي منزل ومستقل ومكثف بذاته ولا يتأثر إلا بطريقة مباشرة كالاتصال الثقافي cultural contact بالمستعمرين الأوروبيين . وهذه الاعتبارات تقتضي نظرة منهجية مختلفة . ففي المجتمع القروي لا بد من النظر إلى العوامل العامة التي تؤثر في المجتمع ككل والنتائج التي ترتب عليها ثم ملاحظة هذه العوامل في انتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيها . وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف باختلاف نماذج القرى . فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيدة التي تكون في شبه عزلة عن طرق المواصلات أو القرب من المدينة . أما في المجتمع البدائي فإن الاهتمام ينصب أساسا على الطريقة التي يتصل بها هذا المجتمع بالمستعمرين الذين يمثلون ثقافة من نوع مختلف والطريقة التي يتصل بها المستعمرون بدورهم بهذا المجتمع . أي أن الاهتمام يتركز على طريقة التفاعل ودرجته بين الثقافتين البدائية والأوروبية والآثار المترتبة على ذلك ولهذا كان العامل الأول في التغير الاجتماعي كما صوره الأنثروبولوجيون في الشعوب البدائية هو الاتصال الثقافي (هيرسكوفس ، ١١ ، ص ١٠ - ١٤) .

ومع ذلك فالانصال الثقافي سواء كان عن طريق الأوروبيين في المجتمعات البدائية أو عن طريق المدينة في المجتمعات القروية فإنه عامل هام في التغير الاجتماعي في كليهما . وفي هذا الصدد يكون التغير الثقافي الناتج عن الاتصال شاملا لعمليات *acculturation* والانتشار كما أشار إلى ذلك ردفيلد ولنتن R. Linton وهرسكوفيتس Herakovits (ماليتوفسكى ، ١٧ ص VIII . الأخذ بالخصائص الحضرية هي كل الظواهر التي تنتج عندما يدخل مجموعة من الأفراد لهم ثقافات مختلفة في صلات مباشرة أو مستمرة وما يترتب على ذلك من تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية للمجموعتين أو لواحدة منهما . وهكذا يميز بين الأخذ بالخصائص الحضرية وبين التغير الثقافي ، لأن الأول عبارة عن ناحية واحدة من الثاني أى التغير الثقافي يتضمن الأخذ بالخصائص الحضرية بالضرورة ، والتمثيل أى هضم العناصر الجديدة على أى نحو مرحلة بين مراحل الأخذ بالخصائص الحضرية شأنه في ذلك شأن الانتشار *diffusion* . وهكذا يكون التغير الثقافي شاملا لعمليات الأخذ بالخصائص الحضرية والتمثيل والانتشار . على أنه يمكن النظر إلى الانتشار باعتباره ذلك المظهر من التغير الثقافي الذى يشمل انتقال الوسائل الفنية والاتجاهات والأفكار وجهات النظر من شعب إلى آخر بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعة وبغض النظر إذا كان الاتصال مؤقتا أو دائما .

وعلى هذا يكون التغير الثقافي عن طريق الاتصال إما فرديا أو جماعيا وإما مؤقتا أو دائما . وبالتالي تكون عملياته المختلفة تتجه اتجاهات عامة أو خاصة بحسب الأحوال وعلى أساس طريقة الاتصال . وهذا يفترض بالضرورة وجود أفراد أو جماعات في منطقة واحدة من ثقافتين مختلفتين الأمر الذى يؤدي إلى سهولة عمليات النقل الثقافي ولا يتعين بالضرورة أن يكون الانتقال من الثقافة الأعلى إلى الثقافة الأقل بل قد يكون الانتقال في الاتجاهين . أى أن سمات الثقافة الأوروبية تنتقل إلى الثقافة البدائية كما تنتقل بعض سمات الأخيرة إلى الأولى (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٦٦ - ٥٦٧) . ولا يعنى هنا مطلقا أن الثقافتين على درجة واحدة من القوة . وهنا ينطبق على طريقة الاتصال بين

القرية والمدينة ونتائج خصوصاً في الوقت الذي يعيش فيه في المدينة أفراد من القرى نشأوا أولاً نشأة ريفية .

وعلى الرغم من أن مالفينسكى يتفق مع ردفيلد ولتن وهرسكوفيتس في تعريف التغير الثقافي وفي أهميته وفي أنه عامل دائم في مدنية الإنسان إلا أنه يرفض استخدام كلمة الأخذ بالخصائص الحضارية acculturation خصوصاً إذا كانت تعني أن التغير الذي يتم على أساسها يمكن أن يكون على أساس فردى أو جماعى ، وهذا يتفق مع فكرته عن الثقافة في أنها نسق systems وليست نمطا من السمات traits أو مركبات منها . ولذلك فالتغير الثقافي عنده تغير في وحدات units وفي أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالاً جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال ، ولهذا فإن الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال هو عملية إعادة وتنظيم على أسس جديدة كلية (مالفينسكى، ١٧ ، ص ١-٧) . ولكن إذا دققنا في الأمر خصوصاً في دراسات التغير في مجتمعات محددة نجد أن الفرد في كل مجتمع بلأى أو فردى يحمل سمات الثقافة السائدة في مجتمعه وبصفة عامة لا نجد اختلافات ذات بال بين الأفراد في هذه الناحية ، ولهذا إذا كان التغير يتم على مستوى فردى أو جمعى فإن النتيجة واحدة لأن سمات الفرد لن تتغير منفصلة عن تغير الجماعة أو النسق الذي يمثل نوعاً من أنواع النشاط الثقافي أو الاجتماعي . كما أن عمليات التغير نفسها لا تأخذ طريقها فجأة وإنما تمر على مراحل من الصراع والتوافق يكون الفرد والجماعة ككل غير منفصلين تماماً في كل مرحلة منها . ولهذا كان الاختلاف بين ردفيلد مثلاً وبين مالفينسكى اختلافاً في مفهوم الفرد ومفهوم الجماعة . وقد يكون هذا الاختلاف له ما يبرره في المجتمعات الحديثة، ولكنه في مثل هذه المجتمعات الصغيرة تضيق شقة الخلاف كثيراً . كما أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من السمات خصوصاً في المجتمعات الصغيرة محاولة لإعطاء كل ثقافة صيغة عامة كما فعلت روث بندكت R. Benedict في دراساتها لأنماط الثقافة (بندكت ، ٤) وذلك بحسب الاتجاه السائد المميز للحياة الاجتماعية فيها والذي ينصب أساساً على القيم الأساسية في سلوك الأفراد . وهذه النظرة لا تتخالف عن أن الثقافة

كوحدة لها عدة وجوه ، ولكن ترابط هذه الوجوه على نحو معين هو الذى يعين اتجاه السمة أو السمات الرئيسية التى تغلب على اتجاهها العام . أما النظر إلى الثقافة كما يرى المايونفسكى على أنها مكونة من وحدات أو نسق تتغير كل منها متخللة صورة جديدة ذات وظائف جديدة فقد يعنى ذلك أن تغيرها لا يكون فى اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف فى التغير ، فبعضها يتغير كلية والبعض الآخر يظل محتفظا ببعض العناصر القديمة التى لا تزال تحتفظ بمجويتها وتؤثر فى الحياة الاجتماعية (المايونفسكى ، ١٧ ، ص ٢٧ - ٣٣) . ومن هنا كان الخلاف بين المايونفسكى وغيره ينصب جوهره على أن وحدات الثقافة لها وظائف functions وليست سمات traits والتغير يكون فى الوظيفة لا فى السمة . والفرق بين الوظيفة وبين السمة هو موضع الاختلاف .

وسواء كان التغير فى الوظيفة أو السمة ، فالثابت أنه عملية اطرافية process وهو بذلك يتضمن معنى الاستمرار continuity . والعملية بهذا المفهوم عبارة عن تغير مستمر يحدث بطريقة محددة خلال تأثير القوى أو العوامل الموجودة من قبل فى الموقف situation . وعلى ذلك يمكن أن نتحدث عن العمليات التى تؤدي إلى تغير فى جماعة معينة أى الصورة التى تكسب علاقات الجماعة طابعا خاصا ، وفى دراسة التغير عن طريق العمليات نلاحظ سلسلة من التغيرات من حالة معينة إلى حالة أخرى . وبذلك يمكننا أن نلاحظ التغير الذى يطرأ على وظيفة معينة لنسق ما خلال فترات مختلفة من الزمان ، كما يمكن أن نلاحظ بنفس الدرجة مثل هذه التغيرات على السمات أو الطوائف التى يمر عليها النسق نفسه خلال الفترات نفسها . وبهذا لا يكون هناك اختلاف إلا اختلاف فى النظرة . وليس فى استخدام كلمة العملية - كما قد يفهم من معناها الأدبى - أى إشارة للكيفية quality بين المرحلتين أو الفترتين أو للاتجاه الذى تسير إليه ، وكل ما نعينه بالعملية هنا الطريقة التدرجية التى تسير فيها من مرحلة إلى أخرى (ماكينفروبيج ، ١٦ ، ص ٥٢١ - ٥٢٢) . واستخدام فكرة العملية على هذا النحو لا يبنى ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعى والوظيفة . فالعملية والوظيفة والبناء مراحل ثلاث لفكرة واحدة يمكن استخدامها فى تفسير .

الحياة الاجتماعية ، وإذا فهمنا الوظيفة على أنها نتيجة للعلاقة المتبادلة بين البناء والعملية فإنه يمكن تطبيقها في دراسة الدوام في أشكال الحياة الاجتماعية وكذلك في عمليات التغير فيها (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٢) . ومن هنا كانت التغيرات التي تحدث في العمليات مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في الوظائف طالما أنهما مرتبطتان ارتباطاً منطقياً .

ويتضح مما سبق أن دراسات التغير في المجتمعات البدائية اقتصر على نوع واحد من عمليات التغير وهو التعديل الذي تم أو لا زال في الطريق في الحياة الاجتماعية تحت تأثير غزو الأوربيين . وبذلك كان الاتصال الثقافي هو العامل الأول في إحداث هذه التغيرات أي أن المجتمعات البدائية على هذا الأساس تتغير في الدرجة الأولى بفعل عوامل خارجية . فقد كانت قبل الغزو الأوربي في حالة من التوازن والتوافق اقتضتها عزلتها النسبية واستقلالها واكتفائها الذاتي ، وكل تغير أسامي يعتبر انحرافاً عن حالة التوازن الأصلية تؤدي بالضرورة إلى تعديلات مقصودة . ولهذا اعتبر الأنثروبولوجيون حالة هذه المجتمعات البدائية قبل الغزو الأوربي نقطة الصفر zero point متوازنة أو ثابتة static نوعاً بحيث يمكن اعتبارها الحالة التي كانت سائدة لفترة غير محددة من الزمان ، والتغير الحقيقي الذي حدث هو الذي أخذ في الظهور نتيجة للاتصال الثقافي بثقافات جد مختلفة . ولهذا كان من الممكن دراسة التغير على أساس المقارنة بين الأوضاع القديمة المتوازنة وبين الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد صور رادكليف براون Radcliffe Brown إمكان ذلك ، لأنه يبين مجموعة من الناس قد يظل نموذج واحد من الحياة الاجتماعية هو نفسه تقريباً على مدى فترة معينة ولكن في مدى كاف من الزمن تمر الحياة الاجتماعية بتغيرات أو تعديلات ، وعلى ذلك فإنه يمكن أن ننظر لحوادث الحياة الاجتماعية كمكونة لعملية ، فإنه فوق هذا وذاك عملية التغير في شكل الحياة الاجتماعية وفي وصف متزامن synchronic تقدم تقريراً عن الحياة الاجتماعية كما هو موجود في وقت معين مجرداً ما أمكن ذلك من التغيرات التي قد تكون جارية في مظاهرها ، وفي وصف للتغير diachronic من ناحية أخرى تقدم تقريراً لمثل هذه التغيرات في مدى فترة معينة . (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٤) .

ولكن الاقتصار على تناول التغير الثقافى فى ضوء الاتصال الثقافى وحده كما جرت عادة الأنثروبولوجيين أخيرا يؤدى إلى عدم تمام فهم عمليات التغير التى تحدث فى المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأنه وإن كان هذا الاتصال هو الباعث الرئيسى فى التغير إلا أنه بعد ذلك لا يظل كذلك ، فالتغيرات الاجتماعية سلسلة متصلة الحلقات وعن طريق التفاعل بين الثقافة البدائية والثقافة الأوربية يمكن أن تنشأ ظروف جديدة تؤدى إلى مزيد من التغير داخل المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأن المجتمع البدائى لا يظل فى حالة سلبية مطلقة إزاء التأثيرات الأوربية . ولذلك كانت دراسة التغير على أساس الاتصال الثقافى وحده أمر يؤدى إلى صعوبات متعددة من حيث النهج والموضوع معا (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢) .

حقيقة أن دور الاتصال الثقافى فى التغير على جانب كبير من الأهمية سواء فى المجتمع البدائى أو القرية ولكن قصر عمليات التغير عليه مجاف للحقيقة العلمية . فإن الظاهرة الواحدة أكثر من سبب واحد كما أن هذه الأسباب بدورها مترابطة بحيث لا يمكن أن نفصلها ولو لغرض الدراسة . فثلا قد يكون فى استقرار البدائيين فى مكان واحد أو قيامهم بأعمال جديدة معينة من التأثير على حياتهم الاجتماعية بحيث لا يمكن أن نرجع كل تغير إلى عامل واحد . وفى القرية أيضا لا يمكن أن نرجع مظاهر التغير فيها إلى أثر المدينة وحدها . وقد يكون صحيحا فى حالة القرية والمجتمع البدائى أن نقول إن المدينة أو الاتصال الثقافى كانا نقطة البدء فى التغير ، ويظل كلا منهما عاملا فى هذا التغير طالما كانت لهما آثار واضحة ، وكان من الممكن أن نربط التغيرات عليهما ، إلا أن التفاعل الداخلى بين مختلف النسق الاجتماعية يؤدى بدوره إلى تغيرات قد تكون أبعد أثرا من أثر العوامل الخارجية ، بحيث يكفى أن تتبع سلسلة من العلية لا تتصل مباشرة بالخارج ، ومع ذلك فإنه من الصعب فى البحث عن الأسباب - فى دراسات للتغير الاجتماعى - أن نفصل فضلا تاما بين العوامل الداخلية والخارجية ، وذلك لصعوبة تتبع أثر كل فئة منها على حدة وتعيين تغيرات يقال إنها راجعة لعوامل فى الداخل ، وتغيرات يمكن نسبتها إلى آثار من الخارج . فعمليات التغير فى

المجتمع الواحد متداخلة منتشرة في كل الأجزاء وإن تكن بنسب متفاوتة إلا أنها حقيقة واقعة لا يمكن أن تنسب إلى مجموعة من العوامل دون غيرها . ولهذا فإن مالبينوسكى في نسبته التغير إلى عاملين : التلقائى الداخلى ويؤدى إلى ما سماه التطور المستقل ، والخارجى في صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى ، (مالبينوسكى ، ١٧ ، ص ١) نسبة غير صحيحة إلا من الناحية التصنيفية البحتة ، لأنه لا توجد مجتمعات في حقيقة الأمر تتغير من الداخل فقط أو من الخارج فقط ، والعوامل الكبرى للتغير : البيئة الطبيعية ، والظروف البيولوجية ، والنظام التكنولوجى . والنظام الثقافى . وإن كانت قد فصلت لغرض التصنيف إلا أنها أيضاً يمكن قسمتها إلى عوامل خارجية وداخلية (ماكيفروبيج ، ١٦ ، ص ٥١٣ - ٥١٧) ، ومع ذلك فلا يمكن لأحدهما على حدة أن يصلح أساساً لتفسير التغيرات مهما كان نوعها . فالسليم أنها مترابطة وإن اختلفت آثارها من حيث الأهمية والمدى الذى يمكن أن نذهب إليه في سرعة عمليات التغير أو في اتجاهها . ولذلك كان أهم ما وجه إلى أجبرن ومدرسته أنه يعطى أهمية كبرى لعامل واحد وهو التكنولوجيا في أثرها على المجتمعات المتحضرة ، وهذا ينطبق أيضاً على الاتصال الثقافى كعامل أول أو وحيد في التغير في المجتمعات البدائية .

ونتيجة لذلك لا يلزم نتيجة للاتصال الثقافى في المجتمعات البدائية أو القروية أن يكون هناك حتمية في دخول عناصر معينة في الطليعة دون العناصر الأخرى وأعنى بذلك أن ندخل العناصر المادية أولاً ثم تليها في الدخول العناصر اللامادية . فليست هناك قاعدة ضرورية لعمليات النقل أو الانتشار الثقافى . وهذا موقف مخالف لأجبرن حين يقول « عندما تبدأ الثقافة الثابتة (المتوازنة أو المتوافقة) في التغير لا يكون هناك اتفاق في جميع أجزائها في التغير في نفس الوقت . والتغير في بعض الأجزاء بصورة أسرع - الثقافة المادية - من الأجزاء الأخرى يؤدى إلى الاختلال ، ويزداد الاختلال كلما كانت أجزاء الثقافة مرتبطة من قبل بشدة . والاختلاف الذى قد يكون بين جزئين مرتبطتين من الثقافة المتغيرة في درجات السرعة غير المتساوية يمكن تفسيره بأنه تخلف *lag* بالنسبة للجزء

الذى يتغير بدرجة أقل ، لأن هذا يعنى أن أحد الأجزاء يتخلف وراء الآخر (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٩٢) . ويفترض أجبرن هنا أن العناصر التى تتغير أولا هى العناصر المادية ولذلك فعند الاتصال الثقافى أو عن طريق تأثير المدينة تدخل العناصر المادية أولا وتتخلف وراءها العناصر اللامادية وهذا يؤدى إلى الاختلال . وإذا سلمنا جدلا بحتمية أسبقية الانتشار للعناصر المادية فإن ذلك لا يعنى حدوث اختلال بالضرورة لأن هذه العناصر لا تتجمع فجأة وإنما تكون بالتدريج ، وقد يكون تواردها أسرع من التوافقات الاجتماعية ، إلا أن فكرة الاختلال أو التخلف تحمل عند أجبرن معنى الاضطراب وهذا ما لا يحدث فى واقع الأمر . كذلك يكون إمكان قياس العناصر المادية وعددها بسهولة أكثر من العناصر غير المادية من الأساليب التى تجعل البعض يتوهم ضالة التوافق أو السرعة فيها ، مع أن أجبرن نفسه يقول إن الاختراع وهو لب التقدم التكنولوجى عنده لا يقتصر على الناحية المادية بل إنه يمتد إلى الناحية اللامادية الأمر الذى يجعل الجانب المادى يتوافق ويتعدل نتيجة للحاجات الاجتماعية الجليدية . كذلك إذا كان الاختراع نتيجة للأساس الثقافى القروى من المادة الخام والمعرفة ، والقدرة العقلية ، والحاجة الاجتماعية (لندبرج ، ١٥ ، ص ٥٠٧) فإن التقدم التكنولوجى يصبح فى نهاية الأمر معبرا عن حاجات الجماعة المتزايدة وبالتالي لا يكون هناك محل لفكرة التخلف أو الاختلال ، وما يثبت عليه من انتشار العناصر المادية أولا ، ولو كانت السابقة مع ذلك فلأنها أسرع بطبيعتها ولأنها تعبر عن حاجات الجماعة المباشرة . وهنا ينبغى أن نلاحظ أن انتشار العناصر المادية قد يكون جبريا خصوصا فى المجتمعات البدائية وقد يترتب عليه نتائج بعيدة المدى قد تصل إلى درجة التصدع فى الكيان الاجتماعى ، وقد يكون اختيارا كما هو الحال فى المجتمع القروى - فى الإقليم الجنوبى - فلا تنتشر العناصر المادية للثقافة إلا بقدر الحاجة إليها ، ويدخل فى الاختيار عنصر المقارنة بين القديم والحديث فى مدى وفائه بالأغراض المطلوبة بأقل التكاليف ، ولهذا فإن التوافق الذى يتم فى القرية لكل عنصر مادى جديد يكون سريعا لا يؤدى إلى أى نوع من أنواع الاختلال بعيد المدى .

هذا وينبغي أن نميز في نمو الثقافة المادية بين نوعين : النمو الكمي والنمو الكيفي (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٧٩) . فالأول يعنى زيادة في العناصر المادية دون تحسن ملموس في كقيتها أى أن الزيادة تكون كما لا كقفاً . والثانى يعنى زيادة في قدرة العناصر على تحقيق أيدولوجيتها أى الوفاء بالأغراض المنوطة بها . ولذلك قد يتشتر استخدام الراديو في القرية دون أن يحقق الغرض منه ، إذا اقتصر القرويون على سماع إذاعات معينة كالقرآن والأغاني ، دون الأحاديث والتوجيهات . وقد يتشتر استخدام المواقد البرولية دون تعديل في شكل المنزل القديم القائم على تخصيص مكان معين - الكانون - لطهى الطعام ، كذلك قد يتشتر استخدام السيارة والقطار في تنقلات القرويين دون تغيير في شكل الملابس لتساعدهم على سهولة الحركة بالنسبة لوسائل المواصلات الجليدية . ومعنى ذلك أن الانتشار الكمي لا يقتضى بالضرورة تعديلا كقيا مساويا « وعدم الارتباط هذا بين الكم والكيف في العناصر المادية هو الذى يؤدى إلى عدم الاختلال . أما إذا ارتبط النمو الكمي بالضرورة بالنمو الكيفي لانتطواء العناصر المادية على هذا الارتباط وظل القرويون مثلا على حالتهم السابقة فقد يكون للتخلف في هذه الحالة وجود » ونلاحظ أنه في المجتمع القروي يرتبط النمو الكمي للعناصر المادية بالمستوى الاقتصادي والتقليد ، أما النمو الكيفي فإنه يرتبط بزيادة الانتشار الثقافي العام .

رابعاً :

ويلزم الآن مزيد من الإيضاح فيما يتصل بفكرة الاتصال الثقافي cultural contact التى تعتبر الباعث الأول في المجتمعات البدائية لسلسلة التغيرات التى تحدث في الحياة الاجتماعية والثقافية .

ففي المجتمعات الصناعية يكون هناك ارتباط بين التكنولوجيا والنسق الثقافية بحيث أن كل تغيير في أحدهما يؤدى إلى تغيير في الأخرى . ولكن إذا حدث انتشار للتكنولوجيا من أحد هذه المجتمعات إلى مجتمع آخر ، فلا يلزم أن تتغير النسق الثقافية في المجتمع الأخير في صورة موازية للتغير في المجتمع الأول وللملك فقد يكون لليابان وأمريكا وروسيا قد يكون لهم نظام التكنولوجيا نفسه ويكون لكل نظرة خاصة للحياة ، فالثقافة في وجه منها تقييم evaluation وفي الوجه

الآخر تعبير expression والتقييم بتغير بتغير التجربة إذا أدت إلى إشباع الحاجات أو العكس . وكل عصر له قيمة ، بل إنه في المجتمع الواحد نجد اختلافا كبيرا في الاهتمامات أو المصالح الثقافية (ماكيفروييج ، ١٦ ، ص ٥١٢ - ٥١٨) . ويلاحظ أن التكنولوجيا والنسق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير في الدرجة الأولى من الداخل لوجود المادة الخام والمعرفة اللازمة إلى جانب القدرة العقلية اللازمة للاختراع والحاجة الاجتماعية التي تؤدي إلى مزيد من التقدم في هذا الميدان . ولذا يكون الانتشار الثقافي بالنسبة لهذه المجتمعات إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا . ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار في المجتمعات الأقل وهي المجتمعات القروية والبدائية . ونحن نعم هذا القول على كل المجتمع الصناعي على الرغم من انطوائه على وحدات اجتماعية تتأثر بالتكنولوجيا والنسق الثقافية في المدينة ويكون مركزها في التغير مماثلا إلى حد كبير لمركز القرية في المجتمع غير الصناعي حين تتأثر بالمدينة . والذي دعانا إلى هذا القول الاختلافات الواضحة بين الحياة القروية فيها وفي المجتمعات الأخرى التي لم تتقدم الصناعة فيها إلى درجة تؤثر في الإنتاج الزراعي والتنظيم القروي بصفة عامة ، فأمريكا في مرحلة الاستعمار تختلف تماما عن أمريكا الصناعية اليوم ، وأهم ما نلاحظه عليها أن القرية أصبحت غير مهمة ولم تعد العائلة تقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها من قبل (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٨٧ - ٥٩٠) . أي أن الحياة القروية أصبحت ثانوية لا تقوم في وحداتها الأساسية على القرية وإنما تقوم على المزرعة التي تكاد تأخذ بكل أسباب الحياة الحضرية في المدينة ولهذا كانت دراسة الحياة الريفية في مجتمع صناعي كالمجتمع الأمريكي مختلفة إلى درجة كبيرة عن دراستها في أنواع أخرى من المجتمعات كالمجتمع الريفي في الإقليم الجنوبي (لويس وبيجل ، ١٤) فالانتشار الثقافي بالنسبة للمجتمع الصناعي من طبيعة مختلفة عن الانتشار في المجتمعات الأخرى . فهو إما انتشار من هذا المجتمع إلى الخارج - إلى المجتمعات الأخرى - أو انتشار من مراكز الصناعة والفكر إلى الأجزاء الأخرى في المجتمع نفسه . فهو إذن لا يكون انتشارا نتيجة لتقابل ثقافتين مختلفتين .

ويكاد الأمر بالنسبة للمجتمع البدائي يكون في الطرف الآخر . فالانتشار الثقافي من حيث هو اصطلاح وضع خصيصا ليصور الآثار التي تترتب على تقابل الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية وكل منهما مختلف تماما عن الآخر ، وليشرح العمليات التي تغير من الحياة الاجتماعية والثقافية عند البدائيين في الأحوال التي يتصلون فيها بالأوربيين المستعمرين . والانتشار على هذا النحو يتضمن أثر التكنولوجيا والنسق الثقافية الأوربية معا ، لأن الأوربيين في كل مجتمع بدائي يمثلون ثقافة معينة ، لها نظامها التكنولوجي المرتبط بالمظاهر الثقافية . ولهذا تتفاعل الثقافتان كل منهما ككل ولا يجوز لنا القول أن التفاعل يكون أولا عن طريق العناصر المادية ثم العناصر اللامادية . فلاحظ هنا للقول بأنه عندما تتقابل ثقافتان مختلفتان ، تدخل العناصر المادية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أولا ثم يتبعها العناصر السياسية فالأيدولوجية كما يتجه إلى ذلك كارل ماركس وأجبرن ورالف لنن وتونبي وماكيفر ، لأن مثل هذا الرأي يفترض أن صراعا حادا ينشأ بين العناصر اللامادية للثقافتين الأمر الذي يؤخر دخولا . والرأي السابق تكذبه الحقائق المنطقية والأدلة الواقعية ، فليست هناك قاعدة لدخول العناصر التكنولوجية أو الدينية أو الأخلاقية ، فقد يدخل أحدهما أولا . لأنه إذا تقابل فردان يوما فليس من الضروري أن يأخذ أحدهما عن الآخر الاقتصاد والتكنولوجيا والأخلاق بالترتيب وكذلك الأمر بالنسبة لثقافتين . فالمكسيكيون في Tepoztlan كما يقول ردفيلد استعاروا من الإسمان العناصر اللامادية أولا ، وكما يقول وانج وشنج Wang, Gheng أنه استعاروا من الإسمان للعناصر أنه عندما اتصلت الصين بالغرب لم يكن التغير الاجتماعي الذي حدث يحمل في مظهره استعارة العناصر المادية واللامادية بالترتيب ، بل العكس كانت الاستعارة في مجال الأيدولوجيات سابقة على الماديات (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٧٨ - ٥٧٩) . ومع التسليم بعدم حتمية دخول عناصر بالذات أولا عند التقاء الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية إلا أنه من الصعب أن نحدد بدقة الطريقة التي تدخل بها العناصر على اختلاف أنواعها ، وترداد الصعوبة خصوصا إذا كان البحث في مجال اللاماديات . وقد أدرك هذه الصعوبة علماء

الأثروبولوجيا الأمريكية حين كانوا يدرسون الهنود الحمر ، ولذلك كانوا يفضلون دراسة الثقافة على البناء الاجتماعي (إيفانز برينشارد ، ٨ ، ص ١٠ - ٢٠) .

ويصور التعريف الذى وضعه مالمينوفسكى للتغير الثقافى - والذى ينطبق خاصة على المجتمعات البدائية - « التغير الثقافى هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع . الحالى فى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل إلى آخر » طبيعة الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال contact مع ثقافة أعلى higher ، فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وإنما يشمل أيضا العناصر اللامادية خصوصا إذا عرفنا أن الأوروبيين كانوا يدخلون المجتمعات البدائية وهم مزودون بالعناصر التكنولوجية المميزة لثقافتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير ، وكان هدفهم الأساسى القضاء على الأسس الرئيسية التى تقوم عليها الحياة البدائية سواء من حيث البناء الاجتماعى أو العناصر المادية الوثيقة الارتباط به . ولكن طبيعة لقاء الثقافتين البدائية والأوربية والتأثيرات التى تتم عن هذا الطريق لها نموذج مختلف عن القرية مثلا ، فالأوروبيون يعيشون وسط المجتمع البدائى الذى يصبح فى هذه الحالة مجتمعا مركبا composite society (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢) ولذلك يكون الاتصال الثقافى والنتائج المترتبة عليه غاية فى الصعوبة من حيث التفسير ، ولهذا فإن رادكليف براون بنقد مالمينوفسكى فى اتجاهه إلى تفسير التغير فى المجتمع البدائى عن طريق الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى بالأوروبيين ، لأن ذلك يعنى أن التأثير من جانب واحد إنما من الثقافة الأكثر قوة ، بينما تكون هى بمعزل عن التأثير وهو أمر بجانب للحقيقة تماما . ومع تسليمنا بأن الانتشار الثقافى لا يمكن أن يكون من جانب واحد بل هو بالضرورة ذو اتجاهين كما سبق أن أوضحنا ، إلا أن الذى يعنينا هنا أن نبرز الاختلاف بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى فى هذا الصدد . فالبدائيون يدخلون فى علاقات مباشرة مع الأوروبيين ، وهؤلاء من ناحية أخرى يقيمون فى المجتمع إقامة دائمة الأمر الذى يخلق حالة من الصراع القروى ، كما أن الأوروبيين يتجهون إلى فرض التغيرات إما عن طريق القوة أو عن

طريق خلخلة البناء الاجتماعى بوسائل مقصودة . وهذا وضع لا تتعرض له القرية على هذا النحو . ذلك لأن تأثير المدينة لا يكون فى أغلب الأحيان مباشرا ولا يتصل سكان المدينة بالقرية إلا بطرق محددة ، ولهذا فإن الانتشار الثقافى من المدينة إلى القرية لا يحمل طابع القسر ، بل إنه يسير فى مجراه الطبيعى يتعرض لكثير من العقبات حتى يتم له التأثير فى حياة القرويين . هذا إلى أن القوانين التى تصدرها الدولة تحمل طابع التنظيم لا طابع الخلخلة ولا تصدر فى سرعة كبيرة وإنما على فترات قد تطول أو تقصر . والقروى فيما عدا ما يتعلق بالقانون تكون لديه الحرية للمقارنة بين القديم والجديد ، واعتناق الجديد أو استخدامه إذا لم يحدث قلقلة فى القواعد التى بنى عليها حياته الخاصة والعامة ، كما أن التغير الذى يتم عن طريق تأثيرات المدينة ينصب فى الدرجة الأولى على المظاهر المادية ، وهنا تتدخل عوامل كثيرة مثل المستوى الاقتصادى وملاءمة الظروف المحلية . كذلك تصبح المدينة منطقة جذب كلما زاد ظهورها فى حياة القروى كمكان ملائم لأشباع حاجاته المتزايدة خصوصا فى الميدان الاقتصادى . وسوف نرى فيما بعد أن التغيرات الداخلية فى القرية وخاصة فى مجال التنظيم العائلى وما صاحبها من نمو القرية ، تؤدى إلى ظهور وحدات أكبر من العائلة فى توجيه السلوك كمجتمع القرية ككل والمدينة ، ونتيجة ذلك أن الانتشار الثقافى من المدينة إلى القرية لا يحمل هذا الاتجاه دائما ، بل إن ازدياد صلات القرى بالمدينة تؤدى بدورها إلى اتجاه عكسى من حيث الانتشار . وعلى كل حال يكون الانتشار الثقافى من حيث السرعة ودرجة التأثير والعمليات التى تحدث نتيجة له فى القرية مرتبها بعوامل كثيرة تتصل بطبيعة القرية نفسها من حيث سهولة المواصلات وتوزيع الملكية ، والقرب أو البعد عن المدن بصفة عامة . الأمر الذى جعلنى أضع القرى الثلاث فى نموذج واحد لتشابهها فى هذا الصدد . وقد أشرت من قبل إلى احتمال وجود نماذج أخرى من المجتمعات القروية على أساس التشابه فى نواح أخرى .

والانتشار عن طريق الاتصال الثقافى بين ثقافتين — فى حالة المجتمع البدائى والمجتمع الأوروبى (مثلا فى المستعمرين) — يعنى أن كلا منهما ثقافة

مستقلة بذاتها ومتكاملة الأجزاء ، إلا أنه يفترض في هذه الحالة أن إحدى الثقافتين أعلى أو أكبر (الثقافة الأوروبية) والأخرى أقل أو أصغر (الثقافة البدائية) ، وأن التفاعل — على عكس الاتجاه السائد بين الأنثروبولوجيين — يكون بين الثقافتين بغض النظر عن درجة تأثير كل منهما في عمليات التفاعل . أما بالنسبة للقرية فإنه من الممكن أن نستعير اصطلاح الاتصال الثقافي واسطة تأثيره وهو الانتشار في وصف العلاقة بين المدينة والقرية وما يترتب على هذه العلاقة من عمليات تغييرية متبادلة ، ولكن طرق العلاقة في هذه الحالة غير مستقلين بذاتها ، فالقرية مجتمع جزئي part society وثقافتها ثقافة جزئية part culture وهذا هو شأن المدينة أيضا . ولذلك تكون العلاقة بين القرية والمدينة علاقة بين متغيرين variables لأن التغير في إحداها يؤدي إلى تغير في الأخرى . وفي الدراسة التي أقدمها ، أعني — من حيث عوامل التغير وعملياتها — يؤثر التغير (المدينة) في التغير الآخر (القرية) ولا أدرس العلاقة العكسية لأن ذلك يتصل بموضوع آخر ليس هنا مجال بحثه . والدراسة على هذا النحو تسير على أساس منطقي لأن الانتشار الثقافي عن طريق الاتصال تتأثر به الثقافة الكلية أولا وتهبط التأثيرات في سلسلة متصلة الحلقات حتى أصغر الوحدات المكونة لها وهي القرية ، وبالتالي تكون قد مرت قبل ذلك بالقرية ، إذن فالمدينة من ناحية العلية تمثل السبب cause والقرية تمثل النتيجة effect واستخدامي لاصطلاح الاتصال الثقافي مساويا لأثر المدينة لا يختلف في كثير عن فكرة ردفيلد أن المدينة تمثل من حيث التغير التقاليد العليا أو الكبرى high tradition والقرية تمثل التقاليد الدنيا أو الصغرى little tradition والتفاعل بينهما يؤدي إلى تغيرات في إحداها أو في كليهما . (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٩١ — ٩٢) . وخلاصة موقفه أنه لا يمكن دراسة القرية في حالة الثبات أو التوازن synchronic أو في حالة التغير diachronic دون أن نضع في تقديرنا علاقتها بالمدينة — حيث مراكز القوة والفكر والتقاليد الكبرى — واعتمادها الدائم عليها .

وهذا ينطبق أيضاً على القوانين التي تصدرها الحكومة والتي قد تنظم الإنتاج الزراعي أو الحياة الاجتماعية ، فإنها لا تنفذ في القرية إلا عن طريق المدينة .

فالقرية وحدة من تنظيم إدارى مركزه مدينة معينة ، وهذه المدينة وحدة من تنظيم أكبر متصل بالحكومة المركزية مباشرة . ولذلك فإن تأثير الدولة ككل يصل القرية عن طريق المدينة . ولهذا تكون المدينة مركز الانتشار الإدارى والمادى والإصلاحى والاجتماعى جميعا . ولهذا يكون تأثيرها فى القرية أوضح من تأثير أى وحدة أكبر منها ، ولهذا عندما تهايز المدن من حيث خصائصها العامة كأن تكون مركزا تجاريا أو صناعيا أو علميا ، فإن هذا يطبع عمليات الانتشار الثقافى منها إلى القرى بطابع خاص . وقد يكون هذا التمايز بين المدن من العوامل الأساسية التى نختار على أساسها النموذج فى دراسة المجتمع القروى فى الإقليم الجنوبى . وعلى ذلك فالانتماء الثقافى بين القرية والمدينة وما يؤدى إليه من التغيرات التى تحدث فى القرية ، عن طريق عمليات الانتشار ، له الخصائص التالية :

(١) أنه يؤثر بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بعكس الحال فى المجتمع البدائى الذى يكون تأثيره فيه مباشرا . فهو فى القرية يؤثر مباشرة عن طريق القوانين والإصلاحات الحكومية ، وبطريقة غير مباشرة فى النواحي الأخرى وخصوصا ما تعلق بالثقافة المادية .

(٢) أنه ليس العامل الوحيد أو الأهم فى التغير الاجتماعى والثقافى فى القرية ، بل إنه أحد العوامل فقط . بعكس الحال فى المجتمع البدائى حيث يكون أهم العوامل جميعا .

(٣) أنه لا يؤثر مستقلا . وتختلف مرة تأثيره من حالة لأخرى ، فكلما زادت التغيرات فى البناء الاجتماعى فى القرية . وعلى الأخص فى العائقة نتيجة للعوامل الداخلية ، زاد أثره . ولذلك فسرعه واتجاه عملياته مرتبطان بأثر التغيرات الداخلية .

خامساً :

فى دراسة محددة يكون الباعث الأول هو الكشف عن عوامل التغير وعملياته واتجاهاته وليس محاولة الوصول إلى « قوانين » أو « تعميمات » ذات صفة عامة . وعن طريق إجراء عدة دراسات من هذا النوع فى مناطق مختلفة من المجتمع القروى فى الإقليم الجنوبى - إلى جانب الدراسات التى أجريت وتجري

الآن في مختلف المجتمعات الريفية في أنحاء العالم يمكن ، عن طريق المقارنة ، الوصول إلى تعميمات مع ما يكتنف هذه التعميمات من صعوبات بالغة ، لاختلاف الظروف التي تعيش فيها المجتمعات ولتعدد العوامل وتداخلها واختلاف آثارها الأمر الذي يجعل « سن قانون » يحمل في كلمات قليلة تحديدا لسير ظاهرة معينة أمرا بالغ الخطورة من ناحية الدقة العلمية . وتبدو هذه الصعوبة أكثر في دراسات التغير حين تكون فرصة التنبؤ بسير الظاهرة قليلة جدا ، إلا إذا وضعنا سلسلة لا تنتهي من الشروط ، ولعل التغير المستمر الذي يميز الظاهرة الاجتماعية عن الظاهرة الطبيعية هو الذي يميز القانون الاجتماعي عن القانون الطبيعي من حيث الدقة والشروط المحددة . ومهما قيل إن القانون السوسيولوجي يمكن وضعه إذا كان يتصل بأشكال الظواهر دون مضمونها لأن الشكل لا يتغير إلا قليلا وفي حالة تغيره يمكن قياسه موضوعيا (إحصائيا) (لندبرج ، ١٥ ، ص ١٣٣ - ١٥١) ، فإن الصعوبة مع هذا التفسير « السلوكي » لا تزال قائمة .

ولهذا كانت محاولات إقامة قوانين للتغير laws of change مثل « الدافع للتغير قد يأتي من خارج المجتمع أو من داخله » أو « أن التغيرات الأولية التي تدخل المجتمعات عن طريق تغيرات في البيئة الخارجية قد تضمن إما زيادة أو نقصان في الدرجة scale » - أي عدد الأفراد الذين يكونون في علاقة مع التغيرات ودرجة الشدة فيها (ولسن وولسن ٣٠ ، ص ١٣١ - ١٣٥) أمرا فيه مخاطرة كبيرة . ولهذا تتعرض مثل هذه القوانين لنقد شديد جدا . أولا لأن المادة التي بنيت عليها هذه القوانين ناقصة إلى درجة كبيرة ، وثانيا لأن التحليل العلمي الذي أدى إليها متناقض ، من حيث إن افتراض وجود منهج خاص للدراسة التغير الاجتماعي منفصل عن مناهج الدراسة الأخرى للظواهر الاجتماعية كما هي موجودة الآن مثلا مغالطة منطقية ، فسواء كنا ندرس مواقف اجتماعية كما لو كانت ثابتة متكررة أو لكشف النمو أو التغير فيها فإننا نطبق نفس التحليل الاجتماعي الذي يقوم على أساس التساند بين الظواهر ، فعندما تبدأ ظاهرة في التغير فإنها تؤدي إلى تغيرات مصاحبة co-variations في الظواهر الأخرى ووضع القوانين الخاصة بالتغير هو في جوهره محاولة لارتفاع من مستوى

الدراسات الجزئية للتغير، وما يترتب على ذلك من عوامل وعمليات ونتائج واتجاهات جزئية ، إلى مستوى التجريد الخاص ، ويمثل سوركين هذه النزعة خصوصاً في الدراسات السوسولوجية وكتابه الضخم *Social and Cultural Dynamics* محاولة لتقنين التغير بالاعتماد على دراسات متعددة مختلفة ، حتى إن كثيراً من علماء الاجتماع يصفون نتيجة محاولته بأنها خرجت عن نطاق البحث العلمي في علم الاجتماع إلى نوع من فلسفة التاريخ . ولهذا توضع نظرياته في مصاف نظريات أوجست كونت وشبنجلر وتونيبي .

ولهذا نكتفي هنا بتفسير التغير الاجتماعي في القرية على أساس العلية بين المتغيرات . فالبحث عن الأسباب يؤدي إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات . والخطوة الأولى أن نتأكد من أن هناك تغيراً مصاحباً بين متغيرين ، لأن التغير المصاحب لا يعنى بالضرورة أن المتغيرين مرتبطان علياً ، لأنه من الممكن أن يكونا مستقلين أحدهما عن الآخر وقد يكون التغير المصاحب راجعاً إلى عوامل أخرى ، وأبعد من ذلك أننا عندما نظن أن هناك علاقة عليية بين متغيرين ، فإن مجرد التغير المصاحب لا يدلنا في ذاته على أى المتغيرين السبب وأيهما النتيجة والأثر . فلو ربطنا مثلاً بين زيادة السكان والهجرة باعتبارهما متغيرين ، والأول أدى إلى الثاني لتدخلت عوامل أخرى مثل زيادة الفرص الاقتصادية الخارجية أو الاضطهاد الديني أو سهولة المواصلات أو طبيعة دورة العمل (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص XIX) ، وكل منها يمكن أن يكون سبباً في الهجرة . والمهم هنا أن نحدد الارتباط الوثيق بين المتغيرين بحيث إن علم وجود أحدهما لا يظهر الثاني وهكذا .

وإذا كان التغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر ، فإن التغير لا يمكن تفسيره في ضوء عامل دائم constant أى عامل لا يتغير . ولذلك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ ، لأن المناخ عامل دائم وجوده من قبل لم يؤد إلى التغير . ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتي المناخ ، على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ فإن المناخ في هذه الحالة يمكن أن يكون متغيراً لأنه لا يكون دائماً ، أى تشابه الأثر

في هذا النوع من المقارنة . ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سببا في تغير شيء متغير ، فإنه مع ذلك يمكن أن يكون عاملا في المتغير ، ولذلك فإن غريزة العدوان لا يمكن أن تكون سببا في الحرب لأن هذه الغريزة لم تتغير في السكان في زمن الحرب أو زمن السلم ، ومع ذلك فهذه الغريزة عامل من عوامل الحرب ، لأن عدم وجودها قد يؤدي إلى حالة لا تنشب فيها الحرب وعلى هذا الأساس قد يكون للظاهرة عدد من العوامل الدائمة أكثر من العوامل المسببة للتغير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل نسق اجتماعي يعتمد على ظروف معينة فإذا تغيرت هذه الظروف تغير النسق ، ولذلك كان التغير الاجتماعي في واقع الأمر استجابة لظروف متغيرة (ماكيفروبيج ، ١٦ ، ص ٥١٢) . كما أن كل تغير في علاقة الإنسان بالبيئة يعنى بالضرورة بعض التغير في علاقته بأقرانه لأن العلاقات التي كانت قائمة في حالة - فرضية - من التوازن بين الأفراد أو الجماعات كانت تمثل اتجاها معينا لهذه العلاقة المتبادلة ، وكلما تغير الاتجاه تغيرت صور التوازن وهكذا .

ولذلك فإن أسباب التغير في أى نسق اجتماعي متضمنة فيه بذاته أى أن التغير في النسق تغير ملازم أو داخلي immanent (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٩٦ - ٧٠١) ومثل هذا التغير يؤدي إلى نتائج تعين بدورها اتجاه التغير التالي . ولهذا فإن تقسيم ملكية العائلة يؤدي إلى سلسلة من النتائج تعمل على إحداث تغيرات أخرى في العائلة ، وهذا يعنى أن العائلة تحتوى على بذور تغيراتها المستقبلية . وليس معنى هذا أن التغير في أى نسق لا بد أن يكون بالضرورة داخليا ، بل إن أثر العوامل الخارجية يظهر في عمليات التغير ولكن دورها يشمل الإسراع أو التأخير في التغير الملزم أو الداخلي ، أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو في تعديل بعض سماته الثانوية . وتكون العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية أكثر أثرا خصوصا - في حالة القرية مثلا - إذ أصبح النسق جزءا من نسق أكبر ويبدأ هذا الأخير في التغير . كما أن أجزاء النسق أو القرية تميل إلى التغير في وقت واحد أو في معية

togetherness ولكن بنسب متفاوتة . ومعنى ذلك أنه في الظروف العادية — كما في القرية — تتغير العائلة مثلا من الداخل لتغير الظروف التي كانت تعتمد عليها . وهذا التغير في العائلة يؤدي بدوره إلى سلسلة من التغيرات في المظاهر الاجتماعية والثقافية التي كانت مرتبطة بها في حالتها السابقة . وتستمر التغيرات تنتشر في كل اتجاه ، ويكون دور العوامل الخارجية (الاجتماعية والثقافية) نميا أو مقوما لاتجاهات التغير بحسب الأحوال ، ويزداد أثر هذه العوامل كلما زادت صلة العائلة كوحدة بوحدة أكبر منها كمجتمع القرية أو المدينة ، خصوصا إذا كانت هذه الوحدات الأكبر تتغير هي الأخرى .

سادساً :

وعلى الرغم من تشابه المجتمعات القروية في كثير من أجزاء العالم على نحو ما أشار إليه ردفيلد (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٨٠) وأوسكار هاندلين Handlin (هاندلين ، ١٠ ، ص ٧) إلا أن عوامل التغير وعملياته تختلف من مكان إلى آخر بل إنها قد تختلف في المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات القروية نفسها من حيث انتمائها إلى نماذج مختلفة ، ولكنها جميعا تتغير بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بفعلهما معا . وقد تكون نتائج التغير متشابهة ، إلا أنها تختلف من حيث المدى باختلاف ظروف كل مجتمع . وإذا سلمنا بفكرة ردفيلد من أن القرية وثقافتها جزء من ثقافة أكبر ، تكون عوامل التغير والتغيرات التي حدثت نتيجة لذلك تلتقي أضواء على التغير في القرية . ولهذا كان تاريخ الثقافة الكبرى من الأصول التي يرجع إليها الباحث في المجتمعات القروية ليقدر الظروف التي مرت عليها القرية في مراحلها المختلفة . ومع ذلك فإن ردفيلد يعترف بصعوبة هذا المنهج نظرا لأن المؤرخين يقولون غالبا — عند التأريخ — الإشارة إلى الحياة الريفية ، وإن أشاروا فبطريقة لا تفيد الباحث الأنثروبولوجي كثيرا . (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٨٠) .

وقد حاول حامد عمار — تمشيا مع فكرة ردفيلد السابقة — في الفصل الذي عقده عن التغير الاجتماعي في قرية « سلوا » أن يبرز العوامل التي تعرضت لها « مصر » وأدت إلى تغيرات يمكن أن تلتقي أضواء على التغير في القرية « فتنتيجة

لاتصال مصر بالغرب عن طريق الغزو الفرنسي فالبريطاني والإصلاحات التي قام بها « محمد علي » وحركات التحرر الديني التي قادها « الأفغانى » و « محمد عبده » ظهرت اتجاهات جديدة على الحياة « المصرية » مثل زيادة التصنيع وانتشار المدارس وقيام النظام النيابي ، ونمو الطبقة الوسطى المثقفة وطبقة العمال ، وبقظة الوعي القوي وحركات الاستقلال وانتشار الوعي الطبي ، والاهتمام بالصحافة ووسائل الاتصال الأخرى كالإذاعة « ثم أشار إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في درجة التأثير بهذه الاتجاهات النامية (عمار ، ٢١ ، ص ٦٧ - ٧١) بطريقة عامة لا تكشف عن اتجاه عمليات التغير وخصائصها في كل منطقة ، أو انتقالها من منطقة إلى أخرى والتعديلات أو الانحرافات التي تحدث لها في أثناء ذلك . كما أنه لم يستطع أن يربط بين هذه العوامل وبين طبيعة الحياة الاجتماعية في القرية واكتفى بقوله « إن سلوا لم تتأثر إلا قليلا بالعوامل السابقة ، فلا تزال تحتفظ بطابعها الريفي القديم » (عمار ، ١ ، ص ٧١) وكان التحليل التاريخي السليم يقتضى منه أن يذهب إلى أبعد من العوامل الحديثة تمشيا مع فكرة ردفيلد ليكشف عن العلاقة بين حالة المجتمع ككل آنذاك وحالة القرية التي لا تزال تحتفظ حتى الآن بما كانت عليه من قبل . ولكن الصعوبة التي أشار إليها ردفيلد تواجهه في هذه الحالة . ولهذا يكون الإمعان في تتبع التاريخ أمرا مفضيا إلى الغموض ولن يفيد البحث الأندروبولوجي . ومع هذا عاد عمار مرة أخرى ليحدد تأثير القرية المباشر لا بعوامل التغير الكبرى في المجتمع « المصرى » بأسره بل بالمدينة - والمدينة القريبة - حين يشير إلى أن العام للتغير هو محاولة تقليد نماذج الحياة في المدينة وخصوصا في النواحي المادية (عمار ، ٢١ ، ص ٧٦) وفي بعض المظاهر المرتبطة بالنظرة إلى المرض والعلاج والعلاج والسلطة المحلية في القرية (عمار ، ١ ، ص ٧٨ - ٨٠) ومع أنه لم يشير إلى العوامل التي أثرت في القرية مباشرة إلا أن تحليله لمظاهر التغير وأسبابها خصوصا في النواحي المادية وظاهرة « الكرم والضياقة » (عمار ، ١ ، ص ٨٢) ينصب على أن التأثير في الحالة الأولى كان عن طريق عامل خارجي هو المدينة ، والتأثر في الحالة الثانية كان عن طريق عامل داخلي هو انخفاض المستوى الاقتصادي في القرية . وهذا يثبت أن أهم ما يجب أن يلتفت إليه الباحث

في دراسات التغير الاجتماعي في المجتمعات القروية ، هو أن يركز على أثر العوامل المباشرة سواء كانت داخلية تتصل بالبناء الاجتماعي في القرية أو الثقافة المادية أو الحياة الاقتصادية ، أو خارجية تتصل بتأثير المدينة التي تمثل مراكز الانتشار الثقافي ، والتي عن طريقها تم الإصلاحات كتحسين طرق المواصلات أو المشروعات الاجتماعية والصحية المختلفة ، وعن طريقها أيضا - باعتبارها مركزا إداريا - تتخذ القوانين طريقها إلى التنفيذ في الوحدات القروية التابعة لها . وسوف يتبين من دراسات أخرى في جهات أخرى من العالم أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ العام للثقافة الكلية في تفسير التغير الاجتماعي ، أو حتى في وصف الحياة الاجتماعية في القرية قبل الفترات التي أخذت التغيرات منها تتخذ اتجاهها واضحا . بل إن تاريخ القرية نفسه يكون غامضا لا يمكن الرجوع إليه إلى أبعد من ذاكرة كبار السن ، لأنه كلما أوغلنا في تاريخها لا نحصل من كبار السن إلا على صورة خيالية تمثل القرية في عهدها الذهبية ، كما أن الوثائق أو الإحصاءات التي يمكن العثور عليها لا يمكن التأكد من صحتها لأنها جمعت في الغالب بطريقة ظنية وعن طريق أشخاص غير مدربين . وقد تنقّى هذه الصعوبات في دراسات التغير في المدينة أو في المجتمعات الصناعية لاحتمال وجود مصادر معتمدة يمكن الرجوع إليها .

· ففي نامهاالي Namhalli وهي قرية من أعمال ولاية ميسور Mysore بالهند ، اكتشف آلان بيلز A. Beals في دراسته للتغير الاجتماعي في القرية أن المادة التاريخية ناقصة جدا بحيث لا يمكن الاعتماد عليها ، لأن الإحصاءات وسجلات الأراضي التي كانت تعمل كل خمسين عاما لا يمكن الرجوع إليها ، ولا يمكن رد أية ظواهر إلى أسباب معينة بناء على ما فيها من المعلومات . ولكنه استطاع في عام ١٩٥٣ أن يحصل على معلومات لم تكن قاصرة على ما أدلى به كبار السن ، وقد قسم المعلومات التي حصل عليها إلى ثلاث مراحل : الأولى من ١٨٠٠ - ١٨٧٦ وهي معلومات خرافية تماما ، والثانية من ١٨٧٦ - ١٩١٤ وهي ليست في ذاكرة كبار السن تماما ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ حتى وقت إعداد البحث فلأنها كانت متضمنة في ذاكرة الكبار ويمكن

الرجوع إليها والاعتماد عليها (بيلز ، ٣ ، ص ٧٩). ولا يتجلى شك في التشابه الكبير بين نامهاالى وبين القرى الثلاث التى أبحث التغير الاجتماعى فيها فى هذا الصدد .

ويعتقد ألان بيلز أن التغيرات التى حدثت فى القرية «فرضت» عليها من الخارج ولهذا تكون دراسة العوامل الخارجية ، وخصوصا التأثيرات الحضرية والعلاقات المتبادلة بينها ، كاشفة للتغير فى القرية ودرجته واتجاهاته . (بيلز ، ٣ ، ص ١٠٠) . معنى ذلك أن البواعث الأولى لتغير القرية جاءت من الخارج . وهذا موقف يخالف الموقف الذى اتخذه فى هذا البحث ، بل هو عكسه تماما ، فالبواعث الأولى للتغير كانت موجودة ومتضمنة فى البناء الاجتماعى للقرية نفسها . وكانت العوامل الخارجية كالتأثيرات الحضرية عوامل منشطة أو مسرعة accelerating والذي جعل بيلز يأخذ هذا الموقف أن قرية نامهاالى بعيدة عن المراكز الحضرية ، ولهذا ظلت محتفظة بطابعها القديم حتى اقتربت منها المؤثرات الحضرية وخصوصا عن طريق الحكومة التى فرضت عدة تنظيمات وتعديلات فى مجتمع القرية . وقد يكون هذا صحيحا ، إلا أنه لم يلاحظ بدقة أثر زيادة السكان على مستوى المعيشة وما يترتب عليه من تغيرات داخلية ، الأمر الذى جعله يركز على التغيرات الثقافية أكثر من التغيرات الاجتماعية . ولهذا كانت أهم العوامل فى التغير هى ، النظام الإدارى بالإضافة إلى المؤثرات الغربية ، وقد ترتب عليهما أن استمرت سلطة الحكومة تمتد على حساب السلطات المحلية ، وأن تحسنت طرق المواصلات ، ونمت الصناعات الحضرية ، وانتشرت النظم الأوربية فى التعليم والصحة والخدمات العامة ، كل هذا إلى جانب زيادة السكان السريعة والأهتمام بالاقتصاد النقدى (بيلز ، ٣ ، ص ٨٠) ويقول عن المظاهر الأربعة الأولى أنها عوامل النمو : growth factor وزيادة السكان والاقتصاد النقدى موازين للمظاهر الأخرى . معنى ذلك عنده أن النمو فى العوامل الأولى أو عوامل النمو أدى إلى نمو مصاحب فى السكان والاقتصاد النقدى . وأعتقد أن هذا التقسيم خاطئ لأن الاقتصاد النقدى لا يختلف عن المظاهر الأربعة الأولى ولهذا كان لا بد أن يوضع فى طبقة واحدة معها ، أما زيادة

السكان فهي وإن كانت نامية إلا أن نموها لا يرتبط مباشرة بنمو العوامل السابقة .

ولهذا لا يمكن أن نستخلص من تحليل « بيلز » أن الزيادة في عدد السكان كانت راجعة في المحل الأول لأثر العوامل السابقة ، لأن السكان كانوا يزدادون قبل ذلك ، وربما كان التحسن في الإجراءات الصحية قد أدى إلى التقليل من نسبة الوفيات إلا أن الزيادة المترتبة على ذلك لا يمكن مع هذا أن تقرر بزيادة المؤثرات الحضرية لأنها في الواقع لم تؤثر على درجة الحضرية مثلاً . وهو يعترف بأن ثمة تغيرات حدثت في العائلة وفي العلاقات الداخلية في القرية (بيلز ، ٣ ، ص ٩٣ - ٩٥) ولكنه ينسبها جميعاً إلى أثر العوامل الخارجية أيضاً ، مع أنها قد تكون راجعة إلى التغير التدريجي في الأسس القديمة التي كانت تقوم عليها نتيجة لزيادة حجم السكان وازدياد انخفاض المستوى الاقتصادي ، الذي قد يؤثر في وحدة العائلة الاجتماعية والاقتصادية وفي العلاقات المترتبة على هذه الوحدة . ومصدر الخطأ الذي وقع فيه بيلز أنه ينسب التغيرات بطريقة حتمية إلى عامل واحد ، وافترض أن ظاهرة النمو growth إنما تقتصر على المؤثرات الخارجية فقط . بينما لا يمكن أن ننكر النمو من ناحية أخرى على المؤثرات الداخلية . فالنتيجة التي انتهى إليها بيلز من أن البعد النسبي للقرى يؤدي إلى تغيرها إذا وقعت تحت تأثير عوامل التغير الحضرية وحدها نتيجة خاطئة وافترضه أن هذا ينطبق في كل حالة افتراض لا تؤيده الوقائع المادية .

ومثل آخر مختلف عن قرية نامهالي في الهند ، هو قرية شان كوم Chan Kom التي درسها ردفيلد عام ١٩٣١ ثم عاد لدراستها بعد ١٧ سنة ليكشف عن مظاهر التغير التي حدثت فيها خلال هذه المدة ، ومع ملاحظة اختلاف القريتين من حيث الظروف كالحجم والبعد عن طرق المواصلات أو المدن ، نجد أن التأثيرات الحضرية كانت بالغة الأثر في قرية شان كوم . إلا أن الاختلاف في التأثير واضح جداً ، فأثر المدينة في نامهالي يتخذ شكل « القرض » وموقف القرية سلبي إزاء التغيرات ، أما في القرية الأخرى فإن السكان « قرروا أن يصطنعوا كثيراً من خصائص سكان المدينة وكانوا يعملون على أن تأخذ مساكنهم شكل مساكن المدينة » ، « ومن أهم التغيرات التي حدثت إقامة بلدية وملعب

ومدرسة ومكتب بريد (ردفيلد ، ٢٦ ، ص ٩ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٦٩) . ولهذا لا يكون التغير راجعاً إلى المؤثرات الحضريّة الخارجية وحدها والمفروضة على اتقريّة ، بل راجعاً أيضاً بالدرجة نفسها إلى عامل داخلي وهو الإرادة الحرة للسكان . ومع أن الرغبة الإيجابية من سكان القرية للتغير قد تكون مميزة لشان كوم وحدها أو لقرى المسكيلك بصفة عامة ، إلا أنها غير ظاهرة في أغلب القرى في جميع أنحاء العالم . أو على الأقل في القرى الثلاث التي أدرس التغير فيها ، بل قد يكون العكس هو الظاهر تماماً حين يعرض القرويون عن كل مظاهر التغير ، ويقاومون بطريقة سلبية الإصلاحات والمشروعات التي تقوم بها الدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . وتجربة المركز الاجتماعي Social Center وما لها خير دليل على السلبية التي تميز السكان . وعلى أي حال فدراسة ردفيلد للتغير الاجتماعي في شان كوم خاصة وفي باكستان Yacatan جعلته يقرر أن التغير يكون من حالة العزلة والتجانس والارتباط الجمعي إلى حالة من الاتصال واللاتجانس والفردية (ردفيلد ، ٢٢ ، ص ٣٦٠ - ٣٦٢ ، ردفيلد ، ٢٣ ، ص ٢٩٣ - ٣٠٨) . وطبيعي أن تختلف درجة التغير أو سرعته باختلاف المجتمعات وبموجب اختلاف ظروفها .

ويكاد دوييه Dube يتفق مع آلان بيلز في تحديد المؤثرات التي ترتب عليها التغير الاجتماعي والثقافي في قرية شاميربت Shamirpet من أعمال ولاية حيدر آباد بالهند . فالقرية ظلت لعدة عشرات من السنين كما هي محافظة على النموذج الذي كان لها منذ القدم ، ولم تتغير إلا نتيجة لنشوء ظروف خارجية لم تتعرض لها من قبل . والمدى الزمني الذي لاحظ فيه دوييه ما طرأ على القرية من تغيرات يمتد إلى خمسين عاماً قبل عام ١٩٤٨ ، أما بعد هذا العام فالتغيرات التي حدثت كانت نتيجة لأسباب مختلفة نسبياً . فهو إذن يفصل بين مرحلتين من التغير وكذلك بين نوعين من العوامل . وترد هذه القسمة إلى حدث تاريخي هام وهو قسمة الهند في عام ١٩٤٨ إلى قسمين : الهند وباكستان . وقد وقعت حيدر آباد التي تتبعها القرية في نطاق دولة الهند الجديدة . فقبل القسمة كان تأثير العوامل الخارجية يختلف عنه بعدها نظراً لاهتمام الدولة المباشر بالولاية

بعد ذلك . وعوامل ما قبل عام ١٩٤٨ تنحصر في : الاتصالات مع صاحب الأرض الإقطاعي ووظيفي الدولة والمحاكم ، وتأثير المدينة ، والتعليم ، ونشاط الحكومة العام وخصوصا في الاتجاه إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الهند عامة وبصورة أقل في ولاية حيدر أباد . أما عوامل ما بعد هذا التاريخ فأهمها النشاط البوليسي Police action الذي يرى دوبيه أنه نقطة جوهرية في حياة القرية ، إلى جانب بالاهتمام بالإصلاحات الإدارية ، والقضاء على الإقطاع ، وتدعيم الإصلاح الحكومي وتركيزه ، والنشاط السياسي « والديمقراطي » ، بوجه عام (دوبيه ، ٦ ، ص ٢١٥ - ٢١٧) . مع أنه ليس هناك اختلاف كبير بين هذين النوعين من العوامل الأمر الذي كان من غير الضروري قسمتها على هذا النحو . وكل ما يريد دوبيه أن يشير إليه هو أن تأثير المدينة والقانون — ممثلا في نشاط الدولة — أخذ يزداد بعد عام ١٩٤٨ . الأمر الذي ترتب عليه سرعة التغير الاجتماعي والثقافي . وطبيعي أنه كلما ازدادت العوامل الخارجية في الضغط pressure على القرية كلما ازدادت التغيرات الاجتماعية تبعا لذلك . والواقع أن اختلاف التغير في شاميربت Shamirpet كما سجله دوبيه بين الفترتين يشابه قريتين إحداهما بعيدة عن المدينة ، والأخرى قريبة منها . وطبيعي أنه كلما ازدادت القرية قربا من المدينة كلما ازداد تأثيرها بنموذج الحياة الحضرية والعكس . ولذلك فاختلاف العوامل عند دوبيه لا يمثل اختلافا في النوع وإنما اختلافا في الدرجة وهذا لا يغير من جوهر الموضوع ، وهو نسبة التغير في القرية إلى قوى خارجية . وإذا كان التغير الذي حدث في مجال الثقافة المادية والحياة الاقتصادية يمكن نسبته مباشرة إلى أثر المدينة والقانون فالتغير الذي حدث في البناء الاجتماعي وخصوصا في العائلة — على الرغم من أنه يقول إنها لا تزال الوحدة الاجتماعية التي تقوم عليها الحياة في القرية — لا يمكن نسبته بالطريقة نفسها إلى أثر العوامل الخارجية وحدها ، خصوصا وأن نمو السكان في القرية لم يتوقف أو يقل بفعل الأوبئة أو المجاعات أو الفيضانات .

ولا يختلف جون أمبري John Embree في دراسته للتغير في قرية سوى مورا

Suye Mura باليابان عن دوييه . فهو يركز على التغيرات في الميدان الثقافي المادى « لأن التغيرات في البناء الاجتماعى تغيرات لا نعرفها في المدى الزمنى الطويل فقد تكون راجعة إلى الاتصال ببناء اجتماعى معقد » (أمبرى ، ٧ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٧) . ولهذا وجد أن التغيرات التى حدثت فى القرية كانت من نوعين : تغيرات تقوم بها الحكومة كإنشاء المدارس والجمعيات الزراعية وإدخال الصحافة والإذاعة ، وتغيرات أخرى تم دون توجيه من الدولة . ومع ذلك يجد أمبرى أن التغيرات التى تكون الحكومة عاملا أولا فيها هى التغيرات الهامة .

فوامل التغير فى القرية اليابانية عوامل خارجية من الدرجة الأولى . ومع أن يانج M.G. Yang فى دراسته للتغير فى قرية تاييتو Taitou بولاية شانغونج Shantung بالصين كان أكثر التفاتا لعوامل التغير المتعددة الداخلية والخارجية خصوصا عندما نسب التغيرات التى تحدث فى القرية إلى تأثير المدينة والمهاجرين الذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض (يانج ، ٣١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠) إلا أنه لم يكن واضحا ، خصوصا فى إدراكه لملاقة هذه العوامل بعضها ببعض ومبلغ أثر كل منها أو كلها فى المجال الثقافى المادى والبناء الاجتماعى .

ولعل الاتجاه فى أغلب الأمثلة السابقة إلى إبراز العوامل الخارجية وخصوصا تأثيرات المدينة والقانون يرجع إلى ما يلى :

١ - أن أغلب هذه الدراسات لم تكن معنية فى جوهرها يبحث التغير الاجتماعى . وإنما جاءت الإشارة إلى التغيرات الاجتماعية لإلقاء نظرة سريعة على الوضع المتغير للقرى المدرسة . وكان التركيز على إدراك التغيرات فى الثقافة المادية مبعثه أمران ، الأول أن ملاحظة « العرف » والثقافة المادية أسهل بكثير من ملاحظة العلاقات الاجتماعية . خصوصا وأن أغلب الباحثين لهذه القرى متأثرون بالمدرسة الأمريكية الأنثروبولوجية التى تنحو هذا النحو . والثانى أنهم كانوا مقتنعين بأن البناء الاجتماعى دائم من حيث الشكل على الأقل وأنه لا يتطوى على عوامل تغيره وأنه يتغير فقط عن طريق التفاعل الاجتماعى مع قوى خارجية . ومثال ذلك أن دوييه عندما حاول أن يعلل التغير فى قرية شامبريت سار وراء

ريموند فيرث R. Firth في قوله « إن التغير البنائي نتيجة للتفاعل الاجتماعي ، ولكنه فهم التفاعل على أنه ضغط أو فرض compulsion من الخارج على القرية تستجيب له القرية حيناً وتقاومه حيناً آخر فتحدث تغيرات هامة في الثقافة المادية وفي الاتجاهات العامة بينما يظل البناء الاجتماعي كما هو مع تغيرات طفيفة (دوييه ، ٦ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٩) . ولست أنكر أثر تفاعل القوى الخارجية مع البناء الاجتماعي والنتائج البعيدة المدى التي ترتب على ذلك في البناء نفسه خصوصاً إذا كانت هذه القوى في تزايد مستمر ، ولكن بين القوى الداخلية مهمة أيضاً ولا يمكن أن نفهم حقيقة التغير : عوامله وعملياته ونتائجه ما لم نعلم بالبحث عن عوامل التغير الداخلية . فنمو القرية والهجرة من القرية مثلاً - وهي نتائج مباشرة لتغير هام في العائلة - لا يكفي أن تكون تأثيرات المدينة وحدها هي السبب فيها ، ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية ما ساعد إلى درجة كبيرة على ذلك . وقد يكون في تحديد العوامل الخارجية والداخلية للتغير اتجاهها إلى الفصل بينهما ، ولكن هذا ليس هو الهدف ، وإنما هذا الفصل يساعد في فهم الظروف التي مهدت للتغير خصوصاً وأن كل الانحراف أو اختلال للتوازن لا يتم فجأة وإنما يتخذ مظهر التدرج ، وتزداد آثار عوامل التغير كلما ازداد ظهور الظروف المناسبة .

٢ - كذلك لم يلتفت هؤلاء الباحثون إلى بعض المسائل الهامة خصوصاً في دراسات التغير الاجتماعي ، وعلى الأخص عامل الزمان وعامل المكان time and space فالتمييز بينهما خصوصاً إذا ارتبطا بفكرة البناء الاجتماعي أو قرنهما معا يؤدي إلى نظرة منهجية معينة وفهم آخر لعمليات التغير . ويبدو أن أغلب هؤلاء الباحثين متأثر بالدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات البدائية في هذا الصدد من ناحيتين : الأولى أن دراسة التغير كانت ولا تزال تتجه إلى معرفة أثر الثقافة الأوروبية (الاتصال الثقافي) على البدائيين وعلى الأخص في حياتهم المادية والاجتماعية ، وبمعنى آخر أن التغيرات التي فرضت على البدائيين سببت اختلالاً في توازن حياتهم الاجتماعية واستمراراً في عدم التكامل كلما زاد تفكك وحدة ثقافتهم الأصلية المترابطة الأجزاء المادية منها واللامادية ، ولهذا كان أهم

ما شغل به هؤلاء الباحثين تتبع التغيرات في الحياة المادية ، وما تركت من آثار على البناء الاجتماعي للقرية ، نتيجة لآثار الاتصال الثقافي — إما اختياراً أو جبراً عن طريق الدولة — بالمدينة . والثانية أن البناء الاجتماعي للمجتمعات « المخلدة » الصغيرة ثابت static نسبياً ولا تتغير مكوناته إلا بفعل قوى خارجية وبدونها يظل محافظاً على شكله .

ولكن سواء كان البناء الاجتماعي يقوم على العلاقات الاجتماعية المعقدة في مجموعها والتي تكون وحدتها العلاقات الثنائية diadic relations بين شخصين (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٩١ — ١٩٢) أو يقوم على الجماعات الاجتماعية الدائمة كالأهم والقبائل والعشائر والتي تحتفظ بهويتها كجماعات بالرغم من تغير أعضائها، فإن فكرة الاستمرار خلال الزمن continuity متضمنة . ومع أن فورتس Fortes (فورتس ، ٩ ، ص ٥٤ — ٥٥) فقد تميز رادكليف براون بين البناء الاجتماعي الذي يتغير ويتجدد باستمرار وبين الشكل البنائي structural form الذي تكون له صفة الاستمرار في مجتمع ثابت نسبياً على أساس أن عامل الزمن واحد في الحالتين وأن هذا التمييز تجريد غير واقعي . إلا أنه لم يقف موقفاً واضحاً إزاء استمرار البناء أو شكله في الزمان ، بل إنه أضاف إلى ذلك أن عامل المسافة والمكان لا يختلف بالنسبة للبناء الاجتماعي عن عامل الزمان . ولكن النقطة الأساسية هنا ليست أن رادكليف براون ميز في البناء الاجتماعي بين المضمون المتغير والشكل الثابت ، وإنما تتصل بناحية هامة وهي الفرق بين المجتمع البدائي والمجتمع القروي من حيث الامتداد الزمني والمكاني . إذ يبدو أن الامتدادين يرتبطان عكسياً في الحالة الثانية ، وطردياً في الحالة الأولى . والارتباط العكسي والطردى هنا يؤيدان إلى نتائج مختلفة بفرض عدم تدخل عوامل أخرى كالغزو الأوروبي للمجتمع البدائي أو زيادة تأثير المدينة في مجتمع القرية . فالامتداد الزمني في حالة المجتمع البدائي يعني استمراراً للبناء الاجتماعي ، فالزمن مرتبط بالتغير في إطار من الاستمرار . والتغير هنا هو النمو في النسق المكونة للبناء بمعنى أن زيادة السكان مثلاً لا تؤدي إلى تغير ما في صورة البناء . ولذلك فالنمو هنا نمو كمي لا كيفي ، أما ارتباط الامتداد الزمني بالامتداد المكاني ف يرجعه إلى أن المكان الذي توجد

فيه المجتمعات البدائية غير محدد ، فكل مجتمع بدائي له منطقة قد تضيق أو تتسع يتحرك فيها . ولهذا يكون ممكنا دائما أن يصاحب النمو الناتج عن الامتداد الزمنى نمواً فى « شغل » المكان . فلم يكن هناك مجال للتغير الذى قد يترتب على العلاقة العكسية بين الامتدادين . وهذا فى أغلب الظن الذى جعل الشعوب البدائية لفترة طويلة قبل الغزو الأوروبى « منعزلة ومكتفية بذاتها ولكل منها ثقافة متميزة » وحفاظة على الاستمرار فى بنائها الاجتماعى .

أما الامتداد الزمنى للقرية فإنه ظل يسير طرديا مع الامتداد المكافئ ، ومع ملاحظة أن القرية خصوصا فى الإقليم الجنوبى عامة تمارس حياتها الاقتصادية على مساحة محددة من الأرض الزراعية لا يمكن أن تتعدها ، نظرا لوجود حكومة مركزية تشرف على تنظيم صلات القرى بعضها ببعض ، فإن النمو ، نمو السكان فى وقت معين يصبح فى حالة تنعكس معها علاقته الطردية مع المكان ، الأمر الذى يؤدى إلى استمرار الضغط على البناء الاجتماعى من الداخل كلما زاد النمو . وهذا الضغط خليق بأن يغير من شكله form التقليدى لتغير العلاقات المكونة لكل نسق من نسقه . ومعنى هذا أن النمو السكانى خلال الزمان فى القرية مع تحديد المكان يؤدى إلى نتائج هامة فى البناء الاجتماعى ، قد تشابه النتائج على هذا البناء فى المجتمع البدائى ولكن مع اختلاف كبير فى العوامل المسببة .

ولهذا كان التغير فى حجم السكان والتأثيرات الحضرية البواعث الأساسية فى التغير الثقافى والاجتماعى فى المجتمع القروى ، وكان الاتصال الثقافى عن طريق الأوربيين الباعث الأساسى للتغير فى المجتمع البدائى . ومن هنا جاء نقدى للباحثين المتقدمين فى أنهم لم يهتموا بدراسة أثر التغير السكانى على التغيرات البعيدة المدى أو القصيرة المدى فى المجتمع القروى .

وقد عنيت بإبراز الاختلافات بين القرية والمجتمع البدائى وعلى الأخص فيما يتصل بعوامل التغير لأسباب منهجية ، مع أننى أعتقد أنه فى مدى يطول أو يقصر من الزمن ستكون التأثيرات الحضرية فى القرية والتأثيرات الأوربية فى الشعوب البدائية هى التأثيرات ذات الأهمية الكبرى فى التغير الاجتماعى

والثقافى فى كل منهما . وإذا كان التحليل قد اتخذ فى بعض الأحيان صفة العمومية ، إلا أننى أحدد هنا أن الاختلافات السابقة إنما تنطبق فى الدرجة الأولى على المجتمع البدائى بصفة عامة والنموذج القروى الذى اخترته للدراسة .

وإذا كان هناك تشابه بين هذا النموذج ونماذج أخرى فى أنحاء العالم ، فقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف ، خصوصا وأن المجتمعات الزراعية بصفة عامة تتشابه فى كثير من المظاهر التى ترجع قبل كل شىء إلى اعتماد السكان على الزراعة ، وكطريقة فى الحياة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان طول خبرة الأنثروبولوجيين بالمجتمعات البدائية المنعزلة والمكثفة بذاتها وذات الثقافة المحددة (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٦ - ٧) عاملا من العوامل التى جعلتهم ينمون مناهجهم فى دراستها ، وتتخذ طابعا محمدا ، بعكس الحال فى المجتمعات القروية الحديثة العهد بالدراسة الأنثروبولوجية ، والأبعاد dimensions المختلفة لها وأهمها اثناؤها للثقافة أكبر ووقوعها فى مجتمع تشرف عليه حكومة مركزية ، تنظم العلاقات وتفرض القوانين الواجبة التنفيذ ، وهذا إلى جانب علاقتها الوثيقة بأرض زراعية محددة .

كل هذه الظروف جعلت من اليسير على الأنثروبولوجى أن يحدد فى دقة كافية العوامل المغيرة للمجتمع البدائى وأن يتتبع آثارها على الثقافة المادية والبناء الاجتماعى باعتبارهما مظهرًا لكل متكامل ، وكانت المقارنة بين القديم والحديث أيسر بكثير عنها فى المجتمع القروى ، لأن أغلب هذه المجتمعات البدائية سبقت دراستها فى فترات مختلفة ، ولهذا كان من الممكن العودة إلى دراستها بعد فترة من الاتصال الثقافى حتى يمكن تقدير العوامل بدقة والآثار والعمليات المترتبة على ذلك .

فلو عاد إيفانز بريتشارد مثلا للدراسة التور أو الأزاندى فى جنوب السودان بعد عشر سنوات مثلا ، فإنه لن يتردد فى عقد مقارنة لأحوال هذين المجتمعين فى الوقت الذى درسهما فيه ، وبين أحوالهما فى الوقت الذى قد يلربسها فيه مرة أخرى ، وستكون دراسته تجريبية مقارنة من الدرجة الأولى ولن تعوزه الدقة أو اليقين لأنه لن يواجه بتاريخ ظنى أو يضطر لإعادة تصوير حالة المجتمع لفترات تمتد فى المدى الزمنى الطويل ، وما فيها من مخاطر الوقوع فى أخطاء عديدة قد تؤثر على التحليل والاستنتاج برمتها .

ولا يعنى ذلك أن المناهج الأنثروبولوجية فى دراسة المجتمعات « المحددة » تفقد صلاحيتها عند دراسة المجتمعات القروية ، بل إن الأمر هو كما صوره كروبر Kroeber حين يتساءل عن التعليل الذى مستخذه هذه المناهج فى دراسة عينات samples ليس لها خصائص المجتمع البدائى تماما ، خصوصا وأن « الأنثروبولوجيين اعتادوا دراسة « كائنات عضوية organisms أى « مجتمعات قائمة بذاتها societies by themselves » وهم الآن — وهو يشير إلى اتجاه مدرسة شيكاغو — يدرسون مجتمعات هى أجزاء من مجتمعات أكبر organs (كروبر ، ١٣ ، ص ٣٠١) . والنقطة الأساسية هى هل الطريقة المتبعة فى دراسة الكل تصلح للدراسة الجزء ؟

وسأعرض هنا وجهة نظرى فى إيجاز ، فأشير أولا إلى أن الفرق بين المجتمعات الإنسانية: البدائى والقروى والمتحضر لا يمثل فرقا فى النوع وإنما يمثل فى جوهره فرقا فى الدرجة ، ولذلك إذا حددنا نماذج types للجماعات المحلية فى إطار كل من هذه المجتمعات فلا يعنى ذلك اختلافها نوعا . فالمدينة ، والقرية القروية منها ، والقرية التى تقع على طرف الصحراء ، وتجمعات البدو ، والقرية التى تقع فى أعماق الريف ، كل منها عبارة عن حياة اجتماعية ، ولا خلاف على ذلك وإنما تفرق الواحدة عن الأخرى فى التنظيم الاجتماعى ونوع الثقافة المادية والنظرة إلى الحياة وغير ذلك وينطبق ذلك أيضا على الوحدات الأكبر حتى نصل إلى المجتمع الإنسانى بأسره . أو أن الاختلاف بين مجتمع وآخر هو اختلاف فى الدرجة وذلك كما لاحظ جود فرى ومونيكا ويلسون G. & M. Wilson فى مجتمعات وسط أفريقيا التقليدية والحديثة^(١) . وعلى هذا الأساس إذا كان

(١) يرى جود فرى ومونيكا ويلسون أن « ظاهرة » المجتمع عامة فى كل مكان ، وأن الاختلاف بين المجتمعات يقع فى المدى الذى تذهب إليه علاقات كل الممارسة التاريخية ، وهذا المدى هو الدرجة الذى يعبر عن عدد الأفراد أو الجماعات الذين يدخلون فى علاقات متبادلة ، وشدة أو كثافة هذه العلاقات كما أنه مقياس عن طريق شدة الكثافة التوافق والاتصال العاطفى والعقل تاريخياً ومباصر . وقد جعله مقياساً للدراسة للتغير الاجتماعى . ولهذا فإن المجتمعات المنزلة أو البدائية تقع فى أسفل سلم شدة التوافق وكثافته ، (ويلسون وولسون ، ٣٠ ، ص ٢٥ — ٣٠) الذى يزداد كلما صعدنا السلم حتى نصل إلى المجتمعات المتحضرة .

موضوع علم الاجتماع - بصفة عامة - هو دراسة المجتمعات الحديثة (الكبيرة وموضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية هو - بصورة مبثية - دراسة المجتمعات الصغيرة المحددة ، فإن موضوعيهما واحد وهو دراسة الحياة الاجتماعية على أى مستوى . ولهذا لم يكن انحرافا عن الموضوع ما اتجهت إليه الأنثروبولوجيا الاجتماعية إلى دراسة المجتمعات القروية والمجتمعات الصناعية الآن معتمدة فى « طرقها » على خبرتها العملية فى دراسة المجتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذى اتبعه الباحثون فى دراسة Yankee City .

ومن المسلم به أن « العلوم الاجتماعية » تطبق فى دراساتها القواعد المنهجية العامة فى « العلم » مهما كان حجم المادة ولا تختلف عن « العلوم الطبيعية » إلا فى « نوع » هذه المادة . وقد كان الاختلاف فى النوع بين مادة العلوم الطبيعية ومادة العلوم الاجتماعية مثار مناقشات كثيرة لا تزال قائمة حتى اليوم حول مدى إمكان تطبيق « الطرق » المضبوطة للعد والقياس فى العلوم الطبيعية على « مادة » العلوم الاجتماعية التى ليس لها خصائص المادة الأخرى . ولكن الذى يهمنا هنا أنه لا اختلاف من وجهة النظر المنهجية بين دراسة مجتمع صغير مستقل كالمجتمع البدائى ودراسة مجتمع صغير غير مستقل كالقرية أو دراسة مجتمع حديث كالمدينة . كما أن هناك الآن شبه تسليم من حيث الاتجاه العام للدراسة وهو اعتبار « المادة » محل الدراسة « كلا » متساندا الأجزاء بحيث لا يمكن عزل جزء منه وبحثه منفصلا عن بقية الأجزاء ، بل يجب أن يكون فى الاعتبار دائما « العلاقات البنائية والوظيفية » المتبادلة بين الجزء والكل وبين الكل والأجزاء المكونة له وسواء استخدمنا اصطلاحات العلوم البيولوجية كما يفعل راد كليف براون أو إصلاحات العلوم الطبيعية كما يفعل جورج لندنبيرج G. Lundenberg فى التحليل الاجتماعى ، أو استخدمنا اصطلاحات خاصة كما يفعل كثير غيرهما من العلماء ، فإن إطار الدراسة لا بد أن يصمم فى ضوء المنهجية العامة وفكرة التكامل أو التساند البنائى الوظيقي . فالاختلاف يقع فى المحل الأول فى الطرق المستخدمة فى البحث وضرورة تطويرها عند الانتقال من درجة إلى درجة مختلفة من مستويات الحياة الاجتماعية ، كالانتقال من دراسة المجتمع البدائى

إلى دراسة المجتمع القروي ، ومع أن كروبر Kroeber وردفيلد أشارا إلى ضرورة هذا التطوير إلا أنهما وعلى الأخص الأخير لم يقدموا إلا اتجاهات نظر عامة تنصب أساسا على الفروق في الأبعاد dimensions لا على الطريقة . ومثال ذلك أن ردفيلد يتقد إيفانز بريتشارد في ربطه بين الطبيعة nature والنشاط الإنساني والحياة الاجتماعية عند دراسته للنوير ، باعتبار أن هذه طريقة إن صلحت في دراسة المجتمعات البدائية فلا تصلح للدراسة القرية . لأن المهم في رأيه أن نفهم القرية ككل من خلال علاقة الإنسان بالإنسان لا من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة ، ولأن القرية — وهي مجتمع تاريخي — تكون علاقات الناس فيه متعددة ومختلفة ومرتبطة بدورها كل بالأخرى ، فإذا أدركنا نسقا system قد يكون له ارتباط بالنسق الإيكولوجي في نقطة معينة ، فإنه في نفس الوقت يكون مختلفا عنه (ردفيلد ، ٢٤ ، ص ٣٢ - ٣٣) . ويعني ردفيلد بذلك أن العامل الإيكولوجي مهما كان أثره لا يصلح أساسا لتفسير العلاقات الاجتماعية ، خصوصا في المجتمعات القروية ، التي تكون فيها هذه العلاقات ذات طابع تاريخي ، والقرية نفسها عليها علائم تفاعل القرون (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٧٩) ، ولهذا كان التاريخ في نظر ردفيلد عاملا يفوق في أهميته العامل الإيكولوجي وخصوصا في تفسير العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع القروي ، مع أن ردفيلد يعترف بصعوبة تتبع العوامل التاريخية في تشكيلها لهذه العلاقات وعدم جدوى الاعتماد عليها في دراسات محددة كالمجتمعات القروية . وأغلب الظن أن موقفه هذا يمثل « فرضا » حتى الآن إلا أنه لا يمكن التسليم مع ردفيلد — من حيث الاتجاه العام — بأن أهمية دراسة علاقة الإنسان بالإنسان في المجتمع الفردي تفوق أهمية دراسة علاقة الإنسان بالبيئة ، ففي نقص المصادر التاريخية عن القرى وعدم إمكان الاعتماد عليها ، يكون التفاعل بين سكان القرية الواحدة والأرض الزراعية مفسرا هاما لمظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية كما سنرى في الفصول الآتية

أما الفروق الأساسية فلإنها تتلخص في المسائل الآتية :

١ - العينة : أهم الأنثروبولوجيون بالمجتمعات البدائية ، وهي بطبيعتها

مجتمعات صغيرة . ومن حيث العينة أهم شرط فيها أن تكون محددة على أى مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية ولهذا فالمجتمع البدائي ككل يمثل من هذه الناحية مجتمعا محددًا ينطبق عليه شروط العينة ولا يختلف في هذا الصدد عن المجتمع القروى — القرية كوحدة للدراسة أو منطقة في مدينة ، أو ظاهرة كالهجرة أو الانتحار . ومع ذلك فإن هناك فرقا بين المجتمع البدائي كعينة والهجرة أو الانتحار ، فالأول يمثل كلا والأخرى تمثل جزءا . والأنثروبولوجيون كانوا يتجهون في بادئ الأمر إلى دراسة المجتمع دراسة مركزة شاملة intensive study تهدف إلى الإحاطة بكل شئ ، أما في دراسة ظاهرة الهجرة فلإنها تقتصر على الظاهرة كما هي مع إدراك علاقاتها بالظواهر الأخرى دون بحثها . ولكن الأمر لم يكن هكذا دائما في الأنثروبولوجيا ، فقد غلب اتجاه دراسة نسق معينة من المجتمع حسب ما يرى الباحث من أهميتها وذلك كدراسة النسق السياسية في المجتمعات الإفريقية البدائية . والمهم هنا أنه في اختيار العينة لدراساتها أو دراسة أجزاء منها ، لا نجد فرقا أساسيا بين المجتمع البدائي والمجتمع القروى ، كما أنه لا فرق أيضا في اختيار العينة الممثلة أو النموذج من حيث المقاييس ، لأن القاعدة في ذلك قد تتغير بالنسبة للمجتمعات البدائية أو المجتمعات القروية باختلاف الظروف أو باختلاف النواحي المراد الاهتمام بدراستها . لذلك كان القول بعدم إمكان تطبيق الطريقة الأنثروبولوجية في الدراسة الشاملة المركزة للمجتمعات البدائية المنعزلة والمستقلة والمكتفية بذاتها كعينة ، على المجتمعات القروية ذات الخصائص المغايرة أمرا يحانبه الصواب فاختلاف الخصائص لا يؤدي في كل الأحوال إلى اختلاف الطريقة .

٢ — جمع الحقائق : المجتمع البدائي ليس له تاريخ مكتوب ، ولا توجد فيه إحصاءات أو وثائق من أى نوع وراثته الاجتماعية ينتقل شفاهة . والمجتمع القروى له بطريقة ما تاريخ مكتوب هو على الأقل تاريخ مدينة المجتمع الكبير الذى يكون جزءا منه ، وتوجد إحصاءات ووثائق على درجات متفاوتة من الدقة وراثته الاجتماعية ينتقل شفاهة بالإضافة إلى ما يحفظ ماديا . والمجتمع المتحضر له تاريخ مدون بدقة وتوجد إحصاءات ووثائق قد تبلغ في بعض الأحيان درجة

عالية من التنوع والدقة ، والتراث الاجتماعي والثقافي محفوظ ومدون في الكتب وغيرها . ولهذا يعتمد الأنثروبولوجي في دراسة المجتمع البدائي على الخبرين informants وكبار السن والملاحظة الشخصية أو طريقة « الملاحظ المشارك » participant observer وإذا امتد بحثه إلى المجتمع القروي كان عليه أن يعدل من الطرق السابقة بالاعتماد إلى درجة معينة على التاريخ والإحصاءات والوثائق . وإذا انتقل إلى المجتمع المتحضر - مستخدما الطريقة السوسولوجية - فعليه أن يعتمد أكثر - إن لم يكن كلية - على المصادر التاريخية والمدونات الإحصائية والوثائق من كل نوع . ولو كان ذلك جزءا من التعديل الذي يراه البعض ضروريا في الطرق الأنثروبولوجية التقليدية لكان الرد بسيطا ، وهو أن هذه الطرق في اعتمادها على الوسائل السابقة لا يعد عيبا فيها ، وإنما يعتبر ملاءمة منهجية للحصول على الحقائق بأدق الطرق الممكنة . ولعل دراسات التغير الاجتماعي عامة ودراسات وارنر Warner في أمريكا بوجه خاص تبين كيف يمكن تطبيق الطرق الأنثروبولوجية العامة على كل مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية دون حاجة إلى تعديل الأساس الذي تقوم عليه ، وهو استخدام كل الحقائق الممكن الحصول عليها من أى مصدر موثوق به وبأى طريقة ملائمة ، لفهم العلاقات أو النسق الاجتماعية في تساندها ككل . ولذلك يكون التعديل عند دراسة القرية تعديل يتصل بالشكل لا بالمضمون .

٣ - أبعاد المجتمع dimensions of society ولعل أهم نقطة في نقد الطرق الأنثروبولوجية القديمة ، هي أن الاتجاه كان ينصب على اعتبار المجتمع البدائي وحدة مستقلة للدراسة ، ولهذا تمخضت الدراسات الأنثروبولوجية عن أبحاث لمجتمعات مستقلة وثقافات مستقلة . وكان الباحث لا يعنى بما قد يكون هناك من ارتباط بين هذا المجتمع أو ذاك بما قد يكون له أثر في العلاقات الاجتماعية . فكل شئ يفسر للحياة الاجتماعية والثقافة المادية يقع داخل حدود المجتمع . ولكن إذا انتقلنا إلى مجتمعات كالقرى تكون بالضرورة على علاقات مع القرى المجاورة والمدينة والحكومة ، فإن تفسير العلاقات الاجتماعية لا يكمن داخل القرية وحدها ، وإنما يتعين على الباحث أن يدرس تأثير الارتباطات بين

الداخل والخارج على مظاهر الحياة الاجتماعية . ومن هنا كان لا بد من تعديل الطريقة التقليدية . ومع ذلك فهذا التعديل ليس جوهريا وإنما يتصل أساسا بأبعاد المجتمع محل الدراسة . وهنا استخدم نظرية ستوارت دود Stuart Dodd عن أبعاد المجتمع (S. theory) (دود ، ٥ ، الفصل الخامس) في خطوطها الرئيسية دون مضامينها التي تتصل أساسا بوجهة نظر معينة في النظر إلى « المادة » الاجتماعية ، وطريقة معالجتها بطريقة تشابه معالجة « العلوم الطبيعية » لمواد دراستها ، وما يترتب على ذلك من استخدام اصطلاحات مثل « الطاقة » و « الحركة » و « الشدة » و « التعبير » الرمزي للعلاقات الاجتماعية في مختلف أبعادها (لندنبرج ، ١٥ ، ص ١٠٣ - ١١٥) . وملخص النظرية أن المجتمع له أبعاد أربعة هي : الإنسان أو السكان population ، ويرمز لها بالرمز (P) والبيئة الجغرافية أو الاتساع المكاني الذي يعيش عليه السكان ويرمز لها بالرمز (L) ونشاط السكان الاجتماعي والتكنولوجي وظواهر النمو واتجاهاتها أو بمعنى آخر خصائص السكان ويرمز لها بالرمز (I) والزمن ويرمز له بالرمز (T) ، ثم يلخص للنظرية على النحو الآتي (S = P.I.T.L.) .

ويقول إنه في ضوء هذه الأبعاد أو العوامل يمكن فهم أى موقف يتصل بالمجتمع « societal » لأن كل موقف اجتماعي يتضمن بالضرورة « ناسا people » من نوع معين أو من عدة أنواع ، منشغلين ، في سلوك behavior من أى نوع أو من عدة أنواع ، في مكان space بالذات أو زمان time معين . ولهذا يكون أى « تقرير » سليم للعلاقات الوظيفية المتبادلة لواحد من هذه الأبعاد أو العوامل أو لها كلها يؤدي إلى فهم أى موقف في المجتمع .

وأغلب الظن أن هذه الأبعاد تنطبق على كل المجتمعات على اختلاف درجاتها ، كما تنطبق على أجزاء منها أو ظواهر فيها . ولهذا يمكن اعتبارها مقياسه موضوعية صالحة للتطبيق عند إجراء أى دراسة أنثروبولوجية أو سوسولوجية . فقد نهم بعامل أو بعد واحد وندرس علاقته بالعوامل الأخرى وقد نهم بها جميعا في وقت واحد . وبالتيجة في الحالتين واحدة وهي « الفهم الكلي » للموضوع . وإذا استثنينا عامل « الزمن » فإن المجتمعات أو أجزاء منها تختلف كل منها عن

الآخر في « حدود limits هذه الأبعاد . فإذا سلمنا مع ردفيلد من أن المجتمع البدائي كل "whole" والمجتمع القروي (القرية) جزء "part" لترتب على ذلك أن أبعاد الأول منفصلة وأبعاد الثاني متصلة ، ولذلك تكون الدراسة في الحالة الأولى قائمة على أساس الانفصال ، وفي الحالة الثانية قائمة على أساس الاتصال أى أن تفسير الحياة الاجتماعية يكون من الداخل فقط أو من الداخل والخارج معا . وإذا كان مالفينوسكى قد وصل إلى فكرة الوظيفة والنظرة الوظيفية على أساس تجربته في دراسة مجتمعات من الداخل فلا يستتبع من ذلك أنها مقصودة على طريقة الدراسة من الداخل فقط بل إنها تنطبق بالدرجة نفسها على الطريقة الأخرى ، لأن إدراك العلاقة الوظيفية لظاهرة معينة يمكن أن يتم في ضوء ارتباطاتها الداخلية والخارجية معا . ولهذا فالمطلوب ليس تعديل الطريقة الأنثروبولوجية أو تغييرها وإنما تعديل الاتجاه النظرى عند الانتقال من دراسة الكل إلى الجزء وخاصة في إدراك أثر الكل على الجزء . ويظل مضمون الطريقة نفسها من حيث الاتجاه إلى الدراسة المركزة والفهم التكاملي لكل علاقة أو ظاهرة قائمة ، خصوصا وأن هناك كثيرا من أوجه الشبه بين المجتمع البدائي والقرية قديما ، وفي حالات الاتصال الثقافي الحديث والنتائج المترتبة عليه التي جعلت خاصة التحليل في المجتمعات البدائية تختفي بالتدرج (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ١٦ - ١٧) .

ويمثل هذا التعديل في الاتجاه النظرى - لا في الطريقة - في دراسات التغير الاجتماعى وهو تعديل تقتضيه طبيعة الموضوع . فالتغيرات التي تحدث الآن في المجتمعات البدائية تتم عن طريق ظهور عوامل خارجية ، وامتداد أبعاد المجتمع البدائي على نحو لم يكن موجودا من قبل . ولذلك يهتم الأنثروبولوجيون الذين يدرسون التغير الاجتماعى والثقافى بإبراز أثر الثقافة الأوربية والنتائج التي ترتبت على الاستعمار الأوروبى . كما أن هذه المجتمعات لم تعد مستقلة مكتفية بذاتها ، بل أصبحت أجزاء من كل نتيجة للتنظيمات الإدارية الأوربية . ولهذا تغير الاتجاه النظرى بتغير هذه الظروف . وما يقال عن المجتمع البدائي يقال الآن على القرية بوجه عام . ولكن ذلك لا يجعلنا في دراسات التغير الاجتماعى -

نلتفت إلى المؤثرات الحضريّة الحديثة وحدها ، بل إن المؤثرات « المحلية » أو الأحوال لا بد أن تدخل كعامل هام في تحليل التغيرات . ومثال ذلك - مع اختلاف في الدرجة بينه وبين القرى الثلاث - أن أهم ما يميز القرية الهندية الآن هو التغير ، والتغيرات الموجودة مهمة من حيث الدرجة ، ولكنها لا ترجع جميعا إلى المؤثرات الغربية (الحضريّة) لأن هناك تغيرات كانت جارية حتى قبل أن تبدأ المؤثرات السابقة في الظهور .

وهذا ما يفسر إختلاف التغير وإتجاهاته في عدد من القرى التي درست حتى الآن (ناريتود ، ١٨ ، ص ٩) .

وبخلاصة القول إن فكرة ردفيلد عن الـ folk society تمخضت عن نتيجتين هامتين :

إحداهما اعتبار القرية على وجه خاص مجتمعا جزئيا part society في مقابل المجتمع البدائي الذي هو مجتمع كلى whole society . والأخرى أن دراسة القرية على هذا النمو تقتضى تعديلا في الطريقة الأنثروبولوجية القديمة في دراسة المجتمعات البدائية ، على أن تظل الطريقة تتضمن الاتجاه الكلى في الدراسة ، وإنما يكون الاهتمام بإدراك آثار المدينة التي تعتبر القرية جزءا منها ، ومن ثمّ نما هذا الاتجاه إلى إجراء دراسات مقارنة على المدينيات بوجه عام . والأساس النظري الذي بنى عليه ردفيلد اتجاهاته السابقة هو نظرية في التغير الثقافي من ثقافة الفولك folk إلى المدينة . وحاول أن يثبت ذلك عن طريق الدراسات المحلية التي أجراها على الحياة الريفية في ياكاتان Yacatan (ردفيلد ، ٢٢) وفي تيبورتلان Tepoztlan (شيكاجو ١٩٣٠) وشان كوم Chan Kom (شيكاجو ١٩٣٤ ، ١٩٥٠) وفي كل هذه الدراسات كان يدرك التغير في الخارج ، أى أنه كان يهتم قبل كل شيء بأثر المدينة على الأفراد والثقافة والتنظيم الاجتماعي وعلى الأخص في نواحيها المباشرة . والثنائية dichotomy واضحة في أعمال ردفيلد . فالمجتمعات إما كل whole أو جزء part ، والتغير من الـ folk إلى المدينة civilization وأغلب الظن أن اهتمامه بالمدينيات هو الذي جعله ينظر إليها على مستوى تاريخي وبالتالي لا بد في دراسة القرية أن نرجع إلى التاريخ - الذي هو تاريخ المدينة التابعة لها

القرية - لفهم بنائها الاجتماعي وثافتها . وهذا هو جوهر تأكيده المستمر على أن تغير الأنثروبولوجيا الاجتماعية طرقها في الدراسة عند دراسة مجتمع فردى . ومع ذلك فإن دراساته الحقلية - السابق الإشارة إليها - لم يظهر فيها العامل التاريخي بصورة واضحة وإنما كان الاهتمام الأول ينصب على دراسة تأثيرات المدينة والخصائص التي تنمو في المجتمعات القروية باستمرار فتحولها من folk إلى المدنية إلى أى نموذج يشبه المدنية .

وقد ظهر من التحليل السابق أن التغير في الطريقة عند دراسة القرية لا يعد تغيرا جوهريا ، خصوصا وأن المصادر التاريخية أو الحوادث التاريخية لا تفيد كثيرا في تصوير حالة القرية في الفترة الفرضية قبل التغير . إلا إذا كانت هناك أحداث هامة تركت تغيرات كبرى على نمط الحياة الاجتماعية في المجتمع بأسره عامة وفي القرية خاصة . وفي هذا المجال لا يعتبر الغزو الفرنسى أو البريطانى لمصر مثلا مشابها للغزو « الأبيض » لمجتمع النجوى Ngoni في عام ١٨٩٨ وما ترتب عليه من تغيرات هامة في الحياة الاجتماعية ، والتي درس منها بارنس Barnes التغير في ميدان الزواج (بارنس ، ٢ ، ص VIII) فالحياة الاجتماعية في القرية كانت إلى فترة غير محددة قبل التغير الاجتماعى والثقافة ثابتة نسبيا ، ولم تشهد تغيرات ذات بال بتوالى الأحداث التي مر عليها « المجتمع المصرى » . ومثال ذلك أن حامد عمار حاول أن يربط التغيرات الكبرى بأحوال قرية « سلوا » ، ولكنه لم يستطع أن يدرك علاقتها بأى ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ولذلك تكون « إعادة تصوير الحياة الاجتماعية » في الفترة السابقة على التغير متفقة مع الطريقة الأنثروبولوجية التقليدية من حيث الاعتماد أساسا على الخبرين من كبار السن للمدى الذى تسمح لهم ذاكرتهم بذكر معلومات صحيحة . وهذا لا يمنع - في حالة القرى في الإقليم الجنوبى - من الاستفادة بالنظم القديمة في ملكية الأرض مثلا أو السلطة الإدارية أو إجراءات الزواج وتسجيل المواليد والوفيات وغير ذلك مما يساعد على فهم أجزاء الحياة الاجتماعية وربطها . أما في فترة التغير الممتدة إلى الآن فإن الطريقة لها لا تختلف عما هو متبع في دراسة التغير في المجتمعات البدائية الآن مع اختلاف العوامل المسببة للتغير . ففي المجتمع

البداىى يكون الاهتمام بالاتصال الثقافى الأوروبى ، وفى القرية يكون الاهتمام — إذا كان الاتجاه إلى تتبع آثار المدنية فقط — بالتأثيرات الحضرية فى ضوء التغيرات العامة فى المجتمع ككل وخصوصا فى ميدان القوانين التنظيمية أو الإصلاحية . أما إذا كان الهدف دراسة المدنيات ومقارنتها فإن الطريقة فى هذه الحالة تختلف خصوصا إذا دخلت المجتمعات الكبيرة والمدن الكبرى كأطراف فى المقارنة .

وإذا كان اتجاه ردفيلد الأساس فى دراساته الحقلية السابقة إلى تتبع أثر عامل واحد وهو المدنية فى التغير الاجتماعى ، ومع أن هذا يرجع أساسا إلى الغرض فى الدراسة وما يحاول إثباته من فروض ، إلا أن فهم التغير يقتضى إدراك العوامل جميعا وأهمية كل منها فى كل مرحلة من مراحل التغير ، خصوصا إذا كان سير التغير « طبيعيا » لم تعرضه عوامل مفاجئة كثورة تؤدى إلى انقلاب فى طريقة الحياة الاجتماعية . كما أن التغير لا ينبغى أن يسير بالضرورة فى الاتجاه الذى رسمه ردفيلد من « القروية إلى الحضرية » إذ يجب ألا نستتج من ظهور بعض الخصائص الحضرية فى القرية كالفردية والاقتصاد النقدي إلخ . . إن مظاهر « القروية » تختفى تدريجيا ثم تزول نهائيا (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ١٣٧) ، فطالما وجدت الزراعة تستظل للمشتغلين بها خصائص تفرقهم عن سكان المدينة مهما زاد تشابههم معهم فى بعض نواحي الحياة الاجتماعية أو المادية . والمجتمع الأمريكى فى هذه الحالة لا يعد نموذجا تسير على نمط تغيره خصوصا فى الأجزاء القروية فيه كل المجتمعات . هذا إلى أن « الخصائص الحضرية » نفسها كما صورها كثيرون من العاملين فى الحقل الحضرى لا تنطبق بالضرورة على كل أقسام المدينة . بل نجد تمايزا واضحا على أساس الفروق فى المهنة والثقافة والمركز الاجتماعى والاقتصادى والمناطق السكنية والأقليات والأديان وهكذا .

والقرى مع ذلك تختلف من حيث درجة الأخذ « بالخصائص الحضرية » ومن حيث مدى تأثيرها فيها ، وذلك فى اختلاف ظروف كل منها . فإذا قسمنا القرى فى الإقليم الجنوبى إلى عدة نماذج على أساس مقاييس معينة تبرز فيها

خاصة الحجم ووسائل المواصلات وتوزيع الملكية والقرب من المدينة أو مراكز الصناعة ، لوجدنا عدة فروق هامة . وعلى أساس خصائص « نموذج » منزل مثلا فإنه يمثل موقعا يكون التأثير بالمدينة في أدنى درجاته . ولهذا كانت عوامل التغير فيه خاصة به ، واتجاه التغير ومداه لا يتفق مع نظرية ردفيلد . لأن تأثيرات التغير وما ترتبت عليه من « فردية واقتصاد سوق ونظرة مختلفة للحياة . . إلخ » لا يماثل ما هو موجود في المدينة ومثال ذلك أن الفردية لم يصحبها تغير في شكل العلاقات المباشرة كما هو الحال في المدينة ، واقتصاد السوق لم يصحبه تخصص في العمل بمسائل التخصص في المدينة أو يقرب منه وهكذا وليس لنا أن نستنتج من « وجود نقطة شرطة أو مركز اجتماعي أو جمعية تعاونية أو ملعب أو مجلس بلدى على » وهى مظاهر حضرية أن القرية ستصبح بزيادة هذه المظاهر والنتائج اللاحقة لها في المدى القصير أو الطويل منطقة حضرية تخفى فيها الخصائص القروية . وورد ذلك إلى أن القرية مكان يسكنه قوم يعملون في عمل متشابه - أو غالبيتهم - وهو الزراعة ، وقيام حياتهم على الزراعة جعل لهم طريق معينة في الحياة . وطالما أن التغيرات لا تنصب أساسا على نوع المهنة فستظل القرية محافظة على « القروية » وأن تغيرت بعض المظاهر المادية والاجتماعية وفي البناء الاجتماعي خاصة يؤدي التغير فيه إلى شئ جديد لأنه ينطوى على عناصر تغيره وامتداده . فإذا تغيرت العائلة إلى أسر فلاّن العائلة في تكوينها تنطوى على هذه القسمة وأن تغيرت السلطة فلاّن السلطة في تكوينها تحمل بذور امتدادها أو انقسامها . فالنسق الاجتماعي لا يفتت إلى أجزاء مبعثرة وإنما ينقسم إلى أجزاء متكاملة كل جزء يحمل خصائص الكل الذى انفصل عنه . فالسلطة في الأسرة القروية تشبه السلطة في العائلة وعلاقة سلطة الأسرة بسلطة القرية (العملة) تشبه علاقة سلطة العائلة بسلطة القرية فيما مضى . فشكل النسق لم يتغير وإنما الذى تغير هو المضمون .

والأساس الذى يفرق مجتمع القرية - المتغير - عن مجتمع المدينة هو تقسيم العمل . وهنا أجد أن فكرة دوركايم عن الآلية والعضوية وتقسيم العمل صالحة في إطارها العام لإثبات وجهة نظرى . فزيادة العناصر الحضرية في القرية

لا تجعلها تتغير نحو « المدينة » كما قال ردفيلد لأن المدينة الحديثة تقوم في المحل الأول على تقسيم العمل الذى أدى إلى ما وصلت إليه في ميادين التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية إنما الذى يمكن أن يغير القرية في الاتجاه الذى افترضه ردفيلد هو زيادة تقسيم العمل في القرية ووضوحه فإذا ظلت غالبية السكان تعمل بالزراعة والعمل فيها غير متخصص ظلت القرية « محافظة على القروية » مهما أخذت بأسباب الحياة الحضرية في النطاق الجارى ومهما كان تأثير ذلك في العلاقات الاجتماعية كما تظل كذلك طالما كانت نسبة العمل المتخصص فيها قليلة لأن القرية في الحالتين مستظل « آلية » لا « عضوية » وستوافق العناصر المادية وغير المادية الناجمة عن تأثير المدينة مع ثقافة القرية وستكون نتيجة التوافق ليست حضرية تماما بل نموذج آخر من الحياة يقع بين النموذج القديم والنموذج الحضرى للمدينة .

BIBLIOGRAPHY

1. Ammar, H. *Growing up in an Egyptian Village* : Silva, Province of Aswan, London, 1954.
2. Barnes, J.A. *Marriage in a Changing Society*, London, 1951.
3. Beals, A. in *Village India*, edited by Marriot, N. Chicago, 1955.
4. Benedict, R. *Patterns of Culture*, London, 1953.
5. Dod., S. *Dimensions of Society*, New York, 1940.
6. Dube, S.C. *Indian Village*, London, 1956.
7. Embre, J.E. *A Japanese Village* : Suye Nure, London, 1946.
8. Evans-Pritchard *Social Anthropology*, 1951.
9. Fortes, N. *Time and Social Structure*, An Askarti case study in Social Structure, edited by himself, Oxford, 1949.
10. Handlin, O. *The Uprooted*, Boston, 1951.
11. Herskovits, N.J. *Acculturation : A Study of Cultural Contact*, New York.
12. Hughes, E.C. The Cultural Aspect of Urban Research in "The state in the Social Sciences" edited by White, L.D., Chicago, 1956.
13. Kroeber, A.C. *Anthropology*, New York, 1948.
14. Loomis, Ch. and Beegle, A. *Rural Social Systems*, New York, 1951.
15. Lundberg, G. *Foundations of Sociology*, New York, 1939.
16. MacIver, R. and Page, Ch, *Society*, London, 1953.

17. Malinowski, B. *Dynamics of Culture Chang*, New York, 1936.
18. Narriotted, N. *Village India*, Studies in the little Community, Chicago, 1956.
19. Ogburn, W. and Nimkoff *Handbook of Sociology*, London, 1953.
20. Ogburn, W. *Social change*, second printing, New York 1952.
21. Radcliff-Brown *Structure and Function in Primitive Society*, London, 1956.
22. Redfield, R. *The Folk Culture of Jacatan*, Chicago, 1941.
23. —, The Folk Society, Amer. J. Socio, L. 11, 4 (January 1947) 293-308.
24. —, *The Little Community*, view points for the study of human whole, Chicago, 1956.
25. —, *Peasant Society an Cultural*, Chicago, 1956.
26. —, *A Village that chose progress*, Ch n Kom, Revisted, Chicago, 1957.
27. Sorokin, P. *Social and Cultural Dynamics*, V. 4, New York, 1941.
28. —, *Society, Culture and Persenality*, New York, 1947.
29. Sprott, *Sociology*, London, 1956.
30. Wilson, G and Wilson, N. *The Analysis of Social change*, 1945.
31. Yang, M.C. *A Chinese Village, Taiton, Shantu g Provinc*, London, 1946.
32. Znaniecki, *The Method of Sociology*, New York, 1934.

قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي

الدكتور حسن مصطفى
مدرس القانون، كان بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

مقدمة :

العدالة من صفات الله سبحانه وتعالى ، والعمل على تحقيقها موجب للثواب ، والقاضى - وقد أنيطت به مهمة إقامة العدل بين الناس بعضهم وبعض - يجب أن يسلك كل سبيل يوصله إليه من غير أن يتقيد بواحد معين منها . والأصل أن أساس تعرف وجه الحق في الدعوى هو اليبينات التى تتمتع طرق إثباتها .

والقاعدة التى استقرت الآن تقضى بأن القاضى حينما يريد إعمال حكم القانون فيما يطرح عليه يستهدى وجدانه وضميره ، ويكون عماد قضائه هو ما يطمئن إليه قلبه . على أن القانون وإن تدخل فى بعض الأحوال ليرسم للقاضى طريقاً معيناً يستدل به ، لا يلزمه باتباع نتيجته ، وإنما يخضع للقاعدة السابقة وحكمها أن الأحكام الجنائية التى تقضى بإزالة العقاب على المتهم قد تصيبه فى حياته متى كانت الإعدام ، أو فى حريته إن جاءت مقيدة لها ، أو فى ثروته إن كانت بتفريجه ، فأثرها الخطير يبين فيها تمسه من الفرد . وقد اقتضى هذا - حماية لتلك الحقوق - أن يكون مبنى تلك الأحكام هو الجزم واليقين لا اللظن وال ترجيح .

وكل الأدلة التى تطرح على القاضى الجنائى تحتل وجهين : الصديق أو الكذب ، فعليه أن يحصها ويختار واحداً منهما . وقد يدق الأمر ويصعب فى بعض الحالات ، ولكنه يتيسر عند ما يقر المتهم بمقارفة الجرم المسند إليه . ولا يبنى الاعتراف وجوب القضاء بمقتضاه ، وإنما يسهل على القاضى مهمته بالاعتصار على فحصه . فقد يكون المتهم صديقاً فيما أقر به ، وقد يندفع إليه كاذباً تحت تأثير بواعث مختلفة ، الأمر الذى كشفت عند كثير من القضايا الشهيرة .

ولذا نجد أن تعليقات النيابة العامة تقضى بأنه إذا اعترف المتهم في التحقيق بالتهمة المسندة إليه فلا يكتفى بهذا الاعتراف بل يجب على المحقق أن يبحث عن الأدلة التي تعززه لأن الاعتراف ليس إلا دليلاً يحتمل المناقشة كغيره من أدلة الإثبات .

وعلى هذا زالت كل قوة للقاعدة التي كانت تعتبر الاعتراف سيد الأدلة ، وأصبح هو مع غيره على قدم المساواة من ناحية خضوعه لتقدير القاضى .

والاعتراف قد يسمى تلقائياً — وهو أمر قليل الحدوث — دون إجراءات سابقة عليه كن يرتكب الجريمة ثم يتقدم طائعاً مختاراً إلى رجال الشرطة مبلغاً عنها. بيد أن الغالب من الأمر أن يأتى الاعتراف فى ثنايا إجراءات أخرى أو بعد مباشرتها ، وهو ما دعا إلى العناية ببحث الإجراءات السابقة عليه والموصلة له ووضع الشروط المختلفة للأخذ به كدليل فى الإدانة .

والإلزام بالاعتراف يقتضى بيان قوته على مر العصور ، وسبيل الوصول إليه ، ثم حاله فى التشريعات والاتجاهات المعاصرة .

١ — عند قدماء المصريين

على الرغم من قلة الآثار التى وصلت إلينا عن القضاء لدى قدماء المصريين فإن رجال التاريخ والقانون يجمعون على أن القوانين المصرية القديمة كانت على جانب كبير من الرقى والتقدم . فقد كانوا يتبعون من الإجراءات ما يوصلهم إلى معرفة الحقيقة فى الجريمة ومرتكبها . وهى إن اختلفت فى بعض الأحيان مع المبادئ الحديثة المعروفة ، إلا أنها كثيراً ما تتفق معها .

فكانت إجراءات المحاكمة توجب استجواب المتهم ، الذى يتعين عليه حلف اليمين قبل ذلك ويتم بالصيغة الآتية « بآمون ، بالملك ، أن ما أقول لفرعون هو الحق ، أنا لا أفضل الكذب ، وإذا قلت كذباً فلتقطع أنفى وأذنى وأرسل للأشغال الشاقة بأثيوبيا » .

وكان التعذيب من بين الوسائل التي تستخدم عند استجواب المتهمين في حالة الإنكار ، ويعنى منه كبار الموظفين ، ومن يدل على شركائه في الجريمة . وطبعى أن الاستجواب كان يستهدف الحصول على اعتراف المتهم ^(١) .

على أن الاعتراف لدى قدماء المصريين لم يكن ليجب القضاء على المتهم وإنما كان يخضع لتقدير المحكمة الجنائية في الأخذ به من عدمه . فقد حدث أن سرقت بعض الأموال من مقابر قدماء المصريين وضبط أحد العمال بعد أن كشف الحادث وذلك بطريق الاشتباه فاعترف بأنه نيش قبر الملكة إيزيس وسرق ما به . وقد حقق هذا الاعتراف بأن انتقل الحاكم والمراقب الملكى إلى محل الواقعة لمعاينته ، ومعهما المتهم المعترف ليرشدهما عن القبر الذى يقول أنه قد نبشه وسرق ما به .

« ولقد أثبتت في شقة البردى تفصيلات غريبة عن الإجراءات التي اتبعت بالنسبة للمتهم ، إذ عصب له المحققون عينيه وقادوه إلى داخل الجبابة ، فلما وصلوا به إليها رفعوا العصا به عن عينيه وسألوه أن يرشدهم إلى المكان الذى يعترف بالسرقة منه فلطم على قبر كان مخصصاً لأولاد الملك سيزوسريس . غير أنه لم يكن قد دفن به أحد . كذلك دلم على منزل لأحد محال الجبابة موجود بالقرب من قبر أولاد الملك . لم يكنف المحققون بذلك بل مروا بالتهم على جميع قبور الوادى عله يستعرف على أحدها ، فلم يستعرف إلا على المكانين اللذين سبق ذكرهما . واستحلقوه فحلف بحياة الملك وبقطع أنفه وأذنيه على أنه لا يعرف في الجبابة سوى القبر والمنزل اللذين دل عليهما » .

ولقد ثبت للمحكمة الجنائية برغم هذا الاعتراف كذب المتهم فأنهت إلى القضاء ببراءته ، وهو ما يؤخذ منه أن أحد مبادئ الإجراءات الجزائية كان متبعاً لدى المصريين القدماء ، وليس هذا بالأمر المستغرب ما دام الهدف منها دائماً — في القديم والحديث — هو الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة .

ولما قوى سلطان الكهنة في الدولة الحادية والعشرين أصبحت الكلمة النافذة

(١) جان داجليه — النظم القضائية في مصر القديمة ، ص ١٦٩ .

في القضايا هي للمعبود آمون ، يعبر بها عن طريقهم ويستشار في جميع القضايا . وكانت لهم طرق غريبة في هذا الصدد . والاستدلال على رأى آمون كان يؤخذ عن حركات يأتينا بوسائل يستعملها الكهنة . فإن أقر المتهم بالجريمة وقتاً أوحى آمون قدم إلى المحاكمة وإلا فإنه يساق إلى العذاب حتى يعترف ثم يقدم للمحكمة . فقد حصلت في السنة الثانية من حكم رمسيس سرقة من مخازن المدينة العمومية وتقدم رئيس الكهنة إلى آمون وقص عليه الخبر وطلب منه أن يرشده إلى مرتكب الجريمة قاتلاً ، « يا سيدى إنك لترشدنى عن السارق » فوافق الاله على هذا الطلب بأن هز رأسه مراراً ، فقدم له الكاهن جميع رجال المدينة واحداً بعد الآخر ، فأشار على أحد مديرى المخازن وقال إنه السارق . غير أن المتهم أنكر التهمة قاتلاً « إنه لمن الكذب أن يقال إنى أخذت هذه الأشياء » . وقد عز على آمون أن ينسب إليه الكذب فأمر باستعمال العذاب مع المتهم فعدل عن إنكاره الأول وقال : كنت غائباً فحضر من سرق الأشياء ، فأكد له آمون أنه السارق . فقال المتهم « إن هذا كذب » فقال الإله « أبعدوه من محضرة آمون حيث لم يعترف » . وجاء بالبردى بعد ذلك أن المحكمة تشكلت ، وفي أثناء ذلك كان المتهم قد اعترف أمام الإله آمون بأنه السارق ، وهو لم يعترف إلا من ألم العذاب الذى لحق به . فأثبت هذا الاعتراف وحكمت عليه المحكمة الجنائية العادية بأن يمزق أمام الإله (١) .

على أنه منذ الدولة الثانية والعشرين زال سلطان الوحي وعادت المحاكم الجنائية إلى ما كان الحال عليه في الزمن السابق .

٢ - في الشريعة الإسلامية

كان القائمون على تولى شئون القضاء بين الناس في الإسلام يتبعون ما جاء في الكتاب الكريم من أحكام وما أثر عن النبي عليه الصلاة والسلام من أحاديث . وكانوا قبل النطق بحكم الدين فيما يطرح عليهم يشبتون من الواقعة مهتدين في

(١) زكى عبد المتعال ، تاريخ النظم ، ص ٢٣٦ .

هنا بما يطمئن إليه ضمايرهم وتهدئهم إليه مختلف الأدلة التي تقدم في الدعوى .
 وأنه وإن بنى القضاء على اطمئنان قلب القاضي ، إلا أنه اطمئنان قد يكون
 مسنده دلائل خادعة يعسر عليه تبيان حقيقتها . ولقد روى عن النبي عليه السلام
 قوله « إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي
 له على نحو مما أسمع منه ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما
 أقطع له به قطعة من النار » (١) .

ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كان من بين الأدلة التي تقبل على المتهمين
 الإقرار والبيّنة بشهادة الشهود ، ذلك أن المتهم يسأل عن التهمة وحاله عندئذ
 بين أمرين : إما أن يقر بما أسند إليه أو ينكره ، وفي هذه الصورة تقام عليه
 البيّنة . واختلف الفقهاء فيما إذا كان من الجائز تحليف المتهم اليمين من عدمه ،
 والأغلب والأصح عدم تحليف اليمين .

والإقرار بالتهمة — وهو ما يسمى في القوانين الوضعية بالاعتراف — إن كان
 قد مر عليه دور اعتبر فيه سيد الأدلة ، إلا أن ذلك لم يكن حاله في الشريعة
 الإسلامية .

ويعرف الفقهاء الإقرار بأنه إخبار الإنسان بحق على نفسه ، ذلك أن المخبر
 إن أخبر بما على نفسه فهو مقر ، وإن أخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع ، وإن
 أخبر عما على غيره لغيره ، فإن كان مؤمناً عليه فهو مخبر ، وإلا فهو شاهد (٢) .
 والإقرار في رأى فقهاء الشريعة الإسلامية حجة قاصرة . أما حجته فلا أنه
 ملازم لمن أقر (فقد رجم النبي عليه الصلاة والسلام ماعزاً بإقراره والغامدية
 باعترافها على ما سيأتى ذكره) لأنه خير مما يحتمل الصلح والكذب ، وجانب
 الصلح فيه أرجح لأن العاقل البالغ الرشد المختار لا ينبغي بحق يلزمه إلا إذا كان
 معتقداً بصلح ما يقوله ، ففرض لإقراره واقع عليه وحده ، وقد التزم ما أقر به على
 نفسه (٣) .

(١) صحيح الإمام مسلم ، ج ١٢ ، ص ٤ .

(٢) الاختبارات العلمية ص ٢١٥ .

(٣) أحمد إبراهيم — طرق الإثبات الشرعية — مجلة الحقوق ص ١ ، عدد ١٠ .

أما قصور الإقرار فيعني أنه حجة على نفس المقر غير متعدبه إلى الغير لأنه لما كان الإقرار خبراً متردداً بين الصدق والكذب اعتبر محتتملاً ومحتتملاً لا يصلح حجة ، ولكنه جعل حجة يرجح جانب الصدق فيه بانتفاء التهمة فيما يقر به الشخص على نفسه ، ولكن التهمة باقية في الإقرار على الغير فينبى على التردد الثانى لصلاحية الحجة (١) .

وبرغم الحجية التى للإقرار بالنسبة لمن أقر على نفسه ، فقد وجب على القاضى أن يتيقن من صحته وإلا تعين عدم التعويل عليه . فطرح الإقرار إن قام الدليل على عدم الاطمئنان إليه هو من القواعد المعمول بها لدى فقهاء الإسلام ، فيقولون إن للحاكم أن يلتفت عن إقرار الإنسان فيحكم بخلاف ما يعترف به إذا تبين أنه الحق لعله اطلع عليها غير ما أقر به .

فتضعف حجة الإقرار بما قد يصلح به من قوانين يرجح معها جانب الكذب فيه على جانب الصدق ، إما لضرر آخر يدفعه المقر عن نفسه يراه في تقديره أشد من الضرر الذى يلحقه من جانب الإقرار كذباً ، وأما مصلحة يرجوها تربو على ما يلحقه من الضرر ، وإما لمعنى أدنى يحتمل من أجله الأذى كالمسر ونحوه إلى آخر تلك الأغراض (٢) .

ويستدل الفقهاء على ما سبق بحكم نبي الله سليمان في شأن المرأتين اللتين ادعتا الولد حين قال: اتنوني بالسكين أشقه بينكما ، فسمحت الكبرى بذلك وقالت الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابناها ، ففضى به للصغرى ، إذ استدلت من شفقتها عليه وامتناعها عن الرضى بذلك على أنها أمه ، وأن الدافع لها على الامتناع من الدعوى ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التى وضعها الله في قلب الأم (٣) .

(١) نتائج الأفكار - تكملة فتح القدير ، ج ٦ ، ص ٢٨٢ .

(٢) طرق الإثبات الشرعية . المرجع السابق .

(٣) الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية ص ٥ .

ويشترط لصحة الإقرار شرعاً فيما يوجب الحد أن يكون المقر عاقلاً بالغاً يقطاً لا نائماً ولا مغمى عليه ، وأن يحصل الإقرار بالطوع والاختيار وأن يصدر بصورة جدية لا يراد به الهزل ، وأن يكون صريحاً ، ألا يكذب المقر ظاهر الحالة فيما أقر به ^(١) .

وعلى هذا إذا أقر الشخص بالزنا أو السرقة في حالة السكر لا يطبق عليه الحد لأن إقراره يحتمل الكذب نظراً لما فيه من سكر .

وكذلك لا يعتد بالإقرار الصادر تحت تأثير الرهبة والإكراه ، فيروى عن ويونس بن يزيد بن أبي الزناء أنه قال في اعتراف العبد على نفسه بالسرقة والقتل إن كان قد استرهب أو امتحن فكان اعترافه بعد ذلك ، فإننا لا نرى عليه في ذلك قطعاً ولا قتلاً ، فأما ما اعترف به طائفاً مختاراً غير مخوف ولا مسترهب فاعترف أنه أتى ذلك عمداً فإنه تقطع يده في السرقة ويقتل في القتل إن كان قتلاً عمداً ^(٢) .

ولقد جاء في الأحكام السلطانية أنه يجوز للأمير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قوف به وأتهم ، فإن أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه ، فإن ضرب ليقر لم يكن لإقراره تحت الضرب حكم ، وإن ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد إقراره فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثاني دون الأول ، فإن اقتصر مع الإقرار الأول ولم يستعده لم يضيق عليه بعمل بالإقرار الأول وإن كرهناه ^(٣) .

وفى تقدم دليل على جواز التجاء القاضى إلى الضرب باعتباره من وسائل التحقيق ، وهو مقيد بأمرين : الأول أن لا يوقعه إلا الأمير ، والآخر أن تكون

(١) راجع المختصر الجامع في فقه الأمامية، ص ٢١٤ وما بعدها .

(٢) الموقنة الكبرى، ج ١٦، ص ١٢٥ .

(٣) الماوردى ص ١٩٣ .

التهمة قوية . على أنه لا يؤخذ بالإقرار الناشئ عن الضرب إلا إذا انقطع الضرب
أى انقطع الإكراه ، وبقي المتهم على اعترافه . وإذن فإنه حتى مع حالة الضرب
هذه يشترط في الاعتراف صلوره من غير رهبة أو خوف .

وصراحة الإقرار من ضمانات الأخذ به . فلو أقر الآخرس بالزنا كناية
أو إشارة لا يقام عليه الحد لوجود الشبهة المبنية على عدم الصراحة خلافاً للاعتراف
فإنه يصح إقراره ^(١) .

ولو كان ظاهر الحال يكذب المقر أهدر الاعتراف ، كن يقر بالزنا
ويظهر أنه محبب ، أو من تقر به ويتضح أنها عذراء . وكذلك إن كذبه الآخر
فإن أقر الرجل بالزنا بفلانة فكذبتة درىء الحد عنه سواء قالت إنه تزوجنى أولاً
أعرفه أصلاً ، وأن أقرت المرأة بالزنا بفلان فكذبها الرجل فلا حد عليها ^(٢) .
ولقد روى أن رجلاً جاء إلى النبي وقال إنه قد زنى بامرأة سماها فأرسل النبي إلى
المرأة فدعاها وسألها عما قال فأنكرت ، فحده عن القذف ^(٣) .

فلنا إن الاعتراف في نظر الشريعة الإسلامية لا يعد سيد الأدلة . وهو
قابل لكل تمحيص وفحص ، بل إنه يجوز الرجوع فيه وإن صح سببه رفع
حكمه .

وأما الاطمئنان إلى صحة الاعتراف فدليلة حادث ما عز بن مالك الأسلمى ،
إذ أتى رسول الله عليه السلام وقال : يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت ،
وإني أريد أن أتطهر . فأعرض عنه . فجاء إلى الجانب الآخر وقال مثل ذلك
فأعرض عنه . فجاء إلى الجانب الثالث وقال مثل ذلك فأعرض عنه . فجاء إلى
الجانب الرابع وقال مثل ذلك . فلما كانت المرة الرابعة قال النبي عليه السلام :
الآن أقررت أربعاً ، فبمن زنيت فقال : بفلانة قال : لعلك قبأتها ، لعلك بأشربها ،
فأبى ألا أن يقر بصريح الزنا ، فقال : أبك خيل ، أبك جنون . وفي رواية أخرى

(١) البحر الرامية ، ج ٤٥ ، ص ٦ .

(٢) وهنا عند الحنفية . المرجع السابق .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ١٠٦ .

أرسل إلى قومه أتعلمون بحقله بأساً تنكرون معه شيئاً، قالوا: ما نعلمه إلا وفيّ العقل ومن صالحيتنا فيما ترى . ولا أخبر أنه محصن أمر برجمه ^(١) .

واستدل الفقهاء من هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر إقامة الحد إلى أن تم الإقرار أربع مرات ، وأنه لو كان الإقرار مرة واحدة كافياً لم يؤخره ، لأن إقامة الحد عند ظهوره واجبة ، وتأخير الواجب لا يظن برسول الله ^(٢) .

وفي رأينا أن الإقرار بالزنا أربع مرات لا يؤخذ مع أنه شرط عددي ليعمل الاعتراف أثره في الأحكام ، وإنما ابتنى الرسول درء الحدود بالشبهات والاطمئنان إلى صحة الإقرار ، وآية هذا أنه أعرض عنه في كل مرة لعله يفكر فيما هو مقدم عليه وبالغ نتائج من إقامة الحد عليه ، فيعدل عنه . وإلا لو كان شرطه الأخذ بالإقرار في الزنا تكراره أربعاً لما كان الرسول في حاجة إلى أن يعرض عن ماعز ، فضلاً عن انتفاء الحكمة من الإقرار أربع مرات بالزنا وبأقل من هذا في غيره من الحدود على ما سرى ^(٣) . ولقد جاء في المدة الكبرى « أُرِيَتْ الإقرار به لزنا أقيم مالك الحد في إقراره مرة واحدة أو حتى يقر أربع مرات (قال) قال مالك: إذا أقر مرة واحدة أقيم عليه الحد في إقراره إن ثبت على ذلك ولم يرجع عنه » ^(٤) .

ولقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى بلص قد اعترف ولم يوجد معه متاع ، فقال له: ما إخالك سرت ، فقال: بلى يا رسول الله ، فأعادها عليه مرتين أو ثلاثاً فأقر ، فأمر بقطع يده . وفسر قوله ما إخالك سرت بأنه ما أظنك سرت ، وهو دليل على أن يستحب تلقين ما يسقط الحد ^(٥) .

(١) شرح فتح القدير ، ج ٤ ، ص ١١٨ . صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٢٠٢ . نيل الأوطار ج ٧ ص ٩٥ و ١١٠ .

(٢) شرح فتح القدير المرجع السابق .

(٣) ويلعب محمد في تفسير الأقرار أربع مرات إلى وجوب أن يكون في مجالس متفرقة ، فيلعب المقر بحيث يتوارى عن بصر القاضي ، وينبغي للإمام أن يزيجه عن الإقرار ويظهر له الكراهية من ذلك أو يأسر بإبعاده عن مجلسه في كل مرة لأنه عليه السلام فعل ذلك (البحر الرائق ، ج ٤٥ ، ص ٦)

(٤) المدة الكبرى ، ج ١٦ ، ص ١٨ .

(٥) نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ١٣٣ .

وذهب أبو يوسف وأحمد إلى اشتراط الإقرار مرتين ، أما أبو حنيفة ومالك والشافعي فيكتفون بالإقرار مرة واحدة ^(١) .

وهذا الخلاف بين الفقهاء في عدد الإقرار يعتبر في رأينا أن المسألة المرجع فيها الاطمئنان لا الأخذ بما قيل إنه تم في الحادثة فعلا ، لأن المأثور عن النبي عليه السلام أن سنته واجبة الاتباع باعتبارها مصدراً تشريعياً ، ولكل تشريع حكمة يبنى عليها وهي التي ينبغي البحث عنها .

وروى أن الغامدية جاءت رسول الله عليه السلام وقالت: إني قد زني فطهرني وأنه ردّها ، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني لعلك أن تردني كما رددت ماعزا فوالله إني لحبلى ، قال: أما لا فاذهبي حتى تلدى ، فلما وضعت أخته بالصبي في خرة قالت: هذا قد ولدته ، قال اذهبي فأرضعيه حتى تفضليه ، فلما فطمته أخته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت: هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها ^(٢) .

ويذهب الفقهاء استدلالاً من هذا الحديث إلى أن قلب النبي عليه السلام لم يرتض رجم الحبلى حتى تلد ، وهذا ما نجد له مقابلاً في التشريعات الوضعية من تأجيل تنفيذ حكم الإعدام في الحامل حتى تضع حملها .

وفي رأينا هنا أيضاً أن الرسول عليه السلام ابتغى الاطمئنان إلى صحة الإقرار ، وسبق لنا بيان رأى البعض في أنه يستحب تلقين ما يسقط الحد ، فهل لو عدلت الغامدية عن الرجوع إلى الرسول كان يعلمها ؟

واعمالاً لقاعدة الاطمئنان إلى الإقرار نجد أنه يشترط تكراره عدة مرات في الجرائم التي توجب الحدود ، فيجب الإقرار مرتين في القذف ، والسكر ، والسرقة ، أما في المحارب ووطء الأموات فيكتفى مرة واحدة ^(٣) .

ولا كانت حجية الإقرار تضعف إذا ما صاحبه قرائن يترجح معها جانب

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٢٢٢ .

(٢) صحيح مسلم، ج ١١، ص ٢٠٢ . نيل الأوطار، ج ٧، ص ٩٥ و ١١٠ .

(٣) المختصر الجامع، ص ٢٢٠ وما بعدها .

الكذب على جانب الصخلق فيه ، استتبع هذا جواز الرجوع عنه ، وهذا العلول يستقصى أمره في دلالاته الحقيقية من عدمه ، فإن كان الأمر الأول أهدر الاعتراف ، وإلا لم يعتد بالعلول .

وقد روى عن جابر في قصة ماعز السالفة البيان أنه قال « كنت فيمن رجم الرجل وأنا لما خرجتاه فرجمناه فوجد مس الحجارة صرخ بنا يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن قوى قتلوني وعزوني من نفسي وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل ، فلم ندع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله عليه السلام وأخبرناه قال : فهلا تركتموه وجئتموني به ليثبت رسول الله » (١) .

ولقد ذهب أبو حنيفة إلى أنه لو رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخل سبيله . فالرجوع خبر يحتمل الصدق وليس أحد يكذبه فتحتق به الشبهة في الإقرار السابق عليه (٢) .

ويقول مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا بشيء يذكره ، فإن ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد، وذلك أن الحد الذي هو لله لا يؤخذ إلا بأحد وجهين إما بيينة عادلة تثبت على صاحبها وإما باعتراف مقيم عليه حتى يقام عليه الحد ، فإن أقام على اعترافه أقيم عليه الحد (٣) .

٣- في القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم

يقضى الكلام عن الاعتراف في القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم (٤) بيان مختلف الأنظمة الجنائية في تلك العصور لما بينها من علاقة مرددها ارتباط

(١) نيل الأوطار، ج ٧، ص ١٠٢ .

(٢) شرح فتح القدير، ج ٤، ص ١١٨ والمختصر الجامع في فقه الإمامية، ص ٢١٤ .

(٣) شرح الزرقاني على موطأ مالك، ج ٤، ص ١٤٦ وما بعدها .

(٤) شرح الإجراءات الجنائية فيتان هيل، ج ١، ص ٨٢ وما بعدها وج ٥، ص ٢٣ وما بعدها . ومختصر جارو، ص ٢٦ وما بعدها . وفوندييه دي فاير، ص ٩٥ وما بعدها موسوعة دالوز، ج ١ تحت كلمة اعتراف .

الأصل بالفرع . وتلك الأنظمة على نوعين : الأول النظام الاتهامي ، والآخر نظام التفتيب والتحرى .

وعمد النظام الاتهامي هو اعتبار الدعوى الجزائية مساجلة بين خصمين المدعى والمدعى عليه ، يسوق كل منهما ما لديه من أدلة ودفاع ليضعها بين يدي القاضى الذى يحكم لمن ترجح له الكفة منهما ، شأنها فى هذا كالدعوى المدنية . ومن خصائص هذا النظام أن الاجراءات الجزائية تمر بمرحلة واحدة وتتم فى علانية أمام القاضى .

أما نظام التفتيب والتحرى فيبنى على فكرة مغايرة للسابقة أساسها أن الدعوى الجزائية ملك للجماعة وتباشرها بواسطة وكلاء تنبهم عنها . ويتميز هذا النظام بأن لإجراءاته تتم فى سرية مطلقة ، ولا يحضره المتهم أو غيره ، وتملك السلطة التى تباشره من الحقوق ما لا يملكه الفرد العادى كالقبض والحبس .

وقد نشأ نظام وسط يسمى بالنظام المختلط جمع بين محاسن النظامين السابقين وافرقتهم بين مرحلتى التحقيق الابتدائى وأخذ منها مبدأ التفتيب والتحرى ومرحلة المحاكمة وجعل أساسها قواعد النظام الاتهامي .

وكان منشأ النظام الاتهامي أولاً ثم ساد فى العصر الجرمانى . وكان القاضى يستمد عقيدته من أقوال شهود الدعوى ويكملها بما يباشرها من التجارب القضائية المدونة فى تلك الآونة باعتبارها كلمة الله الفاصلة بين المدعى والمدعى عليه ، كالمبارزة والماء المغلى والحديد المحمى . وكان الأساس فى هذه الإجراءات معتقدات خرافية سارية فى ذلك العصر .

أما نظام التفتيب والتحرى فقد كان متبعاً فى الإمبراطورية الرومانية باعتباره إجراء غير عادى يتخذ بالنسبة للعييد والمتهمين من الطبقة السفلى ، وبمقتضاه تتولى الدولة مباشرة الإجراءات الجزائية .

ولم يكن للاعتراف عند الرومان قوة ملزمة بل كان يترك لتقدير القاضى واقتناعه بأنه يعبر عن الحقيقة . وكتب عنه جوس يقول « إن اعتراف المدعى عليه بصورة حرة فى حضور الحكام بأنه مرتكب الجريمة التى يحاكم من أجلها بينه

كاملة وبالتالي كافية للحكم عليه بشرط التحقق من وقوع الجريمة، وليس أعدل من عقوبة تطبق على شخص يعترف بمحض إرادته دون أى تعذيب أنه القاعل الحقيقى .

ثم انتقل نظام التنقيب والتحرى إلى العصور الوسطى وأدخله أحد رجال الدين إلى أنظمة المحاكم الكنسية التى تباشر الدعوى إذا ما ارتكبت إحدى الجرائم التى تدخل فى اختصاصها . ثم سرى إلى المحاكم الملكية الذى امتد اختصاصها واتسع وتخصص فيها بعض القضاة لمباشرة الإجراءات الجزائية باسم المجتمع . وصدرت عدة مراسيم تنظم الإجراءات أمام تلك المحاكم من لويس الثانى عشر سنة ١٤٩٨ وفرانسوا الأول فى أغسطس سنة ١٥٣٩ ولويس الرابع عشر فى ١٦٧٠ .

وكانت الإجراءات بموجب تلك المراسيم تتم على ثلاث مراحل ، الأولى التحريات والثانية التحقيق والثالثة المحاكمة . وفى مرحلة التحقيق كان المتهم يحلف اليمين قبل الإدلاء بأقواله . الأمر الذى يضعه فى الحرج بين قول الصديق وفيه إدانته ، وبين الكذب وفيه الخطيئة الدينية . فإذا انتقلت الدعوى إلى مرحلة المحاكمة ، كانت أدلة الإدانة محددة للقاضى . فإن توافرت على الوجه المطلوب قانوناً التزم الحكم بموجبها ولو خالفت ما استقر فى وجدانه وضميره . ولم يكن المتهم ليستطيع نفي ذلك الدليل القانونى بأفكاره المجردة وإنما بعمل إيجابى يصدر منه يقدم به الدليل ، وذلك عن طريق استجوابه على مقعد الاعتراف الذى يقاد إليه فى الجرائم الخطيرة .

وقد اقتضى نظام الأدلة القانونية الالتجاء إلى التجارب القضائية وهى عبارة عن أنواع مختلفة من التعذيب . فى الجرائم التى تقوم فيها الدلائل الخطيرة ولا تكفى لأدانة المتهم ينبغى تكملة الدليل بالاعتراف أى أن غاية وسائل التعذيب هى الحصول على اعتراف من المتهم ، بل كان يستعمل التعذيب وسيلة للحصول على اعترافات من المتهم المحكوم بإعدامه على شركائه فى الجريمة .

أما وسائل التعذيب فكانت متنوعة وتختلف من محكمة إلى أخرى. فى باريس مثلاً كانت وسيلة التعذيب صبب كميات كبيرة من الماء فى حلق المتهم ببطء شديد .

يبين مما تقدم كيف كانت جميع الوسائل الموصلة إلى الاعتراف تعتبر مشروعة حتى ولو كانت التعذيب . ذلك أنه كان يعد في تلك الآونة سيد الأدلة جميعاً .

٤ - في تشريعنا الراهن

كان من بين ما تنص عليه المادة ١٣١ من قانون تحقيق الجنايات الأهلي الصادر سنة ١٨٨٣ أن « يسأل الرئيس (الجلسة) المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه أم لا ، فإن أجاب بالإيجاب تحكم المحكمة بغير مناقشته ولا مرافعته » ، ويمثل هذا كانت تنص المادة ١٣٤ وقانون ١٩٠٤ .

وبرغم أن أحكام قانون تحقيق الجنايات تجيز للقاضي إذا ما اعترف المتهم بمقارفته للجريمة المسندة إليه أن يحكم عليه بغير سماع شهود أو مرافعته . إلا أن القضاء والفقهاء قد استقروا على أن الاعتراف لا يلزم الأخذ به وإنما يدخل تقديره في السلطان النهائي لقاضي الموضوع الشأن فيه كباقي الأدلة التي تعرض عليه .

وعند ما وضع قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٥٠ مضت المادة ٢/٢٧١ منه على أن « يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع شهود » . وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه « روى لإدخال تعديل فيما يتبع عند اعتراف المتهم في الجلسة فنص على أنه الاعتراف إذا كان منصباً على الفعل المكون للجريمة جاز الحكم في الدعوى بدون سماع شهود ، على أن ذلك لا يصح أن يكون سبباً للحكم في الدعوى بدون مرافعة ولا مناقشة كما هي الحالة في قانون تحقيق الجنايات الأهلي » ويتضح من مقارنة هذه النصوص أن المشرع في قانون الإجراءات الجنائية كان أكثر صراحة في بيانه أن حكم القاضي بناء على الاعتراف والاكتفاء به ليس بإلزام عليه ومن ناحية أخرى كان أكثر رعاية لحق المتهم في الدفاع عن نفسه حين حرم القاضي من معه أو المدافع عنه من المرافعة .

ومع هذا ففي رأينا أن المشرع ما كان بحاجة للنص على الاعتراف وبيان

الأثر المترتب عليه ، ما دام المسلم به أنه لم يقصد الخروج على قاعدة اقتناع القاضى الذى يتعين عليه أن يطمئن إلى الإدانة من طريق القطع واليقين لا الظن والاحتمال وهو ما سار عليه قانون أصول المحاكمات الجزائية السورى .

والاعتراف الذى يميز للقاضى الحكم عليه — كما جاء فى لجنة تنسيق قانون الإجراءات الجنائية — هو تسليم المتهم بالهمة تسليماً غير مقيد إذا لم يعترض محاميه ، فإذا كان الاعتراف جزئياً أو قيدته المتهم بتحفظات أو اعترض محاميه وجب على المحكمة المضى فى تحقيق الدعوى وسماع شهودها .

والاعتراف قد يتم فى مجلس القضاء أو خارجه ، وهذه مسألة لا تثير أهمية مماثلة لما تجرى به قواعد القانون المدنى ، لأنه فى أى الحالين — كما سنرى — يخضع فى تقديره لسلطان القاضى الموضوعى ، وهو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها « لم يتعرض القانون الجنائى بنصوص صريحة لتنظيم الإقرار وبيان مواضع بطلانه — كما هو الحال فى القانون المدنى — إلا أن الإقرار بنوعيه القضائى وغير القضائى بوصفه طريقاً من طرق الإثبات لم يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المتهم التصرف فيها — أو الصلح عليها ، وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً لمحكمة الموضوع » (١) .

شروط الاعتراف :

وحتى يطمئن القاضى إلى الاعتراف فيأخذ به ويبنى عليه حكم الإدانة ينبغى أن يكون صادراً عن إرادة حرة وتلقائية دون مؤثر خارجى ، فإن لامسه إكراه أو كان سبيل الوصول إليه غير مشروع أسفر هذا عن بطلانه وعدم الاعتداد به فى بناء الحكم . وفى الحقيقة أنه بانتفاء أحد هذه الشروط يتولد الشك لدى القاضى فى صحة دلالة الاعتراف على مضمونه .

وتوافر الشروط السالفة أو عدم تكاملها ليس بالأمر الميسور إثباته فى كل الأحوال فإن كان هناك من الصور ما لا يحتاج الأمر فيها إلى تدليل خاص لإهدار قوة الاعتراف ، فإن منها ما يحتمل التأويل .

(١) نقض ١٩٥٧/٣/٢٦ ، أحكام النقض ، ص ٨ ، ق ٨٣ .

فالإكراه الذى يقع على المتهم قد يكون مادياً والاعتراف الناتج عنه يعد باطلاً ، وفى هذا الصدد ينص قانون العقوبات على عقاب من يعذب متهماً بقصد حمله على الاعتراف . ومن ناحية أخرى قد يكون الاعتراف معنوياً غير حسى ناشئاً عن تخويف أو خوف أو وعد أو وعيد . وحيث أن القاضى أن يكشف عن مدى العلاقة بين الإكراه والاعتراف بمراعاته لمختلف الظروف المحيطة به لا سيما نفسية المتهم ومقياس تأثره ، ففى الغالب المرأة غير الرجل ، والصغير غير البالغ والمتهم لأول مرة غير من ذاق حياة السجون ، وكثيراً ما يقرر الدفع بطلان الاعتراف تأميساً على أن منشأ الخوف من التجاء رجال الشرطة إلى وسائل قهرية عند الإنكار ، وهو أمر يؤخذ بحذر شديد لاحتماله الصلح والكذب ، ومن هنا يكون اطمئنان القاضى ببيئته عما يؤيد الاعتراف فلا يأخذ به مجرداً .

ولهذا نجد محكمة النقض — فى حكم حديث لها — تقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً . ويعتبر الاعتراف غير اختيارى وبالتالى غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف . إنما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكتفى بالتذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتملك المقر من إقراره إذا كان القبض أو الحبس وقعا صحيحين وفقاً للقانون (١) . وإن قول الضابط أن التهمة اعترفت له بارتكاب الجريمة أثر استدعائها فعرضها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الإرهاب ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر النيابة وبقصد إظهار الحقيقة (٢) .

على أن اطمئنان المحكمة إلى كون الاعتراف تلقائياً غير مشوب بإكراه يوجب عليها إذا ما دفع بالعكس أن تقيم الدليل على قضائها بتوليها الرد على ذلك الدفع ، وهذا ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها « إن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل على وجود إصابات بالمتهم أن تتولى هى

(١) نقض ١٩٥٧/٢٦/١٩٥٧ أحكام النقض من ٨ ق ٨٣ .

(٢) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض من ٦ ق ٧٥ .

تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند إليه في التحقيقات والذي استندت إليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم . فإن هي نكلت من ذلك واكتفت بقولها أن هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه (١) .

وكما أن الاعتراف قد يكون راجعاً إلى إكراه خارجي مادي أو معنوي ، فإنه قد يتم تحت مؤثرات داخلية في نفس المقر ، وهي البواعث المتعددة التي تختلف وفقاً لظروف كل دعوى . فقد يعترف المتهم كذباً على نفسه بارتكاب الحادث ابتغاءاً لقتل غلبه أو كبير في عائلته أو رغبة منه في دخول السجن لتخلص من أزمات تمر به أو مرضى يؤثر عليه . بل قد يكون مبعث الاعتراف مجرد رغبة المتهم في الشهرة بالنشر عنه في الصحف والمجلات .

وإن أدق شروط صحة الاعتراف وأكثرها أهمية هو استلزام أن يكون الوصول إليه من طريق مشروع . ولا جدال في أن الإكراه بصورتيه سالفتي الذكر يعتبر من الإجراءات غير المشروعة . وقد يكون السبيل إلى الاعتراف هو الاستجواب أو القبض أو استخدام الوسائل العلمية الحديثة . وبنين فيما يلي أثر كل منها فيه .

أوجب المشرع على المحقق عند حضور المتهم أمامه لأول مرة في التحقيق أن يثبت شخصيته ويحيطه علماً بالتهمة المسندة إليه ويثبت أقواله عنها . وهذه الإحاطة لا تعدو الأخبار إجمالاً عن الاتهام المعزول للمتهم . وقد أجاز للمحقق بعد هذا أن يستجوب المتهم بمناقشة تفصيلية في كل أدلة الدعوى بما قد يؤدي به إلى الارتباك وقول ما ليس في صالحه ، كاعتراف صريح أو ضمنى ، ولخطورة هذه النتيجة نجد القانون يحيط استجواب المتهم بضمانات عدة ، لا شك أن أولها أن لا يتضمن الاستجواب وعداً أو وعيداً وإنما يكون عماده المقدرة الفنية في توجيه الأسئلة والمناقشات التي تنهى إلى تبيان وجه الحق . كما يتعين أن لا

يستعمل كسبيل للإيقاع بالتهم ، كأن يواجه المحقق المتهم كذباً بأقوال لا أصل لها في الأوراق ، ويسندها إلى غيره من المتهمين أو الشهود^(١) .

ولا يجوز للمحقق أن يحلف المتهم اليمين عند استجوابه لأنه يؤدي إلى وضعه في مركز حرج إذ يكون بين مصلحته التي تؤدي إلى حلف اليمين كذباً فيرتكب جريمة دينية وخلقية ، وبين أن يقرر الحقيقة وفي هذا ضرره وإدائه . فإن طلب إليه حلف اليمين فحلفها فإنه يترتب مع هذا بطلان الاستجواب وجميع الإجراءات التالية متى كانت مبنية على ما أسفر عنه ذلك الاستجواب .

ولم يكن قانون تحقيق الجنايات الأهل يوجب تعيين محام للمتهم إلا في مواد الجنايات وأمام محكمة الجنايات فقط ، فاستحدث المشرع حكم المادة ١٢٤/١ ، ٢ أ . ج التي تنص على أنه « في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين والشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد ، وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلب كتاب المحكمة أو إلى مأمر السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان » .

ولقد كانت الحشية من أن يكون المتهم قد انساق إلى اعترافه في غير حرص دافعاً لأن تحرم غالبية التشريعات استجواب المتهم أثناء المحاكمة والاقتصار عليه أثناء التحقيق الابتدائي ، فإن جاء الاعتراف أمام المحكمة من غير استجواب كان وجه الاطمئنان إليه كبيراً .

ومن بين الإجراءات التي يميز القانون للمحقق مباشرتها القبض على المتهم . وقد حددت أحواله وبينت شروطه ، فإن خرج عنها كان الإجراء باطلاً لانعدام مشروعيته على الوجه الذي تم به . وقد يلحق بالقبض اعتراف للمتهم سواء أثناء استجوابه أو بغير استجواب ، وهو أن يتم فور القبض أو يترأخى إلى فترة تطول أو تقصر ، فإن كان القبض صحيحاً فلا محل للنص على الاعتراف من ناحية بنيانه على القبض .

(١) نقض فرنسي ١/٢١/٩٨٨ مجموعة ٥٩ - ١ - ٢٤١ .

أما إذا كان القبض باطلا وأعقبه الاعتراف فإنه ينبغي التعويل عليه من علمه بحث الرابطة بينه وبين القبض وما إذا كان قد جاء كأثر مباشر له فتواتر علاقة السببية بينهما ، أم أنه قد جاء بعد أن انتهى كل مؤثر من ناحية القبض . ولا شك في أن حساب الوقت بين القبض والاعتراف قد يكون له اعتباره في هذا الصدد . وكذلك في تمام الاعتراف أمام السلطة التي باشرت القبض أو علمها . وهي مسائل تدخل جميعها في تقدير القاضي الموضوعي . ولذا قضى بأن تقدير قيمة الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لما من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام الضابط نفسه الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه أو في غير الوقت الذي أجرى فيه ^(١) وأنه متى كانت المحكمة قد عولت أيضاً فيما عولت لإدانة المتهم على الاعتراف المنسوب إليه إثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته مفضل عن الإجراءات الباطلة ، ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها ، فإن الحكم يكون معيباً ^(٢) .

ومع تطور العلم تعددت الوسائل المستحدثة التي تستعمل التحقيقات ، وما يتصل منها بالاعتراف الاستعانة بأجهزة كشف الكذب ، وتسجيل أقوال المتهمين خفية ، واستعمال مصل الحقيقة ، وتنويم المتهمين مغناطيسياً ، ومباشرة وسائل علم النفس قبلهم . وكان من آثار هذا أن درست تلك الطرق من ناحية مشروعية الالتجاء إليها ثم الاعتماد عليها كدليل ، ومن ناحية تقدير قيمة الاعتراف الذي يبيح نتيجة لما . وهي مسائل أثارت كثيراً من الجدل العلمي في دوائر الفقهاء ودور القضاء ^(٣) .

(١) نقض ١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ من ١٢٣ .

(٢) نقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ من ٢٠٥ .

(٣) راجع من التقارير المقدمة في المؤتمر الدولي الخامس للقانون في بروكسل من

١٩٥٨/٨/٩ إلى ١٩٥٨/٨/٤ :

Biere Bouzat et J. Leante : *Les procédés modernes d'investigation et la protection des droits de la défense*.

ومجلة القانون الجنائي السويسري لعام ١٩٥٨ ص ٣٦١ -

Jean Graven : *L'emploi du Magnétophone dans la procédure pénale*.

وكلامنا على الاعتراف بوصفه من الأدلة التي قد يستعين بها القاضي في أحكامه لا يلزم بأن نعرض للنقاش الذي أشرنا إليه إذ يضيّق عنه هذا المقال ، وإنما نخلص إلى نتيجة واحدة هي أنه إذا انتهى الرأي إلى مشروعية تلك الوسائل فإن هذا لا يمنع من خضوعها لتقدير القضاء شأن كل الأدلة التي تقدم إليه ، ويكون سندها العلم إلى أن نصل إلى الوقت الذي يجزم فيه بصحة النتائج التي تسفر عنها ، كما هو الشأن حالياً بالنسبة لبصمات الأصابع ودلائلها .

تقدير الاعتراف :

رأينا أن الاعتراف على أية صورة يخضع للتقدير النهائي لقاضي الموضوع ^(١) فله أن يأخذ به كله وله أن يطرحه كله ، وفي هذه الصورة يتعين عليه بيان الأسباب التي أدت به إلى عدم التعويل عليه ^(٢) لأن القاعدة الأصولية توجب الأخذ بالظاهر إذ لنا الظاهر والله يتولى السرائر ، فإن خرج القاضي عنها وجب عليه تعليل قضائه .

ويجوز للقاضي تجزئة الاعتراف ما دام الأمر معناه اطمئنانه ، فله أن يأخذ ببعضه وي طرح البعض الآخر ، خلافاً لما عليه الحال في المسائل المدنية . وعلى القاضي أن يبين الأسباب التي يستند إليها في قضائه . على أنه إذا تعلق الاعتراف بمسألة مدنية كإثبات عقد من عقود الأمانة وجب اتباع القواعد المدنية ^(٣) .

مجلة لقانون الجنائي وعلم العقاب لعام ١٩٥٩ ص ٧٣١ .

Paule E. Trousse : *La preuve des infractions*.

دكتور أحمد عبد خليفة . مصل الحقيقة وبهاز كشف الكلب ، المجلة الجنائية القومية ،

المجلد الأول ، العدد الأول .

(١) نقض ١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض ص ٨١ ق ١٨١ .

(٢) نقض فرنسي ١٩٣٥/١٢/٢٧ دالوز ١٩٣٦ ص ١٠٢ .

(٣) نقض فرنسي ١٩٣٤/٢/٣ ص ١٠٢٥ - ١ .

وقد يكون اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة محوطاً بتحفظات تلزم عنه المسؤولية وفي هذه الصورة يتعين على القاضي أن يبحث الاعتراف والظروف التي يستند إليها المتهم . فإن اطمأن إلى الاعتراف ولم يبق لديه الدليل المقنع مع صحة الظروف المحيطة به ، كان له أن يعول على الاعتراف فقط كوكيل في الإدانة .

وكما أن اعتراف المتهم على نفسه يكون محلاً لتقدير القاضي ، فكذلك اعترافه على نفسه وعلى غيره ، فإن اطمأن إليه القاضي جاز أن يبنى قضاءه عليه ، فلم يعد هناك مجال للقول بأن اعتراف متهمة على متهمة لا يصلح دليلاً .

الخاتمة

رأينا فيما سبق أن الاعتراف قد مر بفترة مظلمة في العصور الوسطى حيث اعتبر سيد الأدلة ، وكان خريفة لمباشرة مختلف وسائل التعذيب التي تقشعر منها الأبدان ، هذا في الوقت الذي كانت فيه الشريعة الإسلامية قد أرسّت قواعد العدالة وأوجبت الاطمئنان إلى صحة الاعتراف ومطابقته لواقع الحال . ولكن من تقدم المدنية في الغرب ثبتت قوة الاعتراف المطلقة وأصبح من تقديرات قاضي الموضوع ، ثم استوحت الدول الشرقية القوانين الغربية عند ما وضعت تشريعاتها وأخذت بالقاعدة المقررة أصلاً في الشريعة الإسلامية .

وما دام الإجماع على أن الاعتراف لا يخرج عن مبدأ اقتناع القاضي واطمئنانه إلى صحة الدليل ، فإنه ما كان ينبغي أن ينفرد بحكم خاص ، هو جواز الحكم على المتهم بغير سماع شهود ، لخطورة الأثر الذي يترتب على هذا ، لو أن المحكمة لم توفق في استخلاص دلالة الاعتراف صدقاً أم كذباً من ثنايا الأوراق ، ولم يكن هناك موانع عن المتهم ليكشف عن تلك الحقيقة .

وعلى هذا فإنه ينبغي أن لا يكون لاعتراف المتهم أية قوة خاصة في الإثبات أو أثر في الإجراءات ، ويجب على القاضي أن يباشر التحقيقات وفقاً لمرممه القانون تمهيداً للفصل في الدعوى .

مذكرات في الوقاية من الجريمة

للكاتب: أحمد محمد مغنية
مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يقصد بالوقاية من الجريمة محاولة منع قيام الشخصية الإجرامية . فالوقاية من جريمة السرقة مثلا معناها منع شخصية السارق من أن تتكون بحيث يصبح الفرد أمنع من أى نزعة إلى الاعتداء على مال الغير بالسرقة .

وهكذا يتميز معنى الوقاية عن كل من المنع والردع . ففنع الجريمة معناه اتخاذ الإجراءات لتصعيب ارتكاب الجريمة . فالمفروض أن الشخصية الإجرامية موجودة تسعى إلى ارتكاب الجريمة ولكن حوائل خارجية تحول بينها وبين ارتكابها بإجراءات مانعة كالدوريات البوليسية وتشديد الحراسة إلى غير ذلك .

وليس المنع وظيفة قاصرة على سلطات الأمن ، فصاحب الدار الذى يحرس داره حراسة قوية أو يزد أبوابه بأقفال جيدة يقوم بوظيفة المنع ، وصاحب العمل الذى يضع رقابة دقيقة على من يمسك حساباته عن طريق المراجعات وتوزيع العملية بين أشخاص متعددين يراقب كل منهم الآخر يقوم بوظيفة المنع ، ورب الأسرة الذى يضع أولاده تحت رقابته الدائمة ولا يتركهم يذهبون بعيداً أو مع غير أمناء عليهم فيحميهم من الاعتداءات الجنسية يقوم أيضاً بوظيفة المنع . أما الردع ففيه معنى الوقاية ومعنى المنع فى الوقت نفسه ، والردع هو التخويف من الإقدام على ارتكاب الجريمة خشية العقاب . وهو وظيفة القانون الملن ووظيفة الأحكام القضائية المطبقة للقانون . وهو ليس وقاية بمعناها التام لأن الامتناع عن ارتكاب الجريمة لا يرجع إلى عزوف الشخصية عن الإجرام ، وإنما يرجع إلى خشية العقاب أساساً بحيث لو كان العقاب أقل شدة أو كان احتمال العقاب أقل تأكيداً لكان من الجائز الإقدام على الجريمة . ومن ناحية أخرى فإن الردع ليس مانعاً لأن الامتناع عن الإقدام على الجريمة ليس مرجعه لإجراءات تتخذ لتصعيب ارتكاب الجريمة ولكن مرجعه إلى خشية القانون والعقاب .

وقبل أن تنتقل إلى الوقاية من الجريمة ، نجتزئ بكلمة قصيرة عن كل من المنع والردع ومدى قوتهما في كفاح الجريمة .

أما عن المنع فلا شك في أنه إجراء حاسم ولكن تكاليفه باهظة وإحكامه لإحكاماً تاماً ليس بالأمر اليسير ، فإن تقوية سلطات الأمن — وهى أهم قوى المنع — بحيث تصبح على مقربة من كل من يحاول مخالفة القانون وبحيث تكون يدها أسرع من يده ليس أمراً هيناً من الناحية العملية . وهو وإن كان فعالاً فى بعض جرائم الاعتداء على المال كالسطو وقطع الطريق إلا أنه لا يمكن أن يحول بين كثير من المجرمين وارتكاب جرائمهم وبخاصة جرائم الاعتداء الانتقامية على الأشخاص والجرائم الجنسية .

أما الردع الذى يستند على التجريم وتشديد العقاب ، فمن العسير علمياً تقدير مدى أثره وقوته إذ ليست هناك وسيلة نعرف بها عدد الأشخاص الذين امتنعوا عن ارتكاب جرائم معينة نتيجة الأثر الرادع للقانون أو الأحكام القضائية إلا أنه يمكن القول بأن الردع لا أثر له تقريباً فى حالة ارتكاب الجريمة تحت أثر انفعال شديد أو سكر شديد . كما يمكن القول بأن القانون إذا لم يكن منسجماً مع مشاعر الجماعة فلن أثره الرادع يكون ضعيفاً وخاصة إذا كانت القيمة الخلقية السائدة تعارض القيم التى جاء بها القانون . فضلاً عن أن الأثر الرادع لا يكون قوياً إذا كان القانون حيادياً من الناحية الخلقية أى كانت مخالفته لا تعد انتهاكاً لقيمة أخلاقية تحرص عليها الجماعة . ولعل هذا ما يحسن معه ألا يتدخل المشرع وبغير مبرر بتجريم أفعال لا تستحق التجريم حتى لا يؤدي هذا إلى إضعاف الأثر الرادع الذى يجب أن يتوفر للقاعدة القانونية .

والواقع أن الجرائم تتفاوت من حيث ظهور طبيعتها الاخلاقية ، فبعضها يشعر بالجميع بأنه جرائم كالقتل والحرق والسرقه ، وبعضها لا تبدو فيه الصفة الإجرامية واضحة تماماً كبعض صور النصب والاختلاس والإهانة ، وبعضها غامض جداً من ناحية طبيعته الإجرامية وقد لا يعرفه إلا من يعرف القانون كبعض الجرائم التى تنص عليها القوانين التنظيمية وبعض الجرائم الاقتصادية . ولا شك أنه كلما كانت صفة الجريمة ظاهرة الواضح للكافة اشتد الوازع

الداخلي ونن ثم كانت الحاجة إلى الردع أقل ، ويبدو ذلك مثلاً في الجرائم التنظيمية التي تقع بكثرة هائلة بسبب ضعف الوازع الداخلي بينما لا يكون الردع فعالاً بما فيه الكفاية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن قوة الردع محدودة بضرورة شعور الشخص بأنه في نفس الموضع الذي يكون عليه المجرم أو المحكوم عليه ، فإذا شعر بأنه شيء آخر بحيث لا يسهل القياس كان الأثر الرادع ضعيفاً . فالحكم بالإعدام مثلاً على قاطع طريق قاتل لا ينتظر أن يكون له أثر رادع قوى بالنسبة إلى من ينشد القتل أخذاً بالتأثر بينما يكون الردع أقوى إذا كان الحكم صادراً على قاتل للتأثر .

كما أنه بالنسبة للمحترفين للجريمة قد لا يكون للردع أى قيمة إذ أن الاعتراف يعنى أن المجرم قد حسب حسابه وأعد نفسه لكافة المخاطر ومن بينها العقاب الذى يمكن أن يناله . ولعل هذا ما يدعو أحياناً إلى تشديد العقاب على بعض الجرائم التي يكثر احترافها ، كالإتجار فى المخدرات ، وذلك سعياً وراء تشديد الأخطار التي يتعرض لها المحترف حتى يعيد تقدير موقفه ويقنع عن الجريمة .

فإذا شئنا أن نتحدث عن الوقاية من الجريمة فإننا لا نستطيع أن نتخل عن النظر إلى طبيعة الجريمة ، إذ أن الوقاية مبنية على مكافحة العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامى وفرق — مثلاً — بين مكافحة الجريمة التي تعد انتهاكاً لقاعدة خلقية فى الوقت نفسه كالسرقة ، وبين مكافحة الجريمة التنظيمية التي لا تعتمد إلا على مخالفة لأمر القانون .

إن الجريمة قاعدة معلقة بإرادة المشرع ولكنها فى الوقت ذاته حقيقة ملموسة فى نسيج مجتمع ما ووليدة مادته وطبيعته الخاصة بمعنى أنها تستند إلى حقائق جاثمة فى المجتمع وعلى أفكار الناس وعقائدهم . إلا أن المشرع لا يتحرى هذا المعنى دائماً بل يقدم أحياناً على تجريم أفعال بغير أن يعنى بالاستناد إلى شيء من العقائد والتقاليد .

وقد انتشرت هذه الجرائم غير التقليدية فلم تعد الجرائم التقليدية كالقتل والجرح والسرقة والنصب والاعتصاب هى كل ما يعنى المشرع بالعقاب عليه بل

انفسح مجال التجريم حتى شمل الكثير من الأفعال التي لم يسمع بها الأقدمون ، وكان ذلك نتيجة تمعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث إلى الحد الذي دفع الدولة إلى التدخل لتنظيم هذه العلاقات ووضع القيود وإقامة الحدود بين المصالح المختلفة التي تعددت وتعددت نتيجة ازدياد تقسيم العمل وازدياد اعتماد كل فرد على قيام الآخر بواجبه وتأثره بالأسلوب الذي يمارس به حقه .

ولما كانت الشخصية الإجرامية هي التي تسعى سياسة الوقاية إلى منع تكوينها فإن الحديث في الوقاية من الجريمة يجب أن يتناول أساساً النوع الأول من الجرائم الذي يتم عن اتجاه إجرائي وليس مجرد مخالفة لأوامر المشرع . بل إنه بالنسبة للجرائم التقليدية لا يمكن القول بأنها جميعاً تكافح بوسائل واحدة . هناك فرق بين مكافحة جريمة القتل التي يقصد بها الثأر ، وجريمة القتل التي يقصد بها السرقة ، وهناك فرق بين الاعتداء المقصود به إحداث الأذى وبين الاعتداء الجنسي الذي يقصد به أولاً إشباع رغبات المعتدى ، وهناك فرق بين جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على المال وجرائم التزوير وجرائم الرشوة وجرائم أمن الدولة . فقد يكون المرتشي مثلاً رجلاً غير قادر على أن يؤذى ذبابة وقد يكون عاجزاً عن أن تمتد يده لسرقة أتفه الأشياء وقد يكون المزور مثلاً للاستقامة في حياته .

والواقع أنه لوضع سياسة وقائية سليمة يجب أولاً مراعاة الفروق بين أنواع السلوك الإجرائي من ناحية طبيعتها ومن ناحية القيم التي تنتهكها .

ولما كانت الجريمة في حقيقتها عدم انسجام مع اتجاهات الجماعة فإن الوقاية تكون باتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا الانسجام بين الفرد والجماعة أى إيجاد التآلف الاجتماعي بين الفرد والجماعة وجعل الفرد أكثر ميلاً إلى إرضاء الجماعة وأكثر فهماً لأرائها ورغبة في اتباعها .

ومن ثم فإن كل ما يقوى عملية التآلف هذه أو يضعف من العوامل التي تعوق هذه العملية يخل في باب الوقاية من الجريمة .

وعملية التآلف بين الفرد والمجتمع تستدعى توفر القابلية والاستعداد وإمكانات التآلف في ناحيتين : ناحية الفرد وناحية المجتمع .

أما من الناحية الفردية فمن العسير القول بأن هناك صفات بذاتها في الفرد تدفع إلى الجريمة، لأن الجريمة كما أوضحنا انتهاك لقاعدة اجتماعية أى أن الجريمة ليست فعلاً ذا طبيعة معينة ولكنها فعل موصوف بصفة الجريمة، أى أن التزعة الفردية التى تدفع إلى عمل معين لا تجعل من شخص ما مجرمًا بطبيعته كما يقال بل إنها تجعله أشد ميلاً إلى عمل ما وقد يوصف هذا العمل بأنه جريمة وقد لا يوصف . وإذا كان من تدفعه نزعاته إلى السرقة بعد اليوم مجرمًا فلعله لم يكن يدعى مجرمًا في عصر من العصور في بلد من البلاد . ومن كان لديه ميل إلى الإيذاء قد لا يعتدى على إنسان ولكنه قد يكون في الوقت نفسه ملاكاً أو مصارعاً عنيفاً أى يأتى عملاً يعد في ماديته اعتداء ولكن المجتمع لم يصفه بأنه جريمة .

هذا يمكن أن يطلق عليه العوامل الفردية للجريمة يجب أن يفهم على أنه استعداد خاص تصادف في النظام القانونى القائم أنه يعد معيناً على انتهاك القاعدة الاجتماعية .

أما العوامل الاجتماعية للجريمة فهى عوامل ذات صلة بالجماعة أساساً ولا يعنى ذلك أنها لا تعمل من خلال الفرد ، فإن من يرتكب الجريمة هو الفرد ولكنه لا يترجم في هذا العمل عن فرديته الأصلية فحسب بل عن بناء شخصيته الذى تكون من امتزاج المؤثرات الاجتماعية بهذه الفردية .

فهناك عوامل اجتماعية مصلرها الجماعة وحياتها ونظمها ومبادئها وإذا ما أريد التأثير فيها تأثيراً حاسماً فلا يكون ذلك بالاكتفاء بكفاحها في الشخصية بل يكون بكفاحها في المجتمع نفسه .

ونعتقد أن هذه العوامل الاجتماعية يمكن أن تتبلور في ثلاث نواح : وجدانية وثقافية ومادية .

أما عن الناحية الوجدانية فإن المجتمع يتلقى الفرد منذ ولادته بمحاولات ناجحة أو فاشلة سليمة أو فاسدة ولكنها على أى حال تهدف إلى إشعار الفرد بانتسابه إلى الجماعة . فهناك محاولة لضم الفرد إلى الصفوف المتراصة للمجتمع وهى محاولة أساسية بالغة الأهمية في إحداث التآلف الاجتماعى الذى أشرنا إليه . وهى في

نظراً للقاعدة التي تقوم عليها عملية التآلف الاجتماعي كلها . كما أن أهمية الأسرة في إيجاد الشخصية الاجتماعية ترجع إلى أنها هي الوكيل الأول عن المجتمع الذي يتلقى الفرد ويشعره بالانتماء إليه ممثلاً للمجتمع كله .

أما العنصر الثاني في عملية التآلف الاجتماعي فهو عملية تغذية الفرد بثقافة الجماعة وآرائها أو ما يمكن أن يعبر عنه بقيم الجماعة أي المراجع الرئيسية في حياة الجماعة التي تقيس بها شئونها جميعاً .

وهذه القيم ليست إنسانية بمعنى أنها ليست شيئاً عاماً في النوع الإنساني ، بل إنها قيم حضارية تختلف من جماعة إلى جماعة وقد تتناقض بين الجماعات . وهي بطبيعتها عميقة الجذور في حياة الجماعة وليس من السهل تغييرها بين يوم وليلة أو بالأوامر والنواهي والقوانين ، بل إنها تراكمت على مر الأجيال ولا تترسخ إلا بمرور الأجيال .

ولذا فإن محاولة فرض قيمة من القيم الغريبة عن المجتمع على مجتمع آخر تحدث ما يمكن تسميته بالصدمة الحضارية التي تطلق العنان لأعمال وتصرفات مبنهاها التمسك بالقيم القديمة أو التردد والحيرة بين القيم القديمة والجديدة .

يحدث هذا إذا ما أريد فرض القيم الجديدة أو إذا ما أريد التطور في سرعة من القديم إلى الحديث .

فقد يكون القانون السائد معبراً عن قيمة غير مستتبة في المجتمع فينتج عن هذا أعمال قد يعتبرها القانون جرائم وبذلك تكون هذه الجرائم مظهراً من مظاهر الصراع القيمي في المجتمع وتكون المسئولية عن هذه الجرائم واقعة جزئياً على عاتق المجتمع الذي لم يتم تثقيف الجماعة على أساس القيم التي يريد أن يأخذ بها هذه الجماعة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تطور المجتمع في سرعة زائدة لا يسمح لكل الأفراد بالانتقال إلى الثقافة الجديدة في يسر بل يدفع بالكثيرين إلى التوزع بين قيم متناقضة وهو ما يؤثر في سلوك هؤلاء الأفراد بل في حياتهم النفسية فيقعون فريسة لمخالفة القانون أو يقعون فريسة للاضطرابات النفسية والسلوكية المختلفة .

وتثقيف الفرد بالقيم التي تسود الجماعة عمل يقع على عاتق المجتمع كله .

بأدواته المختلفة الى تحمل آراءه وتمثلها وتنقلها إلى الأفراد .

وفي مقدمة هذه الأدوات بطبيعة الحال الأسرة باعتبارها البيئة التي يقضى فيها الفرد صدر حياته ومعظم أوقاته تقريباً ويتأثر بها أبلغ تأثر حيث يدخلها خالياً من أى مؤثرات اجتماعية سابقة، ومن ثم يكون على استعداد أكبر لأن يتقبل التعاليم التي تصدر إليه وأن يتطبع بالطابع الذي يراد له .

وبعد الأسرة نجد المدرسة وهي الأداة التي تحتضن الفرد فترة طويلة ولأوقات طويلة ، والتي تتضمن أفراداً كثيرين يلتقط منهم الطفل كثيراً من التأثيرات فضلاً عن وجود المدرس الذي يعد ممثلاً لرب الأسرة . وهناك الجهة التي يعمل فيها الطفل إن كان عاملاً كالمصنع أو الدكان فهي لا تقل في تأثيرها عن المدرسة وخاصة إنها قد تحل محل المدرسة بالنسبة لكثير من الأحداث . وهناك كل الجهات التي يقضى فيها الطفل أوقات فراغه التي يختلط فيها بالآخرين في هومهم ولعبهم كالنوادي والساحات والطرق .

وقد برزت في العصر الحديث أدوات أخرى من الأدوات الناقلة للثقافات المجتمع يظن أنها تترجم عن هذه الثقافة وهي وسائل الإذاعة والنشر المختلفة وفي مقدمتها المطبوعات والصحافة والراديو والتلفزيون . ول هذه الأدوات قوة ضخمة وتأثير ضخم مرجعه سعة انتشارها ووصولها إلى عدد غير محدود من الناس ولقوتها في الإيحاء عن طريق جاذبيتها وشحنها العالية من الترفيه والترغيب .

يتبين مما تقدم أن العنصر الثاني من عناصر التألف الاجتماعي عنصر ثقافي ناقل ومترجم عن القيم التي يرتضيها المجتمع .

يبقى العنصر الثالث من عناصر التألف الاجتماعي وهو العنصر المادي أي الأوضاع المادية والاقتصادية التي تمس حياة الفرد في المجتمع . ولا شك في أن هناك ناحية واضحة في هذا العنصر وهي أن الجماعة مسئولة عن ألا يموت الفرد جوعاً أي توفير الحد الأدنى من حاجاته المادية بما يكفل له البقاء .

ولكن الناحية المادية ليست قاصرة على هذا الحيز الضيق . ويرجع هذا إلى أن الناحية المادية في الحياة هي الأخرى مصبغة بصبغة قيمة إذ أن ما يعد حداً أدنى للحياة يختلف باختلاف مستويات الجماعات المختلفة ، بل إن النظرة المادية نفسها لشئون الحياة ليست بنفس القدر في كل الجماعات فلن بعضها يهتم بالقيمة

المادية إلى حد اعتبارها القيمة الأولى في المجتمع .

وعلى ذلك فإن الشعور بالحاجة المادية ليس أمراً مادياً صرفاً بل إنه أمر قيمي طبقاً للقيمة السائدة في حضارة معينة .

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بأن مكافحة الجريمة إما أن تتجه إلى مكافحة العوامل الفردية أو مكافحة العوامل الاجتماعية المشجعة على الجريمة . ومن الطبيعي أن مكافحة العوامل الفردية تتناول الفرد نفسه .

أما مكافحة العوامل الاجتماعية فهي إما أن تتناول الفرد أو الأفراد لكفاح المؤثرات التي تقع بالشخصية نتيجة العوامل الاجتماعية ، وإما أن تتجه إلى الأحوال والظروف الاجتماعية نفسها لمنعها من إحداث آثارها بالأفراد .

والصورة الأولى من الوقاية الاجتماعية تعد وقاية مباشرة ، أما الصورة الثانية فتعد وقاية غير مباشرة .

وهناك أحياناً اتجاه مبالغ فيه نحو الوقاية المباشرة بتركيز الاهتمام في الفرد ذاته والمبالغة في هذا الاتجاه قد تحجب الوجه العام للمشكلة وهو أن الجريمة أساساً ناشئة عن أوضاع اجتماعية تجب مجابها في مصادرها الأولى .

ونحن لا نذهب بطبيعة الحال إلى القول بأن الوقاية المباشرة قليلة الجدوى ولكن نريد أن نؤكد أن المبالغة في هذا الاتجاه إلى حد الإهمال في الوقاية الغير المباشرة غير كاف من الناحية الوقائية ، ولا شك في أن الدراسات النفسية قد ساهمت في إيضاح طبيعة السلوك الإجرامى وعوامله ، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن الجريمة حقيقة اجتماعية لا يمكن أن تحكمها حكماً مطلقاً اعتبارات طبية أو نفسية ، كما أن دراسة الشخصية يجب ألا تخلو أبداً من دراسة القيم الاجتماعية القائمة لأن الشخصية تصبح فكرة مضللة إذا لم ينظر إلى الشخص في ضوء القيم السائدة .

وتتخذ الوقاية المباشرة صوراً وأساليب متعددة تتناول التشخيص والفحص الجسماني والنفسى والعقلى ، والعلاج المتصل بهذه النواحي وخدمة الحالة اجتماعياً بالنصح والإرشاد الفردى والعائلى والمدرسى والزواجى وعيادات إرشاد الأطفال إلى غير ذلك من الأساليب التي يكون موضوعها الفرد أو الأفراد في محاولة لحمايتهم أو تخليصهم من العوامل التي قد تدفع إلى الانحراف .

أما الوقاية الغير المباشرة فتقوم على أساس أن المجتمع قد ينطوى على نظم تعين على وقوع الاعتماد على القيم التي يحرص عليها أو تقصر في تثبيت هذه القيم في نفوس الأفراد ومن ثم يكون موضوعها هذه النظم والأوضاع نفسها .

ويمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية إما أن تكون ناشئة عن هذا التفسير في تثبيت القيم القائمة أو أنها ناشئة عن أن هذه القيم نفسها غير ثابتة أو متطورة في سرعة مما يضعف من قدرة الأفراد على متابعتها والتكيف معها . وفي هذه الصورة الثانية يبدو لنا أن جانباً كبيراً من المسؤولية يكون مرجعه هذا الاهتزاز القيمي في المجتمع نفسه ومجاهدة الفرد بقيم غير مستتبة مما يتولد عنه صدمة حضارية يمكن أن تحدث في حالات كثيرة كالثورات والحروب والنهضات الفكرية والتطورات الاقتصادية السريعة كالصنعي .

ومن ثم يجب أن تكون الوقاية الاجتماعية قائمة على دراسة الأوضاع الاجتماعية القائمة لاستخلاص القيم التي تقوم عليها ، ثم رسم السياسة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تضع الأفراد في حالة يكونون أقدر فيها على احترام هذه القيم والانصياع لها . فإذا كانت القيم متصارعة فعلى السياسة الاجتماعية أن تقوم بما يخفف من حدة الصراع ، وتمكين الأفراد من أن يطوروا أنفسهم تطوراً سليماً . وسوف نحاول فيما يلي أن نوضح المقصود بما تقدم عن أثر الصلابة الحضارية في الظاهرة الإجرامية عن طريق شرح ما يحدث في حالة الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي .

إن الطبيعة الديناميكية للمجتمع تستدعي حركة دائمة في العناصر التي يتضمنها . وهذه الحركة الدائمة التي تعني تغيراً اجتماعياً تؤدي إلى انحلال بعض العلاقات والاتجاهات ونماذج السلوك المرتبطة بنظم كانت جزءاً من البناء الاجتماعي الذي يتناوله التغيير .

وليس من السهل إبدال هذه العلاقات والاتجاهات والنماذج بأخرى ملائمة للأوضاع الاجتماعية الجديدة ومن ثم تمضي الجماعة متأثرة بقواعد ومفاهيم تنتمي إلى الأوضاع المتداعية قبل أن تتبلور أخرى ملائمة للوضع الجديد .

والواقع أن التطور الحضاري في جانبه المادي لا يجد نفس المقاومة التي يلقاها هذا التطور في جانبه الفكري . فإذا كان الاختراع في ذاته يلقى قبولا لوضوح

فائدته فإن الفكرة التي قد يستلعبها هذا الاختراع تبقى طويلاً موضع شك وتردد ومقاومة . وهكذا نلتقي دائماً باضطراب حضارى مرجعه استباق التضرر المادى للتغير الاجتماعى المتولد عنه .

إننا فى المجتمعات البسيطة المترابطة نجد العلاقات والاتجاهات والنماذج ثابتة إلى حد كبير بحيث تحكم التقاليد خط السير لكل فرد فى المجتمع بما لا يكاد يختلف من واحد إلى آخر أو من خلف إلى سلف . وهذا هو شأن المجتمع الزراعى التقليدى ذى العلاقات الشخصية المباشرة . بينما تكون العلاقات فى مجتمع المدينة ، على العكس ، ضعيفة فى صبغتها الشخصية .

ومن ناحية أخرى فإن الانسجام الفكرى الذى يسود المجتمع الريفى يتحطم تحت وطأة الفردية السائدة فى مجتمع المدينة . فإن الحياة المتلاصقة فى المدينة بغير رابطة من المشاعر والعاطفة تقدح روح المزاخمة والتباعد والاستقلال والاستغلال .

وهكذا كان من الطبيعى أن نتوقع ألواناً مختلفة من الشخصية نابعة عن هذه الألوان المتباينة من الحياة الاجتماعية .

ومن مبدأ الأمر ، تتأثر العائلة بالتضرر أخطر تأثر . فإن العائلة الممتدة المترابطة تميل إلى أن تتحلل إلى عائلات جزئية قاصرة على العلاقة بين الزوجين وذريتهما المباشرة .

وعلى أية حالة فإن اكتساب القيم الجديدة فى فترات الانتقال الاجتماعى لا يتم فى يسر . ولا تندثر القيم الأولى فى سهولة . وهما بدا من تدهور هذه القيم فإن طابعها يظل ملموساً فى الصورة الاجتماعية الجديدة . ولهذا فإن من سكان المدن جانباً كبيراً لا يمكن القول بأنه يمثل القيم الجديدة تماماً وهم على الأخص أهل الريف الذين هاجروا إلى المدينة واستقروا فيها . أما المولدون بالمدينة الذين انقطعت صلتهم بالريف وتعلموا بالمدينة فإنهم يتشبعون بآراء تغاير ما درج عليه آباؤهم الذين عرفوا الريف فى صلب حياتهم . وما يؤكد هذا التغاير أن سكان المدينة ليسوا فحسب بعيدين عن آثار الحياة الاجتماعية الريفية المترابطة بل هم أيضاً يعيشون فى مجال متسع تتناوله المؤثرات الوافدة على المدينة من أنحاء الأرض بوسائل النشر والاعلام الحديثة .

والنتيجة أننا نجد في المدينة ، وعلى الأخص في مرحلة الانتقال ، طوائف مختلفة من حيث مدى تشبعها بالقيم المدنية .

وهذا يعني أن هؤلاء الناس معرضون لرياح تهب من اتجاهات متضادة وليسوا على استقرار في وضع واحد منتظم . ويكفي أن نذكر الوضع العائلي التقليدي ومدى تأثيره بالقيم الجديدة التي تشوه معالم الصورة الأصلية للعائلة وتقطع أوصالها وتحطم علاقاتها التقليدية ومعالم السلطان فيها . وهكذا يكابدون القلق والتوتر مما يعكس على مواقفهم وتصرفاتهم .

وهنا قد نجد مبرراً لتزايد السلوك الإجرامي في المدن الحديثة . ونجد أول ما نجد ذلك الانهيار في العلاقات العائلية التقليدية المبنية على سلطان الكبار وهيمنتهم على الأسرة . إن أفراد العائلة في مرحلة التطور يتحررون من هذا السلطان التقليدي قبل أن تستقر صورة الردع المصاحبة للأوضاع الجديدة وهي القائمة أساساً على سلطان القانون الوضعي والقوى التي تسنده .

ولا شك في أن القوى الرادعة القديمة المتمكنة من قلوب أفراد المجتمع أشد قوة من سلطان القانون وهو الضابط الاجتماعي الرئيسي في المجتمع الحضري . وهو ما يبرر ضعف الردع الاجتماعي في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي .

إن القانون الجنائي قد يكون قانون الأقلية التي تحكم في المدينة بينما جموع الشعب غريبة عن هذا القانون بتقاليدها وما يسودها من قيم . ويكفي أن نذكر هنا تقاليد الأخذ بالثأر وفهايم الشرف المسرفة في الحساسية التي تسود بعض المجتمعات الغير الحضرية . إن الجرائم التي ترتكب على هذا الأساس إنما ترتكب إطاعة للقيم الحضرية السائدة وليست على وجه الدقة أفعالاً لا اجتماعية بل الأقرب أن يقال إنها أفعال منافية للقانون الذي تفرضه السلطة السياسية .

وهكذا ، فيما تقدم ، حاولنا أن نؤكد أهمية سياسة الوقاية الغير مباشرة من الجريمة خشية أن يغطي عليها الاتجاه السائد إلى الوقاية المباشرة .

وفيما يلي — ختاماً لهذه المذكرات — نود أن نؤكد معنى أو معنيين في مشكلة الوقاية .

كل سياسة وقائية يراد لها النجاح لا بد أن تستند إلى حقائق . ولهذا فإن

الإحصاءات الدقيقة ، جنائية وغير جنائية ، لا غنى عنها : إحصاءات عامة عن الأحوال الشخصية والاجتماعية للسكان وذلك بالإضافة إلى الإحصاءات التفصيلية عن الجرائم ومرتكبيها توضح مدى انتشارها وصفات مرتكبيها من حيث الجنس والسن والحالة الاجتماعية إلى غير ذلك ، على أن تكون هناك إحصاءات أساسها البلاغات إلى سلطات الضبط أى إحصاءات بوليسية وإحصاءات أساسها الأحكام وهي الإحصاءات القضائية .

ومن الطبيعي أن الحقائق ليست هي الإحصاءات فحسب . بل إن البحوث العلمية في عوامل الجريمة وطبائعها طريق لا بد من أن نقطعه لكي نوفر على أنفسنا الكثير من الارتجال والتخبط .

ولذا قلنا إننا في حاجة إلى حقائق حتى نستطيع رسم سياسة وقائية من الجريمة فإن هذا لا يعنى إيقاف كل سياسة وقائية حتى يتبين لنا العلم التام بحقائق المشكلة بل يتعين السير في رسم هذه السياسة بغير انتظار مع الإفادة بكل ما تفسر عنه البحوث فيما بعد .

والوقاية من الجريمة — مثل الوقاية من أى شيء — من الأفضل أن تجرى في وقت مبكر . كلما كان خط الدفاع بعيداً عن ميدان القتال كانت الآمال أكبر . ومن ثم يتعين أن يبدأ العمل الوقائي بطائفة الأحداث بل الأطفال . ويجب الاستعانة بكل وسائل التشخيص المبكر حتى نتيين الشخصيات التي يخشى انحرافها . والواقع أن المدرسة ، إذ تمثل مجتمعاً جامعاً يجلو شخصيات أعضائه ، هي أفضل ساحة نتيين فيها تلك الشخصيات التي تشذ عن الجماعة أو تنجبه إلى ذلك .

ويجب ألا نغفل أن جهود الوقاية تنهى بالانحراف أو الجريمة . فإن الوقاية تشمل الوقاية من الجريمة والوقاية من مزيد من الجريمة . بل إن الوقوع في برائن الجريمة يزيد مسئوليتنا في الوقاية إذ تلخّل إلى الصورة عوامل أخرى كالقبض والحجز والمحاكمة والسجن أو الإصلاحية وكلها إجراءات تنطوي على عناصر ذات أثر هدام على الشخصية الاجتماعية يتعين على السياسة الوقائية ألا تغفل عنه .

يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من آراء
فيما تتركز له المحلة من موضوعات . والآراء التي
تنشر تعبر عن رأي كاتبها .

رأي في مشكلة السببية لظاهرة الإجرام لشeldon جلوك

نشر في مجلة علم الإجرام الإكلينيكي - وزارة العدل بإيطاليا مارس ١٩٦٠

وأن درجة الذكاء والدوافع التفرزية وآلية الشعور
الضابط للفرد ، وكذلك تجارب الطفولة ليست لها
أهمية تذكر في تفسير الظاهرة الإجرامية . وقد
وصل بهم الأمر إلى القول بأن الفرائز وصفات
العقل تتأثر بالبيئة الاجتماعية ، وفي
تصميمهم لهم نظرية الترائز - التي قام عليها
علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع - نسوا أن
الاتجاهات الاجتماعية للفرد ما هي إلا مكونات
فردية خاصة للظاهرة الجماعية للمجتمع كله .
فالأفراد أنفسهم يختلفون في اتجاهاتهم حتى ولو
وضموا تحت نفس التأثير الاجتماعي ، ولا
يعتبر رداً على هذا النقد القول بأن كثيراً من
الأفراد المحبوسة نفسها لديهم هذه الاتجاهات
نفسها . والسؤال الذي يثور الآن هو : لماذا لا
يكسب أفراد آخرون هذه الاتجاهات إذا
صرفنا النظر عن المخالطة الفارقة في جوهر الأصلية ؟
ولنتناقل إذن نظرية أسد الاجتماعيين
الأمريكيين التي ترجع فكرة السببية للظاهرة
الإجرامية إلى التأثير العام للبيئة ، وهي تلك
النظرية المعروفة باسم « المخالطة الفارقة أو
المتفارقة » والتي نادى بها الأستاذ سذرلند
B.H. Sutherland . وتفسره لجرعة يعتمد
على نظرية واحدة في تفسيره للسلوك الإجرامي .
ويعتقد سذرلند أن الجريمة هي نتاج لتغلب
المفاهيم *apprendimenti* التي تفضل انتهاك
القاعدة القانونية على المفاهيم التي تفضل عدم
انتهاك حرمة القانون . والمفهوم الأول يتحصل
عليه الفرد من العلاقات الاجتماعية الخاصة مع

ذهب بعض الباحثين في علم الإجرام
من يتبعون منهج المفوضة الاجتماعية في تفسير
ظاهرة الجريمة ، إلى أن الأمر قد انتهى بالنسبة
لتلك النظرية التي تركز نتائجها على
المسببات العضوية لظاهرة الإجرام وأنه لم يعد
هناك عمل لها باعتبارها نظرية صالحة لتفسير
الجريمة وأسبابها .

وإذا قمنا باستعراض مؤلفاتهم نجد أنهم
قد عملوا على تفسير السلوك الإنساني بالبحث
عن حقيقته بين تضارب القوى الاجتماعية
التي تعتمد على بواصب سببية لم توضح جيداً .
وقد وصل الأمر هؤلاء إلى إنكار أية قيمة
سببية لصف العقل والأمراض والاضطرابات
التي تصيب الإنسان . فالجريمة في نظرم تنبع
عن تلك القوى الاجتماعية الفاضلة أو عن
التفكك الاجتماعي *disintegrazione sociale*
أو من المخالطة الفارقة *associazione differenziale*
أو من أثر الحضارة *cultura* . وقد تناسى
هؤلاء أن الجريمة موجودة في كل مكان وزمان
بإلزام من وجود التجمع والتفكك للطوائف
الاجتماعية . وقد فسرنا ظاهرة وجود الغالبية
الطغى من الأحداث في مناطق فقيرة ومع ذلك
لا ينتفون وراء الجريمة ، بأن الأحداث غير
الجانحين لم تكن لديهم الفرصة للدخول في
صلات فارقة *contatto differenziale*
مع الجانحين .
ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن العوامل
الاجتماعية والحضارية هي التي تفسر الجريمة ،

(١) قام بعرض هذا الرأي والتطبيق عليه دكتور محمد إبراهيم زيد الباحث المساعد بالمرکز
القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ولقد أضاف معضد هذه النظرية أن «المخالطة الفارقة تختلط بال تكرار ، والمدة ، والواقق والثلة . » وهذا فهم يتعارض مع الأهمية التي تعطى لجرد التفضيل العددي للمفاهيم الفردية كسبب من أسباب الجناح ويجريون على اعتبار الاختلاف في الصفات الفردية . فثلا لإيضاح سبب اختلاف المخالطة الفارقة باختلاف الثلة اعتبروا أن الاختلافات ترتبط بالمكانة الخاصة التي تسخ على النموذج الإجرائي أو اللاجري ومن رد الفعل العاطفي المقترن بالمخالطة . ولكن إذا كان هذا الأمر يتفق مع الحقيقة ، لا بد من القول بأنه صالح من ناحيتين : الأولى أن الاتصالات البيئية لما كل الأهمية في معرفة أسباب الإجرام ، والثانية أن ظهور السلوك تعتمد على التكوين الفردي .

وإذا كان العامل الأساسي في المخالطة الفارقة هو الجهاز الانفعالي للفرد فإن الذي يكسب الأهمية إذن ليس منه Stimolo التأثير الإيجابي للمخالطة الفارقة ، ولكن الاستجابة risposta لهذا المنبه الناتج من رد الفعل الانفعالي للفرد . ومن الواضح أن رد الفعل هذا يتغير بتغير التكوين البيولوجي الجسدي للفرد وزيادة على ذلك لم تنتج نظرية المخالطة الفارقة في تفسير علم الثبات الذي يلاحظ في المستويات المختلفة للممر لدى أنماط الجنان والمائلين . وهناك تفسير وحيد يمكن أن يسلي لذلك عند ما نضع في الاعتبار أن التغيرات الصفوية التي تتناوب جسم الإنسان في مختلف الأعمار ليست هي التغيرات الكمية للمخالطة الفارقة .

وأخيراً فإن معضد هذه النظرية يتجهنون تفسير لماذا يكسب الفرد هذه المخالطة ؟ يجهنون على ذلك بأن هذا الأمر يعتمد على أشياء كثيرة معقدة ، ويضيفون بأن تفسير ذلك ليس من الأمور الضرورية . إن تفسيرهم المفترض لسلوك الجناح تفسير غير مؤكد وغامض ، بل على العكس من الضروري

الجانحين . ولم يكن معضد هذه النظرية واضحاً في تفسيرهم لما إذا عملوا أحياناً على إظهار أهمية المخالطة في التكوين النفسي الفردي وأحياناً أخرى إظهار سيادة تأثير البيئة . إذ يعتبرون أن الفرد الذي لم يتدرب على الجرعة لن يتخزع سلوكاً إجرامياً مثله مثل الفرد الذي لم يتعلم الميكانيكا لن يستطيع اختراع جديد فيها .

وإذا تركنا جانباً السؤال عن قام بتدريب الجنان ، فإن خبرتنا قد علمتنا أن الأطفال ليسوا في حاجة لتفهم الإجرام من الآخرين حيث إنهم بطبيعتهم يميلون إلى الكذب والخداع والغضب والعداء والسرقة والانفعالات الاعتدائية والهوى الجنسي . بل يجب علينا القول بأن الأطفال يجب أن يتعلموا السلوك القويم عن طريق إرشاد الوالدين ، فإذا ظل الطفل لا اجتماعياً غير متكيف فإنه من الطبيعي أن يكون سيئاً لأن يصير مجرماً . ولكي يكسب الطفل الحنان والشعور بالسكينة والأمن والمكونات التي يحتاج إليها لإنماء شخصية سليمة لا بد أن يتعلم خبراته الأولى في العالم من البالغين ، وأن يفضل السلوك المتميز بحب للفرد والأمانة والشفقة وعدم الانحدار إلى هاوية الإجرام .

وتحديد التعلب للكي المفاهيم التي تفضل إنتهاك القانون ، تجاهلت نظرية المخالطة الفارقة أن البيئة تأثيراً عظيماً باختلاف الأفراد كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الاختلاف العضوي والمزاجي والاختلاف في الخصائص وتكوين الأفراد الذين يعيشون في نفس البيئة . فلو كان الشطط الكمي في نظرية المخالطة الفارقة يمثل الواقع فيجب أن نتبر أن أخطر المجرمين هم أساتذة علم الإجرام والحراس في السجون ورجال الدين المترددون على المؤسسات العقابية حيث إنهم يقضون شطراً كبيراً من وقته تحت تأثير المخالطة الفارقة . بل على العكس إن مفاهيم الطفولة والتأثيرات التي شعروا بها في حياتهم الأولى هي السبب الحقيقي في أنهم لن يكونوا جانحين.

ورد الفعل *reazione* في العلاقة بين المجتمع (مثلا في القواعد الاجتماعية) وبين الشخصية (مثلة في القوة الكامنة لدى الفرد) . فلأمام تأثيرات عمدة اجتماعية - اقتصادية - قانونية - دينية - ثقافية وكل عنصر آخر يدخل في عنصر الحضارة *cultura* يجب علينا أن ننظر اختلاف ظاهرة الإجرام في كل وقت وفي كل مجموعة من الأفراد متكونة من عوامل عنصرية نفسية معنية . فالقوى الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع القوى الفردية في كل وقت .

ومن الواضح أنه إذا وجد لدى أحد المجتمعات المنظمة نظام قانوني يرتكز على العقوبة ، فإنه يتطلب من المخاطبين به وجوب اتباع نسبة من القدرة على التكيف له . وإذا وجد في هذا المجتمع عدة أشخاص معاينين بقص أو مرض أو اضطراب عقل أو نقص في القوى الجسدية ولم تكن لديهم القدرة الكافية لتكيف والحياة بين الحدود التي اخضعها القوانين والقيم الاجتماعية فإنهم بلا شك يرتكبون الجرائم التي تشير أساساً إلى عدم مناسبتهم لصفات البيولوجية المطلوبة . إن ضغط القوى الاجتماعية وضغط التكيف والمؤثرات البيئية موجودة دائماً ، ولكن يرتكب هؤلاء الأفراد الجرائم لأن قدرتهم على التكيف ليست في درجة تسمح لهم بمقاومة المؤثرات . فإذا فرض أن هؤلاء الأفراد قد اندمجوا في مجتمع بدائي فإن بعضهم قد يملك مسك الأبطال والقواد . ولكن الصفات الفردية لتكيف في المجتمع البدائي تختلف عن تلك المطلوبة في مجتمعنا الحالي الذي تتعامل فيه كثير من العوامل الاجتماعية والدينية والقانونية والعنصرية والتي تفرض درجة عليا من القدرة على التكيف من جانب الأفراد .

تعليق :

ليس من الإنصاف في شيء أن نقول من لأرى الذي أعلته الأستاذ شلون جلوب السابق

تفسير تأثيرات المخالطة الفارقة للأفراد وإلا فإن نظرية المخالطة الفارقة ستكون نظرية غير كاملة . وقد قست ببيان تلك الأشياء المقدمة التي لم يستلح دعاء نظرية المخالطة الفارقة تفسيرها في البحث الذي اشتركت فيه مع السيدة جلوك ونشر في كتاب « أضواء على جناح الأحداث » *Unraveling Juvenile Delinquency* وذكرت أن ٩٨,٤٪ من الجانحين يعملون على مرافقة الأفراد الجانحين ، بينما ٧,٤٪ فقط من غير الجانحين يفضلون العكس حتى لو عاشوا في بيئة مماثلة .

فالنظريات من هذا النوع بعيدة جداً عن تفسير آلية السلوك الحسن أو السيء لكل فرد . وهي في الواقع نظريات غير كاملة ويكفي للتدليل على ذلك التأمل في قولهم بأن عماد تفسير الجريمة يبحث عنه في فكرة « التفكك الاجتماعي » . وهذه الفكرة لا تجيب عن سؤالين أساسيين هما : لماذا لا يكون غالبية الأفراد جانحين حتى عند وجود درجة عالية من التفكك الاجتماعي ؟ وماذا يميز أخطاء الأفراد الذين يجازون الحدود التي تفرق بين التكيف مع القانون وبين الجريمة ، وبين أولئك الذين ظلوا محافظين متسككين باحترام القانون ؟ .

إن كثيراً من أصحاب النظرية الاجتماعية يتناسون نقطة أساسية ولا يأخذونها في الاعتبار تلك هي آلية السببية أي الرابطة *nemo* بين القوى الاجتماعية والتكوين البيولوجي النفسي الفردي . وعلى هذا فيجب أن تعتمد الدراسات الحديثة على المقارنة بين الجانحين وغير الجانحين من ناحية التكوين الجسدي والعقل وكفاية البيئة الأولى للفرد .

وإذا أردنا الوصول إلى نظرية عامة مرفقة بأسباب الجريمة فيجب تأميمها بالضرورة على التأثيرات البيئية وعلى المخالطة الفردية . ولا تستطيع البحوث الحالية في هذا الميدان إلا أن تتممها إلى التالية . توجد دينامية خاصة بالمخ *repression*

وقد تبعه في ذلك مساعده ومعاونوه وخالفوا المدرسة الوضعية وإفريكويري، حيث اعتبر أن أية جريمة هي تعبير عن متعدد من عوامل السببية ذات طبيعة بيولوجية واجتماعية. وهذا يعني أن لوبروزو منذ مائة سنة مضت قد وصل إلى ما يتشقق به اليوم دعاء المدرسة التكاملية في تفسير ظاهرة الإجرام. وأن نظرية بيولوجية في تفسير الجريمة ليس لها وجود بل نظرية تكاملية ذات عوامل سببية متعددة بيولوجية - اجتماعية - نفسية. وقد يقولون أن لوبروزو لم يسطر أهمية الناحية النفسية، ويكنى الرد على ذلك أنه بقرأة الجزء الثالث من كتاب الرجل المجرم *Umo delinquente* لوجدنا أن لوبروزو قد قام بوصف الخصائص النفسية التي توجد بصفة دائمة في شخصية الغالبية من المجرمين، وكذلك في دينامية سلوكهم الإجرامي.

والواقع أن العوامل البيولوجية والاجتماعية لظاهرة الإجرام تتفاعل دائماً بعلاقة عكسية، فكلما زادت درجة العوامل الأولى نقصت اشترك العوامل الثانية، ولهذا السبب توجد جرائم من نتائج البيئة بصفة خالصة مثل أطماع الصلغة *occasional* وهناك جرائم ذات طبيعة بيولوجية صرفة مثل النمط التكويني أو المرضي.

وهل كما رأينا لا يمكن لنا أن نقطع بسلامة أي نظرية من النظريات، وذلك لأن هناك تأثير خارجي يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لدرجة الثقافة فيها في فرع من فروع العلوم الإنسانية الذي ينمكس على تمسكها بنظرية من النظريات وإنكار النظريات الأخرى. ففى إيطاليا يتمسكون بنظرية لوبروزو وبنالون فى أهمية الناحية الضوئية، وفى إنجلترا يتمسكون بالنظرية النفسية وفى الولايات المتحدة ينادون بالنظرية الاجتماعية.

ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الجميع وهو أن الجريمة نتائج لموامل متعددة اجتماعية بيولوجية نفسية.

عرضه ولا يحق لنا أن نرفع الصوت عالياً مادحين ما جاء به من أفكار. فالمسألة التي نعرض لها، وهي السببية، مسألة شائكة غامضة لم يستطع أحد حتى الآن أن يصل إلى تفسير واضح لها. ونحن نعلم أن النظريات التي تفسر الجريمة هي في الواقع ثلاث: النظرية الاجتماعية، النظرية البيولوجية، والنظرية النفسية، وتعلو النظرية الاجتماعية أهمية مطلقة إلى الأسباب الخارجية لأي الاجتماعية، منكورة بذلك الأسباب الفردية أو محلية لها أهمية قليلة. فالجريمة نتيجة مباشرة للظروف المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية أي تلك الظروف التي تكون الصفات الفردية حيث إن الأفراد يولدون متساويين متكافئين، ويصحبون رجال سود أو خير تبعاً للبيئة التي يعيشون فيها ويتمون بين رعاها.

وهناك النظرية البيولوجية التي تعتبر أن البيئة الاجتماعية تعطي فقط شكل الجريمة. ويجب البحث عن المسبب الحقيقي للجريمة في الشخصية *personalita individuale* التي هي في الواقع الأرض الخصبة التي تعمل فيها البيئة. وهناك خطأ شائع في نسبة هذه النظرية إلى العلامة لوبروزو، ويجب أن نعلم أن لوبروزو عند ما أعلن نظريته كانت هناك سيادة لنظرية التطور لداروين، ونظرية الانسلاط لموريل، ونظرية الوراثة. وكانت هناك كذلك شلرات أولية للأفكار الفسيولوجية المرضية العقلية. ولهذا لا يحق لنا أن نمسج بأنه في دراسته كان متأثراً بهذه الأفكار وتلك النظريات. وإذا قمنا بدراسة مؤلفاته جيداً لوجب علينا القول بأنه لم يصرّف فقط بوجود أسباب عامة كثيرة منها الأسباب الاجتماعية، ولكنه قد استطاع التأكيد، فيما يتعلق بفكرة السببية لظاهرة الإجرامية، « أنه لا توجد جريمة إلا وها لجور أسباب متعددة تلك الأسباب التي يجب البحث عنها حالة بحالة.



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل
لأحدث الكتب الجنائية والتنويه بما يظهر أو
يرسل المجلة من مؤلفات .

الجريمة والعرف في مجتمع بدائي^(١)

تأليف برونيسلاو مالينوفسكى

CRIME AND CUSTOM IN SAVAGE SOCIETY

Bronislaw Malinowski

London : Routledge & Kegan Paul L.T.D., 5th impression, 1949.

مالينوفسكى في سكان جزر التروبرياندا في
ميلانيزيا . وتقع هذه الجزر في شمال غرب
غينيا الجديدة .
وقد ألقى مالينوفسكى في دواته لسكان
هذه الجزر أربع سنوات بين عام ١٩١٤ -
١٩١٨^(٢) .

ارتكاز البحث :

يرتكز البحث أساساً على دراسة الأدلة
والتقاع القانونية التي تكون مجموعة متباعدة إلى
جانب مجموعة العادات التي تكون العرف .

فروض البحث :

ركز مالينوفسكى دراسته في هذا الكتاب على
بحث النظم القانونية والقوى المختلفة في مجتمع
ميلانيزيا من خلال التعرف على العلاقات المتبادلة
بين هذه النظم القانونية وبقية النظم الأخرى
التي تكون البناء الاجتماعي وذلك بفرض التعرف
على الوظيفة التي تؤديها .

وقد اتخذ مالينوفسكى من مفاهيم وآراء بعض
الانثروبولوجيين مادة للتحقق منها في مجتمع
ميلانيزيا . ولذلك يمكن اعتبار هذه المفاهيم فروساً
ضمنية غير صريحة ويمكن إجمالها فيما يلي :-
١ - لا يوجد إلا القانون الجنائي عند
البدائيين .

مقدمة :

تمت الانثروبولوجيا الاجتماعية علماً حديثاً
نسبياً إذ أنه لم يتطور إلا في أواخر القرن التاسع
عشر . وقد مرت الانثروبولوجيا منذ نشأتها
بمراحل مختلفة تمسك ما كان يسود المجتمع من
نظريات عامة .

وقد خضعت الانثروبولوجيا في نشأتها إلى
الظن والتخمين ، ومحاولة الانثروبولوجيين إجراء
المقارنات بين العمليات العقلية المختلفة للبدائيين
وتلك الخاصة بالآوروبيين للتعرف على أصولها
الأولى استناداً إلى فكرة أن المجتمع البدائي هو
الصورة الأولى التي مر بها المجتمع حتى تطور
ووصل إلى ما هو سائد في المجتمع الأوروبي .
ولكن جاءت أحكامهم مصطنعة بقيمهم
واتجاهاتهم السائدة في مجتمعاتهم وصفايرة
لطبيعة الواقع الموجود في هذه المجتمعات .

والواقع أن مؤلف هذا الكتاب - الذي
فرض له - يمثل الاتجاه الحديث في
الانثروبولوجيا الذي يسيطر على الدراسات
الانثروبولوجية الحديثة ، والذي يعرف باسم
الاتجاه الوظيفي Functional Approach
بحال البحث :

أصبحت الدراسة العقلية التي قام بها

(١) قام بعرض هذا الكتاب الأستاذة هدى مجاهد الباحثة المساعدة بالمركز القوي للبحوث
الاجتماعية والجنائية .

(٢) الواقع أن كتاب الجريمة والعرف في مجتمع بدائي هو واحد من سلسلة كتب أصدرها المؤلف
عن سكان جزر التروبرياندا .

المباشرة للقواعد التفاضلية والمعادن التصرف على وظائفها في الحياة الاجتماعية كلها .

٤ - لم يكتف مالفينسكى بمجرد وصف هذه القواعد التفاضلية والمعادن وإنما كان يقرن الوصف بالتفسير في ضوء بقية الظواهر والنظم الاجتماعية .

تصميم ومضمون البحث :

يشتمل هذا البحث على مقدمة تعرض فيها لمبعض الآراء السائدة في الانثروبولوجيا ونظرة الانثروبولوجيين إلى المجتمعات البدائية . ويل هذه المقدمة قسمان رئيسيان :

القسم الأول : وعنوانه القانون البدائي والنظام . ويقع هذا القسم في ثلاثة عشر فصلاً تناول فيها الحديث عن القانون الجنائي باعتباره القانون الأوسع الذي يمسد المجتمع البدائي وبين خطأ هذه الفكرة ، كما بين أن الطاعة الآلية لا تكون على أساس من الخوف من العقاب أو الخضوع التام لجميع التقاليد ولكن هناك بواشث نفسية واجتماعية معقدة للغاية .

وتعرض كذلك إلى النظام الاقتصادي في هذا المجتمع وبين أن ما يلهب إليه الانثروبولوجيين من وصف هذا النظام بالشيوعية مغاير للواقع . وذلك راجع إلى جهلهم بمعرفة دقائق النظام الاقتصادي الذي يقوم في هذا المجتمع على الصيد وما يتبعه من وجود سلسلة من الالتزامات والواجبات المحددة تجمع وتوسد بين مجموعة من الأفراد مكونة فريقاً لعمل Team Work وهذه الالتزامات والواجبات المحددة تجعل من الملكية أي شيء غير انتمائها بطابع الشيوعية .

وقد بين مالفينسكى أن هذا المجتمع ينقسم إلى جماعتين : جماعة تقوم بصيد السمك وهي الجماعة التي تمشي على الساحل ، وجماعة أخرى

٢ - النظام الاقتصادي قائم على الشيوعية .

٣ - انتشار نظام الإباحة الجنسية في المجتمع البدائي .

٤ - الطاعة الآلية للقانون والنظم .

٥ - تماسك العشيرة .

٦ - الشعور الجمعي .

المنهج المستخدم في الدراسة :

يعد مالفينسكى أحد مؤسسي الانثروبولوجيا الحديثة ، ويرجع إليه الفضل في توجيه الدراسات الحقلية ونفعها إلى الأمام . إذ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن أحد من علماء الانثروبولوجيا قد قام بأى دراسة حقلية . وكانت الدراسات الحقلية تضاف كثيراً من الضعف على الرغم من أن العلماء الذين قاموا بها كانوا مدربين تدريباً دقيقاً على البحث المنهجي ذلك لأن قصر المدة التي كانوا يمضونها بين تلك الشدوب وجهلهم بلغاتها وعدم توطد الملاحظات بينهم وبين الأهالي لم تسمح لهم بالتعمق في البحث والدراسة (١) .

وقد نهج مالفينسكى نهجاً جديداً ذلك لأنه :

١ - يعد أول باحث انثروبولوجي أقام مدة طويلة في المجتمع الذي يدرسه ، وسأول أن يتمسج مع الأهالي ويمش معهم ضارباً خيمته بينهم . وقد استطاع عن طريق الاختلاط المباشر بالأهالي أن يتعرف على الحياة الوطنية وأن يعتمد اعتماداً مباشراً وكلياً في كل شئون الحياة على الأهالي أنفسهم مما جعلهم يشعرون نحوه بالطمأنينة .

٢ - يعتبر أول انثروبولوجي استخدم لغة سكان المجتمع الذي يدرسه ، وكان هدفه إلى فهم قيمهم وأفكارهم السائدة .

٣ - قام بثدراسة أساساً على الملاحظة

(١) إيفانز يريشارد ، الانثروبولوجيا الإسكتلندية : منشأة الماروف ، ١٩٥٨ .

ويقول مالفينسكى إن السحر له وظيفتان في هذا المجتمع .

الوظيفة الأولى : أنه يعمل كقوة قانونية تهدف إلى تحقيق العدالة .

الوظيفة الثانية : استعماله أحياناً في أغراض وأهداف ضد القانون . ومن هنا نشأت صعوبة التفرقة بين ما هو شبه قانوني وما هو شبه إجرامي هذا إلى أن التناقض القانونية وما قد ينشأ بينها من صراع أعطت الفرصة لاعتداء الأفراد عليها .

نتائج البحث :

١- يوجد في هذا المجتمع قواعد ملزمة يعاقب من يخالفها عقوبات خفيفة . وهذه العقوبات تمتد وراء الخط الذي يفصل بين القانون المدني والقانون الجنائي وعلى ذلك إذا أريد أن يوضع عنوان لهذه القواعد فيجب أن يكون القانون المدني .

٢- أن القانون المدني قانون متطور وهام وأن قصر الدراسة القانونية عند البدائيين على الناحية الجنائية تفضل ظاهرة هامة من حياتهم القانونية .

٣- القانون عندهم يبين مظهراً من الحياة القبلية وهو جانب من التركيب الاجتماعي . وليست له تنظيمات رسمية محددة كما هو الوضع في المجتمعات الأوربية . والقانون لا يدخل في جهاز خاص من النظام والمراسم تحدد أشكال الخروج على القانون وتقيم الموانع والحلود ، وإنما هو نتيجة نوعية للالتزامات التي تمكن الأهل من التخلص من المسؤولية بدون أن يقاسوا نتيجة ذلك .

٤- كل مواطن ملزم بالقيام بواجباته وإنما خصوه ليس واجباً إلى أي دافع غريزي أو شعور جمعي مهم وإنما راجع إلى العمل المنظم المفصل في نظام كل فعل .

٥- النظم السائدة عندهم أبعد ما تكون عن فكرة الشيوعية .

تقوم بالزراعة . وهناك تبادل دائم بين المجتمعين قائم على أساس من الالتزامات والواجبات المحددة . فالتبادل يكون نظاماً من الروابط الاجتماعية ذات طبيعة اقتصادية ، والسلوك الاجتماعي للأهل قائم على مبدأ الأخذ والعطاء . بل إن هذا المبدأ تقوم عليه صور الحياة القبلية كلها .

وتعرض مالفينسكى كذلك في هذا القسم إلى القواعد القانونية في النظام البدني ، وإلى قانون الزواج .

وعند ما تعرض للبناء الاجتماعي للمجتمع تبين له أنه قائم على مبدأ المركز القانوني legal status الذي يعطى حقاً للرئيس على مره وبسبه والزوج على زوجته . وبين أن هذه الحقوق قائمة على أساس من القواعد والمبادئ المحددة ، ومنظمة في سلسلة متوازنة من الخدمات المتبادلة .

وأنهى هذا القسم بفصل ضمنه تلخيصاً لفصول السابقة والذاتج التي توصل إليها .

القسم الثاني : الحرية البدائية والعقاب . ويتضمن هذا القسم أربعة فصول تعرض فيها لأهم المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات الاجتماعية ووجد أن أهم هذه المبادئ هو نظام

حق الأم Mather right وكذلك قانون الزواج الذي يحدد مركز كل من الزوج والزوجة . وبين أن من أهم الجرائم السائدة جريمة كسرتاب المشقة breach of taboo وأن العقاب يوقع الجاني عن نفسه عن طريق الانتحار .

أما عن جرائم القتل فهي نادرة ولا توجد إلا كمقاب لمن ارتكب جريمة زنا . وفي الحالات التي يحدث فيها قتل نتيجة لاعتداء قبيلة أخرى يطبق قانون العين بالعين

٩- الجريمة في هذا المجتمع يشمل تعديلها وأحياناً تكون نتيجة للأهواء .

١٠- مطمح المهرمات والممنوعات المحبذة مرقة ، طالما يوجد جهاز منظم للخداع والمراوغة (السحر) .

١١- تملك المشيرة حيلة قانونية legal fiction ذلك لأنها تتطلب من المواطنين (في جميع مهتم وأوضاعهم ، وأقوالهم ، وقواعدهم الظاهرة ، وأعمالهم الأخلاقية) تبعية تامة في جميع مصالحهم وروابطهم تحقيقاً لمطالب تملك المشيرة ، بينما أن - هذا التماسك في الحقيقة - هناك اعتداء دائم عليه ، وهو غير قائم علياً في حياتهم اليومية .

٦- القوى الملزمة في القانون المدني في هذا المجتمع توجد في تسلسل الالتزامات والخفاسات المتبادلة .

٧- توصل إلى وجود نظام للمراوغة والخداع . فلا يوجد إذن مجال للتساؤل عن الطاعة الآلية لقانون والخصوم التام للتقاليد ذلك لأن التقاليد تعلم الفرد في هذا المجتمع كيف يمكنه أن يخدع ويرواغ ليتصل من بعض مطالب المجتمع .

٨- وجد أن المبادئ والأسس التي يعاقب على أساسها مرتكب الجريمة غامضة للغاية ومدهونة بالصدق والأهواء الشخصية أكثر من كونها قائمة على أساس جهاز محدد من النظم .

كتب ظهرت حديثاً

علم النفس الاجتماعي في الصناعة

تأليف أ. براون ، ترجمة دكتور السيد محمد خيرى والأستاذ سمير نعيم والأستاذ محمود الزيدى من سلسلة مجموعة سيكولوجية للعلاقات الإنسانية ، التي تصدر من دار المعارف بمصر ، ويقع في ٣٤١ صحيفة من القطع المتوسط .

يصدر هذا الكتاب والبلاد تفوض حركة التصنيع ، وتكافح لكي تلتحق بالدول المتقدمة التي سبقتنا في هذا المضمار . وهو لذلك إضافة للكتبة العربية لما قيمتها لتدرة المراجع في هذا الميدان . وقد سبق أن نوهنا في العدد الماضي بكتاب « علم النفس الصناعي » تأليف الدكتور محمد عثمان نجاتي ، وما نحن نعرض اليوم لهذا الكتاب المترجم الذي يقدم للمتخصصين وغيرهم موضوعات حية متنوعة تبحث في العلاقات الاجتماعية في ميدان الصناعة بحثاً نفسياً . فيتحدث عن الصحة النفسية للعامل في الماضي

والحاضر وعلاقاته بأصحاب العمل وساجته إلى الأمن والاستقرار وأثر ذلك في إنتاجه . كما يبحث ظاهرة تكوين القادة الصناعيين من حيث عوامل تكوينهم وأنواع الخلفيات المختلفة وعلاقة هذا النوع بمظاهر التوتر في جو العمل . كما يتحدث عن طبيعة العمل وشروطه ودوافعه والأمراض النفسية والاجتماعية التي يصاب بها العمال ، ويناقش أيضاً الأسس النفسية والاجتماعية التي يمكن أن يقوم عليها التنظيم الصناعي .

والكتاب يقع في عشرة فصول . أفرد الأول لفئة تاريخية ، ثم ناقش في الفصول التي تليه الموضوعات الآتية : الطبيعة الإنسانية والمجتمع أعمال التوّن مايو ، التنظيم الرسمى في الصناعة ، التنظيم غير الرسمى في الصناعة ، دراسات مسحية للإنتاجات والآراء ، طبيعة العمل وظروفه ودوافعه ، القادة والقيادة ، الاحباط . وفي الفصل العاشر والأخير وعنوانه : خاتمة وتلخيص قدم المؤلف عرضاً لما استخلصه ،

موضوع الصراع الحضارى والانحراف اهماً خاساً . وبعد ذلك تحدث عن الوضع الخالى فى الإقليم الجنوبي تحت عنوان : «مشكلة انحراف الأحداث كما فواجها» . «فرض للتشريعات وقوانين حماية الأحداث» ، ويحكم الأحداث ونظام المراقبة الاجتماعية . وتحت عنوان «ماذا نريد» ؟ تحدث عن أنسب السبل فى فهم المشكلة ثم فى علاج المشكلة والوقاية منها . ونتم الكتاب بلمحة ملحق تشمل : قوانين الأحداث والمشردين والمجرمين ، ثم ملحق إحصائى .

الدراسة العلمية لسلوك الاجتماعى

تأليف دكتور نجيب إسكندر إبراهيم ، ودكتور لويس كامل مليكة ، ودكتور رشدى قام منصور ، من سلسلة مجموعة الدراسات التربوية والنفسية ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ويقع فى ٧٤ صفيحة من القطع المتوسط .

قدم المؤلفون للكتاب مقدمة قارنوا فيها بين تقدم العلوم الطبيعية وتطلف العلوم الاجتماعية وأشاروا إلى أسباب هذا التخللف . وذهبوا إلى أن تطور أى علم يعتمد أساساً على الفلسفة العلمية التى يستند إليها ، والتى يستمد منها منهج البحث . ولذلك فالعلوم الاجتماعية فى حاجة ملحة إلى إرساء فلسفة علمية واضحة تعتمد على أرقى المفاهيم العلمية السائدة الآن فى أكثر العلوم الطبيعية تقدماً وريقاً .

وذكروا أن الحاجة إلى مثل هذه الفلسفة وما ينبثق منها من مناهج البحث هى التى حفزتهم إلى نشر هذا الكتاب .

ويضم الكتاب ثلاثة أبواب تنقسم إلى خمسة عشر فصلاً .

تناول الباب الأول التطور التاريخى لمفهوم الطبيعة الإنسانية وهذا هو مشروع الفصل الأول ثم عرض فى الفصل الثانى عرضاً نقدياً للتكنولوجيا وفرويد وفى الفصل الرابع عرضت وجهة نظر .

وحاول أن يجيب على بعض أوجه النقد التى توجه إلى الآراء التى أبدتها ثم ناقش مشكلة التنوير فى الصناعة .

انحراف الصغار

تأليف الأستاذ سعد المغربى ، من سلسلة الحرية والمعلم التى تصدر عن دار المعارف بمصر ، ويقع فى ٢٦١ صفيحة من القطع المتوسط ، مع مقدمة للدكتور عبد المنعم المليجى . يزخر تراث علم الإجرام بمؤلفات عديدة تناولت مشكلة جناح الأحداث أو انحراف الصغار كما يؤثر المؤلف أن يطلق عليها .

وقد أفردت لهذه المشكلة بحوث عديدة تجريبية ونظرية ، ولقيت اهماً كبيراً فى كافة المجتمعات .

وهذا الكتاب الذى نعرض له اليوم محاولة لإلقاء الضوء على مشكلة انحراف الصغار من جميع جوانبها : الاجتماعية والاقتصادية والنفسية . وقد عنى المؤلف ببحث المشكلة فى مجتمعاتنا وأولى اهماً لتحليل الإحصائيات المنوعة التى تكشف بوضوح عن أبعاد المشكلة عندنا وسبقها . وهذا الاهتمام بالمشكلة فى مجتمعاتنا يعطى للكتاب طابعاً خاصاً . ولم يقم المؤلف كتابه إلى فصول ، وإنما قسمه إلى فقرات كبيرة . وقدم للكتاب مقدمة ثم تحدث تحت عنوان : «مركبة ضائير وآلام» عن الخسارة التى تمود على المجتمع من وراء مشكلة الأحداث الجانحين . ثم أول اهماً لتحليل وتقوم ثلاثة اتجاهات متميزة حاولت تفسير الانحراف . فحدثت عن وراثة الانحراف وعرض لآراء لومبروزو ، ثم تحدثت عن التحليل النفسى وانحراف الصغار ، وأخيراً عرض للاتجاه الاجتماعى فى تفسير الانحراف . ثم تحدثت عن عديد من العوامل تحت عنوان «عوامل اجتماعية أخرى» كالمدرسة غير الملائمة . . . والصحة السيئة . . . وأوقات الفراغ . ثم أول

تحدث عن الاستفتاء ، وقياس الاتجاهات ، والمتابعة ، والأساليب الإحصائية ، والطرق المقننة والملاحظة ، والاختبارات السوسومترية ، ثم عرض لأساليب متنوعة لدراسة السلوك الاجتماعي. وفي الفصل الخامس عشر تحدث عن تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة التقرير عن البحث .

وتناول الباب الثاني الإطار الثقافي الاجتماعي للسلوك والأنواع الرئيسية للبحوث التي تستخدم في دراسة السلوك الاجتماعي دراسة علمية سواء أكانت كشفية أم وصفية أم تشخيصية أم تجريبية . وتضمن الباب الثالث عرضاً لأهم الوسائل والأدوات التي تستخدم في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لأي بحث علمي

كتب ونشرات أهديت إلى مكتبة المركز

- ٨ - مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية .
- ٩ - الإحصاء السنوي للجيب (مرب) ١٩٥٨ .
- ١٠ - الإحصاء السنوي العام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .
- ١١ - الإحصاءات الحيوية للجزء الأول والثاني لسنة ١٩٥٣ والجزء الأول لسنة ١٩٥٤ .
- ١٢ - الإحصاء العام لمعهد للتعليم سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .
١. Research Information Bulletin.
أعداد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥
٢. South Asia Social Science Abstracts
سنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨ (خمسة أعداد) .
3. South Asia Social Science Bibliography.
سنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨ (خمسة أعداد) .
4. Selected Annotated Bibliography on
Urbanization, Bureau of Social
Affairs, U.N.
- ١ - علم النفس الصناعي ، ترجمة دكتور
السيد محمد غيري ، سمير نعيم ، محمود
الزيادي .
- ٢ - الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي ، دكتور
نجيب إسكندر ، دكتور لويس كامل ،
دكتور رشدي فام .
- ٣ - مجلة علم النفس ١٤ عددًا ، دكتور
يوسف مراد .
- ٤ - تقرير اللجنة المركزية للإحصاء لسنة
١٩٥٧ - ١٩٥٨ .
- ٥ - تقرير اللجنة المركزية للإحصاء لسنة
١٩٥٨ - ١٩٥٩ .
- ٦ - كتاب نتائج حصر القوى العاملة ١٩٥٧
- ١٩٥٨ .
- ٧ - كتاب التدريب على جمع البيانات .

مؤتمرات علمية

الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة
(للقاهرة من يوم السبت ١٧ إلى الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠)

تصلح لرسم سياسة وقائية علاجية جزائية تنطق
وأحوال البلاد حول موضوعات جدول أعمال
الحلقة .

وستتضمن الحلقة :

١- مثل الوزراء والمصالح والمحيطات
الحكومية من ذوي الخبرة والذين لديهم إلمام
خاص وشعبة بالموضوعات المطروحة للمناقشة
في الحلقة .

٢- مثل الهيئات المتخصصة الغير
الحكومية المعنية بالموضوعات المطروحة للمناقشة
في الحلقة .

٣- أعضاء بصفهم الشخصية من
المعنيين بمكافحة الجريمة والذين سيختارهم المركز
القوى للبحوث الاجتماعية والجناائية من
المتخصصين في الميادين المتعلقة بالجريمة والعقاب .

٤- من يختارهم مجلس إدارة المركز القوى
للبحوث الاجتماعية والجناائية كرئيس للحلقة
ونواب الرئيس ومقرري البيان والمقرر العام
للحلقة .

٥- زائرين - لا يشتركون في المناقشات
وليس لهم صوت في المناقشات - من بين
المهتمين بمكافحة الجريمة وبشئون العقاب من
يتقدمون للاشتراك في الحلقة من يوم اختيارهم
وتسجيلهم بسكرتارية الحلقة .

وستتضمن الحلقة - وفقاً لموضوعات جدول

لما كان الغرض من إنشاء المركز القوى
للبحوث الاجتماعية والجناائية هو النهوض بالبحوث
العلمية التي تتناول المسائل المتصلة بآثار
مقومات المجتمع العربي بإقليمى الجمهورية
والمشاكل التي يعانيها في سبيل وضع الأسس
اللازمة لسياسة اجتماعية وعلاجية وجزائية تنطق
وأحوال البلاد المتطورة ، ولما كان من بين
وسائله لتحقيق ذلك القيام بالبحوث العلمية في
الميادين الاجتماعية والجناائية ونشر تلك البحوث
وتبادلها مع الجهات العلمية الأخرى ولما كان
من بين سبل تحقيق هذا الغرض أن يدعو المركز
إلى عقد مؤتمرات علمية ونعلاوات على نطاق محلي
أو إقليمي أو دولي وأن يشترك في مثل هذه
المؤتمرات التي تعقدتها هيئات مختلفة وذلك
لوقوف عل أحدث النتائج العلمية وتبادل
وجهات النظر المختلفة في المسائل الاجتماعية
والجناائية ، فقد وافق مجلس إدارة المركز القوى
للبحوث الاجتماعية والجناائية على أن يعقد كل
سنتين حلقة دراسية لمكافحة الجريمة للجمهورية
العربية المتحدة .

وقد تقرر عقد الحلقة الأولى بمقر المركز
القوى للبحوث الاجتماعية والجناائية بمدينة القاهرة
في الفترة من السبت ١٧ ديسمبر إلى الخميس
٢٢ ديسمبر ١٩٦٠ .

وتهدف هذه الحلقة إلى وضع الأسس التي

الأعمال - إلى خمسة أقسام رئيسية ، وتنظم لجان فرعية إذا تطلب الأمر ذلك .

وستعقد الحلقة ثلاث جلسات عامة بما فيها جلسة الافتتاح والجلسة الختامية على أن تعرض تقارير الأقسام الخمسة في هذه الجلسات وترفع التوصيات والقرارات التي تخلص إليها الحلقة إلى رئيس الحلقة الذي سيرفها بدوره إلى الجهات التي تضع السياسات في ميدان الجريمة والعقاب .

كما سيمتد كل من أقسام الحلقة حول أربعة اجتماعات تناقش فيها التقارير الفرعية والتقرير العام لموضوع جدول الأعمال الذي يختص كل قسم بمناقشته .

وسيرفع المقرر العام للحلقة تقريراً عاماً إلى الحلقة في كل موضوع . من الموضوعات الخمسة التي يتضمنها جدول الأعمال بعده مقرر كل قسم يختار خصيصاً لهذا الغرض ، كما سيدور المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية أبحاثاً في موضوعات جدول الأعمال يرفها إلى الحلقة .

وستوزع كافة البحوث والدراسات والتقارير على أعضاء الحلقة مقدماً حتى يتسنى دراستها قبل المناقشة .

وستضمن برنامج الحلقة - بالإضافة إلى ما سبق - صورا من النشاط المتصلة بأعمال الحلقة كزيارات المؤسسات ذات الصلة بمبادئ الجريمة والعقاب وعرض أفلام سينمائية علمية وغير ذلك .

وعلى من يرغب في الاشتراك في الحلقة - فيما عدا مثل الهيئات - أن يحمل بطاقة اشتراك تطلب برسم السيد رئيس اللجنة التحضيرية للحلقة الأولى لمكافحة الجريمة الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية - بريد الجزيرة - القاهرة في ميدان لا يماز ١٥ أكتوبر ١٩٦٠

وستكون موضوعات جدول أعمال الحلقة كما يلي :-

- الموضوع الأول : مشكلة البغاء في الإقليم الجنوبي :

- (أ) مشكلة البغاء في الواقع وفي نظر القناوين
- (ب) العوامل الاجتماعية التي تصاحب ظاهرة احتراق البغاء .
- (ج) العوامل الشخصية (النفسية والبيولوجية) التي تصاحب الظاهرة .

- الموضوع الثاني : جرائم لثأر ومكانتها :

- (أ) خطورة مشكلة الثأر في المجتمع العربي .
- (ب) تقاليد وإجراءات الأخذ بالثأر في الإقليم الشمالي (مكلا للبحث الذي قام به المركز عن الثأر في الإقليم الجنوبي) .
- (ج) العوامل المشجعة لظاهرة الثأر في الإقليم الجنوبي .

- الموضوع الثالث : الأسرة وجناح الأحداث :

- (أ) دور الأسرة الحديثة في التنشئة الاجتماعية .
 - (ب) تصدع الأسرة وصلته بجناح الأحداث
- الموضوع الرابع : توحيد العقوبات السالبة للحرية :

- (أ) فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية في الاتجاهات العقابية الحديثة .
- (ب) تنوع العقوبات السالبة للحرية في النظام القائم وطرق تنفيذها .
- (ج) أهداف توحيد العقوبات السالبة للحرية والأسس التي يقوم عليها .

- الموضوع الخامس : دور الشرطة في منع

الجريمة :

- (أ) الدور الاجتماعي للشرطة في منع الجريمة .
- (ب) الدور القضائي للشرطة في منع الجريمة .
- (ج) الدور الإداري للشرطة في منع الجريمة .

المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الاجتماع

التكنولوجى على ضوء نتائج دراسة الموضوع في حلقات إقليمية أربعم عقدت في باريس وبيروت وأمريكا اللاتينية والقاهرة وعقدت حلقة القاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ . ويمثل الجمهورية العربية المتحدة في هذا المؤتمر الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى (وهو مدعو بصفة شخصية) الذى كان مقرراً الحلقة التى عقدت بالقاهرة وسيلقى بحثاً عن : حصر البحوث التى أجريت في موضوع المؤتمر في الجمهورية العربية المتحدة تقويم هذه البحوث . ويشرف على المؤتمر « ولبرت مور » وكان غيباً في الحلقة التى عقدت بالقاهرة .

مجلس البحر الأبيض المتوسط للعلوم الاجتماعية

ويمتد في ميلانو (إيطاليا) في سبتمبر القادم الاجتماع التمهيلي لتكوين مجلس البحر الأبيض المتوسط للعلوم الاجتماعية الذى يضم الهيئات القائمة بالبحث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول المنطقة . وهذا المجلس تطوير لمعهد الدراسات الاجتماعية في لاهى . ويمثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجغرافية في هذا الاجتماع الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى .

يعقد في مدينة المكسيك في المدة من ٦٠/٨/٣١ إلى ٦٠/٩/٦ المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الاجتماع ، الذى ينظمه المعهد الدولي لعلم الاجتماع ودعت له حكومة المكسيك . ويتعرض المؤتمر في أعماله لموضوعات أهمها :

- طرق البحث الاجتماعى .
 - النظريات الاجتماعية .
 - اجتماعيات التنمية .
 - اجتماعيات الاستثمار .
 - القبط الاجتماعى .
 - علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية .
- ويمثل الجمهورية العربية المتحدة فيه الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى مؤلفاً من جامعة عين شمس وسيلقى بحثاً عن التطويل الاجتماعى لشخصية .

الآثار الاجتماعية الناتجة عن التصنيع والتغيير التكنولوجى

ويمتد في شيكاغو مؤتمر منظمة هيئة اليونسكو مع الشبكة القومية لمنظمة اليونسكو في الولايات المتحدة الأمريكية والشعبة القومية لمنظمة اليونسكو في كندا لدراسة بعض الآثار الاجتماعية الناتجة عن التصنيع والتغيير

الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية

٧ - إنشاء مكاتب شرطة خاصة لمنع انحراف الأحداث .

٨ - إنشاء مكاتب منع الجريمة .
ويمثل الجمهورية العربية المتحدة في هذه الدورة العقيد محمود السباعي مدير المباحث الجنائية والمقدم حسن أنور أبو المجد رئيس المكتب الدول للشرطة الجنائية .
وبما يجدر ذكره أن الموضوع الأخير في جدول أعمال الدورة معروض للبحث بناء على طلب الجمهورية العربية المتحدة وعلى أساس مذكرة خاصة أعدها السيد العقيد/محمود السباعي .

تعقد الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية دورتها التاسعة والعشرين في واشنطن في المدة من ٥ إلى ١١ أكتوبر ١٩٦٠ .
وتتناول هذه الدورة بحث الموضوعات الآتية :

- ١ - استغلال النساء في البغاء .
- ٢ - تجارة المخدرات دولياً .
- ٣ - تصنيف جديد لبصمات الأصابع .
- ٤ - نوع جديد من آلات التصوير لتحقيق الشخصية .
- ٥ - حماية سائقى السيارات .
- ٦ - تبادل تسليم المجرمين .

المؤتمر الأوروبي الأول للطب للعقل الوقائى

٤ - « ندوة عن التحليل النفسى » اليوم الرابع .
وسيشترك في المناقشة والمرض أساتذة لهم شهرة كبيرة في مختلف البلاد الأوروبية وستنظم كلية الطب بهذه المناسبة :
« الممرض الأوروبي للأدوية الطبيعية والجراحية والمتشجبات الطبية والعلاجية . ٥ شارع سانت بيير - باريس » .

يمتد في باريس من ١٦ إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ المؤتمر الأوروبي الأول للطب العقل الوقائى تحت إشراف الاتحاد الأوروبي لطب العقل الوقائى . وسيناقش المؤتمر المسائل التالية :
١ - « الأسس البيولوجية للنفسوج » اليوم الأول .
٢ - « مراحل النفسوج » اليوم الثانى .
٣ - « الموارض الاجتماعية التى تصيب النفسوج » اليوم الثالث .

ندوات علمية

ندوات المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

- عقد المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية سبع ندوات علمية في المدة من السبت ١١ يوليو حتى الثلاثاء ١٢ يوليو ١٩٦٠ لمناقشة نتائج البحوث الميدانية التي انتهى من إعداد تقارير عنها وهي :
- ١ - بحث جرائم المرققة عند الأحداث - المرحلة الأولى (دراسة إحصائية تحليلية) .
 - ٢ - بحث ظاهرة البقاء في المجتمع القاهري (دراسة إحصائية تحليلية).
 - ٣ - بحث ظاهرة الثأر في الإقليم الجنوبي .
- وقد عقدت تلك الندوات برئاسة السيد الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي المستشار المنتخب بالمركز وشهدتها جميع السادة أعضاء الهيئة الفنية بالمركز ، وتناولت الندوات بالمناقشة المشاكل المنهجية والسمعية والمخبرات الميدانية والنتائج التي انتهت إليها تلك البحوث .

أنباء موجزة

تشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة

لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المدنيين

- قضى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بأن يشكل وفد ج . ح . م إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المدنيين الذي سيعقد في لندن في المدة من ٨/٨/١٩٦٠ حتى ٨/٢٠/١٩٦٠ من :
- السيد / حافظ سابق النائب العام
السيد / عادل يونس المستشار بالتقصى
السيد / على نور الدين رئيس نيابة أمن الدولة
- السيد / الدكتور أحمد محمد خليفة المدير العام
بالنيابة للمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- السيد / الدكتور محمد الفاضل الأستاذ بجامعة دمشق
- السيد / الرائد الدكتور محمد بدر الدين على الضابط بمصلحة السجن
- السيد / عبد العزيز فتح الباب الخبير بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية

تكوين شرطة نسائية فى إيطاليا

أن اختصاصات هذه القوة هى :

(أ) منع الجرائم التى ترتكب ضد الأخلاق العامة والعرف السليم ، والجرائم ضد العائلة وصحة النسب وسلامته ، والتحقق من وقوعها . والجرائم الخاصة بحماية العمل للنساء والأحداث .

(ب) القيام بالمحاث وأعمال الشرطة القضائية فى الجرائم التى ترتكبها النساء والأحداث اللتين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة ، أو الجرائم التى ترتكب أضرارا بهم .

(ج) مراقبة النساء والأحداث اللذين حكم عليهم بالوضع تحت إجراءات أمن عامة وساعدتهم .

(د) تقديم ما قد يلزم من مساعدة للنساء والأحداث فى حالة المروق وذلك بالاتصالات بالسلطات والمؤسسات التى تقوم بأداء مثل هذا الواجب .

صدر فى إيطاليا القانون رقم ١٠٨٣ الخاص بتكوين قوة شرطة نسائية فى الجمهورية الإيطالية . وجاء فى مقدمة هذا القانون أن الهدف من تكوين هذه القوة هو حماية الأحداث المنحرفين أو المعرضين للخطر ، وكذلك حماية النساء الخطرات أو المذنبات ، وبمعنى آخر يجب أن تمثل قوة الشرطة النسائية منطقة وسط بين جمود القانون والقرارات التى يجب أن تنفذها الشرطة بين مرونة وفهم قواعد الخطة الاجتماعية . وقد كان تكوين هذه القوة نتيجة للغيرة الكبيرة التى حصلت عليها إيطاليا من الدول الأخرى وبخاصة إنجلترا - التى يرجع تكوين قوة الشرطة النسائية فيها إلى عام ١٨٨٣ - والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا . وقد نص فى المادة الثانية من هذا القانون على

كان مخطوفاً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتي التفرق والحرق — إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . (١)

وقضت بأنه إذا كانت محاولة المتهمين الهرب — بما معهما من المواد المخدرة — يمد صلور إذن النيابة بضغطهما وتفتيشهما ، هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما ، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من نقض الدعوى بطلان التفتيش (٢) ثم قضت محكمة مبدأ الاستناد إلى حالة الضرورة لتبرير تجاوز الاختصاص في حكم حديث لها بأن « الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يكون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية — فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وتليفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم المشرع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتنبه من النيابة

العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسمح له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفة أو تذب إليه من يملك حق التذب وأن يحرمه خارج دائرة اختصاصه . هذا هو الأصل في القانون ، إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي ، المأذون له قانوناً بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبما له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما يثب على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء — وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صلور أمر النيابة المختصة بتفتيشه — هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً لقانون ، إذ لا يسوغ في هذه الحالة أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة (٣) » .

٢ — تحليل قضاء محكمة النقض :

يبين من استقراء محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة :

أولاً : أنها اقتصر على إجراءات التحقيق الابتدائي (٤) دون سائر الإجراءات الجنائية .

(١) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام من ١٠ ص ٣٩١ رقم ٨٧ .

(٢) نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام من ١٠ ص ١٠٠٤ رقم ٢٠٦ ، ٣٠ يوفية سنة ١٩٥٩ ص ١٠ رقم ٧٣١ رقم ١٥٩ .

(٣) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ للطن رقم ١٥٩٤ سنة ٢٩ رقم ٢٩ لم ينشر بعد .

(٤) يلاحظ أن الإجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بناء على انتداب من سلطة التحقيق يعد من إجراءات التحقيق الابتدائي .

اختصاصه لا يسلب منه صفته باعتباره من رجال الضبط القضائي (٣) .

والواقع من الأمر أن تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الاختصاص المحلى لا يعنى مطلقاً سلب ما يتمتع به من ولاية الضبط القضائي وإسقاطها عنه بحيث يصبح مجرد فرد عاى ، لأن مخالفة قواعد الاختصاص الولائي لا تتحقق إلا بمباشرة أعمال لا تدخلها له السلطة الولائية لوظيفته لا عند تجاوز الحدود المكافئة لاختصاصه وهذا المعنى هو ما قرره محكمة النقض فى حكمها هذا الأخير من أن خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطة وتوظيفته . حل أنه يلاحظ أن المحكمة العليا قد ذهبت بعد ذلك إلى أن مأمور الضبط القضائي الذى خرج من دائرة اختصاصه يعتبر حل الأقل من رجال السلطة العامة ، مع أن رجال السلطة العامة مقيدون فى أداء وتوظيفهم بمحود اختصاصهم المحلى أسوة بمأمورى الضبط القضائي شأنهم فى ذلك شأن جميع الموظفين العموميين .

ويحق لنا أن نتصل من الأهمية القانونية التى دعت محكمة النقض إلى تقرير هذا المبدأ والعمل من مبدأ ما سبق لها مع أنها أمنت صحة التفتيش إلى توافر حالة الضرورة .

لا شك عندنا أن الأعمال الاجرائية العامة (٤) - ومنها أعمال الضبط القضائي - إذا باشرها فرد عاى تصبح أعمالاً منتمية قانوناً (٥) ، بخلاف ما إذا باشرها موظف عموى طبقاً للسلطة الولائية لوظيفته - السلطة الإدارية أو القضائية مثلاً - متجاوزاً حدود اختصاصه فلها تصبح

ثانياً : أنها جاءت بمناسبة مخالفة قواعد الأهمية الاجرائية المتعلقة بتشكيل هيئة التحقيق والاختصاص المحلى .

ويبدو من العبارات التى وردت فى قضاء المحكمة العليا أنها لم تقصر تطبيق نظرية الضرورة على نوع معين من الاجراءات الجنائية . إلا أنه بما لا شك فيه أن التطبيقات العملية لم تسعف المحكمة العليا لتقرر حكمها بوضوح تام ما إذا كانت ترى تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية جميعها دون تمييز ، أم أنها تقصرها على نوع معين من الاجراءات . حل أنه يهنا أن يبرز التقييد الهام الذى أوردته محكمة النقض على تطبيق نظرية الضرورة وهو ألا تكون لدى الشخص الإجراءى (الذى يباشر الإجراء) وسيلة أخرى لمباشرة غير الاجتناب إلى المخالفة الاجرائية (١) .

هذا إلى أنه يلاحظ على الحكم الأخير الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ أن محكمة النقض حينت قبل أن تيسر صحة التفتيش الذى أجراه مأمور الضبط القضائي خارج حدود اختصاصه جالقول بأن خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطة وتوظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة . وقد عدلت محكمة النقض فى هذا القضاء عما سبق أن أثرته فى حكم سابق لها من أنه « إذا خرج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما ، وإنما يعتبر فرداً عادياً » (٢) .

وقد سبق لنا أن قلنا تعليقاً على هذا الحكم بأن خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة

(١) انظر نقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٥٩٤ سنة ٢٩ ق .

(٢) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الأحكام من ٢ ص ٢٥٥ - رقم ٩٧ .

(٣) انظر رسالتنا فى نظرية البطلان فى قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٥٩ ص ٢٠٩ .

و ٢١٠ .

(٤) وهى التى يتعين أن يباشرها موظفون عموميون .

(٥) انظر رسالتنا ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ و ١٩٩ .

الإجراءات الجنائية على أنه يحق للمأمور الضبط القضائي أن يحلف الشهود أو الخبراء (يمين) إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة (يمين). ومن أمثلة هذه الضرورة أن يكون الشاهد المني عليه مشرفاً على الموت أو يكون العمل الذي طلب من الخبير إجراؤه يمتنع مباشرة دون انتظار المحقق وإلا ضاعت الغاية منه ، كما لو طلب منه رفع آثار أقدام المتهم في مكان عام في وقت تنظر فيه المياه بالمطر مما يؤدي إلى زوال آثار الأقدام .

ثانياً : من المقرر أنه لا يجوز الانتداب لاستجواب المتهم وأن المنتوب مقيد بالإجراءات المنتدب لمباشرتها (المادة ١٧٠ / إجراءات) - إلا أنه بسبب حالة الضرورة خرج المشرع عن هذه القاعدة فنص في الفقرة الثانية من المادة ٧١ إجراءات على أنه للمنتوب أن يجري أى عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت ، متى كان متصلاً بالعمل المنتوب له ولازماً في كشف الحقيقة .

ثالثاً : من المقرر وجوب إجراء التحقيق في حضور الخصوم - إلا أنه يجوز للمحقق أن يجري التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة .

وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يصبح لم الملاحع على التحقيق (المادة ١٧٧ / إجراءات)

رابعاً : من المقرر أنه يجب على المحقق في الجنايات ألا يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة عاميه الحضور إن وجد - إلا حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، فضلاً عن حالة التلبس (المادة ١٢٤ / إجراءات) .

ويلاحظ أن المادة ٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « لا يجوز لرجال السلطة المخول في أى عمل مسكون إلا في

باطلة لا متعمدة . ولهذا فإن التعليل القانوني الصحيح لما ذهبت إليه محكمة النقض في هذا الحكم الأخير من تأكيد أن مأمور الضبط القضائي عند ما خرج عن دائرة اختصاصه لم يصبح فرداً عادياً ، لا نجده إلا في تقرير أن هذا العمل الذي يشره متجاوزاً لدائرة اختصاصه ليس إلا عملاً باطلاً لا متعمداً . فإذا حرصت محكمة النقض على تقرير هذا المبدأ بمناسبة تطبيق نظرية الضرورة على الاجراء التي يشره مأمور الضبط القضائي متجاوزاً حدود اختصاصه - كما رأت محكمة النقض - فإننا نرى لذلك معناه الذي لا يجب إغفاله وهو أنه يشترط لتطبيق نظرية الضرورة ألا يترتب على المخالفة الإجرائية الإخلال بمقتوبات العمل الإجرائي اللازمة لوجوده لا لصحته فمسبب والتي يكون من شأن تخلف إحداها أن يصبح العمل متعمداً .

وهذا التقييد أمر يتفق مع منطق محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة متى كان ذلك لازماً لتحقيق الغاية من العمل الإجرائي . ذلك أن تحقيق هذه الغاية أمر وثيق الصلة بوجود العمل الإجرائي ذاته ، فالمتوافر في هذا العمل المقويات اللازمة للاحتفاظ بكيانه ووجوده لا يمكن القول بتحقيق الغاية منه . ولذا كان من الطبيعي أن تحرص محكمة النقض على تطبيق حالة الضرورة متى كان العمل الإجرائي قد استوفى بكيانه مقويات وجوده القانوني وإن لم يستوف أحد شروطه صحة .

٤ - الأساس التشريعي لنظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجنائية :

ويستعين علينا أن نحدد معنى الأساس التشريعي لنظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجنائية حتى نحدد على ضوءه مقدار صلاحيته للاستناد إليه في جعل الضرورة نظرية عامة في هذا القانون .

أولاً : نصت المادة ٢٩٢ من قانون

المصرى بنظرية الضرورة في بعض الإجراءات الجنائية يبين أن القانون قد أجاز في هذه الأحوال مخالفة القواعد الإجرائية العامة متى كان ذلك ضرورياً لتحقيق الغاية منه وهو الوصول إلى الحقيقة .

تلك هي فكرة للضرورة كما يمكن تصورها في العمل الإجرائي الجنائي . فهنا للعمل نظمه القانون للوصول إلى غاية معينة ، فهل يجوز في القانون - كأصل عام - مخالفة للشروط المنظمة لصحة هذا العمل في سبيل تحقيق الغاية منه ؟ وبعبارة أخرى إذا وجد الشخص نفسه في ظروف من شأنها ألا تمكنه من تحقيق الغاية من العمل الإجرائي التي يزمع مباشرته إلا بعد مخالفة بعض شروط صحته فهل يجوز له التضيعة بالضمانات التي تكن في هذه الشروط من أجل تحقيق هذه الغاية ؟

إن القانون ينظم الخصوصية الجنائية لتصل النولة إلى معاقبة الجاني . وفي هذه الخصوصية تتنازع مصلحة النولة في التصاص من الجاني مع مصلحة المتهم ، وتبدو الحاجة ملحة في لتحقيق بين المصلحين وتوضير الضمانات الكافية للحريات الفردية من أجل إقامة محاكمة عادلة .

والمرشح فيما يسته من قواعد يتوخى توفير الضمانات المتبادلة للالتزام والدفاع والموازنة بينهما ويحرص جد الحرس على احترام هذه القواعد فيرتب البطان جزاء إهدار أي حق من هذه الضمانات . فلا يعم القانون تحقيق الغاية من هذا الإجراء بقدر ما يعمه أولاً توفير الضمانات التي فرضها القانون ، أو هو بعبارة أخرى يسعى بالغاية من العمل في سبيل الغاية من الضمانات التي قصد توفيرها .

وهذا المعنى هو ما عبرت عنه محكمة العليا في قولها بأنه خير للعدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الانتهاك على حريات الناس

في الأحوال المبيّنة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة الحريق أو القرق أو ما شابه ذلك .

ونقلت النظر إلى أن مجرد دخول المحل المسكون لا يعد وحده عملاً إجرائياً ما لم يرتب عليه القانون أثراً في الخصوصية الجنائية كضبط أدلة الجريمة . وبناء على ذلك فإن دخول المسكن في حالة طلب المساعدة من الداخل بقصد وقاية سكانه من الخطر لا يعد عملاً إجرائياً . ولا يهين من ذلك ما ورد في نهاية النص من أن الصور الواردة به لم ترد على سبيل الحصر بل يضاف إليها ما شاهدها من الأحوال ، ما دام أن الصور المذكورة ليست من الأعمال الإجرائية كما أسلفنا .

تلك هي الأحوال التي أجاز فيها القانون الخروج على القواعد الإجرائية العامة بسبب حالة الضرورة ، فهل تمثل تطبيقاً لنظرية عامة في قانون الإجراءات الجنائية أم أنها وردت استثناء من أصل عام لا يحيز مخالفة القواعد الإجرائية بسبب حالة الضرورة بها ؟ ذلك هو ما سنبينه فيما يلي .

هـ - عدم صلاحية تطبيق نظرية الضرورة على الإجراءات الجنائية :

تثار مشكلة الضرورة بمناسبة عمل غير مشروع بإشراف الشخص تحت وطأة ظروف عارضة معينة . وبغض النظر عن الأساس الذي تستند عليه نظرية الضرورة فإن مجال هذه النظرية ينحصر في أن يحد الشخص نفسه مضطراً إلى مخالفة القانون كوسيلة وحيدة لحماية حق أو مصلحة معينة . وفي قانون العقوبات المصري تتوافر جريمة الضرورة متى وجد الإنسان نفسه في ظروف تهدد بخطر حال جسمه على النفس لا دخل لإرادته في حله ولا سبيل لتلافيه إلا بارتكاب هذه الجريمة (المادة ٩١ عقوبات) .

وباستقراء الحالات التي أخذ فيها المشرع

لما كان ذلك ، فإننا لا ننصو مطلقاً أن
يخبر القانون - كأصل عام - إهدار الضمانات
التي أراد تحقيقها إذا أدى ذلك إلى تحقيق الغاية
من العمل الإجرائي ، وهو الذي حرص على
تقييد هذا العمل بتلك الضمانات .

هذا إلى أن القانون قد رسم الحدود التي تضمن
مباشرة العمل الإجرائي في ظلها وأطمأن الأفراد
إلى ما تنطوي عليه هذه الحدود من ضمانات
كافية ، فإن السماح بالإخلال بهذه الضمانات
ينطوي على إهدار للاستقرار القانوني *securité Juridique* الذي يجب أن يسود ، ولا شك
أن احترام التنظيم القانوني المصالح المتعارضة في
الخصومة بما يستتبعه من الاعتقاد العام بمعية
القواعد الإجرائية المنظمة لهذه الخصومة لأمر
متعلق بمحو النظام القانوني ذاته . وعلى ذلك فلا
يعد نظاماً أي تنظيم إجرائي يسمح بمباشرة العمل
الإجرائي دون تقييد يقيد ما إذا كان ذلك
ضرورياً لتحقيق الغاية من هذا العمل .

من أجل ذلك فنحن لا نقرر مطلقاً تطبيق
نظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجنائية
إلا في الأحوال التي عبر فيها المشرع صراحة
على الأخذ بها ، وذلك باعتبار أنها نظرية
لا تتلاءم مع طبيعة الإجراءات الجنائية التي
نظمها هذا القانون .

أما تلك الأحوال الاستثنائية التي أخذ فيها
المشرع بنظرية الضرورة فقد قصد بها تقوية
سلطة التحقيق الابتدائي بتحويلها مزيداً من
الاختصاصات للوصول إلى الحقيقة متجهاً في
ذلك إلى الأغراض ببعض مظاهر نظام التحري
والتنقيب ؛ ويجب أن نقتل في نطاق الاستثناء
دون القياس عليها .

هذا هو رأينا في تطبيق نظرية الضرورة في

والقبض عليهم بدون حق (١) .
والواقع من الأمر أن القول بتفصيل الغاية
من العمل الإجرائي على الغاية من التتبع
المؤسسية والشكلية الواردة عليه سيؤدي حتماً إلى
إهدار هذه التتبع وجعلها عبثاً ولنوا ففلا قد
يتحقق مأمور الضبط القضائي أن الشخص
الموجود في مسكنه يخفي مواد مخدرة في مسكنه
ويعلم جيداً أنه لو تأخر في سبيل الحصول على
أمر من النيابة بانتدابه لتفتيشه لأدى ذلك إلى
إفلات المتهمة بالمخدر ، إلا أنه مع ذلك يتعين
عليه النزول عنه حكم القانون والامتناع عن
التفتيش من تلقاء نفسه طالما لم يحصل بعد على
إذن النيابة العامة بالتفتيش أو بعبارة أخرى
تحقيق الضمانات التي أراد القانون توفيرها من
هذا الأذن .

ومن أجل ذلك فإنه عند بحث المقصود
بالشكل الجوهرى نلنا الرأي القائل بأنه
الشكل اللازم لتحقيق الغاية التي توخاها
القانون من مباشرة العمل الإجرائي (٢) . ففلا
حضور المتهمة أو من ينيبه عنه أثناء مباشرة
التفتيش شكل جوهرى قصد به مراقبة السلطة
القائمة على التفتيش والتحقق من سيادتها ، أما
التفتيش ذاته فإن الغاية منه هو ضبط أدلة
الجريمة وحضور المتهمة أو من ينيبه عنه
لا يتوقف عليه بداهة تحقق الغاية من التفتيش
كما أن ضبط أدلة الجريمة - وهو الغاية من
التفتيش - لا يفيد تحقق الغاية من المتهمة حضور
أو من ينيبه عنه .

وأيضاً عند تحديد أسباب تصحيح البطلان
قلنا أن المقصود بتحقيق الغاية كسبب التصحيح
هو الغاية من الشكل الإجرائي المميب إذا
تحققت عقب الإخلال به (٣) .

(١) نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بمجموعة الأحكام ص ٩ ص ٨٣٩ رقم ٢٠٦ .

(٢) نظرية البطلان ، المرجع السابق ص ٢٤٥ رقم ١٧٧ .

(٣) نظرية البطلان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ رقم ١٧٧ .

٧ - تفتيش المنزل القبيض على المتهم المخفى بداخله : ذهبت محكمة النقض إلى أن تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه بما يكون حالة الضرورة التي تميز له دخول المنزل الذي التجأ إليه هذا المتهم لقبضه وتفتيشه ، وقالت أن هذا الدخول لا يعد تفتيشاً .

وعندنا أن هذا العمل تتوفر فيه كل مقومات التفتيش كعمل إجرائي فما دام الفرض من دخول المنزل هو البحث عن أحد الأشخاص والقبض عليه فإنه يتحقق بذلك جوهر التفتيش وهو البحث عن الحقيقة في متدوع السر . ولا يغير من طبيعة التفتيش أن يكون عمله شخصاً لا شيئاً كما يتم عادة .

ونرى أنه في هذا المثال يتبين التمييز بين ما إذا كان صاحب المنزل يعلم بأن المتهم الذي يأوي عنده مطلوب القبض عليه أو متهماً بجنابة أو جنحة أو لا ، فإن توافر العلم المذكور لديه اعتبر متهماً بالجرمة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ عقوبات ولزم الحصول على أمر من النيابة العامة لتفتيش منزله . أما إذا جهل صاحب المنزل بصفة المتهم الذي يأوي عنده تميز لتفتيش منزله الحصول على أمر من القاضي الجزئي بالتفتيش باعتباره غير متهم تطبيقاً لنص المادة ٢٠٦ إجراءات . ويلاحظ في هذا الصدد أنه لا يقبل من المقبوض عليه اللجوء بطلان التفتيش ما دامت القاعدة التي خالفها هذا الإجراء لم تنقر حمايته (٢) .

٨ - القبض على المتهم خارج دائرة الاختصاص المحلي للمحقق :

ذهبت محكمة النقض إلى أنه يجوز لضابط

قانون الإجراءات الجنائية . ويجوز التنبه إلى عدم جواز الخلط بين الضرورة والمدر القهري ، ففكرة الضرورة تقوم على التضحية بمصلحة معينة في سبيل إنقاذ مصلحة أخرى أجدر بالرعاية . أما المدر القهري فإنه يقوم على توافر ظروف قهرية من شأنها أن تحول دون مباشرة الإجراء على وجهه الصحيح . وقد استقر قضاء المحكمة بالنقض - بحق - على اعتباره سبباً مطلقاً من ضرورة استيفاء العمل الإجرائي شروط صحته كما هي مقرر في القانون .

بعد هذا نعرض لمناقشة المبادئ التي أرسبها محكمة النقض كتطبيق لهذه النظرية ، وقد سبق أن اقتصرنا على التعبير عن وجهة نظر محكمة النقض في هذا الصدد .

٦ - ندب غير كاتب من كتاب المحكمة للتحقيق : استقر قضاء محكمة النقض كما أسلفنا على تحويل المحقق سلطة ندب غير كاتب من كتاب المحكمة للتحقيق في حالة الضرورة ويترتب على ذلك إجازة الإخلال بتشكيل هيئة التحقيق بسبب حالة الضرورة .

ونحن لا نفر هذا النظر كما أسلفنا ، ونرى أن التحقيق الذي تباشره النيابة بغير الكاتب المختص هو تحقيق باطل إلا أنه يتحول إلى إجراء استدلال صحيح . وفي هذا المعنى قصت محكمة النقض بأن الاستناد في إصدار أمر التفتيش إلى تحقيق دونه غير كاتب من كتاب المحكمة هو إجراء صحيح لأنه يجوز النيابة العامة أن تصدر أمراً بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدالات متى رأت كفايته لإصدار الأمر الذي يمد فتحاً للتحقيق (١) .

(١) نقض ١٩٥٩/٥/١٨ مجموعة الأحكام من ١٠ ص ٥٣٥ رقم ١١٨ .

(٢) نقض ١٩٥٨/٣/٤ مجموعة الأحكام من ٩ ص ٢٤٦ رقم ٦٩٩ ، ١٩٥٦/٤/٣٠ ص ٧ ج ٦٨٨ رقم ١٩٣ ، ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ رقم ١ ص ١٢ ، ١٩٥١/١١/١٢ ص ٣ ص ٢٢٤/١٦٣ / ١٩٤٨/١١ مجموعة القواعد جزء ٧ ص ٦٥٨ رقم ١٤٠٦٩٥ / ١٠/١٩٤٦ جزء ٧ ص ١٨٦ رقم ٢٠٠ .

المنتدب القبض والتفتيش ملاحقة المتهم المطلوب تفتيشه خارج حدود اختصاصه والقبض عليه متلبساً بجريمته ، وأنه يجوز له إذا شاهد المتهم المذكور خارج حدود اختصاصه أن يبادر بالقبض عليه .

ونحن نقر هذا القضاء وتؤيد النتيجة التي انتهى إليها ، إلا أننا لا نرى إستناد هذه النتيجة إلى نظرية الضرورة . ذلك أن من المقرر كما قضت محكمة للتقص أنه متى وقعت الجريمة في اختصاص قسم معين فإن مأمور الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصاً بإجراء كل ما يحوله إياه القانون من إجراءات التحقيق لتعقب المتهم في أى مكان ومباشرة التحقيق في غير القسم الذى يعمل به . والواقع من الأمر أن الاختصاص المهل بالتحقيق إنما يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم أو ضبطه لا بمكان مباشرة الإجراء ، أى أن مأمور الضبط القضائي يعتبر مختصاً محلياً بمباشرة التحقيق في أى مكان متى كانت الجريمة أو إقامة المتهم أو ضبطه تقع في دائرة اختصاصه . فلا يعد متجاوزاً لهذا الاختصاص إن هو بأمر عملاً خارج دائرة الاختصاص المعين بها متى كان

ذلك لتحقيق الجريمة المختص بها أصلاً . وقد نصت المادة ٢/٧٠ إجراءات على أنه لقاضي التحقيق إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها . ولا شك إن إجازة هذا الانتداب لا تستقيم ما لم يكن لقاضي التحقيق سلطة مباشرة التحقيق بنفسه خارج دائرة اختصاصه ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

هذا هو التطبيق السليم للقانون ، والذي بناء عليه نقول إنه متى انتدب مأمور الضبط القضائي لتفتيش متهمة عن جريمة وقعت في دائرة اختصاصه يحق له تفتيش هذا المتهم في أى مكان ، فإذا صادفه خارج دائرة اختصاصه وجب عليه القبض عليه لما له من اختصاص أصيل في مباشرة هذا الإجراء ، لا طبقاً لحالة الضرورة .

٩ - الخلاصة :

وخلاصة ما أسلفناه أننا لا نقر تطبيق نظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجنائية في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

قضية محمود أمين سليمان^(١)

روح الناس بسرقاته صبيّاً وغلاماً وشاباً ، وفي نهاية الأمر - وببذائع
الشك والتعيرة - انقلب سفاكاً ، إلا أنه بذلك وضع نهاية أليمة لحياته ..

أول أبنائه جميعاً .

وعاشت الأسرة في ظل ظروف اقتصادية
قاسية ، فوارد الأب المالية محدودة ، يتنق منها
على زوجة وأولاده بقدر ويتنق الباقى على
ملذاته وشبهاته .

قرأ « محمود » القرآن الكريم على سيده
لبنانية ولما يتنازع الماشرة من عمره . وعند
ما شب عن الطوق أدخلته الأسرة إحدى
مدارس الفرير حيث تلقى تعليمه الابتدائى وكان
مبرزاً بين قرنائته فى الدواصة مما جعله محل رضا
مدروسته من الرهبان اللاتكن يدرن المدرسة ،
إلا أنه كان دائماً المشاكسة مع زملائه يلغوا
عليهم الأناولات قسراً .

وكما كان « محمود » مبرزاً بين زملائه
فى الدواصة كان ذا دور قيادى بين رفاقه فى
اللب حتى بين أولئك الذين يكبرونه فى السن ،
وكان الحى الذى تقطعه الأسرة يتميز بارتفاع
المستوى الاقتصادى والاجتماعى لساكنيه مما جعل
« محمود » يقارن دائماً بين مستوى أسرته
ومستوى جيرانه ، وكان يصر على ذلك دائماً
- وهو ما زال فى دور الحفاطة - بأن الفنى
والثروة إنما هما ثمرة التفكير والتبصر وحسن
استخدام القتل . ويبدو أن قرب ذلك الحى من
مسكرات جنود الاحتلال وقطاعك شجع الصبية
سوى بينهم « محمود » - على ارتكاب بعض

فى غضون عام ١٩١٥ والحرب العالمية ترفع
البشرية بنيرانها المتأججة خرج الشاب « أمين
سليمان » من بلدته « بيت المال » من أعمال
مركز أبو طشت بمندرية قنا ، يحيط به الخوف
من المجهول ويحمله الأمل فى المستقبل ، خرج
الشاب مع نحو مليون من شبائنا عند ما نادى
متحدى السلطة (جيش الاحتلال وقتذاك) فى
جميع أنحاء مصر يدعو الشباب للعمل فى صف
الجيش البريطاني بفسطين وسور ياولبنا وغيرها .
خرج نحو المليون من شبائنا تحت ضغط
الإرهاب والحاجة الاقتصادية يحفهم يريق
ساذج من الأمل ، وعند ما أدت الحرب بالانهاء
لم يمد من هذا العدد الفسطين سوى بضع مئات ،
أما الباقون فقد غيبتهم فىافى البادية وتفتت بهم
ويلاط الجوع والمرض قبل أن تفتك بهم قنابل
المدافع وقذائف الرصاص .

خرج أمين سليمان فى الركب الطويل ،
فطوحت به السلطة مع من طوحت بهم إلى
فلسطين والعراق وسوريا ولبنان والمند ، وعند ما
وضعت الحرب أوزارها اتقى به المطاف إلى
لبنان ، وفى طرابلس عمل الشاب بالسكك
الحديدية . وتزوج مرتين ثم تزوج مرة ثالثة من
سيدة لبنانية مطلقة لها ابن من زواج سابق .

عاش مع زوجته هذه رشحاً طويلاً من الزمن
ولد له منها ذكراً ونحس إناث ، وكان محمود

(١) قام بررض هذه القضية الأستاذ على حسن فهمى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية .

العربية إلى فلسطين مخارية العصابات الصهيونية ، مشتهراً فرصة النفوذ القنارية ، ولما عاد إلى لبنان في صحة أحد معارفه لاستثمار بعض ما جمعه من مال سعى إلى الحصول على التزام باستغلال أرضية جمرق بيروت والحصول من التجار على مقابل شغلهم أرضه ببضائعهم ، ويبدو أن تلك الفكرة ملكت عليه وطار نفسه ، فحاول الحصول على بنيتة من مدير الجمارك ، فلما لم يجد لديه ميلا لمنحه هذا الالتزام أطلق عليه بعض الرصاصات أصابته في غير مقتل ، وحكم عليه بالسجن يقض سنتين .

وبما إن خرج من السجن حتى عاد إلى سرقاته وجرائمه وكان آخرها ، سرقة منزل أحد كبار رجالات الدولة وقتله أحد حراس المنزل فصدر عليه حكم بالسجن لمدة أربع سنوات ، فتوجه للقاضي بالقتل إلا أنه لم يستطع تنفيذ وعيده إذ دخل السجن وبعد قضاء مدة العقوبة رحل إلى مصر ، وكان ذلك في أوائل عام ١٩٥٦ .

وكان والده وإخوته قد غادروا لبنان إلى مصر عام ١٩٥٣ أثناء وجوده بالسجن بناء على رغبته بعد أن قلت الموارد المالية للأسرة بسببه كما أنه غشى على أخواته من الفتنة . ولما شجع الأسرة على الرحيل ووصل بعض الخطابات من أقارب الأب في صعيد مصر يستحثونه على العودة إلى البلدة التي تركها منذ نيف وثلاثين عاماً ليستقل أرضه التي ورثها من والده .

ولم تستطع الأسرة الوافدة من لبنان أن تتكيف مع البيئة الصحراوية المحافظة . كما تبين أن جميع ما ورثه الأب لا يجاوز بضعة قواريط بأعما وغادر وأولاده البلدة إلى الإسكندرية حيث كان يعمل بعض أقارب الأسرة بالمدينة وحيث البيئة أكثر تحمراً وأكثر ملاءمة لتكيف أولئك الوافدين من لبنان .

وفي الإسكندرية استطاعوا أن يتعرفوا بأولاد

السراقات المتأهفة في بادئ الأمر من تلك المستكرات ، وخاصة وأن الشعور الاجتماعي لم يكن ليندش من مثل تلك السراقات .

إلا أن ميدان تلك السراقات اتسع فشمّل أيضاً منازل وقصور الجيران أنفسهم وجلهم من عليّة القوم ومن ذوى النفوذ والسلطان . وحدث أن ضبط محمود وهو ما زال ابن عشر سنين في حديقته أحد الجيران مع زميلين صغيرين له يسرقون بعض ثمار الحديقة ، فاق كان من صاحب الحديقة إلا أن أبلغ السلطات ضد الصبيين واكتفى بإبلاغ أسرة « محمود » رعاية لرايعة الجوار ، وبات الفلام في قيد ججهدي وضعت أمه يديه وقدميه فيه وظلت تقصر به ضرباً مبرحاً نكالا لما جنت يده ، ولم تر في ذلك حقاً كافياً فكونته بالحديد المسمى بالنار ، وظل يمالج من جروحته شهوراً عديدة .

وتعددت بعد ذلك سرقات الفلام وكانت الأم تتألف في عقابه وزجره وتعليبه وكان يمد بالاستقامة تحت تأثير العقاب ، حتى إذا رجح إلى رفاته عاد إلى سرقاته تحت تأثير عوامل الإغراء والتشجيع .

وبما إن قوى ساعده حتى عمل في خلسة بعض الزعماء السياسيين والطاقيين بلبنان ، وكان لكل من هؤلاء أنصافه وشبته ومريده يؤجرون فيساندوا زعيمهم وينكلوا بمجموعه . وكان « محمود » بارع الحيلة شديد الذاكرة ذا باع طويل في حوادث البلطجة والسراقات فتخطفه هؤلاء الزعماء كل يوم لو حظي بمخاضاته وضمه إلى صفه . سعى بالباطل فصادف هذا القب هوى في نفسه وكان حافظاً له على أن يواصل أعماله الإجرامية ، وكان لامتداده إلى نفوذ مؤجريه وسكانهم في الدولة أثره على استخفافه بالسلطة وبالقانون .

وكان قد جمع مالا كثيراً من سرقات ارتكبها في فلسطين عام ١٩٤٨ قبيل دخول الجيش

شهيرة، وحاول أن يتنوع نفسه بالتمهيد بادعاء أنه على علاقة جنسية يلحى الخدمات بمنزل المطربة وأنه كان يقضى الليل مع تلك الخادم . وفى الطريق إلى المحافظة احتال على جندي الشرطة حتى سمح له بالذهاب إلى منزله وعدم إلى تغيير ملابسه التى كان يرتديها بأخرى أنيقة نظيفة حتى إن المطربة المحبى عليها عند ما ذهبت إلى المحافظة صافسته على أنه أحد ضباط المباحث فلما عرفت أنه القس الجانى أشفقت عليه وأوصت به غيراً .

ويعد التحقيق أفرج عن « محمود » تمهيداً لمحاكمته ، فسافر إلى الإسكندرية حيث تعرف بأحد المحامين يدافع عنه أمام القضاء ، والتمنع المحامى بمشاركته في مكتب للالات الكتابية والنشر كان سافراً لإغفاء سرقاته ، إذ كان كثيراً ما يفادر الإسكندرية إلى القاهرة بعد الظهور ويمود في صباح اليوم التالي وبه المال الوفير .

وفى تلك الفترة تعرف إلى « بالعات الهوى » وكان مقبوضاً عليها بمكتب حماية الآداب وتزوج منها حتى يفرج عنها . ولم يمكث معها سوى ثلاثة أيام ويبدو أن هذا الزواج ثم بعد بعد من الثانية بدفع مبلغ من المال حتى تخلص من المأزق ، إلا أن تلك السيدة لم تنفع ما وعدت به من المال فأبقاها في حصته حتى وفاته وإن كان قد قطع صلته بها نهائياً منذ تركها حطب الزواج بأياها .

تعرف بعد ذلك بفناته تسكن في منزل إحدى قريباته وتزوجها . وماتاً معاً حولي الشهرين ، لم تلاحظ الزوجة عليه أية غريبة في تصرفاته سوى اجتماعه بالمحامى شريكه في مكتب النسخ والنشر لفترات طويلة دون أن يفصح لها بشيء عما يفور بينهما ، إلى أن اضطرت تحت ضغط استنساواتها الكثيرة أن يلحى أن قضية سرقة من منزل المطربة الكبيرة قد لفتت ضله وأنه كان يقضى بعض الوقت مع خدام المطربة .

محمود وهم من صفار العمال بالمدينة وعاونهم هؤلاء في حدود ملاقتهم المخلوعة ، وتزوج أثنان منهم بابتئين من بنات الأسرة حتى يخفوا العبء عن كاهل أبيهما ، وتمكن الأب من الالتحاق بعمل بسيط بأجر زهيد ، وبدأت الأسرة تعيش في ظل الظروف الجديدة من فاقة وحرمان في انتظار عودة الابن بعد قضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه في سجون لبنان .

وفى أوائل عام ١٩٥٦ وصل « محمود » إلى الإسكندرية بعد أن رحلته السلطات اللبنانية إلى مصر ، واتفق بالأسرة وساول أن يبدأ حياته من جديد ، وكان يملك بعض المال ، فاشترك مع زوج كبرى شقيقاته - وهو في الوقت نفسه من أبناء عموته وكان يعمل ميكانيكياً - اشترك معه في إدارة ورشة ميكانيكية صغيرة كانت تدر عليهما ربحاً معقولاً يكفل للأسرة حياة متوسطة ، وفى تلك الفترة كان قد تعرف على إحدى بنات أسر الجيران وتزوجها . وكان قد انتخب ورشة أخرى مع زوج شقيقته أيضاً بالقاهرة وانتقل للإقامة بها . وفى القاهرة تعرف بأحد عمال التجارة بن يعرفون بسوء السلوك وصار يقضى معظم الليل معه في هو ويحيون وكثيراً ما أظهرت له زوجته تبرمها وشيقها بتصرفاته فاارتد عن غيبه ، وما زاد في ضيق الزوجة وسخطها أنها لاحظت أن المال يتناقص بين يديه ولا تعلم له مصدره ، واستعمرت منه من ذلك فزادت إحباطه شكوكها فطلبت الطلاق ولما رفض على زواجهما شهور قليلة ، فكان لها ما أرادت بعد أن خرجت من منزله وهي لا تملك غير ثمن تذكرة العودة إلى الإسكندرية .

ويبدو أن أخته وزوجها شكوا في تصرفاته فانفصل عن زوج أخته في العمل وعادت الأخت وزوجها إلى الإسكندرية ، وبقي محمود بالقاهرة يمارس سرقاته على نطاق واسع إلى أن ضبط متلبساً بالسرقة من منزل مطربة

وكان محمود يسافر كثيراً مع زوجته ومع الحمى إلى القاهرة لتأدية الدعوى إلى أن حكم عليه بالحبس بقية أشهر .

وفي الإسكندرية عاشت الزوجة مع أهلها ريثما تنتهى مدة العقوبة المحكوم بها عليه ، وفوجئت بعد أيام بمحمود يدخل عليها وقد هرب من محبته بأن اطلع بعض شفرات الحلاقة فنقل إلى المستشفى ومنها تمكن من الهرب .

واستطاع محمود أن يتخفى عن أعين السلطات أياماً بمنزل أحد أصدقائه . إلا أن أحد أشقاء زوجته عرف مقره وأبلغ الشرطة بذلك ، وفوجئ « محمود » بالمنزل وقد دهته الشرطة وكان يقتل بالخارج يقضى بعض حوائجه فتمكن من الهرب ، وتمكنت الشرطة من ضبط بعض الأشياء التي يرجع أنها كانت مرسوقة - في حوزة الزوجة فسيفت إلى قسم الشرطة للتحقيق معها ، فلجأ محمود إلى صديقه وكان يعمل كاتباً لدى أحد المحامين بالإسكندرية يسأله المشورة ففرقه الأخير بمحاميه ، فرجاه محمود أن يشهد التحقيق بحوار الزوجة . واستطاع الحمى أن يتوصل إلى الإفراج عنها ، فاستبشر محمود به وبذفاعة خيراً . وفاتحه في أن يدافع عنه في قضاياها الأخرى فلم يمانع الحمى . وأثناء خروج محمود من مكتب الحمى به إحدى زياراته له تمكن رجال الشرطة من القبض عليه بعد أن أوردتهم صديقه كاتب الحمى إلى مكانه ورسل إلى القاهرة وصيق إلى السجن ليقتضى مدة عقوبته ، وفي تلك الفترة كان الحمى يتردد على القاهرة بصحبة زوجة محمود وشقيقته اللذان عنه في قضايا أخرى وأحياناً لزيارته في السجن .

ويبدو أن ثمة ما أثار شكوك محمود حول علاقة الحمى بزوجته وشقيقته وبخاصة بعد أن نعى إلى علمه أن الحمى على علاقة مع بعض السيدات رغم أنه متزوج .

وتكاد تجمع مصادر المعلومات على أن

الشك كان يملأ على محمود حياته وأنه كان دائم الشك في جميع المتصلات به فهو لا يثق بمسك أمه ولا يثق بمسك أخواته ولا يثق بمسك زوجته بل هو لا يثق بالنوع كله ، فكثيراً ما كان يعلقه صبا على عدم ثقته بالمرأة بصفة عامة ، وكان محمود يبرر ذلك الشك ببعض الخرافات يذكرها عن مسك أمه وأخواته . فيذكر لزوجه أنه استيقظ من نومه ذات مساء وهو صدى على صوت رجل في فراش أمه بينما كان أبوه غائبا عن المدينة في عمل وأنه كان يختلس السم في مرارة لتأوهات العاشقين ، وأن ذكرى ذلك الحادث ماثلة أمام عينيه دائماً وأن ذلك وصف المرأة أمامه بكل الشرور والآثام .

وصارح محمود بعض مصادر المعلومات بأنه كان على علاقة جنسية بإحدى شقيقاته وهي تلك التي كان يشك فيها بعد أنها على علاقة بالحمى ويصدق الحمى يعمل مهنتاً .

وثمة واقعة أدلت بها بعض مصادر المعلومات وهي أن محمود أتهم زوجته الأخيرة بأنها على علاقة بأخيه الأصغر الذي يبلغ من العمر عشر سنين ذلك أنه وجد الصبي ذات ليلة بحجرة نومه وكان يبدو عليه بعض الارتباك .

وتسلط الشك على محمود وكان يحب زوجته حباً بالغا فلا يستطيع تطليقها ولا يبنى عنها حولا ، فحاول أن يتنزع من الزوجة اعترافاً بملقاتها بالحمى ، كما حاول أن يتنزع من الحمى اعترافاً مماثلاً ، وواجه كلا منهما بالآخر وأصحت حياته في شك مستمر ، ومن هنا صمم على الانتقام .

انتقل محمود بالزوجة إلى القاهرة وأسكنها شقة باللق ، وأخذ يكيل لها الطلب أنوثاً . وجعل من أبيه حارساً عليها ، فلا تستطيع فكاً وكان كلما تسلطت نوبات الشك على نفسه بالغ في إيلائها وتعليقها ، وتدمع أعينها بما ينالها على يدى زوجها فأبلغوا الشرطة وتمكنوا

المزول وتسلل إليه وأطلق الرصاص من كوة
بياب الشقة والأسرة مجتمعة حول طعام السحور
قاصداً إصابة الزوجة ، إلا أن الرصاص لم
يصبها وأصاب ابنة شقيقها الطفلة .

كما أخذ يطارد المحامي في كل مكان يمل به ،
وزاد نشاط الشرطة للإيقاع به وجندت
السلطات كل إمكاناتها للقبض على محمود ،
إلا أنه كان واسع الحيلة بارعاً في التصكير ،
ساعده على هذا بعض أقرابه الذين أخفوه في
مساكنهم واستأجروا له منزلاً يقيم فيه ،
هاجته قوات الشرطة مراراً وأصابته في ساقيه
بطلقات الرصاص ، واستطاع في كل مرة أن
يهرب مستغلاً في ذلك سرعة حركاته ومياده، وهكذا .

إلا أن السلطات استطاعت أن تحكم الحلقة
عليه فاضطر إلى الاختباء بمغارة في تلال المقطم
بناحية حلوان ، ويبدو أنه كان يعلم أن
مقاومته غير مجدية وأن مصيره محكوم فأطلق على
نفسه بضع رصاصات أثبت التحرير الطبي
الشرعي أنها كانت كضربة بالقتل عليه
واستطاع بعض رجال الشرطة أن يقتحموا عليه
المغارة .

وكانت نهاية خارج على القانون ، هبت
بالقانون منذ طوقته .

من إنفاذها وقد أشرفت على الهلاك ، واستطاع
رجال المباحث العثور على كثير من
المسروقات في الشقة ، وأمكن القبض على
محمود ، الذي ظن أن زوجته أفشت سرقاته ،
فأخذ يسرد اعترافات مفصلة عن سرقات كثيرة
ارتكبها وأبلغ المحقق عليهم السلطات ولم تسلم
الاحتواء إلى التفاعل ، وبلغت تلك السرقات
حوالي السبعين .

وكان أثناء التحقيق يتوصل الزوجة والمحامي
وصديقه المهندس بالقتل ، وأثناء فترة الحبس
الاجباري تمهيداً لمحاكمة ابتلع بعض شفرات
الحلاقة فنقل إلى المستشفى ومن هناك تمكن من
الهرب ، وسيطر عليه أن يتخذ وعيده ويقتل
غرواه فأخذ يطاردهم في كل مكان .

ذهب إلى منزل المهندس بالإسكندرية ،
حاول أن يحصل على اعترافه بوجود علاقة بينه
وبين شقيقته وزوجه فلما تردد المهندس في
ذلك أطلق عليه الرصاص قاصداً أعضاءه
التناسلية إلا أن الرصاص أصاب فتخذه بجراح
خطيرة وفر هارباً .

وهاجم محمود منزل أسرة زوجته التي تقيم فيه
واستطاع أن يهازل رجال الشرطة المنشين حول

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr Hussein El Shafai

Central Minister of Social Welfare & Labour

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Ali Hafez	Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Abdel Karim El-Yafi	Dr. Ali Ahmad Rashed
Dr. Mah. Mah. Moustafa	Mr. Moh. Zaki Mousa
Dr. El-Said Moustafa El-Said	General A. Zaki Shoukri
Mr. Hafez Sabek	Dr. Moh. El Fadel
Mr. Moh. Abou Zahra	Mr. Moh. Fathi
Dr. Ahmad M. Khalifa	

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkal City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

M. Ezzat Hegazy	El-Sayed Yassin El-Sayed
Dr. Moh. Ibr. Zeid	

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.

Crime Statistical Systems in U. A. R.

Social Change and Rural Society

La force de la confession en Mature Penale

Notes on the Prevention of Crime

NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

هيئة
بمبحث تعاطى الحشيش
في الإقليم الجنوبي

التقرير الأول
استمارة الاستنبار
تأليفها وحساب ثباتها وصحتها

عدد خاص



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد حل حافظ ، الأستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكريم الباقى ، دكتور حل أحمد راشد ، الأستاذ محمد زكي موسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد لقاضى ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأقرف - بريدة الخزيرة

رئيس التحرير : دكتور أحمد محمد خليفة
سكرتير التحرير : دكتور محسن عبد الحميد أحمد
مساعدو سكرتير التحرير : محمد عزت حجازى ، السيد يس السيد ، دكتور محمد إبراهيم زيد

-
- | | |
|--|--|
| ال نشر الصفحات . | ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى في |
| للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ، | ما يرسل إليها من مقالات الاختبارات الآتية : |
| عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، | ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع |
| السنة ، المجلد ، الصفحات . | باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وغيرها |
| للمقالات من المصنوعات : اسم المؤلف ، | ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به . |
| عنوان المقال [اسم المصنوعة] ، | ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز |
| تاريخ النشر . | لرموس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه . |
| وتشيت المصادر في نهاية المقال | ٣ - أن يكون الشكل العام المقال : |
| مرتبة حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين | - مقدمة للتعريف بالمشكلة ، و عرض |
| وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في | موجز للدراسات السابقة . |
| صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل | - خطة البحث أو للدراسة . |
| المصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) . | - عرض البيانات التي توافرت من البحث . |
| ٥ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة | - خاتمة . |
| منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل | ٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي : |
| وصورتين حل ورق فولسكاب ، مع | للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، |
| مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة | بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، سنة |
| مزدوجة بين السطور . | |
-

الاشتراك عن ستة (ثلاثة أعداد)	تصدر ثلاث مرات في العام	ثمان البلد
خمسون قرشاً	ماونى ، يوليو ، نوفمبر	عشرون قرشاً

المجلة الجنائية القومية

هيئة

بمخت تطاطى الحشيش

فى الإقليم الجنوبى

التقرير الأول

استارة الاستبار

تأليفها ، صنفها ، ثباتها

عدد خاص

تقديم

يقوم المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء سلسلة من البحوث والدراسات انتهى العمل في بعضها فعلا .

ومن المعروف أن البحث العلمي سلسلة متلاحقة من الخطوات ، ولا شك في أن النشر العلمي للبحوث أحد هذه الخطوات الرئيسية الهامة ، فمن طريقه يتاح لجمهور الباحثين والدارسين مناقشة نتائج البحوث ودراساتها وتقويمها الأمر الذي يضيف للتراث إضافات غنية .

وليست قيمة نشر البحوث مقصورة على مدى ما يفيد به جمهور الباحثين والدارسين منها ، فإنه ييسر للأجهزة المختلفة التي تخطط أو تشرع أو تنفذ في المسائل الاجتماعية والجنائية أن تفيد من نتائج هذه البحوث والدراسات .

لكل ذلك حرص المركز على نشر تقارير عن بعض ما يجري من بحوث ودراسات في « المجلة الجنائية القومية » التي يصدرها المركز ، والتي كان من أغراضها أيضاً إتاحة الفرصة أمام جمهور الباحثين لنشر نتائج بحوثهم ودراساتهم .

ويسر المركز وقد انتهت إحدى هيئات بحوثه من المرحلة الأولى من مراحل بحث ظاهرة تعاطي الحشيش في الإقليم الجنوبي أن ينشر نتائج هذه المرحلة من البحث في عدد خاص من المجلة يتضمن التقرير الأصلي وملحقاً هو نص استشارة استبيان المجموعة التجريبية .

هيئة تخطيط البحث

الأستاذ دكتور مصطفى زيور : المشرف على البحث ، رئيس
قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب جامعة عين
شمس . (أشرف على البحث حتى ديسمبر ١٩٥٨) .

دكتور السيد محمد خيرى : خبير بالهيئة ، مدرس علم النفس
بكلية الآداب جامعة عين شمس . (أنيب للإشراف
على البحث من يناير ١٩٥٨)

دكتور مصطفى سويف : خبير بالهيئة ، مدرس علم النفس
بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الأستاذ محمد خيرى محمد على : عضو بالهيئة ، باحث أول
بالمركز (سكرتير عام البحث) .

الأستاذ سعد المغربى : عضو بالهيئة ، مدرس علم النفس
بمعهد التربية الرياضية للمعلمين .

الأستاذ السيد يس السيد : عضو بالهيئة ، باحث مساعد
بالمركز .

المشتركون في البحث

أعضاء الحقوا بالهيئة

الأستاذ فرج أحمد فرج ، باحث مساعد بالمركز، (ضم إلى الهيئة في فبراير ١٩٥٩)
الأستاذ سمير نعيم الغول، باحث مساعد بالمركز، (ضم إلى الهيئة في سبتمبر ١٩٥٩)

خبراء استشاريون

دكتور أرنست سليمان شلبي ، مدرس بكلية طب قصر العيني (من ديسمبر ١٩٥٨
إلى ديسمبر ١٩٥٩) .
دكتور حلمي غالي ، طبيب أول بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية (من ديسمبر
١٩٥٨ إلى ديسمبر ١٩٥٩) .

باحثو الميدان

- ١ - الأستاذ السيد يس السيد
- ٢ - فرج أحمد فرج
- ٣ - سمير نعيم الغول
- ٤ - محمود الزيادي
- ٥ - كامل محيي الدين
- ٦ - محمد وهبه
- ٧ - أحمد إسماعيل صبح
- ٨ - قلدرى محمود حفي (ترك البحث في نوفمبر ١٩٥٩)

السكرتارية الإدارية

الآنسة نعمت شريف : (قامت بمهمة استقبال الحالات بالعيادة الجنائية
من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩)

لجان البحث

اللجنة الميدانية

- ١ - دكتور السيد محمد خيرى
- ٢ - دكتور مصطفى سويف
- ٣ - الأستاذ محمد خيرى محمد على
- ٤ - » سعد المغربى
- ٥ - » السيد يس السيد
- (قام بأعمال السكرتارية الفنية حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٩)
- ٦ - » سمير نعيم الغول
- (قام بأعمال السكرتارية الفنية من ٢١ سبتمبر ١٩٥٩)
- ٧ - » فرج أحمد فرج
- (ألحق باللجنة فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٩)

اللجنة النظرية

- ١ - دكتور مصطفى سويف
- ٢ - الأستاذ محمد خيرى محمد على
- ٣ - » سعد المغربى
- ٤ - » السيد يس السيد
- (قام بأعمال السكرتارية الفنية) .

لجنة خطة التحليل الإحصائى

- ١ - دكتور السيد محمد خيرى
- ٢ - دكتور مصطفى سويف

فهرس

صفحة	
	تصدير
١	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
٣١	الفصل الثاني : تأليف استمارة الاستبار
٧٥	الفصل الثالث : ثبات استمارة الاستبار
٩٩	الفصل الرابع : صدق استمارة الاستبار
١١٧	خاتمة
١١٩	ثبت المراجع
١٢٣	قاموس بتعريف المفاهيم الرئيسية الواردة في البحث
	ملاحق :
١٣٧	الملحق رقم (١) نص استمارة استبار المجموعة التجريبية

تصدير

طبيعة الوجود سر مغلق ، لا يستطيع الكشف عنه إلا من عرف كيف يوجه السؤال الملائم بالطريقة الملائمة . ولئن صح هذا القول بالنسبة للدراسات الطبيعية فهو أصح وأوضح بالنسبة للدراسات السيكلوجية والاجتماعية . ذلك أن ظواهر السلوك البشرى لا يكتفى مظهرها للدلالة على حقيقتها ، إنما تكمن حقيقتها فيما تنطوى عليه من معنى وقيمة .

ولئن كانت مهمة المشرع تقتضيه أن يحترم العرف السائد وسوابق الرأى والتشريع يتخذ منها مصادر لأحكامه ، فإن مهمة الباحث تقتضيه أن يحترم العرف السائد فى منهج البحث العلمى وسوابق الرأى والتشريع فى طرق الكشف عن الحقيقة فى الميادين المشابهة لميدان بحثه .

وكما أن العرف والسوابق القانونية لها حدودها التى ينبغى للمشرع أن يتعرف عليها ويعترف بها حتى يستطيع أن يطور تشريعه بما يتلاءم وتطور أشكال الحياة الاجتماعية ، كذلك العرف والسوابق العلمية لها حدودها التى ينبغى لرجال العلم أن يتعرفوا عليها ويعترفوا بها ، حتى يستطيعوا أن يلائموا بين مناهجهم وبين ما تقتضيه نوعية الظواهر ، ولا سيما ظواهر الحياة النفسية الاجتماعية التى يسعون إلى الكشف عن حقيقتها وعن العوامل المؤدية إليها والنتائج المترتبة عليها .

ولقد استغرق عمل هيئة البحث ، الذى انتهى بها إلى هذا التقرير ثلاث سنوات تقريباً (من نوفمبر ١٩٥٧ إلى آخر يولية ١٩٦٠) حرصت فى خلالها على أن تستغل كل الإمكانيات المتوفرة لدى أعضائها نتيجة لخبراتهم العلمية المتنوعة ، ولم ييخل الأعضاء بما لديهم من هذه الخبرات ولا بما فى وسعهم من جهد ، وذلك إيماناً منهم بالأهمية النظرية والتطبيقية لهذا العمل .

وتود هيئة البحث بمناسبة تقديم هذا التقرير أن تعرب عن شكرها العميق للمركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن أتاح لها فرصة السير فى بحث هذا

الموضوع ، واستجاب لكل ما طلبته إليه سواء فيما يتعلق بالنفقات المالية (الخاصة بأفراد العيشتين التجريبية والضابطة ، وفيما يتعلق بالأخصائين اللازمين للاستمرار وتنفيذ التحليلات الإحصائية) وفيما يتعلق ببعض الإجراءات التنظيمية ، وكان ذلك نتيجة للموقف الرشيد الذى وقفه الأستاذ الدكتور أحمد 'محمد خليفة مدير المركز من هيئة البحث .

ولا بد من التنويه هنا بالجهود المخلصة المتبصرة التى بذلها أعضاء الهيئة من المشتغلين بالمركز ، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال التنظيمية المختلفة بالإضافة إلى أعبائهم الأكاديمية نحو البحث .

وقد كان الأستاذ محمد خيرى محمد على مثالا للنشاط والخلق فى تنظيم خطوات البحث ، وتنظيم الاتصال بين الهيئة والمركز ، وكذلك تنظيم الاتصال بين الهيئة ومن طلبت تعاونهم من خارج المركز بصورة تدعو إلى الإعجاب . ولم يكن الأستاذ السيد يس السيد يقل عن ذلك نشاطاً ولا حذقاً فى تعاونه مع الأستاذ محمد خيرى محمد ، وفى تنظيمه لأعمال اللجنة النظرية بوجه خاص ، وهى اللجنة التى شكلت لإعداد المادة النظرية لهذا التقرير ولوضع الخطة النظرية للجوانب أخرى من البحث .

أما الأستاذ سمير نعيم فقد اعتمدت عليه هيئة البحث فى عمليتين على جانب كبير من الأهمية ، أحدهما تنظيم سير عمليات الاستمرار بحيث لا تتعرض لأى ارتباك ، وذلك مسألة دقيقة ومعقدة . والثانى تنظيم سير عمليات التحليل الإحصائى بصورة يتوفر فيها السرعة والافتقان معا . وقد أدى المهمتين بما يتناسب ومستوى الثقة التى وضعها الهيئة فى شخصه .

.. كذلك لا بد من التنويه بالتعاون الصادق الذى أبداه السيد العميد (بالمعاش) لإبراهيم الترساوى المدير السابق لمكتب مكافحة المخدرات وذلك أثناء الفترة التى قضاها فى العمل مع الهيئة فى شهرها الأول .

ولا بد من التنويه أيضاً بالجهود المخلصة التى بذلها الخبيران الطبيبان الدكتور أرنست سليمان شلبى المدرس بكلية طب قصر العيني ، والدكتور حلمى غالى

الطبيب الأول بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية . فقد دعتها الهيئة إلى حضور اجتماعها من ديسمبر ١٩٥٨ إلى ديسمبر ١٩٥٩ للإفادة من خبرتهما في ميدان الطب الباطني والطب النفسي أثناء مراجعة استمارة البحث وإجراء الاختبارات التمهيدية عليها . وقد كشف الدكتور أرنست سليمان عن اهتمام عميق بالبحث وكان مثالا للتعاون الرشيد .

وكذلك استعانت الهيئة بالسيد محمد أمين رئيس قسم الإحصاء بمصلحة السجون وذلك للقيام ببعض العمليات الإحصائية الآلية ، فبذل جهداً مشكوراً فيما وكل إليه من أعمال .

وقد تضافرت هذه الجهود جميعاً في تعاون صادق حقاً .

ومع ذلك فإن هذا التعاون الذي ظل يكتنف نشاط الهيئة طوال مدة عملها ، ينبغي الاعتراف بأنه ثمة من ثمار أستاذية الدكتور مصطفى زيور وقيادته العلمية الرشيدة . فقد أشرف الدكتور زيور على عمل الهيئة بالفعل لمدة سنة تقريباً ، ثم سافر في مهمة علمية إلى أوروبا لم يعد منها حتى كتابة هذا التقرير ، ومع ذلك فلا تزال الهيئة تشعر أنه صاحب فضل عميق في وضع أصول التعامل العلمي الرفيع بين أعضائها .

أما فيما يتعلق بهذا التقرير ، فقد أعد المادة النظرية اللازمة له لجنة مكونة من :

دكتور مصطفى سويف

الأستاذ محمد خيرى محمد على

الأستاذ سعد المغربي

الأستاذ السيد يس السيد

وأعد خطة التحليلات الإحصائية لجنة مكونة من :

دكتور السيد محمد خيرى

دكتور مصطفى سويف

وأشرف على تنفيذ خطة هذه التحليلات :

دكتور السيد محمد خيرى

الأستاذ سمير نعيم

وقام بكتابة هذا التقرير فعلا :

الدكتور مصطفى سويف

مصطفى سويف

٢٨ يولية ١٩٦٠ .

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة - هدف البحث - الحاجة القوية إلى هذا البحث الحاجة العلمية
إلى هذا البحث - صياغة المشكلة - تصميم خطة البحث .

مقدمة :

هذا هو التقرير الأول عن بحث تعاطى الحشيش في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ، وسوف يلى هذا التقرير تقارير أخرى متتالية كلما تقدم البحث وانتهى من إحدى مراحلته الرئيسية . والهدف الرئيسى لهذا البحث هو الكشف عن العوامل المؤدية - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى تعاطى بعض الذكور المصريين للحشيش والآثار المترتبة على هذا التعاطى بالنسبة للفرد والمجتمع على السواء .

ويمكن زيادة توضيح هذا الهدف بصياغة عدد من الأسئلة الهامة التي ينطوى عليها ، والتي يحاول هذا البحث الإجابة عنها . من الأمثلة على هذه الأسئلة ما يأتى :

١ - ما هى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد عند ما يبدأ تعاطى الحشيش ؟

٢ - ما هى النوافع التي تدفعه إلى أن يستجيب لهذه الظروف بأن يتعاطى ؟

٣ - ما هى مرحلة العمر التي يبدأ عندها معظم المتعاطين ، أم ليست هناك مرحلة بعينها ؟

٤ - لماذا يستمر البعض في التعاطى حتى يصبح متعاطياً منتظماً في حين أن البعض الآخر لا يستمر وقد لا يعود إلى هذه التجربة إطلاقاً ؟

٥ - ما هو نوع التأثير المباشر الذي يقع على متعاطى الحشيش ، هل يتغير حالته الوجدانية الراهنة من الانقباض أو الملل إلى السرور مثلاً ، وهل يتغير

مواجهه العام فبعد أن يكون ميالا إلى العزلة مثلا يصبح أشد ميلا إلى مخالطة الناس والاندماج فيهم ، وهل يطرأ أى تغير على نشاط حواسه ، وماذا عن وظائفه العقلية العليا كالقدرة على الموازنة والاستدلال والتعميم وإيجاد الحل السليم لما يعترض طريقه من مشكلات ؟

٦ - هل هناك آثار دائمة أو مزمنة لتعاطي الحشيش ؟

٧ - هل ينتهى الحشيش بمتعاطيه إلى الإدمان (*) إذا تناولنا هذا المفهوم بمعناه السائد فى دراسات الطب العقلى ؟

٨ - هل يؤثر الحشيش على إنتاجية الشخص سواء أكان عمله يدوياً أم كان فكرياً ؟ وهل يؤثر فى كلا العاملين فى اتجاه واحد أم أن له فى كل منهم تأثيراً نوعياً ؟

٩ - ما نصيب كثير من الأفكار الشائعة حول الحشيش من الصحة ؟ يقال مثلا إن للحشيش تأثيراً معيناً على النشاط الجنسى لدى متعاطيه فهل هذا صحيح ؟ ويقال إن له تأثيراً منشطاً للقدرة على التفكير الابتكارى وخاصة فى الفنون الأدبية فهل هذا صحيح أيضاً ؟

١٠ - هل ترجع آثار التعاطى - أيّاً كان نوعها أو اتجاهها - إلى التأثير الفارماكولوجى للحشيش ، أم ترجع إلى نوع من الإيحاء الذاتى نتيجة معتقدات اجتماعية سائدة ؟

هذه عينة محدودة تمثل عدداً كبيراً من الأسئلة التى يتناولها البحث ويحاول الإجابة عليها إجابة دقيقة ، تقوم على الملاحظة المضبوطة ، والتحليل الإحصائى لنتائج هذه الملاحظة ، والتجريب العلمى للتحقق من صحة الملاحظات التى جمعت وما قد يقام عليها من استنتاجات .

وجه الحاجة إلى هذا البحث

الحاجة القومية الخاصة :

جاء في المذكرة التي وضعها مجلس الخبراء بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٧ (المعهد القومي للبحوث الجنائية عندئذ) عن مشروع « بحث تعاطي الحشيش في مصر » ما نصه : « إن تعاطي الحشيش في مصر ظاهرة تلبو متضخية بين طبقات المجتمع المصري ، وهو يعد جريمة في مصر لما أضرها الخطير على الأفراد والجماعات ، ولذا فإن المعهد يرى أن يهتم بدراستها وإجراء بحث علمي في ميدانها »^(١).

وهذه المذكرة واضحة فيما تشير إليه ، فكثير من الدلائل تدل على انتشار تعاطي الحشيش انتشاراً واسعاً بين كثير من فئات مجتمع الإقليم الجنوبي وكثير من الدلائل تدل على أن المشرع يزداد اهتمامه بهذا الموضوع وتزداد مخاوفه من آثاره مما كان له أثره في اتجاهه نحو تشديد العقوبة وإطراد هذا التشديد^(٢).

وما يدعم هذه الملاحظات ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية لقسم مكافحة المخدرات في الجمهورية العربية المتحدة . فبالنظر في الجدول رقم (١) عن الكميات المضبوطة من الحشيش والأفيون في الإقليم الجنوبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتضح أن كمية الحشيش المضبوطة داخل البلاد أثناء محاولة تهريبها إلى الداخل تفوق دائماً — فيما عدا سنة ١٩٤٦ — كمية الأفيون المضبوطة ، وتصل

(١) مذكرتي عن مشروع « بحث تعاطي الحشيش في مصر » مجلس الخبراء بالمعهد القومي للبحوث الجنائية ، ١٩٥٧ .

(٢) المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، وقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . انظر كذلك مذكرة عن « التطور التشريعي لقوانين المخدرات » . للأستاذ السيد يس عضو الهيئة ، والمقال الوارد بمجلة الأمن العام ، ص ٣ - ١٢ ، بعنوان « تشديد العقوبة في جرائم المخدرات » العقيد عبد الفتاح الطراني .

أحياناً إلى ما يزيد على أربعة عشر مثلها . هذا عن المقارنة بين كمية المضبوط من الحشيش والأفيون . فإذا وسعنا دائرة المقارنة لتشمل المخدرات الأخرى التي ورد بيان بضبطها في تقارير مكافحة المخدرات كالكوكايين والهيريون والمتروك (*) وجدنا أن المقادير المضبوطة من هذه المخدرات ضئيلة جداً بل درجة تبيح إغفال ذكرها في الجدول الذي أوردناه .

جدول رقم (١)

الكميات المضبوطة من الحشيش والأفيون في الإقليم الجنوبي

من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥٨

أفيون			حشيش			السنة
سجم	جم	كجم	سجم	جم	كجم	
٢٧	٢٣٧	٢٤٣٩	٤٧	٣٣١	٢١٠٨	١٩٤٦
٨٦	٤١٥	٤٣٣١	٦١	٦٣٩	٨٨٤٣	١٩٤٧
٥	٥٩٠	٤٦٠٥	٧٥	٤٥٣	٩٦٥٥	١٩٤٨
٤٥	٤٢٠	٦١١٨	٣٦	٩٩	١٤٩٨٣	١٩٤٩
٨٣,٥	٦١٧	٣٦٨٠	٤٩,٥	٩١٩	١٧٧٣٤	١٩٥٠
٢,٥	٢٠	١٤٠٦	٦٢,١	٩٩٥	١٣٥٠٩	١٩٥١
٨٤	١٩٦	٢٦٩٤	٤١	٥١٧	١١٩٥٣	١٩٥٢
٧٢	٣٨٠	١٤٧٥	٢٥	٦٥٥	٢٩٣١	١٩٥٣
٨٨	٢٥٢	١٨٩٢	٧٦	١٥٩	٤٩٣٣	١٩٥٤
٢٠	٢١٣	٢٨٠٠	٥٨	٣٣٤	٩٣٣٢	١٩٥٥
٦٦	٨٧٨	٣١٥١	٢٦	٨٨٥	١٠٠٢٨	١٩٥٦
-	-	١٦٤٨	-	-	١١٤٠٦	١٩٥٧ *
-	-	١٢٨٨	-	-	١٨٣٢٣	١٩٥٨

(*) وهو مخلوط من الحشيش وبعض الأعشاب الجافة .

(**) البيانات الواردة عن سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ اعتمدنا فيها على ما ورد في مقال العقيد

عبد الفتاح الطراني السابق الإشارة إليه .

على أن هذه المقارنة التي نحاول أن نستنتج منها أن مشكلة الحشيش أشد خطراً من مشكلة المخدرات الأخرى في الإقليم الجنوبي قد تثير اعتراضين على النحو الآتي :

أولاً : أن الأضرار المترتبة على كمية معينة من المخدرات البيضاء تفوق غالباً الأضرار المترتبة على كمية معادلة لها في الوزن من الحشيش .

ثانياً : أن الإحصاءات الرسمية في أي مجتمع تنطوي على ثغرات متعددة مما يحتم على الباحث أن يتناولها بالخطر الشديد .

ومع أن بعض الدراسات الحديثة (٢٦) (٢٠) تؤيد مضمون الاعتراض الأول فإن هذا الاعتراض لا يلبث أن تتضاءل قيمته إذا ما نظرنا إلى الفرق الهائل بين مقدار المضبوط من الحشيش والمضبوط من المخدرات البيضاء في بعض السنوات الأخيرة ، ويكفي أن نعلم أن مقدار الكوكايين أو الهيرويين الذي ضبط في أي سنة منذ سنة ١٩٥٠ حتى آخر إحصاء وصل إلينا لم يزد على عدد من الجرامات ، وأنه في بعض السنوات مثل سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ لم تضبط أية كمية من الهيرويين ، وأن كمية الكوكايين التي ضبطت في هاتين السنتين كانت ثلاثة جرامات ، ثم ثمانية جرامات و ٢٠ مستحجرام على التوالي . هذا في حين أن كمية الحشيش التي ضبطت في أية سنة منذ سنة ١٩٥٠ لم تكن تقل عن ثلاثة آلاف كيلوجرام ، بل إن هذا هو أقل مقدار ضبط في هذه الفترة وكان ذلك في آخر سنة ١٩٥٣ على أثر صدور قانون بتشديد العقوبة وما أثاره هذا القانون - فيما يبدو - من فزع مؤقت (٢٠) في حين أن معظم المقادير التي ضبطت قبل ذلك أو بعد ذلك تزيد على عشرة آلاف كيلو جرام هذا عن الاعتراض الأول .

وفيما يتعلق بالاعتراض الثاني ، وهو الخاص بالثغرات ومواطن الضعف

(٥) الأرقام بين قوسين في المتن تشير إلى أرقام المراجع في قائمة المراجع الواردة في نهاية التقرير .

(٥٥) خطاب موجه من إدارة مكافحة المخدرات فرع القاهرة إلى السيد / مدير المعهد القومي

للبحوث الجنائية بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٩ .

التي تنطوي عليها الإحصاءات الرمية ، فهو الآخر يحتاج إلى شيء من النظر .
إلا أن لهذا الاعتراض خطره الذي يفوق خطر النقطة السابقة وسبب ذلك أنه
يمس منهجية الدراسات الاجتماعية بوجه عام . ومن ثم فسوف نتناوله بشيء
من التفصيل .

إن كثيراً من جوانب خبرتنا الاجتماعية تشير إلى صحة هذا الاعتراض ،
كما أن كثيراً من جوانب خبرتنا العلمية الناتجة عن اطلاعنا على عدد من البحوث
الاجتماعية تشير إلى أن هذه الشكوى عامة من الباحثين المختلفين في المجتمعات
المختلفة مع تفاوت في الدرجة . غير أن هذه الخبرات جميعاً لا تبرر المغالاة في
الاهتمام بهذا الاعتراض إلى الدرجة التي قد تشل الباحث عن مواصلة البحث ،
لا سيما وأن الإحصائيات الاجتماعية هي المادة الخام التي يعتمد عليها عدد كبير
جداً من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الاجتماعية . وعلى ذلك
فليس أمام الباحثين في هذه الميادين إلا أن يختاروا واحداً من أمرين : إما أن
يقبلوا هذه الحقيقة ويحاولوا التغلب على بعض آثارها السيئة مع التواضع فيما
يولونه من ثقة للاستنتاجات التي يرتبونها على تحليل هذه الإحصائيات الدقيقة ،
أو أن يمتنعوا تماماً عن البحث في الظواهر الاجتماعية حتى تتوفر الإحصائيات
الدقيقة دقة تامة .

على أن الإحصائيات ذات الدقة التامة مثل أعلى يندر أن يتحقق وبخاصة
فيما يتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية . ويبدو أن تحققها سيظل كذلك مثلاً
أعلى نادر الحدوث ، نظراً للعوامل التي لا نهاية لعددها التي تتدخل - بطرق
لا حصر لها - في تحديد المستوى الذي تصل إليه هذه الدقة . ومعنى ذلك
أن اختيار الامتناع عن البحث حتى تتوفر الإحصائيات الدقيقة اختيار عقيم
لأن هذا الاختيار ينطوي من الناحية المنطقية على القضاء التام على الدراسة
العلمية لمظاهر النشاط الاجتماعي جميعاً .

إن حديث البحث عن الحقيقة الكاملة والتسك بالدقة التامة حديث ساذج ،
يصلح أن يقدمه المدرس في مرحلة معينة من مراحل تنشئة الطالب ليكون بمثابة

نواة صلبة يتجمع حولها الضمير العلمى لهذا الطالب، ولكن البحوث العلمية التى أجريت بالفعل والتى يمكن إجرائها - على الأقل فى حدود المستوى الحاضر لتقدم البحث العلمى - لم تستطع ولا يمكن أن تستطع الحصول على الحقيقة الكاملة ولا أن تتوخى الدقة التامة . ولو أن العلماء الذين أجروها وضعوا نصب أعينهم هذين الهدفين ولم يتحولوا عنهما إلى مطالب أشد تواضعاً لما تمت هذه البحوث إطلاقاً . والواقع أن ما تلقاه هؤلاء العلماء من تريب على النظرة الواقعية هو الذى مكّنهم من إنجاز ما أنجزوا ، وهو ما لا يتعارض ومقتضيات الضمير العلمى الصلب .

يكفى أن نقرأ الفصول المنهجية الثلاثة التى صدر بها انكلز وبوير & A. Inkeles R. A. Bauer دراستهما الميدانية للهاجرين السوفيت (١٧) لنطلع على سلسلة التنازلات المنهجية والحلول الوسط التى اضطر إليها هذان العالمان وزملاؤهما . وهى سلسلة من التنازلات والحلول تبدأ منذ تحديد أهداف البحث ، وتمتد حتى تشمل أدوات البحث وتصميم العينة التى تجمع منها البيانات وما إذا كانت العالم الإحصائية لهذه العينة مطابقة للخصائص الإحصائية لجمهورها الأصلي . وقد واجه الباحثان ومساعداهما هذه الحقيقة بصراحة ، وذلك فى قولهما :

« ولما كان الباحث مضطراً فى بحث من هذا القبيل إلى أن يقبل الحلول الوسط بين مثل أعلى لما ينبغى أن تكون عليه خطوات البحث وبين مقتضيات الموقف العلمية ، فإن تفهم الظروف التى أحاطت بنا أثناء عملنا كفيل بأن يمد القارئ بأساس لحسن تقدير القرارات التى اتخذناها » (١٧ ص ٧) .

كذلك نستطيع أن نطلع على بعض الملاحق التى أوردتها ستاوفر وزملاؤه S.A. Stouffer et al. (٣٠) فى نهاية كتابهم عن « القياس والتنبؤ » الذى يطور حول نتائج عدد من البحوث الميدانية التى أجريت على عينات مختلفة من المهندسين فى الجيش الأمريكى أثناء الحرب العالمية الثانية . وفى هذه الملاحق يذكر لنا الباحثون كثيراً من الصعوبات العملية التى واجهتهم واضطرتهم إلى سلسلة من التنازلات فيما يتعلق بإحكام المنهج .

وقد يقال إن هاتين الدراستين اللتين ذكرناهما لا تتركز فيهما الصعوبات حول إحصاءات المجتمع الأصلي الذي استمدت منه العينة، وإن التنازل فيما خلا ذلك مقبول في ميدان البحث العلمي . إلا أن قيمة هذا الاعتراض تتضاءل كثيراً إذا تذكرنا أن ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية بأسرة تقوم وراءه هذه الثغرة في أوضح صورها . ففي معظم الدراسات التي تناولت جوانب من حضارات الشعوب البدائية لا يجد الباحث أية إحصاءات ، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لم تمنع الباحثين من ولوج هذا الميدان ، ولم تحل بينهم وبين إمكان الوصول إلى نتائج ذات قيمة موضوعية .

خلاصة القول إذاً أنه مهما تكن الثغرات التي تنطوي عليها الإحصاءات الرسمية للمجتمع الذي يعمل فيه الباحث الاجتماعي فينبغي ألا تكون هذه الثغرات سبباً في أن يتوقف الباحث عن إجراء البحث العلمي ، بل ينبغي له أن يقبل مسؤولية القيام بالبحث ، على أن يعترف بمحدود قدراته ، ويتواضع في طموحه سواء من حيث التعميمات التي ينشئ الوصول إليها ومن حيث التوجيهات ذات القيمة العملية التي قد تكون ضمن أهدافه .

ولا تعني هذه المناقشة أن الباحث يستطيع أن يتنازل عن مثاليات البحث العلمي حينما أرادت له أهواؤه ، لكنها تعني أنه يستطيع أن يتنازل حيث يقهره ظروف الحياة الاجتماعية التي تحيط به (ما دامت لا تضطره إلى تزييف البحث) وحيث يقهره ظروف الظاهرة التي يحاول دراستها ، وحيث يقهره المستوى السائد لتقدم المنهج ووسائل البحث في فرع تخصصه على نطاق عالمي .

يكفي هذا القدر من مناقشة الاعتراض الخاص بثغرات الإحصاءات الرسمية، وقد تعمدنا أن نناقشه بشيء من التفصيل نظراً لخطورته المنهجية ، ولأنه يمكن أن يستثار في مواضع متعددة من هذا التقرير . وتنتهي بنا هذه المناقشة إذاً إلى أن الهيئة القائمة بهذا البحث لم يكن أمامها بد من أن تستند إلى التقارير

الإحصائية (التي يصدرها قسم مكافحة المخدرات في الإقليم الجنوبي) في التعرف على ما يبلو أنه أشد جوانب مشكلة تعاطي المخدرات تفاقمًا .

ولا بد من التصريح هنا بالخطوات المنطقية الدفينة التي استندت إليها الهيئة فيما استنتجته من هذه الإحصاءات الرسمية . وهذه الخطوات هي :

(أ) ما دامت كمية الحشيش المضبوط أضخم بكثير من كمية المخدرات الأخرى المضبوطة ، فالراجح أن هذا يدل على أنه أكثر رواجاً من غيره من المخدرات .

(ب) إن الكميات المضبوطة من أي مخدر تتناسب ، إلى حد ما ، مع الكميات غير المضبوطة من هذا المخدر . وعلى ذلك فنحن نفترض أن كمية الحشيش التي لا تضبط تفوق كميات المخدرات الأخرى التي لا تضبط .

هاتان الخطوتان المنطقيتان تقومان وراء فحصنا لتقارير مكتب مكافحة المخدرات وما انتهى إليه هذا الفحص من استنتاج أن مشكلة تعاطي الحشيش في الإقليم الجنوبي تفوق في أهميتها مشكلة تعاطي المخدرات الأخرى . ويجب الاعتراف منذ البداية بأن هاتين الخطوتين المنطقيتين لا يمكن البرهنة القاطعة على صحتهما ، ولكن يمكن تدعيمهما بذكر بعض القرائن التي يضطر الباحث الاجتماعي أحياناً إلى الاعتماد عليها إذا ما أعيتته البراهين العلمية الدقيقة . وقد سبق لنا أن ذكرنا بعض هذه القرائن (*) .

الحاجة العلمية العامة :

تشير كثير من البحوث التي أمكن الرجوع إليها إلى أن الحاجة ماسة — على نطاق عالمي — إلى إجراء بحث علمي شامل في موضوع تعاطي الحشيش : السوامل المؤدية إليه والآثار المترتبة عليه . فقد أشار مايرجروس W.Mayer-Gross

(*) يمكن للقارئ أن يرجع أيضاً إلى الحديث الوارد في جريدة الأهرام نقلاً عن السيد مدير الأمن العام ، بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٥٩ .

وسليتر E. Slater وروث M. Roth (٢٥)، ص ٣٥٦ وما بعدها) إلى أن المعلومات الفاروماكولوجية عن العنصر الفعال في الحشيش ضئيلة جداً. وأشار إيمز F. Ames (٢) إلى أن « الحاجة ماسة جداً إلى إجراء بحوث في الآثار المزمنة لإدمان الحشيش ». وقال إن الآراء متضاربة حول حقيقة هذه الآثار. وأضاف أنه بينما لقيت عقاقير أخرى مثل المسكاليين^(٥) والحامض الليسرجي عناية عدد كبير من الباحثين نجد أن الحشيش لم ينل الكثير من اهتمامهم. كذلك أوضحت ماري نيزواندر M. Nyswander (٢٦ ص ٦١٥) في بحث نشر سنة ١٩٥٩ في « المرجع الأمريكي للطب العقلي » أن طبيعة تأثير الحشيش على الجهاز العصبي لا تزال مجهولة.

من هذه الإشارات التي وردت في عدد من أحدث المراجع والبحوث يتضح أن موضوع تعاطي الحشيش لا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين.

وثمة دلائل أخرى على هذه الحقيقة، من أهمها التضارب بين بعض الآراء والاستنتاجات الواردة في عدد من المؤلفات حول هذا الموضوع ففي حين تقرر ماري نيزواندر (٢٦ ص ٦١٥) أنه « ليس هناك ما يدل على أن الحشيش يصيب مدمنه بأذى بالغ »، وأن ضرره الرئيسي ينحصر غالباً في أنه يصل بين متعاطيه وبين موزعي المخدرات الأخرى الأشد فتكاً، نجد أن كوبرا I. C. Chopra وكوبرا R. N. Chopra (٦) يقرران أن تعاطي الحشيش لمدة طويلة وبشيء من الإفراط طلباً للذة والإحساسات الجديدة من شأنه أن يضر بالقناة الهضمية ويضعف حيوية الشخص وصحته العامة ويتلف جهازه العصبي.

كذلك نجد انسلنجر H. J. Anslinger (٣) ينقل عن مورودي تور Moreau de Tours قوله: إن تعاطي الحشيش يؤدي إلى ظهور دوافع عنيفة لا يمكن مقاومتها، قد تدفع صاحبها إلى الانتحار. وعلى حين يستند انسلنجر إلى هذا الرأي وأمثاله لكي يوصي بعدم استخدام الحشيش لأغراض طبية، نجد إيمز (٢) ينهى

من بحثه التجريبي الذي نشره سنة ١٩٥٨ إلى القول بأن بعض نتائج بحثه تشير إلى إمكان استخدام الحشيش لأغراض طبية .

وقد حاولنا أن نحصر مجموعة البحوث العلمية التي نشرت في هذا الموضوع وورد تلخيصها في مجلة «الملخصات السيكولوجية» Psychological Abstracts منذ بداية سنة ١٩٥٠ حتى نهاية سنة ١٩٥٩ . (ويلاحظ أن هذه المجلة تنشرها جمعية علم النفس الأمريكية وتورد فيها ملخصات بالإنجليزية لجميع البحوث النظرية والتجريبية التي تنشر في ما يقرب من خمسمائة دورية علمية تنشر في معظم دول العالم ، في فروع علم النفس المختلفة وفي علوم الاجتماع والبيولوجيا وجميع الدراسات التي من شأنها أن تلقى ضوءاً على جوانب السلوك الإنساني المختلفة) . والهدف من هذا الحصر هو تكوين فكرة إجمالية عن مستوى البحوث الجارية في موضوعنا في هذه الفترة ، لأن هذا من شأنه أن يمكننا من تفهم بعض الأسباب التي أدت إلى تضارب الآراء أو ضالة المعلومات الثابتة حول كثير من جوانب هذا الموضوع .

لم يرد في «الملخصات السيكولوجية» سوى ذكر أربعة بحوث فقط في هذا الصدد طوال هذه الفترة . وفي الجدول رقم (٢) بيان بهذه البحوث . هذا بالإضافة إلى بحثين لم يرد ذكرهما في الملخصات بعد ، وهما :

١ - بحث أجراه إمز F. Ames على الآثار الحادة لتعاطي الحشيش بالقم ونشر في مجلة J. ment. Sci عام ١٩٥٨ . وهو بحث تجريبي أعطيت فيه مقادير من الحشيش لمجموعة تجريبية من دارسي الطب ، عدد أفرادها عشرة ، منهم ثمانية من الذكور واثنان من الإناث . ثم جمع الباحث ملاحظاته . وبالإضافة إلى ذلك أجرى الباحث اختباراً لأربعة أشخاص من المدمنين . كما تعاطى الباحث نفسه مقداراً من الحشيش وسجل ملاحظاته من خلال خبرته الذاتية . ومن أهم النتائج التي انتهى إليها هذا الباحث أن تعاطي الحشيش بالقم تختلف آثاره من شخص إلى آخر ، ولكن يمكن القول بوجه عام بأن هذا التعاطي يحدث أعراضاً مؤقتة شبيهة بأعراض مرض القصام إلى حد ما . وعلى هذا الأساس

جلول رقم (٢)
بعض البحوث التجريبية التي تناولت تعاطي الحشيش

اسم الباحث	مكان النشر	حجم المجموعة التجريبية	حجم المجموعة الضابطة	النتائج
(١) J. Sucan	J. Brasil- Psiquiat 1950	١٥	٤	١- هلوسات لا يمكن الفصل بينها وبين اضطرابات الشخصية بوجه عام . ٢- سلوك الشخص تحت تأثير التعاطي تعبير عن هذياناته أكثر مما هو تعبير عن هلوساته .
(٢) A. Reales Orosco & E. Martinez gonus	Rev. Med. Legal, 1953	٦	-	إظهار أوجه الشبه بين تأثير الحشيش من ناحية وبين تأثير الخمر وبظاهر الفصام وجنون الهذاه من ناحية أخرى .
(٣) S. H. Becker	Amer. J. Sociol., 1953	٥٠	-	هناك شروط خاصة إذا ما تحققت فإن الشخص يتعلم كيف يتعاطى الحشيش طلباً للذة .
(٤) S. H. Becker	Soc. Prob., 1955.	٥٠ (مجموعة البحث السابق نفسها)	-	ثلاث مراحل يمر بها الشخص حتى يصبح متعاطياً منتظماً للحشيش وتقدمه خلال هذه المراحل يرتبط بشروط اجتماعية كتوافر الحشيش في مجاله واقتراجه من الجماعات التي تتعاطاه .

يمكن استخدام الحشيش ضمن مجموعة العقاقير التي تستخدم لاستئارة نماذج من الأعراض الذهانية لتيسير دراستها معملياً .

٢ - بحث نشره كوبرا وكوبرا عن تعاطي الحشيش في الهند . نشر في مجلة Bulletin on Narcotics عام ١٩٥٧ وهي المجلة التي تصدرها الأمم المتحدة ، وهذا البحث عبارة عن دراسة نظرية يعتمد الباحثان في جزء منها على نتائج دراسة مسحية سابقة قاما بإجرائها في الهند على حوالي ١٤٠٠ شخص من المتعاطين ، ونشرت نتائجها سنة ١٩٣٩ .

ومن أهم النتائج التي يعرضها الباحثان تقسيم متعاطي الحشيش في الهند إلى أربعة أنماط تبعاً لهدف الشخص من التعاطي . وتحديد ما يقرب من ثمانية عوامل باعتبارها العوامل المؤدية إلى التعاطي أو الباعثة عليه . ثم محاولة حصر الآثار المباشرة والآثار الدائمة للتعاطي .

هذا عن البحوث التي نشرت في السنوات العشر الأخيرة ، ونحن لا ندعي أن هذا الحصر شامل تماماً . ويبدو أن إمكان الوصول إلى حصر شامل مسألة متعذرة في ظل ظروف تنظيم النشر على نطاق عالمي في الوقت الحاضر . وهذا ملاحظته اللجنة الخبراء في شؤون العقاقير المؤدية للإدمان « بمنظمة الصحة العالمية في تقريرها السابع (٣١) المنشور سنة ١٩٥٧ . ولذلك فقد أوصت بالبدء في تجميع البحوث في هذا الصدد في نشرة إخبارية تنشر لمخصصات لهذه البحوث ولا تقتصر على نشر عناوينها .

ولكن في حدود البحوث التي أمكن لنا حصرها نستطيع أن نبدي الملاحظات الآتية :

١ - فيما عدا بحث كوبرا وكوبرا ، نلاحظ أن حجم مجموعات المتعاطين ضئيل جداً إذا حاولنا أن ننظر إليه في ضوء التعميمات التي حاول الباحثون أن ينهوا إليها . ومع أن التعميم من العينات الصغيرة غير مرفوض تماماً من الناحية

المنهجية ، فإنه يعلل على الباحث حدوداً متعددة ينبغي له أن يلتزمها، ومن أهمها تصنيف نطاق المجتمع الأصلي الذي يصدق التعميم بالنسبة له . وتزداد قيمة ما تنطوي عليه هذه القاعدة من إلزام كلما قل تجانس المجتمع الأصلي . ولذلك تشكك كترى وزميلاه A. Kinsey et al. (١٩ ص ٢١ - ٣٤) في نتائج جميع البحوث السابقة على بحثهم في موضوع « السلوك الجنسي عند الذكور الأدميين » ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن صغر أحجام العينات لا تبيح لنا رفض نتائج الباحثين السابقين ، ولكنه يحتم علينا أن نتاوهلها على أنها تشبه أن تكون فروضاً في مستوى أعلى قليلاً من التخمينات ، كأنما هذه الدراسات جميعاً دراسات استطلاعية أو تمهيدية . ويلاحظ أن ضآلة الحجم هذه قد تكون من الأسباب الرئيسية في التباين - الذي يصل إلى حد التعارض أحياناً - بين نتائج الباحثين المختلفين . بل إنه قد يكون أحد الأسباب الهامة أيضاً في التفاوت الظاهري لنتائج الباحث الواحد ، كما هو الحال في بحث إيمز . ذلك أن العينة الصغيرة قد تضم شخصين مثلاً ينتمى كل منهما إلى أحد طرفي توزيع معين . ولو أن الباحث كان قد تناول بالبحث عينة كبيرة لتبينت حقيقة الصلة الإحصائية بين هذين الشخصين ، هذه الصلة التي تتمثل في وقوعهما على طرفي متصل (*) واحد .

٢ - يلاحظ أن معظم البحوث التي أوردنا ذكرها لم تستخدم فيها عينات ضابطة لكن يستطيع الباحث عن طريقها أن يقارن بين مظاهر السلوك الصادرة عن المتعاطي وبين مظاهر السلوك عند غير المتعاطي . ولا كانت هذه المقارنة هي وحدها سيبلنا إلى فهم الدلالة السلوكية للملاحظات الباحثين على سلوك المتعاطين ، فإن هذه الدراسات تركنا عاجزين عن تكوين صورة دقيقة عن حقيقة الفروق السلوكية التي تفرق بين المتعاطين وغير المتعاطين .

وقد أوضح إدواردز A. L. Edwards (٧) أهمية استخدام المجموعات

في تصميم التجارب العلمية وتنفيذها ، وبين أن حسن استخدام هذه الوسيلة هو وحده السبيل الموصّل إلى استنتاجات متميزة حاسمة .

ولنضرب مثالا لذلك : في دراسة إمّز . أعطى الحزب جرعة الحشيش لأفراد مجموعته التجريبية على علم منهم بأن هذه الجرعة حشيش . ثم أخذ يسجل ملاحظاته على تغيرات سلوكهم كما طلب منهم تقارير استبطانية . وفي مثل هذا التصميم للتجربة يمكن دائماً إثارة الاعتراض الآتي : إن تغيرات السلوك التي طرأت على هؤلاء الأفراد والأحاسيس التي تحدثوا عنها في تقاريرهم الاستبطانية قد لا يكون سببها التأثير الكيميائي للحشيش ولكن الإيحاء المنط الشائع في المجتمع حول تأثير الحشيش ، خاصة وأننا نعلم من خلال بحث إمّز نفسه أن الحشيش منتشر في جنوب أفريقيا (حيث أجريت التجربة) وتلور حوله كثير من القصص والشائعات .

وإذا لم تكن جميع التغيرات التي طرأت على أفراد التجربة مرجعها إلى تأثير هذا الإيحاء الاجتماعي المنط فقد يكون بعضها يرجع إليه والبعض يرجع إلى التأثير الكيميائي للحشيش ، ولكن ما هو السبيل إلى الفصل بين ما يرجع إلى الإيحاء وبين ما يرجع إلى التأثير الكيميائي ؟ لا يوجد أماناً سبيل إلى ذلك في هذه التجربة ، لأن الباحث لم يصممها على أساس ملاحظات تجريبية وملاحظات ضابطة . وكان هذا ممكناً باستخدام طريقة الجرعات الوهمية ^(٥) . فيعطى الأفراد جرعات وهمية أحياناً وجرعات حقيقية أحياناً مع التعمية في ترتيب الجرعات حتى يتعذر عليهم معرفة أيها وهمي وأيها حقيقي . مثل هذا التصميم شرط أساسي كان لا بد من توفره في تجربة إمّز حتى نستطيع أن ندرك حقيقة المعنى السيكلولوجي لتغيرات السلوك التي سجلها .

٣ - ليس في التقارير التي اطلعنا عليها عن هذه الدراسات جميعاً ما يدل على أن الباحثين عنوا بتقنين أدوات بحثهم . ففيما يتعلق ببحث بيكر S. H. Becker

مثلاً لا نعرف شيئاً عما إذا كان الباحث قد اكتفى بتحديد الموضوعات التي يهدف من استباره إلى الكشف عنها ، أم زاد على ذلك أن حدود الصياغة اللفظية للأسئلة ، أم حدد الموضوعات والألفاظ وترتيب الأسئلة أيضاً . ومع ذلك فنحن نعلم من عدد من الدراسات التجريبية الحديثة أن الصياغة اللفظية للأسئلة تتدخل إلى حد ما في تحديد الاستجابة اللفظية . ومعنى ذلك أن اختلاف الصياغة اللفظية للأسئلة من فرد إلى فرد في عينة البحث يقلل من قدرتنا على المقارنة بين إجابات الأفراد . كذلك لا نعرف شيئاً في البحوث التي أوردناها جميعاً عن درجة ثبات الاستبارات التي استخدمت فيها ولا عن درجة ثبات (*) أدوات البحث الأخرى . ولا عن صدقها (**). ومع ذلك فهذه جميعاً من المسائل البالغة الأهمية من الناحية المنهجية في بحوث السلوك الحديثة (٢٣) . على أننا سوف نرجى الحديث المفصل في معناها ومدى أهميتها إلى مواضع قادمة . وكل ما نستطيع التعليق به في هذا الموضع من البحث أن هذه الاعتراضات التي أثارناها بخصوص تقنين أدوات البحث وحساب ثباتها وصدقها تحتم علينا ضرورة الاحتراس الشديد في أسلوب تقبلنا لتأجيل الباحثين السابقين .

٤- وثمة اعتراضات أخرى أكثر تفصيلاً من الاعتراضات السابقة تتعلق بالاحتياطات المنهجية التي يفترض في الباحثين أن يتخلوها للإقلال من احتمالات الخطأ أو التحيز التي قد يتورط فيها الفاحص أو المستبر نفسه . أثناء تسجيل إجابات المفحوص أو أثناء جمع ملاحظاته على تغيرات سلوكه . ففي بحوث لوسينا J. Lucena وأوروزكو A. R. Orozco وبيكر S. H. Becker وكوبرا I. C. Chopra لا نعرف شيئاً عن النظام الذي اتبعه الباحثون في تسجيل إجابات المفحوصين ، هل كانوا يسجلونها مباشرة أثناء إجراء الاستبار أم كانوا يسجلونها بعد الانتهاء من جلسة الاستبار ، وهل كانوا يسجلونها بألفاظها ثم يستنبطون

دلالاتها السيكلولوجية فيما بعد أم كانوا يسجلونها كعلامات تحت فئات من الدلالات السيكلولوجية وذلك أثناء جلسة الاستبصار ؟ . وتتل دراسات سيمونلزو دييريتش (٢٣) S. L. Payne و P. M. Symonds & D. H. Dietrich (٢٣) وودوارد J. L. Woodward ودي لوت J. Delott (٢٣) على أن هذه الطرق جميعاً تتفاوت في درجة دقة كل منها .

كذلك نلاحظ أن أيمز F. Ames (٢) لم يتخذ في بحثه الاحتياط المعتاد للتقليل من احتمالات تحيزه أثناء تسجيله للملاحظات على التغيرات السلوكية المباشرة التي تطرأ على الشخص بعد تعاطيه الحشيش . ويتلخص هذا الاحتياط في اتباع تصميم لإجراءات التجربة يقال له تصميم « التعمية المزدوجة » ، حيث يجهل كل من المفحوص ومسجل الملاحظات طبيعة الجرعة التي تناولها المفحوص هل هي جرعة وهمية أم جرعة من الحشيش فعلاً . وفي ظل هذا التصميم التجريبي يمكن استبعاد الأفكار الشائعة حول موضوع البحث من أن تؤثر في تغيرات السلوك لدى المفحوص وفي توجيه ملاحظات الفاحص على السواء .

وبالخلاصة أن هذه الملاحظات التقليدية جميعاً ، بالإضافة إلى قلة عدد البحوث الموجودة بالفعل ، وإلى التضارب بين بعض نتائجها والبعض الآخر ، وبالإضافة كذلك إلى الإشارات الصريحة الواردة في عدد من أحدث المراجع والبحوث التي تدور حول الثغرات القائمة في معلومات المختصين عن الحشيش وآثاره ، هذه جميعاً تؤيد ما ذكرناه من قبل أن الحاجة الماسة على نطاق عالمي - إلى إجراء بحث علمي شامل في موضوع تعاطي الحشيش : العوامل المؤدية إليه والآثار المترتبة عليه . كما أنها تشير بدرجة لا بأس بها من الوضوح إلى المطالب التي ينبغي أن يوفرها هذا البحث العلمي سواء من ناحية منهجه ، أو من ناحية الموضوعات التي ينبغي له أن ينظر فيها ويكشف عن حقيقتها .

صياغة مشكلة البحث :

صياغة مشكلة البحث هي الخطوة الأولى من بين الخطوات الرئيسية في تنفيذ البحث العلمي ، أيّاً كان ميدانه وموضوعه . وقد نبه عدد من المشتغلين بمناهج البحث العلمي من بينهم كروفورد G. C. Crawford وشولتر W. G. Schuller (٣٢ ص ٢٣ وما بعدها) وماركيز D. G. Marquis (٢٤) وبفريدج W. J. Beveridge (٤ ص ٨ وما بعدها) ، نبهوا جميعاً على ضرورة اهتمام الباحثين بهذه الخطوة نظراً لأنها تؤثر بدرجات متفاوتة في جميع خطوات البحث التالية ، إذ تتدخل في تحديد المنهج والأدوات التي ينبغي للباحث أن يستخدمها ، كما تتدخل في تحديد نوع البيانات التي ينبغي للباحث أن يسعى للحصول عليها ونوع البرهان الذي يستطيع أن يقي بحاجة البحث ، وبالتالي نوع الإضافة التي سوف يساهم بها الباحث في تقدم جبهة المعرفة القائمة على أسس علمية .

وثمة مآزق متعددة يواجهها الباحثون غالباً في هذه المرحلة الأولى من مراحل البحث . منها أن صياغة المشكلة على نحو معين قد يجعلها غير قابلة للحل بالأساليب العلمية . ذلك أن للأساليب العلمية حدودها التي لا تستطيع أن تتعداها ، وهذه الحدود تفرضها طبيعة تلك الأساليب نفسها أحياناً . من هذا القبيل أن أسلوب معاملات الارتباط يعجز تماماً عن أن يجد الحل لمشكلة تتعلق بالأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة معينة . وأحياناً أخرى تفرض هذه الحدود طبيعة الأسلوب العلمي بالتفاعل مع طبيعة الموضوع الذي نبخته . ومثال ذلك مشكلة واجهتها الهيئة القائمة على هذا البحث فقد وضعنا السؤال الآتي في بداية عملنا : هل يمكننا تحديد مدى انتشار التعاطي في الفئات المختلفة للمجتمع المصري ؟ والطريقة المثلى للإجابة على هذا السؤال لإجابة موضوعية دقيقة تكون بأن ننتخب عينة ممثلة (*) تمثيلاً دقيقاً لجميع فئات هذا المجتمع ، ثم نحدد توزيع المتعاطين بداخلها ، عن طريق الاستبصار أو أية أداة أخرى مناسبة . وسوف يكون هذا التوزيع صورة مصغرة دقيقة للتوزيع في المجتمع

بأسره ، وكان السؤال الذى واجهته الهيئة بعد ذلك هل من الممكن استخدام هذه الطريقة فى مثل هذا البحث الذى يمتاز بأنه يدور حول سلوك محرم بحكم القانون وتصدر بالنسبة لمن تثبت عليه تهمة ممارسته أحكام قاسية ؟ إن الطريقة المثلى لانتخاب عينة ممثلة تقتضى الباحث أن يحدد مقدماً مفردات العينة ، ثم يقصد إلى هذه المفردات مباشرة ليحصل منها على البيانات اللازمة لبحثه ، وهذا ما اتبعته اللجنة المركزية للإحصاء فى « إحصاء القوة العاملة عن طريق العينة فى إقليم مصر » (٣٥ ص ١٤ وما بعدها) . فهل يمكن اتباع هذه الطريقة فى هذا البحث ؟ وهل يكفى فى هذه الحالة العمل على كسب ثقة أفراد العينة وحسن المعاملة ، وإثبات الباحث لشخصيته وإقناع المفحوص بأنه — أى الباحث — مكلف رسمياً بجمع هذه البيانات وما إلى ذلك من تعليمات وردت فى كتيب اللجنة ، هل يكفى فى مثل هذا الجور أن يؤكد الباحث للمفحوص سرية البيانات التى سيحصل عليها منه ؟ إن الاعتراض الرئيسى على استخدام مثل هذا الأسلوب فى بحث تعاطى الحشيش هو أن الباحث قد هبط على المفحوص من حيث لا يدري ، وبالتالي فإن هذا سيثير لديه الخوف من أن يكون اختياريه للسؤال قد تم عمداً بناء على تحقيقات سرية قامت بها الشرطة أو أى جهاز آخر من أجهزة السلطة التنفيذية . هذا هو الاعتراض الرئيسى على استخدام هذا الأسلوب فى مثل هذا البحث ؛ والحل الذى ابتكره العلماء من أمثال كترى وبوير للتغلب على مثل هذه العقبة هو استخدام طريقة « رجال الاتصال » (*) على نحو ما ستوضح فيما بعد . ولكن المهم فى هذا الموضع أن نوضح حقيقة هامة وهى أن طريقة رجال الاتصال لا تسمح بانتخاب عينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً دقيقاً .

وبذلك أصبح حتماً على هيئة البحث أن تواجه الموقف على النحو الآتى :

إن تحديد مدى انتشار تعاطى الحشيش فى الفئات المختلفة للمجتمع المصرى مسألة لا يمكن تحقيقها تحقيقاً دقيقاً ، لأن الطريقة العلمية اللازمة

لهذا التحقيق تتعارض والطبيعة الاجتماعية لظاهرة التعاطي .
ومن المآزق التي يواجهها الباحثون في خطوة صياغة مشكلة البحث كذلك
ما يشعرون به من إغراء بأن يوسعوا حدود المشكلة التي يتناولونها بصورة تجعل لها
قيمة أو دلالة اجتماعية كبيرة . ويتضح ذلك بوجه خاص في دراسات السلوك
الإنساني ، وبوجه أخص في الدراسات التي قامت أساساً لخدمة أغراض عملية .
والراجح أن هذا الإغراء تستثيره عوامل متعددة نذكر من بينها عاملين على
جانب كبير من الأهمية :

أولهما : الفلسفة الاجتماعية السائدة لدى عدد كبير من المصلحين والمفكرين
والعلماء في العصر الحديث ، والتي تحت على توجيه البحث العلمي
وبحوث السلوك بوجه خاص إلى خدمة الحياة الإنسانية .
وثانيهما : محاولة إقناع الدولة وبعض المؤسسات الاجتماعية بأهمية الإنفاق على
هذه البحوث . ومن الجدير بالذكر أن المستوى العلمي الذي ينبغي
أن يتحقق في البحوث الحديثة يقتضى الإنفاق عليها بسخاء .

تحت ضغط هذين العاملين وعوامل أخرى أقل وضوحاً يصبح الموقف
مغرياً لعدد كبير من الباحثين بانتخاب مشكلة ذات أهمية اجتماعية كبيرة
ليبحثها . إلا أن الباحث يواجه جوهر الأزمة في هذا الموقف عند ما يوازن بين
ما يقتضيه الاستسلام لهذا الإغراء وبين ما تحتمه قدراته الفعلية سواء
من حيث أدواته الذهنية والعملية التي يستطيع الاستعانة بها في إنجاز بحثه .

وينبغي الاعتراف بأننا واجهنا هذه الأزمة مواجهة واضحة منذ البداية ،
وتبين لنا أن الوجه الذي تظهر لنا به أعنف من ذلك الذي تظهر به لسوانا من
الباحثين في ظروف أخرى . ذلك أن « المركز القوي للبحوث الاجتماعية
والجنائية » (وهو الذي يرعى هذا البحث) حديث النشأة (*) ، وهو — فيما

(*) صدر القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء « المعهد القوي للبحوث الجنائية » . ثم روى
أن يتسع نطاق نشاطه ليشمل البحوث الاجتماعية بمجوانها المختلفة فصدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩
 بإنشاء « المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية » . وبدأت هيته بحث تطائى الحشيش أول
جلساتها في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

نعلم — أول تجربة تمارسها الدولة ، في الإقليم الجنوبي ، في الرعاية المنظمة المباشرة للبحوث العلمية التي تتناول أشكال السلوك البشرى . وقد تكون لهذه الحقيقة نتائج بعيدة المدى .

فمن الحكمة أن نفترض أن الدولة تكون شديدة الحساسية في هذه المرحلة ، بمعنى أنها تريد أن تطمئن على أن هذه البحوث التي تنفق عليها سوف تنتهى إلى نتائج اجتماعية ذات فائدة عملية متناسب وما أنفق عليها . وفى مثل هذا الجو الاجتماعى يكون من الحكمة انتقاء مشكلة للبحث ذات أهمية اجتماعية ملموسة ، ومن الحكمة أيضاً ألا يتأخر ظهور النتائج كثيراً .

هذا هو أحد أوجه الأزمة كما واجهتنا ؛ وثمة وجه آخر يتعارض مع مقتضيات الوجه الأول إلى حد كبير . وهو أن قدراتنا كباحثين في السلوك البشرى محدودة بحدود أقسى وأكثر عدداً من تلك التي تحد قدرات أمثالنا من الباحثين في كثير من المجتمعات التي سبقتنا إلى القيام بمثل هذه البحوث .

مثال لهذه الحدود أو القيود : عند ما انتهت هيئة البحث من صياغة اسماة الاستبيان وبدأت تبحث عن سيقومون بتطبيق هذه الاسماة لجمع البيانات المطلوبة تبين لها قلة عدد الشبان الذين تتوفر فيهم الكفاءة العلمية التي لا بد من توافرها كحد أدنى فيمن يصلح لهذه المهمة ، ذلك أن الهيئة اشترطت أن يكون هؤلاء الشبان ممن اكتسبوا مهارة خاصة في تطبيق الأقيسة النفسية ، وهو شرط لا يتوفر إلا في خريجي أقسام علم النفس ، وليس في الإقليم الجنوبي سوى قسم علم نفس واحد في جامعة عين شمس ، وهو حديث النشأة .

مثال آخر : في بحوث السلوك البشرى ينذر أن يستطيع باحث واحد أن يفرد ببحث مشكلة ذات حجم كبير نسبياً يتناسب مع كونها مشكلة ذات أهمية اجتماعية واضحة . هذه حقيقة عامة تصدق في مجتمعنا كما تصدق في أى مجتمع آخر . وعلى ذلك كان لا بد من تعاون مجموعات من الباحثين فتحصص كل مجموعة بموضوع معين ، يقسم العمل فيه بين أعضائها تقسيماً يكافئ تخصصاتهم الدقيقة وفى الوقت نفسه يقتضى استمرار تبادل المعلومات بينهم

واستمرار تبادل وجهات النظر حتى يمكن التأليف بين نتائج بحوثهم الجزئية المتخصصة بما يحفظ على الموضوع الأصلي وحدته ، فيظهر من ذلك حل متكامل لمشكلة متكاملة ، ومعنى ذلك أنه لا بد من تحقيق مستوى عال من التعاون داخل هذه الجماعة أو الفريق ، ولا بد من أن يستمر هذا التعاون المثمر لمدة طويلة تقدر بالسنوات وأحياناً بعشرات السنوات . وتحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير ، وبما يزيد من صعوبته في بحثنا هذا أن علماء السلوك البشرى في مصر ليس لديهم — فيما نعلم — خبرة سابقة بالدخول في هذا الشكل من أشكال التعاون العلمى الوثيق ، فخبرة أداء البحث العلمى من خلال الباحث في فريق خبرة حديثة جداً ، وهى كثيرها من الخبرات الإيجابية المعقدة تحتاج إلى مهارات خاصة لا بد لإتقانها من تاريخ طويل إلى حد ما . فإذا أضفنا إلى ذلك قلة عدد المتخصصين في الدراسات النفسية والاجتماعية (*) وهم في مجموعهم لا يزيدون على خمسين متخصصاً (**) ، تبين الوجه الحقيقى للصعوبة التى نعانىها بصورة خاصة ، ويتلخص ذلك فى أن مجال الاختيار الذى لا بد من قيامه فى هذه الحال بين الباحثين الذين سوف يتعاونون معاً مجال محدود بمحدود ضيقة جداً ، ومن الحكمة عندئذ أن تكون حدود الفريق أو الجماعة ضيقة فهذا من شأنه — غالباً — أن يجعل هذه الجماعة أقلر على التغلب على متاعبها الجانبية (ومعظمها متاعب ناشئة عن عمليات التوافق المتبادل ، بين الأعضاء) وبالتالي أقدر على استمرار التعاون على استمرار التعاون لمدة طويلة .

هذان المثالان اللذان يتناولان قلة عدة الباحثين المتخصصين سواء من كان

(*) معيار التخصص هنا هو قدرة الشخص على القيام — مستقلاً — بأداء بحث علمى . وربما كان أوضح المقاييس لهذه القدرة هو الحصول على الدكتوراه إذا نظرنا إليها باعتبارها مقياساً للتخصص . ومع ذلك فنحن نعلم بأن هذا المقياس غير دقيق .

(**) ثلوه قيمة هذا العدد إذا قارنا بينه وبين عدد أعضاء جمعية علم النفس الأمريكية الذى يتجاوز ١٥ ألف عضو ، أو بينه وبين أعضاء جمعية علم النفس البريطانية الذى يتجاوز ثلاثة آلاف عضو .

(ملحوظة : ليس هناك مجال شامل دقيق لهذا الحصر . ولذا اعتدنا في هذا الحصر — إلى حد ما — على ما أدلى به لنا السيد الدكتور عليه هنا سكوتير الجمعية المصرية لدراسات النفسية) .

منهم يلزم لوضع الخطوة الأساسية للبحث وتحديد خطواته المهيبة ومن كان يلزم لتنفيذ بعض الأجزاء العملية المترتبة على هذه الخطوات يوضحان ما كنا نقصد بقولنا إن قدراتنا كباحثين في السلوك البشرى محدودة بمحدود أقصى وأكثر عدداً من تلك التي تحد قدرات أمثالنا من الباحثين في كثير من المجتمعات التي سبقتنا إلى القيام بمثل هذه البحوث . وثمة أمثلة أخرى متعددة تحمل نفس الدلالة ، غير أن حصرها لا يضيف شيئاً جديداً .

المهم أن هذه حقيقة قائمة ، وأنها تنطوي في نهاية الأمر على ضرورة التواضع في صياغة مشكلة البحث وذلك بأن تكون ضيقة الحدود . هنا في الوقت الذي تقوم فيه الحقيقة الأخرى التي سبق الإشارة إليها ، وهي أن الدولة حديثة عهد بالإتفاق المباشر على البحوث العلمية في السلوك البشرى ، وهي هذه الحقيقة التي تقتضى من هيئة البحث أن تصوغ المشكلة صياغة تدع لها حجماً كبيراً يبرز أهميتها الاجتماعية .

أما هذه الضرورات العملية المتعارضة ، التي لا يستطيع الباحث في البحوث التطبيقية إلا أن يحسب حسابها (٢٠ ص ٨) اختطت الهيئة طريقاً وسطاً في تحديدها لمشكلة البحث التي ستواجهها ، وذلك على النحو الآتى :

- (أ) قصر البحث على الحشيش دون غيره من المخدرات .
- (ب) قصر البحث على التعاطى دون الاتجار والتوزيع .
- (ج) قصر البحث على الذكور دون الإناث .
- (د) قصر البحث على المدن والريف دون الصحراء ، في الإقليم الجنوبي .

ومن الجدير بالذكر أن هيئة البحث عند ما وضعت هذه الحدود للمشكلة لم تضعها على أسس قبلية ^(٥) أو تأملية ، بل وضعتها على أسس من الخبرة بالواقع الاجتماعي المصرى ، عن طريقة الاستبارات التمهيدية الأولى التي

أقرتها على عدد من المتعاطين والتجار عن طريق الاطلاع على تقارير رجال مكتب مكافحة المخدرات ، الرسمية وغير الرسمية ، والاطلاع على ما أمكن الوصول إليه من مقالات منشورة ببعض الصحف المصرية ، من هذه المصادر جميعاً - بالإضافة إلى الاطلاع على عدد من البحوث العلمية الحديثة التي تناولت عدداً من المخدرات - استطاعت الهيئة أن تكون صورة إجمالية لها وظيفة التشخيص بالنسبة للحالة الاجتماعية والعلمية الراهنة ، لتحديد أين ينبغي لها أن تبذل جهودها المحدودة .

ومع ذلك فقد رأت الهيئة ألا تغفل تماماً جمع بعض المعلومات عن عدد من الموضوعات التي قررت استبعادها خارج حدود مشكلة البحث . غير أن ذلك سيظل في حدود خدمة الموضوعات التي تدخل في جوهر المشكلة ، وذلك عن طريق المقارنة أو ما إليها .

على هذا النحو صاغت الهيئة مشكلة البحث ، وأكسبتها شكلاً محدوداً بحدود واضحة . أما عن الأسئلة الجزئية التي تدخل ضمن نطاق هذه المشكلة فسوف يرد ذكر بعضها عند الحديث عن استارة الاستبارة ، التي صممت للقيام بالدراسة المسحية (*) ، والتي سوف نتحدث عنها ، حديثاً مفصلاً في مواضع قادمة من هذا التقرير ، والبعض الآخر سوف يرد ذكره في تقارير تالية في صورة فروض صيغت بطريقة تسمح بدراستها دراسة تجريبية معملية .

تصميم خطة البحث :

يرى بشريدج (٤ ص ١٣٢) أن من الخير للباحث أن يشبه البحث العلمي بمعركة ضد المجهول ، لأن من شأن هذا التشبيه أن يوحى بسلسلة من التشبيهات الجزئية التي تعود على البحث بفائدة محققة . من ذلك مثلاً حشد جميع مصادر المعلومات التي تلمس جبهة البحث ، وإعداد الأدوات اللازمة ، والتركيز على قطاع محدود في الميدان ، والالتفاف حول مناطق المقاومة

بدلاً من الإصرار على مواجهتها من الزاوية العسيرة ، وعند ما يفلح الباحث في أن يفتح لنفسه ثغرة في جبهة المقاومة يحسن به أن يسرع بالتقدم على رقعة فسيحة مؤثراً التوسع في البداية ، على أن يأتي التعمق في مرحلة تالية ، وهذا صحيح سواء في البحوث البحتة والبحوث التطبيقية .

ومن خلال الإطار العام لهذه التشبيهات جميعاً تحدث بفريدج (٤ ص ١٢١) عن نوعين من الخطط يضطر الباحث عادة إلى استخدامهما في البحث الواحد ، كل في الموضع الملائم . فهناك الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى ، وهناك الخطط التكتيكية قصيرة المدى . الأولى تعين المراحل الكبرى للبحث ، والعالم الرئيسية لنوع المعلومات المطلوبة في كل مرحلة ، ونوع الأدوات اللازمة لجمع هذه المعلومات ونوع التحليلات الكمية أو الكيفية التي سوف تجرى عليها هذه الخطط الاستراتيجية يشترط فيها أن تحدد منذ البداية تحديداً واضحاً ، مع قسط من المرونة يسمح باستحداث قرارات وتوجيهات تمس التفاصيل دون الجوهر . أما الخطط التكتيكية فهي تنشأ لمواجهة مواقف لم تكن متوقعة والتصرف فيها بما يناسبها ولا يتعارض مع جوهر الخطة الاستراتيجية . والأصل في هذه الخطط التكتيكية المرونة وحسن التصرف في اللحظة الحرجة على ضوء خبرات الباحث السابقة والقدرة على ابتكار الحلول غير المسبوقة (*) .

ويجدر بنا أن نوضح منذ البداية أن هيئة البحث عند ما وضعت الخطوط العريضة للخطة العامة (أو الاستراتيجية) ، رسمت كذلك الحدود التي لا يجوز الخروج عليها فيما تلمية اللحظة الراهنة من تصرفات جديدة . وسوف نعين هذه الحدود في المواضع المناسبة لها من هذا التقرير .

وتتلخص الخطوط العريضة للخطة العامة لهذا البحث فيما يلي :

(*) قد يستفيد بعض الباحثين فائدة قيمة في تنمية قدراتهم الابتكارية إذا ما اطعموا مل بعض البحوث السيكلوجية الحديثة التي تتناول التفكير الإبداعي في العلم والتكنولوجيا . انظر على سبيل المثال : Anderson H. H. ed. *Creativity and its Cultivation* New York : Harper, 1959.

أولاً : القيام ببحث مسحي على عينة من المتعاطين تتألف من حوالي خمسة آلاف متعاط . وتسمى هذه العينة بالعينة التجريبية .

ثانياً : القيام ببحث مسحي على عينة من غير المتعاطين ، تسمى بالعينة الضابطة . ولا يشترط في تحديد حجم هذه العينة أن يكون مماثلاً تماماً لحجم العينة التجريبية ، ولكن يشترط في هذا التحديد أن يتيح أمام عوامل التنوع أو التباين داخل العينة فرصة مماثلة إلى حد كبير للفرصة المتاحة أمام عوامل التباين في العينة التجريبية لكي تكشف عن نفسها (٧) .

ثالثاً : القيام بدراسة تجريبية متعمقة (*) على عينة تتألف من حوالي خمسمائة متعاط ، ممن يقبلون متطوعين أن تجري عليهم هذه الدراسة .

رابعاً : دراسة تجريبية متعمقة على عينة ضابطة ، يتحدد حجمها بناء على اعتبارات مشابهة للعوامل التي على أساسها تحدد حجم العينة الضابطة للدراسة المسحية .

ويلاحظ أن ترتيب الدراسة المسحية أولاً ثم الدراسة المتعمقة تلمية الطبيعة المنهجية لكل من هاتين الدراستين . فالمسح دراسة إجمالية يبدأها الباحث وهو يجهل الكثير عن موضوع بحثه ، أما القليل الذي يعرفه فيقوم في ذهنه في صورة آراء أو تخمينات مبهمة وحلودها مائعة . وتكون مهمة هذه الدراسة أقرب إلى الاستكشاف . لذلك يعتمد الدارس إلى تضمينها أسئلة كثيرة تدور حول معظم ما يستطيع حصره من ظروف ومظاهر تخطيط بموضوع بحثه (٤ ص ١٠) على أمل أن يتيح له هذا التوسع في الملاحظة وجمع المعلومات فرصة أفضل للثور على العوامل أو المتغيرات التي تتعلق بموضوع بحثه تعلقاً جوهرياً (٧) . فإذا ما وصل الباحث إلى حصر هذه العوامل ، انتقل بها — في صورة فروض

غالباً - إلى المرحلة الثانية من البحث ، حيث يتيح له قلة عددها نسبياً (إذا ما قورن بعدد العوامل التي حاول أن يسبرها في الدراسة المسحية) أن يجري عليها دراسات تجريبية أكثر دقة وعمقاً . على هذا الأساس أوصى ليبيت R. Lippitt (٢١) وادواردز A. Edwards (٧) وبفريدج Beveridge (٤ ص ١٠) وغيرهم أن يبدأ الباحث بالدراسة المسحية لترشيد الدراسة التجريبية . هذا من حيث الاعتبارات المهجية الأكاديمية في تحديد الخطوط العريضة لنخطة البحث كما قررتها الهيئة .

على أن هناك اعتبارات أخرى ، يمكن تسميتها بالاعتبارات الاقتصادية لأنها تتعلق في نهاية الأمر بالتدبير لحسن إنفاق الجهد والوقت والمال لإنجاز هذا البحث . ولا بد للباحث في العصر الحديث من أن يحسب حساب هذه الاعتبارات ما دام مضطراً إلى الاعتماد على الدولة في الإنفاق على البحث ويوجه خاص مادام هذا البحث تطبيقياً .

ومن أهم هذه التدابير أن يبدأ الباحث بإعداد الأدوات التي سوف يستخدمها في جمع ملاحظاته وبياناته ، وأن يمتحن هذه الأدوات ليعرف مدى صلاحيتها للقيام بمهمتها في ظل الظروف المحيطة بالبحث . ومنها كذلك أن يبدأ الباحث بالقيام بما يسمى بالدراسة الاستطلاعية (*) للموضوع ، يجريها على نطاق ضيق ليسترشدها فيما يتعلق بنقطتين هامتين :

الأولى : هل هذا الطريق الذي اختاره لمواجهة المشكلة ينبيء بالوصول إلى حقائق هامة تتعلق بموضوع البحث ؟ فإذا تبين له ذلك تقدم لتنفيذ خطة الدراسة الأصلية وهو على درجة لا بأس بها من اليقين بأن هذه الدراسة تستحق ما يتفق في سبيلها . وإذا تبين له أن بعض جوانب الخطة تستأهل الحلف أو التعديل لأنها بالصورة التي هي عليها لا تجدى كثيراً ، استطاع أن يجري هذا الحلف أو التعديل قبل التورط في الدراسة الأصلية الشاملة .

الثانية : ما هي طبيعة العقبات التي سوف تصادفه أثناء جمعه للملاحظات وبياناته ، وأثناء محاولاته تحليل هذه الملاحظات والبيانات ؛ وهذه نقطة هامة ولا سيما في بحوث السلوك البشرى لما يكتنف جو هذه البحوث من تعقيدات تفوق كثيراً ما يكتنف جو البحوث الأخرى . ولذلك وجب على الباحث أن يتعرف على هذه العقبات وكيف يستعد لملاقاها ، هل يحدث بعض التغير في أدواته ؟ أم في تصميم عينة البحث من الأشخاص الذين سيطلب تعاونهم ؟ أم في تصميم عينة الملاحظات والبيانات التي سوف يسعى للحصول عليها ؟ ويكون موقف الباحث سليماً من وجهة النظر المنهجية إذا ما أقدم على البحث الأصلي وقد أعد خطته على أساس من هذا الحذف والتعديل والتنازل أحياناً عن مثاليات البحث التي لا يمكن تنفيذها وتعيين حدود هذا التنازل ، هذا أفضل من أن يتلغى إلى البحث الأصلي وفي كل يوم يكتشف أنه لا بد من إحداث بعض التعديلات التي لم تكن في الحسبان ، مما يجعل ملاحظاته وبياناته غير قابلة للتجميع معاً أو مقارنة بعضها ببعض .

وقد يبدو أحياناً أن هذه الدراسات الإعدادية - سواء منها ما تناول أدوات البحث وما تناول موضوعه - ليست سوى مضبغة لمزيد من الجهد والوقت والمال . ولكن هذا غير صحيح إذا أجريت كما ينبغي لها . والواقع أنها في هذه الحال يمكن أن تكون مصدراً للاقتصاد بتوفير كثير من الخطوات العشوائية التي لا يتناسب إجراؤها مع ما أتفق فيها . بل يحدث أحياناً - وخاصة في الدراسات التجريبية - أن يعدل الباحث نهائياً عن القيام ببحثه لأن الدراسة الاستطلاعية انتهت إلى نتائج سلبية بالنسبة لما كان يتوقعه . وفي هذه الحال يكون موقفه أفضل مما كان عساه أن يؤول إليه لو أنه اندفع إلى إجراء التجربة الأصلية في نطاقها الواسع ثم انتهى إلى أن نتائجها سلبية .

أمام هذه الاعتبارات جميعاً قررت هيئة البحث أن توجه عنايتها أولاً إلى

الدراسات التمهيدية؛ فهذا أفضل من التورط في بدء البحث الأصلي قبل الإعداد له .
وينصب هذا التقرير على الجزء الأول من هذه الدراسات التمهيدية وموضوعه
إعداد استمارة الاستبيان (*) interviewing schedule (باعتبارها أداة جمع
البيانات في البحث المسحي) وتدريب الأشخاص على تطبيقها ، ثم الاختبار
التجريبي لمستوى كفاءتها في تحصيل معلومات يمكن الاعتماد عليها ، والثقة في صحتها .

(*) interviewing schedule

استخدم دانيال كاتس « استمار الاستبيان » في البحث الآتي :

Katz, D. Survey Techniques in The Evaluation of Morale, *Experiments in Social Process*
J. G. Miller ed., New York : Mc Graw-Hill, 1950, 65-77.

لكنه لم يوضح صراحة في هذا البحث السبب الذي من أجله فضل هذا المصطلح على غيره من
المصطلحات القريبة منه مثل استخبار أو استبار أو استمار بحث .

وقد رأينا أن هذا الاصطلاح أنسب المصطلحات لتسمية أداة المسح التي استعملها في هذا الجزء
من البحث وذلك لأنها تجمع بين خصائص الاستبيان وخصائص الاستمارة معاً . ومن أهم خصائص
الاستبيان التي تتميز فيها أنها تقتضي المواجهة بين الفاحص والمفحوص أثناء تطبيقها ، كأنها
تحتوي على أسئلة تتناول الجوانب الذاتية من بعض خبرات المفحوص .

أما عن خصائص الاستمارة كما تتوفر فيها فإن أهمها أنها تحتوي على أسئلة تتناول بيانات ديموجرافية
أوما يسمى أحياناً باسم البيانات الأولية مثل السؤال عن الحالة المدنية أو الحي الذي يقيم فيه أو عدد الأبناء .

والأصل في استخدام مصطلح « الاستمارة » schedule أو كشف البحث (كما يسمى في بعض
المؤلفات العربية) أن يشار به إلى أية خطة مكتوبة كتابية مفصلة للإعداد بها عند جمع البيانات
(English, & English, 1958) وتكون هذه التفاصيل مكتوبة في شكل أسئلة أو في شكل رؤوس
موضوعات وأمامها فراغات يمكن للباحث أن يملأها بناء على مشاهداته .

غير أن تحديد طريقة استخدام هذا المصطلح على هذا النحو فحسب مائع الحدود إلى حد كبير ،
وبالتالي فإن من شأنه أن يثير كثيراً من الخلط، والخلط هنا سيقع غالباً بين الاستمارة والاستخبار .
questionnaire لأن الاستخبار مجموعة من الأسئلة المكتوبة وأمامها فراغات لتسجيل إجابات
المجيبين . وهو على هذا النحو لا يخرج عن كونه خطة مفصلة للإعداد بها عند جمع البيانات . ويرى
بعض الباحثين أن الفرق في هذه الحالة ينحصر في أن الاستخبار هو ما يرسله بالبريد إلى المفحوصين
للإجابة عليه ، أما الاستمارة فلا تخرج من يد الباحث الذي يكتب إجابات المجيب أو يكتب
مشاهداته بنفسه في الفراغات المحددة لذلك . بعبارة أخرى أن الاستمارة تتحول إلى استخبار إذا
أرسلها إلى المفحوصين بواسطة البريد ، والاستخبار يتحول إلى استمارة إذا ملأه الباحث بنفسه .
ويلاحظ أن هذه الفترة سطحية ومن شأنها أن تورط الباحث في أنواع أخرى من الخلط .

والواقع أن أهم ما يميز الاستمارة هو طبيعة البيانات التي تدور حولها الأسئلة ، فهي كما أملفنا
بيانات ديموجرافية .

الفصل الثاني

تأليف استمارة الاستبصار

أسئلة عامة - خطوات تكوين الاستمارة : الاطلاع على المؤلفات السابقة - استمارات تمهيدية - محاولتان سابقتان في الإقليم الجنوبي - تكوين استمارة الاستبصار فعلا : خطة العمل في الهيئة - موضوعات الاستمارة - مشكلة تقنين الاستمارة - تطور الاستمارة في أشكال متتالية - الشكل الأخير - تسجيل الإجابات - تدريب الباحثين - استمارة المجموعة الضابطة .

كثيراً ما يضطر الباحث في السلوك البشري إلى الاعتماد اعتماداً تاماً ، أو اعتماداً رئيسياً ، على الاستبصار (*) وفي جمعه للبيانات التي تلزمه عن موضوع بحثه (٢٣) وهذا بالضبط هو الحال بالنسبة للجزء المسحي (الاستطلاعي والشامل) من بحثنا هذا . ولما كانت القيمة الموضوعية لنتائج البحث - أياً كان ميدانه - تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الأداة المستخدمة في جمع بياناته الخاطئة ومستوى كفاءة هذه الأداة فقد وجب التقديم ببعض الملاحظات التمهيدية العامة على هذه الأداة ، ثم الانتقال إلى الحديث المفصل عن صفات الاستبصار الذي طبقناه بالفعل في دراستنا هذه ، وعن الظروف التي أحاطت بهذا التطبيق .

والاستبصار كما يعرفه ماكوبي وماكوبي (Maccoby, N & maccoby, E (٢٣)

ينتطو على عنصرين رئيسيين :

أولهما : أنه يتضمن عدة أسئلة يوجهها الباحث إلى الشخص الذي يقع ضمن أفراد عينته .

والثاني : أن هذه الأسئلة توجه في موقف مواجهة (**) أى في موقف يلتقي فيه الباحث مع المقصود وجهاً لوجه .

هذان هما العنصران الرئيسيان في الاستبصار ، وما عداهما ليس جوهرياً في تعريفه . ولذلك يتحدث الباحثون عن أنواع مختلفة من الاستبصار ولذلك أيضاً

(*) اقترح هذه الترجمة لكلمة interview الدكتور يوسف مراد والأستاذ أحمد زكي .
انظر : « ملاحظات على الاستبصار الشخصي وكيفية إجرائه » بقلم ماي سميث وأحمد زكي ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٨ ، ٣ ، ٣٨١ - ٣٨٥ .
face to face situation (**))

يضطر كل من يتقدم للنظر التقلى في بحوث الغير ممن استعملوا الاستبار إلى أن يعرف أولاً أى نوع من الاستبار هذا الذى استخدموه ، ثم أى نوع من الاستنتاج أقاموه على هذا الاستبار . فكلما زادت الآمال التى يعقدها الباحث على الاستبار ، واشتد اعتياده عليه دون سواه من أدوات البحث ، كان ذلك أدعى إلى إلزام هذا الباحث بتوفير عدد كبير من الشروط التى تضمن صحة الاستبار وثبات نتائجه .

ونظراً لأن موقفنا في البحث المسحى لتعاطى الحشيش ينطوى على اعتماد شديد على الاستبار فقد لزمنا أن نتخذ كثيراً من الاحتياطات ونوفر كثيراً من الشروط التى تضمن علميته ، والتى سوف نتحدث عنها بالتفصيل .
وفما يلى عرض موجز لأهم الموضوعات التى تدور حولها هذه الاحتياطات أو الشروط :

١ - كيف نضمن أن يكون الاستبار الذى سوف تجربيه شاملاً لأهم جوانب ظاهرة التعاطى ، إذا لم يكن هناك بد من التنازل عن أمل لا يمكن تحقيقه وهو أن يكون الاستبار شاملاً لجميع جوانب الظاهرة ؟ هذا سؤال هام ما دمنا بصدد بحث مسحى ، وقد أوضحنا من قبل كيف أنه من الأفضل للباحث في هذه المرحلة أن يلقى أسئلة كثيرة تدور حول معظم ما يستطيع حصره من ظروف ومظاهر تحيط بموضوع بحثه .

٢ - ينبغي أن نكون على بينة من أن كثرة الأسئلة سوف تؤدي إلى إطالة جلسة الاستبار . فهل يؤدي ذلك إلى تعب الحبيب أو مله ؟ وكيف يؤثر هذا التعب أو الملل على مستوى إجابته من حيث الدقة والبراء ؟ وإلى أى مدى نستطيع أن نطيل الجلسة دون أن نتورط في هذه الآثار الضارة بالبحث ؟

٣ - كيف نضمن أن يفهم المفحوصون أسئلة الاستبار فهماً دقيقاً مماثلاً مع علمنا بوجود فروق شاسعة داخل مجتمعنا من حيث مستوى التعليم ، وكذلك مع علمنا بوجود فروق فردية من حيث مستوى الذكاء الذى يكشف عن نفسه في القدرة على حسن استخدام الألفاظ وفهمها ، ومع علمنا أيضاً بأن اللفظ الواحد قد يثير في الأذهان معاني متعددة بتعدد المستمعين ؟

٤ - كيف نضمن أن يعطينا هذا الاستبار بيانات على درجة عالية من الثبات ؟ ومن المعلوم أن هذا شرط أساسي لا بد من توفره في أية أداة علمية . لنفرض مثلاً أننا بصدد صنع مقياس للضغط الجوى ، وأن هذا المقياس أشار إلى ٧٤ سم زئبق عند قراءته للمرة الأولى ، وبعد عشر دقائق أشار إلى ٧٥ سم زئبق ، وبعد عشر دقائق أخرى أشار إلى ٧٣ سم زئبق دون أن يحدث في الضغط الجوى فعلاً من التغير ما يوازى هذا التذبذب ، عندئذ يلومنا أن نفقد الثقة في هذا المقياس ونبحث عن سواه أو نحاول إصلاحه ذلك أن الانتظام (*) أو الثبات (**) شرط أساسي لا بد من توفره في البيانات التي يحاول العلم أن يقوم عليها .

٥ - ماذا يضمن لنا أن يصلق المفحوصون في إجاباتهم ، وماذا يضمن ألا يحاولوا تزييف الإجابات عن قصد أو عن غير قصد ؟

٦ - ثم ما هي طبيعة موقف الاستبار كموقف اجتماعي يتضمن تفاعلاً معقداً بين شخصين ، وكيف يؤثر هذا التفاعل على اتجاه الإجابات التي نحصل عليها ؟ إذا بدا أن الفاحص رأياً أو شعوراً يدل على تقوره من التعاطي أو المتعاطين أو يتضمن حكماً أخلاقياً ضدهم ، فهذا قد يدفع المفحوص إلى تزييف إجابته في اتجاه يتوسم أنه يتفق مع اتجاه الفاحص ، أو قد يدفعه إلى التهرب من الإجابة بطرق متعددة . ومعنى ذلك أن من الأفضل للبحث أن يبلو الفاحص محايداً ، ولكن كيف يمكن أن نضمن ذلك ؟ ثم ماذا يكون شعور الحبيب عندما يجد الفاحص يسمع إجابته ثم يسجلها كتابة ، هل يشعر بالخروج أو الخوف مثلاً ؟ وهل يمكن الاستغناء عن الكتابة أثناء جلسة الاستبار على أن يعتمد الفاحص على ذاكرته ليتولى التسجيل عقب الجلسة مباشرة ؟ وهل يرحب الناس عادة بأن يستبروا أم ينفرون ؟ وإذا كانوا ينفرون فكيف يمكن التغلب على آثار هذا النفور واستثارة الرغبة لديهم في التعاون مع الفاحص ؟ .

regularity (*)

stability (**)

هذه جميعاً أسئلة على جانب كبير من الأهمية في تكوين الاستبصار وتطبيقه ينبغي مواجهتها مواجهة صريحة ودقيقة ، وينبغي اتخاذ الاحتياطات اللازمة لها حتى يكسب الاستبصار قيمته المنهجية التي نعوذ بها له . وسوف يتضح في الصفحات التالية أن الهيئة أدخلت في حسابها هذه الاحتياطات جميعاً وسنذكر كيف تم ذلك بالنسبة لكل مشكلة على حدة في الموضوع المناسب .

ينبغي الإشارة منذ البداية إلى أن عملية تكوين الاستبصار (في صورته الأولية) كما خبرتها هذه الهيئة لم تكن عملية بسيطة ، بل كانت عملية مركبة ، تتألف من عدة خطوات متفاوتة في التعقد ، على النحو الآتي :

أولاً- الاطلاع على ما ورد من ملاحظات واستنتاجات خاصة بالتعاطي في عدد من المؤلفات العلمية .

ثانياً- إجراء استبارات تمهيدية حرة، تمكنتنا من الإلمام بظروف الظاهرة في الواقع المصري .

ثالثاً- الاطلاع على بعض الخطوات التي تمت في محاولتين سابقتين للدراسة الظاهرة في الإقليم الجنوبي .

رابعاً- تكوين استمارة الاستبصار منذ أول صورة لها حتى الصورة الأخيرة التي استقرت عليها .

فيما يلي تفصيل لما تم في كل من هذه الخطوات :

أولاً : نستطيع أن نلخص ما أفدناه من الاطلاع على عدد من المؤلفات العلمية (٥) في صورة مجموعة من الآراء أو التخمينات يصلح بعضها لأنه تتضمنه أسئلة الاستبصار ، والبعض الآخر يصلح لأن يصاغ في صورة فروض تختبر صحتها في المعامل بتجارب حاسمة . وفيما يلي آراء عن الآثار المترتبة على الإدمان على تعاطي الحشيش توهمنا أنها تصلح لأن تتخذ موضوعات لبعض أسئلة الاستبصار (ويلاحظ أن بعضها يصلح كذلك للاختبار المعمل في ما بعد) :

(٥) التقرير الأول عن أعمال هيئة البحث أكتوبر ١٩٥٨ .

١ - اضطرابات في وظائف الإدراك :

- (أ) في إدراك المسافات .
- (ب) في إدراك الزمن .
- (ج) إبداء الميل إلى إساءة الظن بالآخرين (الإدراك الاجتماعي) .

٢ - اضطرابات في وظائف الإحساس :

- (أ) المبالغة في تضخيم الإحساسات بوجه عام .
- (ب) زيادة شدة الحساسية السمعية .
- (ج) زيادة شدة الحساسية البصرية نحو الألوان .
- (د) زيادة شدة الحساسية البصرية نحو حطوط الأشكال .

٣ - اضطرابات في ضبط التقلبات الوجدانية :

- (أ) نوبات من الفرح تعقبها نوبات من الخوف .
 - (ب) شعور بالسعادة .
 - (ج) ظهور دوافع لا يمكن مقاومتها .
 - (د) فقدان القدرة على التحكم في الانفعالات .
- ٤ - اضطرابات في عمليات التفكير : تفكك الأفكار .

٥ - اضطرابات توافقية عامة :

- (أ) شعور بازدواج الشخصية .
 - (ب) زيادة القابلية للإيحاء .
 - (ج) شعور بانعدام الواقع .
- ٦ - هل للحشيش تأثير على وظيفتي الانتباه والفهم ؟
- ٧ - هل للحشيش تأثير على النشاط الجنسي لدى المتعاطي ؟
- ٨ - هل يؤدي تعاطي الحشيش إلى الإدمان ؟
- ٩ - من بين العوامل المساعدة على انتشار الحشيش تجميع الرجال في أوقات

الفراغ لمد تصل إلى عدة ساعات متتالية . هل هذا صحيح ؟

١٠ - هل هناك علاقة بين تعاطي الحشيش وارتكاب جرائم من نوع معين؟

ثانياً : كانت هذه الآراء أو الانطباعات التي حصلنا عليها من اطلاعاتنا على نحو ما أسلفناه بمثابة نقطة نتوقف عندها لنبدأ الاتصال بمتعدد من المتعاطين ، ونحاول سبر خبرتهم الخاصة في هذا الموضوع . وقد زدنا الاطلاع النظرى السابق ببعض الميزات الخاصة ومن أهمها القدرة على توجيه بعض الأسئلة نحو موضوعات بعينها أثناء هذا الاستبصار الأولى ، مما كان له أثره أحياناً في دفع المتعاطين إلى الإدلاء بمزيد من المعلومات التي لم تكن تتوقعها ، وربما دفعهم أحياناً إلى زيادة في الحرص على الدقة في معلوماتهم التي يدلون بها لأن الأسئلة كشفت لهم عن أننا على شيء من العلم بالموضوع قبل أن نسألهم وبالتالي فليس من اليسير خداعتنا .

أما عن جلسات الاستبصار الأولى (*) هذه ، فتلخص سماتها الرئيسية فيما يلي :

١ - كان المفحوص يواجه جميع أعضاء هيئة البحث معاً ، أثناء استبصاره (**) وكان عددهم حينئذ ثمانية أعضاء . وكانوا يجتمعون في إحدى قاعات المركز ، حول منضدة مستطيلة وكان يطلب إلى المفحوص الحلول بينهم كأي عضو في الهيئة .

٢ - كانت معظم جلسة الاستبصار غير موجهة ، بمعنى أن الهيئة كانت تميل إلى إلقاء أقل عدد من الأسئلة ، وكانت الأسئلة غالباً ذات نهايات مفتوحة ، وكان الهدف من ذلك إتاحة أكبر فرصة أمام المفحوص لكي يستطرد في إجابته

(*) بدأت الهيئة أولى جلسات الاستبصار الأولى في منتصف ديسمبر ١٩٥٧ واستمرت في هذا العمل حتى أواخر مارس ١٩٥٨ .

(**) بلغ عدد حالات المفحوصين في هذا الاستبصار الأولى ١٩ شخصاً قامت الهيئة بمجمعة باستبصار ١٣ شخصاً منهم (بينهم ١٢ رجلاً وبيدة) وانتدبت عضوين من أعضائها لاستبصار ٦ أشخاص .

كلما أمكن ذلك . وكانت الهيئة ترحب فعلا بكل استطراد ما دام يتناول ما يتعلق بموضوع البحث .

٣ - كانت الهيئة تحسن استقبال المقحوصين ، وكانوا في العادة يحضرون لمواجهتها بعد بلاء اجتماعها بفترة يسيرة . وكان الأعضاء يحاولون الإقلال من الطابع الرسمي للجلسة فكانوا يقدمون لهم السجائر أحيانا ، وكذلك كانت تقدم لهم بعض المشروبات . وكان هذا يحدث أثناء سير الاستبار .

٤ - حرصت الهيئة على أن تبلى أمام المقحوصين باعتبارها مجموعة من الباحثين المتخصصين ، الذين لا يهمهم سوى البحث العلمي لمعرفة وجه الحقيقة . وأن هذا الموضوع لم يدرس من قبل دراسة علمية بالمعنى الصحيح ، وخصوصاً في الإقليم الجنوبي ، وأنا كلما زادت معلوماتنا عن الموضوع من خلال خبراتهم الخاصة باعتبارهم « مجريين » زادت قلوتنا على معرفة الحقيقة ، وقد ننهى إلى شيء « ينفع البلد » .

٥ - حرصت الهيئة على أن تقلل من التوترات النفسية في جلسة الاستبار ما أمكن . ومن أهم الطرق التي اتبعتها لتحقيق هذا الهدف استقرارها على نمط معين في طريقة إلقاء الأسئلة . فكان رئيس الجلسة يبدأ بالترحيب بالمقحوص ، ثم يوضح له مهمة الهيئة من خلال الإطار الذي أوضحنه في النقطة السابقة ، ثم يلقي عليه سؤالا عاماً جداً يتلخص في أننا نرجو أن نسمع منه كل ما يتعلق بخبرته بالتعاطى سواء في جوانبها الاجتماعية وفي جوانبها النفسية . ثم يترك للمجيب حرية الإجابة كيفما شاء . حتى إذا ما بدا أنه انتهى من سرد ما لديه من معلومات عاد رئيس الجلسة فأخذ يسأله عن بعض النقاط الخاصة التي لم يوضحها أو التي أغفلها أو التي تعارضت فيها بياناته مع ما لدينا من معلومات سابقة . بعد ذلك يبدأ رئيس الجلسة بدعوة الأعضاء عضواً بعد الآخر (في ترتيب يكاد ألا يتغير من جلسة إلى أخرى) لكي يوجه كل منهم إلى المقحوص ما يروق له من الأسئلة . وينهى الاستبار عند ما يقتنع الجميع بأنهم حصلوا على ما يمكن الحصول عليه من معلومات . هذا التنظيم الواضح المستقر لتقدم خطوات

الاستتار كان عاملاً هاماً في شعور جميع أعضاء الهيئة بالارتياح ، وبالتالي في عدم ظهور توترات نفسية عنيفة في جو الجلسة (٥٠) وتدل كثير من الدلائل على أن هذا كان له أثره الذي انتقل بما يشبه العدوى الوجدانية إلى المفحوص فكان المفحوص بدوره يشعر بالارتياح لهذا الجو مما جعله أقرب إلى التلقائية والانطلاق في حديثه . وتدل كثير من الدلائل أيضاً على أن هذا كان له أثره في شعور المفحوصين بالاحترام نحو هذه الهيئة ويجدية عملها ، ولا شك أن هذا دفع الكثيرين منهم إلى محاولة تحرى الدقة فيما يقولون .

٦ - في جميع جلسات الاستتار تم تسجيل إجابات المفحوصين مباشرة أى أثناء الجلسات نفسها . وكان هذا التسجيل يجري كتابة أو آلياً . وفي الحالتين كان يتم على مشهد من المفحوصين .

وقد اتخذت الهيئة هذا القرار وهي تعلم أنه سيثير المخاوف لدى الكثيرين ، واستمعت فعلاً لبعض هذه المخاوف . وهي تدور حول القول بأن هذا التسجيل من شأنه أن يمنع الانطلاق التلقائي في الإجابة من جانب المفحوص وذلك لسببين :

(٥) يستطيع القارئ أن يلاحظ أن هذا النمط لتنظيم جلسات الاستتار يكشف عن محاولة من الهيئة للإفادة من نتائج البحوث التجريبية الحديثة التي تجرى على « تفاعلات الجماعات الصغيرة » (في ميدان علم النفس الاجتماعي) وخاصة ما يتعلق بأثر التنظيم المستقر للعلاقات بين الأعضاء (٢٢) ووضوح الدور الاجتماعي لكل عضو داخل الجماعة (٢٩) في الإقلال من فرص نشوء التوترات النفسية العامة وتراكمها مما قد يؤدي إلى ظهور صراعات خفية أحياناً وصريحة أحياناً أخرى ، وهذا غالباً من أهم العوامل المؤدية إلى تعطيل أعمال اللجان أو تشتيت جزء من جهودها . انظر في هذا الصدد تجارب دويتش M. Deutsch (١٨) التي أظهرت أن تقسيم العمل يتوفر بدرجة أعلى في الجماعات التعاونية منه في الجماعات التنافسية . وانظر تجربة ليببيت وهوليت R. Lippitt R. K. Whyte (٢٢) التي كشفت عن أن مقدار التوترات الشائعة داخل الجماعات الديمقراطية المنظمة تنظيمياً وأعضائها مستقر أقل من مقدار التوترات الشائعة داخل الجماعات الفوضوية التي لم يكن فيها تنظيم واضح للأدوار الاجتماعية للأعضاء . وانظر أيضاً تجربة فرنس J. R. R. French (١٠) التي أوضحت أن الشعور بالانضمام داخل الجماعة المنظمة تنظيمياً واضح المعالم يكون أقوى منه داخل الجماعة غير المنظمة تنظيمياً وأعضائها . (انظر كذلك ٣٤ ، ص ٣٠٦ - ٣٢٩) .

أولهما : خوفاً من أن يؤخذ عليه هذا التسجيل قرينة تستخدم في الإضرار به .
وثانيهما : أن جلسة الاستبصار سوف تتسم بالطابع الرسمي مما يدفع المبحوث
إلى كثير من الافتعال .

غير أن الهيئة رأت وهي تناقش هذه المخاوف أن تستفيد من نتائج الدراسات
التجريبية الحديثة التي أجريت على الاستبصار ، والتي تشير في مجموعها إلى أن
هذه المخاوف وهمية أكثر منها حقيقية وأن التغلب على معظم آثارها يتوقف على
الحوار العام لجلسة الاستبصار وعلى مهارات خاصة يكتسبها المستبصرون ، وأن الاعتماد
على الذاكرة في تسجيل الإجابات بعد جلسة الاستبصار مخوف بأخطار كثيرة
بعضها يتعلق بالنسيان والبعض الآخر يتعلق بتشويه الذكريات على نحو
ما أوضحت تجارب بارتل F. C. Bartlet (٢٠) والبرت G. W. Allport
وبوستمان L. Postman (٢٠) والبر T. G. Alper (٢٠) .

على أننا سوف نعود إلى عرض هذا الموضوع بمزيد من التفصيل عند ما
نتحدث عن شروط تطبيق الاستبصار المقنن في دراستنا هذه . ولكن قبل أن نتقل
إلى نقطة تالية نرى أنه لا بد من الحديث عن بعض جوانب في موضوع التسجيل
الآلي الذي يلحاح إليه الهيئة في بعض استبصاراتها . فقد قررت الهيئة أن تضع
جهاز التسجيل واضحاً في قاعة الاجتماع ، وكان يجري إعداده على مشهد من
المبحوث ، وكانت الهيئة تكتفي بذلك أحياناً كأنما هو أمر مسلم به أن يوجد
هذا الجهاز معنا كأداة من أدوات البحث ، وأحياناً أخرى كانت تزيد على ذلك
أن تستأذن المبحوث . ولم يحدث أن رفض أى شخص من المبحوثين تسجيل
إجاباته .

استخدام جهاز التسجيل على هذا النحو يثير تساؤل البعض على النحو
الآتى : ولماذا لا نختار الجهاز بحيث لا يشعر المبحوث بوجوده ، وبذلك نحفظ
عليه تلقائياته وانطلاقه ، غير أن هذا الاقتراح يتعارض مع مقتضيات المسؤولية
الأخلاقية للباحث نحو مبحوثيه . وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لمستقبل
البحث إذا ما عرف ذلك بعض المبحوثين ، ولو على سبيل الظن دون اليقين .

فإذا أدخلنا في حسابنا أن هذا النوع من البحوث العلمية الاجتماعية لا يزال في بداية طريقه في مجتمعنا أدركنا إلى أى مدى يمكن أن تعم هذه العواقب الوخيمة على مستقبل هذه البحوث جميعاً . وقد نبه ماكوبى وماكوبى (٢٣) على ضرورة مراعاة هذا الجانب الأخلاقى فى استخدام آلات التسجيل الميكانيكى فى جلسات الاستبصار ، كما نبهنا إلى أن محاولة بعض الباحثين إخفاء الآلة طوال جلسة الاستبصار ثم إظهارها بعد ذلك للحصول على إذن من المفحوص قد يبدو كذلك عملاً لا أخلاقياً ويشير نائبة المفحوص .

والواقع أن الباحث فى ميدان السلوك البشرى ، الذى لا بد له من أن يتناول المادة البشرية ويخضعها لوسائل بحثه ، ينبغى له ألا يغفل فى أية لحظة عن المغزى الأخلاقى لأى موقف يزمع أن يتخذه نحو هذه المادة . وهذا ما أوصى به "دستور المعايير الأخلاقية لعلماء النفس" الذى أصدرته جمعية علم النفس الأمريكية (١ ص ١٢٠ وما بعدها) ويعمل بمقتضاه عدد كبير من علماء النفس فى العالم .

٧ - كان المفحوصون جميعاً متطوعين ، تطوعوا من خلال بعض الصلات الشخصية بعدد من أعضاء الهيئة وقد تناول بعضهم أجراً فى مقابل تطوعه . وكانوا جميعاً من المواطنين الأحرار ، وقد حرصت الهيئة على ذلك بدلاً من استبصار عدد من الأشخاص المسجونين لأن بعض الدلائل تدل على أن عينة المسجونين لا تمثل إلا قطاعاً ضئيلاً من جمهور المتعاطين خارج السجن . وربما كان الأفضل لمستقبل البحث فى هذه الاستببارات الأولية ألا نبدأ بالاعتماد على عينة من هذا القبيل .

هذه هى خلاصة الإجراءات التى اتبعتها الهيئة أثناء جلسات الاستبصار الأولية . وفى حالة المتعاطين الذين تم استبصارهم بوساطة عضو منفرد من أعضاء الهيئة لم تكن الإجراءات تختلف عن ذلك ، فيما عدا أن المفحوص كان يواجه مستبصراً واحداً بدلاً من عدد من المستبصرين .

وفى إالى خلاصة الموضوعات التى استثيرت أثناء هذه الاستببارات الأولية :

١ - الظروف التي أحاطت ببدء تعاطي الشخص للحشيش :

- (أ) السن عند بدء التعاطي .
 - (ب) هل هناك مسئوليات عائلية ملقاة على عاتقه في ذلك الوقت ؟
 - (ج) الجلسة الأولى : هل كانت على سبيل التورط ، أم حب الاستطلاع ؟
 - (د) ومن الذين كانوا يحيطون بالشخص : أصدقاء من خارج ميدان العمل أم زملاء في العمل ؟
 - (هـ) إذا كانت الجلسة الأولى على سبيل التورط ، فإذا كانت السمعة الغالبة على حالة الشخص عند عودته إلى جلسة مشابهة ؟ تورط أيضاً ، أم عن قصد لإرضاء دوافع معينة ؟
 - (و) هل هناك ميل إلى وجود ارتباط بين المركز الاقتصادي الاجتماعي للشخص وبين شكل البداية التي يبدأ بها ؟
- مثال : بداية غير محسوسة^(*) وبكثرة في طبقة العمال اليدويين . وبداية متميزة^(**) (للدرجة أن الشخص يحفل بها وتسجلها ذاكرته بوضوح) ، وتأخرة نسبياً في الطبقة المتوسطة .

٢ - الظروف التي تحيط بموقف تعاطي الشخص للحشيش حالياً :

- (أ) هل يتعاطاه منفرداً أم مع مجموعة ؟ والمجموعة ما صفاتها إذا وجدت ؟ .
- (ب) وما هي الطبيعة الاجتماعية لمكان التعاطي : هل المكان هو المقهى ، أم منزل الشخص نفسه أم منزل صديق يشترط فيه شروط خاصة ؟
- (ج) هل يتم التعاطي عادة بالليل أم بالنهار ؟ هل تتم المفاضلة على أساس الاتجاه النفسي لدى المتعاطي نحو التعاطي من حيث علاقته بالعمل أو الراحة ؟
- (د) هل هناك علاقة بين تحديد موعد معين للتعاطي وبين مناسبات اجتماعية

(*) imperceptible

(**) articulate

معينة مثل الأفراح ، وبعض الحفلات الإذاعية وبعض المواسم الاجتماعية .

٣ - التغيرات السيكلولوجية التي يحدثها تعاطى الحشيش عقب التعاطى :

(أ) يبدو أن من العوامل أو المتغيرات الهامة التي تتدخل في تلوين هذه التغيرات طريقة التعاطى والكمية وما يتوقعه الشخص عند إقباله على التعاطى ونمط التفاعل الاجتماعي الذي يحدث أثناء التعاطى .

(ب) ما هي التغيرات التي تحدث في مزاج اللحظة (*) القرفشة (**) ؟

(ج) هل تحدث تغيرات في المزاج العام (-) ؟

مثال : هل ينتقل الشخص من الانطواء (=) إلى الانبساط (+) ؟

هل يتغير مستوى توتره النفسى العام بحيث يصبح أقل توتراً مثلاً ؟ هل ينخفض ثقل ضواغط السلوك أو عوامل الكف (++) لدى المتعاطى ؟

(د) هل تحدث تغيرات في قدراته العقلية : أى قدراته الخاصة بالمعرفة : كالقدرة على الملاحظة من حيث الدقة أو السرعة ؟ والقدرة على حل

المشكلات ؟

(هـ) هل تحدث تغيرات في قدراته العملية ؟

٤ - هل هناك نمط معين للشخصية يغلب أن يشيع بين المتعاطين ؟

(بعبارة أخرى هل هناك نمط منوالى (X) ويبدو أن الأسئلة الهامة التي قد

تساعد على الكشف عن مقومات هذا النمط إذا كان له وجود مستقر ينبغى أن

تدور حول الموضوعات الآتية :

mood (*)

euphoria (**)

temperament (-)

introversion (=)

extraversion (+)

inhibition (++)

model pattern (X)

(ا) ما مدى شعور الشخص بالصحة أو المرض ؟

(ب) ما مستوى انطوائه أو انبساطه ؟

(ج) ميله إلى الخضوع أو إلى السيطرة ؟

(د) مدى شعوره « بعدم الاكتفاء بذاته » وبال حاجة إلى الآخرين .

٥ - هل هناك علاقة بين المركز الاقتصادي الاجتماعي للمتعاطي وبين :

(ا) الطريقة المفضلة للتعاطي ؟

(ب) ما يتوقعه الشخص من الحشيش ؟

٦ - إذا استمر الشخص في التعاطي لمدة شهر أو سنوات متتالية أصبحت

الأسئلة التالية على جانب كبير من الأهمية :

(ا) هل تتغير كمية الحشيش « التي ترضيه » تغيراً مطرداً نحو الزيادة مثلاً ،

أم أن تغيراتها طارئة وليس لها اتجاه ثابت ؟

(ب) وهل تتغير طريقته المفضلة في التعاطي ، وإذا كانت تتغير فهل لهذا

التغير اتجاه يشير إلى معنى سيكولوجي معين ؟

٧ - الجواب الذي أحاط بتنشئة الشخص في طفولته :

(ا) أى نوع من الاتجاهات الاجتماعية يسود في الأسرة : الاتجاه المحافظ (*)

أم الاتجاه إلى التخفيف من القيود أو ما يمكن أن نسميه بالاتجاه

التحرري ؟

(ب) حضور الأب أم غيابه ؟

٨ - الظروف التي أحاطت ببدء حياة العمل المأجور :

(ا) سن الشخص عندئذ (لتحديد ما إذا كانت هذه السن مبكرة أم متأخرة

بالنسبة للمتوسط السائد في داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها

الشخص) .

(ب) الفئات الاجتماعية الموجودة حوله في جو العمل .
 (ح) درجة اندماج الشخص مع هؤلاء الزملاء ، ورضائه عن المعايير السائدة بينهم ، وطبيعة هذه المعايير .

٩ - الصورة التقييمية التي يرسمها متعاطى الحشيش عن نفسه :
 ويمكن التعرف عليها من خلال آرائه في الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الأخرى . وربما من خلال رأيه في مدى سعة نطاق إباحة الحشيش الذي يرتضيه : هل يرتضى مثلاً أن يتعاطاه ابنه ، أو تتعاطاه زوجته ؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تدور حول تقييم الشخص لسلوك معين إذا ما صدر عن أشخاص يتفاوتون في المسافة الاجتماعية والنفسية التي تفصل بينهم وبينه .

١٠ - يبدو أن تاريخ التعاطى في الأسرة مسألة هامة كذلك . فمن خلاله قد نستطيع أن نلقى بعض الضوء على نوعين من العوامل :
 (أ) عوامل اجتماعية ساعدت على اكتساب عادة التعاطى .
 (ب) أو عوامل جبلية (*) مسئولة عن الاندفاع إلى البحث عن المخدر ، سواء عند الآباء أو الأبناء .

١١ - مدى الانتشار في الفئات الاجتماعية المختلفة كما يتوسم المتعاطى من خلال خبرته الخاصة .

ثالثاً : إلى جانب هذه الاستبارات وما سبقها من اطلاعات على عدد من المؤلفات الأوروبية والأمريكية في الموضوع عنيت الهيئة بأن تستقصى أبناء المحاولات السابقة لبحث هذا الموضوع بحثاً علمياً مبدئياً في الإقليم الجنوبي وتتلخص نتيجة هذا الاستقصاء في العثور على محاولتين :

الأولى : محاولة على نطاق ضيق بدأها الأستاذ سعد المغربي أحد أعضاء الهيئة ، ولم يتمها بعد ، وهي موضوع رسالته التي يتقدم بها إلى

جامعة عين شمس لنيل درجة الماجستير في الآداب . وقد تطوع باطلاعنا على كثير من جوانب خبرته ، وأقدنا فعلا من هذا الاطلاع لا سيما على ما يتعلق بمناطق الحساسية المرفقة في التعامل مع أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة أثناء استبارهم .

الثانية : محاولة بدأت داخل نطاق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سنة ١٩٥٥ م توقفت - فيما نعلم - عقب تأليف الاستمارة الخاصة بجمع البيانات اللازمة . وقد اطلعنا على هذه الاستمارة وأقدنا منها كذلك . وفيما يلي وصف للخصائص الرئيسية لهذه الاستمارة :

١ - يلاحظ أنها موجهة إلى الأشخاص المسجونين بتهمة التعاطي أو الاتجار ولذلك فقد اشتملت على بيانات من النوع الآتي : « محل القبض الأخير » ، « التهمة » ، « العقوبة » ، « مرات القبض السابقة » . . . إلخ .

٢ - يلاحظ أنها موجهة نحو استقصاء البيانات عن التعاطي والاتجار معاً .

٣ - وزعت بنود الاستمارة على النحو الآتي :

(أ) القسم الأول : بيانات أولية عن الاسم والميلاد والحالة الاجتماعية إلخ .

(ب) القسم الثاني : بيانات عن التعاطي .

(ج) القسم الثالث : بيانات عن الاتجار أو الاشتراك في التوزيع .

وهذه الأقسام الثلاثة متساوية في الحجم تقريباً ، إذ يحتوي كل منها على حوالي ٢٠ سؤالاً .

٤ - حددت موضوعات الأسئلة ولكن لم تحدد صيغتها اللفظية .

هذا وصف موجز لاستمارة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقد حرصنا على أن نوردته بالقدر الذي يتيح للقارئ فرصة المقارنة بينها وبين استمارة الاستمارة التي ألفناها في بحثنا هذا والتي سوف نتحدث عنها حديثاً مباشراً فيما بعد .

رابعاً :

نتج عن الخطوات الثلاث السابقة نتيجتان هامتان نوجزهما فيما يلي :

(أ) شعرت الهيئة بأنه قد تجمع لديها قدر لا بأس به من المعلومات عن الجوانب المختلفة لظاهرة التعاطى . ومع أنه لا يمكن الجزم بأن هذا القدر كان كافياً لأن يهدى الهيئة إلى استشارة جميع الأسئلة المتعلقة بالظاهرة وتضمينها اسمارة البحث ، فالراجع أنه كان كافياً لأن يضع الهيئة فى موضع يسمح لها بتضمين الاسمارة أسئلة كثيرة تتناول عدداً من أهم جوانب ظاهرة التعاطى . وهو ما ذكرنا من قبل أنه الشرط الأول الذى ينبغى توفيره فى اسمارة المسح الاستطلاعى .

(ب) شعرت الهيئة بأن الاستبازات الحرة التى أجزتها مكنتها من تحصيل قدر من الخبرة والاستبصار بطبيعة المادة البشرية التى نحن مقبلون على الاتصال بها على نطاق واسع ، وما نتظره منها من استعداد للتعاون وما نتوقه فيها من قدرة على فهم أسئلتنا كما نوجهها ، والإجابة عليها إجابة مباشرة بما يكشف عما قصدنا إلى الكشف عنه من أفكار واتجاهات نفسية وخبرات تتعلق بتعاطى الحشيش .

على هذا الأساس بدأت الهيئة خطواتها التنفيذية نحو تكوين اسمارة الاستباز . وتتلخص هذه الخطوات فى خطوتين رئيسيتين على النحو الآتى :

- الأولى : تحديد الموضوعات التى سوف تتناولها الأسئلة الاسمارة .
- والثانية : تحديد الشكل الذى سوف تصاغ فيه هذه الأسئلة كل على حدة ، والشكل الذى سوف تصاغ فيه الاسمارة فى مجملها .

وقد تتابعت الخطوتان على هذا النحو فعلاً من الناحية الزمنية ، وفى بعض الأحيان كانت الهيئة ترتد من الخطوة الثانية إلى الخطوة الأولى لتعيد النظر فيها بإضافة بعض الموضوعات أو تعديل بعضها الآخر .

وقبل أن نورد المضمون الموضوعى لما انتهت إليه الهيئة فى كل من هاتين الخطوتين ، ينبغى لنا أن نوضح فى إيجاز كيف تقدمت الهيئة فى سيرها للوصول إلى هذا المضمون ، بعبارة أخرى كيف نظمت الهيئة عملها بما يضمن لها بلوغ

أفضل النتائج الممكنة لها في هذا الصدد . ونحن على يقين من أن هذا الحديث جزء من واجباتنا المنهجية في هذه المرحلة من مراحل نمو البحوث الاجتماعية العلمية في مجتمعنا .

إن النقطة الرئيسية في هذا الصدد أن الهيئة حرصت على أن تستغل جميع الإمكانيات التي تتيحها لها ظروف العمل من خلال الفريق . كما حرصت على أن ترشد عملها بالإفادة المباشرة أحياناً وغير المباشرة أحياناً أخرى من نتائج البحوث التجريبية العديدة التي أجريت على الجماعات الصغيرة الحجم التي تجتمع خصيصاً لمناقشة بعض المسائل العملية أو العلمية . وجدير بالذكر أن تراث علم النفس الاجتماعي في هذا النوع من التجارب أخذ في النمو المطرد منذ بداية العقد الرابع من هذا القرن بوجه خاص (١٨) وأن نتائج عدد كبير من هذه التجارب تلتقي فيما بينها ، برغم اختلاف العلماء الذين أجروها واختلاف المعامل التي أجريت فيها ، مما يشير إلى القيمة الموضوعية لهذه النتائج وإلى إمكان الاستفادة منها بالتطبيق في بعض المواقف العملية .

كانت الخطوة الأساسية التي تتظم العمل في الهيئة ، تمضي على النحو الآتي :

- ١ - تجميع كل ما استطاعت الهيئة الوصول إليه من معلومات من خلال الاطلاعات النظرية والاستبانات ، وما سجله كل عضو من أعضائها من ملاحظات وأفكار خاصة طرأت على ذهنه أثناء تلك الاطلاعات والاستبانات .
- ٢ - مناقشة كل مفردة من هذه المعلومات أو الملاحظات أو الأفكار من حيث دقتها ومن حيث ما تنوم فيها من قيمة بالنسبة للبحث وذلك من خلال علاقتها بسائر البيانات والملاحظات . وكانت هذه المناقشة تسبق في العادة موافقة الهيئة على ترشيح أية مفردة لأن تتضمنها استبانة البحث . وبديهي أن المفردات تفاوتت فيما بينها في مقدار ما أثارته كل منها من مناقشة . لكن المهم أن ما أفلح منها في الوصول إلى مستوى الترشيح للاستبانة وصل إلى ذلك على أساس من اقتناع جميع أعضاء الهيئة بقيمته .

٣- تقسيم العمل من حين لآخر على أسس مختلفة ، بعضها يتعلق بالتخصص الدقيق لبعض الأعضاء ، والبعض الآخر يتعلق بمجرد تيسير العمل . ومن أمثلة النوع الأول ما حدث مثلا عند ما طلبت الهيئة إلى الأستاذ السيد يس السيد دراسة موضوع تطور التشريع المصرى فيما يتعلق بتجريم تعاطى الحشيش ، أو ما حدث عند ما اختص دكتور السيد خيرى ودكتور مصطفى سويف بوضع الخطة اللازمة للتحليل الإحصائى لبيانات الاسمارة ، أو ما حدث عند ما طلب إلى الأستاذ محمد خيرى محمد على تجميع بعض آثار الأدب الشعبي التى تلور حول التعاطى والمتعاطين . ومن أمثلة النوع الثانى ما حدث عند ما اكتشفت الهيئة فى أحد الاختبارات التمهيدية التى أجرتها على الاسمارة أن لغة الأسئلة (وكانت العربية البسيطة) غير مفهومة للمجيبين الأمين أو أنصاف الأمين (ونقصد الذين يعرفون مبادئ القراءة والكتابة فحسب) فقررت إعادة صياغة الأسئلة بالعامية وقامت عندئذ بتقسيم العمل بين الأعضاء على أساس أنصبة متساوية من الأسئلة .

وفى كلا النوعين من تقسيم العمل كانت المسألة تنتهى دائما بأن يأتى العضو بالعمل الذى وكل إليه ، ويعرض ما أنجزه على الهيئة مجتمعة . ولم يكن أى عضو من أعضاء الهيئة يتراجع عن أن يناقشه فى أى جزء مما انتهى إليه ، وكان يقع على العضو القائم بالعمل عبء إقناع المناقش والهيئة بصواب ما فعل أو يتنازل عما فعل ويأخذ بما تقرره الهيئة . ومع ذلك فقد كان بين أعضاء الهيئة من التقدير المتبادل ما يسمح بأن يقتصد الأعضاء غير المتخصصين فى مناقشة الموضوعات الفنية جداً ، وأن يكتفوا بفهم منطقها العام ، ويعتملوا بعد ذلك على ما يشبه أن يكون « كلمة شرف » من العضو المتخصص أن يرضى الأمانة فيما اختص به .

فى هذه الخطوات الثلاث تتلخص الخطة الأساسية للعمل كما تقدم بالفعل فى هذه الهيئة حتى انتهى إلى تحديد النقاط التفصيلية التى تؤلف مضمون الاسمارة على نحو ما سنورد بعد قليل . والواقع أن هذه الخطة هى نفسها التى اتبعتها الهيئة

فى إدارة دقة النشاط بداخلها فى جميع المراحل الكبرى لسير البحث . والشئ المهم فى هذا النمط من تنظيم العمل أنه يتيح الفرصة للجهود الفردية أن تظهر وتنمو ، كما أنه يتيح الفرصة للإفادة من مزايا المناقشة الجماعية . ومن الجدير بالذكر أن نتائج عدد من البحوث التجريبية تشير معاً ، ومن زوايا مختلفة ، إلى أن المناقشة الجماعية تؤدي إلى حلول للمشكلات المطروحة أكثر كفاءة من الحلول التى يصل إليها الفرد بمفرده . فبحوث مونستربرج H. Munsterberg و جنس A. Jens توضح أن الأحكام التى يصدرها الفرد بعد مناقشة جماعية تكون أقرب إلى الصحة من تلك التى يصدرها قبل المناقشة وكما أن بحوث كلوجمان S.F. Klugman وداشيل J.F. Dashiell توضح أن أحكام الأفراد على الأحداث تكون أكثر دقة بعد المناقشة الجماعية منها قبلها ، وتبين بحوث شو M. E. Shaw أن الجماعة عند ما تحاول حل مشكلة معقدة تميل إلى رفض عدد من الأخطاء أكثر مما يميل الفرد إلى رفضه (١٨ ، ٢٧) .

ويكنى هذا القدر من الحديث عن خطة العمل . ومبرراتها .
وفى ما يلى بيان بالنقاط التفصيلية التى استقرت الهيئة على تضمينها اسئارة
البحث :

- ١ - مدى الانتشار بالنسبة للحشيش والأفيون فى رأى المتعاطين :
 - (أ) فى المهن المختلفة .
 - (ب) فى الأعمار المختلفة .
 - (ج) فى الجنسين .
 - (د) فى الطبقات الاقتصادية الاجتماعية .
 - (هـ) فى فئات التعليم المختلفة .
 - (و) فى المدن والريف .
 - (ز) بين المتزوجين وغير المتزوجين .

- ٢ - التعاطى بالنسبة للحشيش والأفيون :
 - (أ) كيفية التعاطى .

- (ب) مدى الانتظام في التعاطى (أى في مواعيد ثابتة ذات نمط إيقاعى) .
- (ح) الشهية للطعام وعلاقتها بالتعاطى .
- (د) الجو الاجتماعى لموقف التعاطى .
- (هـ) المكيفات الأخرى .
- (و) الفرق بين التعاطى قبل الزواج وبعده .
- الكمية أو المقدار (هل زاد ، أم نقص ، أم ظل كما هو ؟) .
- الطريقة : هل تغيرت ؟
- النوع : هل تغير ؟
- (ز) السن عند التعاطى .
- (ح) مناسبة بدء التعاطى .
- (ط) الدوافع التى دفعت الشخص إلى بدء التعاطى .
- (ى) هل حدث انقطاع فى فترة ما ؟ وما أسبابه ؟ وما أسباب العودة ؟
- (ك) أوقات التعاطى (الصباح — الظهر — المساء) .
- ٣ — الحالة الجسمية والمظهر العام : الصحة العامة ومظهر الوجه والعينين .
- ٤ — الحواس والحالة العقلية .
- (ا) الذاكرة أثناء التعاطى وبعده التعاطى .
- (ب) الإدراك :
- إدراك كل من الوقت والمسافة والحجم (من حيث الدقة) أثناء التخدير ، وبعده التخدير ؛ ٢٤ ساعة .
- وفى الحالة العادية عند ما يكون الشخص غير مخدر .
- (ح) نوع الأفكار أثناء التخدير .
- (د) طلاقة الأفكار .
- (هـ) التفكير فى حلول المشكلات أثناء التخدير : ما مقدار كفاءته ؟
- ٥ — السمات الجذمانية والشخصية والقرارات أو الاستعدادات الخاصة :
- (ا) المرح والانقباض .

- (ب) الميل إلى الامتسلام أو المقاومة .
- (ح) التردد أو القدرة على الحسم .
- (د) القابلية للاستواء أو القدرة على الاستقلال .
- (هـ) الانطواء أو الانبساط .
- (و) القدرات الإنتاجية .

هذه النقاط جميعاً من « ١ » إلى « و » يسأل عنها تحت الشروط الآتية :
أثناء التخدير — بعد زوال أثر المخدر مباشرة — الحالة العادية — حالة
تعذر الحصول على المخدر .

٦ — نوع العلاقات بين المتعاطى وبين الأشخاص المحيطين به عن قرب
في الأسرة ، وفي محيط العمل ، وفي محيط الصداقة ، أثناء وجود أثر المخدر
— وفي الحالة العادية — وفي حالة تعذر الحصول على المخدر .

٧ — النشاط الجنسي للمتعاظم .

٨ — رأى المتعاطى في تعاطى الحشيش :

(١) حكمه الخلقى على التعاطى .

(ب) رأيه في موقف الدين من التعاطى .

(ح) رأيه في النمط الشائع لشخصية المتعاطى .

(د) رأيه في حكم الناس عموماً على شخصية المتعاطى .

٩ — رأى المتعاطى في القانون الجديد للمخدرات (المقصود هنا المرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢) .

١٠ — تأثير التعاطى على عدد من الوظائف البيولوجية :

(١) الشهية للطعام والشراب .

(ب) الميل إلى النشاط بوجه عام .

١١ — بعض الآثار التراكمية نتيجة لاستمرار التعاطى مدة طويلة .

١٢ — نمط العلاقات داخل الأسرة الوالدية للمتعاظم في طفولته وصباه :

(١) العلاقات بين الوالد والوالدة .

- (ب) العلاقات بين المتعاطى والوالديه .
 (ح) حضور الأب أو غيابه .
 ١٣ - تاريخ التعاطى بين الأقرباء .
 ١٤ - نمط العلاقات داخل الأسرة الزوجية للمتعاطى إذا كان متزوجاً .
 (أ) بينه وبين زوجته .
 (ب) بينه وبين أولاده .
 ١٥ - ظروف عمل المتعاطى :
 (أ) عدد ساعات العمل اليوى الأصلى .
 (ب) مواعيد العمل الأصلى .
 (ح) إذا كانت هناك أعمال إضافية .
 ١٦ - كيفية قضاء وقت الفراغ .
 ١٧ - وصف للنمط الذى تتنظم فيه مجموعة التعاطى ولحجمها، وللتفاعل كما يتم بداخلها .
 ١٨ - بيانات أولية يراعى فيها الاهتمام بوجه خاص بما يأتى :
 (أ) مستوى التعليم لدى المتعاطى وأفراد أسرته .
 (ب) حالته المدنية (الزواج والإعالة . . . إلخ) .
 (ح) المهنة .
 (د) حالة المتعاطى الاقتصادية (الدخل والمنصرف) .
 (هـ) ظروف السكن .
 (و) حالته الصحية العامة (يؤخذ فيها تاريخه المرضى سواء بالنسبة للأمراض العضوية والنفسية) .

هذه هى النقاط التفصيلية التى استقرت الهيئة على تضمينها استمارة الاستبار .
 ويبلغ عددها حوالى ثمانين نقطة أو أكثر قليلا . ويجب أن يلاحظ أن الصيغة النهائية للاستمارة كما طبقت فعلا على المتعاطين (وقد أثبتناها فى الملحق رقم ١١)
 فى نهاية هذا التقرير) تحتوى على عدد من الأسئلة يزيد على ثلاثة أمثال عدد

هذه النقاط . ولذلك أسباب متعددة ، منها أن كثيراً من هذه النقاط التي نصفها بأنها تفصيلية لم يكن هناك بد من معالجتها على أنها رؤوس موضوعات يلزمنا تقسيم مضمونها على عدد من الأسئلة ، ومنها اضطرابنا إلى تكرار عدد من الأمثلة كوسيلة للتأكد من سلامة الاتجاه النفسى للمجيب نحو موقف الاستتار على نحو ما سنوضح فيما بعد ، ومنها كذلك أننا أضفنا بعض الأسئلة التي تتفق بفئات خاصة من المحييين ولا تنطبق على جميع أفراد العينة .

ولنتنقل الآن إلى الحديث عن الخطوة الرئيسية الثانية في تكوين استمارة الاستتار وهي الخطوة الخاصة بالصياغة الشكلية بوجه عام ، فمن ناحية تحديد شكل الأسئلة التي سوف تدور حول النقاط سالفة الذكر ، ومن ناحية أخرى تحديد الشكل الإجمالى للاستمارة وهو ما يتعلق أساساً بتحديد أفضل ترتيب للأسئلة ومعايير الأفضلية هنا هو ما يصل بنا إلى أفضل النتائج .

ولنبداً بالحديث عن مسألة شكل الأسئلة أو الصياغة اللفظية للأسئلة . ويمكن تلخيص هذه المشكلة كما واجهتها الهيئة على النحو الآتى :

هل تحدد الهيئة أسئلة الاستمارة بلفظها بحيث تقتصر مهمة المستبر على قراءة الأسئلة ، أم تكتفى بتحديد مضمون كل سؤال وتترك أمر صياغته للمستبر ؟
بعبارة أخرى هل تأخذ الهيئة بمبدأ تطبيق استمارة مقننة من حيث ألفاظها أم تأخذ بمبدأ تطبيق استمارة غير مقننة ؟

عند ما تعرضت الهيئة للمشكلة على هذا النحو رأت أن الطريق إلى الحل السليم إنما يكون بالرجوع إلى الخبرات المنشورة لبعض الباحثين الذين سبقونا ، وكذلك بالقيام ببعض المحاولات على سبيل التجارب التمهيدية لاستطلاع أحوال المادة البشرية التي نحن بصددتها وما إذا كانت تصلح لأن نعمم عليها نتائج خبرات أولئك الباحثين .

إن الضرورة الأولى التي تدعو إلى تحديد الأسئلة يمكن توضيحها على النحو الآتى : ما دما سنطبق هذه الاستمارة على عينة تتألف من عدد كبير من الأفراد ، على نحو ما أوضحنا من قبل ، وما دامت الاستمارة تحتوى على

عدد كبير من الموضوعات التي نزمع جمع البيانات عنها ، فلا بد من الاستعانة بعدد من الباحثين للقيام بتطبيق هذه الاستمارة ، وذلك لكي يمكن إنجاز البحث في زمن معقول . غير أن تعدد الباحثين المطبقين للاستمارة يثير مشكلة جديدة مؤداها أنه من المحتمل أن تتعدد في أذهانهم الزوايا التي يفهمون منها كل موضوع من موضوعات هذه الاستمارة ، وبالتالي يوجهون إلى أفراد العينة أسئلة تتباين قليلاً أو كثيراً في مضمونها ، مما يجعل الإجابات غير قابلة للتجميع والمقارنة بين بعضها والبعض الآخر . هذه المشكلة هي المثار الحقيقي لضرورة تحديد الأسئلة تحديداً بهدفه توحيد فهمها لدى الباحثين والمفحوصين على السواء ، وهي من المشكلات المنهجية الأصيلة في بحوث السلوك التي تستعين بالاستمارات والاستخبارات ، ولذلك يحسب حسابها علماء السلوك لا سيما في البحوث الحديثة التي زاد تفقدها في الجوانب المنهجية أخيراً .

غير أن الطرق التي انتهجها العلماء المختلفون للوصول إلى الهدف ، وهو توحيد فهم موضوعات الأسئلة ، قد تعددت واختلفت فيما بينها من حيث درجة صرامتها . ومن الأمثلة الكلاسيكية على الصرامة التي وصلت إلى درجة التزمّت ما أمر عليه هاميلتون G. V. Hamilton في بحثه لموضوع الزواج (١٦) ، فقد وضع الصيغة اللفظية لأسئلة الاستبّار ، وخوفاً من أن يؤدي اختلاف نغمات قراءة الباحثين المختلفين للسؤال الواحد إلى إحداث اختلافات — ولو طفيفة — في الآثار الذهنية المرتبة عليه في أذهان المفحوصين فقد قرر كتابة الأسئلة على بطاقات متفرقة وما على الباحث إلا أن يرفع البطاقة أمام المفحوص ليقرأها ثم يجيب عليها . واتخذ كذلك احتياطات أخرى هدفها جميعاً تقنين موقف الاستبّار أو تثبيت خصائصه تثبتاً يكاد يكون تاماً . ومن هذه الاحتياطات تثبيت ترتيب الأسئلة وتثبيت مكان إجراء الاستبّار والمسافة التي تفصل بين مقعد الباحث ومقعد المفحوص .

غير أن هذه المغالاة في تقنين الاستبّار تثير مخاوف عدد من العلماء على أساس أنها تصل إلى الدرجة التي يصبح معها موقف الاستبّار مفتعلاً ومكبلاً

بعدد كبير من القيود مما يضايق المفحوصين وقد يدفعهم في نهاية الأمر إلى إلقاء الإجابات حيثما اتفق سعيًا وراء الانتهاء من الموقف بأسرع وقت ممكن على حساب الدقة والأمانة . بعبارة أخرى إن المغالاة في تقنين الاستبصار قد تؤدي إلى الانخفاض في صديق الإجابات عليه .

وربما كان من أبرز دعاة التخفيف من قيود التقنين الشكلي للاستبصار كترى وبومروي ومارتن A.G.Kinsey, W.B.Pomcroy & G.E.Martin (١٩ ص ٥١) في بحثهم للنشاط الجنسي عند الذكور الآدميين ، فقد اكتفوا بوضع تعريفات لموضوعات الأسئلة وتركوا للقائمين على تطبيق الاستبصار أمر صياغتها اللفظية . كذلك لم يثبتوا ترتيب الموضوعات التي تدور الأسئلة حولها بل تركوا أمر ذلك للمستبرين .

والحجة الرئيسية التي يثيرها دعاة الاستبصار الحر من أمثال كترى وزميله تتلخص في تجنب الافعال في موقف الاستبصار ، وفي ضرورة مراعاة القربى الفردية بين المفحوصين ، فإما يصلح من الألفاظ لشخص على درجة مرتفعة من الذكاء أو من التعليم الرسمي لا يصلح غالباً لشخص ذي حظ منخفض من الذكاء أو لم يتلق من التعليم الرسمي شيئاً . وطريقة بناء العبارات قد تصلح لأحدهما ولا تصلح للآخر . كذلك فيما يتعلق بترتيب الأسئلة هناك حجج مشابهة للحجج السابقة .

ومع أن هذه الحجج لما قيمتها التي لا يمكن الاستهانة بها ، فإنها لا تكفي وحدها لحسم الموضوع واتخاذ قرار سليم . فتمة مجموعة من البحوث الحديثة ، لم تكن معروفة عند ما بدأ كترى جمع الاستبصارات الأولى لبحثه وذلك عام ١٩٣٨ . ويمكن القول بأن هذه البحوث بدأت خلال العقد الخامس من هذا القرن ولم تشط إلا في السنوات العشر الأخيرة فحسب . ونعني بها البحوث التي تتناول أثر تغير الصياغة اللفظية للسؤال في تغير الإجابة عليه . وقد أجريت تجارب متعددة في هذا الموضوع مع التحكم الذي يكاد يكون تاماً في مضمون السؤال . وكانت نتيجة هذه التجارب مؤيدة للغرض القائل بأن صيغة السؤال أو صيغة العبارة

الواردة في أى استخبار^(*) من استخبارات الشخصية تؤثر في نوع الإجابة عليه .

فلذا ألقينا على مسامع شخص سؤالاً أو عبارة معينة تصف وضعاً بنال التحيز الاجتماعي عادة مثل قولنا : « من اليسر أن يتصرف المرء بما يرضى العائلة » وطلبنا منه أن يجيب بما يفيد موافقه على ذلك أو مخالفته له ، وأجاب على ذلك بالموافقة التامة ، فليس من الضروري أن نتوقع من هذا الشخص أن يجيب بالمخالفة التامة عند ما تلقى عليه عكس القول السابق فنقول : « من العسير أن يتصرف المرء بما يرضى العائلة » . وهذا ما تبينه رندكويس E.A. Rundquist (٢٨) . ومن النتائج الطريفة التي وجدها رندكويس كذلك أن الإجابات على الأسئلة أو العبارات ذات المضمون « المرفوض اجتماعياً » تكون مرتبطة فيما بينها بمعاملات ارتباط أعلى من تلك التي تحدد العلاقة بين مقابلاتها ذات المضمون « المقبول اجتماعياً » . كذلك أشار بوير نفايند R. H. Bauernfeind إلى أن الأسئلة التي لا تتيح للمجيب إلا أن يختار في إجابته واحدة من فئتين تختلف عن الأسئلة التي تتيح للمجيب أن يختار بين أكثر من فئتين من حيث ما يستثيره كل نوع لدى المجيب من مشاعر الضيق أو الراحة . كذلك أجرى هاينان C. E. Heineman وبرى D. K. Berry وغيرهما دراسات على ما يسمى بطريقة الاختيار الإجباري^(**) وهي تلخص في أن يلقي الباحث بالسؤال أو العبارة وبدلاً من أن يقف عند هذا الحد ليتنظر المجيب وهو يجيب بالإيجاب أو السلب يعيد السؤال أو العبارة مرة أخرى ولكن بصيغة السلب إذا كانت الأولى بصيغة الإيجاب ، وعلى المجيب أن يختار إحدى العبارتين (X) . وقد تبين في بعض البحوث أن هذه الطريقة أفضل من الطريقة التقليدية التي تعتمد على إلقاء

questionnaire (*)

forced-choice technique (**)

(X) حاولنا استخدام هذه الطريقة في الصينة الأولى للاستشارة . انظر الملحق رقم (٢) . ثم عدلنا عن ذلك لأن الاستشارة لن يقرأها المفحوص ولكن سيقراها الباحث على مسامع من المفحوص .

صيغة واحدة للسؤال وما على الحبيب إلا أن يجيب بالسلب أو الإيجاب . غير أن مجئاً أخرى ظهرت بعد ذلك ألقت ظلالاً من الشك على النتائج الأولى . ولا تزال البحوث جارية حول هذه النقطة (٢٠) .

ومهما تكن نتائج البحوث التي أوردناها فليس هذا هو المهم الآن . ولكن المهم أن مشكلة الصياغة اللفظية لأستلة الاستارة مشكلة هامة ، لا يمكن إغفالها ، بدليل أنها تحتل مكاناً بين البحوث المنهجية . والذي يهمنا من بين النتائج المتعددة للبحوث سالفة الذكر أن الصياغات اللفظية المختلفة للأستلة ، -بغض النظر عن مضمونها - تؤثر في اتجاه الإجابات الصادرة عليها . وقد رأيت الهيئة بناء على ذلك ، وبناء على طبيعة التحليلات الإحصائية التي سوف تقوم بها على البيانات المتجمعة بوساطة الاستارة - هذه التحليلات التي تستند دائماً إلى تجميع الإجابات وتصنيفها والمقارنة أو الربط بين بعضها البعض الآخر - ضرورة تثبيت الصياغة اللفظية للأستلة .

ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تنطوي على رد مباشر على الحجج التي أثارها كترى وزميلاه في دعوتهم للاستتار الحر . بل ينبغي الاعتراف بأن ما أوردناه إنما يسد ثغرة في موقف هؤلاء الباحثين ، ولكن حججهم لا تزال قائمة تنتظر الرد عليها .

والواقع أن تثبيت ألفاظ الأستلة في الاستتار لا يستتبع بالضرورة أن يصبح موقف الاستتار مفتعلاً بدرجة مخلة كما أنه لا يستتبع بالضرورة استخدام ألفاظ أو أبنية لغوية يعجز عن فهمها بعض أفراد العينة . وسوف نوضح فيما يلي الحلول التي توصلت إليها الهيئة في هذا الصدد :

١ - انتهت الهيئة أولاً إلى قرار بتأليف الاستارة باللغة العربية البسيطة (وهي التي تتمثل في الكتابة الصحفية) ، مع استخدام بعض الألفاظ العامة التي يبدو أنها أقدر على التعبير من مناظراتها العربية (*) . وبعد أن تم تأليف

(*) حضر جلسة اللجنة الميدانية التي تكونت لتأليف الاستارة تاريخ المحضر ٢٤

الاستمارة على هذا النحو قامت الهيئة بتجربة تطبيقها على عدد صغير من المتعاطين مراعية في انتخابهم أن يمثلوا الفئات المتباينة في المجتمع . وعندئذ تبين للهيئة ضرورة العلول عن اللغة العربية الكلاسيكية مهما تكن بساطتها ، وإنه لا بد وأن نصاغ الأسئلة باللغة العامية تماماً (*) إذا أردنا أن يفهمها جميع أفراد عينة البحث وأن يلتزمها مطبقو الاستمارة التزاماً دقيقاً دون أن يتطوعوا بالشرح أو التوضيح لهذا اللفظ أو ذاك . وعلى ذلك بدأت الهيئة ما يشبه عملية الترجمة من العربية إلى العامية . ومن الطريف أن نثبت فيما يلي عينة من الألفاظ والعبارات العربية وما آلت إليه بعد تحويلها إلى العامية :

هل :	يا ترى
ماذا :	ليه
ما سبب :	ليه أو ليه سبب
بغرض العملية الجنسية :	عشان الحریم
القلق :	الفكر والانقباض
ما طول مدة الانقطاع :	انقطعت أد ليه
ما الأوقات :	لمتى
الأرق :	بتقلق بالليل
باهت :	بهتان
رئيس :	ريس
استجابة المرأة :	تجاوب الست
بوجه عام :	عموماً كله
الحمل الفعلية :	حمل لإسميه

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن المسألة ليست مجرد ترجمة أو

ما يشبه الترجمة من العربية إلى العامية يستطيع أن ينجزها الباحث وهو جالس إلى مكتبه ، فقد يوافق الباحث على إيراد لفظ معين ظناً منه أنه عامي أو شائع وأنه بالتالي لابد وأن يفهمه أفراد عينة البحث ، ولكنه عند ما يحاول أن يستخلصه يتبين أنه لم يؤد المعنى المطلوب . والسبب الرئيسى لذلك أن عدد كبيراً من الألفاظ لا يشيع استخدامها إلا داخل فئات اجتماعية معينة ، وقد يكون هذا اللفظ أو ذاك شائع الاستعمال داخل الفئة الاجتماعية التى يتنمى إليها الباحث ولكنه غير شائع داخل فئات أخرى تختلف اختلافاً كبيراً من حيث المستوى التعليمى أو من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى وما يتبعه من اختلاف فى أسلوب الحياة الاجتماعية . ولما لم يكن أمامنا أية وسيلة للحكم النظرى باتجاه التبعية الاجتماعية للألفاظ فقد أصبح لزاماً على الباحث أن يتبع طريق التجربة المباشر بالاتصال بأفراد يتمون إلى العينة التى سوف يستبرها ، هذا إذا أراد أن يتغلب على حدود نسبية مركزه الاجتماعى .

وقد تعلمت الهيئة من خبرتها فى هذا الصدد أن هناك ألفاظاً كثيرة خادعة ، وأن الطريقة الفذة للتغلب على خداعها هى التجريب المباشر . نذكر مثالا على ذلك كلمة « انتشار » فقد كانت الهيئة تظن فى بداية الأمر أنها كلمة مفهومة لدى الجميع ومع ذلك فقد وجدنا صعوبة شديدة فى أن ننقل إلى بعض الأشخاص الذين استعملناهم فى اختياراتنا التمهيدية ما نقصد بسؤالنا عن الفئة الاجتماعية التى تتوفر فيها أكبر درجة من « انتشار » الحشيش (*) وبعد محاولات متعددة للتعديل الطفيف باءت كلها بالفشل ، انتهت الهيئة إلى صياغة جديدة مؤداها أن نبدأ بسؤال المتعاطى على النحو الآتى :

يا ترى تفكر إن الحشيش يبشروه : العمال () الطلبة ()

.....

ثم نسأله :

تفكر مين فى دول أكثر ؟

(٥) انظر الصيغة الأولى للإسناد ، الملحق رقم (٢) .

وثة أمثلة أخرى عديدة اختلفت الحلول بالنسبة لكل منها ولكن هدفها جميعاً ظل واحداً ، وهو نقل المعنى الذى تقصده إلى ذهن المخصوص بأوضح صورة ممكنة . ومن الحلول التى بلأنا إليها عند ما كان يعوزنا وجود اللفظ المناسب أننا كنا نضع اللفظ الذى فى متناولنا ثم نشفعه بشرح بين قوسين ، وهو الشرح الذى تبيننا كفاءته أثناء الاختبارات التمهيدية . من هذا القبيل ما ورد فى السؤال رقم ٩٦ من الاسمارة (الصيغة النهائية) :

أنت حالك العادية (يعنى وانت مش مخدر) بتكون :
مرح (يعنى غالباً مفرش) () ولا متقبض (يعنى مقبوض)
()

وما ورد فى السؤال رقم ٩٧ :

وأنت فى حالك العادية :

بتتحكم (يعنى تفرض رأيك على غيرك) () ولا بتستكين
(يعنى تتنازل عن رأيك بسهولة) () ؟

وما ورد فى الأسئلة رقم ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ . . . إلخ .

٢ - بناء على النقطة السالفة يخشى البعض من أن تثبيت الألفاظ قد يؤدي بنا إلى جعل الاسمارة مفهومة لبعض الفئات دون الأخرى ، الأمر الذى يجعل مجهودنا يبدو وكأنه موجه إلى جعل الاسمارة تصبح مفهومة لفئة الأمين مثلًا وفى الوقت نفسه تصبح غير مفهومة لفئة المتعلمين . ومثل هذه المخاوف تبدو من خلال حديث كترى دفاعاً عن الاستمرار غير المقنن .

ومع ذلك فقد تبين لنا أن هذه المخاوف وهمية . ذلك أننا وجدنا أن معظم الألفاظ التى يفهمها الأميون ، يستطيع أن يفهمها المتعلمون على اختلاف مستويات تعليمهم ، ولكن العكس ليس صحيحاً . وعلى هذا الأساس فقد اتجهت محاولتنا إلى صياغة الاسمارة بما يجعلها مفهومة للأميين ، ونتوقع بعد ذلك أن يفهمها جميع المتعلمين إلى مستويات التعلم المختلفة . ولم يفشل هذا التوقع فى حالة واحدة من الحالات التى استبرناها فى تجربتنا المخلوطة التى نقدمها فى هذا التقرير .

وكان الاعتراض الأوحـد الذى لزمنا أن نحسب حسابه فى هذا الصدد يتلخص فى أن أبناء المستويات التعليمية المرتفعة سوف يشعرون بالضيق والتبرم وسيشعرون بما يشبه الإهانة أمام استمارة صيغت على هذا النحو ، مما سيفقدنا تعاونهم . وأمام هذا الاعتراض رأيت الهيئة أن تتخذ بعض الاحتياطات ، منها استهلال الاستمارة بعبارة توضيحية من شأنها توجيه أذهان المفحوصين وجهة خاصة تساعد على تفهمهم لحقيقة موقفنا وبالتالي على تقبلهم للتعاون من خلال هذا الموقف .

والعبارة تمضى على النحو الآتى :

« احنا النهارده عاوزين نأخذ رأيك فى شوية حاجات عن الحشيش وخلافه ، وقصـدنا من كده أننا ندرس المسألة دراسة علمية تفيد البلد » (يمكن تلاحظ إننا بنشرح كثير فى بعض الأسئلة ؛ لكن الاستمارة دى معموله للجميع) .

وفى التعليمات المكتوبة للباحثين أن الجزء الأخير وهو الموضوع بين قوسين مربعين لا يلقى على مسامع المفحوص إلا إذا تومس الباحث أنه يتنى إلى أحد المستويات التعليمية المرتفعة نسبياً .

ومن الاحتياطات التى اتخذناها أيضاً ما قررناه من وضع الألفاظ أو الجمل التى وردت فى بعض الأسئلة على سبيل الشرح بين قوسين على أن يتمتع الباحث عن قراءتها كجزء من السؤال إذا ما تومس فى المفحوص ارتفاع مستواه التعليمى .

٣ - يستتبع تثبيت الصياغة اللفظية على هذا النحو أن يقوم الباحث بقراءة الأسئلة أمام المفحوص ، وذلك لأن الاستمارة مسهبة ، ومن غير المقول أن نطالب الباحثين بحفظ أسئلتها . وعملية القراءة هذه هى إحدى العمليات الرئيسية التى تتركز فيها مخاوف البعض من الاستتار المقنن ، على أساس أنها مظهر هام للافتعال فى الموقف يفقده طابع الحوار الحقيقى الحى .

ومع ذلك فإن تراث علم النفس الأكاديميكي بأسره ، يقوم وراء إصرار الهيئة على اتباع هذا الطريق ، فحيث تستخلم الاختبارات والاستبازات المقننة فى فحص الأشخاص لا بد من أن يعتمد الفاحص على قراءة البنود ، والمهارة التى يكتسبها الأخصائيون النفسيون ، تتمثل فى أشياء متعددة منها أنهم يقرأون وفى

الوقت نفسه لا يشعرون المفحوص بجو الافتعال ، فيستطيعون استشارة تعاونه والاحتفاظ بهذا التعاون طوال فترة الاختبار أو الاستبار . ومن المحقق أن هذه المهارة تنطوي على جوانب متعددة منها: أن يكون الباحث على معرفة جيدة بالاسمارة مما يجعل عملية القراءة تستحيل من استكشاف للألفاظ إلى تعرف عليها ، وهذا بدوره يزيد من قدرة القارئ على التحكم في قراءته بالسرعة أو البطء ، وبتأكيد هذا اللفظ وعبور غيره دون تأكيد ، وبالتوقف في مواضع يختارها دون أن يجدها مفروضة عليه . فيستطيع في فترات متقاربة أن يرفع عينيه عن الورق لينظر إلى وجه المفحوص كما هي العادة الإنسانية عندما نتحدث إلى شخص أمامنا ، ويستطيع أن يحتفظ بهدوئه وضبطه لنفسه وبابتسامة هادئة تخفف من توترات الموقف ، إلى آخر هذه الحيل الدقيقة التي تعتمد عليها سيكولوجية المحادثة والتي نعرف كيف نكتسبها ولكن قد يتعنر علينا وصفها وصفاً شاملاً مفصلاً . وقد حرصت الهيئة على تخصيص فترة ثلاثة شهور لتدريب الباحثين خصص بعضها لتدريبهم تدريباً مباشراً على حسن تطبيق الاسمارة على نحو ما سنوضح فيما بعد .

٤ - شكل الأسئلة : استقرت الهيئة على أن تكون معظم أسئلة الاسمارة من النوع الذي يسمى بالأسئلة المغلقة أو الاقتراعية (*) . وتعرف هذه الأسئلة بأنها مصممة بحيث تثير اختيار الجيب لإجابة معينة من بين عدد من الإجابات المحددة له والمعرضة عليه (٢٠ ص ٢٧٧) .

ولهذه الأسئلة مزايا متعددة من أهمها ما يأتي :

(أ) توجيه ذهن المفحوص وجهة معينة ، بحيث تنفادى الاستطرادات التي لا مبرر لها والتي تستند أحياناً إلى تداعيات سطحية وهذا من شأنه أن يوفر كثيراً من الوقت والجهد .

(ب) تيسير عملية تسجيل الإجابة أثناء إجراء الاستبار .

(ج) تيسير عمليات التحليل الإحصائي للإجابات .

ويلاحظ أن الهيئة سمحت لنفسها باتخاذ هذا القرار بناء على ما حققته لنفسها من استكشاف وتحديد لا بأس به لإمكانات الحليث في الموضوعات المختلفة أثناء الاستبارات التمهيدية الحرة. ومع ذلك فقد راعينا أن نورد حوالي ثلاثين سؤالاً مفتوحاً (*) في الجزء الخاص بالبيانات عن التعاطى ، لنبقى الباب مفتوحاً لبعض البيانات التي قد لا نتوقعها . ويلاحظ أن هذه الأسئلة موزعة توزيعاً لا بأس به على عدد كبير من الأقسام الرئيسية للاستمارة .

ومع ذلك فتحى بعض الأسئلة المغلقة كنا نضمها فئة مفتوحة للإجابة ، وذلك خشية ألا تكون الفئات التي وضعناها شاملة لجميع إمكانيات الإجابة . من هذا القبيل ما أوردناه في بعض الأسئلة الخاصة بانتشار التعاطى . فمثلاً في السؤال رقم ١ حصرننا عدداً من الفئات المهنية الرئيسية ثم شفّعنا ذلك بفئة أخرى للإجابة « فيه ناس تانيين ؟ » . كذلك في السؤال رقم ١١٥ ، ب ، ج ، د ، حصرننا عدداً من الأفعال الممكنة في مواقف الصراع ثم شفّعناها بفئة أخرى للإجابة « تصرفت تصرفات تانية ؟ » . وهكذا يمكن القول بأن هذه الفئة المفتوحة نهاية سؤال مغلق من شأنها أن تجعله قريباً مما يسمى بالأسئلة المسبارية (**).

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بعدد فئات الإجابة على الأسئلة المغلقة اختلف هذا العدد كما حددناه باختلاف مضمون السؤال وما نتوقعه منه على ضوء ما استكشفناه عن مجاله في أثناء الاستبارات التمهيدية الحرة . ومن ثم فقد ضاق هذا العدد أحياناً حتى أصبح فئتين اثنتين ، واتسع أحياناً أخرى حتى وصل إلى ما يقرب من ثمان فئات .

٥ - فيما يتعلق بالشكل العام للاستمارة في صورتها الإجمالية :

يلاحظ أن الهيئة استقرت على ترتيب أسئلة الاستمارة في تتابع معين . ولا بد للباحث من مراعاة هذا الترتيب في تطبيقه للاستمارة . وهذه النقطة أيضاً محلها

open end question (*)

probes (**)

ولها من يعارضونها . وقد حرص كترى وزميله على أن يتركوا الحرية للباحثين في أن يغيروا ترتيب موضوعات استبارهم حسب ما تقضى به الظروف . ومن أهم الحجج التي استند إليها هؤلاء الباحثون أن الحكمة تقضى بإرجاء الأسئلة المخرجة إلى مواضع متأخرة من الاستبار ، وأنهم تبينوا أن بعض الموضوعات التي تكون مخرجة لإحدى الفئات الاجتماعية قد لا تكون مخرجة لغيرها . ومن ثم فإن ما ينبغي تقديمه من الموضوعات بالنسبة لإحدى الفئات يجب تأخيرها بالنسبة لفئة أخرى .

غير أن ماكوي وماكوي (٢٣) يعلقان على ذلك بقولهما إن كترى في تغييره لترتيب الأسئلة تحقيقاً لقدر من العلاقة الطيبة بين المحيى والمستبر ضحى بالتساوى في السياق (سياق الاستبار) وربما كان لذلك أثره في إظهار بعض الفروق بين الفئات وكان من الممكن لهذه الفروق أن تختفى لو أن السياق ظل واحداً بالنسبة للجميع .

وهذا بالضبط هو ما جعلنا نأخذ بمبدأ تقنين الترتيب . وبخاصة أننا لانظن أن عامل الخرج الشديد الذى كان محور تفكير كترى في هذه المشكلة يوجد في مجال موضوعنا بالقوة نفسها التي يوجد بها في موضوع السلوك الجنسى . ومن أهم الأسس التي استوحيناها في الترتيب الذى استقر عليه رأينا إقلال الشعور بالطابع الرمى لجلسة الاستبار لدى المفحوص . ولهذا السبب يلاحظ المتبع لأشكال الاستمارة (*) في تطورها أن الشكل الأول والثانى لها كانا يحملان القسم الخاص بالبيانات الأولية عن المفحوص في بدايتهما . ولكن هذا الوضع تغير بعد ذلك وأصبح هذا القسم يأتى في نهاية الاستمارة .

كذلك راعينا أن تكون الأسئلة في بداية جلسة الاستبار متجهة إلى معرفة رأى الشخص في مدى انتشار التعاطى ، حتى إذا انقضت اللحظات الأولى وهى في العادة لحظات مليئة بالقلق حتى يستكشف الشخص ما عسى أن تكون طبيعة هذه الجلسة انتقلنا به إلى أسئلة تمس شخصه وخبراته الخاصة ، وقد رأينا

(*) انظر الأشكال الخمسة التي مرت بها الاستمارة في تطورها حتى وصلت إلى شكلها السادس والأخير ، الملحق رقم (٢) .

أن عكس هذا الترتيب قد يصلح شعور المفحوص لما فيه من فجائية في المساس بمجمل الذات .

كذلك راعينا تقسيم الاسئلة إلى أقسام رئيسية يدور كل منها حول موضوع واحد . ورأينا أن نقدم لبعض هذه الأقسام بما يشبه المقدمات التمهيدية التي تقلل من شعور المفحوص بفجائية الانتقال .

ويبدو أن هذا التصرف يتعارض مع ما فعله كترى في استباره . فقد اعتمد على عنصر المفاجأة أساساً وذلك فيما ساءه بطريقة «الأسئلة السريعة الانطلاق» (١٥) . غير أن طريقة كترى قد يكون لها ما يبررها في نطاق موضوعه الذي يثير كثيراً من الشحنات الوجدانية ، وبالتالي يخشى الباحث من أن تؤدي هذه الشحنات بالمفحوص إلى كثير من التردد والتفكير بهدف صقل الإجابة صقلاً يسمح بإخفاء بعض الحقائق أو تشويهها .

غير أن طبيعة موضوعنا تختلف عن ذلك ، وبالتالي فليس ثمة ما يدعو إلى إثارة هذا الجلو المتوتر ، بل وأكثر من ذلك رأينا أن نعمل على خفض التوترات بصورة إيجابية ، وكانت إحدى وسائلنا إلى ذلك هذه المقدمات التمهيدية للأقسام الكبرى للاستبار . أما كيف نضمن صلق الحبيب فقد اتخذنا لذلك وسائل أخرى سوف نتحدث عنها في حينها .

وبلاحظ أن ما كوي وما كوي (٢٣) يتخذان في هذا الموضوع موقفاً يتضمن التأنيب لموقفنا . ويتضح ذلك في قولهما : إن طريقة كترى هذه تقوم على افتراض أن الحق دائماً هو أول ما يرد إلى الذهن . ومع ذلك فإن عدداً من الباحثين يشعرون بأنهم إذا أمهلوا المفحوص للتفكير قبل الإجابة فإنهم سيقللون بذلك من نسبة الإجابات السطحية أو التي تم عن إهمال . ونحن نرى أنه حيث يكون الموضوع مشحوناً انفعالياً بحيث يحتمل أن تصطبغ الأسئلة بمقاومة انفعالية ، فإن طريقة الأسئلة المتلاحقة بسرعة التي اتبعها كترى قد تكون أفضل

من غيرها، ولكن في معظم الموضوعات الأخرى يكون الأفضل إعطاء المفحوص فرصة للتفكير قبل الإجابة .

٦- فيما يتعلق بتسجيل الإجابات : قررت الهيئة أن يتم تسجيل إجابات المفحوصين كتابة أثناء استبارهم، أى تسجيل كل إجابة عقب الحصول عليها مباشرة ، ومعنى ذلك أن التسجيل الكتائى يتم أمام المفحوصين .

وقد مسسنا هذا الموضوع وما يثيره من اعتراضات مساً رقيقاً في موضع سابق^(٥) . والمهم - قبل أن نتناول هذه الاعتراضات لتبين مدى مشروعيتها - أن نوضح أن نتائج الدراسات التجريبية في هذا الموضوع لا تدع لنا مجالاً للاختيار، ففى ضوءها لا بد لنا من الأخذ بمبدأ التسجيل المباشر أثناء الاستبار للتغلب على أخطار جسيمة يتعرض لها من يحاول الاعتماد على الذاكرة في هذا العمل .

ويمكن تلخيص بعض هذه الأخطار التى نشير إليها في أن التسجيل من الذاكرة ينطوى على إفقار لكمية المعلومات التى يحصل عليها الفاحص كما أنه ينطوى على تشويه إيجابى بإضافة معلومات لم يدل بها المفحوص .

ففى دراسة قام بهاسيموند زوديتريش P. M. Symonds & D. H. Dietrich (٢٣) عام ١٩٤١ سجل هذان الباحثان بطريق التسجيل الآلى الإجابات على عدد من الاستبارات غير المقتنة ، وفى الوقت نفسه حصلوا على تقارير مكتوبة عن هذه الاستبارات من الذاكرة بعد فترات من الزمن متفاوتة الطول وذلك ليتبين أثر الذاكرة في هذا الموضوع . ولما كان التسجيل الآلى يحتوى على كل ما ورد في الإجابات فقد اتخذ الباحثان محكاً موضوعياً لتقدير كفاءة التقارير المكتوبة. فانتهيا إلى ما يأتى :

- التقارير التى كتبت بعد إجراء الاستبار بسبعة أيام كانت تحتوى على ٢٣ ٪ من مضمون الإجابات .

- التقارير التى كتبت بعد إجراء الاستبار بيومين كانت تحتوى على ٣٠ ٪ من مضمون الإجابات .

(٥) أثناء الحديث عن الاستبارات التمهيدية الحرة التى أجريناها في البداية .

- التقارير التي كتبت بعد إجراء الاستتار مباشرة كانت تحتوى على ٣٩٪ من مضمون الإجابات .

ومعنى ذلك أن التقارير التي تكتب بعد الاستتار مباشرة أفضل من تلك التي تكتب بعد الاستتار بفترة معينة ، غير أنها جميعاً أبعد ما تكون عن أن تحتوى على المعلومات التي استتارها الاستتار جميعاً . وبالنظر في طبيعة المعلومات التي تذكرها الفاحصون وذكروها في تقاريرهم تين أنهم كانوا يميلون إلى تذكر المعلومات الهامة أكثر من غيرها ، ومع ذلك فلم يحدث أن تذكروا أكثر من نصف هذه المعلومات .

وفي دراسة قام بها كوفر P. J. Govner (٢٣) عام ١٩٤٤ تين أن الباحثين الذين كتبوا تقاريرهم عن الاستتار اعتماداً على الذاكرة كانوا يميلون إلى الربط بين نقاط لم يربط بينها المفحوصون في إجاباتهم فعلاً ، وبعبارة أخرى إن الباحثين حاولوا أن يدخلوا على مادة الإجابة نوعاً من الاتساق لم يكن فيها أصلاً .

وفي دراسة أجراها بين S. L. Payne (٢٣) عام ١٩٤٩ تين أن ٢٥٪ من القضايا التي نسبها الباحثون إلى المفحوصين بواسطة الاستتار كانت من أساسها وذلك كما وردت في تقارير كتبت اعتماداً على الذاكرة .

هذه النتائج التجريبية توضح كيف أنه لم يكن أمام الهيئة أن تختار بين التسجيل عقب الحصول على كل إجابة مباشرة وبين الكتابة من الذاكرة بعد انتهاء جلسة الاستتار .

وعلى ذلك فقد استقرت الهيئة على التسجيل الكتابي المباشر .

أما ما يقال من أن هذا التسجيل قد يجعل جو الاستتار مفتعلاً ، فهذا يمكن أن يكون صحيحاً لدرجة تفسد العلاقة الطيبة بين الباحث والمفحوص ، وذلك إذا كان الباحث مرتبكاً بطيئاً في كتابته يطيل النظر في الورق ويكتب اعتماداً على السمع دون النظر إلى وجه المفحوص وهكذا . ويحاول بعض الباحثين التغلب على هذا الموقف باستخدام طريقة الاختزال في الكتابة . غير أننا لم نكن بحاجة

إلى هذه الطريقة لأن معظم أسئلة الاستمارة كانت أسئلة مغلقة ومن ثم فإن مهمة الباحث كانت تنحصر في وضع علامة ✓ . حيث ينتخب الجيب إحدى فئات الإجابة ، وقلما يحتاج الباحث إلى كتابة كلمة بأكملها ، أما في حالة الأسئلة الثلاثين المفتوحة فقد طلب إلى الباحثين أن يكتبوا كل ما يقوله الجيبون حرفياً . ولكن هذا القدر من الكتابة لم يكن يستحق أن يتلقى الباحثون دروساً في الاختزال . وقد كان التدريب الذي تلقوه كافياً لأن يجعلهم يكتبون ويحتفظون في الوقت نفسه بالعلاقة الطيبة مع المفحوصين ويشعرونهم بأنهم « معهم » .

على أن الحكم بأن الكتابة أثناء الاستبار تشعر المفحوص بجو الافعال وقد تثير بعض مخاوفه ، هذا الحكم أقل ما يقال فيه أنه يصف نصف الحقيقة ويترك النصف الآخر . هذا النصف الآخر نستطيع أن نستقيه من شهادة عدد من الباحثين ذوي الخبرة في الميدان (٢٣) ويمكن تلخيصه على النحو الآتي :

(أ) إن الكتابة أثناء تلقى الإجابات تضيء جواً من الجدية على الموقف مما قد يجعل المفحوص يعنى بإجابته ويلتقي فيها .

(ب) يشعر بعض المفحوصين بأهميتهم لأن شخصاً ما يهتم بهم للدرجة أنه يكتب أقوالهم .

(ج) وبوجه عام يلاحظ أن المفحوصين يعتبرونه شيئاً طبيعياً أن يكون المستبر بعض المذاكرات . والمسألة بعد ذلك تتوقف على مهارة المستبر الذي يستطيع أن يجعل المفحوص ينسى هذه الكتابة أو يكاد .

٧- يلاحظ أن النقاط الست سالفة الذكر تدور حول تقنين ألفاظ الاستمارة وتقنين سياقها وانتخاب أفضل طريقة لتسجيل المعلومات التي نحصل عليها دون خطأ يذكر ، كل ذلك مع محاولة توفير أعلى درجة من الفهم لجميع أفراد العينة والاحتفاظ بقدر من العلاقة الطيبة معهم يسمح باستشارة تعاونهم طوال جلسة الاستبار . ومن الواضح أن الهدف الرئيسي وراء هذه الاحتياطات جميعاً هو محاولة إجراء الاستبار بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

إلا أن هذا كله لا يغني عن تدريب الباحثين الذين سيقومون بتطبيق

الاستمارة . والواقع أن المستبر هنا ينبغي أن ينظر إليه على أنه جزء من أداة البحث الرئيسية التي تتألف منه ومن الاستبار . وعلى أساس نفس المبادئ المنهجية التي تحتم تقنين الاستبار ينبغي النظر إلى المستبر والعمل على تقنيته . والمضمون الجوهري لعملية التقنين هنا يتركز في محاولة الإقلال من الفروق الفردية بين المستبرين بقدر الإمكان ، والمثل الأعلى هو إلغاء هذه الفروق تماماً بحيث يطبقون الاستبار بطريقة واحدة ، ويسلكون إزاء المادة البشرية في هذا الموقف سلوكاً مماثلاً لكن هذا المثل الأعلى يتعذر تحقيقه . ومع ذلك فإن الاقتراب منه ميسور ، وهذا ما يحرص على القيام به معظم علماء السلوك ممن يقومون بدراسات تجريبية وميدانية معقدة . وقد حرص كترى على تدريب المستبرين في بحثه ، واستغرق تدريبه لإياهم سنة كاملة . كما تحدث هايمان H. H. Hyman (١٠) عن ضرورة تدريب الباحثين على كيفية القيام باستبار غير متحيز وأورد مثلاً على ذلك برنامج تدريب المستبرين في المركز القومي لبحوث الرأي العام NORC في الولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ سنة ١٩٣٩ عندما قام ليفين K. Levin وليبيت R. Lippitt وهوايت R. Whyte (٢٢) بتجربتهم المشهورة على « المناخ الاجتماعي » (٥) لجماعات الأطفال تلك التجربة التي تعتبر معلماً هاماً من معالم الطريق في تاريخ تقدم البحوث التجريبية في علم النفس الاجتماعي ، نجد أن تدريب الباحثين وتقنياتهم (سواء كملاحظين أو كمستبرين) يبدأ بمحتل اهتمام علماء السلوك بشكل ملحوظ .

وقد استغرق تدريب المستبرين في بحثنا هذا ثلاثة شهور . ولم يكن الهدف من هذا التدريب يقتصر على إعدادهم لهذه التجربة ، ذات النطاق الضيق الخاصة بحساب الثبات والصدق لاستمارة البحوث ، ولكنه في الواقع يمتد إلى إعدادهم لتطبيق الاستمارة في الخطوط القادمة كذلك . أما بالنسبة لتجربة الثبات والصدق فتتضمن مهمة هذا التدريب في إحاطة الاستبار بظروف مماثلة

للظروف التي سيجرى تطبيقه فيها على نطاق واسع ، وحساب ثباته وصدقه تحت هذه الظروف حتى يتسنى التعميم منها على المراحل القادمة .

وقد روعي في انتخاب المستبرين أن يكونوا جميعاً من ذوى الخبرة السابقة بمسائل الاختبار والقياس السيكولوجي ، حتى تتوفر لديهم تلك البصيرة السيكمترية التي توضح لحاملها أن التهاون في التزام أى جانب من جوانب التقنين وما يقضى به يمكن أن يؤدي إلى نتائج لا نعرف ماذا نفعل بها . واشتمل برنامج تدريبهم على عدد من المحاضرات تتناول طبيعة هذا البحث والمهدف منه ، والغرض من تأليف الاسمارة وخطوات هذا التأليف ، وذلك لكي نمكّنهم من أن يحيا مع الهيئة في نفس الجو الذهني الذي تحيا فيه وتفكر من خلاله لمستقبل هذا البحث . كذلك اشتمل البرنامج على توضيح لكيفية قراءة البنود المختلفة من الاسمارة كل بالطريقة التي وضعت له ، فبعض البنود ينبغي قراءتها فحسب دون فئات الإجابة والبعض الآخر يجب قراءته وقراءة فئات الإجابة جميعاً ، في حين أن الأسئلة المركبة الموضوعة في صورة جداول يجب أن تقرأ بصورة خاصة ، وعند مواجهة أنواع معينة من المفحوصين يجب حذف أجزاء معينة من بعض الأسئلة وهكذا .

وقد شرح هذا كله بعناية تامة ووضعت له تعليمات مكتوبة (*) حتى يعود إليها المستبر كلما أعوزه تذكر جزء منها ، كما روعي في طبع الاسمارة أن تحمل علامات مختلفة واضحة في أجزائها المختلفة ذات دلالات خاصة في طريقة قراءتها .

وورد ذكر العلامات وشرح معانيها في التعليمات المكتوبة للمستبرين أيضاً . ثم عرضت أمام هؤلاء المستبرين نماذج لتطبيق الاسمارة فعلا على عدد من المتعاطين ، وفي أثناء ذلك كانوا يتلربون على تسجيل الإجابات ، وتراجع تسجيلاتهم وتصحيح ، ثم تستمع إلى ما يمكن أن يكون لديهم من ملاحظات

مختلفة . بعد ذلك قام هؤلاء المستبرون بالتطبيق بأنفسهم على عدد من المتعاطين وكان كل مستبر يقوم بالتطبيق على مشهد من الهيئة وبن زملائه، ثم تناقش طريقته في التطبيق وملاحظات الجميع عليها . وبعد هذا الإعداد كله قررت الهيئة أن تتم الاستبارات الأولى تحت إشراف أعضائها : فوكل إلى كل عضو الإشراف على أحد المستبرين يحضر معه استباره الأول فإذا وجده مرضياً كان ذلك إيذاناً للمستبر بأن يجرى استباره التالية دون إشراف مباشر ، وإلا فعلى عضو الهيئة أن يستمر في الحضور لتصحيح الأخطاء حتى يرضى عن عمل المستبر .

هذه هي خلاصة برنامج تدريب المستبرين أو تقنيهم . أما عن التعليمات المكتوبة فيستطيع القارئ أن يجدها في الملحق رقم (٥) في نهاية هذا التقرير .

٨ - استبار المجموعة الضابطة : من الواضح أن حديثنا السابق بأسره كان يتناول استارة الاستبار التي أعدناها للتطبيق على مجموعة المتعاطين .

وقد رأيت الهيئة أن تصمم استارة أخرى للتطبيق على مجموعة من غير المتعاطين وذلك للمقارنة بين بيانات المجموعتين ، وبالتالي لفهم الدلالة الحقيقية لبيانات المجموعة الضابطة .

وليس في استارة المجموعة الضابطة جديد من الناحية المنهجية والواقع أنها ليست سوى استارة المجموعة التجريبية محذوفاً منها الأسئلة التي تتناول خبرة الشخص مباشرة بتعاطي الحشيش . وذلك حتى تصلح للتطبيق على المجموعة الضابطة التي عرفنا أفرادها على النحو الآتي : يعتبر غير متعاط الشخص الذي لم يتعاط الحشيش ولا أى مخدر آخر في حياته قط .

وعلى هذا الأساس فقد احتوت هذه الاستارة على ١٤٧ سؤالاً رئيسياً . وتندرج هذه الأسئلة حول الموضوعات الآتية :

مدى الانتشار - المظهر العام والحالة الجسمية - السمات الوجهانية

والشخصية والقدرات الخاصة - السمات الخلقية والمثل العليا عند الشخص - الحشيش والدين - الحشيش وعلاقته بالإجرام - أثر القانون وتشديد العقوبة - حالة بعض الوظائف البيولوجية الأساسية - تاريخ التعااطى فى الأسرة - الجو العائلى فى الأسرة الولدية للمفحوص - الجو العائلى فى الأسرة الزوجية للمفحوص إذا كان متزوجاً - وقت الفراغ والعطلات - المكيفات الأخرى - وصف جلسة تعااطى الحشيش إذا كان قد شارك فى جلسة من هذا القبيل - بيانات أولية .

ويستطيع القارئ أن يستشف من خلال هذه الموضوعات نوع المقارنات التى سوف نجريها بين من يتعااطى الحشيش ومن لا يتعااطونه ، كما يستطيع أن يتوسم الدلالة السيكولوجية والاجتماعية لنتائج هذه المقارنات .

هذا ، وقد قررت الهيئة أن تلتزم بإزاء تطبيق هذه الاستمارة بكل ما التزمت به بإزاء تطبيق الاستمارة التجريبية .

تلخيص

فى حديثنا عن تأليف استمارة الاستبارة بدأنا بتحديد ما هو جوهرى فى الاستبارة . ثم أوضحنا الضرورة المنهجية التى تضبطنا إلى اتخاذ احتياطات شديدة فى تأليفه وإعداده للتطبيق ، وتتلخص هذه الضرورة فى أن الاستبارة هو أداتنا الرئيسية فى الجزء المسحى من البحث . ثم فصلنا القول فى النقاط التى ينبغى أن تتجه إليها احتياطاتنا ، وهى شمول الاستبارة لأهم جوانب الظاهرة وضمان فهم المفحوصين وتعاونهم ، وكيف نضمن ثبات النتائج وصدقها ونضمن كذلك الإقلال من أخطاء المستبر فى تسجيله للمعلومات التى يحصل عليها .

بعد ذلك تحدثنا عن الخطوات الفعلية التى خطتها الهيئة نحو تكوين الاستمارة ، وتتلخص فى الاطلاع على المؤلفات الأجنبية والمحاولات المصرية السابقة للدراسة الموضوع دراسة علمية جادة ، وإجراء استبارات تمهيدية حرة على عدد من المتعاطين ، ثم إعداد الموضوعات التى سوف تشملها الاستمارة .

وفى حديثنا عن كيفية إعداد موضوعات الاستثمارات تناولنا أسلوب العمل فى الهيئة ، مع العناية بمحامين رئيسيين فى هذا الصدد هما : تقسيم العمل بين الأعضاء ، والمناقشة الجماعية لاتخاذ القرارات اللازمة . ثم أوردنا موضوعات الاستثمار .

ثم تحدثنا عن مسألة تحديد الصيغة الفظية للأسئلة التى سوف تدور حول هذه الموضوعات ، وتحديد سياق هذه الأسئلة والضرورات المنهجية التى تحتم هذا التحديد . وأوضحنا أن تقنين الاسئارة أمر لا بد منه حتى نستطيع تحليل البيانات التى نحصل عليها تحليلًا إحصائيًا دقيقاً . كذلك أوضحنا أن هذا التقنين يظل مبتور الأثر إذا لم نكملة بتقنين للمستبرين أنفسهم وهذا ما سعينا إليه بالبرنامج الذى أعدناه لتدريبهم . كذلك قدمنا وصفاً إجمالياً للاسئارة : والطريقة التى اتبعناها فى تسجيل إجابات المفحوصين .

واتبعنا ذلك بمحدث موجز عن إعداد اسئارة المجموعة الضابطة وكيف أنها عبارة عن اسئارة المجموعة التجريبية محذوفاً منها الأسئلة التى تدور حول خبرة الشخص بالتعاطى ، وكيف أننا التزمنا إزاءها بجميع الالتزامات المنهجية التى التزمناها إزاء الاسئارة التجريبية .

الفصل الثالث

ثبات استمارة الاستبصار

معنى الثبات - طريقة إعادة الاستبصار لتحديد درجة ثباته - وصف عيني
البحث التجريبي والمضابطة - إجراءات الاستبصار - نتائج حساب الثبات .

أداة البحث معرضة دائماً للخطأ ، سواء في ذلك أداة البحث في العلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية . والفرق الأساسي - إذا تحريتنا الدقة والأمانة - بين هذين الميدانين في المستوى الحاضر من التقدم العلمي عامة ، إنما يكمن في حجم الخطأ المقبول في كل منهما . فهذا الحجم ضئيل في العلوم الطبيعية ، لكنه كبير نسبياً في العلوم الإنسانية ، ومن هنا كان التنبؤ والتطبيق في الميدان الأول ميسوراً بصورة أوضح مما هو في الميدان الأخير .

وعلى ذلك فالمشكلة الرئيسية التي تواجه الباحث - أى باحث - في بداية بحثه أن يحدد حجم الخطأ الذي يمكن أن تتورط فيه أدواته الرئيسية وأن يعمل على الإقلال من هذا الحجم بالطرق الميسورة وفي الحلود الممكنة في ميدانه . ومن الجلي أن هذا إذا كان واجباً في حالة العلوم الطبيعية فهو أوجب في العلوم الإنسانية .

ويمكن التعبير عن حجم الخطأ بعبارة أخرى وذلك بقولنا إن مهمة الباحث في هذا الصدد تنحصر في ضرورة أن يوضح لنا مدى الدقة التي تتوفر فيما حصل عليه من بيانات . والطريقة الرئيسية المقننة في هذا الصدد تتمثل في الإجابة على السؤال الآتي : لنفرض أن هذا الباحث استخدم أدواته مرة وجمع بها بياناته من عينة من الأفراد أو من الأشياء ، ولنفرض أنه عاد مرة أخرى واستخدم هذه الأداة نفسها وجمع بها بيانات من العينة نفسها من الأفراد أو الأشياء ، فإلى أى مدى تتطابق بياناته في المرة الثانية مع بياناته في المرة الأولى ؟ هذا هو السؤال . والمثل الأعلى طبعاً أن يكون التطابق أو الاتفاق تاماً أو ما يمكن

أن نغير عنه بواحد صحيح . غير أن هذا نادر الحدوث ، وذلك لأسباب مختلفة ، ومن ثم فإن الاتفاق يكون غالباً اتفاقاً جزئياً : ويعبر عنه عامة بكسر من الواحد الصحيح أو بنسبة مئوية أو بمعامل ارتباط يقال له عندئذ معامل الثبات .

ومعنى ذلك أن الباحث عندما يواجه مشكلة الدقة هذه ، دقة المعلومات التي حصل عليها ، أو ثبات الأداة التي يستعملها ، يجد نفسه إزاء نسبتين : نسبة للاتفاق ونسبة للاختلاف ، ويقال عادة إن نسبة الاختلاف هذه ترجع إلى مجموعة من الأخطاء . وليس المقصود بالأخطاء هنا مجرد الإشارة إلى مجموعة من الغلطات التي كان يمكن تلافيها ، بل المقصود الإشارة إلى تدخل عدد من العوامل لم يقصد الباحث إلى الكشف عنها ولم يحاول التحكم فيها لتثبيت آثارها عند جمعه لبياناته . وقد يكون بعضها ميسوراً للتحكم التجريبي والبعض الآخر غير ميسور .

ومن أمثلة هذا النوع من الشوائب التي يمكن أن تتدخل في موضوعنا الذي نحن بصدد ضعهف الذاكرة عند بعض المفحوصين مما يؤثر على إجاباتهم على سؤال مثل السؤال رقم ٣٨ في الاستمارة التجريبية ، الذي نسألهم فيه : « كام مرة كنت تتعاطى فيها الحشيش قبل الزواج ؟ » . أو يؤثر على إجاباتهم على السؤال رقم ٤١ القائل : « كان عمرك كام سنة لما بدأت التعاطى ؟ » أو سؤال ٤٢ أو ٤٣ أو ٤٧ .. إلخ .

وقد تتدخل التقلبات المزاجية بطريقة مماثلة ، فيتصادف مثلاً أن يكون الحبيب في حالة من الاكتئاب أثناء استباره الأول مما يتسرب أثره إلى بعض إجاباته . فالسؤال رقم ٤٣ القائل : « ليه تعاطيت الحشيش لأول مرة ؟ » « يا ترى تعاطيته على سبيل التقليد » (عشان تنسى مشاكل) (عشان الحريم) (عشان تعالج أمراضك الجسمية) (عشان تجارى أصحابك) (من باب الرجولة) (من باب الفرفشة) (من باب العلم بالشئ) (عشان تخفف من حالات

الفكر والانقباض () « . مثل هذا السؤال إذا وجه إلى شخص في حالة اكتئاب يحلوه غالباً إلى انتخاب الفئة الأخيرة للإجابة ، وهو ما يميل الكثيرون إلى فعله عند ما يتأهبهم الأسى إذ يغلب عليهم أن يتصوروا ماضيهم مليئاً بالخبرات المؤلمة ، أو يصيبون أكثر تنبهاً لهذا الجانب من خبرات حياتهم على حساب الجوانب الأخرى . ولنفرض أننا عندما أعدنا استبار هذا الشخص بعد أسبوع لم يكن في هذه الحالة المزاجية ، عندئذ يحتمل أن تتلون إجابته باللون الجديد .

وقد تتدخل عوامل أخرى غير ضعف الذاكرة والتقلبات المزاجية ، فنقل من ثبات إجابة الشخص ، قد يتدخل ضعف قدرة الشخص على التقدير مثلا فيصيب إجابته على السؤال رقم ٣٣ ، « أنت بتصرف أد إيه على المهدرات ؟ » ذلك أن هذا السؤال يعتمد أساساً على تقدير نوع من المتوسطات . وكذلك الإجابة على السؤال رقم ٣٠ ، « كام مرة بتعاطى فيها الحشيش فى المتوسط ؟ » الإجابة على هذا السؤال قد تصاب كذلك في ثباتها نتيجة لضعف قدرة الشخص على التقدير ، وهكذا .

وثمة أسباب أخرى في الصياغة الشكلية للأسئلة أو في صفات جلسة الاستبار ، وليست في الوظائف السيكلولوجية لدى المحيى ، قد تكون سبباً في انخفاض مستوى الثبات . من هذا القبيل أن بعض ألفاظ الأسئلة قد يحمل الواحد منها معنيين أو أكثر ، ويتبادر أحد هذه المعاني إلى ذهن المبحوص في الاستبار الأول ويتبادر غيره إلى ذهنه أثناء الاستبار الثانى ، أو قد يحتوى أحد الأسئلة على عدد كبير من إمكانيات الإجابة التى يقرأها الفاحص دفعة واحدة ، وفى هذه الحالة يتعرض المحيى لنسيان معظم هذه الإمكانيات ولا يتذكر إلا واحدة أو اثنتين منها ، وقد يختلف ما يتذكره فى الاستبار الأول عما يتذكره فى الاستبار الثانى . وقد تطول جلسة الاستبار وفى الوقت نفسه توجه الأسئلة بصورة رتيبة مما يدخل الملل على نفس المبحوص ويجعله يصلر إجاباته حيثما

اتفق ، وفي هذه الحالة ينخفض الارتباط بين نتائج استباره الأول ونتائج استباره الثاني .

وهناك أسباب أخرى متعددة . ومن الجلى أن بعض هذه الأسباب يمكن التحكم فيه على الأقل من الناحية النظرية ، وبعضها حاولنا بالفعل أن نتحكم فيه أثناء صياغتنا لأسئلة الاستمارة . ولكن من العسير جداً أن نتصور إمكانية التحكم في أسباب انخفاض الثبات مجتمعة . ومن ثم فقد جرى الباحثون على أن يهيئوا أفضل الظروف الممكنة لاستخدام أدوات بحثهم ثم لا يكتفون بذلك بل يحسبون درجة ثباتها تسليماً منهم بأن بعض جوانب الموقف تقلت من قبضة تحكمهم . وعندئذ يكون التعبير الرقعى عن درجة الثبات بمثابة تنبيه يحدد لهم مقدار الثقة التى يمكنهم أن يولوها هذه الأداة وما قد يرتبونه على بياناتها من خطوات تالية .

ومن الجلى — على ضوء بعض الأسباب التى أوردناها وأوردنا أمثلة على الطرق التى قد تتدخل بها — أن استمارة الاستبار فى بحثنا هذا لن تتأثر كلها بطريقة واحدة ولا بدرجة واحدة ، لأن أسباباً متعددة ومتباينة تقوم وراء ثبات كل بند من بنودها . وهذا ما حدث بالفعل . فالسؤال رقم ١ ب (من الاستمارة التجريبية) الذى يسأل فيه المتعاطى عن رأيه فى أى الفئات المهنية (المذكورة فى ٦١) ينتشر تعاطى الحشيش بين أفرادها أكثر مما ينتشر بين أفراد الفئات الأخرى ، كانت نسبة الاتفاق فيه بين الإجابات فى الاستبار الأول وفى الاستبار الثانى ٥٤ ٪ ، فى حين أن السؤال رقم ٤٠ الذى نسأل المتعاطى فيه « يا ترى كنت قبل الجواز بتشرب غالباً لوحده ولا وسط مجموعة ؟ » نجد نسبة الاتفاق فيه ١٠٠ ٪ ومن الواضح (على الأقل من الناحية الظاهرية) أن الإجابة على السؤال ١ ب تعتمد على قدرة الشخص على التقدير فى المجال الاجتماعى فى حين أن الإجابة على السؤال ٤٠ تعتمد على الذاكرة فى أبسط صورها . كذلك نجد أن معامل الثبات للإجابة على سؤال ٤١ « كان عمرك كام سنة لما بدأت التعاطى ؟ » ٥٣ ، (بيرسون) ، فى حين أن الإجابة على سؤال ٣٠ « كام مرة بتتعاطى فيها

الحشيش في المتوسط ٨٢.٠ (بيرسون). ومن الواضح أن سؤال ٤١ يعتمد على قدرته على تذكر الأحداث القريبة وعلى التقدير في مجال التصرفات الشخصية وهكذا.

وما دمتا بصدد الحديث عن ثبات استمارة الاستبصار ، وقبل الدخول في تفاصيل تجربتنا التي أجريناها لتحديد مستوى الثبات ، ينبغي لنا أن نستبعد لبسا قد يحدث في الأذهان . فقد يخلط البعض بين ما نسميه ثبات الاستمارة وبين صدق الإجابات ، أي مطابقة هذه الإجابات للواقع النفسى أو الاجتماعى الذى نحاول التعرف عليه . غير أن هذا الخلط ينطوى على خطأ من الناحية الفنية . ونستطيع أن نوضح ذلك بمثال بسيط على النحو الآتى : لنفرض أننا سألنا سيدة عن عمرها فأجابت بأن عمرها ثلاثون سنة ثم سألناها نفس السؤال بعد ذلك بأسبوع أو بشهر فأجابت بنفس الإجابة عندئذ نستطيع أن نصف إجابتها بالثبات التام ، لكنها مع ذلك قد تكون بعيدة كل البعد عن الصدق أى عن أن تكون ما قالته وصفاً دقيقاً لعمرها على حقيقته . هذا ممكن وكثير الحدوث .

ومع أن المشكلة التى نحن بصدها ليست على هذا النحو من البساطة ، ومع أن هناك تداخلا - إلى حد ما - بين ثبات الاستمارة وصدقها على نحو ما سنوضح عندما نتحدث عن صدق الاستمارة ، فإنه ينبغي التنبيه إلى الفصل بينهما والاحتفاظ بهذه الحقيقة واضحة في ذهن .

فنحن عند ما نتكلم عن ثبات الاستمارة إنما نعنى درجة ثبات البيانات التى تقدمها إلينا ، أما أن هذه البيانات تطابق فعلا الواقع النفسى والاجتماعى فهذا ما لا نستطيع أن نستنتجه مباشرة من حساب الثبات . على أننا سنعود إلى هذا الموضوع وإلى بيان كيف أن ثبات الاستمارة يساهم في تعيين صدقها في مواضع قادمة . أما الآن فسوف نصف تجربة تحديد مستوى الثبات كما أجريناها ، والمهدف منها ، ونتائج هذه التجربة .

تشير مراجع القياس السيكولوجى عادة إلى عدد من الطرق التى يمكن

اتباعها لحساب درجة ثبات جميع أدوات الوصف أو القياس السيكولوجي . غير أن الحديث في تفاصيل هذه الطرق وفي المفاضلة بينها ليس من شأننا في هذا البحث إنما المهم أن نوضح تفاصيل الطريقة التي اتبعناها نحن ومقتضياتها المنهجية .

في حساب ثبات استمارتنا اتبعنا طريقة إعادة الاستبار (*) . وتعتبر هذه أوضح الطرق وأكثرها مباشرة في تحقيق المهمة المطلوبة . غير أنها تقتضى الباحث أن يتخذ بعض الاحتياطات . ومن أهمها تحديد المدة التي تفصل بين الاستبارين فيكون لها من الطول ما يسمح للباحث أن يستبعد احتمالا هاماً وهو أن يجب المفحوص في المرة الثانية بناء على ما يتذكره عن إجاباته في المرة الأولى ، مما يجعل الارتباط بين نتائج الاستبارين يتضخم تضخماً كاذباً . ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول هذه المدة بصورة مبالغ فيها وإلا تدخلت عوامل متعددة مثل إضافة خبرات جديدة تؤثر في موقف الشخص من بعض الموضوعات التي تدور حولها الأسئلة ، ومثل حدوث بعض التقلبات الوجدانية التي قد تؤثر في إجاباته على موضوعات أخرى ، وهكذا مما يؤدي إلى خفض الارتباط بين نتائج الاستبار الأول وإعادته بطريقة لا تشير في الواقع إلى انخفاض الدقة المطلوبة في بياناتنا بل إلى أننا لم نوفر لأداة بحثنا الشروط التجريبية الملائمة لطبيعتها وطبيعة الوظائف التي تسبها .

هذه هي الاعتبارات الأساسية التي ينظر إليها الباحث وهو بصدد تحديد المدة الفاصلة بين تطبيقين للأداة ، ولكنه لا يستطيع أن يتخذ قراراً لتحديد المدة اللازمة لبعثه بوجه خاص إلا إذا أدخل في حسابه اعتبارات أخرى تفصيلية . فإذا كان الباحث مثلاً بصدد تحديد المدة بين تطبيقين لأداة من أدوات قياس القدرات العقلية أو وصفها جاز له أن يطيل المدة إلى بضعة شهور ، أما إذا كان بصدد قياس بعض السمات المزاجية للشخصية فقد وجب عليه أن يقلل المدة نسبياً ، وذلك على أساس أن السمات المزاجية معرضة للتقلبات

أكثر مما هي الحال بالنسبة للقدرات العقلية ولذلك كثيراً ما نجد الباحثين الذين يستخدمون استخبارات الشخصية يجعلون المدة الفاصلة بين الاستخبار وإعادة ترواح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع (١٤ ص ٧) .

وقد قررنا أن تكون إعادة تطبيق الاستمارة - سواء التجريبية والضابطة- بعد مدة أدناها أسبوع وأقصاها أسبوعان . وراعينا في تحديد هذه المدة عدة اعتبارات أهمها ما يأتي :

١ - طبيعة عدد كبير من البنود ، فثلا مجموعة بنود الرأى الأربعة العشر الواردة في بداية الاستمارة التى نحاول أن نستشف بها رأى الفحوص في تحديد مدى الانتشار في الفئات الاجتماعية المختلفة ، هذه الآراء معرضة للتغير السريع نسبياً إذا ما تعرض الشخص لخبرات من نوع خاص . لنفرض أن بعض الأشخاص ممن يرون في الاستبار الأول أن الحشيش أكثر انتشاراً في المدن منه في الريف سافروا إلى الريف سافراً مؤقتاً وتيسرت لهم سبل التعاطي والاتصال ببعض المتعاطين هناك ثم عادوا إلى المدينة وقد استمعوا إلى قصص كثيرة عن مدى سهولة الحصول على المخدر في الريف ، هذه الخبرة من المحتمل أن تؤثر في رأيهم . ولو أننا استبرناهم بعد ذلك لوجدنا الاتفاق منخفضاً بين نتائج الاستبار الأول ونتائج الاستبار الثانى لا لأن معلوماتنا عن رأيهم الذى كانوا مقتنعين به في البداية لم تكن دقيقة بل لأن رأيهم نفسه قد تغير أى أن الوظيفة التى نصفها هى نفسها قد تغيرت . وهناك أسئلة أخرى كثيرة تتضمنها الاستمارة معرضة للتغير على هذا النحو أو على غيره من الأنحاء .

هذا الحديث عن أن بعض المعلومات التى نحصل عليها في مثل بحثنا هذا قد تتغير كثيراً مما يثير مخاوف البعض وتشككهم في قيمة هذه المعلومات والبحوث بوجه عام ، سواء من الناحية العلمية البحتة أو من الناحية العملية . غير أن هذا التشكك وهذه المخاوف ليس لها مبرر موضوعى ، بل للمبرر الأول لما أوهام ينبغي التخلص منها وإحلال الأفكار الصحيحة مكانها . ومن هذه الأوهام الطريقة التى يتصور بها البعض تلك القضية القائلة بأن العلم يقوم على الحقائق

الثابتة ، فهذه القضية صحيحة إذا فهمت على أساس أن مفهوم الثبات هنا يشير إلى القابلية للاستعادة أى أن أستطيع استعادة النتائج التى وصل إليها غيرى إذا أنا أعدت إجراء تجربته تحت شروط مماثلة للشروط التى وفرها هو لها. ولكن القضية نفسها تصبح زائفة وساذجة إذا فهمت على أساس أن مفهوم الثبات يشير إلى أن مجموعة الوقائع التى تتناولها أية نظرية علمية ينبغى أن تظل ثابتة لكى تستحق النظرية أن تكون علمية ذلك أن هذا يتنافى وطبيعة ظواهر الوجود عامة ، والوجود الإنسانى بوجه خاص .

ومن هذه الأوهام أيضاً ما يتصوره البعض من أننا لا نستطيع أن نرتب بعض الخطوات العلمية إلا على الحقائق الثابتة ، وهذا التصور أيضاً يحتاج إلى نوع من التعميق والتعديل . وسوف نستعين هنا بالحديث عن عملية التعداد العام كمثال يوضح ما نريد توضيحه . فالتعداد كما تجريه الدولة بالفعل يشمل بيانات عن جميع الأفراد الأحياء فى المجتمع فى تاريخ معين وفى وقت معين . ولو أن الدولة حاولت أن تعيد إجراء التعداد بعد شهر مثلاً لثنين لها أن بعض البيانات قد تغيرت . ومع ذلك فهذا التغير لا يقلل من دقة التعداد بالنسبة لتاريخ وقت إجرائه ولا يقلل من قيمة الإحصائيات العامة المترتبة عليه التى تتخذها الدولة أساساً لخطوات عملية قادمة فى السياسة الاقتصادية .

ليس ثمة ما يدعو إذاً للتخوف من الحديث عن احتمال تغير بعض المعلومات التى نحصل عليها بالاستتار ، وضرورة الاحتياط ضد هذه التغيرات فى حساب الثبات . فليس فى ذلك ما يهدد قيمة البحث من الناحية العلمية ولا من الناحية العملية .

٢ - طبيعة عينة البحث : يلاحظ أن طبيعة عينة البحث كانت من الأسباب الهامة التى تدخلت فى تحليلنا لمدة الأسبوع الفاصل بين الاستتار وإعادةه . والسؤال الذى وضعناه نصب أعيننا فى هذا الصدد هو : كيف يمكن الاتصال بأفراد العينة مرة أخرى ؟ لم نكن نعرف أسماءهم ولا عناوينهم وقد حرصنا على ذلك حتى تقدم لم حلاً أدنى من الشعور بالطمأنينة من استشارة رغبتهم فى

التعاون معنا . فلم يبق لنا من وسيلة للاتصال بهم إلا عن طريق من اتخذناهم وسطاء أو « رجال اتصال » واحتفظنا بنخطة مقعدة لإمكان التعرف على أشخاصهم مرة ثانية . وفي ظل هذه الظروف يكون من العسير إعادة الاتصال بشخص ما إذا طالت المدة . أما البحوث التي يعاد فيها الاتصال بأفراد العينة بعد فترة طويلة نسبياً فيحتفظ فيها في العادة بعناوين هؤلاء الأفراد وأسمائهم ، لأن موضوع البحث لا يتناول سلوكاً يعرض صاحبه للأخطار لمجرد أنه يقوم به . وذلك أحد الأسباب التي مكنت كنتزي من إطالة المدة ، لأن النشاط الجنسي في ذاته لا يعرض صاحبه للعقاب .

٣ - وثمة اعتبار ثالث أدخلناه في حسابنا ولا بد من توضيحه لما ينطوي عليه من إشارة إلى التفاعل بين المنهج وبين الحياة الاجتماعية للعلم . هذا الاعتبار يتلخص في ضرورة التواضع قليلاً في شروط الصرامة العلمية ما دمتنا بصدد تجربة تكاد تكون التجربة العلمية الأولى للدراسة هذا الموضوع في مجتمعنا على نطاق واسع . ولما نعرف بعد ما هي العقبات الكامنة في صميم حضارتنا والتي قد تتعارض وما نتصوره من مقتضيات شروط الصرامة العلمية ، ولا كيف يكون هذا التعارض ، ولا كيف يمكن التغلب عليه . والمسألة كلها مجموعة من المحاولات الاستكشافية تسلمنا إحداها إلى الأخرى . وفي مثل هذه الظروف يكون من الأفضل للباحث أن يكتفي بتوفير الشروط الأساسية التي تضمن درجة لا بأس بها من الموضوعية ، أما ما زاد على ذلك فينبغي تأجيله إلى مرحلة تالية من مراحل التقدم العلمي . فثلاً ، ربما أمكننا في المستقبل أن نكون استمارة لبحث مماثل . ونحسب ثباتها على أساس إعادة التطبيق بعد سنة ، غير أن هذا نفسه لن يتيسر إلا إذا بدأنا بمثل هذه التجربة المتواضعة التي تقدمها في هذا التقرير . ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا المبدأ معمول به بوجه عام . وقد أشار عدد من الباحثين إلى أنه فيما يتعلق بثبات الاختبار أو الاستمرار يمكن الاكتفاء بمعامل ارتباط ذي دلالة إحصائية فحسب إذا ما كانت منطقة البحث لا تزال

بكرًا ، في حين أنه في مناطق أخرى يشترط أن يكون هذا المعامل مرتفعاً وقریباً من الواحد الصحيح .

العينة :

أما عن العينة التي انتخبناها من المتعاطين لإجراء تجربة الثبات فقد كانت تتألف في البداية من ٦٠ شخصاً ، راعينا في انتخابهم التنوع في مستوى التعليم الرسمي ، وفي الديانة ما بين مسلمين ومسيحيين (نسبة ضئيلة من المسيحيين بما يتناسب وجودهم في المجتمع) ومن حيث الحالة المدنية ، والسكن والمهنة . غير أننا لم نجر حساب الثبات إلا على ٤٥ شخصاً ينطبق عليهم تعريف المتعاطي كما أوردناه في التعليمات الخاصة بالمستبرين ، وهو « الشخص الذي يتعاطى الحشيش مرة واحدة في الشهر على الأقل حتى وقت إجراء الاستبار » . والسبب في نقصان العدد على هذا النحو أننا اضطررنا أولاً إلى استبعاد نتائج استبار ستة أشخاص بناء على زيادة نسبة التناقض المقبول في إجاباتهم على نحو ما سنوضح عند الحديث عن صدق الاستمارة . ثم اضطررنا بعد ذلك لاستبعاد نتائج استبار تسعة أشخاص بناء على موقفهم أثناء الاستبار فقد أنكروا في المرة الأولى أنهم لا يزالون مستمرين في تعاطي الحشيش ، ولما كنا نعلم من مصادر أخرى (رجال الاتصال أحياناً ، وبعض من يجالسونهم أثناء التعاطي أحياناً أخرى) أنهم يتعاطون فعلاً فقد حاولنا بعد جلسة الاستبار أن نقنعهم بالعدول عن هذا الإنكار وأن نطمئنه إلى أنه ليس هناك ما يبرر الخوف والإنكار . وكنا في محاولتنا هذه نضن بالجهود الذي بذلناه في سبيل الوصول إليهم وإجراء الاستبار الأول عليهم ولكننا عدنا بعد ذلك فآثرنا استبعادهم خشية أن يكون هذا الخوف أو الشك الذي استبد بهم إلى هذه الدرجة قد تسرب بصورة مقنعة إلى إجاباتهم على سائر أجزاء الاستمارة . وعلى ذلك أصبحت عينة المتعاطين أو العينة التجريبية تتألف من

٤٥ شخصاً^(٥١) تتراوح أعمارهم بين ١٩ سنة و ٥٥ سنة ، بعمر متوالى (٥٥) مقداره ٣٠ سنة . وكانوا جميعاً مصريين منهم ٤٣ مسلمون وشخص واحد مسيحي وشخص آخر لم يوضح ديانته . وقد حاولنا الحصول على معلومات عن مسقط رأسهم وعن مواطن تنشئهم فتيين أن ٢٥ شخصاً ولدوا في القاهرة ونشأوا فيها و ١٧ شخصاً موزعون بين محافظات الوجه البحري ومديرياته وثلاثة أشخاص من الوجه القبلي . أما من حيث مستوى التعليم الرسمي فكان منهم ٢١ شخصاً أميون و ١٢ يقرأون والباقيون موزعون بين شهادات إتمام الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية مع تنوع في الدراسات الثانوية والعالية بين تعليم نظري وتعليم عملي وفني . وفيما يتعلق بالزواج كان منهم ٣٣ متزوجون و ١٢ غير متزوجين منهم ٢ مطلقين . ومن المتزوجين ٢٤ لهم زوجة واحدة و ٧ تزوجوا مرتين والباقيون تزوجوا أكثر من ذلك . ومن حيث العمل أو المهنة كان بعضهم يشغل وظائف حكومية بمستوياتها المختلفة ومنهم الذين يعملون بمؤسسات أهلية صناعية وتجارية ومنهم شخص يشغل بالإنتاج الأدبي . ومن حيث الدخل الشهري كان ٢٢ شخصاً تتراوح أجورهم بين ١٠ و ١٥ جنيهاً بينما يتقاضى الباقيون أجوراً تتراوح بين ما يقل عن ٥ جنيهات وما يزيد عن ٣٠ جنيهاً . ومن حيث مستوى الأحياء التي يقطنونها كان ١٩ شخصاً يقطنون في الأحياء الشعبية و ١٨ يقطنون في أحياء متوسطة و ٨ يقطنون في أحياء راقية . وعند ما سئلوا عما إذا كانت بهم أمراض من أي نوع أجاب ٣٥ شخصاً منهم بأنهم لا يشكون من أية اضطرابات .

وتدل هذه الأوصاف التي حاولنا أن نوردتها بشيء من التفصيل على أن أفراد هذه العينة كانوا موزعين توزيعاً لا بأس به بين المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر في الشكل الإجمالي لنتائج الاستبصار . بعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه العينة لا يبلو عليها أنها عينة متحيزة . والسبب الرئيسي لذلك أننا اتبعنا في انتخابها

(٥١) بدأ الاستبصار الأول مساء الأحد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٩ .

modal age (٥٥)

طريقة تشبه طريقة « العينة بالحصة » (٥) . فحددنا منذ البداية الفئات الرئيسية التي ينبغي أن تشملها عينتنا مع تحديد تقريبي للأحجام النسبية لما يخص كل فئة من هذه الفئات . ثم حاولنا أن نلتزم هذه الخريطة بالقدر الذي كانت تسمح به طريقتنا التي تعتمد أساساً على رجال الاتصال .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن معالم هذه الخريطة قد حددناها على أساس معالم مجتمع مدينة القاهرة . وربما قيل إن هذا الأساس غير سليم وكان الأفضل أن نحدد على أساس معالم مجتمع المتعاطين ، وهذا صحيح من الناحية النظرية . ولكن مجتمع المتعاطين غير معروف لنا . ومن ثم فقد افترضنا أنه يشبه — إلى حد ما — مجتمع المدينة ، على أساس أن العوامل التي أدت إلى انتخاب هؤلاء المتعاطين قد انتخبهم بطريقة عشوائية ومن المحقق أن هذا الافتراض ينطوي على مغامرة منهجية ولكننا لم نجد بداً منه .

هذا عن العينة التجريبية . وفيما يلي أوصاف العينة الضابطة . والتعريف الذي وضعناه للشخص الذي يمكن قبوله في العينة الضابطة هو : « الشخص الذي لم يتعاط الحشيش ولا أى مخدر آخر في حياته قط » . وقصدنا بأى مخدر آخر الإشارة إلى المواد الواردة في الجدول رقم ١ من الجداول الملحقه بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (٣٦ ص ٢٩) .

وقد حاولنا الحصول على أفراد العينة الضابطة من البيئات الاجتماعية نفسها التي حصلنا منها على أفراد العينة التجريبية ، وذلك لكي نتيح الفرصة أمام تعادل العيتين . ومن الطريف أننا عانينا مصاعب شديدة في سبيل الحصول على أشخاص ينطبق عليهم تعريف العينة الضابطة ، وكانت هذه المصاعب تفوق ما عانيناه في سبيل الحصول على أفراد ينطبق عليهم تعريف العينة التجريبية . وكانت المصاعب تركز فيما اكتشفناه من قلة عدد الرجال الذين لم يتعاطوا أى

مخدر ولومرة واحدة في حياتهم . وقد بلغ بنا الضيق بهذه المصاعب أحياناً أننا أعدنا التفكير في التعريف الذى وضعناه لأفراد العينة الضابطة ، وكنا على وشك تعديله بحيث يصبح أقل تشدداً ، ولكننا عدنا فآثرنا التزامه على سبيل المزان لاستكشاف أنواع الصعوبات التى سوف تواجهنا عند ما نقدم على الأجزاء الكبرى من البحث . والواقع أننا إذا استطعنا أن نبقى على التزامنا لهذا التعريف في الخطوات القادمة فسوف تيسر لنا بذلك أفضل فرصة للكشف عن الفروق المتعددة بين من يتعاطون الحشيش ومن لا يتعاطون ، كما ستتاح لنا أفضل فرصة للكشف عن آثار الحشيش في متعاطيه .

وتألف العينة الضابطة من ٤٥ شخصاً . تتراوح أعمارهم بين ١٩ سنة و ٥٥ سنة بعمر متوالى مقداره ٢٥ سنة . وكانوا جميعاً مصريين منهم ٣٨ مسلمون و ٧ مسيحيون . أما من حيث مسقط رأس الأشخاص وموطن تنشئتهم فقد تبين أن حوالى ١٧ منهم ولدوا ونشأوا في القاهرة و ١٧ شخصاً موزعون بين مديريات الوجه البحرى ومحافظاته ، والباقيون من الوجه القبلى . وفيما يتعلق بمستوى التعليم كانت العينة تحتوى على ٦ أميين و ١٥ يقرأون ويكتبون والباقيون موزعون على شهادات إتمام الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية . ويلاحظ هنا أن نسبة المتعلمين تعليماً جامعياً كانت مرتفعة عن نظيرتها في المجموعة التجريبية فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٢٥٪ من العينة . وكانت العينة تحتوى كذلك على ٢٣ شخصاً متزوجين والباقيون غير متزوجين . وليس في المتزوجين سوى شخص واحد تزوج مرتين . وفي هذه الناحية أيضاً يوجد بعض الاختلاف . بين العينة الضابطة والعينة التجريبية . وقد تمثلت في العينة الضابطة معظم أنواع المهن ومستوياتها التى تمثلت في العينة التجريبية . ومن حيث الدخل الشهري كان ٢٠ شخصاً يتراوح دخلهم بين ٥ و ١٠ جنيهات ، و ١٢ شخصاً يزيد متوسط دخلهم عن ١٢ جنيهاً ، والباقيون تتراوح مرتباتهم بين ١٥ جنيهاً وأقل قليلاً من ٩٠ جنيهاً . وهنا يوجد أيضاً بعض الاختلاف بين العينة الضابطة وبين العينة التجريبية . فالحد الأعلى للمدى الذى

تراوحت فيه الدخول الشهرية للمتعاطين لم يزد على ٣٠ جنياً . غير أن حجم هذا الاختلاف ليس بالحجم الكبير ذلك أن عدد الذين يزد مرتباتهم على ٣٠ جنياً في المجموعة الضابطة لم يزد على ٤ أفراد . أما من حيث مستوى الأحياء التي يقطنونها فقد تبين أن ٣٣ شخصاً يقطنون أحياء وصفوها بأنها شعبية ، و ١٨ يقطنون أحياء متوسطة ، و ٤ أشخاص يقطنون أحياء راقية . وعند ما سئلوا عما إذا كانت بهم أمراض من أى نوع أجاب ٤٠ منهم بأنهم لا يشكون من أى مرض . على ضوء هذه الأوصاف يتضح أن العينة الضابطة كانت مماثلة إلى حد لا بأس به للعينة التجريبية من حيث المتغيرات الرئيسية . مما يبرر المقارنات التي ستعقدها بين ثبات استمارة الاستمرار التي طبقت على كل منهما .

الإجراءات :

راعيينا عند استمارة أفراد العيتين توفير الشروط الآتية :

(١) أن تم جميع الاستمارات في عيادة السلوك الملحقة بالمركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وقد أضاف ذلك قدراً جديداً إلى المشاق التي واجهناها للحصول على أفراد عينة المتعاطين . ولكن الهيئة أصرت على هذا الإجراء لأسباب متعددة منها ضمان استمرار إشرافها المباشر على أعمال المستبرين وضمان حسن سير العمل بتقديم الإرشاد المناسب في لحظة ظهور أية مشكلة بدلا من ترك ذلك الحرية تصرف المستبر ، وإضفاء الجو العلمي الجاد على موقف الاستمارة وهو ما قد يتعذر توفيره لو أن الاستمارة أجري في الأماكن الطبيعية للمفحوصين .

وقد أشار جروس وماسون S. Gross and W. S. Mason (١٢) إلى أهمية هذا الإجراء على أساس أنه يتيح - بالإضافة إلى ما ذكرنا - فرصة أفضل لاتصال جو الاستمارة بدلا من قطعه لأسباب طارئة ، كما يتيح للمستبر أن يتحكم بصورة لا بأس بها في بعض المتغيرات الدقيقة التي ينطوي عليها موقف المقابلة .

وقد أتاح لنا توفير هذا الشرط أن نوفر للمفحوص طوال جلسة الاستبصار مقعداً مريحاً وأن نقدم له بعض المشروبات ، مما أضفى على الجلسة جواً ودياً ولم يفقدها في الوقت نفسه جوها العلمي الجاد .

وأتاح لنا هذا الاجراء أيضاً أن نتخذ قراراً بالتزام إجراء آخر وهو أن يراعى بقدر الإمكان أن تكون الغرفة التي يعاد فيها الاستبصار على الشخص بعد أسبوع هي نفس الغرفة ، التي أجرى فيها استباره الأول . وقد أمكن تنفيذ هذا القرار في معظم الحالات .

(ب) معظم أفراد العييتين تم استبصار كل منهم بوساطة مستبر واحد في المرة الأولى والثانية . وقد اتبعنا هذا الإجراء تمشياً مع الجو العام الذي حددناه لإجراء الاستبصار ، وهو الجو الذي يتلخص في تثبيت الظروف الخارجية المحيطة بموقف الاستبصار .

(ج) تناول أفراد العييتين أجراً (٥٠ قشاً) في الجلسة مقابل تطوعهم كمادة للبحث ، وقد اتضح للهيئة منذ بداية اتصالها بالمتطعين ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار ، ليكون في هذا الأجر ما يغري الأشخاص بالتطوع . ومن العسير أن نتصور سبباً آخر لإغرائهم ، ومن البعث أن نتصور أن إمكانية إغرائهم ببعض الكلمات عن العلم والبحث العلمي أو عن المجتمع وما قد يفيد من مثل هذه البحوث ، فهذه الكلمات وإن كانت قد تثير لديهم الشعور بشيء من الاحترام والتقدير لمن يتحدث إليهم ، غير أنها عاجزة بنفسها عن أن تدفعهم إلى السعي إلى مركز البحوث وقبول المغامرة بأن تؤخذ أقوالهم حجة عليهم .

على أن تقديم أجر للأشخاص نظير تطوعهم كمادة للبحث العلمي في دراسات السلوك تقليد سائد في دوائر البحث العلمي في كثير من المجتمعات . وقد أشار كترى إلى أن بعض الحالات التي استبرها تقاضت أجراً نظير تطوعها . ومن الجدير بالذكر أن بعض أعضاء الهيئة تكلفوا عن طيب خاطر بعض التفقات الإضافية أثناء تعاملهم مع بعض حالات

البحث وأثناء تعاملهم مع «رجال الاتصال» ولم يكن أمامهم بد من قبول ذلك حرصاً على استمرار الجو الودى محيطاً بالبحث لاقتناعهم بأن هذا الجو لازم لحسن استمراره .

(د) حرصت الهيئة على تنظيم جلسات أسبوعية تجتمع فيها بالمستبرين وتستمع إلى ملاحظاتهم على سير العمل وتناقش ما صادفهم من مشاكل وتستعرض الحلول التي اضطروا إليها، لترى ما إذا كانت هذه الحلول تصل إلى مستوى الإخلال بأحد الشروط الأساسية لمنهج البحث أم أنها تتفق مع روح هذا المنهج . ولم تكن الهيئة تتراجع في أية لحظة عن اتخاذ قرار باستبعاد نتائج أحد الاستبارات إذا ما تبين أن إجراءاته انطوت على إخلال خطير بالقواعد الأساسية الموضوعية . وفي هذه الحال كانت الهيئة تقرر الاستغناء عن المفحوص الذى أجرى عليه هذا الاستبار والحصول على مفحوص آخر يعادله .

تلك هى أهم الشروط التجريبية التي أحاطت باستبار أفراد العيتين . ومن الجدير بالذكر أن الاستبار الواحد في حالة المجموعة التجريبية كان يستغرق في بداية هذه التجربة حوالى ساعتين ونصف . وعند ما اقتربنا من نهاية التجربة أصبح يستغرق حوالى ساعة ونصف الساعة نتيجة لما اكتسبه الباحثون من مهارة ومرونة . وجدير بنا أيضاً أن نذكر أن المستبرين لم يذكروا في تقاريرهم لهيئة البحث أى شيء عن أنهم لاحظوا مظاهر ملل أو إهمال في الإجابة لدى أى فرد من المفحوصين وخاصة في العينة التجريبية .

كذلك ينبغي الإشارة إلى أننا حرصنا كل الحرص على ألا يعرف المفحوصون عقب استبارهم الأول أنهم سيستدعون بعد أسبوع لاستبارهم للمرة الثانية . وربما ساعدنا على ذلك أننا عند ما لجأنا إلى رجال الاتصال

جدول رقم (٣)

بيان إجمالي بدرجات ثبات بنود الاستمارة التجريبية

المجموع	بيانات أولية عن المفحوص **		بيانات من الظاهرة *		نقات
	نسب مئوية للاتفاق	معاملات ارتباط	نسب مئوية للاتفاق	معاملات ارتباط	
	٢	٤٤	٢٩	٣٠	١٠٠-٩٠
	٥	١٤	٥٠	١٧	٨٩-٩٠
	١	٢١	٢٩	٣٠	٧٩-٧٠
	١	٤	١٦	٤١	٦٩-٦٠
	—	١	٥	٣٤	٥٩-٥٠
	—	—	١	١٥	٤٩-٤٠
	—	١	—	٣	٣٩-٣٠
	—	—	١	١	٢٩-٢٠
	—	—	—	١	١٩-١٠
	—	—	—	١	٩-٠
٣٨٩ =	٩ = ن	٧٦ = ن	١٣١ = ن	١٧٣ = ن	

(٥٠) هذا الجزء من الجدول خاص بثبات بنود الجزء الأول من الاستمارة التجريبية، من السؤال رقم ١ إلى السؤال رقم ٢٢٣ .

(٥٥) هذا الجدول من الجدول خاص بثبات أسئلة الجزء الثاني من الاستمارة التجريبية. (البيانات الأولية) من السؤال رقم ١ إلى السؤال رقم ٣٦ .

ملحوظة : يلاحظ أن مجموع معاملات الارتباط ونسب الاتفاق الواردة في هذا الجدول لا يساوى بالضبط مجموع أجزاء الأسئلة جميعاً الواردة في الاستمارة وهو ١٢٤ والسبب الرئيسي لذلك أن عدداً من الأسئلة لم ترد عليه إجابات من عدد كبير نسبياً من المفحوصين . ولذلك آثرنا أن نستبعد هذه الأسئلة من حساب درجات الثبات .

جدول رقم (٤)

بيان إجمالي بدرجات ثبات بنود استمارة المجموعة الضابطة

المجموع	بيانات أولية عن المفحوص **		بيانات عن الظاهرة *		فئات
	نسب مئوية للاتفاق	معاملات ارتباط	نسب مئوية للاتفاق	معاملات ارتباط	
	٦	٣٧	٤٠	٣٥	١٠٠-٩٠
	—	١٢	٣٤	٨	٨٩-٨٠
	١	٥	١٦	١٠	٧٩-٧٠
	—	١	١١	١٠	٦٩-٦٠
	—	٢	٣	٤	٥٩-٥٠
	—	—	١	٢	٤٩-٤٠
	—	—	—	٣	٣٩-٣٠
	—	—	—	١	٢٩-٢٠
	—	—	١	—	١٩-١٠
	—	—	—	—	صفر-٩
٢٤٢ =	٧ = ن	٥٧ = ن	١٠٦ = ن	٧٣ = ن	

(٥) هذا الجزء خاص بأسئلة الاستمارة الضابطة من ١ إلى ١١٢ (بجميع أجزائها) .

(٥٥) هذا الجزء خاص بأسئلة القسم الثاني من الاستمارة الضابطة (البيانات الأولية) من ١ إلى ٣٥ .

ملحوظة : يلاحظ أن مجموع معاملات الارتباط ونسب الاتفاق الواردة في هذا الجدول أقل من مجموع أجزاء أسئلة الاستمارة . والسبب الرئيسي لذلك أن عدداً من الأسئلة لم ترد عليها إجابات من عدد كبير نسبياً من المفحوصين . ولذلك آثرنا أن نستبعد هذه الأسئلة من حساب درجات الإثبات .

نتائج حساب الثبات ومناقشتها :

بالنظر في الجدولين رقم (٣)، رقم (٤) يتضح أن النتائج مرضية إلى حد كبير، وأن الاستارتين التجريبية والضابطة لا تحتاجان إلا إلى تعديلات طفيفة جداً لكي نبيح لأنفسنا استخدامهما في الخطوات الكبرى للدراسة . وقبل أن نناقش بعض تفاصيل هذين الجدولين ينبغي لنا أن نوضح بعض النقاط . فحيث مكنتنا طبيعة البيانات التي حصلنا عليها من حساب معاملات ارتباط قمنا بحسابها . وحيث لم تمكننا طبيعة هذه البيانات قصدنا إلى حساب نسب اتفاق . ويلاحظ أننا حسينا ثلاثة أنواع من معاملات الارتباط وهي : معامل ارتباط بيرسون ، ومعامل التوافق (*) ومعامل فاي (**) كل في الموضع المناسب .

ويلاحظ أن حساب معامل الثبات للأسئلة المفتوحة كان يقتضى تصنيف الإجابات عليها في فئات ، ومن المحقق أن القواعد المبهجة كانت تقضى بأن نحسب أولاً درجة ثبات هذا التصنيف بتكليف عضوين مثلاً من أعضاء هيئة البحث بأن يقوم كل منهما بتفريغ بيانات الأسئلة المفتوحة في عدد من الاسمات التي طبقت في مرة واحدة من مرقى الاستبارة داخل هذه الفئات ، على أن يقوموا بهذا العمل مستقلين أحدهما عن الآخر، ثم تحسب معاملات الارتباط بين تصنيفات كل منهما ، فإذا فرغنا من ذلك وشعرنا بالرضا عن مستوى ثبات أطر التصنيف التي استخدمناها، بدأنا في حساب ثبات الاسمات من المرة الأولى إلى المرة الثانية للاستبارة .

غير أننا - لأسباب عملية - اكتفينا بالاتفاق على فئات التصنيف أولاً بين أعضاء هيئة البحث ، ثم بأن يقوم الإحصائيون (الذين عاونوا في تنفيذ التحليلات الإحصائية التي استقر رأينا عليها) بتفريغ البيانات في فئات التصنيف هذه مجتمعين معاً ومتفقين على كل خطوة يخطونها في هذا الصدد .

c ontigency (*)

Phi (**)

والواقع أن هذه العملية لا تختلف في جوهرها عن الطريقة الكلاسيكية سالفة الذكر في تحقيق الغرض المنشود .

وما يدعو إلى الاطمئنان لسلامة الطريقة التي اتبعناها ما يتبين لنا عند ما نستعرض بعض نتائج حساب الثبات لهذه الأسئلة المفتوحة؛ ففي ١٣ سؤال من الأسئلة المفتوحة^(٥) ورد بعضها في الربع الأول والبعض الآخر في الربع الأخير من القسم الأول من الاستمارة التجريبية (القسم الخاص ببيانات الظاهرة) نجد أن الثبات على النحو الآتي :

سؤالان منهما حسب لكل منهما معامل التوافق فكانت النتيجة ٠,٨٥ و ٠,٩٤ ،
والأسئلة الباقية حسبت لها نسب اتفاق مثوية فكانت أقل قيمة لهذه النسب ٠,٦٤٪
توفرت لسؤال واحد (السؤال ٢٠٩) ويلها ٠,٧٨٪ توفرت كذلك لسؤال واحد
(هو السؤال ٢٢٠) ، وفيما عدا ذلك كان مدى الاختلاف يمتد من ٠,٨٦٪
إلى ٠,٩٨٪ .

ولكي نقدر قيمة النتائج التي حصلنا عليها في هذين الجدولين ينبغي لنا أن نبدأ بتحديد حد أدنى للمستوى الذي يمكننا عنده أن نقبل معاملات الارتباط ، فإذا انخفضت دونه رفضنا الأسئلة الخاصة بها . وكذلك الحال بالنسبة لنسب الاتفاق .

ففيما يتعلق بمعاملات الارتباط نضع الحد الأدنى عند معامل ارتباط مقداره ٠,٥ والأساس الذي راعيناه في اختيارنا لهذا الحد يتلخص في أننا بصدد المحاولات الأولى لإجراء الاستبصار العلمي على نطاق واسع في مجتمعنا . وهذا يميز لنا أن نتناول الاستمارة بشيء من الرق واللين وهو ما يتمشى مع ما ذكرناه من قبل . والواقع أن التقليد العلمي السائد يبيح لنا في مثل هذا الموقف أن نقبل أقل معامل ارتباط جوهري لأنه يدل على أننا بصدد شيء ولو ذرة من الحق لا ينبغي إغفالها (٤٤) . وقد اخترنا أولاً أن يكون معامل الارتباط الذي نبدأ التفكير عنده

(٥) أرقامها في الاستمارة على النحو الآتي : ١٨ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦

جوهرياً عند مستوى ٠,٠١ وفي هذه الحالة يكون هذا المعامل حوالى ٠,٤٠ (درجات الحرية = ٤٣). ثم اخترنا أن نرتفع عنه إلى ٠,٥ ليكون في ذلك قدر من الصرامة لا بأس به. أما فيما يتعلق بنسب الاتفاق فقد اخترنا أن نجعل ٧٠٪ حداً أدنى للنسب المقبولة.

على هذا الأساس يتضح لنا ما يأتى :

أن حوالى ٨٨٪ من معاملات الثبات في القسم الأول من الاستارة التجريبية مقبولة ومرضية.

وحوالى ٩٨٪ من معاملات الثبات في القسم الثانى الخالص بالبيانات الأولية مقبولة ومرضية.

و ٨٢٪ من نسب الاتفاق في القسم الأول مقبولة.

و ٩٠٪ من نسب الاتفاق في القسم الثانى مقبولة.

هذا عن الاستارة التجريبية.

أما عن الاستارة الضابطة فيتضح ما يأتى :

أن ٩١٪ من معاملات الثبات في القسم الأول مقبولة.

وأن ١٠٠٪ من معاملات الثبات في القسم الثانى مقبولة.

وحوالى ٨٥٪ من نسب الاتفاق في القسم الثانى مقبولة.

وحوالى ١٠٠٪ من نسب الاتفاق في القسم الثانى مقبولة.

ومن الجدير بالذكر أن أعلى درجات الثبات في استارة المجموعة التجريبية (القسم الخالص بالتعاطى) متوفرة لأمسلة موزعة بين معظم الأقسام الرئيسية للاستارة. ويتضح ذلك من استعراض بعض أرقام الأمسلة التى تبلغ معاملات ثباتها ٠,٩ أو أكثر، وهى على النحو الآتى :

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٧٦ ، ١١٠ ، ج ، ١١٢ ، ب ،
١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٤٨ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،
١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٦ ، ب ، ١٨٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ،
٢١٤ ، ٢٢٣ ب .

وكذلك الحال بالنسبة لأسئلة الاستمارة الضابطة ويتضح ذلك من استعراض أرقام بعض الأسئلة التي تبلغ معاملات ثباتها ٠,٩ أو أكثر وهي :

١ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ١٣٩ ، ٣٩ ب ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٠ ب ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٢ ب ، ١١٢ ح .

هذه النتائج جميعاً توضح بشيء من التفصيل كيف أن الاستمارتين التجريبية والضابطة يمكن اعتبارهما مرضيتين في معظم أجزأتهما من حيث درجة الثبات . وسوف يجد القارئ الذي تهمة التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع بيانات بدرجات الثبات التي حسبت لجميع البنود في الاستمارتين ، سوف يجدها مثبتة في الملحق رقم (١١) المثبت في نهاية هذا التقرير .

وربما كان جديراً بنا أن نشير إشارة عابرة إلى أن هذا المستوى المرتفع للثبات الذي أمكن تحقيقه للاستمارتين نتيجة منطقية للطريقة التي اتبعتها في تكوين هاتين الاستمارتين وتقنيتهما .

على أن الجانب المهم في موضوع الثبات هو أنه يسهم في تحديد صدق الاستمارة، فعند ما يتوفر مستوى مرتفع من الثبات للأداة التي يستخدمها الباحث تزداد فرص الاحتمال أن تكون هذه الأداة على درجة عالية من الصدق .

والواقع أن صدق الأداة هو الموضوع الذي ينبغي أن تتجه جميع الجهود في البحث بشكل مباشر أو غير مباشر إلى خدمته . وهو ما سنفرد له الفصل القادم من هذا التقرير :

تلخيص

تحدثنا في هذا الفصل عن ثبات كل من الاستمارتين اللتين ألفناهما وهما استمارة المجموعة التجريبية واستمارة المجموعة الضابطة . فبدأنا بالحديث عن مضمون مفهوم الثبات وضرورة عدم الخلط بينه وبين مفهوم الصدق رغم

أن بينهما قلداً من التداخل . ثم شرحنا طريقتنا التي اتبعناها في حساب الثبات وهي طريقة إعادة الاستتار بعد فترة حلدناها بأسبوع . وقد أوضحنا مبررات هذا التحديد فأرجعنا بعضها إلى طبيعة الموضوعات التي تدور حولها الأسئلة والبعض حول طبيعة العينة البشرية التي استبرناها، والبعض حول اعتبار الظروف الحضارية التي نجرى البحث في كنفها .

ثم تحدثنا عن العينة التجريبية وصفاتها الرئيسية ، والعينة الضابطة وصفاتها الرئيسية ، وما اتبعناه من إجراءات أثناء استتار أفرادها ومبررات هذه الإجراءات ، ثم انتهينا إلى تقديم نتائج إجمالية لحساب الثبات لاستتار المجموعتين التجريبية والضابطة . وقد تبين أن هذه النتائج مرضية إلى حد كبير .

الفصل الرابع

صدق استمارة الاستمبار

مقدمة -- طرق حساب المصدق -- نتائج استخدام طريقة الارتباط مع محك خارجي -- حدود هذه الطريقة -- طريقة حساب التناقض -- طريقة الاتفاق الداخلي للصورة -- طريقة الاتفاق مع ما يتوقعه الباحث نتيجة لاعتبارات نظرية أو اعتباراً تقوم على الملاحظة والتجربة .

السؤال الرئيسي الذي يفرض نفسه على ذهن القارئ -- أى قارئ -- عند ما يحاول الاطلاع على مثل هذا البحث الذى يتخذ من اللفظ أداته الرئيسية للكشف عما يدور بأذهان الناس والوصول إلى جوانب مستورة من خبراتهم ، هذا السؤال يمكن صياغته الصياغة البسيطة التالية : ما الذى يضمن أن يكون المفحوصون قد أجابوا إجابات صادقة على أسئلة الاستمارة؟ بعبارة أخرى ، ما الذى يضمن لنا أن أسئلة الاستمارة وصلت بنا إلى الكشف عما ألفناها من أجله ؟

هذا الخوف من أن تكون الإجابات كاذبة ، وأن يكون الاستمبار قد ضل طريقه وبدلاً من أن يكشف لنا عن حقيقة الشخص كما هو كشف لنا عن شيء آخر ، هذا الخوف له دائماً ما يبرره فى خبراتنا اليومية ، وقد أكدته دراسات التحليل النفسى وكشفت عن الكثير من الدوافع والحيل التى تكمن وراءه ، حتى إن القارئ الذى ينغمس فى قراءة هذه الدراسات يخرج منها وهو لا يكاد يصدق إمكانية الحصول على الإجابة الصادقة .

ومع ذلك فالموقف فى حقيقة لا يدعو إلى هذا الإغراق فى التشاؤم . وقد أجرى بالفعل عدد من الدراسات التجريبية استخدمت فيها محكات خارجية للحكم على صدق نتائج الاستمبار أو زيفها ، وتبين أنه إذا اتخذت الاحتياطات المنهجية اللازمة أمكن الوصول إلى درجة من الصدق تسمح بالاعتماد على الاستمبار كأداة هامة من أدوات الدراسات الاجتماعية .

وفى ما يلى نضرب بضع أمثلة لهذا النوع من الدراسات . وقد أجريت هذه الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية على عينة من أبناء المجتمع الأمريكى ؛ وفى إحدى هذه الدراسات كان أفراد العينة يسألون

شفويًا عن عدد السندات التي يملكونها من سندات قروض الحرب، وعدد السندات التي يملكها أفراد عائلة كل مفحوص ، ثم جمعت نتائج الإجابات ، وبضربها في مقلوب نسبة العينة إلى حجم المجتمع الأصلي أمكن تقدير عدد ملاك السندات في المجتمع بحوالى ٧٧,٢٠٠,٠٠٠ مالك . وكانت السجلات الرسمية للملاك السندات هي المحك الخارجى لهذه الدراسة وبالرجوع إليها تبين أن عدد الملاك الحقيقى هو ٨١ مليون مالك ، أى أن الخطأ كان حوالى ٤٪ . وفى دراسة أخرى تركزت حول تقدير عدد من استحق ربحاً وحصل على استحقاقه بالفعل من أرباح هذه السندات تبين أن نسبة المتكرين ممن حصلوا بالفعل لا تزيد على ١٥٪ مع أنه كانت هناك حملة دعائية ضد الحصول على هذه الأرباح وكانت هذه الحملة تقوم على استثارة مشاعر الوطنية ومساعدة الدولة أثناء الحرب (٥) .

هذان المثالان يدلان بوضوح على إمكانية استخدام الاستتار والوصول به إلى بعض الحقيقة ، رغم وجود مغريات قوية بالكذب ، ففي المثال الأول يوجد الخوف من الضرائب ، وفي المثال الثانى يوجد الحجل الاجتماعى . غير أن هذا لم يستطع أن يعطل كفاءة الاستتار الذى اتخذت فيه الاحتياطات المنهجية السليمة .

والسؤال الذى ينبغى لنا أن نطرحه الآن هو كيف نتأكد من أن الاستتار الذى كونه صالح للقيام بالمهمة التى كونه من أجلها ؟ وهناك عدة طرق لحساب الصلاحية أه الصدق . والطريقة الشائعة فى مراجع الطلاب هى طريقة حساب درجة الارتباط بين بيانات الاسمارة (أو أى أداة سيكومترية) وبين محك خارجى . فلنفرض مثلاً أن أحد الباحثين حدثنا عن أن لديه طريقة لتقدير وزن الأشخاص بالاعتماد على تحديد أحجامهم ، عندئذ نستطيع أن نختبر صلاحية الطريقة أو صدقها (أى مدى مطابقتها للواقع) بحساب درجة الارتباط بين أوزان الأشخاص كما تتحدد باستعمال هذه الطريقة وبين محك خارجى هو نتيجة تحديد أوزانهم بالميزان المعروف لنا

جميعاً . أو لنفرض أن أحد الأشخاص سألناه عن الوجبة التي تناولها عند إفطاره ، ثم أردنا أن نعرف مدى صدق إجابته فنستطيع أن نحصل على بيانات من مصدر خارجي عن الأطعمة التي تناولها في تلك الوجبة ثم نحاول أن نطابق بين إجابته وبين هذا المحك الخارجي . هذه هي أبسط الطرق وأكثرها شيوعاً — في الأذهان — في حساب صدق الإجابات ، أو صلاحية الأداة للحصول على بيانات صادقة .

غير أن هذه الطريقة ليست ميسرة دائماً ، لسبب واضح من خلال هذا السياق ، فهو أننا لا نستطيع أحياناً أن نجد محكاً خارجياً للصدق . كما هو الحال مثلاً عند ما نسأل شخصاً عن رأيه في مدى انتشار تعاظم الحشيش بين الفئات المهنية المختلفة . ينبغي ألا نخطئ هنا بين رأيه في شكل هذا الانتشار وبين الانتشار الفعلي ، إننا نسأله عن رأيه وقد يكون مختلف البصيرة في تكوين رأيه ، وقد يكون ضيق الأفق ، وقد تكون له أية صفة من تلك الصفات التي تقلل من فرص التطابق بين رأيه وبين الواقع الخارجي ، ولكن هذا كله لا يهتنا في مشكلة الصدق ، المهم هو الآتي : هل أدلى لنا هذا الشخص برأيه الذي يحمله في ذهنه . فعلاً أم لا ؟ وهنا لا نجد محكاً خارجياً .

وكثيراً ما يحدث أن نعر على ما يبدو لنا أنه محك خارجي للصدق لكننا إذا أمعنا النظر لا نلبث أن نجد هذا المحك لا يفيدنا كثيراً . مثال ذلك : لنفرض أننا سألنا أحد الأشخاص عما إذا كان متديناً أم لا ؟ ولنفرض أنه أجاب بالإيجاب . عندئذ قد يغيرنا الموقف بأن نتخذ من ممارسة هذا الشخص للصلاة والصوم محكاً خارجياً لصدق إجابته . ومع ذلك فإننا إذا أمعنا النظر لا نلبث أن نتيقن أن صلاحته وصومه تقومان لأسباب قوامها النفاق الاجتماعي أو مجرد المجازاة . يتضح لنا عندئذ أن ما اكتشفناه إنما يتعلق بسمه المجازاة الاجتماعية (*) لا باتجاه الدين .

وقد أوضح كثير من الباحثين (٩ ص ٧٥ وما يليها) الأخطار المنهجية التي قد تنجم من اعتبار أفعال الأشخاص هي وحدها وهي دائماً دليل صدق أقوالهم بما تكشف عنه من مطابقة أو عدم مطابقة لهذه الأقوال . وأبسط ما يقال في مثل هذا الاعتبار أنه يقوم على افتراض أن الصلة بين الفعل والقول بسيطة ومباشرة ، مع أنها في الواقع معقدة جداً . وكلنا نستطيع بالرجوع إلى خبرات حياتنا - أن نتذكر مواقف اضطررنا فيها أن نقدم على أفعال غير ما كنا ننتويه وما كان يمكن أن نعبّر عنه باللفظ لو أننا سئلنا قبل الإقدام على الفعل . وما هذا التفاوت بين القول والفعل إلا لأن عدداً من محددات الفعل تختلف عن محددات القول . إن رغبتنا في شراء كتاب لا يقيس صدقها أن نشترى الكتاب فعلاً ، فقد نكون صادقين في هذه الرغبة فعلاً ومع ذلك نظل ممتنعين عن الشراء لأسباب لا صلة لها بصدق الرغبة أو زيفها . وقد يقرر متعاطي الحشيش أنه مستمر في تعاطيه بملء حريته وأنه قادر على التوقف عنه متى شاء ، ويكون صادقاً في قوله هذا لا من حيث إنه يستطيع فعلاً (وهو ما لا نستطيع أن نقطع فيه برأى حتى الآن) ولكن من حيث إنه يقول ما هو مقتنع به . وليس في ذلك ما يحد من استفادتنا من هذه البيانات التي نحصل عليها ، إنما المهم أنه نعرف كيف نفيد منها . فإذا تبين لنا مثلاً أن متعاطي الأفيون يقول إنه لا يستطيع أن يتوقف عن تعاطيه بإرادته استطعنا بالمقارنة بين شعور القهر عند متعاطي الأفيون وانعدام هذا الشعور عند متعاطي الحشيش أن نصل إلى حقيقة سيكولوجية على جانب من الأهمية لا يمكن إغفاله .

ليس معنى هذه المناقشة أن جميع البنود أو الأسئلة في استأرتنا لا تصلح لأن نمتحن صدقها عن طريق الرجوع إلى محك خارجي . فالواقع أن الاستمارة تحتوي على بنود تصلح لذلك . من هذا القبيل سؤال رقم ٢٠٦ من الاستمارة التجريبية : « كام عدد الأفراد التي بتتعاطي معاهم الحشيش في العادة ؟ » . هذا السؤال وجهنا مثيلاً له إلى المجموعة الضابطة ، من كان من أفرادها قد أتبع له أن يجلس مع أشخاص يتعاطون الحشيش دون أن يتعاطى معهم .

وورد هذا السؤال في الاستمارة الضابطة برقم ٩٦ . ويمكن اعتبار شهادة المجموعة الضابطة هنا بمثابة محك خارجي لصدق إجابة مجموعة المتعاطين ، على أساس أن أفراد المجموعة الضابطة يمثلون في هذه الحال شهوداً خارجيين ليسوا مندمجين في الجلسة بالدرجة التي ينلمج بها المتعاطون وبالتالي فهم ليسوا معرضين مثل المتعاطين للدوافع معينة قد تدفع إلى تشويه صورة الواقع . وقد أجاب ٤٢ شخصاً من مجموعة المتعاطين بأن العدد يتراوح بين ٢ ، ٧ أفراد وأجاب ٦ أشخاص من الأشخاص التسعة غير المتعاطين الذين أتيح لهم حضور هذه الجلسات بأن العدد يتراوح كذلك بين ٢ ، ٧ أفراد ، وهذا دليل لا بأس به على أننا بصدق بيانات يمكن الاطمئنان إلى صدقها إلى حد ما (ويمجد بالذكر هنا أن فنه إلى أن معامل ثبات الإجابة على هذا السؤال كان مرتفعاً في المجموعتين : فكان في التجريبية ٠,٧٥ (بيرسون) وكان في الضابطة ٠,٩٨ (بيرسون) .

وعندما سئل أفراد المجموعة التجريبية السؤال رقم ٢٠٨ : « لما بتكونوا قاعدين في قعدة الحشيش يبيت في أشخاص من مهن مختلفة مجودين ؟ » أجاب ٤١ شخصاً بالإيجاب . كما أجاب ستة من التسعة غير المتعاطين بالإيجاب أيضاً . (وكان السؤال في الاستمارة الضابطة برقم ٩٨) . وعندما سئل أفراد المجموعة التجريبية السؤال رقم ٤١٣ : « يبيت إيه جو القعدة عموماً يبيت جو حظ وفرشة ولا جو زعل ولا عادى ؟ » ، أجاب ٤٢ متعاطياً بأنه يكون جو مرح ، وأجاب على هذا السؤال نفسه بنفس الإجابة جميع الأفراد غير المتعاطين . (ويلاحظ أن معامل الثبات للسؤال ٢٠٨ : ٠,٩ ، « فائ » في التجريبية و ٠,٦٣ ، « فائ » في الضابطة . كما أن معامل الثبات للسؤال ٢١٤ كان : ٠,٩٧ ، « توافق » في التجريبية و ٠,١٠ ، « توافق » في الضابطة) . ومن الطريف أنه عندما وجه السؤال ٢١٥ إلى المجموعة التجريبية ، ونصه : « يبحصل إنه لما تجتمع مجموعة من الناس يبيت فيهم واحلنهم ظاهر في وسطهم لما يتكلم كلهم يسمعو له . . . يا ترى في قعدة الحشيش بيكون فيه ريس زى كده للقعدة ولا مفيش ؟ » أجاب ٢١ شخصاً بنعم وأجاب ٢٣ شخصاً بلا . وعندما وجه نفس السؤال

(برقم ١٠٥) إلى المجموعة الضابطة أجاب ٥ بنعم و ٤ بلا . أى أنه في الحالتين انقسمت مجموعة المحيين إلى نصفين متساويين تقريباً مما يرجح في أذهاننا أن ظهور رئيس في قعدة الحشيش ليس بالقاعدة الثابتة . وأطرف من ذلك في اتفاق الشهادتين والدلالة على ما تنطوى عليه الإجابات من صدق ما ورد في رد كل من المجموعتين على السؤال الخاص بصفات ريس القعدة (٢١٦ في التجريبية و ١٠٦ في الضابطة) . فقد كادت المجموعة التجريبية التي قررت وجود رئيس للقعدة تجمع على أن صفاته : التواضع ، والكرم ، وطلاقة اللسان ، وترتيب لوازم القعدة ، وخفة الدم ، بهذا الترتيب . وكادت المجموعة الضابطة تجمع كذلك على أن صفاته : التواضع ، وطلاقة اللسان ، وترتيب لوازم القعدة ، والكرم وخفة الدم ، بهذا الترتيب الذي يكاد يكون مطابقاً للترتيب السابق . كذلك فيما يتعلق بالإجابة على السؤال القائل : « لو الشلة لقت أن فيه شخص مش عاجهم يتصرفوا معاه ازاي ؟ » (٢٢١ في التجريبية و ١١١ في الضابطة) أجابت أغلبية ملحوظة من كلا المجموعتين بأنهم يضطهدونه ويسخرون منه كما أجابت أقلية ملحوظة من كلا المجموعتين أيضاً بأنهم يتجاهلونه .

هذه أمثلة متعددة : تدل على أننا لا نسقط من حسابنا تماماً الطريقة الكلاسيكية في تقدير صدق الاستارة ، وهي طريقة الاتفاق بين إجابات المجموعة التجريبية وبين محك خارجي . وهي تشير إلى توفر درجة من الصدق لا بأس بها ، أو على الأقل إلى أنه ليس هناك تزييف منظم لإجابات المتعاطين في اتجاه معين . وقد تولدت إمكانية وجود المحك الخارجى هنا عن مضمون الأسئلة التي تدور في هذا الموضوع من الاستارة حول الجوانب المختلفة لمشهد خارجي نفترض أن أفراد عينتنا التجريبية وشهوداً خارجيين يشهدونه ويصفونه .

ومن الحق أنه توجد أسئلة أخرى في الاستارة يبيح مضمونها إمكانية وجود محك خارجي . وقد بدفع هذا بعض القراء لأن يتساءلوا عن السبب في أننا لم نلجأ إلى محكات خارجية بالنسبة لهذه البنود ، غير أن إجابتنا الأولى والأخيرة على هذا السؤال إنما تتمثل في الصعوبات الضخمة التي واجهناها في سبيل الاتصال

بأفراد يعلمون أنهم يقرءون جرعة يعاقب عليها القانون من تثبت إدانته بعقوبة قاسية . وهم مع ذلك أحرار طلقاء . وقد كان علينا أن نبتعد تماماً عن كل ما من شأنه أن يثير ريبهم ، حتى نضمن استمرار تعاونهم واستمرار حصولنا على أفراد جدد من نفس المصادر . ولو أننا قمنا بتحقيقات من نوع المضاهاة التي كان يقوم بها كترى ومساعدته لفقدنا تعاونهم تماماً . وقد يفيد في تذكير القارئ هنا بحرج موقفنا أن نوضح له أن بعض المتعاطين رفضوا الحضور لاستبائهم بحجة أنهم سمعوا شائعات تقول بأن هذا البحث ستار يخفي وراءه محاولة لجمع معلومات مفصلة عن المتعاطين لجمعهم وترحيلهم إلى مناطق نائية ، بل قد يفيد أكثر من ذلك أن نذكر أن أحد الأشخاص قبل التطوع لاستباره كمضو في العينة الضابطة وحضر فعلاً إلى عيادة مركز البحوث وجلس خائفاً متوتراً لبضع دقائق ثم غاغل الآتسة المنوطة باستقبال أفراد البحث واخفى .

أضف إلى ذلك أن محاولة تنفيذ فكرة المحك الخارجى فى حالة بعض البنود كان من شأنها أن تورطنا فى متاعب شديدة نتيجة للظروف الحضارية القائمة فى مجتمعنا . من هذا القبيل بنود الاسأارة التجريبية من رقم ١١٦ إلى رقم ١٢٢ ، هذه البنود تدور حول العلاقة بين تعاطى الحشيش وبين النشاط الجنسى . والمحك الخارجى الذى يفرض نفسه على الذهن فى هذه الحال هو شهادة الطرف الآخر فى هذا النشاط ، وإذا عرفنا أن معظم أفراد عيئتنا التجريبية كانوا متزوجين عرفنا تبعاً لذلك أن هذا الطرف الآخر سيكون هو الزوجة . ولنا أن نتصور محاولة الاتصال بالزوجة لسؤالها ، وبينبغى أن يتم الاتصال بها دون علم سابق لدى زوجها حتى لا يكون ثمة فرصة لتنظيم تزييف الإجابات . هذا العمل قام به كترى فى مجته ، ولكن كترى عاش فى الحضارة الأمريكية . أما نحن فنعتقد أنه من حسن البصيرة بظروف حضارتنا أن نبتعد ، ولو مؤقتاً ، عن مثل هذه الخطوة . وقد يكون فى هذا القرار مغالاة فى الحرص ولكننا نقضل هذه المغالاة فى المرحلة الحاضرة من تقدم البحث .

كذلك ينبغى التنبه إلى أن المحك الخارجى نفسه قد يكون بحاجة إلى ما يدمم

موقفه . وهذا ما أشار إليه أيزنك (٩ ص ١٠٦) باعتباره نقطة الضعف في كثير من الأدوات التي تعتمد في إثبات صلاحيتها على محك خارجي . فلتفرض مثلاً أننا اتفقنا محكاً خارجياً ثم تبين أنه منخفض الثبات ، مثل هذا المحك الذي لا يتفق مع نفسه لا نتوقع منه أن يتفق مع متغير خارجي (وهو في هذه الحالة المتغير الذي نحاول إثبات صدقه) وبالتالي فقد يوحى إلينا بأن المتغير الذي نحن بصددده ليس صادقاً مع أن العيب فيه هو . ولذلك وجب دائماً التأكد من ثبات المحك قبل استخدامه للبرهنة على صدق متغير ما . خذ مثلاً السؤال رقم ٩٧ من الاستمارة الضابطة ، لا يمكن اتخاذ الإجابة عليه محكاً لصدق الإجابة على السؤال المناظر له في الاستمارة التجريبية (رقم ٢٠٧) وهو السؤال الذي يتناول المدى الذي تتراوح فيه أعمار الأفراد المشاركين في جلسة تعاطي الحشيش . وذلك لسبب بسيط هو أن إجابة المجموعة الضابطة لا تبلغ في درجة ثباتها ما تبلغه إجابة المجموعة التجريبية . فقد حسبنا متوسط العمر من الإجابات التي أعطاها لنا أفراد المجموعة التجريبية ثم حسبنا درجة ثبات هذا المتوسط فكانت ٠,٥١ (بيرسون) وحسبنا كذلك متوسط العمر من الإجابات التي أعطاها لنا أفراد المجموعة الضابطة وحسبنا درجة ثبات هذا المتوسط فكانت ٠,٣٠ (بيرسون) وهذا المعامل الأخير منخفض لدرجة تكاد لا تختلف في دلالتها الإحصائية عن الصفر .

على أن هناك طرقات أخرى لاختبار صدق الإجابات التي حصلنا عليها . وهذه الطرق لا يرد ذكرها كثيراً في مراجع الطلاب . ولكنها شائعة الاستعمال في البحوث الميدانية التي تجري على نطاق واسع مثل بحث كترى وبحت إنكلز وبوير A. Inkeles & R. Bauer ومن أهم هذه الطرق الاتساق الداخلي للصورة التي نستطيع أن نكونها على ضوء ما حصلنا عليه من بيانات ، والاتفاق بين هذه البيانات وبين ما نتوقعه على ضوء نظرية سلوكية مدعومة ، أو ما نتوقعه على ضوء منطوق الظواهر السيكلوجية . والاتفاق بين هذه البيانات أيضاً وما ورد في بحوث باحثين آخرين مستقلين عنا .

وفي حالة الاستمارة التي نحن بصدد استخدامها استخدمنا هذه الطرق جميعاً ، وتدل النتائج التي توصلنا إليها على أن مستوى الصدق المتوفر لبيانات هذه الاستمارة ، ضئيل إلى حد كبير ، وأن الاستمارة تؤدي ما كُنت من أجله بصورة تبحث على الاطمئنان .

وقبل التحدث عن هذه الطرق بشيء من التفصيل نفضل أن نقدم بمحدث عن طريقة أخرى استخدمناها كذلك. هذه الطريقة سبق أن استخدمها بويتشل وبول R. Buechley & H. Ball وأوردها فورست وفريكة E. T. Furste and G. Fricke (١١) ، وهي تُلخص في أنهما كونا ما يسمى « بمقياس الإعادة » أو التناقض (*) ، وبمقتضاه يعاد إلقاء بعض أسئلة « مقياس منيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية » على مسامع المفحوص في نفس جلسة الفحص مرتين على مسافات متباعدة ونحسب درجة الشخص على هذا المقياس على أساس عدد مرات التناقض التي يقع فيها بين الإجابة الأولى والإجابة الثانية . وقد اعتبر هذا المقياس بمثابة معيار للصدق الداخلي للإجابة أو بعبارة أخرى لعدم التناقض في داخل الإجابة .

ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تكاد تختلف عن طريقة إعادة الاستبار التي استخدمناها لحساب الثبات ، إلا في نقطتين : الأولى أننا هنا بصدد عدد قليل من الأسئلة (١٦ سؤالاً في حالة بويتشل وبول ، و ٢٠ سؤالاً في حالة الاستمارة التجريبية ، و ١٠ أسئلة في حالة الاستمارة الضابطة) . والثانية أننا هنا بصدد توجيه السؤال وإعادة توجيهه في جلسة استبار واحدة . ومن المحقق أن هاتين النقطتين تجعلان ما فعلناه يبدو حساباً آخر للثبات ولكن بصورة أضعف من الصورة الأساسية التي قدمناها في الفصل السابق .

ولكن يلزمنا قبل أن نترك هذه النقطة أن نقدم بضع تعليقات لها أهميتها : أولاً : يلاحظ أنه بالنسبة للمتغيرات السيكلولوجية التي يتعذر وجود محك خارجي لها ، مثل الآراء والانطباعات وما إليها ، لا يوجد فرق بين

الثبات والصدق . لأن جوهر مفهوم الصدق يتمثل في عملية التنبؤ ، التنبؤ على ضوء معامل الارتباط بين ا ، ب . فإذا لم يوجد ب كان معنى ذلك أنه لا يوجد أمامنا سوى الارتباط بين ا ، ا نفسها ، وهنا يزول الفرق بين الثبات والصدق . فيصبح المتغير محكاً لنفسه . وقد أشار جيلفورد (١٣ ص ٣٩٩) إلى إمكانية حدوث حالات من هذا القبيل . والنتيجة المنطقية لهذا التعليق أننا نستطيع في الواقع أن نعتبر بعض معاملات الثبات التي أوردناها معاملات صدق لبعض أسئلة الاستبارة التي يتوفر فيها شرط عدم إمكانية وجود محك خارجي .

وربما كان جديراً بنا أن نذكر في هذا الموضع أن كترى استخدم إعادة الاستبارة بمثابة أحد مقاييس الصدق التي لجأ إليها .

ثانياً : ينبغي لنا أن نتذكر أن معامل الثبات يسهم بقسط من حجمه في معامل الصدق بمعناه الكلاسيكي الذي يقوم على الارتباط مع محك خارجي . ذلك أن هذا الارتباط يستند إلى وجود عامل مشترك بين المتغير والمحك . في حين أن معامل ثبات المتغير يستند إلى ارتباط بين هذا العامل المشترك وبين نفسه من ناحية ، وكذلك بين عامل آخر نوعي وبين نفسه (وهذا العامل النوعي يخص هذا المتغير وحده) .

ثالثاً : يلاحظ أن طريقة أسئلة التناقض التي استخدمناها ، إنما لجأنا إليها كحد أدنى ، فإذا تناقض المفحوص في أكثر من ٤٠٪ من أسئلة التناقض هذه رفضنا استباره ولم نعد استباره . وإذا لم يتناقض أعدنا استباره ثم أخضعنا استباره مع سائر الاستبارات لاختبارات الصدق الأكثر صرامة التي ستحدث عنها بعد قليل . وقد راعينا في انتخاب أسئلة التناقض هذه أن يتوفر فيها شرطان :

- (١) أن تتمثل فيها جميع الأقسام الرئيسية للاستشارة .
 (ب) أن يتم توزيعها في الاستشارة على مسافات متباعدة بحيث يتضاءل أثر
 الذاكرة في تحديد الإجابة عليها .
 ويجد القارئ ثبناً بأرقامها ونصوصها في الملحق رقم (٤) .

أما عن الطرق الأخرى التي استخدمناها لتقدير صدق الاستبصار فقد ذكرنا
 أن من بينها طريقة الاتساق الداخلي للاستبصار . وقد جرت العادة على استعمال
 طريقة أخرى تعرف بهذا الاسم نفسه لقياس الثبات . ولكن ينبغي التنبيه إلى
 الفرق بين الطريقتين . وأبسط شكل للطريقة المستخدمة كقياس للثبات يقوم
 على أساس أن يقسم الاستبصار أو الاستبصار إلى قسمين يعتبران متعادلين من
 حيث إنهما يسيان نفس العامل أو المتغير السيكولوجي ولكن بأسئلة مختلفة ،
 وتحسب درجة الارتباط بين هذين القسمين ، وتعتبر النتيجة معامل ثبات للمقياس .
 أما الطريقة التي نحن بصددنا فتقوم من البداية على أساس أننا بصدد
 متغيرات متعددة ، فما يسره هذا السؤال غير ما يسره ذاك ، ولكننا نتوقع درجة
 من التكامل بين هذه المتغيرات المختلفة إذ تلتئم في صورة لها معنى سيكولوجي .
 هذه الطريقة تعتبر طريقة لقياس صدق الاستبصار . ومن النقص أن نفترض
 سبباً آخر غير صدق البيانات يقوم وراء هذا النوع من التكامل الداخلي ،
 فالاستشارة مسببة وموضوعاتها الرئيسية متعددة ، والأسئلة التي يحتوي عليها
 كل قسم من أقسامها متعددة . واعتماداً على تجارب التذكر المعروفة في كتب
 علم النفس التجريبي نستطيع أن نستبعد إمكانية وجود شخص يبدأ
 بتزييف لإجابة في اتجاه معين ثم يتذكر ما يقتضيه هذا التزييف من
 تزييف آخر في كل سؤال جديد ، دون أن توجد ثغرات في
 الصورة التي يرسمها لنا . هذه الطريقة طريقة بناء قصة متكاملة من عدد
 معين من المعلومات المتناثرة واختبار الوحدة الداخلية لهذه القصة لم يبتدعها
 علماء السلوك ابتداءً ، ولكنها هي الطريقة التي نستخدمها جميعاً في حياتنا

اليومية، وكل ما في الأمر أن علماء السلوك يصقلونها بإخضاعها للضبط الإحصائي.

ولنعرض على هذا الأساس لبعض الإجابات، وهما في هذا الصدد الاستمارة التجريبية بوجه خاص. فثلاً لدينا عدد من الأسئلة المتناثرة في أجزاء مختلفة من الاستمارة تدور حول ما إذا كان التعاطي يتعاطى الحشيش وهو منفرد أم وسط مجموعة من الأفراد، وهي تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر أحياناً وغير مباشر أحياناً أخرى. هذه الأسئلة هي المشار إليها بالأرقام الآتية:

٢٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣. فعند ما نجد أن ٣٩ شخصاً من مجموعتنا التجريبية أجابوا على السؤال ٢٩ بأنهم يشربون الآن وسط مجموعة، ثم نجد أن جميع المترشحين من بينهم الذين كانوا يتعاطون الحشيش قبل الزواج وعددهم ٢٤ شخصاً يقيمون على سؤال ٤٠ بأنهم كانوا يتعاطونه وسط مجموعة من الأصدقاء، ثم نجد أن معظم الإجابات على سؤال ٤٢ الخاص بطبيعة « المناسبة » التي تعاطى الشخص فيها الحشيش لأول مرة تركز في فئتين للإجابة هما « حفلة » و « جلسة أصدقاء » ثم نجد بعد ذلك أن أغلبية الإجابات على سؤال رقم ٤٣ الذي يدور حول السبب الذي من أجله تعاطى الشخص الحشيش لأول مرة تركز في « مجارة الأصدقاء » و « من باب الفرفشة »، عند ما ننظر إلى هذه الإجابات مجتمعة نجدها تقدم لنا صورة لها معنى ولها منطق سيكولوجي متسق، مما يجعلنا نشعر بأن للإجابة رنين الصديق. والصورة التي نخرج بها في هذا الموضع أن تعاطى الحشيش يرتبط بصورة ما ولسبب ما بعضوية الفرد في جماعة الأصدقاء. وربما استطعنا أن نقيم على هذه الحقيقة بضعة استنتاجات أو توقعات لها قيمتها في قيادة البحث خطوة إلى الأمام. مثال ذلك أن تقودنا هذه التوقعات في طريق المقارنة بين سيكولوجية تعاطى الحشيش وسيكولوجية تعاطى الأفيون.

ولننظر في الإجابة على الأسئلة ٢٣، ٤٨، ٥٧. عندما وجه السؤال رقم ٢٣: « أنت بتعاطى الحشيش في أوقات محددة؟ » أجاب أغلبية المتعاطين (٣٠ متعاطياً) بأنهم لا يتعاطونه في أوقات محددة. ومن الطبيعي أن نتوقع أن من لا يتعاطى المخدر في أوقات محددة يكون أقل شعوراً بقهر المخدر له وأقل

خضوعاً لسلطانة . وعلى هذا الأساس لا نعجب إذا وجدنا عدداً كبيراً من المتعاطين يقرون بأنهم سبق لهم أن انقطعوا عن التعاطى مرة أو مرات متعددة . وفلا عند ما وجه السؤال ٤٨ : هل سبق أن انقطعت عن التعاطى ؟ أجاب ٢١ شخصاً بالإيجاب و ٢٢ شخصاً بالسلب (ولم يجب شخصان). أى أن العينة انقسمت إلى نصفين متعادلين تقريباً مما يوحى بأنه ليس هناك اتجاه غالب على سلوك المتعاطين فيما يتعلق بالقدرة أو العجز عن الانقطاع من حين لآخر . وكذلك عند ما وجه السؤال ٥٧ : «وعندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت . ولا ما عندكش؟» انقسمت المجموعة إلى نصفين متعادلين أيضاً؛ فأجاب ٢٢ شخصاً بأنهم يرغبون ، وأجاب ٢٣ شخصاً بأنهم لا يرغبون . وهذا الشكل للإجابة يشير بطريق غير مباشر إلى أن شعور القهر نحو الارتباط بالخبر لا وجود له ، ولو أنه كان قائماً لوجدنا التوزيع يختلف عن ذلك ويتركز في اتجاه واحد. فإذا جمعنا أجزاء هذه الصورة معاً تبين لنا أن لها وحدتها السيكلوجية الباطنية ، وأنها تدور حول محور واضح هو أن متعاطى الحشيش غير متناقضين مع أنفسهم في إقرارهم بأنهم لا يشعرون بالقهر لزماءه .

ولنتنظر كذلك في الإجابة على السؤالين ٦٠ ، ٦١ . وفي الأول نسأل المفحوص : «امتي بنتعاطى الحشيش غالباً؟» وفي الثانى نسأله: «إيه الأوقات اللى بتفضل تتعاطى الحشيش فيها؟» وفي السؤالين نجد أن الغالبية العظمى يختارون المساء (٤٤ في السؤال الأول و ٤٢ في السؤال الثانى) . ولنفرض أن المحيين كانوا قد أجمعوا على اختيار الصباح . عندئذ كانت ثور بأذهاننا بعض الشكوك على النحو الآتى : إن الإجابات على الأسئلة ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، تربط بوضوح بين التعاطى وجلسة الأصدقاء ، فكيف يتسنى أن يحدث ذلك في الصباح حيث الكل ينبغي أن يكونوا في أعمالهم التى يرتزقون منها . صحيح أنه من المحتمل أن يوجد بعض الأشخاص قد تتنظم ظروف أعمالهم بصورة تجعلهم متفرغين في الصباح ولكن من المحقق أن هؤلاء نسبة ضئيلة جداً في مجتمعنا . ومن المستبعد أن تكون عينتنا كلها أو معظمها قد استمدت كلها من

هذه الفئة، بل إن هذا الاستبعاد تحتمه إجابته على السؤال رقم ١٩٤ الخاص بمواعيد العمل الأصلي للمفحوص. فقد تبين أن الجميع عدا شخصين يبدأون العمل بين الخامسة والتاسعة صباحاً. والشخصان المستثنيان يبدأان العمل بين الساعة ١٢ ظهراً والساعة ٢ بعد الظهر. وعلى ذلك فإن القصة لا تستطيع أن تكون محبوكة إلا إذا أجاب هؤلاء الأفراد على سؤال ٦٠ بأنهم يتعاطون في المساء.

وثمة أمثلة أخرى لمنطقية الصورة ووحدها الباطنية أشد دقة وخفاء من الأمثلة التي عرضنا لها. خذ مثلاً السؤالين ٧٢، ٧٤. في أحدهما نسأله: « وأنت مخدر بتحس أن الوقت ينفوت بسرعة ولا يبطء ولا عادى؟ » وفى الثانى نسأله: « وأنت مخدر يا ترى بتبان لك المسافة — يعنى مثلاً المسافة من الحطة اللى شربت فيها لغاية بيتكم — بتبان لك طويلة ولا قصيرة ولا عادية؟ » ولكى تكون الصورة غير متنافرة الأجزاء يجب أن تكون على النحو الآتى: إذا أجاب المفحوص على السؤال الأول بأن الوقت ينفوت بسرعة فيجب أن تكون الإجابة على السؤال الثانى أن المسافة بتبان قصيرة، والعكس بالعكس. ولكن تصبح الصورة متنافرة الأجزاء إذا أجاب المفحوصون بأن الوقت ينفوت يبطء ومع ذلك أجابوا بأن المسافات تظهر قصيرة، لأن تقديرنا للمسافات يعتمد على تقديرنا للزمن. وفعلاً نجد أن معظم الإجابات اتجهت إلى القول بأن الوقت ينفوت يبطء والمسافات تبدو طويلة. وبحساب معامل توافق بين الإجابة على السؤالين ٧٢، ٧٤ نجده يبلغ ٠,٧٨ (وقد اضطررنا إلى حساب معامل توافق لوجود فئة ثالثة للإجابات هى « عادى » أى الفئة التى تشير إلى عدم وجود تغير لا فى إدراك الزمن ولا فى إدراك المسافة). كذلك نلاحظ اتساقاً مماثلاً بين الإجابات على السؤالين ٧٧، ٧٨، وهما سؤالان يتناولان تأثير المقدار المرتفع من الحشيش فى إدراك الشخص للزمن والمسافات كذلك. ومن الطريف أن توزيع الإجابات على هذين السؤالين يشبه توزيع الإجابات على السؤالين ٧٢، ٧٤ من حيث الاتجاه العام، مع زيادة فى تأكيد هذا الاتجاه وذلك بزيادة تركيز الأغلبية فى فئة بطء الزمن وطول المسافة. كذلك إذا نظرنا فى الإجابة على السؤالين ٩١، ٩٢، وفى أحدهما نسأل

المفحوص عما إذا كانت طلاقة الأفكار (وتعرف بعدد الأفكار التي تخطر بالذهن في وحدة زمنية معينة) تزيد أم تنقص أم تظل كما هي أثناء التعاطي، وفي الآخر نسأله عما إذا كان يغلب عليه في جلسة التعاطي أن يتنقل في كلامه: من موضوع إلى موضوع بسرعة، أجب ٣٣ شخصاً على السؤال ٩١ بأن طلاقة أفكارهم تزيد، كما أجب معظمهم بأنهم يتنقلون في كلامهم من موضوع لموضوع بسرعة (معامل توافق ٠,٨). والصورة على هذا النحو متسقة وتشبه أن تكون صورة مخففة لأحد مظاهر حالات الهوس^(*).

وهذه الصورة تبدو متسقة اتساقاً دقيقاً ومركباً مع صورة سبق أن استخلصناها. وهي الصورة الخاصة بميل المتعاطين إلى التعاطي في جلسات تضمهم مع أصدقائهم في صورة مجموعات. ففي هذه الجلسات يجلس أعضاء المجموعة معاً في المساء ويتعاطون الحشيش، ويتناهبهم شعور «بالفرقة». ويظهر أن أحد الجوانب المهمة في المضمون السيكلوجي لهذه الفرقة هو انخفاض شدة عمليات «الكف»^(**) وبالتالي قدرة الشخص على الانطلاق في أفكاره وأحاديثه أو مجرد شعوره بهذا الانطلاق من قيود الكف التي كانت تغله من قبل.

هذه صورة متكاملة لما وحدتها الباطنية ولما معناها. وإذا صحت وكشفت عن نفسها ثانية في خطوات البحث القادمة فستكون إحدى النتائج المباشرة الهامة للبحث، وسوف ترجع أهميتها أساساً إلى أنها ستدفعنا إلى سؤال هام على النحو الآتي: وهل يشعر غير المتعاطين بوطأة مماثلة للكف أيضاً؟ فإذا كانت الإجابة بالسلب فالسؤال التالي هو: وما السبب في هذا الفرق، وهل لهذا السبب من علاج. أما إذا كانت الإجابة بالإيجاب فالسؤال التالي هو: ولماذا لا يلجأون إلى المخدر لتخفيف وطأة هذا الشعور كما يفعل المتعاطون؟ هل هناك شيء آخر في حياتهم يؤدي لهم نفس الوظيفة من الناحية السيكلوجية، أم أنهم أشخاص يستطيعون أن يتحملوا مستوى مرتفعاً من ثقل الشعور «بالكف»

لا يستطيع أن يتحملة المتعاطون ؟ هذه أسئلة كثيرة ، وثمة غيرها يمكن أن يستثار أيضاً . ولكن هذه المهمة تقع وراء حدود مهمتنا في الوقت الحاضر . إنما تنحصر مهمتنا الآن في الكشف عن مدى الصدق المتوفر فيما حصلنا عليه من بيانات .

وثمة طرق أخرى غير طريقة الاتساق الداخلي التي أوردنا أمثلة لها ، وهي طرق شائعة أيضاً في البحوث الحديثة . من ذلك أن يضع الباحث الخطوط العريضة للصورة التي يتوقعها على أساس من التبصر بمقتضيات الواقع السيكولوجي والاجتماعي المحيط بالظاهرة موضوع البحث . ثم يتخذ من هذا نقطة بداية للنظر في صدق البيانات التي حصل عليها . وفي الموقف الذي يتمثل في بحثنا هذا يكون طبيعياً جداً أن نتوقع أن يحاول المفحوص تملقناً لسبب أو لآخر ، إما لأننا قد نكون مرتبطين بالسلطة في ذهنه بطريقة ما ، أو لأننا نبدو في مركز العلماء بالنسبة له وقد اتخذنا منه مادة للبحث ، وهو موقف ينطوي — إلى حد ما — على علاقة سيطرة وخضوع ، أو لأي سبب آخر من هذا القبيل . وبناء على ذلك نتوقع منه أن يعطينا صورة سيئة عن نفسه باعتباره ضحية لداء وبيل ولو أنه استطاع التخلص منه لتخلص فعلاً وما إلى ذلك . والواقع أن الإجابات على السؤالين ١٠٧ ، ١٠٨ وهما اللذان يدوران حول كمية الإنتاج وجودته أثناء التخدير وبدون أثر التخدير وفي حالة الرغبة في المخدر دون القدرة على الحصول عليه نقول إن الإجابات على هذين السؤالين يمكن أن تبرر الصورة التي رسمناها في أذهاننا ، فأغلبية المتعاطين يقررون أن إنتاجهم يقل ويسوء تحت تأثير المخدر . ولكن لكي تكون هذه الصورة متسقة الأجزاء كان ينبغي لهؤلاء المتعاطين أن يجيبوا بالإيجاب على سؤال ٥٧ وهو القائل : « وعندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا ما عندكش ؟ » ومع ذلك فالواقع أن نصفهم أجاب بأن عنده رغبة والنصف الآخر أجاب بأنه ليس عنده رغبة . وكان ينبغي أن تعجب الأغلبية على سؤال ٩٠ بالنفي ، وهو القائل « وأنت مخدر بتقدر تفكر تفكير

مضبوط ؟ » ومع ذلك فقد أجاب ٣١ متعاطياً بأنهم يستطيعون أن يفكروا تفكيراً سليماً وهم مخدرون . وكان ينبغي أن تجيب الأغلبية على سؤال ٩٤ : « ويتكون الحلول دى معقولة ولا مش معقولة ؟ » (أى الحلول التى يتناول بها مشاكله الخاصة أثناء تحذيره) . كان ينبغي أن تجيب الأغلبية بأن هذه الحلول تكون غير معقولة ، ومع ذلك فقد أجاب كل من قالوا إنهم يفكرون فى مشاكلهم الخاصة ويحلونها (وعددهم ٢٨ متعاطياً) بأنهم يصلون إلى حلول معقولة . ومن الجلى إذاً أن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا يحاولون أن يرموا لنا صورة مزيفة تزييفاً منظماً فى اتجاه معين كاتجاه التملق لنا ، ولا كانوا يتخلون موقف الدفاع الساذج عما يفعلون . والواقع أن الصورة على هذا النحو توحى بنغمة الصديق . وثمة أجزاء أخرى من البيانات التى حصلنا عليها توحى بنفس الدلالة .

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى مظهر آخر من مظاهر صدق البيانات وهو ما ظهر من اتفاق عابر بين بعض هذه البيانات وبين ما ورد فى بعض المراجع والبحوث الأخرى المستقلة . فى الإجابة على السؤال رقم ٢٣ : « أنت بتعاطى الحشيش فى أوقات محددة ؟ » أجابت الأغلبية بأنهم لا يتعاطونه فى أوقات محددة . وقد استنتجنا من ذلك فى موضع سابق أن هذا يعنى أن المتعاطى لا يقع تحت شعور بالقهر بالنسبة للحشيش ، وذكرنا أن هذا يتفق مع جوانب أخرى للإجابات التى حصلنا عليها (على السؤالين ٤٨ ، ٥٧) . والواقع أن الصورة التى نخرج بها هنا تتفق مع ما ورد عند نيزواندر (٢٦) وعند مايرجروس (٢٥ ص ٣٥٦ وما بعدها) ، كذلك تتفق المعلومات التى حصلنا عليها عن الشعور ببطء مرور الزمن (إجابة على سؤال رقم ٧٢) مع ما ورد عند مايرجروس فى هذا الصدد . ومن الاتفاقات الطريفة أيضاً أن معظم أفراد العينة التجريبية أجمعوا على أن الحشيش أكثر انتشاراً بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ : ٤٠ سنة منه بين فئات العمر الأخرى ، ويتفق هذا الرأى مع ما ورد فى بحث كوبرا وكوبرا (٦) .

هذه كلها شواهد على مستوى الصديق المتوفر فى البيانات التى حصلنا عليها .

وبناء على ذلك نستطيع أن نثق بصلاحيّة الاستمارة لما ألّفت له . والشئ المهم بعد ذلك هو أن نعرف الحدود التي ينبغي التزامها حتى يتحقق حسن الإفادة من بياناتها التي سوف نجمعها عند التطبيق على العينة الكبيرة .

تلخيص

عرضنا في هذا الفصل لصدق الاستمارة . وقد بدأنا بعرض بعض نتائج لبحوث سابقة توضح كيف أن الاستيوار إذا توافرت له شروط معينة يمكن أن يكون أداة صالحة للوصول إلى بيانات على درجة عالية من الصدق . ثم ناقشنا بعض الطرق المتبعة لحساب الصدق وخاصة تلك الطريقة التي تعتمد على الارتباط بين المتغير وبين محك خارجي . وناقشنا إمكانية استخدام هذه الطريقة في حساب صدق بعض أجزاء من استمارتنا وقدمنا أمثلة لذلك . ثم انتقلنا إلى الحديث عن بعض جوانب الضعف في هذه الطريقة ، وإمكان اتباع طرق أخرى معترف بها لحساب الصدق أيضاً . وذكرنا من هذه الطرق ما اتبعناه على النحو الآتي : طريقة أسئلة التناقض ، ثم طريقة الاتساق الداخلي ، ثم طريقة الاتفاق مع ما نتوقعه على أساس استدلال معقول ، وأخيراً طريقة الاتفاق مع بعض المعلومات الواردة في مراجع وبحوث أخرى مستقلة . وفي حديثنا عن كل من هذه الطرق كنا نقدم أمثلة متعددة لاختبار صدق بعض بنود الاستمارة . وتدل نتائج هذه الاختبارات جميعاً على أننا بصدد استمارة على درجة مرضية من الصلاحية .

خاتمة

بذلك ينتهى التقرير الأول عن بحث تعاطى الحشيش فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة . عرضنا فيه للمشكلة المنهجية الأساسية فى مثل هذه البحوث ، وهى : تكوين استمارة الاستبار ، وحساب ثباتها وصدقها . وقدما لذلك بتحديد للإطار العام للبحث : وجه الحاجة القومية والعلمية إليه وصياغة مشكلة البحث ، وتصميم خطته .

وقد حرصنا فى كتابة هذا التقرير على معالجة المنهج قبل أى شئ آخر حتى نطمئن إلى سلامة طريقنا . أما عن النتائج الخاصة بحصولنا على معلومات عن ظاهرة التعاطى نفسها فقد وضعناها فى المرتبة الثانية ، ويستطيع المهتم بها أن يلتبس بعضها فى الفصل الثالث الخاص بصدق الاستمارة وفى الملحق السادس فى نهاية هذا البحث . وقد شعرنا بأنه من التصف أن نوليها قيمة أكبر من ذلك وهى معلومات مستمدة من فحص عينة مكونة من ٤٥ شخصاً فحسب . وسوف يكون من الدروس القيمة فى خطواتنا القادمة أن نرى كيف يتغير شكل هذه البيانات عند ما يتسع حجم العينة إلى ما يزيد على عشرة أمثال هذا الحجم .

أما عن خطواتنا الرئيسية القادمة فى هذا البحث فتتلخص فيما يأتى :
أولاً : إعادة النظر فى بنود الاستمارة للحذف والتعديل حسب ما تقضى به نتائج حساب الثبات .

ثانياً : التحديد النهائى لأوصاف عينتى البحث الاستطلاعى المسحى (التجريبية والضابطة) من المدن والريف وكيفية الحصول عليها علمياً .

ثالثاً : تطبيق الاستمارة على أفراد العينتين .

رابعاً : تحليل النتائج ونشرها .

هذه هى خطة العمل للمرحلة التالية. وإننا لنبجو أن نوفق فى تنفيذها .

ثبت المراجع

- 1 — The American Psychological Association *Ethical Standards of Psychologists*, Washington 6, D. C., 1953.
- 2 — Ames, F. A Clinical and Metabolic Study of Acute Intoxication With Cannabis Sativa and Its Role in The Model Psychoses, *J. ment. Sci.*, 1958, 104, 972 — 999.
- 3 — Anslinger, H. J. Marihuana, *The Union Signal*, 1940, 66.
- 4 — Beveridge, W. I. B. *The Art of Scientific Investigation*, London : W. Heinemann, 1953, 2nd ed.
- 5 — Cartwright, D. Survey Research: Psychological Economics, *Experiments in Social Process*, J. G. Miller ed., New York : Mc Graw - Hill, 1950, 49 — 64.
- 6 — Chopra, I. C. and Chopra, R. N. The Use of The Cannabis Drugs in India, *Bulletin on Narcotics*, 1957, 9, 4 — 29.
- 7 — Edwards, A. Experiments: Their Planning and Execution, *Handbook of Social Psychology* G. Lindzey ed., Cambridge : Addison - Wesley, 1954, 259 — 288.
- 8 — English, H. B. and English, A. C. *A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms*, New York : Longmans, 1958.
- 9 — Eysenck, H. J. *The Psychology of Politics*, London : Routledge, 1954.
- 10 — Festinger, L. Laboratory Experiments : The Role of Group Belongingness, *Experiments in Social Process*, J. G. Miller ed., New York: McGraw-Hill, 1950, 39 — 46.
- 11 — Furst, E. J. and Fricke, B. G. Development and Applications of Structured Tests of Personality, *Rev. Educ. Res.*, 1956, 26, 26 — 55.
- 12 — Gross, N. and Mason, W. S. Some Methodological Problems of Eight-Hours Interviews, *Amer. J. Sociol.*, 1953, 59, 197 — 204.
- 13 — Guilford, J. P. *Psychometric Methods*, New York : McGraw-Hill, 1954.
- 14 — Hathaway, S. R. and McKinley, J. C. *Minnesota Multiphasic Personality Inventory, Manual*, New York : The Psychological Corporation, 1951.
- 15 — Hymann, H. H. *Interviewing in Social Research*, Chicago 37 : The University of Chicago Press, 1954.
- 16 — Hymann, H. Interviewing as a Scientific Procedure, *The Policy Sciences*, D. Lerner and H. D. Laswell eds., Stanford: Stanford University Press, 1951, 203 — 216.
- 17 — Inkeles, A. and Bauer, R. A. *The Soviet Citizen*, Cambridge : Harvard University Press, 1959.
- 18 — Kelley, H. H. and Thibaut, J. W. Experimental Studies of Group Problem Solving and Process, *Handbook of Social Psychology*, G. Lindzey ed., Cambridge : Addison-Wesley, 1954, 735 — 785.
- 19 — Kinsey, A. C., Pomeroy, W. B., and Martin, C. E. *Sexual Behavior in The Human Male*, Philadelphia : W. B. Saunders, 1948.

- 20 - Krech, D. and Crutchfield, R. S. *Theory and Problems of Social Psychology*, New York : McGraw-Hill, 1948.
- 21 - Lippitt, R. The Strategy of Socio-psychological Research, *Experiments in Social Process*, J. G. Miller ed., New York: McGraw-Hill, 1950, 19 - 30.
- 22 - Lippitt, R. and White, R. K. The "Social Climate" of Children's Groups, *Child Behavior and Development* R. Barker, J. S. Kounin and H. F. Wright eds, New York : McGraw-Hill, 1943, 485 — 508.
- 23 - Maccoby, E.E. and Maccoby, N. The Interview : A Tool of Social Science, *Handbook of Social Psychology* G. Lindzey ed., Cambridge: Addison-Wesley, 1954, 449 — 487.
- 24 - Marquis, D. G. Scientific Methodology in Human Relations, *Experiments in Social Process* J. G. Miller ed., New York : McGraw-Hill, 1950, 3 — 16.
- 25 - Mauer-Gross, W., Slater, E. and Roth, M. *Clinical Psychiatry*, London : Cassell, 1955.
- 26 - Nyswander, M. Drug Addiction, *Amer. Handbook of Psychiatry*, New York : Basic Books, 1959, 614 — 622.
- 27 - Roseborough, M. E. Experimental Studies of Small Groups, *Psychol. Bull.*, 1953, 50, 275 — 303.
- 28 - Rundquist, E. A. Form of Statement in Personality Measurement, *J. educ. Psychol.*, 1940, 135 — 147.
- 29 - Slater, P. E. Role Differentiation in Small Groups. in : *Small groups, Studies in social interaction*, Hare, P., Borgatta E. F., and Bales R. F. eds., New York : A. A. Knopf, 1959; 498 — 515.
- 30 - Stouffer, S. A., Guttman, L., Suchman E. A., Lazarsfeld, P. E., Star, S. A. and Clausen, J. A. *Measurement and Prediction*, Princeton : Princeton University Press, 1950.
- 31 - W. H. O. Expert Committee on Addiction-producing Drugs : *Seventh Bulletin on Narcotics*, 1957, 9, 45 — 47.
- 32 - Whitney, F. L. *The Elements of Research*, New York : Prentice-Hall, 1952, 3rd ed.
- ٣٣ - صوفى (مصطفى) الاستجابات المتغيرة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٨ ، مجلد ١ ، عدد ٣ ، ٢٤ — ٣٨ .
- ٣٤ - صوفى (مصطفى) الأسس النفسية للتكامل الاجتماعى ، القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ .
- ٣٥ - اللجنة المركزية للإحصاء ، إحصاء القوة العاملة عن طريق العينة فى إقليم مصر : التعليلات ، يونيو ١٩٥٨ .
- ٣٦ - منيب (محمد) المبادئ القانونية فى المخدرات ، القاهرة : دار الوعى القومى ، ١٩٥٧ .

قاموس

بتعريف المفاهيم العلمية الرئيسية الواردة في البحث

Conservative attitude

اتجاه محافظ

الميل إلى التمسك بالسلوك القائمة بالفعل .

(H. B. English & A. G. English, 1958)

وتدل دراسات أيزنك وعدد من الباحثين الذين عملوا تحت إشرافه على أن الاتجاه عام وليس نوعياً . أى أنه يشبه السمة في مجال البناء المزاجي للشخصية .

Constitution

الجبلة

مجموع العوامل الوراثية والمكتسبة التي تحدد الفرد حالته البدنية والراثة وارتقاءه في المستقبل .

(J. Drever, 1952).

الصفات البدنية ، أو مجموع الصفات البدنية والنفسية التي توجد في الكائن وتكون على درجة عالية من الثبات وينظر إليها على أنها تكون وحدة .
وهناك خلافات بين الباحثين (ولا سيما الطبيين) حول مدى وراثية الجبلة . فجماعة من الباحثين يستخدمون المفهوم للإشارة إلى مجموع الصفات الوراثية في الكائن . وعلى القيد من ذلك جماعة أخرى ترى أن الجبلة هي الفينوتايب - أى النمط الذي يقع تحت الملاحظة .

(H. B. English & A. G. English, 1958).

ذلك الجانب من الشخصية الذي يتعلق بما هو شائع لدى الشخص من إرجاع وجدانية ، وحالات مزاجية مابرة ، وخصائص لرصد من الطاقة (D.Krech & R.S.Grutchfield, 1958, 642)
(R.B. Cattell, 1946, 14) الإنفعالية الجبلية .

Control group

المجموعة الضابطة

مجموعة الأفراد الذين يتماثلون مع أفراد المجموعة التجريبية في جميع المتغيرات (التي من شأنها أن تؤثر في أدائهم على أداة البحث) هذا متغير واحد هو المتغير التجريبي . وتستخدم هذه المجموعة من خلال خطة معينة للتجربة لتجمع بين المجموعة التجريبية والضابطة للمقارنة بينهما ، ما يزيد من وضوح تأثير هذا الأخير في أداء المجموعة التجريبية .

Drug addiction

إدمان المخدرات

إدمان المخدرات هو حالة تسم دورية أو مزمنة، تلحق الضرر بالفرد والمجتمع، وتنتج عن تكرار تعاطي عقار (طبيعي أو مركب تركيباً معيلاً) . ولالإدمان أربع خصائص رئيسية نذكرها فيما يلي :

١ - رغبة غلابة أو ساجدة قهرية تلغف الشخص إلى الاستمرار في تعاطي العقار والحصول عليه بأية وسيلة .

- ٢ - ميل إلى زيادة الجرعة المتعاطاة من العقار .
 ٣ - اعتماد جسافى بوجه عام وسيكولوجى . بوجه خالص على آثار العقار .
 ٤ - تأثير ضار بالفرد والمجتمع .
 (Expert Committee on Drugs, W. H. O. 1957).
 يعرف وكلمة Wikler الإدمان بأنه التعاطى القهرى لمواد كيميائية من شأنها أن تضر بالفرد أو بالمجتمع أو بهما معاً .
 (M. Nyswander, 1959).

ينطوى مفهوم الإدمان على الظواهر الثلاث الآتية :
 (أ) الزيادة المطردة لمقدار الجرعة المؤدية إلى إحداث الأثر نفسه .
 (ب) الاعتماد العضوى والسيكولوجى ، وهذا يكشف عن نفسه فى مجموعة الأعراض التى تظهر على المدمن إذا ما توقف فجأة عن تعاطى المخدر .
 (ج) التئس (+) ، ويكشف عن نفسه فى عودة أعراض الاعتماد بعد أن يكون المدمن قد انقطع زمناً طويلاً عن التعاطى .

(M. Nyswander, 1959).

Drug habituation

اعتماد المخدر

- حالة تنشأ من تكرار تعاطى عقار مخدر .
 وتنطوى هذه الحالة على الخصائص الآتية :
 ١ - رغبة - لكنها ليست قهرية - فى الاستمرار فى تعاطى المخدر من أجل الإحساس بالانتماش الذى يثيره المخدر .
 ٢ - قلما يوجد ميل إلى زيادة الجرعة المتعاطاة من المخدر .
 ٣ - اعتماد نفسى إلى حد ما على آثار المخدر - ولكن لا وجود للاعتماد العضوى .
 وبالتالى فلا وجود لأعراض الامتناع عن التعاطى .
 ٤ - قد يوجد تأثير ضار للمخدر ، وفى هذه الحالة يقع الضرر على الفرد فى المقام الأول .
 (Expert Committee on Drugs, W. H. O., 1957).

Drug use

تعاطى المخدرات

يشار بهذا المفهوم إلى استخدام أى عقار مخدر بأية صورة من الصور المعروفة فى مجتمع ما ، للحصول على تأثير نفسى أو عضوى معين . ولا يتضمن ذلك أية إشارة إلى الإدمان . وعلى ذلك فقد يكون التعاطى ممتعاً وقد لا يكون كذلك . كما أن بعض أنواع المخدرات يؤدى بالتعاطى إلى الأدمان والبعض الآخر لا يؤدى به إليه .

(+) ورد فى « مختار الصحاح » ما نصه : والتئس بالضم عود المرء بعد النكح .

Experimental group

المجموعة التجريبية

الأفراد المعرضون للتغير التجريبي ، وبالتالي نتوقع أن يبدو في أدايم على أداة البحث تأثير هذا المتغير .

(H.B. English & A.G. English., 1958).

Extraversion

انبساط

قدم يونج هذا المفهوم للإشارة إلى طراز معين من الاتجاهات ينسم بدرجة عالية من الارتباط بالجماعة والتفوق من تأمل أحوال الذات ، والمواظف غير المستقرة ، والاستعداد دائماً للاستجابة البيئية . لذا استخدمنا المصطلحات الفرويدية قلنا إن هذا المفهوم يشير إلى اتجاه اليبو نحو الخارج .

(P. L. Harriman, 1947).

اتجاه أو طراز معين من الشخصية يمتاز بتوجيه اهتماماته أساساً نحو الطبيعة الخارجية والظواهر الاجتماعية أكثر من توجيهها نحو ذاته وخبراته (يونيغ) . أو انطلاق اليبو إلى العالم الخارجي (فرويد S. Freud) .

(H. G. Warren 1934).

اتجاه إلى الاهتمام بالأشياء الموجودة خارج الذات ، أى في البيئة الفيزيائية والاجتماعية ، أكثر من اهتمام الشخص بأفكاره ومشاعره الخاصة .

(H. B. English & A. G. English 1958).

Euphoria

النشوة

حالة مزاجية عابرة ، قوامها الشعور بأن « كل شيء على ما يرام » : وفيها يمارس الفرد إحساساً عنيفاً بالصحة والمتفوان ، وغالباً ما يكون ذلك برغم ضروب المعجز البدني (التي يتجاهلها حيثما القائمة لديه بالفعل . وفي الحالات المرضية تظهر لدى الشخص هذياناً عابرة غير متسقة وظرفياً أن توجد مضموناً لهذه الحالة المزاجية العابرة : فيشغل الشخص مثلاً أنه يمتلك آلاف الجنهات ، وقوة بدنية وسلطاناً لا حد لها .

(H. B. English & A. G. English, 1958).

Inhibition

الكف

يشير هذا المفهوم كما استخدمه شريجتون Sherrington إلى استعداد استجابتين متنافرتين ، لكنه يستخدم الآن للإشارة إلى مجموعة من الشروط التي تعمق أو تكسر أو تنقص من قوة استجابة ما . ويلاحظ أن عدداً من الحواظب الهامة في تجارب الشرط conditioning تصنف تحت مفهوم الكف . وفي هذا المجال يوجد طرازان من الكف : خارجي وداخلي .

فيقال إن الكف الخارجي يحدث عندما تتدخل منبهات خارجية فتضعف من قوة استجابة شرطية ضعفاً مؤقتاً .

من هذا القبيل ما كان يحدث في تجارب بافلوف Pavlov المبكرة ، إذ أن ظهور أحد الغرياء في المعمل وقت إطلاق المنبه الشرطى كان يعوق في كثير من الأحيان حدوث الاستجابة الشرطية . أما الكف الداخلي فيوضع تحته ما يأتي :

- ١ - الانطفاء التجريبي : وهو ما يحدث عند ما يعاد التنبيه بالمنبه الشرطى دون تدميم .
- ٢ - الكف الفارق : ففى عملية التمايز التى تم نتيجة لتقدم التشریط وانحصار دائرة تدميم المنبه الشرطى ، يلاحظ أن المنبهات التى لم تدميم تصبح هى نفسها كافة .
- ٣ - الكف الشرطى : ويحدث عند ما يقدم المنبه الشرطى مصحوباً بمنبه جديد ولكن تدميم الرابطة بينهما .
- ٤ - كف الإرجاء : عند ما تنقضى فترة زمنية بين بدء فعل المنبه الشرطى وبين تدميمه ، نلاحظ وجود فترة كون قبل ظهور الاستجابة . وفى هذه الفترة يكون المنبه الشرطى كافاً بصور إيجابية .

(D. G. Fraser, 1954).

Interview

استبار

الاستبار الشخصى من سر وأسر واستبر الجرح أو البئر أو الماء : امتحن غوره ليعرف مقداره . واستبر الأمر جربه واختبره . والعبارة « الاستبار الشخصى » تفضل الاصطلاح الشائع : « الاختبار الشخصى » إذ أن لفظ اختبار فى اللغة العربية العلمية يستخدم الآن لترجمة test (يوسف مراد وأحمد زكى) انظر ماى سميث وأحمد زكى «ملاحظات على الاستبار الشخصى وكيفية إجرائه» ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٨ ، ٣ ، ص ٣٨١ - ٣٨٥ .

تفاعل لفظى يتم بين شخصين فى موقف مواجهة ، حيث يحاول أحدهما ، وهو المستبر أو السابر أن يستبر بعض المعلومات أو التعميمات (لدى المستبر أو المسبور) التى تدور حول آرائه أو أو معتقده . ويستند الاستبار فى صورته الحالية - كأداة للبحث - إلى تاريخ طويل ذى شعبتين :

إحدهما تتعلق بحركة الاختبارات السيكولوجية . والأخرى تتعلق بالفحوص الإكلينيكية السيكولوجية . وقد تركت كل من الشعبتين أثراً خالماً فى الاستبار كما نعرفه فى الوقت الحاضر .

(E. B. Maccooby & N. Maccooby, 1954).

محادثة موجّهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين ، هدفها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها فى بحث علمى أو للاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج .

(H. B. English & A. C. English, 1958).

Interviewing schedule

استارة الاستبار

استخدم هذا الاصطلاح دانييل كاتس D. Katz فى البحث الآتى :

Katz, D. Survey Techniques in the Evaluation of Morale, *Experiments in Social Process*
J. G. Miller ed. 1950, 65—77.

- والمقصود به الإشارة إلى الأداة التي تجمع بين خصائص الاستبصار وبين خصائص الاسماء .
ومن أهم خصائص الاستبصار خاصيتان :
١ - المواجهة بين الخاص والمفهوم .
٢ - طبيعة الأسئلة إذ تتناول جوانب ذاتية من الخبرة الشخصية للمفهوم .
ومن أهم خصائص الاسماء أنها تحتوي على أسئلة تتناول موضوعات ديميررافية .

Introversion

انطواء

قدم هذا المفهوم يونج C.J. Jung للإشارة إلى نمط من الاتجاهات يتم بوجهة نظر ذاتية ويميل إلى تقييم جوانب البيئة المختلفة على أساس أن الذات هي محور الارتكاز . والانطواء ضد الانبساط . ويلاحظ أن أنماط الوظائف التالية تبجل للفرقة بين الانطواء والانبساط مسألة معقدة ، ونفى هذه الوظائف : التفكير والحس والإحساس والوجدان . ومن ثم فهناك ثمانى إمكانيات لتصنيف أى فرد تبعاً لنمط الاتجاهات ونمط الوظائف . وقد قال فرويد Freud بوجود علاقة بين الانطواء وبين الميل الشبيهة بالنساءية .
ولذلك بدأ كثير من الخلط حول تعاليم يونج نفسه . ويستخدم فرويد S. Freud هذا المفهوم للإشارة إلى حالة الانشغال بالهوىيمات الشقية التي لا يمكن إشباعها في الواقع .
(P. L. Harriman 1947).

- ١ - اتجاه الببدو (الطاقة الوجدانية) إلى داخل الشخصية وانسحاب الاهتمام من العالم الخارجى . وعلى هذا النحو يستخدمه يونج في علم النفس التحليل .
٢ - اتجاه معين أو طراز معين من الشخصية يمتاز بتوجيه الطاقة النفسية نحو الذات وشخصها .
(H. G. Warren 1934).

يشير هذا المفهوم مشكلة معقدة في ميدان المصطلحات ، ولو أنها ليست بالمشكلة القليلة في الميدان .
ويقصد به بوجه عام الانطلاق إلى داخل الذات . ومن مظاهر ذلك : الميل إلى الانزوال عن الاتصالات الاجتماعية ، واهتمام الشخصى بأفكاره الخاصة ، والحساسية المفرطة ، والتألمية للظروف في الاجترار autism .

وموضع الإشكال في هذا المفهوم ما أروحه بعض الباحثين من أن الشخص قد تظهر لديه بعض مظاهر الانطواء دون البعض الآخر ، أى أن ديناميات هذه المظاهر مستقلة بعضها عن البعض . ولكن يحسن ألا يؤدى بنا هذا الإشكال إلى إسقاط هذا المفهوم من قاموسنا .
(H. B. English & A. G. English, 1958).

أحد الأبعاد الرئيسية للشخصية . وقد أمكن استخلاصه بطرق التحليل العامل وهي من بين الطرق الطرق الإحصائية التي تعتمد على تحليل عدد من معاملات الارتباط بين مجموعة من المتغيرات . ومن أشهر البحوث الحديثة فيما يتعلق باستخلاص هذا البعد بحوث إيرنك H. J. Eysenck أستاذ علم النفس بجامعة لندن .

Mania

جنون الهوس

ذلك الجانب من دورة « التواب » أو « اللعان الدوري » الذي يتميز بما يأتي :

- أ - تغير في المزاج يمضي نحو الشعور بالارتهاق .
- ب - اضطراب في عمليات التفكير أهم مظاهره خروج تيار الأفكار على التحكم الإداري ، والمضمون السعيد لهذه الأفكار .
- ج - إكثار من النشاط الحركي .

(S. Arieti Manic -Depressive Psychosis, in S. Arieti ed., 1959, 427).

Mood

مزاج اللحظة

حالة انفعالية عامة وعابرة تميل إلى صبح خيرة اللحظة في مجموعها بلون وجداني معين .

(D. Krech & R. S. Crutchfield, 1958, 264).

حالة انفعالية هادئة مستمرة أو دورية ؛ صلي لرد فعل انفعالي قد يصحبه أو لا يصحبه تذكر لا يصحبه تذكر لغمبه الأصلي .

(H. B. English & A. G. English, 1958).

حالة أو اتجاه وجداني ، يستمر بعض الوقت ، ويتميز بأنفعالات معينة في حالة استعداد لأن تثار .

(J. Drever, 1952).

Face to face situation

موقف مواجهة

الموقف الذي يتم فيه التفاعل الاجتماعي مع الآخرين في حضورهم . الموقف الذي يضمنا مع الآخرين في حيز ضيق بحيث تصدر استجاباتنا كرد على للتنهات الحسية التي يطلقها منهم مباشرة .

Open-end questions

أسئلة مفتوحة

السؤال المفتوح سؤال يصاغ بطريقة تستثير استجابة حرة لدى الحبيب أي لا تجعلها قوالب موضوعة منذ البداية (يمسك الحال في الأسئلة الاقتراعية) ويرجع تاريخ هذا النوع من الأسئلة إلى العيادة السيكولوجية . فالاستبيان الإكلينيكي يتطلب جواباً من الأسئلة الحرة غير الرسمية مما يشجع المريض على أن يتكلم بألفاظه الخاصة وبذلك يكشف بسهولة عن الديناميات الخفية وراء اتجاهاته وحاجاته وأفعالاته .

ويلاحظ أن هذا النوع من الأسئلة يتطلب جهداً أكبر مما تتطلب الأسئلة الاختراعية لكي يتمكن الباحث من تحليلها إحصائياً .

(D. Krech & R. S. Grutchfield, 1948, 277).

هذا النوع من الأسئلة يساعد في جمع البيانات التي تتعلق بالمضمون المعرفي ودرجة تمايز اتجاهات الشخصى . ويلاحظ أنها تشبه أسئلة الاختبارات المعروفة باسم « طراز المقالات » .

(D. Krech & R. S. Grutchfield, 1958, 693).

Poll questions

أسئلة اقتراعية

السؤال الاقتراعى هو السؤال الذى يضاع بطريقة تدفع المحيى إلى اختياره إجابة من بين عدد من الإجابات المطروحة أمامه . ولذلك يشار إلى هذا النوع من الأسئلة أحياناً باسم الأسئلة ذات الاختبارات المحددة أو ذات الاستجابات المحددة.

ويكثر ورود هذا النوع من الأسئلة في استفتاءات الرأى العام . كما أن تاريخه يرجع من ناحية إلى البحوث التجريبية السيكوفيزيكية حيث كان الباحث يطلب إلى أفراد التجربة أن يقارنوا بين ثقل جسم وثقل جسم آخر ليقرروا إذا كان « أثقل » منه أم « أخف » . ومن ناحية أخرى يرجع إلى الاختبارات السيكولوجية حيث يطلب المختبر إلى المفحوص في معظم الحالات أن يجيب بنعم أو لا . وتشير كلمة « اقتراح » إلى مصدر تاريخي ثالث هو التصويت في الانتخابات .

(D. Krech & R. S. Grutchfield, 1948, 277).

Probes

الأسئلة النابشة

يبدو أحياناً أثناء الاستبصار أن أحد الأسئلة استثار إجابة تدل على أن وراءها أشياء أخرى تتعلق بالنقطة نفسها وتستحق أن تنبش من مخيها ، عندئذ يستحسن بعض الباحثين توصيف مجموعة من الأسئلة القرعية هدفها تحقيق هذا النبش ، ويقال لها الأسئلة النابشة .

Reliability

درجة الثبات

تشير درجة ثبات اختبار ما أو أية أداة للبحث إلى الاتساق بين الدرجات التي يحصل عليها نفس الأفراد ، بتطبيق الاختبارات أو الأداة في مناسبات متعددة ، أو باستخدام عدة مجموعات متكافئة من البنود .

(A. Anastasi, 1954, 94).

من أهم خصائص الاختبار الميكولوجي اتساقه مع نفسه ، أى إلى أى مدى نستطيع أن نتماد على الاختبار لكي يعطينا نفس النتيجة عند ما يطبق على نفس الفرد في ظل ظروف متماثلة . ويمكن قياس هذا الاتساق بعدة طرق تعتمد جميعاً على أسلوب معاملات الارتباط على النحو الآتي :

- ١ - بتطبيق الاختبار نفسه أكثر من مرة تحت ظروف متماثلة .
 - ٢ - بتطبيق صورتين متكافئتين أو أكثر للاختبار الواحد .
 - ٣ - بتقسيم درجات الاختبار إلى نصفين (على أن يتحقق تكافؤ البنود في كل منهما بطريقة ما) وهذه هي الطريقة المعروفة باسم طريقة التصنيف .
- وينبغي للاختبار أن يكون ذا درجة ثبات عالية لكي تكون له قيمة كقياس للفروق الفردية ؛ وإلا فإن درجاته لا يمكن الاعتماد عليها .

(D. G. Fraser, 1954).

Sample

عينة

المعنى العام للمعينة هو الآتي: الجزء الذي يمثل الكل الذي يحويه . والمعنى الإحصائي الخاص هو الآتي : جزء من مجتمع أو جمهور أصلي ، ويتم في انتخاب هذا الجزء طرق خاصة من شأنها أن تضمن كون هذا الجزء ممثلاً تمثيلاً صادقاً للمجتمع الأصلي . ويقال عندئذ إن العينة صادقة وهذه الندية هي الشرط الرئيس الذي لا بد من توفره لكي يستطيع الباحث أن يعمم نتائج من العينة إلى المجتمع الأصلي .

Survey

مسح ، دراسة مسحية

دراسة شاملة أو فحص شامل ؛ وبالتالي فهو في العادة أقل تفصيلاً من غيره من الفحوص ؛ نظراً شاملة إجمالية .

(H. B. English & A. G. English, 1958).

البحث الذي ينفى بمجرد الكشف عن ما هو المتغير أو ما هي المتغيرات التي ترتبط بهامل معين . ويكون هذا البحث ذا طبيعة استكشافية وتتمتع معظم فائدته في المراحل التمهيدية من دراسة مشكلة معينة . أى أن هذا البحث يقوم به الدراسة ، وهو مجهول - إلى حد ما - أى المتغيرات هو المهم .

(A. Edwards, 1954).

Temperament

المزاج

قابلية الشخص لأن يقع تحت تأثير المواقف المثيرة للانفعالات ؛ الميل إلى معاناة التغير في الحالة البدنية . ويسود الاعتقاد بأن المزاج مرتبط بالتغيرات الكيميائية والأيفية metabolic

في الأنسجة المختلفة ، وخاصة في الغدد الصماء ، غير أن العلاقة بين عوامل الأيض وبين الجوانب المختلفة في الخبرة لا تزال مجهولة إلى حد كبير .

(H. B. English & A. C. English, 1958).

طبيعة الفرد العامة ، لا سيما فيما يتعلق بالجانب الشهوي orectic (حيث التوافع والرغبات والانفعالات) . وكان القدامى يتحدثون عن وجود أربعة أنواع من الأمزجة يحزونها إلى سيطرة أغلاط معينة في الجسم ، هذه الأنواع هي : النمرى والسوداوى والنفسي والبلغمي . ولا يزال يسود بين الباحثين الميل إلى تأكيد جانب العمليات والشروط البدنية الجبلية كعوامل رئيسية في تحديد المزاج .

(J. Drever, 1952).

اصطلاح عام يشار به إلى الاستعداد (الفطري) لدى الفرد للتأثر بالمواقف الشديدة للاتفعال كما يشار به إلى الطابع الغالب على استجاباته الانفعالية .

(G. Murphy, 1947, 998).

Validity

الصدق - الصلاحية - الصحة

يقصد بصدق الاختبار أو أداة البحث مدى كفاءة هذه الأداة في قياس ما صُنعت لقياسه . وهناك عدة أنواع من الصدق . وقد أحصت جمعية علم النفس الأمريكية في التوصيات الفنية التي أصدرتها حول الشروط الواجب توافرها في الاختبارات السيكولوجية وأساليب التشخيص أربعة أنواع رئيسية هي صدق المضمون ، والصدق التنبؤي ، والصدق التلازم ، وصدق المفهوم . وتحسب هذه الأنواع المتعددة من الصدق بالاعتداد على طرق إحصائية مختلفة . ويلاحظ أن تحقيق درجة عالية من الصدق مسألة تفوق في صعوبتها كثيراً تحقيق درجة عالية من الثبات .

مراجع القاموس

1. Anastasi, A. *Psychological Testing*, New York : The Macmillan Co., 1950.
2. Arieti, S. Manic Depressive Psychosis., *American Handbook of Psychiatry* Arieti, S. (ed) New York : Basic Book Inc., Publishers, 1959.
3. Cattell, K. B. *Description and Measurement of Personality*, New York World Book Co. 1946.
4. Drever, J. *Dictionary of Psychology*, Penguin Reference Book, Middlesex : Hounmordsworth, 1952.
5. Edwards, A. Experiments, Their Planning and Execution Hand book of *Social Psychology*. Lindsey, G. ed-Cambridge, Addison Wesley, 1951.
6. English, H. B. & English, A. G. *A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms*. New York: Longmans, Green & Co. 1958.
7. Fraser, D. C. *A Psychological*, Cambridge : W. Hefrer, 1954.
8. Harriman, P. L. *The New Dictionary of Psychology*, New York: Philos. Lib., 1947.
9. Katz, D. Survey Techniques in the Evaluation of Morale, *Experiment in Social Process*. J. G. Miller ed. New York: Mc Graw-Hill Book Com, Inc 1950.
10. Krech, D & Crutchfield, R. S. *Theory and Problems of Social Psychology*, New York, McGraw-Hill Book Com., Ins., 1948.
11. *Elements of Psychology*, New York : Alfred A. Knoph, 1958.
12. Maccoby, E. & Maccoby, N. The Interview : A Tool of Social Science *Handbook of Social Psychology* Lindsey, G. ed. Cambridge : Addison - Wesley, 1951.

۱۳. Murphy, G. *Personality*, New York : Harper, ۱۹۴۷.
۱۴. Nyswander, M. Drug Addictions, *American Handbook of Psychiatry*, Vol. II Arieti, S. ed. New York, : Basic Books Inc. Publishers, ۱۹۵۹.
۱۵. Warren, H. C. *Dictionary of Psychology*, New York, The Riverside Press Cambridge, ۱۹۳۴.
۱۵. W.H.O. Expert Committee on Addiction-producing Drugs : Seventh Report, *Bulletin on Narcotics*, ۱۹۵۷, ۹, ۴۵-۴۷.

الملحق رقم ١

استمارة استمارة المجموعة التجريبية

الاستمارة التجريبية

هذه البيانات سرية جداً ولا تستخدم
إلا لأغراض علمية فقط

• المتغيرات في السؤال لا تقرا مرة واحدة بل تقرا واحداً إثر الآخر .
- لا يسأل المحجب الذي ليس عنده حالة عادية .
- السؤال فيه أكثر من حالة ولا يسأل المحجب الذي ليس عنده حالة عادية في الحالات المسبقة بعلامة (X)
— يقرأ الجدول بالعرض .

صحيفة الاستخبار (يملؤها الباحث بنفسه)

يبدأ الباحث الاستخبار بالعبارة الآتية :
« إحنا النهارده عاوزين نأخذ رأيك في شوية حاجات عن الحشيش وخلافه ، وقصدنا من كده أننا ندرس المسألة دراسة علمية تفيد البلد » .
(تمكن تلاحظ إننا بنشرح كثير في بعض الأسئلة لكن الاستشارة دي ممولة للجميع)

١ - ١ - يا ترى تفتكر إن الحشيش بيشر بهو : العمال () الطلبة () الموظفين ()
الفلاحين () الفنانين () رجال الدين () التجار () فيه ناس
تانيين () ؟

ب - تفتكر مين في دول أكثر ؟ () .

٢ - ١ - يا ترى تفتكر إن الأفيون بيشر بهو : العمال () الطلبة () الموظفين ()
الفلاحين () الفنانين () رجال الدين () التجار () فيه
ناس تانيين () ؟

ب - تفتكر مين في دول أكثر ؟ () .

٣ - ١ - تفتكر إن الحشيش بيشر بهو إلى سهم أقل من عشرين () إلى من ٢٠ إلى ٤٠ ؟

() إلى فوق ٤٠ ؟ () ؟

ب - ومين في دول أكثر ؟ () .

٤ - يا ترى تفتكر إن الحشيش منتشر أكثر بين الرجال ولا الستات ؟

الرجال () الستات () .

- ٥ - ١ - تفكر إن الحشيش منتشر بين : الناس الفقراء () الناس المتوسطين ()
الناس الأغنياء () ؟
ب - تفكر مين في دول أكثر ؟ () .
- ٦ - ١ - تفكر إن الأفين منتشر بين اللى سبهم أقل من ٢٠ () اللى من ٢٠ إلى ٤٠
() اللى فوق أربعين () ؟
ب - طيب مين أكثر في دول كلهم ؟ () .
- ٧ - يا ترى تفكر إن الأفين منتشر أكثر بين الرجال ولا الستات ؟
الرجال () الستات () .
- ٨ - ١ - يا ترى تفكر إن الأفين منتشر بين الناس الفقراء () الناس المتوسطين ()
الناس الأغنياء () ؟
ب - طيب مين في دول أكثر ؟ () .
- ٩ - ١ - تفكر إن الحشيش^١ منتشر بين الأميين (ينى اللى ميمرفوش يقرأ ويكتبوا)
() اللى يقرأوا ويكتبوا () أصحاب الشهادات () ؟
ب - وبين في دول أكثر ؟ () .
- ١٠ - تفكر إن الحشيش منتشر أكثر بين المتجوزين ولا اللى مش متجوزين ؟
المتجوزين () غير المتجوزين () .
- ١١ - تفكر إن الحشيش منتشر في المدن أكثر ولا في الريف ؟ في المدن ()
في الريف () .
- ١٢ - ١ - تفكر إن الأفين منتشر بين الأميين () اللى بيقرأوا ويكتبوا ()
اللى معاهم شهادات () ؟
ب - وبين فيهم أكثر ؟ () .
- ١٣ - تفكر الأفين منتشر أكثر بين المتجوزين ولا اللى مش متجوزين ؟ المتجوزين ()
غير المتجوزين () .

١٤ - تفكر الآفوين مشر في المدن أكثر ولا في الريف ؟ في المدن () في الريف () .

١٥ - إنت بتتعاملى الآفوين ؟ نعم () لا () .

من يجيب (بنم) يسأل (١٦) :

١٦ - يا ترى بيعصل كثير إنه يفوت عليك شهر من غير ما تتعاملى الآفوين ؟ نعم () لا () .

من يجيب (بلا) يسأل (١٧) ، (١٨) :

١٧ - بتتعاملى في أوقات محددة ؟ نعم () لا () .

١٨ - بتاخد الآفوين إزاي ؟ (يسى مثلا في الشاي ... في القهوة ... ، ولا بطريقة تانية؟)

إذا ذكر الجيب أنه يمارس أكثر من طريقة للتعاملى يسأل (١٩) و (٢٠) :

١٩ - ايه هي الطريقة الى تفتح نفسك للأكل أكثر ؟

٢٠ - ايه هي الطريقة الى تقلل من شهيتك للأكل ؟

٢١ - ١- تفكر إن الحشيش بيشر يوه الى سنهم أقل من ٢٠ سنة () الى من ٢٠ ل ٤٠ ؟

() الى فوق ٤٠ ؟

ب- وبين في دول أكثر ؟ () .

٢٢ - يا ترى بيعصل كثير أن يفوت عليك شهر من غير ما تتعاملى الحشيش ؟ نعم () لا () .

من يجيب (بنم) يستبد .

٢٣ - إنت بتتعاملى الحشيش في أوقات محددة ؟ نعم () لا () .

٢٤ - إنت بتتعاملى الحشيش إزاي ؟ (يسى بالجوزة مثلا ولا بطريقة تانية؟) .

٢٥ - يا ترى الحشيش بيؤيد الشهية للأكل ولا ينقصها ولا مالوش تأثير ؟ يزيده () ينقص () لا يؤثر () .

من يجيب أنه يزيده أو ينقص وكانت له أكثر من طريقة واحدة للتعاملى يسأل (٢٦) و (٢٧) :

٢٦ - ١ - فيه طريقة خاصة لتعاطلي بتزود شهيتك ؟ نعم () لا ()

من يجيب (بنعم) يسأل (ب) :

٢٦ - ب - إيه هي ؟
٢٧ - ١ - طيب وفيه طريقة تانية تنقص شهيتك ؟ نعم () لا () .

من يجيب (بنعم) يسأل (ب) :

ب - إيه هي ؟
٢٨ - إيه الطريقة اللي بتخدرلك أكثر من غيرها ؟

٢٩ - إنت دلوقت بتشرب غالباً لوحلك ولا وسط مجموعة ؟ على انفراد () في مجموعة () .
٣٠ - قاطي ، كام مرة يتعاطلي فيها الحشيش في المتوسط ؟ اليوم () الأسبوع () الشهر () .

من يجيب بأنه يتعاطلي مرتين أو أكثر في اليوم يسأل (٣١) :

٣١ - بقالك أد إيه بتتاخد مرتين .. أو ثلاثة .. (حسب العدد اللي ذكره) ... مرة ؟

٣٢ - ويتاخذ أد إيه في المرة الواحدة ؟ (التقدير بوزن القروش)

٣٣ - إنت بتصرف أد إيه على المخدرات ؟
في اليوم () في الأسبوع () = () في الشهر .

٣٤ - إنت أعزب ولا متزوج ولا مطلق ولا أرسل ولا منفصل ؟
أعزب () متزوج () مطلق () أرسل () منفصل ()

من يجيب بأنه (أعزب) لا يسأل الأسئلة من (٣٥) إل (٤٠) :

٣٥ - ١ - قبل الجواز (الزواج) كنت بتتعاطلي مخدرات ؟ نعم () لا ()

من يجيب (بنعم) يسأل (ب) .

ب - إيه هي ؟

وإيه المخدرات الى تتماطيتها بعد الجواز ؟

٣٦ -

إذا وجد اختلاف في إجابة على (٣٥ - ب) و (٣٦) يسأل (٣٧) :

وليه حصل التغيير ده ؟

٣٧ -

من كان يتماطلى الحشيش قبل الزواج يسأل من (٣٨) إل (٤٠) :

٣٨ - طيب وكام مرة كنت بتتماطلى فيها الحشيش قبل الزواج ؟ مرة في اليوم ()

الأسبوع () الشهر () .

٣٩ - يا ترى كمية الحشيش الى بتتاطاها بعد زواجك زادت من الأول ولا نقصت

ولا هي هي ؟ زادت () نقصت () نفس الكمية () .

٤٠ - يا ترى كنت قبل الجواز بتشرب غالباً لوسك ولا وسط مجموعة ؟ على افراد ()

في مجموعة () .

٤١ - كان حرك كام مرة لما بدأت التماطلى ؟

٤٢ - أول مرة شريت فيها الحشيش كان إيه مناسبها ؟

لا يذكر () المناسبة هي : .

٤٣ • - ليه تماطلت الحشيش أول مرة ؟ يا ترى تماطلت : على سبيل التقليد ()

عشان تنسى مشاكلك () عشان الحرص () عشان تعالج أمراضك

الجسدية () عشان تجارى أصحابك () من باب الرجولية () من

باب الترفشة () من باب العلم بالشيء () عشان تخفف من حالات

الفكر والانتقايض () .

من يجيب الإجابة الأخيرة - الفكر والانتقايض - يسأل (٤٤) :

٤٤ - كان إيه سبب حالات الفكر والانتقايض ده ؟

- ٤٥ - يا ترى كان فيه أسباب تانية خلطك تتعاطى الحشيش ؟
- ٤٦ - طيب ليه اخترت الحشيش بالذات دوناً عن غيره من المكيفات ؟
- ٤٧ - يا ترى الحشيش بيؤد شهيتك للأكل ولا بينقصها ولا مالوش تأثير ؟
يزيد () ينقص () لا يؤثر () -
- ٤٨ - هل سبق أنك افقطت عن التعاطى ؟ (نعم) لا () .
- من يجيب بنعم توجه إليه الأسئلة من (٤٩) إلى (٥١) :
- ٤٩ - وانقطعت أدا إليه ؟
- ٥٠ - وإيه الأسباب اللى خلطك تبطل الحشيش ؟
- ٥١ - ويا ترى رجعت تتعاطى تاني بعد ما بطلته ؟ نعم () لا () .
- من يجيب (بنعم) توجه إليه الأسئلة من (٥٢) إلى (٥٤) :
- ٥٢ - إيه الأسباب اللى خلطك ترجع تتعاطى ؟
- ٥٣ - آخر مرة رجعت تتعاطى بانتظام (يعنى مثلاً كل يوم . . كل أسبوع . . كل شهر) كانت إمتى ؟
- ٥٤ - يا ترى لما رجعت بقيت تتعاطى حاجة تانية مع الحشيش ؟ نعم () لا ()
- من يجيب بأنه عاد إلى المخدر آخر يسأل سؤال (٥٥) :
- ٥٥ - وإيه هو المخدر التاني ؟
- ٥٦ - إنت دلوقت بتشرب غالباً لوجك ولا وسط مجموعة ؟

على انفراد () في مجموعة () .

٥٧ - وعندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا ممدكش ؟ أُرغب () لا أُرغب

() .

من يرغب في الامتناع يسأل (٥٨) :

٥٨ - ولله عاوز تبطل الحشيش دلوقت ؟

.....

.....

من لا يرغب في الامتناع يسأل (٥٩) :

٥٩ - ولله عاوز تستمر في التعامل ؟

.....

.....

.....

٦٠ • متى بتعامل الحشيش غالباً ؟ في الصباح () الظهر () العصر ()
المساء ()

٦١ - إليه الأوقات الى بتفضل تتعامل الحشيش فيها ؟ في الصباح ()
الظهر () العصر () المساء () .

٦٢ • يا ترى تحب تتعامل الحشيش لما تكون : متقبض (مقبوض) () تمان
() ميسوط () مشغول البال () غضبان (دك فاير) ()
ولا فيه حاجة تانية ؟ () .

٦٣ • طيب وبتحب تتعامل الحشيش :
في الأفراح () في الأعياد () وانت بتسمع أم كلموم () ولا فيه
مناسبات تانية ؟ () .

وصف الباحث للمجيب

٦٤ - المجيب يبدو عليه أهمال زائد لمظهره () .

المجيب يبدو عليه اهتمام زائد بمظهره () .

المجيب يبدو مظهره عادياً () .

٦٥ - العينان : عاديتان () محجبتان () .

نظرات العينين : مسترخية () يقظة () عادية () .

- ٦٦

بعد هذه الملاحظات يسأل المحيپ

ساعات الواحد ياخذ من أول الليل لآخره نومة واحدة ، لكن ساعات يبق نومه
متقطع : ينام ويصحى ، وينام ويصحى . . . انت يا ترى نورك على طول
ولا متقطع ؟ غير متقطع () متقطع () .

- ٦٧

انت بتاخذ وقت طويل على ما تروح في النوم ؟ نعم () لا () .

- ٦٨

يا ترى انت بتقلق في آخر الليل وما يجليكش نوم تاني ؟ نعم () لا () .

- ٦٩

كان عرك كام لما بدأت التعاطى ؟

- ٧٠

قولى ، كام مرة بتتعاطى فيها الحشيش في المتوسط ؟ اليوم () الأسبوع ()
الشهر ()

- ٧١

السؤالان (٣٠) ، (٧١) يتناولان عدد مرات التعاطى ، فإذا أجاب
في أحدهما بأنه يتعاطى مرتين أو أكثر يومياً لمدة الثلاثة شهور الأخيرة
لا يسأل عن (الحالة العادية) ولا عن (تاني يوم) في الأسئلة المشار
إليها بعلامة (X) .

وانت مخدر بتحسن إن الوقت بيقتو بسرعة ولا ببطء ولا عادى ؟ بسرعة ()
ببطء () عادى () .

- ٧٢

طيب وتاني يوم بسرعة ولا ببطء ولا عادى ؟ بسرعة () ببطء () عادى
() .

- ٧٣ X

وانت مخدر . . يا ترى بيتبان لك المسافة (يعنى مثلا المسافة من الحى الى
شريت فيها لغاية بيتكم) ، تبان لك طويلة ولا قصيرة ولا عادية ؟
طويلة () قصيرة () عادية () .

- ٧٤

طيب وتاني يوم الصبح طويلة ولا قصيرة ولا عادية طويلة () قصيرة ()
عادية () ؟

- ٧٥ X

محصلش مرة إنك تقلت شوية في الحشيش ؟ نعم () لا () .

- ٧٦

من محيپ بنم يسأل من (٧٧) إلى (٨٠) :

- ٧٧ - في اليوم ده حسيت إن الوقت فات بسرعة () ولا يبطء () ولا عادى () ؟
- ٧٨ - والمسافات كانت طويلة () ولا قصيرة () ولا عادية () ؟
- ٧٩ - طيب وتانى يوم حسيت إن الوقت فات بسرعة () ولا يبطء () .
ولا عادى () ؟
- ٨٠ - وتانى يوم كانت المسافات بتبان طويلة () ولا قصيرة () ولا عادية () ؟

- ٨١ - وانت مخدر هل حجم الأشياء (زى التريزه مثلا) بيبان لك كبير ولا صغير
ولا عادى ؟ كبير () صغير () عادى () .
- ٨٢ × - وتانى يوم : كبير () ولا صغير () ولا عادى () ؟
- ٨٣ - وانت مخدر بتبان لك الأشياء والأشخاص أوضح من العادى ولا عادى ولا مهزوزة ؟
أوضح من العادى () عادى () مهزوزة () .
- ٨٤ × - طيب وتانى يوم أوضح من العادى ولا عادى ولا مهزوزة ؟
أوضح من العادى () عادى () مهزوزة () .
- ٨٥ - عندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا مندكش ؟ أرغب () لا أرغب () .
- ٨٦ - وانت مخدر بتبان لك الألوان مزهزمة ولا عادية ولا هتانة ؟
مزهزمة () عادى () هتانة () .
- ٨٧ × - طيب وتانى يوم بتبان مزهزمة ولا عادى ولا هتانة ؟ مزهزمة () عادى ()
هتانة () .
- ٨٨ - ١ - وانت مخدر بتبان لك الأصوات واضحة ولا مبهمة ولا عادى ؟ واضحة ()
مبهمة () عادى () .
ب - طيب عالية ولا منخفضة ولا عادى ؟ عالية () منخفضة () عادى () .
- ٨٩ × - ١ - طيب وتانى يوم بتبان لك الأصوات واضحة ولا مبهمة ولا عادى ؟
واضحة () مبهمة () عادى () .
ب - طيب عالية ولا منخفضة ولا عادى ؟ عالية () منخفضة () عادى () .
- ٩٠ - وانت مخدر بتقدر تفكر تفكير مضبوط ؟

أستطيع () لا أستطيع () .

٩١ - ساعات الواحد يبقى مخفل ويمخترش في ذهنه ولا فكرة، وساعات يبقى مخه مفتح ومختر في ذهنه أفكار كثيرة ، يا ترى وانت مخدر تخطر في ذهنك أفكار كثيرة ولا قليلة ولا عادية؟ كثيرة () قليلة () عادية () .

٩٢ - طيب وانت في جلسة الحشش بتنتقل في كلامك وأفكارك من موضوع لموضوع بسرعة؟ نعم () لا () .

٩٣ - وانت مخدر بتحاول حل مشاكلك الخاصة؟ (نعم) (لا) () .

من يجيب بنعم يسأل (٩٤):

٩٤ - طيب وبتكون الحلول دي معقولة ولا مش معقولة؟ وهمية () معقولة () .

٩٥ - وانت مخدر بتص إن الوقت ييفوت بسرعة ولا ببطه ولا عادى؟ بسرعة () ببطه () عادى () .

احنا عاوزين نعرف شوية حاجات عن طبائلك -

٩٦ - X - انت في حالتك العادية (يعنى وانت مش مخدر) بتكون :
مرح (يعنى غالبا مفرش) () ولا متقبض (يعنى مقبوض) ()
ولا لا كده ولا كده ()
- طيب وانت مخدر؟ مرح () متقبض () لا كده ولا كده ()
- طيب وفي ثاني يوم؟ مرح () متقبض () لا كده ولا كده ()
- طيب وانت غرمان؟ مرح () متقبض () لا كده ولا كده ()

٩٧ - X - وانت في حالتك العادية (يعنى وانت مش مخدر) :
بتتحكم (يعنى تفرش رأيك عل غيرك) () ولا بتستكين (يعنى تتنازل عن رأيك بسهولة) () ولا لا كده ولا كده () .
- طيب وانت مخدر؟ بتتحكم () بتستكين () لا كده ولا كده ()
X - طيب وفي ثاني يوم؟ بتتحكم () بتستكين () لا كده ولا كده ()
- طيب وانت غرمان؟ بتتحكم () بتستكين () لا كده ولا كده ()

٩٨ - X - وانت في حالتك العادية (يعنى وانت مش مخدر) ؟
بتكون متردد () ولا متسرع () ولا لا كده ولا كده ()

من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (٩٩):

٩٩- أنت بتتصرف بعد تفكير () ولا ساعة متروك وساعة متسرع () ؟

١٠٠- طيب وانت غدر ؟ متروك () ولا متسرع () ولا لا كده ولا كده ()

من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (١٠١):

١٠١- يعنى بتتصرف بعد تفكير () ولا متسرع () ولا لا كده ولا كده () ؟

١٠٢ X - طيب وفي ثاني يوم ؟ متروك () ولا متسرع () ولا لا كده ولا كده ()

من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (١٠٣):

١٠٣- يعنى بتتصرف بعد تفكير () ولا ساعة متروك وساعة متسرع () ؟

١٠٤- طيب وانت غدرمان ؟ متروك () ولا متسرع () ولا لا كده ولا كده ()

من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (١٠٥):

١٠٥- يعنى بتتصرف بعد تفكير () ولا ساعة متروك وساعة متسرع () ؟

= ١٠٦ X- أنت في العادة : ضعيف الذاكرة (يعنى تنسى بسرعة) () ولا قوي الذاكرة (يعنى تفكر كل حاجة) () ولا متوسط () .

- طيب وانت غدر : بتبقى ذاكرتك أضعف من عادتك () ولا أقوى من عادتك () .

X - طيب وفي ثاني يوم : بتبقى في ذاكرتك أضعف من عادتك () ولا أقوى من عادتك () .

- طيب وانت غدرمان : بتبقى ذاكرتك أضعف من عادتك () ولا أقوى من عادتك () .

= ١٠٧ X- وإنتاجك في العمل بتاعك (يعنى وانت مش غدر) : قليل () ولا كثير () ولا عادى () .

- طيب وانت غدر ؟ عادى () ولا قليل () ولا كثير () .

- طيب وفي ثاني يوم ؟ كثير () ولا قليل () ولا عادى () .

- طيب وانت غدرمان ؟ عادى () ولا قليل () ولا كثير () .

= ١٠٨ X- ائت في حالتك العادية (يعنى وانت مش غدر) :

- الإنتاج بتاعك كويس (يعنى حل أصوله) () ولا وش () ولا نص نص () .

- طيب وانت غدر : بيتبقى إنتاجك أحسن من عادتك () أو وش من عادتك () ولا زى عادتك () .

- طيب وفي ثاني يوم : يبقى إنتاجك أحسن من عادتك () ولا أوحش من عادتك () ولا زى عادتك () .

- طيب وانت خرماني يبقى إنتاجك : أحسن من عادتك () ولا أوحش من عادتك () ولا زى عادتك () .

= ١٠٩ - X - وانت في حالتك العادية (يعني وانت مش مخدر) :

تفضل تقعد لوحك () ولا تفضل تقعد مع الناس ولا ما جمش ()

- طيب وانت مخدر : تفضل تقعد لوحك () تفضل تقعد مع الناس () ولا ما جمش () .

X - طيب وفي ثاني يوم : تفضل تقعد لوحك () تفضل تقعد مع الناس () ما جمش () .

- طيب وانت خرماني : تفضل تقعد لوحك () تفضل تقعد مع الناس () ما جمش () .

= ١١٠ - X - وانت في حالتك العادية (يعني وانت مش مخدر) :

- تتأثر برأى غيرك بسهولة () ولا تخالف رأى غيرك () ولا لا كده ولا كده () .

- طيب وانت مخدر : تتأثر برأى غيرك بسهولة () تخالف رأى غيرك () ولا لا كده ولا كده () .

X - طيب وفي ثاني يوم : تتأثر برأى غيرك بسهولة () تخالف رأى غيرك () ولا لا كده ولا كده () .

- طيب وانت خرماني : تتأثر برأى غيرك بسهولة () تخالف رأى غيرك () ولا لا كده ولا كده () .

= ١١١ - X - انت من الناس الى يشيلو الم () ولا متألمش () ولا متوسط ()

- طيب وانت مخدر : تشيل الم () ولا متألمش () ولا متوسط ()

X - طيب وفي ثاني يوم : تشيل الم () ولا متألمش () ولا متوسط ()

- طيب وانت خرماني : تشيل الم () ولا متألمش () ولا متوسط ()

= ١١٢ - X - انت أقل حاجة تفرطك () ما تفرطش إلا لأسباب قوية () متوسط ()

- طيب وانت مخدر : أقل حاجة تفرطك () متفرطش إلا لأسباب قوية () متوسط () .

X - طيب وفي ثاني يوم : أقل حاجة تفرطك () ما تفرطش إلا لأسباب قوية () متوسط () .

- ١١٣ = X - يا ترى إنت أقل حاجة تمزكك () ولا أنت ما تمزتش إلا لأسباب قوية () ولا متوسط () .
- طيب وانت مخدر : أقل حاجة تمزكك () ما تمزتش إلا لأسباب قوية () متوسط () .
- X - طيب وفي تاني يوم : أقل حاجة تمزكك () ما تمزتش إلا لأسباب قوية () متوسط () .
- X - طيب وانت خرمان : أقل حاجة تمزكك () ما تمزتش إلا لأسباب قوية () متوسط () .

١١٤ =			
←	في حالتك المادية يعني وانت مش مخدر	وانت مخدر	وانت خرمان
←	←	←	←
بتحصل خلاقات كتيرة ولا قليلة ولا نادرة	زوجتك ()	زوجتك ()	زوجتك ()
	أولادك ()	أولادك ()	أولادك ()
	مرؤوسيك	مرؤوسيك	مرؤوسيك -
	- يعني اللي تحت	- يعني اللي تحت	يعني اللي تحت
	رياستك ()	رياستك ()	رياستك ()
	زملائك ()	زملائك ()	زملائك ()
بينك وبين	أصدقائك ()	أصدقائك ()	أصدقائك ()
	رؤسائك ()	رؤسائك ()	رؤسائك ()

= ١١٥ - طبعاً بتحصل لكل واحد أن بعض الناس تعرفوه . . يا ترى انت لما والللك نرفذك (زعلك) مرة عملت إيه ؟

←	عزيبته	شمتة	قاطمة	تساهلت	تصرفات تافهة	تصرفت فأكبر	ولامش
X - وانت في حالتك المادية	()	()	()	()	()	()	()
- وانت مخدر	()	()	()	()	()	()	()
- وانت خرمان	()	()	()	()	()	()	()

١- طيب ولا رئيسك نرفذك (زعلك) مرة عملت إيه ؟

←	ضربته	شتمته	قاطعته	تساهلت	تصرفت تصرفات فاكـر	ولا مش فاكـر
- وانت في حالتك العادية	()	()	()	()	()	()
- وانت مخدر	()	()	()	()	()	()
- وانت خمران	()	()	()	()	()	()

٢- ولا زيبالك أو صديقك نرفذك (زعلك) مرة عملت إيه ؟

←	ضربته	شتمته	قاطعته	تساهلت	تصرفت تصرفات فاكـر	ولا مش فاكـر
- وانت في حالتك العادية	()	()	()	()	()	()
- وانت مخدر	()	()	()	()	()	()
- وانت خمران	()	()	()	()	()	()

٣- طيب ولا شخص غريب (ملكش بيه سابق معرفة) نرفذك (زعلك) مرة عملت إيه ؟

←	ضربته	شتمته	قاطعته	تساهلت	تصرفت تصرفات فاكـر	ولا مش فاكـر
- وانت في حالتك العادية	()	()	()	()	()	()
- وانت مخدر	()	()	()	()	()	()
- وانت خمران	()	()	()	()	()	()

١١٦- وانت مخدر بتأخذ وقت في العملية الجنسية (يعنى الاتصال بالحرم) أطول من المعتاد ولا أقصر ولا عادى ؟ أطول () أقصر () عادى () .

١١٧- قوللى يا ترى وانت مخدر بتحمس بيرغبة العملية الجنسية أقوى من المعتاد ، ولا رغبته بتكون أضعف من المعتاد ولا عاديه ؟ أقوى () أضعف () عاديه () .

١١٨- طيب وانت غنر بتهيج أسرع من عادتك ولا أبطأ من عادتك ولا زى عادتك؟
أسرع () أبطأ () زى العادة () .

١١٩- تفكر إن غتان الستات يعنى (الطهارة) بسبب برودهم فى السلية الجنسية ولا لا؟
نعم () لا () لا يعرف () .

من يجيب بنعم يسأل (١٢٠):

١٢٠- طيب يا ترى ده من الأسباب إلى غلظك تتعاطى الحشيش ولا لا ؟
نعم () لا () .

١٢١- يا ترى لما تكون غنر بتلاحظ إن تجاوب المرأة فى الجماع أقوى من المعتاد
ولا أضعف من المعتاد ولا تكون زى المعتاد (يعنى لما تكون مش غنر) ؟
أقوى () أضعف () عاى () .

١٢٢- يا ترى لما تكون غنر بيكون ميلك للملاطفة المرأة زى عادتك ولا أقل من عادتك
ولا أكثر من عادتك ؟ زى عادته () أقل من عادته () أكثر من عادته ()

طيب نسب المسائل الجنسية (المحرم)

ودلوقت حكلكم شوية عن ظروف ممكن تقابل الواحد ، وعاوز أعرف إزى
تتصرف فيها :

١٢٣- زى مثلا جالك مبلغ يساوى المبلغ اللى بتكسبه فى الشهر ، ويكش فى حسابك إن
المبلغ ده هيجيك ، فتصرف فيه إزى .
أتصرف فيه كإلى :

.....
.....
.....

١٢٤- إذا إديت كلمة إنك تخلص شغلة فى وقت معين (أسبوع مثلا) ويعدين لقيت إن
الوقت ده مش كفاية ... تتصرف إزى ؟

.....
.....

١٢٥- لو واحد صاحبك وقع فى مشكلة وكنت تقدر إنك تساعدو عشان يطلع من المشكلة
دى ، لكن مساعدتك ليه حسيبك شوية مضايقة ، فياثرى مساعدو وتتحمل
المضايقة ولا تفضل إنك توثر على نفسك المتاعب دى ؟
أساعدو () أؤثر على نفسى المتاعب () .

١٢٦- في إيدك شطة . . . إذا علمنا مطبوع هناخذ منك وقت وجهود وكنت تقدر إنك تكلفتها من غير ما حد يكشفك ، فياترى تكلفتها ولا عملها مطبوعة وتديها الوقت والمجهود اللازم ؟ أكلفتها () لا أكلفتها () .

١٢٧- غلظت غلظة اتحسبت على شخص تافى ، وابتدأ يحاسبوا الشخص ده على الغلظة دى فياترى تروح وتمتدرف بأنك انت اللى غلظت ولا تسبب الحكاية تمتدري ما هى ماشية ؟ أعترف () لا أعترف () .

١٢٨- يا ترى تفتكر إن تماطى الحشيش مكروه فى الدين ، ولا محرم ، ولا لا كده ولا كده ؟ مكروه () محرم () لا كده ولا كده () .

من يجيب بلى إجابة خلاف (محرم) يسأل (١٢٩):

١٢٩- ويا ترى ده من الأسباب اللى شجعتك على إنك تتماطى الحشيش ؟ نعم () لا () .

١٣٠- تفتكر إن الحشاش يميل أكثر من غيره لارتكاب الجرائم ؟ نعم () لا () .

من يجيب بنعم يسأل من (١٣١) إلى (١٣٥):

١٣١- طيب وياترى بيرتكب بالفعل الجرائم أكثر من غيره ؟ نعم () لا () .

١٣٢ * - يا ترى تفتكر إن الحشاش - عموماً كده - يميل أكثر من غيره لأنه :
يضرب () يسرق () يرش أو يرشنى () يزور () ينصب ()
يفتصب واحده () يفتصب عيل () يقتل () .

١٣٣- طيب وهو غدار يميل أكثر من غيره لأنه يعمل الأعمال اللى سبق قلت لك عليهم دالوقى معنى : يضرب () يسرق () طيب يرش أو يرشنى () يزور ()
() ينصب () يفتصب واحده () يفتصب عيل () يقتل ()
طيب ولا الواحد بيكون غدرمان :

١٣٤ * - يضرب () طيب يسرق () طيب يرش أو يرشنى () يزور ()
ينصب () يفتصب واحدة () يفتصب عيل () يقتل () .

١٣٥-X- طيب لا مسلول ولا غدرمان :
يضرب () يسرق () يرش أو يرشنى () يزور () ينصب ()
يفتصب واحدة () يفتصب عيل () يقتل () .

- ١٣٦- وافت عهده بتاخذه وقت في العملية الجنسية (يعنى الاتصال بالحریم) أطول من المتاد ولا أقصر ولا عادى ؟ أطول () أقصر () عادى () .

السؤال الآتى يوجه إلى نزلاء السجن فقط ، إذا كان المحبب حشاشاً له سوايق ، أو مجرباً واعترف بأنه حشاش :

- ١٣٧- يا ترى كنت بترتكب الجريمة - فى الغالب - وافت عهده ولا وافت خرمان ولا وافت عادى ؟ وأنا عهده () وأنا خرمان () وأنا عادى ()
- ١٣٨- له بتعاملى الحشيش ؟
- علشان تنسى مشاكلك () علشان الحریم () علشان تعاملج أمراضك الجنسية () علشان تجارى أصحابك () من باب الرجولية () من باب الترفشة () طيب علشان تمته أرغص من غيره () علشان تخفف من حالات الفكر والانقباض () .

من يختار الإجابة الأخيرة يسأل (١٣٩) :

- ١٣٩- إيه سبب حالات الفكر والانقباض دى ؟
-
- ١٤٠- يا ترى فيه أسباب تانية بتخليك تتعاملى الحشيش ؟
-
-
- ١٤١- يا ترى حاولت تتعاملج ولا تستشير حد علشان تبطل الحشيش ؟ نعم () لا ()

من يجيب بنعم يسأل (١٤٢) و (١٤٣) :

- ١٤٢- عملت إيه ؟
- رحمت مستشفى () ولا دكتور خصوصى () ولا جريت وصفة بلدية ()
- ١٤٣- عملت حاجة تانية : نعم () لا () .

من يجيب بنعم يسأل (١٤٤) :

- ١٤٤- عملت إيه ؟
-
-
-
- ١٤٥- يا ترى تفتكر إن تعاملى الحشيش مكروه فى الدين ولا محرم ولا لا كده ولا كده ؟
- مكروه () محرم () لا كده ولا كده () .

- ١٤٦ - أنت لاحظت بعد القانون الجديد بتاع المخدرات انك بقيت تشرب الحشيش أكثر من الأول ولا أقل من الأول ولا زى الأول ؟ أكثر () أقل () زى الأول () .
- ١٤٧ - تفكر إن الحشيش كثر تعامله بين الناس بعد القانون الجديد ولا قل ولا زى ماهو؟ كثر () قل () زى ماهو () .
- ١٤٨ - إيه رأيك في القانون الجديد بالنسبة للمعامله ؟
حقه يستنى زى ما هو () حقه يتلنى () حقه يتشد () حقه يتخفف () حقه يتعمل بطريقة ثانية () .
- ١٤٩ - ليه ؟
- ١٥٠ - وبالنسبة للتاجر ؟
حقه يستنى زى ما هو () حقه يتلنى () حقه يتشد () حقه يتخفف () حقه يتعمل بطريقة ثانية () .
- ١٥١ - ليه ؟
- ١٥٢ - تقترح إيه بشأن مشكلة الحشيش في مصر ؟

طيب نسيب القانون ونيجي للمأكولات

- ١٥٣ - إيه المأكولات اللى يفضلها وانت بتعامل الحشيش ؟
- ١٥٤ - طيب وإيه المأكولات اللى يفضلها بعد ما تشهى على طول من تعامل الحشيش ؟
- ١٥٥ - يا ترى وانت مخدر تاكل أكثر من عادتك ولا أقل من عادتك ولا زى عادتك ؟ أكثر () أقل () كالمادة () .

تأني يوم الصبح			وأتى مخدر			X في حالتك العادية لما ماتكوش مخدر		
زى	أقل	زيادة	زى	أقل	زيادة	معتلة	أقل	زيادة
عن	من	عن	عن	من	عن	عن	من	عن
عادت	عادت	عادت	عادت	عادت	عادت	عادت	عادت	عادت

- ١٥٦ =

أنت بتحص وأتى مخدر بحاجات زى التمنيل والصداع () وثمان النفس ()
وكم النفس () دق القلب () ولا حاجات تانية () .

- ١٥٧

من يجيب على الحالة الأخيرة يسأل (١٥٨) :

زى إيه ؟ - ١٥٨
.....
.....

طبيب دلوقت عاوز أعرف حاجة منك أيام ما بديت تتعامل الحشيش :

يا ترى وأتى مخدر كانت شهيتك للأكل : أزيد من عادتك () ولا أقل من
عادتك () ولا زى عادتك () لا يذكرك () . - ١٦٠

وبعالك لشرب المياه :
كان أزيد من عادتك () ولا أقل من عادتك () ولا زى عادتك ()
لا يذكرك () . - ١٦١

طبيب ونشاطك : - ١٦٢

كان أزيد من عادتك () ولا أقل من عادتك () ولا زى عادتك ()
لا يذكرك () .
يا ترى فيه عوارض في جسمك كنت بتحص بيها لما بديت تتعامل الحشيش ؟
نعم () لا () لا يذكرك () . - ١٦٣

من يجيب (بنعم) يسأل (١٦٤) :

..... زى إليه ؟ -١٦٤
.....

-١٦٥ يا ترى فيه حد من عيلتك كان بيتعاملى مخدرات ؟ (نعم) (لا) .

من يجيب (بنم) يسأل (١٦٦) و (١٦٧):

-١٦٥ × زى مين كده ؟ أبوك () أخوك () حد تانى فى العيلة هو : ()

-١٦٧ ولسه (حد منهم) بيتعاملى لغاية دلوقت ؟ نعم () لا () .

من يجيب بنم يسأل (١٦٨) (فى حالة تعدد الأشخاص الذين يتعاملون) :

..... زى مين ؟ -١٦٨
.....

-١٦٩ يا ترى انت بتعمل كام شخص ؟

() أبناء () زوجة () أقارب () آخرون

-١٧٠ ١ - يا ترى بتدفع كام فى أجرة السكن ؟

ب - هو إيجار قديم () ولا جديد () .

-١٧١ طيب إذا كان لك ابن وعرفت أنه بيتعاملى الحشيش فياترى توافق ولا تعارض

ولا متعش ؟ أوافق () أعارض () لا أهم () .

-١٧٢ تفكر إن الحشيش كثر تعامله بين الناس بعد القانون الجديد ولا قل ولا زى ماهو ؟

كثر () قل () زى ما هو () .

-١٧٣ إذا كان لك بنت أو أخت فياترى توافق على جوازها من واحد بيتعاملى الحشيش ؟

نعم () لا () .

طيب نسألك دلوقت عن شوية حاجات تافهة :

-١٧٤ واللك عايش نعم () لا () .

فى حالة وفاة الوالد يسأل (١٧٥):

-١٧٥ كان عمرك كام سنة لما مات واللك ؟

-١٧٦ واللك عايشه ؟ نعم () لا () .

فى حالة وفاة الوالدة يسأل (١٧):

- ١٧٧- وكان عرك كام سنة لما توفيت والدتك :
- ١٧٨- يا ترى (والدك - والدتك) (اجوز - اتجوزت) بعد وفاة (والدتك - والدك)
نعم () لا () .
- من يجيب (بنعم) يسأل (١٧٩) :
- ١٧٩- طيب عرك كان كام سنة لما (والدك - والدتك) (اجوز - اجوزت) تاني
مرة ؟
-
- ١٨٠- طيب يا ترى حصل بين والدك ووالدتك طلاق أو هجر ؟ نعم () لا () .
- ١٨١- (كان) والدك مجوز واحدة تانية غير والدتك ؟ نعم () لا () .
- ١٨٢- طيب قبلى كان والدك بيعهم بشئونك وأحوالك ؟ نعم () لا () .
-
- ١٨٣- والدك ووالدتك (كانوا) على وفاق ولا بينهم خلافات كثيرة ؟ على وفاق ()
بينهم خلافات كثيرة () .
- ١٨٤- هل والدك كان له عادة إنه يبات يره ؟ نعم () لا () .
- في حالة الإجابة (بنعم) يسأل من (١٨٥) إلى (١٨٧) :
- ١٨٥- يا ترى كان له مواعيد مخصوصة في بيانه بره يعنى مثلا يوم في الأسبوع
أو ثلاث أربع أيام في الشهر ؟ نعم () لا () .
- ١٨٦- يعنى كان بيعشيب مئة أد إيه ؟
(وبعد الإجابة يسأل : في الأسبوع) (في الشهر) () .
ولا في السنة () ولا كان له نظام تاني ؟ () .
- ١٨٧- يا ترى كان فيه حد بيعهم بشئونك ووالدك غايب ؟ نعم () لا () .
-
- ١٨٨- يا ترى فيه حد في عيلتك كان بيعتماطي المخفوات ؟ نعم () لا () .
- ١٨٩- يا ترى والدك كان شديد معاك () ولا كان بيدملك () ولا كان عاضى ()
- إذا كان متزوجاً يسأل (١٩٠) :
- ١٩٠- واذت بينك وبين زوجتك فيه وفاق ولا خلافات كثيرة ؟ على وفاق ()
كثير الخلافات () .

١٩١- يا ترى عندك أولاد ؟ نعم () لا () .

من يجيب (بنم) يسأل (١٩٢) :

١٩٢- إنت شديد معام ولا بتدلمهم ولا عادى معام ؟ شديد () بيدلمهم ()

عادى () .

١٩٣- بتشغل كام ساعة فى اليوم ؟

١٩٤- إيه مواعيد عملك الأصلى ؟ من إلى من إلى

١٩٥- يا ترى دخلك كام من عملك الأساسى ؟

... فى () يوم () أسبوع () = () شهرياً .

١٩٦- بتشغل شغل إضافى ؟ نعم () ومواعيده : من ... إلى ... بين ... إلى ...

لا () .

١٩٧- إذا كان لك بنت أو أخت يا ترى توافق عل جوازها من واحد بيتعامل الحشيش ؟

نعم () لا () .

١٩٨- قولى إنت إزاي يتمشى فراغك اليوم ؟

.....

.....

.....

.....

ودلوقت عاوزين نسألك عن المكيفات التالية :

(ب) قبل ماتتعود عل الحشيش	(١) دلوقت	←
قهوة () شاي () سجاير () مكيفات أخرى ()	قهوة () شاي () سجاير () مكيفات أخرى ()	١٩٩- إنت بتشرب ٢٠٠- بتشرب خمرة من يجيب (بنم) يسأل (٢٠١) ٢٠١- بتشرب دايماً ولا فى المناسبات ؟
نعم () لا () دايماً () فى المناسبات ()	نعم () لا () دايماً () فى المناسبات ()	٢٠٢- إنت بيتعاملى مخدرات تاقية غير الحشيش أو تركيبات أو مستحضرات طبية من يجيب (بنم) يسأل (٢٠٣) ٢٠٣- إيه هى :
نعم () لا ()	نعم () لا ()	

- ٢٠٤- واللك وواللتك (كانوا) هل وفاق ولا بينهم خلاقات كثيرة ،
على وفاق () بينهم خلاقات كثيرة () .
- ٢٠٥- يا ترى واللك كان شديد معاك () ولا كان بيدللك () ولا كان عاى
() ؟

طيب عايزين نتكلم عن قعدة الحشيش ،

- ٢٠٦- كام عدد الأفراد إلى بتتعالى معاه الحشيش فى العادة ؟
- ٢٠٧- وعمرهم بين كام وكام تقريباً ؟
- ٢٠٨- لما بتكونوا قاعدين فى قعدة الحشيش بيبقى فيه أشخاص من مهن مختلفة موجودين ...
مثلا عمال مع موظفين مع تجار ؟ (نعم) لا () .
- من يجيب (بنهم) يسأل (٢٠٩) :
- ٢٠٩- طيب مهن زى إيه ؟
- ٢١٠- إذا كنت قاعد فى قعدة حشيش وكان فيه ناس من اللى فى القعدة مراكرهم كبيرة
قوى وناس مراكرهم صغيرة فيا ترى بيترفع التكليف بينهم ؟ (نعم) لا () .
- ٢١١- إذا كان فى قعدة حشيش أشخاص من مهنة واحدة يعنى مثلا نجارين ولا تجار ...
يا ترى بيتجمعوا مع بعضهم ؟ يعنى يكلموا مع بعض أكثر من كلامهم مع الباقين ؟
(نعم) لا () .
- ٢١٢- إيه المواضيع إلى بتتكلموا فيها وأنتم فى قعدة الحشيش ؟
مواضيع سياسية () ومشاكل الشغل بتتكلموا فيها () طيب ومشاكل
الأسرة () ولا مشاكل اجتماعية (زى أخلاق للشبان الأيام دى مثلا) ()
مواضيع دينية () مواضيع جنسية (يعنى التومع مع الستات مثلا) () .
- ٢١٣- يا ترى كلامكم فى القعدة بيبقى أغلبه جد ولا أغلبه نكت وقفشات ؟ جد ()
نكت وقفشات () .
- ٢١٤- بيتبقى إيه جو القعدة عموماً . . . بيتبقى جو حظ وفرشة ولا جو زبل ولا عاى ؟
مرح () كآبة () عاى () .

يحصل إنه لما يجتمع مجموعة من الناس يبيت في واحد منهم ظاهر في وسطهم
لما يتكلم كلهم يسمعون له . . . يا ترى في قعدة الحشيش يبيكون فيهرس زى كده
لقعدة ولا مفيش ؟ يوجد () لا يوجد () .

-٢١٥

من يجيب بأنه (يوجد) يسأل (٢١٦) و(٢١٧):

طيب قول لنا كده من معلوماتك انت . . . إيه صفات رئيس القعدة ؟
يا ترى كونه يتماطلى أكبر كية من الحشيش ويفضل موزون () ولا مقامه
كبير () دمه خفيف () كريم () متواضع () لسانه طويل
() مكلمنحى () كبير في السن () يرتب لوازم القعدة () .

-٢١٦

فيه صفات ثانوية ؟ نعم () هي :
.
.
لا ()

-٢١٧

لو كان واحد من اللى قاعدين في الشلة ، ما بيتماطاش تقبلوه ولا لا ؟
يقبل () لا يقبل () .

-٢١٨

يا ترى فيه صنف من الناس تكره الشلة ويجوهم معاهم ؟ يوجد ()
لا يوجد () .

-٢١٩

من يجيب بأنه(يوجد) يسأل (٢٢٠):

إيه صفات الناس دول ؟
.

-٢٢٠

لو الشلة لقت إن فيه شخص مش عاجبهم يتصرفوا معاه إزاي ؟
.
.

-٢٢١

لما بتكوزوا قاعدين في قعدة الحشيش يبيت فيهم أشخاص من مهن مختلفة ... مثلا
عمال مع موظفين مع تجار ؟ نعم () لا () .

-٢٢٢

٢٢٠- طالب قبطي : انت بفضل :

- ١- الراجل الى بيتحكم ولا الى بيتكين ؟ المتحكم () المتكين () .
- ب- الراجل المتعدد ولا الراجل المتسرع ؟ المتعدد () المتسرع () .
- ج- الراجل الى يتأثر برأى غيره بسهولة ولا الراجل الى يخالف رأى غيره ؟
من يتأثر برأى غيره بسهولة () من يخالف رأى غيره () .

ثالثاً : الحالة المنفية :

- ١٢ - أنت أعزب () ولا متزوج () [عرفى () - رضى ()] ولا مطلق ()
ولا أويل () ولا منفصل () ؟
- ١٣ - أنت أجوزت كام مرة ؟
- ١٤ - وطلقت كام مرة ؟
- ١٥ - كام عدد زوجاتك الحاليات ؟
- ١٦ - كان كام سنك ومن زوجتك عند الجواز ؟
- (١) (٢) (٣) (٤)

الزوج :

الزوجة :

١٧ - يا ترى أنت بتعمل كام شخص ؟

() أبناء () زوجة - () أقارب - () آخرون .

ملاحظات :

.

.

رابعاً : الحالة المهنية :

١٨ - إيه عمالك الحالى الأساسى ؟

خسمة سائرة	إدارى	فنى		
			يعمل فى مؤسسة يزيد عدد عمالها على ٥٠ ()	موظف حكوى
			يعمل فى مؤسسة يقل عدد عمالها عن ٥٠ ()	
			يعمل فى مؤسسة يزيد عدد عمالها على ٥٠ ()	موظف أهلى
			يعمل فى مؤسسة يقل عدد عمالها عن ٥٠ ()	

- صاحب عمل تجارى () صناعى () زراعى () صاحب مؤسسة يزيد عدد عمالها على ٥٠ () صاحب مؤسسة يقل عدد عمالها عن ٥٠ ()
- عامل : بمؤسسة تجارية () بمؤسسة صناعية () زراعى ()
- يعمل فى مؤسسة يزيد عدد عمالها على ٥٠ ()
- يعمل فى مؤسسة يقل عدد عمالها على ٥٠ ()

- مهن الفنون الجميلة أدب () موسيقى () تمثيل () فنون تشكيلية ()
 — مهن حرة لم تذكر : (محام — مهندس — مقاول إلخ) () —
 من رجال الدين ()

١٩ — يا ترى لك عمل إضافي في الوقت الحاضر ؟ نعم () لا ()

يذكر تفصيلاً إن وجد

خامساً : الحالة الاقتصادية :

اليوم	الأسبوع	
شهرياً	=	٢٠ — دخلك كام ؟ () في
شهرياً	=	٢١ — دخلك كام من عملك الأساسي ؟ () في
شهرياً	=	٢٢ — بصرف كام ؟ () في
شهرياً	=	٢٣ — ائت بصرف أد إيه على المهنات ؟ () في
شهرياً	=	٢٤ — بصرف كام على المكيفات الأخرى ؟ () في

سادساً : السكن :

- ٢٥ — ائت ساكن في حي إيه ؟
 ٢٦ — والبيت فيه كام أوده ؟
 ٢٧ — (أ) يا ترى بتبلغ كام في أجرة السكن ؟
 (ب) هو إيجار قديم () ولا جديد () ؟
 ٢٨ — كام واحد مقم في البيت ؟
 ٢٩ — يا ترى فيه في البيت مياه () وفور () ؟

ملاحظات :

.

.

سابعاً : الحالة الجسمية والنفسية والمقلية :

(تملأ البيانات الخمسة الآتية حسب كلام المجهب) :

- ٣٠ — يا ترى عندك أمراض جسدية وإيه وصفها ؟ (نعم) ()

.

.

لا ()

- ٣١ — يا ترى عندك عاهات ؟ نعم () لا ()

٣٢ - عندك اضطرابات نفسية وإليه وصفها ؟ نعم () . وصفها

.

.

لا ()

٣٣ - هل امتدحت أشخاصاً نفساني أو عصبي ؟ نعم () لا () .

- في حالة الإجابة (بنعم) يسأل (٣٤) :

٣٤ - كان إليه نوع الشكوى لما رحلت للأخصائي ؟

.

.

.

- (البيانان الآتيان يملآن من السجلات في حالة نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية) .

٣٥ - أمراض نفسية :

.

.

.

٣٦ - أمراض عقلية :

.

.

.

ملاحظات :

.

.

.

.

--

لا يؤخذ الاسم والعنوان إلا في حالة قبول المصنف إجراء بحث أعمق عليه
موافق () غير موافق () على بحث أعمق .

اسم الباحث :	
مكان البحث :	
التاريخ	زمن الجلسة من ... إلى

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Mr. Hussein El Shafel

Central Minister of Social Welfare & Labour

Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazbar	General Abdel Azim Fahmy
Mr. Moh. Ali Hafez	Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Abdel Karim El-Yafi	Dr. Ali Ahmad Rashed
Dr. El-Said Moustafa El-Said	Mr. Moh. Zaki Mousa
Mr. Hafez Sabek	General Ibrahim Salem
Mr. Moh. Abou Zahra	Dr. Moh. El Fadel
Dr. Ahmad M. Khalifa	Mr. Moh. Fathi

The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

M. Razat Hegazy	El-Sayed Yassin El-Sayed
Dr. Moh. Ibr. Zeid	

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued three times yearly
March - July - November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by

**The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.**

**Committee
For the Investigation of
Hashish Consumption
in The Southern Region, U.A.R.**

Report I.

**The Interviewing Schedule
Construction, Reliability and Validity.**





Bibliotheca Alexandrina



0535419